الوضع في الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية «الدكتوراه»
من قسم الحديث - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاته

الاستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
بكلية التربية - المدينة المنورة - جامعة الملك عبد العزيز

الجزء الثاني

مؤسسة مناهل العرفان
بيروت - ص ب ١٤/٥٩٣١

مكتبة الغزالي
دمشق - ص ب ٤٤٨

نُوقِشَتْ هٰذِهِ الرِّسَالَةُ مِنَ اللَّجْنَةِ المُشَكَّلَةِ فِي كُلِّيَّةِ أُصُولِ الدِّين - جَامِعَةِ الأَزْهَرِ فِي يَوْمِ الأَحَدِ المُوَافِق ٢٨ رَمَضَان عَام ١٣٩٧هـ، وَحَصَلَتْ عَلَىٰ تَقْدِيرِ مَرْتَبَةِ الشَّرَفِ الأُولَىٰ مَعَ التَّوْصِيَةِ بِالطِّبَاعَةِ وَالتَّبَادُلِ بَيْنَ الجَامِعَات.

الباب الثاني

في معرفة الموضوعات

ويشتمل على ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

في الكلام على معرفة الموضوعات.

الفصل الثاني:

في الكلام على النسخ الموضوعة.

الفصل الثالث:

في الكلام على الأحاديث التي حكم عليهاابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة.

الفصل الأول : في معرفة الموضوعات ويشمل المباحث الآتية:

المبحث الأول: في كيفية معرفة الوضع في السند.

١ـ تعريف السند.

٢ـ أهمية الاسناد ومكانته.

٣ـ بداية الاسناد وشيوعه.

٤ـ ما يعرف به الوضع في السند.

٥ـ صور للوضع في السند.

المبحث الثاني: في كيفية معرفة الوضع في المتن.

١ـ تعريف المتن.

٢ـ كيفية وقوع الوضع في المتن.

٣ـ الضوابط التفصيلية للوضع في المتن.

٤ـ أنواع الموضوعات:

٥ـ صور للوضع في المتن.

تمهيد

تناولت في الباب السابق الكلام على مسائل تتعلق بتعريف الوضع، والألفاظ الدالة عليه، وبداية الوضع، وكيفية إثباته، وأسبابه، وأحكامه والعمل به، وروايته

وسأفرد هذا الباب للكلام على الموضوعات من حيث أسانيدها ومتونها، وكيفية معرفتها، والنسخ المحكوم عليها بالوضع والمراد منها والأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في الكتب الستة ويقتضينا البحث إلى تقسيم هذا الباب إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في الكلام على معرفة الموضوعات.

الفصل الثاني: في الكلام على النسخ الموضوعة.

الفصل الثالث: في الكلام على الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع، وهي في بعض الكتب الستة أو أحدها وسأحاول تناول هذه المسائل بشيء من الايجاز سائلا الله تعالى التوفيق، طالبا منه العون والسداد، فأقول وبالله التوفيق.

الفصل الأول:

كيف تعرف الموضوعات.

ليس خافيا أن العلماء حينما يحكمون على حديث بالوضع إنما يقصدون به في الأصل الحكم على المتن إذ هو الغاية، وعليه مدار النزاع بينهم، وهم لا يطلقون هذا الحكم إلا إذا قامت القرينة على كذب الحديث إما تصريحا وإما تلويحا في متن الحديث، أو في سنده، أو فيهما معا، إذ هما السبيل إلى معرفة كذب الحديث ووضعه

كما سبقت الاشارة إلى ذلك في مبحث هل يمكن تصحيح الحديث المحكوم عليه بالوضع[1].

ورغبة في تناول هذا الموضوع بشيء من الاسهاب والتفصيل، فلا بد من تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : كيفية معرفة الوضع في السند.

المبحث الثاني: كيفية معرفة الوضع في المتن.

وقد سرت إلى هذا التقسيم حسب ما اعتاد عليه المحدِّثون في تناولهم المسائل الحديثية فهم يقسمون الكلام فيها إلى قسمين، قسم يتعلق بالاسناد، وقسم يتعلق بالمتن، وهذا التقسيم تبعا لتقسيم الحديث إلى سند ومتن، ولما في هذا التقسيم من توضيح للمسائل المتعلقة بكل منها مجتمعين ومنفردين، والوضع كما سرى إلى المتن، فقد سرى إلى الاسناد، وإن كان الوضع في المتن هو الأصل.

المبحث الأول: الوضع في السند:

سبق تعريف كلمة الوضع إبّان الكلام عليها في الباب الأول، ومراد المحدثين منها بما يغني عن إعادتها.

وأرى من المناسب قبل الكلام على الوضع في السند وأنواعه، تعريف السند في اللغة وفي الاصطلاح، وبيان مكانته وأهميته عند المحدثين، وبداية استعماله ومدى التزام المحدثين به:

١ـ تعريف السند:

السند في اللغة : هو ما ارتفع من الأرض من قبل جبل أو واد[2]، أو هو معتمد الانسان[3] وكل ما استندت إليه من جدار وغيره[4]، يقال سند إلى الشيء يسند

---

(١) انظر صفحة: ٣٣٣ جـ ١ .

(٢) تهذيب اللغة ١٢ : ٣٦٥، قال في القاموس: السند ما قابلك من الجبل وعلا من السفح. اهـ ١ : ٣٠٣، انظر الافصاح : ١٠٢٣.

(٣) القاموس المحيط ١ : ٣٠٣.

(٤) توجيه النظر: ٢٥

سنودا، وأسند إليه، واستند إليه، وتساند إليه ركن إليه واعتمد عليه، ومن ذلك يقال لصك الدين وغيره سند[١].

وجمعه أَسْناد[٢] وقيل: السند يثنى ولا يجمع، تقول: هذا حديث له سندان، ولا يقال: هذا حديث له اسناد بوزن أوتاد كأنهم استغنوا بجمع الاسناد - بمعنى السند - عن جمعه[٣].

السند في الاصطلاح:

وفي الاصطلاح: هو الاخبار عن طريق المتن[٤].

وقيل: هو الطريق الموصل إلى المتن[٥].

شرح التعريف ومناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي:

ومعنى الاخبار عن طريق المتن، أن الحديث إنما يروى من طريق سلسلة من الرواة تبدأ بالراوي الذي يحدث بالحديث وينتهي إلى النبي ﷺ[٦] كأن يقول يحيى بن يحيى الليثي، أحد رواة الموطأ: أخبرنا مالك عن نافع، عن عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ قال... الحديث، فقول يحيى: أخبرنا... هو سند الحديث، ويقال له: الطريق لأنه يوصل إلى المقصود وهو - متن الحديث - كما يوصل الطريق المحسوس إلى ما يقصده السالك، وقد يقال له: الوجه، تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه. أي السند[٧].

---

(١) الافصاح: ١٢٠٨.

(٢) القاموس ١: ٣٠٣، وقال أو الجمع كالواحد اهـ قال الجزائري: وقد ذكر بعض اللغويين أن السند بمعانيه اللغوية لم يجمع أيضا اهـ. توجيه النظر: ٢٥.

(٣) توجيه النظر: ٢٥.

(٤) الخلاصة: ٣٠، تدريب الراوي: ٦ نقلا عن ابن جماعة والطيبي.

(٥) المعتصر من مصطلحات أهل الأثر: ١٠ للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٩.

(٦) انظر بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٩، وقال عجاج الخطيب في تعريف السند هو طريق المتن أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول انظر أصول الحديث: ٣٣.

(٧) توجيه النظر: ٢٥، ويقول د. العتر: هو حكاية رجال الحديث الذين رووه واحدا عن واحد إلى رسول الله ﷺ. اهـ مقدمة علوم الحديث: ١٢.

اما مناسبة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي فظاهر من قولهم: فلان سند أي معتمد، فسمى الأخبار عن طريق المتن سندا لاعتماد الحفاظ عليه في صحة الحديث وضعفه[1].

وأما على المعنى الأول: وهو ما علا وارتفع من الأرض، فكأن المُسند يرفع المتن إلى قائله[2]. والمعنى الأول أدخل، وأود أن أشير إلى أن كثيرا من المحدثين يستعملون كلمة الاسناد بمعنى السند، وهي مصدر للفعل أسند، أو اسم مصدر للفعل سند، فعلى الأول لا تثنى ولا تجمع، وعلى الثاني تثنى وتجمع فيقال: هذا حديث له اسنادان، وهذا الحديث له أسانيد، وعليه يحمل استعمال المحدثين له بمعنى السند[3].

ومعناه لغة: مطلق الاخبار، وفي العرف: هو رفع الحديث إلى قائله[4] فيتساوى في المعنى مع السند لأن في كلٍ رفعَ الحديث وعزوه إلى قائله.

وقد أشار ابن جماعة والطيبي إلى استعمال العلماء لهما بمعنى واحد[5].

ووجه ذلك أن الرفع والأخبار والحكاية بمعنى الحدث، وأن الطريق هم الرواة، وكلاهما يعتمد عليه الحفاظ في صحة الحديث وضعفه[6].

---

(١) الخلاصة: ٣٠، تدريب الراوي: ٦ نقلا عن ابن جماعة، المعتصر: ١٠، توجيه النظر: ٢٥.

(٢) قال ابن جماعة: وأخذه إما من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله اهـ. تدريب الراوي: ٥.

(٣) توجيه النظر: ٢٥.

(٤) المختصر: ١٦.

(٥) قال ابن جماعة: المحدثون يستعلمون السند والاسناد بشيء واحد تدريب الراوي: ٥، وقال الطيبي: الاسناد رفع الحديث إلى قائله وقال عبدالله بن المبارك الاسناد من الدين، ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء وهو يقصد به السند فعلى هذا السند والاسناد يتقاربان في معنى الاعتماد اهـ الخلاصة: ٣٠، وانظر المعتصر: ١٠.

(٦) المختصر: ٢٥، وقال قبل ذلك: الاسناد لغة، هو مطلق الأخبار واصطلاحا هو رفع الحديث إلى قائله، وقيل: هو الاخبار عن طريق المتن، وقيل: هو: حكاية طريق المتن ـ وهذه التعريفات متقاربة في المعنى، وقيل: هو الطرق الموصلة إلى المتن والطريق هم الرجال والرواة، وذكر ابن جماعة أن رفع الحديث اسناد، وأن الاخبار عن طريق المتن سند، وذكر السخاوي أن الطريق الموصلة إلى المتن أشبه بالاسناد، وقال الشيخ زكريا: والمحدثون يستعملونها بشيء واحد اهـ.

٢ـ أهمية الاسناد ومكانته :

يتجلى من تعريف الاسناد، أهميته ومكانته لدى علماء الحديث، فهو يمثل شطر الحديث إذ الحديث سند ومتن، والسند بمثابة الدعامة التي يعتمد عليها ويتوقف عليه غالبا قبول الحديث أو رده، ولذا جعله ابن المبارك بمثابة القوائم فقال: بيننا وبين القوم القوائم[١] ـيعني الاسنادـ فاعتماد المحدثين على الاسناد كاعتماد الحيوان على القوائم بحيث يتوقف القبول عليها كما يتوقف نهوض الحيوان على قوائمه. بل جعله بعضهم بمثابة السلاح حيث لا غنى للمقاتل عنه، قال سفيان الثوري: الاسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فيم يقاتل[٢]؟

ويرى البعض أن طلب الاسناد والتفتيش عنه أمر ديني يلزم كل مشتغل بالحديث الأخذ به لما فيه من حفظ الشريعة من الخلط والدس، قال ابن المبارك: الاسناد من الدين ولولا الاسناد لقال من شاء ما شاء[٣].

قال الحاكم متعقبا: فلولا الاسناد وطلب هذه الطائفة له وكثرة مواظبتهم على حفظه لدرس منار الاسلام ولتمكن أهل الالحاد والبدع فيه بوضع الأحاديث وقلب الأسانيد، فإن الأخبار إذا تعرت عن وجود الأسانيد كانت بتراء[٤].

= وقال عجاج الخطيب: الاسناد هو رفع الحديث إلى قائله والسند بيان طريق المتن برواية الحديث مسندا، وقد يستعملون السند والاسناد بمعنى واحد، وقلما يقولون: هذا الحديث يروى بأسناد ـجمع سندـ صحيحة، بل يقولون بأسانيد ـجمع أسنادـ اهـ أصول الحديث: ٣٣، وقال د. العتر: وقد يطلق أحدهما أي السند والاسناد، على الآخر كما أنهما قد يطلقان على رجال الحديث أنفسهم ويعرف المراد بالقرائن اهـ مقدمة في علوم الحديث: ١٢.

قلت: وهذا التعريف للاسناد المقيد بالحديث، اما إذا أطلق الاسناد او اضيف إليه العلم بأن يقال علم الاسناد فله تعريف آخر، وهو علم يُبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواته وصيغ أدائهم ليعمل به أو يترك اهـ انظر توجيه النظر: ٤٩.

(١) أخرجه م. المقدمة. باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٥.

(٢) مجروحين ١: ١٩، شرف أصحاب الحديث: ٤٢، المختصر: ١٧.

(٣) م. مقدمة. باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٥، معرفة علوم الحديث: ٦.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٦.

كما اشتهر النقل عن محمدبن سيرين[1]، وأنس بن سيرين[2] والضحاك بن مزاحم[3] وعقبةبن نافع[4] قولهم «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم».

فهم لم يكتفوا في حث طلابهم على مجرد الالتزام بالاسناد، بل لا بد من التثبت في الأخذ والاعتماد على الثقات في التحمل.

وقال مالك بن أنس: إن هذا العلم هو لحمك ودمك، وعنه تسأل يوم القيامة، فانظر عمن تأخذه[5].

وقال زائدة: إن هذا العلم دين فانظروا من تودعونه[6] فزائدة لم يكتف في طلبه بالتحمل عن الثقة بل لا بد له عند الاداء أن يتخير من هو أهل للتحمل من حيث العدالة والضبط كما يتخير الانسان الأمين لودائعه.

بل جعل بعضهم الاسناد بمثابة الشهادة، فلا يقبل إلا من ثقة، ويشترط في الشاهد التحري والدقة قال سفيان: الاسناد في الحديث بمنزلة الشهادة[7] فكذلك يلزم الراوي أن يكون ثقة ضابطا متحريا. وقال عبدالله بن المبارك: سمعت أبا نعيم الفضل بن دكين يقول: إنما هي شهادات، و هذا الذي نحن فيه -يعني الحديث- من أعظم الشهادات[8] إلى غير ذلك من الآثار التي تدل على مكانة الاسناد وأهميته في علم الحديث وروايته، ولذا جاء عنهم أيضا: أن الحديث الذي يخلو من الاسناد، لا يعتبر مهما كان قائله.

قال شعبة: كل حديث ليس فيه حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل

---

(١) المحدث الفاصل للرامهرمزي: ٤١٤.
(٢) المحدث الفاصل: ٤١٤/ ٤١٥.
(٣) المحدث الفاصل: ٤١٥.
(٤) المحدث الفاصل: ٤١٥.
(٥) المحدث الفاصل: ٤١٦.
(٦) المحدث الفاصل: ٤١٦.
(٧) الجامع: ١٦٠/ب.
(٨) الجامع: ١٦٠/ب.

قال ابن المبارك[1]: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا سند كمن يرتقي السطح بغير سلم[2].

وقال الشافعي: مثل من يطلب الحديث بلا اسناد، كمثل حاطب ليل ربما احتطب في حطبه الأفعى[3] إلى غيرها من الآثار التي تدل على عنايتهم بالاسناد واهتمامهم به.

والاسناد بنقل الثقة عن مثله إلى النبي ﷺ، خصوصية لهذه الأمة المحمدية، امتازت به عن سائر الأمم؛ فإن اليهود ليس لهم إلى نبيهم إلا الاسناد المعضل ولا يقربون به إلى موسى عليه السلام قربنا لنبينا ﷺ، بل الانقطاع بينهم وبينه بأكثر من ثلاثين نفسا، فغاية أسانيدهم تبلغ إلى شمعون ونحوه.

أما النصارى فلا يعرفون الاسناد إلا ما يقال في تحريم الطلاق[4].

وقد اهتم علماء الحديث بهذه الخصوصية، وأولوها العناية الفائقة التامة التي كان من ثمارها حفظ حديث رسول الله ﷺ على مر الدهور والأزمنة، كما جاء عنه دون أن يشوبه دخل أو دخن وفيما يلي سأتناول مبحث بداية الاسناد وشيوعه لدى المحدثين، كبرهان على تلك العناية وذلك الاهتمام:

٣- بداية الاسناد وشيوعه:

أ) ذهب كثير من الباحثين إلى أن الاسناد بدأ عقب قيام الفتنة مستندين في ذلك إلى قول ابن سيرين: لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا:

---

(١) الكفاية ٢٨٣، شرح علل الترمذي لابن رجب: ٧٩/١.

(٢) المختصر: ١٧.

(٣) المختصر: ١٧.

(٤) المختصر: ١٧، قال محمد بن حاتم بن المظفر: أن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالاسناد، وليس لأحد من الأمم قديمها وحديثها اسناد موصول، إنما هو صحف في أيديهم، وقد خلطوا بكتبهم أخبارهم فليس عندهم تمييز بين ما نزل من التوراة والانجيل وبين ما ألحقوا بكتبهم من الأخبار التي اتخذوها عن غير الثقات، وهذه الأمة الشريفة زادها الله شرفا بنبيها، إنما تنص الحديث عن الثقة المعروف في زمانه بالصدق والأمانة عن مثله حتى تتناهى أخبارهم، ثم يبحثون أشد البحث حتى يعرفوا الأحفظ فالأحفظ، والأضبط فالأضبط، والأطول مجالسة لمن فوقه ممن كان أقصر، ثم يكتبون الحديث عن عشرين وجها وأكثر حتى يهذبوه من الغلط والزلل ويضبطوا أحرفه ويعدوه عدا. اهـ. المختصر: ١٧/١٨.

سموا لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم[1]، إلا أنهم اختلفوا في المراد بالفتنة إلى أقوال أجملها فيما يلي:

١ - ذهب الدكتور أكرم ضياء العمري ومن نحى نحوه إلى أن المراد بالفتنة التي أودت بقتل عثمان الخليفة الراشد رضي الله عنه، وفي ذلك يقول: وقد بدأ الاهتمام بالاسناد والسؤال عنه في فترة مبكرة وذلك في أعقاب الفتنة التي بدأت منذ خلافة عثمان رضي الله عنه وأدت إلى التمزق والانفلاق الضخم في كيان المجتمع الاسلامي وظهور الأهواء السياسية المتعارضة، والاراء المتعصبة المتدافعة مما أدى إلى ظهور الكذب في الحديث. . . وهكذا اعتبر ابن سيرين الفتنة زمن عثمان بداية السؤال عن الاسناد لظهور الوضع وبروز الانشقاقات عن الجماعة حيث عبر ابن سيرين عن المنشقين باسم أهل البدع[2].

٢ - وزعم شاخت أن المراد بالفتنة هي فتنة قتل الوليدبن يزيدبن عبد الملكبن مروان، واعتماده في ذلك أن ابن جرير الطبري ذكر قيام الفتنة في حوادث سنة ١٢٦ هـ[3].

٣ - وذهب روبسون إلى أن المراد بالفتنة هي فتنة ابن الزبير، وقد استند في تفسيره هذا إلى ما رواه الامام مالك في موطأه حيث ذكر فتنة ابن الزبير[4].

---

(١) م مقدمة - باب بيان أن الاسناد من الدين ١: ١٤.

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٢٩/ ٣٠.

(٣) والنص الذي اعتمد عليه هو قول ابن جرير: وفي هذه السنة أي سنة ١٢٦ هـ اضطرب حبل بني مروان وهاجت الفتنة، ذكر الخبر عما حدث فيها من الفتن اهـ تاريخ الطبري ٧: ٢٦٢، وقد لخص الدكتور أكرم ضياء العمري قول شاخت فقال: وقد رأى شاخت أن المقصود ليس الفتنة زمن عثمان، بل فتنة مقتل الوليدبن يزيد معتمدا على التوافق في استعمال كلمة الفتنة بين قول ابن سيرين ونص ورد في الطبري حيث قال في حوادث سنة ١٢٦هـ: اضطرب أمر بني مروان وهاجت الفتنة، وقد جر هذا الافتراض شاخت إلى اعتبار كلام ابن سيرين موضوعا عليه، لأنه توفي سنة ١١٠ أي قبل الفتنة اهـ بحوث في تاريخ السنة: ٣٠.

(٤) أخرج مالك في الموطأ قال: عن نافع عن عبد اللهبن عمر أنه قال حين خرج إلى مكة معتمرا في الفتنة: إن صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ، فأهل بعمرة من أجل أن رسول الله ﷺ أهل بعمرة عام الحديبية، ثم أن عبدالله نظر في أمره فقال: ما أمرهما إلا واحد، ثم التفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما إلا واحد، ثم التفت إلى أصحابه فقال ما أمرهما إلا واحد، أشهدكم أني قد أوجبت الحج مع العمرة، ثم نفذ حتى جاء البيت فطاف =

ب) وذهب البعض الأخر من الباحثين إلى أن الاسناد إنما بدأ في الربع الأخير من القرن الأول، وأول من عرف الاسناد واستعمله هو الزهري، ويمثل هذا القول سزكين[1]. وكايتاني[2] وقد حكاه هوروفتس عن روبسون[3].

وقد اعتمد القائلون بهذا المذهب على ما روى عن مالك قال: أول من اسند الحديث ابن شهاب[4] فقول مالك نص في أن الزهري هو أول من استخدم الاسناد في الحديث.

هذه أهم الأقوال المنقولة عن الباحثين في بداية استعمال الأستاد واستخدامه، وبإمعان النظر في هذه الأقوال، وتشخيص البصر في الأمر وتصويبه يبدو لي والله تعالى أعلم: أن الاسناد بدأ استعماله قبل ذلك بكثير فقد بدأ مع بداية رواية الحديث، ورواية الحديث وجدت منذ حياة النبيﷺ حيث كان الشاهد يبلغ الغائب، وحيث كان الصحابة رضوان الله عليهم يتناوبون في حضور مجلسه ثم ينقل كل منهم للآخر ما سمع من رسول اللهﷺ[5] فكان الصحابي رضي الله عنه إذا سمع من رسول

= طوافا واحدا ورأى ذلك مجزيا عنه واهدى. اهـ ط. الحج. باب ما جاء فيمن أحصر بعد وحديث رقم ٩٩. فحمل روبسون الفتنـة في كلام ابن سيرين على فتنة الزبير، وحجته في ذلك أن ابن سيرين عاصر فتنة ابن الزبير، فيحمل كلامه عليها وقد أوجز الدكتور العمري مذهبه فقال: وذهب إلى أن المقصود فتنة ابن الزبير في حدود سنة ٧٢هـ عندما أعلن نفسه خليفة، ويستند روبسون على اطلاق مالك كلمة الفتنة على حركة ابن الزبير، وهذا التفسير في رأيه يتفق مع عمر ابن سيرين الذي كانت ولادته سنة ٣٣ هـ مما يجعله عند حدوث فتنة ابن الزبير بعمر يمكنه من الكلام بإدراك واطلاع عما حدث في هذه الفترة. اهـ بحوث في تاريخ السنة: ٣٣.

(١) وقد ذكر رأيه أكرم ضياء العمري في بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٤.

(٢) انظر مذهبه في بحوث في تاريخ السنة: ٣٤.

(٣) قال أكرم ضياء العمري: وأما رأي هوروفتس الذي خصه روبسون فهو يتفق مع رأي كايتاني الذي يعتقد أن الاسناد لم يكن موجودا قبل سنة ٧٥هـ، وقد تابعهما في ذلك سزكين عندما قرر أن الاسناد بدأ بالزهري إلا أن روبسون يعود فينقل في موضع اخر رأي هوروفتس أيضا في أن الاسناد بدأ قبل الزهري. بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٤.

(٤) مقدمة الجرح: ٢٠، وانظر بحوث في تاريخ السنة: ٣٢.

(٥) من ذلك ما أخرج الامام البخاري في صحيحه قال: حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال أبو عبدالله وقال ابن وهب أخبرنا يونس عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبدالله بن أبي ثور عن عبدالله ابن عباس عن عمر قال: كنت أنا وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهي من عوالي المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول اللهﷺ، وسلم ينزل يوما وانزل يوما فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره، وإذا نزل فعل مثل =

اللهﷺ قولا، أو رأى فعلا وأراد أن يبلغه غيره قال: سمعت رسول اللهﷺ يقول. . .، أو رأيت رسول اللهﷺ يفعل. . . أو كنت جالسا عند النبيﷺ ففعل كذا بحضرته. . . إلى غير ذلك من أوجه الاخبار التي تصرح بالتحمل منهﷺ مباشرة دون احتمال واسطة، بل نرى في بعض الأحيان ترد في عبارة الصحابي ألفاظ تؤكد أنه تلقى ذلك الحديث عن رسول اللهﷺ مباشرة كأن يقول: أحدثكم عن رسول اللهﷺ حديثا سمعته أذناي، ووعاه قلبي. . . ونحو ذلك من الروايات التي نقلها لنا الرواة وفيها من العبارات التي تقطع بالسماع منهﷺ وتؤكده.

وتارة ينقل الرواة عن الصحابي حالة أو هيئة أو صفة صاحبت تحمله للحديث عن رسول اللهﷺ ويلتزم الرواة طبقة عن طبقة، حكاية تلك الحالة أو الهيئة أو الصفة حتى أن علماء الحديث أطلقوا على هذا النوع من الأحاديث اسما خاصا هو الحديث المسلسل(١).

لكن لما كانت بداية الاسناد قصيرة حيث يقتصر في الغالب على الصحابي ـ مع تركهم في بعض الأحيان ذكر الاسناد لم تتضح مسألة استعماله لبعض الباحثين فظن أن الصحابة والرعيل الأول لم يستعملوا الاسناد. فأدى ذلك إلى اختلافهم في تحديد بداية الاسناد لدى المحدثين. وساعد على هذا الاتجاه من هؤلاء الباحثين أنهم مزجوا بين مسائل مختلفة حسبوها أمرا واحدا في حين أنها مسائل مختلفة، وإن كانت كلها تتعلق بالاسناد، وهذه المسائل:

بداية استعمال الرواة للاسناد.
بداية الزام الرواة بذكر أسانيدهم.
بداية التزام الرواة انفسهم في ذكر أسانيدهم.

= ذلك. فنزل صاحبي الانصاري يوم نوبته فضرب بابي ضربا شديدا فقال: اثم هو، ففزعت فخرجت إليه فقال: قد حدث أمر عظيم. . الحديث خ. العلم باب التناوب في العلم ١: ٣٣.

(١) قال ابن الصلاح في تعريف الحديث المسلسل: هو عبارة عن تتابع رجال الاسناد وتواردهم فيه واحدا بعد واحد على صفة أو حالة واحدة. وينقسم إلى ما يكون صفة للرواية والتحمل، وإلى ما يكون صفة للرواة، أو حالة لهم. . . اهـ علوم الحديث: ٢٤٨.

فكان تبعا لهذا المزج بين هذه المسائل ظهور تلك الآراء المختلفة في تحديد بداية استعمال الاسناد واستخدامه حسب ما ذكرته آنفا:

وإذا أردنا إظهار هذه المسألة فلا بد لنا من تناول الموضوع حسب هذا التقسيم الذي أوردته من قبل حتى لا تقع في الاختلاط واللبس اللذين وقع فيهما بعض هؤلاء الباحثين.

١ - بداية استعمال الاسناد:

سبقت الاشارة إلى أن الاسناد إنما بدأ استعماله مع بداية رواية الحديث، فكان الصحابة رضي الله عنهم إذا رووا الحديث عن رسول الله ﷺ. صدّروه بعبارة تشعر بتحمله وقد تكون العبارة صريحة في أخذه عنه ﷺ مباشرة، وأحيانا لا تتسم بالصراحة فيحتمل قيام الواسطة، وهذا يظهر في أحاديث صغار الصحابة كأنس بن مالك وابن عباس وغيرهما أو ممن يروي وقائع حدثت قبل دخوله في الاسلام أو عدم حضوره لها، كالأحاديث المروية عن أبي هريرة رضي الله عنه مما يتعلق بأحاديث البعثة والهجرة وبعض الغزوات التي وقعت قبل غزوة خيبر مما لم يشهده أبو هريرة -فاحتمال قيام الواسطة فيها قوي- مع إمكان تحمل بعضها من الرسول ﷺ مباشرة بسؤاله أو استعادة ذكر الحادثة -وإن كان فيه بعد- وحيث أن الغالب في الواسطة صحابي شهد تلك الواقعة أو كان طرفا فيها ساغ لهؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم رفع ذلك إلى النبي ﷺ دون ذكر الواسطة ثقة به، وهذا النوع من الروايات يمثل الجانب الأقل إذ الغالب في مرويات الصحابة عن النبي ﷺ مباشرة، وهو يمثل الجانب الأكثر.

كذلك ينبغي التنبيه إلى أن هناك مجموعة من الأحاديث دونت في عصر الصحابة، منها ما دون في حياته ﷺ، كصحيفة عبدالله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها الصادقة، وكان يرّغب في الحياة من أجلها، فكان يفخر بها حيث سمعها من رسول الله ﷺ مباشرة لم يكن بين النبي ﷺ وبينه أحد. قال مجاهد: رأيت عند عبدالله بن عمرو بن العاص صحيفة فسألته عنها فقال: هذه الصادقة، فيها ما

سمعت من رسول الله ﷺ ليس بيني وبينه فيها أحد[1]، فقد استأذن رسول الله ﷺ في الكتابة فأذن له، يقول عبد الله بن عمرو: استأذنت النبي ﷺ في كتاب ما سمعت منه فأذن لي فكتبته[2].

ومن كتب عنه ﷺ من الصحابة، علي رضي الله عنه، فقد أخرج البخاري بسنده إلى أبي جحيفة قال، قلت لعلي: هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو ما في هذه الصحيفة، قال، قلت: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر[3].

وكذلك ابن عباس، فقد كانت له كتب كثيرة قدرت بوقر بعير، وقد رويت عن طريق ابنه علي، ومولاه كريب، قال موسى بن عقبة: وضع عندنا كريب حمل بعير أو عدل بعير من كتب ابن عباس، قال: فكان علي بن عبدالله بن عباس إذا أراد الكتاب كتب إلي أبعث إلي بصحيفة كذا وكذا قال: فننسخها فنبعث إليه بإحداهما[4].

ومن كتب عن النبي ﷺ: أنس بن مالك، فقد روى الخطيب بأسناده إلى هبيرة بن عبد الرحمن قال: كانوا إذا كثروا عن أنس بن مالك في الحديث أتاهم بمجال فقال: هذه كتبتها ثم قرأتها على رسول الله ﷺ، وفي رواية قال: كان إذا حدث فكثر عليه الناس جاءنا بمجال فألقاها ثم قال: هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله ﷺ، وعرضتها عليه[5].

ومن كانت عنده صحف دون فيها الحديث أبو هريرة، فقد جاء عن عمرو بن أمية الضمري أنه قال: تحدثت عند أبي هريرة بحديث، فأنكره، فقلت: أني قد

---

(١) الطبقات الكبرى ٢/ ٧: ١٨٩.

(٢) الطبقات الكبرى ٢/ ٧: ١٨٩، وقد أشار ابن الجزري إلى أن عدد أحاديث هذه الصحيفة ألف حديث: انظر أسد الغابة ٣: ٢٣٣.

(٣) خ. العلم. باب كتابة العلم ١: ٣٨، تقييد العلم: ٨٨/ ٨٩.

(٤) الطبقات الكبرى ٥: ٢١٦.

(٥) تقييد العلم: ٩٥.

سمعته منك فقال: إن كنت سمعته مني فهو مكتوب عندي، فأخذ بيدي إلى بيته فأرانا كتبا كثيرة من حديث رسول الله ﷺ فوجد ذلك الحديث[1].

وكتب عبد العزيزبن مروان إلى كثيربن مرة الحضرمي: أن يكتب إليه بما سمع من أصحاب رسول الله ﷺ من أحاديثهم، إلا حديث أبي هريرة فقد ذكر أنه عنده[2].

وهذا بشير بن نهيك يقول: كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة، فلما أردت أن أفارقه أتيته بكتابة فقرأته عليه وقلت له: هذا ما سمعت منك؟ قال: نعم[3].

فهذه الآثار تدل على أن حديث أبي هريرة كان مكتوبا عنده، إلى غير ذلك من الآثار التي تذكر أن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم كتبوا حديثهم في صحف، وأن هذه الصحف انتقلت من بعدهم إلى ابنائهم أو مواليهم أو رواتهم، وقد حفظت لنا مدونات السنة كالمسانيد والسنن هذه الأحاديث ونقلتها بأسانيدها، إلا أن بعض هذه الكتب اشتهرت عند المحدثين منسوبة إلى رواتها، وهي في الحقيقة مرويات لهم عمن قبلهم، لكنها عرفت بهم ونسبت إليهم فصحيفة عمروبن شعيب ما هي إلا صادقة عبدالله بن عمرو، لكنها اشتهرت لدى علماء الحديث بصحيفة عمروبن شعيب، وهكذا غالب الصحف المنسوبة إلى كثير من التابعين ما هي إلا أحاديث بعض الصحابة التي دونوها هم، أو دونت عنهم ثم انتقلت إلى هؤلاء الرواة واشتهروا بروايتها فنسبت إليهم، وبالوقوف على هذه الصحف نرى أنها مسندة الى الصحابي الذي رويت عنه مما يؤكد أنها حديثة.

ولولا خشية الإطالة لتعرضت لذكر مجموعة من ذلك. كل هذا يؤيد ما ذهبت

---

(١) مصادر الشعر الجاهلي. ناصر الدين الاسد: ١٤٥، نقلا عن جامع بيان العلم ١: ٧٤.

(٢) الطبقات ٢/٧: ١٥٧، انظر مصادر الشعر الجاهلي: ١٤٥.

(٣) دى ١: ١٢٧، وانظر الطبقات الكبرى١/٧: ١٦٢، وقد روى لدى العلماء الحديث نسخة أبي اليمان الحكم بن نافع عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ونسخة يزيد بن زريع عن روح بن القاسم، عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة ونسخة عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن همام بن منبه عن أبي هريرة الكفاية: ٣٢١.

إليه من أن الاسناد استعمل واستخدم مع روايه الحديث إلا أن قصر الاسناد في هذه الاحاديث واستحضارها بالتابعين أو تابعيهم[١] أو هم البعض بأن الاسناد لم يستخدم إلا في وقت متأخر حدد بزمن الفتنة.

وليس معنى هذا أن كل مرويات الصحابة رضي الله عنهم والتابعين كانت تلتزم ذكر الاسناد والتصريح به، فقد صرح بعضهم بأنه قد يرفع الحديث إلى النبيﷺ، وهو لم يتحمله منه مباشرة.

يقول البراء بن عازب رضي الله عنه: ليس كلنا سمع حديث رسول اللهﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب[٢].

ويقول أنس بن مالك: ليس كل ما نحدثكم عن رسول اللهﷺ سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا[٣].

بل أن بعض الصحابة رضي الله عنهم رووا عن رسول اللهﷺ أحاديث أرسلوها عنه فلما روجعوا فيها صرحوا بعدم سماعها منهﷺ مباشرة، فقد روى أبو هريرة رضي الله عنه مع كثرة ملازمته للنبيﷺ وأخذه عنه جل حديثه وعنايته فيما حفظ عنه، روى حديث «من أصبح جنبا فلا صيام له» فلما روجع فيه قال: سمعته من الفضل بن العباس[٤].

---

(١) من الأمثلة التي أوردناها نجد ان أحاديث بعض الصحابة اشتهر بها بعض التابعين وتابعيهم فقد أشرت إلى أن أحاديث عبد الله بن عمرو اشتهر بها حفيده عمرو بن شعيب، وأحاديث أبي هريرة اشتهرت بأحاديث بشير بن نهيك، وأحاديث أنس، بصحيفة ثابت وصحيفة أبان وغيرها، وكذلك أحاديث ابن عباس، فقد نسبت إلى كريب وعكرمة ومجاهد وغيرهم، ولو ألقينا نظرة فاحصة على مسند الامام أحمد لوجدنا مجموعة من هذه الأحاديث مروية من طريق هؤلاء الرواة الذين رووا كتبهم.

(٢) الكفاية: ٥٤٨.

(٣) الكفاية: ٥٤٨.

(٤) الحديث أخرجه خ الصوم. باب الصائم يصبح جنبا، حديث رقم ١٩٢٦، م الصوم. باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنبا في رمضان حديث رقم ١١ جه الصوم. باب ما جاء في الرجل يصبح جنبا وهو يريد الصيام حديث رقم ١٧٠٢ حم ١: ٢١١، ٢١٣، ٢: ٨٦، ٦: ٩٩، ١٨٤، مشكل الآثار ١: ٢٢٤/ ٢٣٠.

وابن عباس رضي الله عنهما روى حديث «إنما الربا في النسيئة» عن النبي ﷺ مرسلا، فلما حقق في سماعه ذلك الحديث من النبي ﷺ ذكر أنه سمعه من أسامة بن زيد[1].

وكذلك قد روى بعض الصحابة احاديث لم يشهدوا وقوعها، فقد روت عائشة[2] وجابر بن عبد الله[3]، وانس بن مالك[4] وغيرهم أحاديث بدء الوحي والاسراء وغير ذلك مما لم يكن بالمدينة، ولم يصرحوا فيها بسماعهم من النبي ﷺ. فكان ضيع هؤلاء الصحابة رضوان الله عليهم من الأدلة التي ساقها بعض الباحثين على أنهم لم يستعملوا الاسناد، بل كان الارسال شأنهم، وهو الأمر الشايع بينهم حتى قامت الفتنة فبدأ الرواة في ذكر الاسناد واستعماله بناء على سؤال الناس لهم.

وإذا أمعنا النظر في هذا القول، واستقرأنا الأحاديث التي رواها الصحابة عن النبي ﷺ وكان بينه وبينهم وسائط لم يذكروها نجدها قليلة بالنسبة للروايات المصرح فيها بالسماع والتلقي المباشر عنه ﷺ مما يدل على أن ما ذهب إليه هؤلاء الباحثون فيه نظر، ويترجح ما ذهبت إليه من أن الأسناد بدأ مع بداية الرواية والله أعلم.

لقد اتضح مما سبق بداية استعمال الرواة للاسناد، وكشفت عن الملابسات التي توهم منها البعض أن الاسناد لم يبدأ استعماله إلا عقب الفتنة، أرى من المستحسن تناول مسألة بداية إلزام الرواة بذكر الاسناد وأعني ببداية إلزام الرواة بذكر الاسناد الفترة التي فرض فيها السامعون على الرواة ذكر أسانيدهم وهل سمعوا الحديث من النبي ﷺ مباشرة أم بواسطه.

---

(١) الحديث أخرجه خ. البيوع. باب بيع الدينار بالدينار نساء حديث رقم ٢١٧٨، ٢١٧٩، م المساقاه والمزارعة باب الربا. ن البيع. باب بيع الفضة بالذهب وبيع الذهب بالفضة، جه التجارات باب من قال لا ربا إلا في النسيئة حديث رقم ٢٢٥٧، دي البيوع. باب لا ربا إلا في النسيئة ٢/٢٥٩، حم ٥: ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩.

(٢) الحديث أخرجه خ حديث رقم ٢، ٣، ٤٣١٥، ٤٩٥٣، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧. م باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ ١: ٩٧- ٩٨، ت المناقب حديث رقم ٣٦٣٤.

(٣) الحديث أخرجه خ. حديث رقم ٤: ٣٢٣٨، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٥، ٤٩٥٤، م ١: ٩٨/٩٩.

(٤) الحديث أخرجه م ١: ٩٩- ١٠٥، باب الاسراء برسول الله ﷺ.

٢ - إلزام الرواة بذكر الإسناد :

وأول من بدأ بإلزام الرواة بذكر أسانيدهم وحمل لواءه أبو بكر الصديق رضي الله عنه حيث سن أمر التثبت من الراوي فلم يقبل من أحد الصحابة رضي الله عنهم حديثا يرفعه الى النبيﷺ حتى يشهد معه غيره بأنه سمعه من النبيﷺ، فقد روى قبيصةبن ذؤيب قال :جاءت الجدةإلى أبي بكر الصديق تسأل ميراثها فقال لها أبو بكر: ما لكِ في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئا فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس فقال المغيرةبن شعبة: حضرت رسول اللهﷺ أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمدبن مسلمة الأنصاري فقال مثل ما قال المغيرةبن شعبة، فأنفذه أبو بكر[1].

وقد سار عمر رضي الله عنه على سنة أبي بكر، فقد روى أبو سعيد الخدري أن أبا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع، فأرسل عمر في أثره فقال: لم رجعت، قال: سمعت رسول اللهﷺ يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع» قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك فجاءنا أبوموسى منتقعا لونه ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك فأخبرنا وقال: فهل سمع منكم أحد، فقلنا كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلا منهم حتى أتى عمر فأخبره[2].

وروى المغيرة بن شعبة أن عمر استشارهم في إملاص المرأة -يعني السقط- فقال له المغيرة: قضى فيه رسول اللهﷺ بغرة فقال له عمر: إن كنت صادقا فأت أحدا يعلم ذلك، قال: فشهد محمدبن مسلمة أن رسول اللهﷺ قضى بذلك[3].

فصنيع أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في هذه الأمثلة التي أوردتها عنهما يتضمن الكشف عن أسانيد الرواة وإلزامهم بذكرها، وإن كان غاية أمرهما التثبت من صحة

---

(١) الحديث أخرجه ت. فرائض باب ما جاء في ميراث الجدة حديث رقم ٢١٠٠، ٢١٠١، جـه فرائض باب ميراث الجدة. حديث رقم ٢٧٢٤، ط فرائض باب ميراث الجدة حديث رقم ٤، وانظر تذكرة الحفاظ ١ : ٢/٣

(٢) الحديث أخرجه حم ٤: ٢٩٣.
تذكرة الحفاظ ١: ٦.

(٣) الحديث أخرجه م. القسامة. باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني. حديث رقم ١٦٨٩.
تذكرة الحفاظ ١: ٨.

الرواية ونسبتها إلى رسول الله ﷺ وحيث كان هذا دأبهما فيمكن اعتبار عصرهما بداية إلزام الرواة بذكر الاسناد.

وقد اقتفى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أثرهما وسار على نهجهما وتوصل إلى الغاية التي كانا ينشدان بوسيلة وضعها لنفسه، فكان يستحلف الراوي، أسمع حديثه من النبي ﷺ. أم لا. فقد روى الخطيب بسنده إلى أسماء بن الحكم الفزاري عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: كنت إذا سمعت من النبي ﷺ حديثا نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي ﷺ لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي ﷺ وحدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر أن النبي ﷺ قال: ما من إنسان يصيب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيهما إلا غفر له[1].

فهذا مذهب علي رضي الله عنه ظاهر في إلزامه الراوي بذكر مسنده لأنه اللازم من استحلاف الراوي.

كل هذه الآثار تبين لنا أن الاسناد قد تخطى مرحلة استخدامه واستعماله إلى مرحلة إلزام الراوي بذكر اسناده، كما هو ظاهر من صنيع أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم، وهم علية القوم والناس تبع لهم كما يظهر جليا بأن الاسناد لم يظهر استعماله إلا بعد قيام الفتنة.

وهكذا دأب الناس على نهج الخلفاء الراشدين يتثبتون في سماع الرواية ويطلبون ذكر الطريق الذي تحمل منه الراوي الحديث لا سيما عقب قيام الفتنة التي أودت بقتل الخليفتين عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب، وظهرت الفرق الاسلامية السياسية والعقدية والفقهية الفرعية، وانتشر بين الناس عدم الثقة، ولاح في الأفق كذب بعض الرواة، حيث أصبح التفتيش عن الاسناد ضرورة ملحة والبحث عن الرواة وتعريضهم للنقد، وقد صور ابن سيرين موقف المحدثين في تلك الحقبة أحسن تصوير بقوله: لم يكونوا يسألون عن الاسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا

---

(١) الحديث أخرجه د. الصلاة. باب الاستغفار حديث رقم ١٥٢١، ت تفسير باب تفسير سورة البقرة حديث رقم ٣٠٠٦، جه الصلاة. باب ما جاء في أن الصلاة كفارة، حديث رقم ١٣٩٥.

لنا رجالكم فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[1].

فحاصل كلام ابن سيرين أنه أصبح من عادة المحدثين سؤال الرواة، وأن السؤال اشتهر بينهم عقب قيام الفتنة، ولا يلزم منه أن السؤال كان منعدما قبل قيام الفتنة، فلا منافاة بين قول ابن سيرين وبين ما تقرر من أن إلزام الرواة بذكر الاسناد بدأ منذ عهد الصديق رضي الله عنه، وقد حفظت لنا كتب الحديث والتاريخ ونقد الرجال كثيرا من الوقائع التي ألزم فيها الرواة بذكر أسانيدهم والافصاح عمن تلقوا عنهم فقد روى الخطيب بإسناده إلى عبدالله بن حنين أنه قال، قال رجل من أهل العراق لعبد الله بن عمر: إن ابن عباس قال وهو أمير «من أعطي بدينار مائة دينار فليأخذها»، فقال ابن عمر: سمعت عمربن الخطاب يقول: كان رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «الذهب بالذهب ربا إلا مثلاً بمثل، لا زيادة فيه، وما زاد فهو ربا» فقال ابن عمر: فإن كنت في شك فسل أبا سعيد الخدري عن ذلك فانطلق فسأل أبا سعيد، فقيل لابن عباس ما قال ابن عمرو أبو سعيد، فاستغفر ابن عباس الله وقال: هذا رأي رأيته[2].

وروى ابن أبي عاصم باسناده إلى بردة قال: وفدت إلى الوليدبن عبد الملك فكان الذي يعمل في حوائجنا عمربن عبد العزيز، فلما قضيت حوائجي رجعت إليه فقال: ما رد الشيخ، فلما قربت منه قلت له: إني ذكرت حديثا حدثني به أبي عن رسول الله ﷺ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا كان يوم القيامة ذهب كل قوم إلى ما كانوا يعبدون في الدنيا وبقي أهل التوحيد فيقال لهم: ما تنتظرون . .» الحديث، فقال عمربن عبد العزيز لبردة: آلله الذي لا إله إلا هو لسمعت أباك حدثك عن رسول الله ﷺ هذا، فاستحلفه على ذلك ثلاثة أيمان[3].

وروى الرامهرمزي باسناده إلى الربيع ابن خثيم قال: من قال لا إله إلا الله

---

(١) مقدمة ١: ١٥، ما الكامل: ٣٩/أ، المحدث الفاضل: ٢٠٨/ ٢٠٩

(٢) الكفاية: ٦٨.

(٣) السنة لابن أبي عاصم: ٥٤/ب.

وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، فله كذا وكذا، وسمى من الخير، قال الشعبي، فقلت: من حدثك؟ قال عمرو بن ميمون، وقلت: من حدثك فقال أبو أيوب صاحب رسول الله ﷺ. قال يحيى بن سعيد: وهذا أول من فتش عن الاسناد[1].

وروى الخطيب بسنده إلى الأصمعي قال: حضرت ابن عيينة وأتاه أعرابي فقال: كيف أصبح الشيخ يرحمه الله؟ فقال سفيان: بخير بحمد الله، قال: ما تقول في امرأة من الحاج حاضت قبل أن تطوف بالبيت؟ فقال: تفعل ما يفعل الحاج غير أنها لا تطوف بالبيت فقال: هل من قدوة؟ قال: نعم عائشة حاضت قبل أن تطوف بالبيت، فأمرها النبي ﷺ أن تفعل ما يفعل الحاج غير الطواف، قال: هل من بلاغ عنها؟ قال: نعم، حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة بذلك، قال الاعرابي: لقد استسمنت القدوة وأحسنت البلاغ والله لك بالرشاد[2] إلى غير ذلك من الآثار التي تدل على شيوع إلزام الرواة بذكر أسانيدهم، وطرقهم التي يروون بها أحاديثهم، وبالرغم من كثرة سؤال المحدثين الرواة عن أسانيدهم، وإلزامهم بذكرها فقد كان بعض الصحابة والتابعين لا يرى ضرورة من ذكر الإسناد طالما أنه قد وجد الغرض الذي من أجله ينقر عن الاسناد ويكشف عن الرواة، وهو حصول الثقة والطمأنينة في رجال إسناد الحديث، ولذا فقد كانوا يجيبون على استشكال المحدثين بعدم ذكر السند بأنهم سمعوه من صحابي أو من ثقة لم يكن الكذب من شأنه، يقول البراء بن عازب: ليس كلنا سمع حديث رسول الله ﷺ، كانت لنا ضيعة وأشغال وكان الناس لم يكونوا يكذبون يومئذ، فيحدث الشاهد الغائب[3].

ويقول أنس بن مالك: ليس كل ما نحدثكم عن رسول الله ﷺ سمعناه منه،

---

(١) المحدث الفاصل: ٢٠٨ اقلت: وهذه الأولية فيها نظر، إذ ظهر مما سبق من الأمثلة أن التفتيش عن الأسناد فيها ظاهر، وقد وقعت قبل حادثة الشعبي والله أعلم. انظر بحوث في تاريخ السنة: ٣٢، مقدمة التمهيد: ٥١٤.
(٢) الكفاية: ٥٧٠، بحوث في تاريخ السنة: ٣٧/٣٦، هكذا الرواية في الأصل بالسين، ولعلها استثمنت بالثاء.
(٣) الكفاية: ٥٤٨.

ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذب بعضهم بعضا(١).

وقال الأعمش، قلت لابراهيم النخعي: إذا حدثتني فاسند(٢)، فقال: إذا قلت لك قال عبد الله فقد حدثني جماعة، وإذا قلت: حدثني فلان عن عبدالله فهو الذي حدثني(٣).

وروى عروة بن الزبير لعمربن عبد العزيز عن النبيﷺ قوله «من أحيا أرضا ميتة فهي له»(٤) فقال له عمربن عبد العزيز: أتشهد على رسول اللهﷺ بذلك؟ قال: نعم: أخبرني بذلك العدل الرضا(٥).

-فهذه الأقوال من البراءبن عازب وأنس بن مالك وابراهيم النخعي وعروةبن الزبير تصرح بأنهم إنما جنفوا عن ذكر الاسناد ثقة بالرواة الذين أرسلوا عنهم، ولذا اكتفى السائلون لهم بأقوالهم، واقتنعوا بإرسالهم.

وقد كان لشعبة بن الحجاج، دور كبير ومواقف جليلة في إلزام الرواة بذكر أسانيدهم وحملهم على كشفها فكم من راو استوقفه ليظهر له إسناده، ويثبت له سماعه.

روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى شعبة قال: أخبرني جعدةبن هبيرة -يعني من

---

(١) الكفاية: ٥٤٨ بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣١ وقد أورد هذا الأثر والذي قبله في معرض الاستدلال على أن الصحابة لم يكونوا يلتزمون ذكر الإسناد عندما لا يكون الصحابي سمعه من النبيﷺ مباشرة، بل من صحابي آخر، وقال: ولكن السؤال عن الإسناد في البدء لم يكن مستساغا، بل قد يكون مدعاة لغضب الصحابي وكان أنس بن مالك إذا سئل عن حديث أسمعه من رسول اللهﷺ يغضب ويقول: ما كان بعضنا يكذب على بعض اهـ وقد عزا النص إلى ابن الصلاح، علوم الحديث: ٣٨، فتح المغيث ١: ١٢٥، والنص الذي سقته من الكفاية ليس فيه إشارة إلى غضب أنس، فإن كان النص واحدا فحمله على الاعتذار وعدم قيام الموجب لذكر الاسناد كما هو ظاهر من النص أولى من حمله على الغضب والله أعلم.

(٢) قول الأعمش يؤيد ما ذهبت إليه من أن شأن المحدثين كان في تلك الفترة يلزم الرواة بذكر أسانيدهم وبيان الطرق التي تحملوا عنها.

(٣) التمهيد لابن عبد البر ١: ٣٧/ ٣٨، جامع التحصيل: ٩٧.

(٤) الحديث أخرجه د. باب في إحياء الموات، حديث رقم: ٣٠٧٣، ٣٠٧٤، ط الأقضية. باب القضاء في عمارة الموات حديث رقم ٢٦/ ٢٧.

(٥) جامع التحصيل: ٩٧.

ولد أم هاني- يعني بنت أبي طالب- وكان سماك بن حرب يحدثه يقول: أخبرني أيتام أم هاني قال شعبة فلقيت أنا أفضلهما جعدة فحدثني عن أم هاني أن رسول الله ﷺ دخل عليها فناولته شرابا فشرب ثم ناولها فشربت قالت: يا رسول الله: كنت صائمة فقال رسول الله ﷺ «الصائم المتطوع أمين نفسه أو أمير نفسه، إن شاء صام وإن شاء أفطر»، قال شعبة: فقلت لجعدة: سمعته أنت من أم هاني؟ قال: أخبرنا أهلنا وأبو صالح مولى أم هاني، عن أم هاني[1].

وروى أيضا بسنده إلى شعبة عن أبي اسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي أنه كان يصلي بعد الجمعة ستا، قال: فقلت -أي شعبة- لأبي اسحاق: سمعته من أبي عبد الرحمن فقال: ما أدري سمعته منه أم لا ولكن حدثنيه عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن[2].

وكان شعبة لا يكتفي في بعض الأحيان بتصريح الراوي بسماعه ممن روى، بل يستحلفه فقد روى ابن أبي حاتم باسناده إلى أبي داود قال: حدثنا شعبة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته، قال شعبة، قلت لعبدالله بن دينار: أأنت سمعته منه؟ قال: نعم، سأله ابنه عنه[3] ثم قال -أي ابن أبي حاتم- سمعت أبي وذكر حديثه عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته، قال شعبة: استحلفت عبدالله بن دينار هل سمعتها من ابن عمر، فحلف لي[4].

وقال في موضع آخر: قيل لسفيان: إن شعبة استحلف عبدالله بن دينار يعني في حديث ابن عمر نهى النبي ﷺ عن بيع الولاء وعن هبته، قال سفيان: لكنا لم نستحلفه، سمعناه مرارا[5].

---

(١) تقدمة الجرح: ١٦٣.
(٢) تقدمة الجرح: ١٦٧.
(٣) تقدمة الجرح: ١٦٣/ ١٦٤.
(٤) تقدمة الجرح: ١٧٠.
(٥) تقدمة الجرح: ١٦٤.

وتارة كان شعبة لا يكتفي بتصريح سماع الراوي بل يتتبع مشايخ الراوي فيسألهم عن أسنادهم ليتأكد من صحة ذلك الإسناد. فقد روى ابن أبي حاتم بإسناده إلى يحيى بن كثير العنبري، حدثنا شعبة عن قتادة عن سعيدبن جبير عن ابن عمر أن النبيﷺ نهى عن نبيذ الجر. قال شعبة فقلت لقتادة: ممن سمعته، قال: حدثنيه أيوب السختياني قال شعبة فأتيت أيوب فسألته فقال: حدثنيه أبو بشر قال شعبة: فأتيت أبا بشر فسألته فقال: أنا سمعت سعيدبن جبير عن ابن عمر عن النبيﷺ أنه نهى عن نبيذ الجر[1].

وروى أيضا بسنده إلى شعبة قال: سألت الحكم عن دية اليهودي النصراني فقال: قال سعيدبن المسيب: إن عمر جعل دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف، ودية المجوس ثمانمائة، فقلت للحكم: أنت سمعته من سعيدبن المسيب؟ فقال: لو شئت سمعته من ثابت الحداد، قال شعبة: فأتيت ثابتا الحداد فحدثني عن سعيدبن المسيب عن عمر مثله[2].

إلى غيرها من الأمثلة التي تدل على أن شعبة رحمه الله كان يهتم بأمر الإسناد، ويلزم الرواة بذكر الطرق التي تحملوا عنها، كل ذلك دليل على اهتمامه بأمر الإسناد، والالتزام به كيف لا وهو القائل: كل حديث ليس فيه: حدثنا وأخبرنا فهو خل وبقل[3].

وممن كان يتتبع الرواة، ويلزمهم بذكر الإسناد وكشف السماع، سفيان الثوري، فقد روى ابن المديني قال: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، قال كنت مع سفيان الثوري عند عكرمة فجعل يوقفه على كل حديث على السماع[4].

وروى ابن المديني عن ابن مهدي أيضا قال: شهدت سفيان عند العمري،

---

(١) تقدمة الجرح: ١٦٩.
(٢) تقدمة الجرح: ١٧٠.
(٣) شرح علل الترمذي: ٧٩/أ، جامع التحصيل: ٧١.
(٤) تقدمة الجرح والتعديل: ٦٨.

فجعل بوقفه في كل حديث توقيفا شديدا[1].

كل هذه الآثار وغيرها تدل على أن كثيرا من المحدثين كانوا يلزمون الرواة بذكر أسانيدهم وكشف سماعهم. بل بلغ بالمحدثين الأمر في هذه المرحلة إلى الانكار على من يعلق حديثه ولا يسنده. فقد حدّث عقبة بن أبي حكيم أنه كان عند اسحاق بن أبي فروة وعنده الزهري قال: فجعل ابن أبي فروة يقول: قال رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ، فقال له الزهري: قاتلك الله يا ابن أبي فروة ما أجرأك على الله، ألا تسند حديثك، تحدثنا بأحاديث ليس لها خطم ولا أزمة[2].

٣ـ التزام الرواة بذكر الاسناد:

بعد أن انتشر مبدأ الزام الرواة بذكر أسانيدهم، وأصبح الطلاب لا يجدون الحرج في ذلك، وتبين للناس مكانة الاسناد وضرورة ذكره خصوصا بعدما تسرب الشك إلى عدالة بعض الرواة، وجد الرواة أنهم من الأولى أن يكفوا الطلاب مهمة السؤال عن الاسناد أو الاستفسار عن الرجال بإلزام أنفسهم بذكر الاسناد قبل أو بعد ذكر متن الحديث، فهذا أبو داود يقول: رأيت رجلا يقول لشعبة: قل: حدثني وأخبرني، فقال له شعبة، فقدتك أو عدمتك وهل جاء بهذا أحد قبلي[3] فقول شعبة مشعر بأنه كان يلتزم ذكر الاسناد.

وكان الأعمش ربما حدث بالحديث ثم يقول: بقي رأس المال: حدثني فلان، قال: حدثنا فلان[4] فالأعمش كان يلتزم ذكر الاسناد، وللاهتمام به كان يؤخر ذكره ويسميه رأس المال ليلفت نظر الطلاب إليه.

ويقول حماد بن سلمة: كنا نأتي قتادة فيقول: بلغنا عن النبي ﷺ، وبلغنا عن عمر، وبلغنا عن علي ولا يكاد يسند، فلما قدم حماد بن أبي سليمان البصرة جعل

---

(١) تقدمة الجرح والتعديل: ٦٨.

(٢) معرفة علوم الحديث: ٦، شرح علل الترمذي: ٦١/أ، بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٢.

(٣) تقدمة الجرح والتعديل: ١٦٦.

(٤) مجروحين ١: ١٩.

يقول: حدثنا ابراهيم وفلان وفلان، فبلغ قتادة ذلك فجعل يقول: سمعنا مطرفا، وسألت سعيدبن المسيب، حدثنا أنس بن مالك، فأخبر بالاسناد[1].

وظاهر من هذا النص أن حمادبن أبي سليمان كان ملتزما بذكر الاسناد، وأن قتادة رحمه الله بدأ يلتزم ذكر الاسناد بعد أن لم يكن، وأنه عندما تحمل هذه الروايات تحملها مسنده إلا أنه كان يرسلها ثم استحسن ذكرها وإيرادها لما رأى من صنيع حمادبن أبي‌سليمان

وقال عبد الرحمن‌بن مهدي قال شعبة يوما حدثني رجل عن سفيان عن منصور عن ابراهيم بكذا ثم قال: ما يسرني أني قلت: قال منصور وأن لي الدنيا كلها[2].

وقال أيضا سمعت شعبة أو حدثني رجل عن شعبة أنه قال: كل شيء حدثتكم به فذلك الرجل حدثني به، أنه سمعه من فلان إلا شيئا أبينه لكم[3].

وكلام شعبة وإن كان القصد منه أنه لا يدلس مطلقا إلا أنه صريح في التزامه للاسناد وذكره.

وذكر الوليد بن مسلم أن الزهري قال: يا أهل الشام: مالي أرى أحاديثكم ليس لها أزمة ولا خطم، وتمسك أصحابنا بالاسانيد من يومئذ[4]، وهو صريح في أن أصحاب الوليد التزموا ذكر الأسناد بعد تنبيه الزهري لهم بعد أن لم يكونوا ملتزمين ذلك، كما أنه يدل على أن غير أهل الشام كانوا ملتزمين بذكر أسانيدهم.

ولم يقتصر المحدثون في هذه المرحلة على التزامهم بذكر الاسناد، بل أنكر بعضهم على من يطلب سماع الحديث بدون ذكر الاسناد، قال سفيان‌بن عيينة: حدث الزهري يوما بحديث فقالت له: هاته بلا اسناد؟، فقال: أرتقي السطح بلا

---

(١) الطبقات الكبرى ٢: ٢٠٧.

(٢) تقدمة الجرح: ١٧٣.

(٣) تقدمة الجرح: ١٧٣.

(٤) السنة ومكانتها في التشريع: ٣٩٣ نقلا عن تاريخ دمشق لابن عساكر وانظر بحوث في تاريخ السنة: ٣٢.

سلم؟[1]، فقد جعل الزهري الاسناد بمثابة السلم الذي لا يمكن الوصول إلى السطح بدونه، وفي هذا المعنى يقول أبو سعيد الحداد: الحديث درج، والرأي مرج، فإذا كنت في المرج فاذهب كيف شئت، وإذا كنت في درج فانظر أن لا تزلق فتدق عنقك[2].

وقال ابن المبارك: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا اسناد، كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم[3].

وقد شبه بعضهم الاسناد بمثابة السلاح، فكما يعتبر السلاح ضرورة للمقاتل، كذلك يعد الاسناد ضرورة للمحدث، يقول سفيان الثوري: الاسناد سلاح المؤمن، إذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل[4].

وقد شبه شعبة الاسناد بمثابة الراحلة للمسافر، عليها يعتمد وبها يتمكن من مواصلة سفره وبدونها يتعرض للهلاك، يقول في ذلك «كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو مثل الرجل بالفلاة معه البعير ليس لها خطام»[5].

بل نقل عنه تشبيه آخر لذكر الاسناد في الحديث، إذ جعل الحديث الخالي من الاسناد بمثابة الطعام الخالي من العناصر الغذائية التي يقوم عليها الجسم فقال: كل حديث ليس فيه حدثنا وحدثنا فهو خل وبقل[6].

بل صرح بعضهم برد الحديث الذي لا يلتزم الراوي فيه بذكر اسناده ويعتبره مرفوضا، قال بهزبن أسد: لو تأخذوا الحديث عمن لا يقول: حدثنا[7].

---

(١) جامع التحصيل: ٧٠.

(٢) مجروحين ١: ١٨، شرف أصحاب الحديث: ٤٢، وجاء النص فيه كالتالي: سألت علي بن المديني عن اسناد حديث سقط علي فقال: تدري ما قال أبو سعيد الحداد، قال: الاسناد مثل الدرج ومثل المراقي: فإذا زلت رجلك عن المرقاة سقطت، والرأي مثل المرج اهـ.

(٣) شرف أصحاب الحديث: ٤١/٤٢.

(٤) مجروحين ١: ١٩، شرف أصحاب الحديث: ٤٢.

(٥) مجروحين ١: ١٩.

(٦) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٦.

(٧) بحوث في تاريخ السنة المشرفة: ٣٦.

مما سبق يتضح لنا بما لا مرية فيه أن المحدثين التزموا ذكر الاسناد وإظهاره، ونتيجة لهذا الالتزام ظهرت المصنفات في الحديث متضمنة ذلك، بل أنها من شدة إلتزامها بذلك سميت بالمسانيد.

بل لم يقتصر ذكر الاسناد والالتزام به على المحدثين وحدهم فقد تجاوزهم إلى غيرهم من أصحاب المعارف والعلوم الأخرى. كالفقه والعقيدة والتاريخ واللغة والأدب، ويظهر ذلك من المؤلفات التي تناولت تلك المعارف في تلك الفترة إذ تصدرت أخبارها ومسائلها الأسانيد في الغالب، لكن الملاحظ أن هذه الأسانيد في تلك الكتب لم تكن بالدقة والالتزام الذي سارت عليه كتب الحديث.

وخلاصة القول: إن استخدام الاسناد وشيوعه والتزام الرواة به مر بمراحل ثلاثة هي:

١- بدء الاسناد، فقد صحب الرواية منذ بدايتها.
٢- إلزام الرواة بذكر الاسناد، وقد ظهر منذ مرحلة مبكرة حيث قاد لواءه الصديق أبو بكر رضي الله عنه.
٣- التزام الرواة بذكر أسانيدهم، وهذا ظهر عقب الأمرين الأولين.

وبهذا يمكن الجمع بين متفرق آراء الباحثين واختلافهم في بداية الاسناد والالتزام به نتيجة للمزج والخلط الذي فهموه من النصوص، لكن ما ذهب إليه كل من شاخت وروبسون مستبعد جدا والله أعلم.

٤- ما يعرف به الوضع في السند:

أشرت في فصل سابق إلى أن علماء الحديث وضعوا ضوابط وعلامات يعرف بها كذب الحديث ووضعه وأن هذه الضوابط إجمالية وتفصيلية.

أما الاجمالية فقد سبق ذكرها عند الكلام على مبحث «ما يثبت به الوضع»[1].

---

(١) انظر صفحة: ٢٨٤ جـ ١.

وفي هذا المبحث أتناول الكلام عن الضوابط التفصيلية والتي تعرف بعلامات الوضع في الحديث.

وإذا ألقينا نظرة فاحصة على صنيع علماء الحديث تجاه هذه الضوابط والعلامات ترى أن ما يتعلق بمتن الحديث أكثر مما يتعلق بالسند وهو لا يعني أن المحدثين لم يعنوا بالسند عنايتهم بالمتن. بل أن صنيعهم ذلك نتيجة طبيعية لهذا النوع من الدراسة، فالمتن هو الغاية والهدف، ولذا تتبع المحدثون متون الأحاديث التي وصلت إليهم، وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها، وقاسوها بمقياس كلمهﷺ، وأخضعوها للنقد الذاتي داخليا وخارجياً، فكان ثمرة ذلك تلك الضوابط والعلامات التي تميز الصحيح من الباطل، والصدق من الكذب.

أما السند فلم تقلّ نظرتهم فيه عن نظرتهم في المتن لأنه الوسيلة والطريقة التي يتوصل بها إلى المتن، والوسيلة لها حكم الغاية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، ومع هذه النظرة الفاحصة والدراسة العميقة منهم، فقد كانت هذه العلامات المتعلقة بالسند أقل بكثير من العلامات المتعلقة بالمتن لأن العلماء حصروا متون الأحاديث حسب ما وصلت إليهم وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها وقاسوها بالمقاييس الدقيقة، والمعايير الحساسة، فحصل لهم من كثرة مزاولتهم ألفاظ النبيﷺ هيئة نفسانية وملكة قوية، عرفوا بها ما يجوز وينبغي، وما لا يجوز ولا ينبغي أن يكون من كلمهﷺ، فقبلوا ما انضوى تحت لوائها، وردوا ما تعارض معها، ووضعوا قواعد ثابتة يمكن بموجبها الحكم على الأحاديث بالقبول والرد أو الصدق أو الكذب بمجرد النظر إلى متونها من غير تتبع لأسانيدها، وسأذكر نماذج منها عند الكلام على الوضع في المتن[1] إن شاء الله تعالى.

أما السند فقد وضعت له الضوابط الاجمالية، كما مر معنا ذلك عند مبحث ما يثبت الوضع[2].

---

(١) انظر صفحة: ٦٤ وما بعدها جـ ٢.

(٢) انظر صفحة: ٢٨٨ / جـ ١.

أما الضوابط التفصيلية فتتجلى في مسألتين:

أ- الحكم على أسانيد بأنها أو هى الأسانيد، وهي وإن لم ينص عليها بالوضع إلا أنها تشتمل على كثير من الأسانيد الموضوعة لاشتمالها على رواة حكم عليهم بالكذب، وهذه الأسانيد منها ما يتصل بصحابي معين، ومنها ما يتصل بمدينة معينة.

أما ما يتصل بصحابي معين فقد أشار النقاد إلى جملة أسانيد تُعْزَا إلى بعض الصحابة بأنها لا تصح ولا تثبت عنهم. من ذلك:

قال الحاكم: أو هى الأسانيد إلى الصديق- رضي الله عنه- صدقة الدقيقي، عن فرقد السبخي، عن مرة الطيب عن أبي بكر رضي الله عنه(١).

وأوهى الأسانيد عن عمر رضي الله عنه: محمدبن عبداللهبن القاسمبن عمربن حفصبن عاصم عن أبيه عن جده(٢) قال الحاكم: فإن محمدا والقاسم، وعبدالله، لم يحتج بهم(٣).

وأوهى الأسانيد عن علي رضي الله عنه: عمروبن شمر ، عن جابر الجعفي، عن الحارث الأعور، عن علي(٤).

قال الحاكم: سمعت عليبن عمر الحافظ يحكي عن بعض شيوخهم قال: حضر نضلة مجلس أبي همام السكوني فقال أبو همام: حدثنا أبي قال حدثنا عمروعن جابر فقام نضلة فقال: أنت وأبوك وعمرو وجابر، الله الله إن صبرنا؟! وخرج من المجلس(٥)

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٧ ، تدريب الراوي١ : ١٨٠ .
(٢) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠ .
(٣) معرفة علوم الحديث: ٥٧ .
(٤) معرفة علوم الحديث: ٥٦، تدريب الراوي ١ : ١٨٠ .
(٥) معرفة علوم الحديث: ٥٦/ ٥٧ .

وأوهى الأسانيد عن ابن مسعود: شريك عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن ابن مسعود(١).

وأوهى الأسانيد عن أبي هريرة: السري بن اسماعيل، عن داودبن يزيد الأودي عن أبيه عن أبي هريرة(٢).

وأوهى الأسانيد عن ابن عباس: محمدبن مروان السدي ـالصغيرـ عن الكلبي، عن أبي صالح عن ابن عباس. قال ابن حجر: هذه سلسلة الكذب، لا سلسلة الذهب(٣).

وأوهى الأسانيد عن أنس، داودبن المحبر، عن قحذم، عن أبيه، عن أبان‌بن أبي عياش، عن أنس(٤).

وأوهى الأسانيد عن عائشة: الحارث‌بن شبل، عن أم النعمان عن عائشة رضي الله‌عنها(٥).

أما ما يتصل بالمدن، فقال الحاكم أيضا:

أوهى أسانيد المكيين: عبد الله‌بن ميمون القداح، عن شهاب‌بن خراش، عن ابراهيم‌بن يزيد الخوزي، عن عكرمة عن ابن عباس(٦).

وأوهى أسانيد اليمانيين: حفص‌بن عمر العدني، عن الحكم‌بن أبان عن عكرمة، عن ابن عباس(٧).

وأوهى أسانيد المصريين أحمدبن محمدبن الحجاج‌بن رشدين، عن أبيه، عن

---

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠، قال الحاكم: إلا أن أبا فزارة راشدبن كيسان كوفي ثقة.
(٢) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٣) تدريب الراوي ١: ١٨١.
(٤) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٥) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٦) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.
(٧) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨٠.

جده، عن قره بن عبد الرحمن بن حيويل عن كل من روى عنه، فإنها نسخة كبيرة[1].

وأوهى أسانيد الشاميين: محمد بن قيس المصلوب، عن عبيدالله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم عن أبي أمامة[2]

وأوهى أسانيد الخراسانيين: عبد الرحمن بن مليحة، عن نهشل بن سعيد، عن الضحاك عن ابن عباس[3].

ويلاحظ أن هذه الأسانيد وإن نسبت إلى المدن، فهي أيضا تشير إلى أنها مما لا يثبت عن الصحابي الذي عزيت إليه. هذه وغيرها من الأسانيد التي حكم عليها بالوضع أو أنها أوهى ما روي عن الصحابي، وعن أهل البلد الذي نسبت إليه.

ب ـ الحكم على أحاديث أو نسخ لبعض الرواة بأنها موضوعة، وسيأتي الكلام عليها مفصلا في فصل النسخ الموضوعة إن شاء الله تعالى[4].

هذه هي العلامات والضوابط التفصيلية التي يعرف بها الوضع في السند أو كون السند موضوعا.

٥ ـ صور للوضع في السند:

أرى من المناسب ذكر بعض الصور التي يقع فيها الوضع في السند، وهي عبارة عن علل تتعلق بالسند، تؤثر على المتن لأن صحته وقبوله ـ أي المتن ـ متوقف على صحة الاسناد وقبوله، وهذه العلل تتعلق بالرواة أنفسهم أو بطريقة التحمل أو الأداء في الرواية، فكما يحكمون على المتن، كذلك يحكمون على السند وكثيرا ما يطلقون الحكم على حديث بأنه باطل وكذب أو لا يثبت، ومتن الحديث قد يكون متواترا أو مشهورا، صحيحا مخرجا في الصحيحين أو أحدهما، وهم يقصدون في هذه الحالة سندا معينا، وفي هذا يقول السيوطي: واعلم أنه جرت عادة الحفاظ أنهم

(١) معرفة علوم الحديث: ٥٧، تدريب الراوي ١: ١٨١.
(٢) معرفة علوم الحديث: ٥٨، تدريب الراوي ١: ١٨١.
(٣) معرفة علوم الحديث: ٥٨، تدريب الراوي ١: ١٨١.
(٤) انظر صفحة: ٨٧ وما بعدها جـ ٢.

يحكمون على حديث بالبطلان من حيثيته لسند مخصوص لكون راوية اختلق ذلك السند لذلك المتن، ويكون المتن معروفا من وجه آخر، ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي يجرحونه به[1]

ومن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بالوضع والبطلان مع أن متونها صحيحة ثابتة ما ذكره الذهبي في ترجمة موسى بن ابراهيم الدمياطي قال، قال أبو القاسم بن عساكر: مجهول، قلت: وخبره باطل عن نافع عن ابن عمر[2] قال الحافظ ابن حجر: والمتن «من بدل دينه فاقتلوه» وليس المتن باطلا، وإنما أطلق المصنف ذلك بالنسبة إلى الاسناد[3].

قلت: الحديث أخرجه البخاري في صحيحه من حديث ابن عباس قال: حدثنا علي بن عبدالله، حدثنا سفيان عن أيوب عن عكرمة، أن عليا رضي الله عنه حرّق قوما فبلغ ابن عباس فقال: لو كنت أنا لم أحرقهم لأن النبي ﷺ قال: لا تعذبوا بعذاب الله، ولقتلتهم كما قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه»[4].

ورواه من طريق اخر: حدثنا محمدبن الفضل أبو النعمان، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب به[5].

ورواه الإمام أحمد في مسنده عن ابن عباس من طرق.

فرواه من طريق عفان حدثنا حماد بن زيد عن أيوب به[6].

ومن طريق عفان أيضا قال حدثنا وهيب عن أيوب به[7].

---

(١) اللآلي المصنوعة ١: ١١٧.
(٢) ميزان ٤: ١٩٩، لسان ٦: ١١٢.
(٣) لسان ٦: ١١٢.
(٤) خ جهاد. باب لا يعذب بعذاب الله. ٤: ٧٥.
(٥) خ. استتابة. باب حكم المرتد والمرتدة ٩: ١٨/ ١٩
(٦) حم ١: ٢٨٢.
(٧) حم ١: ٢٨٢/ ٢٨٣

ومن طريق عبد الصمد، حدثنا هشام بن أبي عبد الله، عن قتادة عن أنس أن عليا أتى بأناس من الزط يعبدون وثنــاً فأحرقهم فقال ابن عباس: إنما قال رسول الله ﷺ: من بدل دينه فاقتلوه[1].

وأخرجه أبو داود قال: حدثنا أحمد بن حنبل قال حدثنا اسماعيل بن إبراهيم، أخبرنا أيوب به[2].

ورواه الترمذي قال: حدثنا أحمد بن عبدة الضبي البصري، حدثنا عبد الوهاب الثقفي به[3].

ورواه النسائي من طريق إلى أيوب عن عكرمة عن ابن عباس[4].

ورواه ابن ماجه قال: حدثنا محمد بن الصباغ أنبأنا سفيان بن عيينة عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه»[5].

فمتن الحديث كما ترى صحيح، مخرج في الصحيح والسنن، من طريق ابن عباس، إلا أن الحكم على الخبر بالبطلان يتعلق بسند حديث موسى بن ابراهيم

---

(١) حم ١: ٣٢٢/٣٢٣.

(٢) د. الحدود. باب الحكم فيمن ارتد ٢: ٤٤٠.

(٣) ت. حدود. باب ما جاء في المرتد حديث رقم ١٤٥٨، ٤: ٥٩.

(٤) ن. تحريم. الحكم في المرتد ٧: ٩٦/٩٧ قال النسائي: أما الطرق التي روى الحديث فيها عن أيوب فهي:
أخبرنا عمران بن موسى قال حدثنا عبد الوارث قال حدثنا أيوب عن عكرمة قال: قال ابن عباس قال رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه. وقال: أخبرنا محمد بن عبدالله بن المبارك حدثنا أبو هشام قال حدثنا وهيب قال: حدثنا أيوب به.
وقال: أخبرنا محمود بن غيلان قال: حدثنا محمد بن بكر قال: أنبأنا إسماعيل عن معمر عن أيوب به.
كما رواه من طريق أخرى عن عكرمة قال أخبرني هلال بن العلاء قال حدثنا إسماعيل بن عبدالله بن زرارة قال حدثنا عباد بن العوام قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه.
ورواه عن الحسن مرسلا قال: أخبرنا موسى بن عبد الرحمن قال: حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا سعيد عن قتادة عن الحسن قال، قال رسول الله ﷺ «من بدل دينه فاقتلوه» قال أبو عبد الرحمن: وهذا أولى بالصواب من حديث عباد.
كما أخرجه عن أنس، أن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه اهـ.

(٥) جه. حدود. باب المرتد عن دينه حديث رقم ٢٥٣٥، ٢: ٨٤٨.

الدمياطي، عن مالك عن نافع عن ابن عمر، دون المتن.

ومنها أيضا، ما ذكر الذهبي قال في ترجمة رزق اللهبن الأسود، قال العقيلي: حديثه منكر، قلت: لكن المتن صحيح وهو: الولد للفراش، رواه عنه بكربن محمد[1].

قال ابن حجر: ولفظ العقيلي بعد أن أخرجه من طريق بكربن محمد عنه عن ثابت عن أنس رضي الله عنه... الخ: حديثه منكر غير محفوظ لم يروه إلا هذا الشيخ[2].

قلت: ومتن الحديث صحيح مشهور مخرج في الصحيحين ومسند أحمد والسنن، فقد روى الحديث بطرق مختلفة إلى ابن شهاب عن عروة عن عائشة في منازعة سعدبن أبي وقاص وعبدبن زمعة في ابن وليدة زمعة، وقضاء النبي ﷺ لعبدبن زمعة بالولد وقوله: الولد للفراش وللعاهر الحجر. رواه البخاري[3]، ومسلم[4]، وأبو داود[5]، والنسائي[6]، وابن ماجه[7] والدارمي[8]، وأحمد[9].

---

(١) ميزان ٢: ٤٧/ ٤٨، لسان ١: ٤٥٨.

(٢) لسان ١: ٤٥٨، والذي في الضعفاء للعقيلي قال: رزق اللهبن الأسود القرشي: عن ثابت، حديثه منكر غير محفوظ بصري ثم ساق الحديث بسنده إلى بكربن محمد قال حدثنا رزق اللهبن الأسود القرشي قال حدثنا ثابت عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر، لا يحفظ عن ثابت إلا عن هذا الشيخ والحديث قد رواه عن النبي ﷺ جماعة من أصحابنا بأسانيد جياد اهـ الضعفاء: ١٣٧.

(٣) أخرجه في البيوع باب تفسير المشتبهات ٣: ٧٠، وباب شراء المملوك من الحربي وهبته وعتقه ٣: ١٠٦، الوصايا. باب قول الموصي لوصيه: تعاهد ولدي، وما يجوز للموصي من الدعوى ٤: ٤، المغازي. باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح ٥: ١٩٢، الفرائض باب الولد للفراش ٨: ١٩١، باب من ادعى أخا أو ابن أخ ٨: ٩٤. الحدود والمحاربين ٨: ٢٠٥، الأحكام باب من قضى له بحق أخيه فلا يأخذه ٩: ٩٠، الخصومة. باب دعوى الوصي للميت ٣: ١٦١.

(٤) م الرضاع. باب الولد للفراش وتوقي الشبهة حديث رقم ١٤٥٧، ٣: ١٠٨٠.

(٥) د. الطلاق. باب الولد للفراش ١: ٥٢٨/ ٥٢٩.

(٦) ن. الطلاق. باب إلحاق الولد بالفراش ٦: ١٤٨، باب فراش الأمة ٦: ١٤٩.

(٧) جه النكاح. باب الولد للفراش وللعاهر الحجر حديث رقم ٢٠٠٤، ١: ٦٤٦.

(٨) دي النكاح. باب الولد للفراش ٢: ١٥٢/ ١٥٣.

(٩) حم ٦: ٣٧، ١٢٩، ٢٠٠، ٢٢٦، ٢٣٧.

كما روى الحديث من طريق عمر رضي الله عنه، رواه أحمد في مسنده[1] وابن ماجه[2].

ومن حديث عثمان رضي الله عنه رواه أحمد في مسنده[3] وأبو داود في سننه[4].

ومن حديث علي رضي الله عنه: أخرجه أحمد في مسنده[5].

ومن حديث عبدالله بن عمرو بن العاص رواه أحمد[6] وأبو داود[7].

ومن حديث أبي هريرة رواه البخاري[8] ومسلم[9] والترمذي[10] والنسائي[11] وابن ماجه[12] والدارمي[13] وأحمد[14]

ومن حديث عمرو بن خارجة، رواه الترمذي[15] وابن ماجه[16] وأحمد[17].

وكذلك من حديث أبي أمامة الباهلي، رواه ابن ماجه[18] وأحمد[19]

---

(١) حم ١: ٢٥.

(٢) جه النكاح. باب الولد للفراش حديث رقم ٢٠٠٥.

(٣) حم ١: ٥٩، ٦٥، ٦٩.

(٤) د. الطلاق. باب الولد للفراش ١: ٥٢٩.

(٥) حم ١: ١٠٤.

(٦) حم ٢: ١٧٩، ٢٠٧.

(٧) د الطلاق باب الولد للفراش ١: ٥٢٨.

(٨) خ فرائض. باب الولد للفراش ٨: ١٩١، حدود ومحاربين ٨: ٢٠٥.

(٩) م الرضاع. باب الولد للفراش وتوقي الشبهة حديث رقم ١٤٥٨، ٣: ١ ١٨٠.

(١٠) ت الرضاع. باب ما جاء أن الولد للفراش حديث رقم ١١٥٧، ٣: ٤٥٤.

(١١) ن الطلاق، باب الحاق الولد بالفراش إذا لم ينفه صاحب الفراش ٦: ١٤٨.

(١٢) جه. النكاح. باب الولد للفراش وللعاهر الحجر رقم ٢٠٠٦.

(١٣) دي النكاح. باب الولد للفراش ٢: ١٥٢/١٥٣.

(١٤) حم ٢: ٢٣٩، ٢٨٠، ٣٨٦، ٤٦٦، ٤٧٥، ٤٩٢.

(١٥) ت. الوصايا باب ما جاء لزوجة الوارث حديث رقم ٢١٥١.

(١٦) جه. النكاح. باب الولد للفراش حديث رقم ٢٧١٢.

(١٧) حم ٤: ١٨٦/١٨٧، ٢٣٨، ٢٣٩.

(١٨) جه. النكاح. باب الولد للفراش حديث رقم ٢٧١٢.

(١٩) حم ٥: ٢٦٧.

ومن حديث عبادة بن الصامت رواه أحمد أيضا[١] .

ومن حديث عبد الله بن الزبير رواه النسائي[٢] .

وكل هذه الطرق غير الطريق التي تكلم عنها العقيلي، كما نقله الذهبي مع أن المتن واحد، فدل على ذلك أن الحكم متعلق بالسند دون المتن والله أعلم.

وهذا الحكم يرد كثيرا في كلام النقاد من أهل الجرح والتعديل، ولذا تعقب الحفاظ ابن حجر كلام الذهبي بقوله: واستدراك الذهبي المذكور يلزمه في أحاديث لا تحصى في كتابه هذا فإنهم يضعفون الرجل برواية تتعلق بالاسناد دون المتن، أما أن يكون مقلوبا أو مركبا أو نحو ذلك مما يدل على ضعف الراوي وسوء حفظه[٣].

وإطلاق الوضع على السند هو إطلاق خاص ينفرد بمعرفته المشتغلون بعلوم الحديث لاختلافه عن المفهوم العام المتبادر عند الاطلاق.

ومن المسائل التي تدخل ضمن إطار الوضع في السند: سرقة الاسناد وقلب الاسناد، وتركيب الاسناد بالاضافة الى مصطلحات أخرى معروفة لدى المشتغلين بهذا الفن سأتناولها في هذا المبحث بإيجاز فأقول:

أولا: سرقة الاسناد: وهو أن يعمد الراوي إلى حديث أو أحاديث معروفة براو تفرد بها عن شيخ فيدعي راو آخر مشاركته في روايتها عن ذلك الشيخ إما مباشرة أو بواسطة. وغالبا ما تكون سرقة الاسناد في الأحاديث الضعيفة أو المنكرة. أو الموضوعة. ويقصد السارق بعمله هذا متابعة الراوي المتفرد وتقوية حديثه إلا أن جهابذة النقد حالوا بينه وبين غايته، وكشفوا عن سرقته، فلم تزد متابعته للحديث إلا نكارة ولا تعزيز روايته للحديث إلا ضعفا، ولذا فهم يحكمون على الرواية المسروقة بالوضع والكذب، ويعدونها من الموضوعات وقد ضمن جماعة منهم تلك

---

(١) حم ٥: ٣٢٦.
(٢) ن الطلاق. باب إلحاق الولد بالفراش: ١٤٨/ ١٤٩.
(٣) لسان الميزان: ١: ٤٥٨/ ٤٥٩.

الأحاديث كتب الموضوعات، وهم يقصدون بذلك الحكم عليها من جهة السند بصرف النظر عن المتن، وتعرف سرقة الراوي بأحد الطرق التي سبق ذكرها عند الكلام على مبحث ما يثبت به الوضع[1].

ومن الأحاديث التي حكم عليها بعض رواتها سرقها ما رواه أشعث بن سعيد أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام»[2].

فقد تفرد بهذه الرواية أبو الربيع السمان عن هشام بن عروة، وقد عرف الحديث واشتهر به[3].

وقد سرقه منه جماعة فرووه عن هشام بن عروة عن أبيه. قال ابن عدي: وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان جماعة من الضعفاء منهم نعيم ابن مورع، ويعقوب بن الوليد الأزدي، ويحيى بن هاشم الغساني وغيرهم[4].

وكذلك حديث أنس: تفترق أمتي على سبعين أو إحدى وسبعين فرقة كلهم في الجنة إلا فرقة واحدة، قالوا يا رسول الله من هم، قال: الزنادقة وهم القدرية.

فقد رواه الأبرد بن الأشرس عن يحيى بن سعيد عن أنس[5].

---

(١) انظر صفحة ١٥٤ جـ١ الفصل الأول. الباب الأول. مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب.

(٢) الحديث رواه ابن عدي في الكامل: ١٣٣/أ، وابن حبان في المجروحين ١: ١٦٣.

(٣) قال ابن عدي: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا كامل بن طلحة وشيبان، وأخبرنا محمد بن يحيى العمي البصري، وحدثنا عبد الله بن معاوية قالوا: حدثنا أبو الربيع السمان حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت، قال رسول الله ﷺ «نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام» وقد رواه عنه جماعة من الكبار منهم يحيى بن حسان.

حدثنا الحسين بن بندار بن سعد أنا سألته في سنة نيف وتسعين، حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا يحيى بن حسان عن أشعث عن هشام بن عروة فذكر الحديث. الكامل: ١٣٣/أ.

وقال ابن حبان: حدثنا أبو يعلى حدثنا سعيد بن أبي الربيع عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي ﷺ قال: نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام: مجروحين ١: ١٦٣.

(٤) الكامل: ١٣٣/ب، الموضوعات ١: ١٧١، اللآلي ١: ١٢٣.

(٥) أخرجه العقيلي عنه قال، حدثنا محمد بن مروان القرشي، حدثنا محمد بن عبادة الواسطي قال، حدثنا موسى بن اسماعيل قال: حدثنا معاذ بن ياسين الزيات قد حدثنا الأبرد بن الأشرس به. انظر الموضوعات ١: ٢٦٧، اللآلي ١: ٥٤٨.

وقد سرقه منه ياسين بن معاذ الزيات عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد عن أنس[1].

كما سرقه منه عثمان بن عفان القرشي، فرواه عن حفص بن عمر الأيلي عن مسعر عن سعد بن سعيد به[2].

فالحديث معروف بالأبرد بن الأشرس، وقد تفرد به عن يحيى بن سعيد، فسرقه كل من ياسين بن معاذ الزيات وقد اضطرب في روايته فتارة رواه عن يحيى بن سعيد عن الجادة، وتارة قلبه فرواه عن سعد بن سعيد.

أما عثمان بن عفان القرشي فقد سرقه وقلبه فرواه عن سعد بن سعيد.

وكذلك حديث ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها محمد رسول الله، أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، عثمان ذي النورين».

فقد تفرد بهذا الحديث علي بن جميل الرقي، عن جرير بن عبد الحميد عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس[3]

= ورواه أيضا ابن عدي من طريق علي بن أحمد الجواري قال حدثنا موسى بن اسماعيل «حدثنا خلف بن ياسين حدثنا أبرد بن أشرس عن يحيى بن سعيد عن انس به. اللآلي ١: ٢٤٨/ ٢٤٩.

(١) وقد روى حديثه العقيلي قال حدثنا الحسن بن علي بن خالد الليثي حدثنا نعيم بن حماد حدثنا يحيى بن اليمان عن ياسين الزيات عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ... الحديث. أنظر الموضوعات ١: ٢٧٦، اللآلي ١: ٢٤٨، وقد رواه الحسن بن عرفة عن ياسين بن معاذ الزيات إلا أنه اضطرب في أسناده فرواه تارة عن يحيى بن سعيد، وتارة عن سعد بن سعيد عن أنس به. انظر اللآلي ١: ٢٤٨/ ٢٤٩.

(٢) الحديث رواه الدارقطني قال: حدثنا أبو بكر محمد بن عثمان الصيدلاني قال: حدثنا أحمد بن داود السجستاني حدثنا عثمان بن عفان القرشي... الحديث انظر الموضوعات ١: ٢٧٦ اللآلي ١: ٢٤٨.

(٣) الحديث رواه الطبراني قال: حدثنا سعيد بن عبد ربه الصفار البغدادي حدثنا علي بن جميل الرقي، حدثنا جرير بن عبد الحميد عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعا ما في الجنة شجرة إلا مكتوب على كل ورقة منها: لا إله إلا الله محمد رسول الله. أبو بكر الصديق، عمر الفاروق، وعثمان ذي النورين. حدثنا علي بن جميل الرقي عن جرير بن عبد الحميد به انظر المجروحين ٢: ١١٤ ورواه الخطيب بأسناده إلى أحمد بن محمد القاضي البوراني قال، حدثنا الاحتياطي، حدثنا علي بن جميل عن جرير به. تاريخ بغداد ٥: ٤، ورواه أبو نعيم قال حدثنا القاضي أبو أحمد محمد، حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك، حدثنا علي بن جميل به، انظر اللآلي ١: ٣١٩.

وقد سرقه منه معروف بن أبي معروف فحدث به عن جرير[1]

وكذلك سرقه من علي بن جميل عبد العزيز بن عمرو الخراساني فرواه عن جرير عن ليث به[2].

فنرى من الأمثلة السابقة أن الحديث ينفرد به الراوي بروايته عن شيخ، فيأتي رواة آخرون ويسطون على الحديث فيروونه عن الشيخ باسناده، فيحكم على الاسناد المسروق بالوضع، وعلى الرواة السارقين بأنهم كذابون وضاعون.

ثانيا: قلب الاسناد:

سبق الكلام عند تعريف الحديث المقلوب أن القلب يكون في المتن ويكون في السند، وأن قلب الاسناد قد يكون بتقديم أو تأخير في اسم الراوي، وقد يكون بتغيير أو تبديل في الاسناد كله أو بعضه[3].

وقد عرف القلب في الاسناد بما يلي: أن يكون الحديث مشهورا براو فيأتي راو آخر فيبدل الراوي المشهور في الرواية بآخر من طبقته لم تعرف عنه تلك الرواية.

أو أن يعمد الراوي إلى اسناد متن معروف فيبدله باسناد آخر.

وهذا العمل يعده المحدثون كذبا ووضعا إذا تعمد الراوي فعله، ويحكمون على الحديث بالوضع لسببه ولذا تضمنت كتب الموضوعات مجموعة من الأحاديث المقلوبة الاسناد. مع أن متونها تثبت من طرق أخرى وهي مخرجة في كتب الصحاح أو السنن أو المسانيد.

ومن الأحاديث التي وسمت بالوضع لوقوع القلب في اسنادها.

---

(1) روى حديثه ابن عدي قال: حدثنا أحمد بن عامر البرقعيدي حدثني معروف البلخي بدمشق، حدثنا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس به، انظر ميزان ٤: ١٤٥/١٤٦، لسان ٦: ٦١/٦٢ زاد ابن حجر: قال ابن عدي: معروف هذا غير معروف وأصله سرقه من علي بن جميل الرقي وانظر اللآلي ١: ٣١٩، وقال. قال ابن عدي: معروف هذا غير معروف ولعله سرقه من علي بن جميل اهـ.

(2) وقد روى حديثه اسحاق بن ابراهيم الختلي في الديباج قال: حدثني القاسم بن علي الكوفي قال، حدثنا عبد العزيز بن عمرو الخراساني عن جرير فذكره. انظر الموضوعات ١: ٣٣٧، اللآلي ١: ٣١٩.

(3) انظر ص: ١٤٤ وما بعدها جـ ١.

حديث: «أن النبي ﷺ حبس رجلا في تهمة».

رواه ابراهيم بن زكريا الواسطي عن أبي بكر بن عياش، عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أنس بن مالك[1].

أورده ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات وقال: فيه إبراهيم بن زكريا الواسطي وهو منكر الحديث وليس هذا من حديث أنس ولا يحيى، وإنما المعروف من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، انفرد بها معمر[2].

قلت: وحديث بهز، أخرجه أبو داود[3]، والترمذي[4]، والنسائي[5]، بأسانيدهم إلى معمر عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ حبس رجلا في تهمة. . . الحديث، فقلبه ابراهيم بن زكريا الواسطي على أبي بكر بن عياش عن يحيى بن سعيد عن أنس.

وكذلك حديث: «أن النبي ﷺ صلى العصر خمسا فسجد سجدتي السهو وهو جالس».

رواه سعيد بن بشير عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن الحسن العرني عن ابن عباس[6].

---

(١) وقد ذكر روايته هذه ابن حبان في المجروحين ١: ١٠٢، ونقل ابن حجر أن العقيلي أورده في الضعفاء. انظر لسان ١: ٦٠.

(٢) تذكرة الموضوعات: ١٧.

(٣) د. الأقضية. باب في الحبس في الدين وغيره. وقد رواه عن ابراهيم بن موسى الرازي قال: أخبرنا عبد الرزاق عن معمر به اهـ ٢: ٢٨٢.

(٤) ت. الديات، باب ما جاء في الحبس في التهمة حديث رقم ١٤١٧، وقد رواه عن علي بن سعيد الكندي حدثنا ابن المبارك عن معمر به. اهـ ٤: ٢٨.

(٥) ن كتاب قطع السارق. باب امتحان السارق بالضرب والحبس ٨: ٥٩/٦٠، وقد رواه عن عبد الرحمن بن محمد بن سلام حدثنا أبو أسامة أخبرني ابن المبارك عن معمر به، ورواه أيضا عن علي بن سعيد بن مسروق عن ابن المبارك به.

(٦) وقد روى حديثه ابن حبان قال: وقد روى ـ أي سعيد ـ عن منصور عن الحكم بن عتيبة عن الحسن العرني عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى العصر خمسا فسجد سجدتي السهو وهو جالس، حدثناه ابن مكرم حدثنا ابراهيم بن هانئ حدثنا محمد بن بكار حدثنا سعيد بن منصور، وهذا أسناد مقلوب، إنما هو الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله هكذا رواه أصحاب الحكم. اهـ مجروحين ١: ٣١٦.

وأورده المقدسي أيضا في تذكرة الموضوعات وقال: رواه سعيدبن بشير عن منصور عن الحكمبن عتيبة عن الحسن العرني، وهذا اسناد مقلوب، وإنما رواه الحكم عن ابراهيم عن علقمة عن عبدالله هكذا[1]. وحديث ابن مسعود أخرجه البخاري[2] ومسلم[3] والترمذي[4] والنسائي[5] بأسانيد مختلفة إلى الحكم عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود. . . الحديث.

وكما يقع القلب في كامل السند يقع في جزئه، ويحكم عليه بما يحكم على القلب في السند كله.

ومما وقع القلب في بعض سنده وحكم عليه بالوضع حديث «انصر أخاك ظالما أو مظلوما».

فقد قلبه طاهر بن الفضل الحلي على سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنسبن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «انصر أخاك ظالما أو مظلوما. . .» الحديث[6].

وأورده ابن طاهر المقدسي في تذكرة الموضوعات قال: قد صح من حديث حميد الطويل عن أنس، وطاهر هذا جعله عن ابن عيينة عن الزهري عن أنس[7].

والحديث من طريق حميد أخرجه الترمذي[8] وأحمد.[9]

فالحديث معروف من طريق حميد الطويل عن أنس، فقلب طاهربن الفضل

---

(١) تذكرة الموضوعات: ١٧.

(٢) خ. الصلاة. باب ما جاء في القبلة ومن لا يرى الاعادة على من سها فصلى إلى غير القبلة ١ : ١١١، السهو. باب إذا صلى خمسا ٢: ٨٥.

(٣) م المساجد ومواضع الصلاة. باب السهو في الصلاة والسجود له. حديث رقم ٩١.

(٤) ت الصلاة. باب ما جاء في سجود السهو بعد السلام والكلام حديث رقم ٣٩٢، ٢ : ٢٣٨.

(٥) ن. السهو. باب ما يفعل من صلى خمسا ٣: ٢٦/٢٧.

(٦) الحديث رواه ابن حبان في ترجمة طاهر بن الفضل. انظر المجروحين ٢ : ٩.

(٧) تذكرة الموضوعات : ٢٥

(٨) ت. الفتن. باب حديث رقم ٢٢٥٥، ٤: ٥٢٣.

(٩) حم ٣: ٢٠١.

بعض أسناده وجعله عن سفيانبن عيينة عن الزهري عن أنس[1].

وكذلك حديث «الأرواح جنود مجنده فما تعارف منها ائتلف، وما تنافر منها اختلف».

قلبه عليبن سليمان بن شهريار الرقي على محمدبن عبدالله الأنصاري عن أم عوف عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال، الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف، وما تناكر منها اختلف[2]

وأورده ابن طاهر المقدسي في تذكرته وقال: فيه عليبن سعيدبن شهريار قلبه، والمتن صحيح[3].

قلت: الحديث معروف من طريق عبد العزيزبن محمد، عن سهلبن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة[4].

ومن طريق جعفر بن برقان، عن يزيد بن الأصم، عن أبي هريرة[5]

فحكم المقدسي عليه بالوضع وإيراده في تذكرته إنما يعني بذلك السند دون المتن كما صرح بقوله: والمتن صحيح.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع لوقوع القلب في بعض أسانيدها مع ورود متونها من طرق أخرى ثابتة.

وقد صرح البرهان الحلبي بأن تعمد القلب، وضع، فقال في ترجمة عبد اللهبن

---

(١) وقد رواه أيضا عن أنس عبيد الله بن أبي بكربن أنس عن أنس أخرجه خ. الاكراه. باب يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه إذا خاف عليه القتل أو نحوه، وكذلك كل مكره يخاف فإنه يذب عنه المظالم ٩: ٢٨/٢٩ حم ٣: ٩٩ ولم يعرف هذا الحديث من رواية الزهري عن أنس.

(٢) أورده ابن حبان في ترجمة عليبن سليمان المذكور وقال بعد ذكر الحديث: حدثناه أبو قريش محمدبن جمعة الفهستاني.

(٣) تذكرة الموضوعات: ٢٨.

(٤) الحديث أخرجه م. البر والصلة والآداب. باب الأرواح جنود مجندة حديث رقم ٢٦٣٨.

(٥) أخرجه م أيضا البر والصلة والآداب. باب الأرواح جنود مجندة حديث رقم ٢٦٣٨، د. الأدب باب من يؤمن أن يجالس ٢: ٥٥٩.

محمدبن يعقوب الحارثي الفقيه، قال ابن الجوزي: أبو سعيد الرواس متهم بوضع الحديث. قال أحمد السليماني: كان يضع هذا الاسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الاسناد، وهو ضرب من الوضع[1].

وقال أيضا في ترجمة عبد الرحمن بن يزيدبن تميم الدمشقي: وضعفه أحمد أيضا فقال: قلب أحاديث شهر بن حوشب فجعلها من حديث الزهري، وأعلم أن القلب عامدا وضع كما تقدم أنه ضرب من الوضع غير أنه أخف، وإن عمل هذا تغفلا لم يكن حجة[2].

وقال الجزائري: وجعلوا القلب في الاسناد قسمين: أحدهما أن يكون الحديث مشهورا براو فيجعل مكانه راو آخر من طبقته ليصير بذلك غريبا مرغوبا فيه... ويقال: إن فاعل ذلك هو الذي يطلق عليه أن يسرق الحديث، وربما قيل في الحديث نفسه أنه مسروق، وإطلاق السرقة في ذلك لا يظهر إلا فيما إذا كان الراوي المبدل به منفردا وحينئذ لا يستغرب أن يقال: أن المبدل قد سرق منه[3].

قلت: المشهور فيما ذكره الجزائري هو قلب الاسناد وهو غير السرقة لكن بعض المحدثين لا يرى فرقا بين السرقة وبين القلب، فيطلق كلا منهما على الآخر، كما فعل الجزائري. والله أعلم.

ثالثا: تركيب الاسناد:

أما تركيب الاسناد فيطلق عندهم على كل وضع للاسناد، وبينه وبين سرقة الاسناد وقلب الاسناد عموم وخصوص مطلق، فكل سرقة أو قلب للاسناد تركيب وليس العكس.

قال ابن طاهر المقدسي في حديث: «نظر إلى رجل لا يقيم صلبه في

---

(١) الكشف الحثيث: ١٢٨.

(٢) الكشف الحثيث: ١٣٥.

(٣) توجيه النظر: ٢٥٤.

الركوع» . . . الحديث فيه أحمدبن محمد الأنصاري ركبه والمتن صحيح[1].

قلت: إنما عنى قلب الاسناد[2].

قال الخطيب: وقد حدثني محمدبن علي الصوري قال: سمعت عبد الغني بن سعيد الحافظ يقول، قال لنا أبو الحسن علي بن عمر -أي الدارقطني- كتاب العقل وضعه أربعة، أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داودبن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسره، وسرقه عبد العزيزبن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر أو كما قال الدارقطني[3].

وقال الخطيب في حديث أنس يرفعه: يقول الله تعالى: يا ابن آدم أنابدك اللازم، فاعمل لبدك كل الناس لك منهم بد، وليس لك مني بد[4]

قال الخطيب: هذا الحديث موضوع المتن، مركب الاسناد ورجاله مشهورون معروفون بالصدق إلا أن ابن الجارود فإنه كذاب، ولم نكتبه إلا من حديثه[5].

فالمراد بقوله: مركب الاسناد، أي موضوع الاسناد مختلقه.

ومن صور تركيب الاسناد:

١ـ اختلاق الاسناد. وممن عرف به:

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٧٠.

(٢) كلام المقدسي مأخوذ من كلام ابن حبان. فقد ترجم لأحمدبن محمد الأنصاري في كتابه المجروحين فقال: يأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، لا يجوز الاحتجاج به، روى عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى، عن هشام بن حسان عن عمروبن دينار عن جابر قال: نظر النبي ﷺ إلى رجل لا يقيم صلبه في الركوع والسجود، فلما قضى صلاته قال: إرجع فصل فإنك لم تصل، وباسناده عن النبي ﷺ قال: مثل الصلوات الخمس كمثل نهر جار، ثم قال: ابن حبان معناهما صحيحان من طريق غير هذين الطريقين واسنادهما مقلوبان، ليس هذا من حديث هشام بن حسان ولا من حديث عمروبن دينار اهـ مجروحين ١: ١٢٩.

(٣) تاريخ بغداد ٨: ٣٦٠.

(٤) رواه الخطيب قال: حدثنا الحسن بن أبي طالب، حدثنا أبو عمر محمدبن الحسين البسطامي، حدثنا أحمدبن عبد الرحمن بن الجارود حدثنا محمدبن عبد الملك الدقيقي، وعثمان بن خرداد الانطاكي وعباس بن محمد الدوري؛ قالوا: حدثنا عفان بن مسلم، حدثنا شعبة عن أبي التياح عن أنس مرفوعا اهـ اللآلي ٢: ٣٢١.

(٥) اللآلي ٢: ٣٢١.

أـ عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر القاص:

قال الدارقطني: دخلت على أبي محمد بن زبر وأنا إذ ذاك، حدث، وبين يديه كاتب له وهو يملي عليه الحديث من جزء، والمتن من آخر وظن أني لا أتنبه إلى هذا[1].

بـ علي بن هلال الأحسي:

روى عن شريك عن الأعمش عن سعيدبن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فذكر حديثا طويلا ركيك الألفاظ فيه أن النبي ﷺ وعليا ينصب لهما منبر فيه ألف مرقاة فيصعد النبي ﷺ على أعلى مرقاة ويصعد على دونه بمرقاة فلا يـزالان يسألان الله تعالى حتى يأذن لعلي أن يكون معه... الحديث. قال ابن حجر: فهذا المتن مركب على هذا الاسناد ولا يحتمل شريك هذا ولا أحد من رجاله، فالآفة علي‌بن هلال فيما أرى[2].

جـ -محمد بن عبد الواحد بن الفرج الأصبهاني:

روى حديث معاذ قال: دخلت يوما على النبي ﷺ، وقد فات وقت الصلاة فجاء أبو بكر فذكر قصة أنه أنبه النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، أشرقت الشمس وفات وقت الصلاة فقام وهمّ أن يغتسل ويتوضأ للصلاة فجاء جبريل فقال: لا تغتسل وتيمم وصل فإنه جائز[3].

قال الجـوزقـاني: هـذا حديث موضوع مركب على هذا الاسناد ورواته براء منه، قال: وسمعت أبا الفتح بن نصربن ماجه الأصبهاني يقول: لما وضع محمد الجوهري حديث معاذ في التيمم ورواه. أنكر عليه أهل العلم فبلغ ذلك محمدبن

---

(١) لسان ٣: ٢٥٣.

(٢) لسان ٤: ٢٦٦/٢٦٧.

(٣) وقد رواه محمدبن عبد الواحد بن الفرج الأصبهاني عن عبدالكريم‌بن محمدبن أحمدبن حمدان، أنا عبد الله‌بن عمر الجوهري، أنا أحمدبن أفلح، أنا قتات‌بن حفص، حدثنا صالح‌بن عبدالله الترمذي، حدثنا محمدبن الحسن البصري عن خصيف‌بن جحدر عن النعمان‌بن نعيم عن عبد الرحمن‌بن تميم عن معاذ قال: دخلت يوما على النبي ﷺ... الحديث.

عبد الواحدبن الفرج فدخل البيت ووضع هذا الحديث وركبه على هذا الأسناد وكتبه على ظهر جزء فأخرجه ورواه قوة وعونا لمحمدبن الجوهري. فأنكروا عليه أشد الانكار وصنف يحيى بن منده جزءا في رده وكيفية وضعه وبيان اسم واضعه[1] وقد سبق ذكر ذلك.

٢ـ تسوية الاسناد: وممن عرف بذلك:

غياث بن ابراهيم النخعي:

قال صالح جزرة: كان يضع الحديث. روى عن غياث قال: كان يكون الحديث الحسن عند الشيخ الذي لا يجوز حديثه. فآتي بالشيخ إلى الأعمش فيسمع الحديث، فأرويه عن الأعمش وأخرج الحديث[2].

٣ ـ وصل الاسناد: وذلك أن يعمد الراوي الى الأحاديث المنقطعة فيوصل أسانيدها وهذا العمل يعد وضعا يحكم على فاعله بالكذب، وممن كذّب بهذا الفعل:

خالد بن القاسم أبو الهيثم المدائني:

قال اسحاق بن راهويه: كان كذابا، وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن خالد بن القاسم المدائني فقال: هو كذاب، كان يحدث الكتب عن الليث عن الزهري، فكل ما كان عن الزهري عن أبي هريرة جعله عن أبي سلمة عن أبي هريرة، وكل ما كان عن الزهري عن عائشة جعله عن عروة عن عائشة متصلا[3].

وقال مؤمل بن أهاب، سمعت يحيى بن حسان يقول: خالد المدائني يلزق أحاديث الليث إذا كان عن الزهري عن ابن عمر، أدخل سالما وإذا كان عن الزهري عن عائشة، أدخل عروة، فقلت له: اتق الله؟، قال: ويجيء أحد يعرف هذا[4].

---

(١) لسان ٥: ٢٦٩.

(٢) لسان ٤: ٤٢٢.

(٣) الجرح ٢/ ١: ٣٤٧/ ٣٤٨.

(٤) ميزان ١: ٦٣٧، لسان ٢: ٢٨٣، الكشف الحثيث: ٨١ وقال وهذا يقتضي الوضع.

وقال النسائي: متروك الحديث، أجمع أهل الحديث على ترك حديثه، كان يعمد إلى الحديث المنقطع فيسنده[1].

كل هذه الصور وغيرها يطلق عليها علماء الجرح والتعديل تركيب الاسناد.

رابعاً: وجود الكذاب في سند الحديث:

ومن الصور التي يحكم فيها على الحديث بالوضع، باعتبار سنده بصرف النظر عن متنه أن يكون في سند الحديث راو كذاب، فيطلق على الطريق التي فيها الراوي الكذاب بأنها موضوعة، وعلى الحديث بأنه موضوع، علما بأنه ورد من طرق أخرى من غير طريق هذا الكذاب، فإطلاقهم الوضع على الحديث إنما يقصدون به السند الذي فيه الكذاب دون غيره.

فمن ذلك ما أورد ابن طاهر المقدسي في تذكرته حديث «ساقي القوم اخرهم شربا» قال: فيه أحمدبن محمدبن الفضل، كان يضع، وكان كذابا، وقد رُوِيَ من وجه صحيح[2].

قلت: الحديث صحيح من غير طريق أحمدبن محمدبن الفضل هذا، فقد أخرج مسلم[3] وابن ماجه[4] وأحمد[5] والدارمي[6] من طريق ثابت البناني عن عبدالله بن رباح عن أبي قتادة قال، قال رسول الله ﷺ «ساقي القوم آخرهم شربا».

وأخرج أبو داود[7]، وأحمد[8] من طريق شعبة، قال: سمعت أبا المختار من بني أسد قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال: أصاب رسول الله ﷺ وأصحابه

---

(١) لسان ٢: ٢٨٤.

(٢) تذكرة الموضوعات: ٣٧، وقد سبق ذكره عند الكلام في مبحث على أي شيء يطلق المحدثون وصف الكذب وإنما اعدت ذكره لاختلاف المناسبة.

(٣) م. المساجد. باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها حديث رقم ٦٨١، ١: ٤٧٢/ ٤٧٤.

(٤) جه الأشربة. باب ساق القوم آخرهم شربا حديث رقم ٣٤٣٤، ٢: ١١٣٥

(٥) حم ٥: ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، إلا أنه في هذه الرواية قال: رواه عن هاشم بن المبارك عن بكر بن عبدالله عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة به.

(٦) دي. الأشربة. باب في ساقي القوم آخرهم شربا ٢: ١١٢.

(٧) د الأشربة. باب في الساقي متى يشرب ٢: ٣٠٣.

(٨) حم ٤: ٣٥٤، ٣٨٢.

عطش. . . فقال رسول الله ﷺ «ساقي القوم آخرهم» حتى سقاهم كلهم.

وكذلك حديث «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال كان كمن صام الدهر».

أورده ابن طاهر في تذكرته[1] وعنى بذلك طريق يحيى بن شبيب اليماني فقد رواه عن سفيان الثوري عن حميد عن أنس مرفوعا «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال. . .» الحديث[2].

فقد أخرجه مسلم[3] وأبو داود[4] وأحمد[5] والدارمي[6] من طريق سعدبن سعيد قال: أخبرنا عمربن ثابتبن الحارث الخزرجي قال سمعت أبا أيوب الأنصاري قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول «من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كمن صام الدهر».

وأخرجه الدارمي من حديث ثوبان قال: حدثنا يحيى بن حسان حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا يحيى بن الحارث الذماري عن أبي أسماء الرحبي عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال صيام شهر بعشرة أشهر وستة أيام يعدل شهرين، وذلك تمام سنة يعني شهر رمضان وستة أيام بعده[7].

ورواه أحمد من حديث جابربن عبدالله الأنصاري قال: عبد الله بن يزيد، حدثنا سعيدبن أبي أيوب حدثني عمروبن جابر الحضرمي، قال سمعت جابربن عبد الله الأنصاري يقول، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من صام رمضان وستا من شوال فكأنما صام السنة كلها»[8].

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٦٣.

(٢) ميزان ٤: ٣٨٥، لسان ٦: ٣٢١/٣٢٢ نقلا عن ابن حبان.

(٣) م الصيام. باب استحباب صوم ستة أيام من شوال اتباعا لرمضان حديث رقم ١١٦٤.

(٤) د. الصيام باب في صوم ستة أيام من شوال ١: ٥٦٧.

(٥) حم ٥: ٤١٧، ٤١٩.

(٦) دي. الصيام. باب صيام الستة من شوال ٢: ٢١.

(٧) دي. الصيام. باب صيام الستة من شوال ٢: ٢١.

(٨) حم ٣: ٣٠٨، ٣٢٤.

ومن صور الوضع في السند :

أن يروى متن حديث من عدة طرق مختلفة، وهذه الطرق قد يضعها راو واحد، أو يشترك جماعة في وضع تلك الأسانيد إماً بالاتفاق أو بسرقة الاسناد أو قلبه وتركيبه، وهذا الصنيع من الرواة غالبا ما يكون في الأحاديث الموضوعة أو المنكرة، وهم بعملهم هذا إنما يقصدون ترويجه ونشره بين الناس ليلقى القبول، ويعتقد أن له أصلا لا سيما وأن الرواة قد تابع بعضهم بعضا، وكثيرا ما يتنازع العلماء في هذا النوع من الأحاديث بين مثبت لها وبين ناف.

وتختلف وجهاتهم فيها، ومنشأ ذلك هو تعدد طرق الحديث وتنوع أسانيده، فالجهابذة النقاد المتمرسون العارفون بعلل الأحاديث وسقم أسانيدها، والتواء الكذابين وحيل الوضاعين يكشفون ذلك، فلا يخفى عليهم، ولا يزيدهم تعدد الطرق وتنوع الأسانيد إلا شكا أو تأكيدا في الحكم بوضعها وكذبها، فهم لا يبالون بتلك المتابعات، ولا يعتبرون بما للحديث من شواهد لأنه غالبا ما يكون في كل طريق كذاب أو متهم أو ضعيف أدخل عليه الحديث أو لقنه.

أما غير المتمرسين ومن كان جل اهتمامه السند، وتعدد الطريق يظن أن تنوع الطرق وتعدد الأسانيد كاف في إثبات أن للحديث أصلا على أقل تقدير، وأسوأ احتمال، إن لم يحكم على الحديث بالحسن أو الصحة.

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع بالرغم من تعدد طرقها وتنوع أسانيدها حديث :

«لما مات ولدي من خديجة أوحى الله إلى أن أمسك عن خديجة وكنت لها عاشقا، فسألت الله أن يجمع بيني وبينها فأتاني جبريل في شهر رمضان ليلة أربع وعشرين ومعه طبق من رطب الجنة فقال: يا محمد: كل من هذا وواقع خديجة الليلة، ففعلت فحملت بفاطمة، فما لثمت فاطمة إلا وجدت ريح ذلك الرطب وهو في عترتها إلى يوم القيامة.

وفي رواية أن عائشة قالت: يا رسول الله: مالك إذا جاءت فاطمة قبلتها حتى تجعل لسانك في فيها كله، كأنك تريد أن تلعقها عسلا قال: نعم يا عائشة، إني لما أسري بي إلى السماء، أدخلني جبريل الجنة فناولني منها تفاحة، فأكلتها فصارت نطفة في صلبي، فلما نزلت واقعت خديجة، ففاطمة من تلك النطفة وهي حوراء أنسية، كلما اشتقت الى الجنة قبلتها.

فقد أورده ابن الجوزي في موضوعاته من حديث عمربن الخطاب وابن عباس وعائشة، وحديث عمر ذكر له طريقان.

الأول ساقه بسنده إلى أبي بكر الشافعي، حدثتني سمانة بنت حمدان، ابن موسى الأنباري، حدثنا أبي، حدثنا عمروبن زياد الثوباني، حدثنا عبد العزيزبن محمد الدراوردي، حدثني زيدبن أسلم عن أبيه عن عمر... الحديث[1].

أما الطريق الثاني فذكر اسناده إلى قاسم بن الحسن، حدثنا عمرو بن زياد الثوباني به[2].

وأما حديث ابن عباس، فأورده بسنده إلى الحسن بن عبيد الله الأبزاري، حدثني ابراهيم بن سعيد حدثني المأمون عن الرشيد عن المهدي عن المنصور عن أبيه عن جده عن ابن عباس قال: كان النبي ﷺ يكثر قُبَلَ فاطمة... الحديث[3].

وأما حديث عائشة فذكره من طرق أربعة:

الطريق الأول أورده بسنده إلى هشام بن عروة عن أبيه عنها.. الحديث[4]

الطريق الثاني ساقه بسنده عن طريق الخطيب إلى هشام بن عروة به[5].

---

(١) الموضوعات ١: ٤٠٩/ ٤١٠، اللآلي ١:-٣٩٢.

(٢) الموضوعات ١: ٤١٠.

(٣) الموضوعات ١: ٤١٠/٤١١، اللآلي ١: ٣٩٤.

(٤) موضوعات ١: ٤١١، اللآلي ١: ٣٩٣.

(٥) الموضوعات ١: ٤١١/٤١٢.

أما الطريق الثالث فساقه بسنده إلى هشام بن عروة من طريق آخر غير الطريقين به(١).

وكذلك الطريق الرابع أورده باسناده من طريق ابن حبان إلى هشام به(٢).

ثم قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يشك المبتدأ في العلم في وضعه فكيف بالمتبحر، ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين، وقد تلقفه منه جماعة أجهل منه فتعددت طرقه، وذكره الاسراء كان أشد لفضيحته فإن الاسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة، فلما هاجر أقام بالمدينة عشر سنين فعلى قول من وضع هذا الحديث يكون لفاطمة يوم مات النبي ﷺ عشر سنين وأشهر، فأين الحسن والحسين وهما يرويان عن رسول الله ﷺ وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة، فسبحان من فضح هذا الجاهل الواضع على يد نفسه(٣). ثم ذكر الآفة في كل طريق فقال: أما الطريق الأول والثاني عن عمر ففيهما الثوباني، وكان كذابا قال الدارقطني: كان يضع الحديث، وقال ابن عدي: كان يحدث بالبواطيل ويسرق الحديث(٤).

وأما حديث ابن عباس ففيه الأبزاري، وقد ذكرنا فيما تقدم أنه كذاب يضع الحديث(٥).

وأما حديث عائشة فالطريق الأول لا يعرف إلا من رواية أحمد بن الأحجم وقد كذبه علماء النقل، وفي الطريق الثاني محمد بن الخليل. قال ابن حبان: كان يضع الحديث لا يحل ذكره. وفي الطريق الثالث غلام خليل، وقد ذكرنا فيما مضى أنه كذاب يضع الحديث. وفي الطريق الرابع أبو قتادة وقد كانت تغلب عليه السلامة

---

(١) الموضوعات ١: ٤١٢، اللآلي ١: ٣٩٢/٣٩٣.
(٢) الموضوعات ١: ٤١٢/٤١٣، اللآلي ١: ٣٩٣/٣٩٤.
(٣) الموضوعات ١: ٤١٣.
(٤) الموضوعات ١: ٤١٣.
(٥) الموضوعات ١: ٤١٣.

والغفلة فقد دس في حديثه، وقد قال يحيى بن معين: أبو قتادة ليس بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث وقال البخاري: تركوه(١).

وقد زاد السيوطي للحديث طريقين آخرين من حديث أبي وقاص، وحديث أم سليم.

أما حديث أبي وقاص فقد ذكر أن الحاكم أخرجه في المستدرك قال: حدثنا عبد الصمد بن علي بن مكرم حدثنا مسلم بن عيسى الصفار، حدثنا عبد الله بن داود الحربي، حدثنا شهاب بن حرب، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص مرفوعا: أتاني جبريل بسفرجلة من الجنة، فأكلتها ليلة أسري بي... الحديث. وقال - أي الحاكم - حديث غريب، وشهاب مجهول وباقي رواته ثقات(٢).

قال الذهبي في تلخيص المستدرك: هذا كذب جلي، وهو من وضع مسلم الصفار لأن فاطمة ولدت قبل النبوة فضلا عن الاسراء(٣).

أما حديث أم سليم، فرواه من طريق ابن عساكر بسنده إلى أنس عن أم سليم زوجة أبي طلحة الأنصاري أنها قالت: لم تر فاطمة بنت رسول الله ﷺ دما قط في حيض ولا نفاس وكان يصب عليها من ماء الجنة، وذلك أن رسول الله ﷺ لما أسري به دخل الجنة... الحديث(٤).

والحديث مع تعدد طرقه وتنوع أسانيده ومتابعة رواته بعضهم لبعض فقد حكم عليه النقاد بالوضع والكذب، وهو مثال أيضا للوضع في السند والمتن معا،

---

(١) الموضوعات ١: ٤١٤، اللآلي ١: ٣٩١، وقال: عبداللهبن واقد متروك ثم وجدت له اسنادا آخر عنه. رواه الطبراني عن عبيد اللهبن سعد الرقي عن احمدبن أبي شيبة الرهاوي عن أبي قتادة، فهو الآفة اهـ انظر ميزان ٢: ٥١٩/ ٥١٩.

(٢) المستدرك ٣: ١٥٦: اللآلي ١: ٣٩٤/ ٣٩٥.

(٣) تلخيص المستدرك ٣: ١٥٦. اللآلي ١: ٣٩٥.

(٤) اللآلي ١: ٣٩٥.

والظاهر أن أحد الكذابين المذكورين في سنده اختلقه والآخرين سرقوه منه، وقلبوا اسناده وركبوه.

وكذلك حديث: «من قاد أعمى أربعين خطوة وجبت له الجنة» وفي رواية «من قاد أعمى أربعين خطوة غفر له ما قدم من ذنبه وما تأخر»

فقد أورد هذا الحديث ابن الجوزي في موضوعاته، وساقه من حديث عبد الله ابن عمر، وعبد الله بن عمر بن العاص، وعبد الله بن عباس، وأبي هريرة، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

أما حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فأورده من خمسة طرق:

الأول ذكره بسنده من طريق أبي نعيم إلى سلم بن سالم عن عروة بن علي عن محمد بن المنكدر عن ابن عمر[1].

ومن طريق ابن شاهين عن عبد الكريم بن أحمد الرواس، حدثنا أحمد بن المقدام، حدثنا أحرم بن حوشب عن علي بن عروة به[2].

وأما الطريق الثاني فساقه باسناده إلى ابن شاهين، حدثنا علي بن محمد البصري حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن بحير، حدثنا خالد بن نزار حدثنا سفيان الثوري عن عمرو، عن أبي وائل عن ابن عمر[3].

وأما الطريق الثالث فساقه بسنده من طريق ابن عدي إلى عامر بن سيار حدثنا محمد بن عبد الملك عن محمد بن المنكدر به[4].

والطريق الرابع قد أورده من طريق الخطيب بسنده إلى المعلي بن مهدي حدثنا سفيان بن البختري عن عبيد الله بن أبي حميد عن نافع عن ابن عمر[5].

---

(١) موضوعات ٢ : ١٧٣.
(٢) موضوعات ٢ : ١٧٣.
(٣) موضوعات ٢ : ١٧٤.
(٤) موضوعات ٢ : ١٧٤.
(٥) موضوعات ٢ : ١٧٤.

وأما الطريق الخامس، فساقه من طريق ابن عدي حدثنا اسماعيل بن محمد، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن عبد الرحمن القشيري حدثنا ثور بن يزيد عن محمد بن المنكدر به[1].

وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص فأورده بسنده من طريق بن الخطيب إلى الحسن بن عرفة قال حدثنا سلم بن سالم البلخي عن علي بن عروة عن محمد بن المنكدر عن عبد الله بن عمرو به[2].

وأما حديث ابن عباس فرواه بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف المكي، حدثنا عبد الله بن أبان الثقفي، حدثنا سفيان الثوري، حدثني عمرو بن دينار عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قال. . . الحديث[3].

وأما حديث أبي هريرة فرواه بسنده إلى ابن شاهين حدثنا أحمد بن عمرو الزبيدي، حدثنا أحمد بن عبد الرحيم الرقي، حدثنا عمرو بن أبي سلمة حدثنا ابراهيم بن عمير البصري عن علي بن ثابت عن ابن سيرين عن أبي هريرة[4].

وأما حديث جابر بن عبد الله فساقه من طريقين:

الطريق الأول: أورده بسنده إلى العقيلي قال: حدثنا عبد الله بن الحسن الحراني، حدثنا يزيد بن مروان الخلال، حدثنا محمد بن عبد الملك الأنصاري عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله به[5].

وأما الطريق الثاني فرواه بسنده إلى ميمون بن سلمة، حدثنا المسيب بن واضح

---

(١) الموضوعات ٢: ١٧٤.

(٢) الموضوعات ٢: ١٧٤/١٧٥، اللآلي. والظاهر أن سلم بن سالم أو شيخه قلب اسناده أو أخطأ فرواه عن ابن عمرو بن العاص بدلا من ابن عمر.

(٣) الموضوعات ٢: ١٧٥، ويظهر أن عبد الله بن أبان الثقفي سرقه من خالد بن نزار وقلب اسناده وركبه عن ابن عباس.

(٤) الموضوعات ٢: ١٧٦.

(٥) موضوعات ٢: ١٧٦، وظاهر في هذا الطريق أن محمد بن عبد الملك الأنصاري قلبه فرواه عن ابن المنكدر عن جابر وقد مر أنه رواه عن ابن المنكدر عن ابن عمر.

حدثنا أبو البختري عن محمد بن أبي حميد عن ابن المنكدر عن جابر به[1].

وأما حديث أنس فرواه من طرق ثلاثة :

الطريق الأول رواه من طريق البغوي، ومن طريق اسحاق بن ابراهيم الختلي عن خالد بن مرداس عن معلى بن هلال عن سليمان التيمي عن أنس[2].

والطريق الثاني رواه من طريق المخلص، حدثنا محمد بن هارون الحضرمي، حدثنا عيسى بن مساور حدثنا نعيم سالم قال: قال لي أنس بن مالك، قال رسول الله ﷺ . . . الحديث[3].

والطريق الثالث، رواه بسنده إلى محمد بن مسلم بن واره، سمعت أبا الوليد يقول: أتيت سليمان بن عمرو فجلست إليه فقال: حدثنا سليمان التيمي عن أنس قال: من قاد أعمى أربعين خطوة. . . الحديث. فقلت: قوموا من عند هذا الكذاب[4].

فهذا الحديث مع تعدد طرقه حكم عليه بالوضع لوجود الكذابين والمتهمين في كل طريق من طرقه، لأن بعضهم اختلقه ووضعه، والآخرين سرقوه وقلبوه، كما أشرت إلى شيء من ذلك.

إلى غير ذلك من الأحاديث الموضوعة التي تعددت أسانيدها وتنوعت طرقها، وقد لجأ الوضاعون إلى ذلك لترويج ما وضعوه، ولتنفيق سلعتهم، إلا أن صنيعهم لم يخف على العلماء فكشفوه وبينوا أمره، وخشية من التطويل اقتصرت على ما وردت من أمثلة.

---

(١) موضوعات ٢ : ١٧٦، والذي يبدو لي أن الرواية التي أوردها من طريق ابن عمرو فيها سفيان البختري خطأ والصواب أبو البختري ويكون أبو البختري هو قلب هذه الرواية على جابربن عبدالله كما دلس اسم محمد بن أبي حميد في الرواية السابقة وسماه عبيد اللهبن أبي حميد.

(٢) موضوعات ٢ : ١٧٥.

(٣) موضوعات ٢ : ١٧٥، اللآلي ٢ : ٨٨/ ٨٩.

(٤) موضوعات ٢ : ١٧٥/ ١٧٦، اللآلي ٢ : ٨٩.

هذه أهم صور الوضع في السند وهي لا يخفى لا تقل خطورة عن الوضع في المتن لما فيها من إيراد الرواية على غير ما هي عليه، وخطورتها تقل وتكثر حسب اختلاف الهدف والغاية التي وضعت من أجلها. والله أعلم.

المبحث الثاني: في معرفة الوضع في المتن:

أولا: تعريف المتن في اللغة:

قال ابن فارس: الميم والتاء والنون، تدل على صلابة في الشيء مع امتداد طوله وَمَتَن الشيء اشتد وقوي، فهو متين، والمتن ما صلب من الأرض وارتفع، والجمع مِتَان، كسهم وسهام، والمتن الظهر، وقيل مكتنفا الصسب من عصب ولحم، ومَتَنْتُه، ضربت متنه، ومتن الدابة، شق صنفها واستخرج بيضته، والمماتنة المباعدة في الغاية[1].

وقال الطيبي: المتن هو ما اكتنف الصلب من الحيوان، وبه شبه المتن من الأرض، ومتن الشيء قوي متنه، ومنه حبل متين، فمتن كل شيء ما يتقوم به ذلك الشيء، كما أن الانسان يتقوم بالظهر ويتقوى به[2].

تعريف المتن في الاصطلاح:

قال الطيبي: متن الحديث ألفاظه التي تتقوم بها المعاني[3] وقال ابن جماعة: هو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام[4].

المناسبة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

تظهر المناسبة على المصطلح الثاني الذي ذهب إليه ابن جماعة وهو ما ينتهي إليه غاية السند من الكلام، مأخوذا من المماتنة، وهي المباعدة من الغاية لأن المتن غاية السند، وأما متَنَ الكبش إذا شق جلدة بيضته واستخرجها منها، فكأن المسند استخرج المتن من السند. وإما من المتن، وهو ما صلب وارتفع من الأرض، لأن

---

(١) ميم مقاييس اللغة. مادة متن ٥: ٢٩٤/ ٢٩٥، المصباح المنير ٢: ٢٢٦.

(٢) الخلاصة: ٣٠.

(٣) الخلاصة: ٣٠، تدريب الراوي: ٦.

(٤) تدريب الراوي: ٦، وانظر المعتصر: ٥.

المسند يقويه بالسند، ويرفعه إلى قائله، وأما من تمتين القوس، إذا شدها بالعصب، لأن المسند يقوي الحديث بسنده[1].

واختلف في متن الحديث أهو قول الصحابي عن رسول الله ﷺ كذا وكذا أم هو قول الرسول ﷺ فحسب، والأول أظهر لما تقرر من أن السنة إما قول أو فعل أو تقرير[2] إذ لا يقتصر إطلاق الحديث على القول فقط.

ثانياً: وقوع الوضع في المتن:

يقع الوضع في المتن على ضربين:

أ- أن ينشىء الواضع كلاما من عند نفسه ثم ينسبه إلى النبي ﷺ، وروى البخاري في التاريخ الأوسط عن عمربن صبح بن عمران التميمي أنه قال أنا وضعت خطبة النبي ﷺ[3].

وقال محمدبن عيسى الطباع، قلت لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا كان له كذا،؟ قال: وضعته أرغب الناس[4].

وقال الحاكم: وضع أبو عصمة نوح بن أبي مريم حديث فضائل القرآن الطويل[5].

وقال اسماعيل بن محمد الصفار، سمعت أبا العيناء يقول: أنا والجاحظ وضعنا حديث فدك، وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقلبوه إلا أن ابن شيبة العلوي، فإنه أباه وقال: هذا كذب[6].

---

(١) تدريب الراوي: ٦.

(٢) الخلاصة: ٣٠.

(٣) الضعفاء لابن الجوزي: ١١٦/أ، تهذيب ٧: ٤٦٣/ ٤٦٤، الخلاصة للخزرجي: ٢٨٤.

(٤) ميزان ٤: ٢٣٠، لسان ٦: ١٣٨، كما أقر بأنه وضع في فضل علي سبعين حديثا انظر الباعث الحثيث: ٨١.

(٥) الضعفاء لابن الجوزي: ١٨٠/أ، المغنى ٢: ٧٠٣، الضعفاء: ٣٢٠، ميزان ٤: ٢٧٩، وقال أحمد شاكر: أبو عصمة نوح بن أبي مريم أنه وضع على ابن عباس أحاديث في فضائل القرآن سورة سورة اهـ. الباعث الحثيث: ٨١.

(٦) لسان ٤: ٣٥٦.

وقال الفلاس: عاصم بن سليمان أبو شعيب التميمي الكوثري: كان يضع الحديث ما رأيت مثله قط، سمعته يحدث عن هشام عن محمد، عن أبي هريرة مرفوعا «شرب الماء على الريق يعقد الشحم» فقال له رجل: الرجل يبزق في الدواة ثم يكتب منها، فقال: حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي سنان الأعرج، عن ابن عباس أنه كان يبزق في الدواة ثم يكتب منها، فقال له: فإبن عباس كان أعمى، قال: كان لا يرى به بأسا(١).

ب- أن يأخذ الواضع كلاما لبعض الصحابة أو التابعين أو الحكماء أو ما يروى من الاسرائيليات وغيرها فينسبه إلى النبي ﷺ، ويجعله من المسند المرفوع، وذلك ترويجا له لينال القبول.

ومن الأحاديث التي نسبت إليه ﷺ، وضمنت كتب الموضوعات، وهي ثابتة عن الصحابة حديث: الناس بزمانهم أشبه منهم بابائهم.

أورده ملا علي القاري وقال: قيل أنه من كلام عمر رضي الله عنه، وقيل أنه قول علي وهو الأشهر الأظهر(٢).

قال السخاوي: أورده الحافظ الصريفيني في بعض أجزائه من قول عمربن الخطاب، وقال، قال محمدبن أيوب: ارتحلت إلى يحيى بن هشام الغساني من أجله(٣).

وكذلك حديث المعدة بيت الداء، والحمية رأس كل دواء.

قال القاري: هو من كلام الحارث بن كلدة طبيب العرب، ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ(٤).

وإطلاق الوضع عليها إنما هو لنسبتها إلى رسول الله ﷺ وفي هذا يكمن الخطر

---

(١) برافع في الميزان.

(٢) الاسرار المرفوعة: ٣٦٧.

(٣) المقاصد الحسنة: ٤٤١، كشف الخفا ٢: ٤٣٠/ ٤٣١، تميز الطيب من الخبيث لابن الديبع: ١٥١.

(٤) الأسرار المرفوعة: ٣٢٠، المقاصد الحسنة: ٣٨٩، كشف الخفا ٢: ٢٩٧/ ٢٩٨.

لأن هذه الأقوال تعبر عن آراء قائليها واحتمال الخطأ والباطل أو مخالفتها ومناقضتها لصريح القرآن أو السنة الصحيحة قائم، فيحكم تبعا لذلك على الشريعة المحمدية بالتناقض وعلى السنة النبوية بالتضارب، وحاشاها من ذلك، وإن كان المتأخرون من العلماء قد اهتموا بجمع هذه الآثار وعزوها إلى قائليها، فقد جمع أبو حفص بن بدر الموصلي كتابا سماه معرفة الوقوف على الموقوف أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات في مؤلفاتهم فيها، وهو صحيح عن غير النبيﷺ أما عن صحابي أو تابعي فمن بعد. وقال: إن إيراده في الموضوعات غلط، فبين الموضوع والموقوف فرق[1].

كما بين بعض المؤلفين المتأخرين في الموضوعات كثيرا من هذه الأحاديث ونسبوها إلى قائليها[2].

ومن المؤلفات التي اهتمت بالتفريق بين المرفوع وبين غيره، الكتب التي تناولت الأحاديث المشتهرة والدائرة على الألسنة، فقد عزت كثيرا من هذه الأحاديث إلى قائليها، وأشارت إلى المرفوع وغيره فعمل هؤلاء بالاضافة إلى أنه ميز بين المرفوع وغيره من الآثار قد قلل من عدد الأحاديث الموضوعة[3].

وقد حمل لواء هذا النوع من الوضع أعني نسبة كثير من الكلام إلى رسول اللهﷺ جماعة من الرواة وصفوا بالوضع والكذب لذلك منهم:

محمد بن سعيد الشامي المصلوب:

---

(١) الوقوف على الموقوف: تدريب الراوي: ١١٧، توجيه النظر: ٦٨، وفي هذا أيضا تقليل لعدد الأحاديث المحكوم عليها بالوضع بالمفهوم العام، وإن كان مفهوم الوضع بمعنى خاص يشمل هذا النوع.

(٢) منهم العلامة ملا علي القاري في كتابيه الموضوعات الكبرى المسمى بالأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، والموضوعات الصغرى المسمى بالمصنوع في معرفة الموضوع، وكذلك الشوكاني في كتابه الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.

(٣) منها كتاب السخاوي، المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة، وكتاب العلامة عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الديبع الشافعي المسمى بتمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، وكتاب محمد بن السيد درويش الشهير بالحوتي المسمى أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب. وكتاب كشف الخفا ومزيل الألباس للعجلوني.

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو زرعة قال، سمعت عبد الرحمن بن ابراهيم الدمشقي يقول: سمعت خالدبن يزيد الأزدي يقول، سمعت محمدبن سعيد الشامي يقول: إذا كان الكلام حسنا لم أر بأسا أن أجعل له اسنادا[1].

ومنهم أبو مقاتل السمرقندي:

قال الترمذي، أخبرنا موسى بن حزام قال، سمعت صالح بن عبد الله يقول: كنا عند أبي مقاتل السمرقندي فجعل يروي عن عون بن أبي شداد الأحاديث الطوال الذي كان في وصية لقمان، وقتل سعيدبن جبير وما أشبه هذه الأحاديث فقال له ابن أخي أبي مقاتل: يا عم، لا تقل حدثنا عون، فإنك لم تسمع هذه الأشياء، قال: يا بني هو كلام حسن[2].

ثالثاً : ضوابط الوضع في المتن:

ذكرت في المبحث السابق عند الكلام على الضوابط التفصيلية للوضع في السند، أن المحدثين وقد وضعوا ضوابط إجمالية وتفصيلية للوضع في المتن، وأن ضوابط المتن كانت أجلى وأدق من ضوابط السند، وهذا يدل على عظيم عنايتهم بالمتن، كما عنوا بالسند، ولا غرابة في ذلك، فالمتن هو الغاية والهدف، وكان صنيعهم في إحكام تلك الضوابط أن تتبعوا متون الأحاديث وحصروها وعرضوها على أصول الشريعة ومقاصدها وقاسوها بمقاييس دقيقة، ووزنوها بمعايير منضبطة، ثم أخضعوها للنقد الداخلي والخارجي فكان ثمرة هذا الجهد تلك الضوابط التي يمكن بمعرفتها الحكم على الحديث بالوضع دون الحاجة إلى النظر في سنده.

وهذه الضوابط كما ذكرت إجمالية وتفصيلية، وقد أوردت بعضها عند الكلام على مبحث ما يثبت به الوضع، وأرى من المناسب أن أزيد الأمر وضوحا بذكر أمثلة لم يسبق ذكرها من قبل:

---

(١) الجرح ٢/٣: ٢٦٣، وانظر فتح المغيث ١: ٢٤٥.
(٢) ت. العلل ٥: ٧٤٣، وانظر فتح المغيث ١: ٢٤٥.

أ- الضوابط الاجمالية:

١- أن يكون الحديث مخالفا لصريح القرآن، لأن القرآن الكريم والسنة النبوية مصدرهما واحد، وهما وحي من الله تعالى كما أن السنة النبوية شارحة للقرآن تبين مجملة وتوضح مشكلة وتفسر غريبه، ولذا فمن المحال أن تخالفه أو تناقضه، وكل ما جاء منها مناقضا للقرآن فهو كذب باطل، ألصق بها ومن الأحاديث التي حكم العلماء عليها بالوضع لمخالفتها صريح القرآن حديث: مقدار الدنيا، وأنها سبعة آلاف سنة، وأن الأمة المحمدية في الألف السابعة[1].

قال ابن القيم: وهذا من أبين الكذب لأنه لو كان صحيحا لكان كل أحد عالما أنه بقي للقيامة من وقتنا هذا مئتان وإحدى وخمسون سنة، والله تعالى يقول﴿يسألونك عن الساعة أيان مرساها، قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو، ثقلت في السماوات والأرض لا تأتيكم الا بغتة، يسألونك كأنك خفي عنها، قل إنما علمها عند الله. .﴾ الآية[2]. وقوله تعالى ﴿إن الله عنده علم الساعة وينزل الغيث ويعلم ما في الأرحام وما تدري نفس ماذا تكسب غدا، وما تدري نفس بأي أرض تموت أن الله عليم خبير﴾[3].

والحديث مناقض صراحة لنص القرآن كما هو واضح. إلى غيره من الأحاديث التي حكم النقاد بوضعها لمخالفتها صريح القرآن.

٢- أن يكون الحديث مخالفا لصريح السنة المتواترة الصحيحة، ذلك لأن السنة مصدرها رسول الله ﷺ وهو لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى «ومن كان هذا شأنه فالتناقض محال عليه، فكل ما روي عنه مما هو مخالف لسنته ﷺ صراحة، فهو باطل كذب، ورسول الله ﷺ منه بريء[4].

---

(١) والمراد بذلك الحديث الذي أورده ابن الجوزي في موضوعاته بأسناده إلى أنس قال قال رسول الله ﷺ: عمر الدنيا سبعة أيام من أيام الآخرة قال الله تعالى «وأن يوما عند ربك كألف سنة مما تعدون» الحديث. انظر الموضوعات ٣: ٢٤٣.

(٢) سورة الأعراف آية رقم ١٨٧.

(٣) سورة لقمان آية رقم ٣٤. انظر المنار المنيف: ٨٠.

(٤) قال ابن حجر: وتقييد السنة بالمتواترة احتراز عن غير المتواترة، فقد أخطأ من حكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة.

ومن ذلك حديث «يوقف عبدان بين يدي الله تعالى فيؤمر بهما إلى الجنة، فيقولان ربنا بم نستأهل ولم نعمل عملا تجازينا؟فيقول لهما: عبدي أدخلا الجنة فإني آليت على نفسي ألا يدخل النار من أسمه أحمد، ولا محمد[1]».

وكذلك حديث «من ولد له مولود فسماه محمداً تبركا به، كان هو ومولوده في الجنة»[2].

وهكذا الأحاديث التي يذكر فيها أن من تسمى بمحمد أو بأحمد فإنه لا يدخل النار، لأن هذه الأحاديث مناقضة لما هو معلوم من سنتهﷺ أن النار لا يجار منها بالأسماء، أو بالألقاب، وإنما النجاة منها بالايمان والأعمال الصالحة[3].

٣ـ أن تكون ألفاظ الحديث أو معانيه ركيكة يمجها السمع ويدفعها الطبع ،ويسمج معناها للفطن، والمدار كله على ركة المعنى، فحيث وجدت دلت على الوضع سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا، لأن الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة فبينها وبين مقاصد الدين مباينة، وركة اللفظ وحدها قد لا تدل على الوضع لاحتمال أن يكون الراوي قد رواه بالمعنى، فعبر بألفاظ غير فصيحة من غير أن يخل بالمعنى، أما إذا صرح الراوي بأن هذا هو لفظ النبيﷺ فركة اللفظ حينئذ تدل على الوضع[4].

ومن الأحاديث التي حكم النقاد عليها بالوضع لركاكتها، حديث «من فارق الدنيا وهو سكران دخل القبر سكرانا، وبعث من قبره سكرانا وأمر به إلى النار سكرانا إلى جبل يقال له سكران فيه عين تجري فيها القيح والدم، وهو طعامهم وشرابهم ما دامت السموات والأرض»[5].

٤ـ أن يكون الحديث مخالفا لمقتضى العقل بحيث لا يقبل التأويل أو يشتمل على ما

---

(١) الحديث رواه ابن الجوزي في موضوعاته ١: ١٥٧.

(٢) الحديث رواه ابن الجوزي في موضوعاته ١: ١٥٧.

(٣) المنار المنيف: ٥٧.

(٤) انظر المنار المنيف: ٩٩، تنزيه الشريعة ١: ٧.

(٥) الموضوعات ٣: ٤٣ : ١٠٠

يدفعه الحسن ويحكم بكذبه، أو يكون منها الحديث مما تقوم الشواهد على بطلانه وزيفه.

فوجود هذه القرائن في الحديث تدل على كذبه ووضعه.

فمن الأول حديث معاذ «لما أراد النبيﷺ أن يبعثني إلى اليمن قال: إنهم سائلوك عن المجرة، فإذا سألوك فقل: أنها من عرق الأفعى التي تحت العرش[1]».

ومن الثاني: حديث الباذنجان شفاء من كل داء، ولا داء فيه[2].

قال ابن القيم: قبح الله واضعه، فإن هذا لو قاله يوحنى أمهر الأطباء لسخر الناس منه ولو أكل الباذنجان للحمى السوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة ولو أكله فقير يستغني لم يفده الغنى أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم[3].

ومن القسم الثالث: حديث عوج بن عنق الطويل، وأن طوله كان ثلاثة آلاف ذراع وثلاثمائة وثلاثين وثلثا، وإن نوحا لما خوفه الغرق قال له: احملني في قصعتك، وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه، وأنه خاض البحر فوصل إلى حجزته وأنه كان يأخذ الحوت من قرار البحر فيشويه في عين الشمس إلى غير ذلك من أخباره التي اختلقها الكذابون[4].

قال الربيع بن خثيم: إن للحديث ضوءا كضوء النهار تعرفه، وظلمة كظلمة الليل تنكره[5].

---

(١) الموضوعات ١: ١٤١/١٤٣.

(٢) الحديث أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عباس ٢: ٣٠١، وقال، هذا حديث موضوع على رسول اللهﷺ، فلا سقى الغيث قبر من وضعه لأنه قصد شين الشريعة بنسبة رسول اللهﷺ إلى غير مقتضى الحكم والطب ثم نسبه إلى ترك الأدب في أكل باذنجانة في لقمة، والباذنجان من أردأ المأكولات خلطة يستحيل مرة سوداء ويفسد اللون ويكلف الوجه، ويورث البهق والسدد والبواسير وداء السرطان والمتهم بهذا الحديث أحمد بن محمد بن حرب اهـ.

(٣) المنار: ٥١.

(٤) المنار: ٧٦/٧٧ وقال: وليس العجب من جرأة مثل هذا الكذاب على الله إنما العجب ممن يدخل هذا الحديث في كتب العلم من التفسير وغيره لا يبين أمره، وهذا عندهم ليس من ذرية نوح، وقد قال الله تعالى وجعلنا ذريته هم الباقين، فأخبر أن كل من بقي على وجه الأرض فهو من ذرية نوح، فلو كان لعوج هذا وجود لم يبق بعد نواح اهـ.

(٥) تدريب الراوي ١: ٢٧٥، الباعث الحثيث: ٨٢، الكشف الحثيث: ١٢.

وقال ابن الجوزي: الحديث المنكر يقشعر له جلد الطالب للعمل، وينفر منه قلبه في الغالب[1].

٥- أن يشتمل الحديث على كلام لا يشبه كلام الأنبياء فضلا عن كلام رسول الله ﷺ، وهو من هو فصاحة وبلاغة، بالاضافة الى أن ما ينطق به هو وحي يوحى، أو أن يشتمل الحديث على كلام هو بوصف الأطباء والطرقية أشبه وأليق.

وقد حكم العلماء على أحاديث بالوضع لخلوها من المسحة النبوية، وبعدها من الحكمة المحمدية، ومن هذه الأحاديث حديث «ثلاثة تزيد في البصر، النظر إلى الخضرة والماء الجاري والوجه الحسن»[2].

ومنها حديث «جاء رجل إلى النبي ﷺ فشكا إليه قلة الولد فأمره أن يأكل البيض والبصل»[3].

٦- أن يرد في الحديث تاريخ معين لوقوع فتنة أو زوال نعمة أو هلاك أمة أو نحو ذلك.

ومما حكم عليه العلماء بالوضع من هذا الضرب حديث «ترفع زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة»[4].

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٧٥، الباعث الحثيث: ٨٢، الكشف الحثيث: ١٢.

(٢) الحديث أورده ابن الجوزي في موضوعاته من حديث علي بن أبي طالب كرم الله وجهه وقال: هذا باطل ووهب بن وهب لا يختلف في أنه كذاب، وقد كذب في الأخبار بمواجهة الرشيد بمثل هذا الكلام في حق ابنه، هذا إن ثبت الحديث عن وهب وإنما فيه محنة أخرى وهو أبو بكر الشافعي فإنه ليس بشيء ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع هذا. الموضوعات ١: ١٦٣، وانظر المنار المنيف: ٦٢.

(٣) الحديث ذكره ابن الجوزي بسنده إلى ابن عمر ٣: ١٦، وقال: قال أبو حاتم: محمد بن يحيى يروي المقلوبات والملزقات لا يجوز الاحتجاج بخبره قال: وهذا الحديث سرقه منه جماعة فحدثوه وأدخل على أحمد بن الأزهر عن أبي الربيع فحدث به، وأدخل على محمد بن أبي طاهر البلدي عن أبي الربيع فحدث به، وقال: والخبر لا نشك أنه موضوع لا يحل ذكر مثل هذا في الكتب اهـ. وانظر المنار: ٦٤.

(٤) الحديث ذكره ابن الجوزي بسنده إلى عبد الرحمن بن عوف قال: وقد رواه بركه عن الوليد عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ، ورواه حبيب بن أبي حبيب عن مالك عن الزهري، والحديث موضوع على رسول الله ﷺ قال الدارقطني: بركه الحلبي كان كذابا قال أحمد بن حنبل: وحبيب بن أبي حبيب كان يكذب، وقال الدارقطني: وسعيد ضعيف، ولا يصح عن مالك وليس محفوظا عن الزهري اهـ. الموضوعات ٣: ١٩٣.

٧- أن يرد في الحديث أن النبيﷺ فعل أمرا ظاهرا بمحضر من الصحابة كلهم أو كثير منهم وأنهم اتفقوا على كتمانه، وفعْل خلافه، كالأحاديث التي تروي أن النبيﷺ أخذ بيده علي بن أبي طالب أمام جمع وملأ من الصحابة، ونص على أنه الخليفة من بعده، ثم أن الصحابة بعد موته اتفقوا على كتمانه وعملوا بخلافه[1].

٨ - أن يكون الحديث خبرا عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على فعله بحضرة الجمع الغفير أو يكون الحديث فيما يلزم المكلفين عمله، وقطع العذر فيه ثم ينفرد بروايته واحد منهم أو لا ينقله إلا الواحد منهم[2].

٩- أن يشتمل الحديث على المجازفات التي لا يقول مثلها رسول اللهﷺ وذلك بأن يفرط بالوعيد الشديد، أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا كثير في حديث القصاص والزهاد ونحوهم[3].

١٠- أن يروى الخبر في زمن قد استقرئت فيه الأخبار ودونت فيفتش عنه فلا يوجد في صدور الرجال ولا في بطون الكتب[4].

---

(١) تنزيه الشريعة١ : ٧، تدريب الراوي : ١٨٠.

(٢) تدريب الراوي : ١٨٠، تنزيه الشريعة ١ : ٧، من ذلك حديث أسماء بنت عميس قالت: كان رسول اللهﷺ يوحى إليه ورأسه في حجر علي رضي الله عنه، فلم يصل العصر حتى غربت الشمس فقال رسول اللهﷺ أنه كان في طاعتك وطاعة رسولك فاردد عليه الشمس، قالت أسماء فرأيتها غربت ثم رأيتها طلعت بعدما غربت اهـ موضوعات ٣ : ٣٥٥، قال ابن القيم. وكذلك روايتهم أن الشمس ردت لعلي بعد العصر والناس يشاهدونها ولا يشتهر هذا أعظم اشتهار ولا يعرفه إلا أسماء بنت عميس اهـ المنار: ٥٧/ ٥٨.

(٣) تدريب الراوي : ١٨٠.

(٤) تنزيه الشريعة ١ : ٧، نقلا عن فخر الدين الرازي وقال: فأما في عصر الصحابة وما يقرب منه حين لم تكن الأخبار استقرئت فإنه يجوز أن يروي أحدهما ما ليس عنده غيره. قال الحافظ العلائي: وهذا إنما يقوم به الحافظ الكبير الذي قد أحاط حفظه بجميع الحديث أو معظمه كالإمام أحمد وعلي بن المديني ويحيى بن معين، ومن بعدهم كالبخاري وأبي حاتم وأبي زرعة ومن دونهم كالنسائي والدارقطني لأن المآخذ التي يحكم بها غالبا على الحديث بالوضع إنما هي جمع الطرق والاطلاع على غالب المروى في البلدان المتنائية بحيث يعرف بذلك ما هو من حديث الرواة مما ليس من حديثهم، وأما من لم يصل إلى هذه المرتبة، فكيف يقضي بعدم وجد انه للحديث بأنه موضوع. هذا ما يأباه تصرفهم ا هـ. تدريب الراوي ١ : ٢٧٧.

١١ـ أن يكون الحديث في فضائل آل البيت أو في ذم غيرهم، وينفرد بروايته رافضي.

١٢ـ أن يروى عن شيخ حديث، وقد حفظ واشتهر عنه خلافه وضده فيكون ذلك قرينة تدل على وضع الحديث، فمن ذلك. ما رواه الخطيب بسنده إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: حدثني أبي، حدثنا سليمان بن حرب قال، قال رجل لأيوب: إن عمرا روى عن الحسن: لا يجلد السكران من النبيذ. قال أيوب: كذب، أنا سمعت الحسن يقول: يجلد السكران من النبيذ[1].

وكذلك ما رواه الخطيب بسنده إلى محمد بن اسماعيل ومحمد بن يوسف، ابن الحكم قالا: لما قدم عبدالله بن عبد الرحمن الأسامي المديني بخارى، كنا نختلف إليه وهو يحدثنا، فحدثنا يوما بحديث عن النبي ﷺ أنه كان يحتجم يوم السبت، ثم قال: رأيت سفيان بن عيينة يحتجم يوم السبت غير مرة قال محمد بن يوسف، فأتينا أبا جعفر المسندي فذكرنا له ذلك فقال: أقيموني، أقيموني: إني سمعت سفيان بن عيينة يقول: ما احتجمت قط إلا مرة واحدة فغشى علي، قال فعلمت حينئذ أنه كذب. قال أبو معشر، فلذلك كذبوه[2].

ومن ذلك ما أورده الحاكم عن محمد بن عكاشة الكرماني قال: بلغني أنه كان ممن يضع الحديث حسبة فقيل له: إن قوما يرفعون أيديهم في الركوع وعند الرفع منه فقال: حدثنا المسيب بن واضح قال: حدثنا عبدالله بن المبارك عن يونس بن يزيد، عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ «من رفع يديه قبل الركوع فلا صلاة له» فهذا مع كونه كذبا من أنجس الكذب فإن الرواية عن الزهري بهذا الاسناد بالغة مبلغ القطع بإثبات الرفع عند الركوع وعند الاعتدال، وهي في الموطأ وسائر كتب الحديث، والأمر فيها أسهل من أن يستدل له[3].

---

(١) الجامع: ١٨/أ/١٨/ب.

(٢) الجامع: ١٨/ب.

(٣) لسان ٥: ٢٨٨/ ٢٨٩، وانظر الباعث الحثيث: ٨٢.

هذه هي أهم الضوابط الاجمالية التي يعرف بها كون متن الحديث موضوعا، وقد أجمل ابن الجوزي هذه الضوابط فقال: ما أحسن قول القائل: إذا رأيت الحديث يباين المعقول أو يخالف المنقول أو يناقض الأصول، فاعلم أنه موضوع. قال: ومعنى مناقضته الأصول أن يكون خارجا عن دواوين الاسلام من المسانيد والكتب المشهورة[1].

قال البلقيني: وشاهد هذا أن إنسانا لو خدم إنسانا سنين وعرف ما يحب وما يكره فادعى إنسان أنه كان يكره شيئا يعلم ذلك أنه يحبه، بمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه[2].

ب - الضوابط التفصيلية:

لقد حصل لكثير من المحدثين من مزاولتهم ألفاظ النبيﷺ وتتبع أحواله وهديه وكلامهﷺ وتضلعهم في ذلك حتى اختلط بدمائهم ولحومهم، كل ذلك أوجد عندهم ملكة قوية وهيئة نفسانية عرفوا بها ما يجوز أن يخبر بهﷺ وما لا يجوز وميزوا بذلك بين ما يصح أن ينسب إليه وما لا يصح، وهذا كله نتيجة لاستقرائهم أحاديث رسول اللهﷺ وسبرهم دواوين سنته، وانكبابهم على متونها، وتتبع لأبوابها، ونقد ألفاظها ومراعاة الظروف التي قيلت فيها والاسباب التي وردت من أجلها والوقوف على أحوال رواتها، ومعرفة صحيحها من ضعيفها، أو صدقها من كذبها فكان من نتيجة هذا العمل المتواصل والتتبع المضني أن وضعوا ضوابط تفصيلية نقت حديث رسول اللهﷺ من كل شائبة وأبعدت الطفيليات التي كانت به عالقة، وصاغوها في قواعد كلية يعرف من خلالها الأحاديث الموضوعة في كل باب أو مسألة من غير حاجة في الرجوع إلى سندها، ولا كشف عن أحوال رواتها وسأورد بعض هذه الضوابط ليعرف بذلك مدى الجهد الذي بذله هؤلاء الأئمة:

---

(١) تدريب الراوي ١: ٢٧٧، الباعث الحثيث: ٧٨.

(٢) تدريب الراوي ١: ٢٧٦، الباعث الحثيث: ٨٢.

١- كل حديث جاء فيه أن الايمان يزيد أو ينقص، أو جاء فيه أن الايمان لا يزيد ولا ينقص فهي مكذوبة وموضوعة.

٢- كل حديث جاء فيه: أن القرآن مخلوق، أو أنه غير مخلوق، وكذلك الأحاديث الواردة في الوعد أو الوعيد فيمن قال بخلق القرآن فهي أحاديث مكذوبة.

٣- كل حديث فيه اثبات مشروعية التنشيف بعد الوضوء فإنه لا يصح.

٤- كل الأحاديث التي يذكر فيها أقل مدة الحيض أو أكثرها لا تصح عن النبي ﷺ.

٥- كل حديث جاء فيه: من فعل كذا وكذا أعطي ثواب نبي أو أكثر فهو كذب[1].

٦- كل الأحاديث الواردة في مشروعية صلوات الأيام والليالي، كصلاة يوم الأحد أو ليلة الأحد أو يوم الأثنين أو ليلة، وهكذا سائر ليالي الأسبوع كلها موضوعة. لا يصح منها شيء عن النبي ﷺ.

٧- أحاديث صلاة الرغائب أول ليلة من شهر رجب كلها كذب مفترى على النبي ﷺ.

٨- الأحاديث المذكورة في مشروعية صلاة ليلة النصف من شعبان كلها أحاديث باطلة.

٩- الأحاديث الواردة في مشروعية الصلاة يوم عاشوراء، وكذلك الاكتحال فيه والتزين من أجله، والتوسعة على العيال فيه، إلى غير ذلك من الفضائل التي ألصقت به، كلها كذب مختلق على رسول الله ﷺ، ولا يصح منها شيء، ولا يثبت عن النبي ﷺ إلا أحاديث صيامه وما عداها فباطل.

(١) قال ابن القيم: وكأن هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح عليه السلام لم يعط ثواب نبي واحد. اهـ. المنار: ٥٠.

١٠- كل الأحاديث الواردة في ذكر صوم شهر رجب، والصلاة في بعض لياليه فهي كذب مفترى.

١١- الأحاديث الواردة في النهي عن النكاح، ومدح العزوبة، كلها كذب باطلة.

١٢- الأحاديث التي يذكر فيها الحض على اتخاذ السراري، وأنهن مباركات الارحام، لا يصح منها شيء عن النبي ﷺ.

١٣- كل الأحاديث الواردة في ذم الأولاد والحث على عدم الانجاب وأنه لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة.

١٤- جميع الأحاديث التي يذكر فيها الخضر ولقائه النبي ﷺ واجتماعه بإلياس وجبريل كل عام بعرفة.

١٥- كل حديث يذكر فيه أن النبي ﷺ نص على اثبات الخلافة لشخص بعينه بعده.

١٦- كل حديث جاء فيه: يا حميراء أو ذكر فيه لفظ الحميراء.

١٧- الأحاديث التي فيها مناقب معاوية أو الأحاديث التي يذكر فيها مثالبه أو ذم عمروبن العاص.

١٨- الأحاديث الواردة في ذم أبي موسى الأشعري.

١٩- الأحاديث التي تنص على ذم مروانبن الحكم أو الوليدبن عبد الملك.

٢٠- الأحاديث التي جاء فيها إثبات خلافة ولد العباس أو تحريم ولد العباس على النار أو جاء فيها مدح أهل خراسان الخارجين مع عبداللهبن عليبن العباس أو ذكر فبها عدد خلفاء بني العباس أو ورد فيها مدح للمنصور أو السفاح أو الرشيد.

٢١- كل الأحاديث الواردة في مناقب الأئمة الأربعة التي نصت عليهم وسمتهم باسمائهم، وكذلك الأحاديث الواردة في ذمهم.

٢٢- كل حديث جاء في مدح بغداد أو في ذمها وكذلك البصرة والكوفة ومرو وعسقلان والاسكندرية ونصيبين وانطاكية، وكذلك الأحاديث التي يذكر فيها: أن مدينة كذا من مدن الجنة أو أن مدينة كذا من مدن النار.

٢٣- كل الأحاديث الواردة في فضل الخليل، وكذلك الأحاديث الواردة في فضل الصخرة.

٢٤- الأحاديث الواردة في ذكر فضائل سور القرآن سورة سورة، أو الأحاديث التي أولها: من قرأ كذا فله كذا هي كذب من بعض الجهلة المتزهدين[١].

٢٥- كل حديث فيه دم الحبشة والسودان، أو ذم الترك والمماليك والخصيان.

٢٦- الأحاديث الواردة في فضل الديك والثناء عليه والأمر باقتنائه كلها باطلة، ولم يثبت عن النبيﷺ من الأحاديث في الديك إلا حديثان[٢]. وما عدا ذلك فكذب. وكذلك أحاديث الحمام، واتخاذ الدجاج.

٢٧- الأحاديث التي وردت في مدح العدس أو الأرز أو الباقلاء أو الباذنجان أو الرمان أو الزبيب أو الهندباء أو الكراث أو البطيخ[٣]، أو الجزر أو الجبن أو الهريسة[٤]

---

(١) ليس كل أحاديث فضائل السور موضوعة، فقد ثبت منها شيء يسير من ذلك ما جاء في فضائل سورة الفاتحة والبقرة وآل عمران والآيات العشر الأول من سورة الكهف وسورة الملك وإذا زلزلت، ويا أيها الكافرون، وقل هو الله أحد والمعوذتين. انظر المنار: ١١٣/ ١١٤.

(٢) أما الأول فقولهﷺ: «لا تسبوا الديك فإنه يوقظ للصلاة، وفي رواية، فإنه يدعو إلى الصلاة، رواه أبو داود. الأدب. باب ما جاء في الديك والبهائم ٢: ٦٢١، وأخرجه حم ٤، ٥: ١٩٣.

أما الثاني فقولهﷺ: «إذا سمعتم صياح الديك فسلوا الله تعالى من فضله فإنها رأت ملكا، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنها رأت شيطانا».

الحديث أخرجه خ. بدء الخلق. باب ٤: ١١٥، م. ذكر استحباب الدعاء عند صياح الديك حديث رقم ٢٧٢٩، ٤: ٢٠٩٢، د. الأدب. باب ما جاء في الديك والبهائم ٢: ٦٢١. ت. الدعوات. باب ما يقول إذا سمع نهيق الحمار، حديث رقم ٣٤٥٩، ٥: ٥٠٨، حم ٢: ٣٠٦/ ٣٠٧، ٣٢١، ٣٦٤.

(٣) قال ابن القيم: ومن ذلك أحاديث البطيخ وفضله، وفيه جزء قال الامام أحمد لا يصح في فضل البطيخ شيء إلا أن رسول اللهﷺ كان يأكله اهـ المنار: ١٣٠.

(٤) فيها جزء كله كذب من أوله إلى آخره. انظر المنار: ١٣٨.

٢٨- الأحاديث الواردة في فضل الأزهار كالنرجس والورد والمرزنجوش والبنفسج، والبان.

٢٩- أحاديث الحناء وفضلها والترغيب في استعمالها كلها موضوعة، إلا حديث أن أحسن ما غير هذا الشيب الحناء والكتم[١].

٣٠- كل الأحاديث الواردة في ذكر حسان الوجوه والثناء عليهم، والأمر بالنظر إليهم أو التماس الحوائج منهم، أو أن النار لا تمسهم.

٣١- الأحاديث الواردة في التحذير من التبرم عند أداء حوائج الناس.

٣٢- كل الأحاديث التي يذكر فيها النهي عن سب البراغيث.

٣٣- الأحاديث الواردة في أن من أهدي إليه شيء فجلساؤه شركاء له في هديته.

٣٤- الأحاديث التي يذكر فيها الحث على التختم بالعقيق.

٣٥- الأحاديث الواردة في إباحة أو حرمة اللعب بالشطرنج.

٣٦- جميع الأحاديث التي يذكر فيها الابدال والأقطاب والأغواث والنقباء والنجباء والأوتاد مما عرف بين أوساط الصوفية.

٣٧- الأحاديث الواردة في فضل العقل[٢].

٣٨- الأحاديث التي يذكر فيها طنين الأذنان.

٣٩- كل الأحاديث التي يرد فيها ذكر التواريخ المستقبلة، أو اشتملت على مثل إذا كانت سنة كذا وكذا، أو إذا وقع كذا وكذا أو إذا كان شهر كذا وكذا وقع كذا وكذا، فهذه الأحاديث كلها موضوعة وكذب مفترى.

---

(١) الحديث أخرجه د. الترجل. باب ما جاء في الخضاب ٢: ٤٠٣، ت. اللباس باب في الخضاب حديث رقم ١٧٥٢، ٤: ٢٣٢، جه اللباس، باب الخضاب بالحناء حديث رقم ٣٦٢٢، حم ٥: ١٤٧، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٩.

(٢) قال الدارقطني: إن كتاب العقل وضعه أربعة، أولهم ميسرةبن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيزبن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ثم سرقه سليمانبن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر. اهـ انظر تاريخ بغداد ٨: ٣٦٠، المنار المنيف: ٦٦.

إلى غير ذلك من الضوابط الكثيرة التي هي نتيجة استقراء تام وتتبع دقيق من علماء الحديث وجهابذته، فهي ترشد إلى الأحاديث الموضوعة بمجرد النظر فيها من غير أن يبحث في سندها، وهي وإن دلت على شيء فإنما تدل على مدى الجهد المبذول من قبل هؤلاء الأعلام لتنقية السنة النبوية من كل دخيل، وتخليصها من كل ما علق بها ودس فيها.

كما أنها دليل كاف في الرد على من زعم أن علماء الحديث إنما وجهوا عنايتهم لنقد السند، وإنهم لم يعنوا بنقد المتن مثل عنايتهم بنقد الاسناد وسيأتي مزيد تفصيل لهذه المسألة عند الكلام على نقد المتن. في فصل جهود العلماء في مقاومة الوضع إن شاء الله تعـالى.

وقد أفرد بعض العلماء مؤلفات لهذه الضوابط التفصيلية منهم الجوزقاني في كتابه الأباطيل وابن بدر الموصلي في كتابه المغني عن الحفظ والكتاب، وابن القيم في كتابه المنار المنيف. وسيأتي الكلام على هذه المؤلفات ومميزات كل كتاب في المبحث المخصص للكلام على الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعة إن شـاء الله تعـالى.

رابعاً: أنواع الموضوعات:

أشرت فيما سبق إلى أن الوضع في المتن قد يكون إما بإنشاء المتن، وإما أن ينسب إليه قولا لغيره.

كما أشرت إلى أن الوضع قد يكون مقصودا متعمدا.

وقد يكون الوضع غير مقصود وذلك بأن يأتي الراوي بالحديث على غير ما هو عليه فيقع في الوضع من غير شعور ولا قصد، وسبب ذلك هو الوهم أو الغفلة أو سوء الحفظ، وذلك بأن يرفع الموقوف ويوصل المرسل والمنقطع أو يقلب المتن.

وقد اختلف العلماء في هذا النوع من الحديث؛ أيعد من الموضوع أم لا

فذهب ابن معين إلى أنه موضوع[1] والظاهر أنه رأي ابن حبان[2] وهو مذهب ابن الجوزي، فقد أكثر من ذكر الأحاديث المقلوبة والأحاديث التي وهم فيها الرواة فوصلوا مرسلها ومنقطعها، ورفعوا موقوفها ومقطوعها ونحو ذلك في كتابة الموضوعات[3] كما هو صنيع ابن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني، في كتابه الشهير بتذكرة الموضوعات.

وذهب الحافظ ابن حجر إلى أن مقلوب المتن خاصة لا يسمى موضوعا بل يلحق بالمدرج، كما أشار إلى ذلك الاستاذ أحمد شاكر[4].

---

(١) قال يحيى بن معين في ثابت بن موسى الضبي الذي روى حديث «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» قال فيه كذاب لأنه وهم في روايته، وانقلب عليه اسنأده ولم يتعمد الكذب. انظر الميزان ١: ٣٦٧/٣٦٨.

(٢) انظر مجروحين ١: ٥٧/٥٨، فقد عد من الكذابين رواة اشتهروا بقلب الحديث ووصل المرسل والمنقطع ومن قبل التلقين قال أيضا: ومنهم -أي من المجروحين- من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا غبر فيه قدمه، كما قال بعض أهل البصرة: كان بالكوفة شيخ عنده صحيفة عن حميد عن أنس وكان مؤذنهم، فلما مات قيل لي: إن في ذلك المسجد شيخا يحدث بتلك الصحيفة عن حميد نفسه قال: فأتيته فإذا شيخ عليه سجادة وأثر الخير فيه بين، فقلت: صحيفة حميد، فأخرجها إلي، وإذا هي تلك الصحيفة بعينها. فقلت: إقرأ، فأخذ يقول: حدثنا حميد حتى أتى على آخرها، فقلت له أي موضع رأيت حميد فقال: لم أره، قلت: فكيف تحدث عمن لم تره، فقال: هذا لا يجوز؟! قلت: لا قال كان في هذا المسجد شيخ يؤذن ويحدث بهذه الصحيفة، فلما مات ولوني الأذان مكانه، وأعطوني الصحيفة وقالوا: أذن كما كان يؤذن، وحدث كما كان يحدث، فانا أؤذن كما كان يؤذن وأحدث كما كان يحدث اهـ.

(٣) بل صرح ابن الجوزي في مقدمة كتابه بذلك فقال: وأعلم أن الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب انقسموا خمسة أقسام. القسم الأول: قوم غلب عليهم الزهد والتقشف فتغفلوا عن الحفظ والتمييز ومنهم من ضاعت كتبه أو احترقت أو دفنها ثم حدث من حفظه فغلط، فهؤلاء تارة يرفعون المرسل وتارة يسندون الموقوف، وتارة يقلبون الاسناد، وتارة يدخلون حديثا من حديث.
والقسم الثاني: قوم لم يعانوا على النقل فكثر خطؤهم وفحش على نحو ما جرى للقسم الأول.
والقسم الثالث: قوم ثقاة لكنهم اختلطت عقولهم في آخر أعمارهم فخلطوا في الرواية.
القسم الرابع: قوم غلب عليهم السلامة والغفلة ثم انقسم هؤلاء فمنهم من كان يلقن فيتلقن ويقال له قل، فيقول: وقد كان بعض أولاد هؤلاء أو ربائبهم يضع له الحديث فيرويه ولا يعلم، ومنهم من كان يروي الأحاديث وإن لم تكن سماعا له ظنا منه أن ذلك جائز، وقد قيل لبعض متغفليهم: هذه الصحيفة سماعك قال: لا ولكن مات الذي رواها فرويتها مكانه. اهـ. فقد ضمن أحاديث هؤلاء كلهم كتاب الموضوعات.

(٤) قال أحمد شاكر: وهذا القسم ذكره ابن الصلاح في نوع الموضوع، وجعله شبه موضوع من غير تعمد وتبعه على ذلك النووي والسيوطي وذكره في المدرج أولى، وهو به أشبه، كما صنع الحافظ ابن حجر اهـ. الباعث الحثيث: ٧٧

وتوسط ابن الصلاح فسماه شبه الموضوع قال: وربما غلط غالط فوقع في شبه الوضع من غير تعمد[1].

وتبعه في ذلك النووي[2] والسيوطي[3].

فمن اعتبر هذا النوع من الموضوع لاحظ أن الحديث أورده الراوي على خلاف ما هو.

ومن لم يجعله من الموضوع راعى جانب قصد الراوي وتعمده.

خامساً: صور للوضع في المتن:

وللوضع في المتن صور منها:

أن يعمد الراوي الى متن حديث معروف فيزيد فيه لفظة أو جملة، فيحكم على الحديث بالوضع من أجل تلك الزيادة التي أُلحقَت بالحديث وهي ليست منه، ومن الأحاديث المحكوم عليها بالوضع لزيادة ألحقت بها ما ذكره العقيلي من حديث عبدالله بن داهر الرازي عن أبيه عن الأعمش عن عباية الأسدي عن ابن عباس عن النبيﷺ أنه قال لأم سلمة: إن عليا من لحمي، وهو بمنزلة هارون من موسى مني غير أنه لا نبي بعدي، قال ابن عباس، ستكون فتنة فمن أدركها فعليه بخصلتين، كتاب الله وعلي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول اللهﷺ يقول: وهو آخذ بيد علي: هذا أول من آمن بي وأول من يصافحني يوم القيامة، وهو فاروق هذه الأمة يفرق بين الحق والباطل، وهو يعسوب المؤمنين والمال يعسوب الظلمة وهو الصديق الأكبر وهو خليفتي من بعدي[4].

وفي رواية أخرى أنه قال: يا علي ؛ المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، وأنت مني

---

(1) علوم الحديث: ٩٠.

(2) تدريب الراوي ١: ٢٨٧، قال النووي في التقريب: وربما وقع في شبه الوضع لغير قصد اهـ.

(3) قال السيوطي: وربما وقع الراوي في شبه الوضع غلطا منه بغير قصد، فليس بموضوع حقيقة. بل هو بقسم المدرج أولى، كما ذكره شيخ الاسلام في شرح النخبة اهـ تدريب الراوي ١: ٢٨٧.

(4) ميزان ٢: ٣، لسان ٢: ٤١٣/٤١٤، موضوعات ١: ٣١٥.

بمنزلة هارون من موسى». فقوله: المدينة لا تصلح إلا بي أو بك، باطل[1].

وقال ابن حجر: ذكره العقيلي وقال: قوله أنت مني بمنزلة هارون من موسى، صحيح وأما سائر الحديث فليس بمعروف[2].

وقوله ﷺ: أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي، بدون الزيادة أخرجه مسلم[3] والترمذي[4] وابن ماجه[5]

ومن ذلك حديث بين كل أذانين صلاة.

فقد رواه الفتني في تذكرته ثم قال: في الوجيز بين كل أذانين صلاة إلا المغرب. قال: فيه حيان بن عبد الله كذاب[6]، والحديث معروف بدون زيادة «إلا المغرب» فقد رواه البخاري[7] ومسلم[8] وأبو داود[9] والترمذي[10] والنسائي[11] وابن ماجه[12] والدارمي[13] وأحمد[14] من حديث عبدالله بن مغفل قال قال النبي ﷺ

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٣٤.

(٢) لسان ٢: ٤١٤.

(٣) أخرجه في فضائل الصحابة، باب فضل علي بن أبي طالب حديث رقم ٢٤٠٤، من حديث سعد بن أبي وقاص قال، قال رسول الله ﷺ لعلي «أنت مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي» وفي رواية قال سعد: خلف رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب في غزوة تبوك فقال: يا رسول الله تخلفني في النساء والصبيان فقال: أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى غير أنه لا نبي بعدي اهـ: ١٨٧٠/١٨٧١.

(٤) أخرجه ت في المناقب من حديث سعد حديث رقم ٣٧٢٤ أيضا قال: آمر معاوية سعدا فقال ما يمنعك أن تسب أبا تراب؟ قال: أما ما ذكرت ثلاثا قالهن رسول الله ﷺ فلن أسبه لأن تكون واحدة منهن أحب إلي من حمر النعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول لعلي وخلفه في بعض مغازيه فقال له علي: يا رسول الله تخلفني مع النساء والصبيان فقال رسول الله ﷺ أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبوة بعدي... الحديث ٥. ٦٣٨.

(٥) جه من حديث سعد أيضا. المقدمة فضل علي بن أبي طالب حديث رقم ١١٥.

(٦) تذكرة الموضوعات: ٣٦.

(٧) خ. الأذان. باب بين كل أذانين صلاة ١: ١٧١/١٦٢.

(٨) م. صلاة المسافرين وقصرها. باب بين كل أذانين صلاة حديث رقم: ٨٣٨، ٥٧٣.

(٩) د. أبواب التطوع. باب الصلاة قبل المغرب ١: ٢٩٥.

(١٠) ت. الصلاة. باب ما جاء في الصلاة قبل المغرب حديث رقم ١٨٥، ١: ٣٥١.

(١١) ن. الأذان.

(١٢) جه إقامة الصلاة والسنة فيها. باب ما جاء في الركعتين قبل المغرب حديث رقم ١١٦٢، ٣٦٨.

(١٣) دي. الصلاة باب الركعتين قبل المغرب ١: ٣٣٦.

(١٤) حم ٤: ٨٦، ٥: ٥٤، ٥٦، ٥٧.

«بين كل أذانين صلاة بين كل أذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء». فحكم على الحديث بالوضع بسبب الزيادة التي ألحقت به.

وكذلك حديث «إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة».

أورده الفتني في تذكرته بلفظ إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح وقال البيهقي: هذه الزيادة لا أصل لها، وفيه حجاج بن نصير وعباد بن كثير، ضعيفان[١].

قلت: والحديث بدون الزيادة معروف أخرجه مسلم[٢] وأبو داود[٣] والترمذي[٤] والنسائي[٥] وابن ماجه[٦] والدارمي[٧] وأحمد[٨] من حديث عمرو بن دينار، قال سمعت عطاء بن يسار عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «إذا أقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة». ومع ذلك فقد حكم عليه بالوضع من أجل الزيادة التي ألصقت به.

ومنها، أن يرد متن الحديث بعبارات وألفاظ مغايرة للألفاظ المعروفة المشهورة فيحكم عليه بعض المحدثين بالوضع لذلك التغيير في الألفاظ مع العلم أن معناهما قد يكون واحد.

من ذلك حديث لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين.

فقد رواه المقدسي بلفظ «لا يلسع المؤمن من جحر مرتين» وقال: وفيه عبد السلام بن أبي فروة النصيبي هو سرقه وركبه.

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٤٠.
(٢) م. الصلاة المسافرين وقصرها. باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن حديث رقم ٧١٠، ص٤٩٣.
(٣) د. الصلاة باب إذا أدرك الامام ولم يصل ركعتي الفجر ١: ٢٩١.
(٤) ت. الصلاة باب ما جاء إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة حديث رقم ٤٢١، ٢: ٢٨٢.
(٥) ن. الامامة. باب ما يكره من الصلاة عند الاقامة ٢: ٩٠.
(٦) جه إقامة الصلاة. باب ما جاء في إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة حديث رقم ١١٥١، ٤: ٣٦٤.
(٧) دي. الصلاة باب إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ١: ٣٣٧/ ٣٣٨.
(٨) حم ٢: ٣٣١، ٤٥٥، ٥١٧، ٥٣١.

والحديث مشهور بلفظ لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين. فقد رواه الامام البخاري[1] ومسلم[2] وأبو داود[3] وابن ماجه[4] والدارمي[5] وأحمد[6] من حديث الليث عن عقيل عن الزهري عن سعيدبن المسيب عن أبي هريرة عن النبيﷺ أنه قال: لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين. ويروى عن الزهري عن سالم عن ابن عمر.

فحكم على الحديث بالوضع لتغيير لفظه ولأنه سرقه وركبه.

وكذلك حديث: اعتمر رسول اللهﷺ واعتمرنا معه، فلما دخل مكة طاف وطفنا معه، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه، وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد... الحديث.

فقد رواه ابن طاهر المقدسي في تذكرته بلفظ: دخل رسول اللهﷺ مكة في بعض عُمَره فجعل أهل مكة يرمونه بالبناء الفاسد. وقال: فيه اسحاق بن ابراهيم الطبري منكر الحديث، والمشهور، طاف بالبيت ونحن نستره من أهل مكة أن يرميه أحد، وأما ذكر البناء الفاسد افتعله اسحاق.

والحديث معروف بلفظ لما دخل النبيﷺ مكة طاف وطفنا معه، وأتى الصفا والمروة وأتيناها معه، وكنا نستره من أهل مكة أن يرميه أحد. وقد أخرجه البخاري[7] وابن ماجه[8] والدارمي[9] وأحمد[10] من حديث عبدالله بن أبي أوفى

---

(١) خ. الأدب. باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ٨: ٣٨.

(٢) م. الزهد والرقائق. باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين حديث رقم ٢٩٩٨ ص ٢٢٩٥.

(٣) د. الأدب. باب الحذر من الناس ٢: ٢٦٥.

(٤) جه الفتن. باب العزلة حديث رقم ٣٩٨٢، ٣٩٨٣ ص١٣١٨.

(٥) دي. الرقاق. باب لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين ٢: ٣١٩.

(٦) حم ٢: ١١٥، ٣٧٩.

(٧) خ. العمرة. باب متى يحل المعتمر ٣: ٧.

(٨) جه المناسك باب العمرة حديثه رقم ٢٩٩٠ ص٩٩٥.

(٩) دي المناسك. باب في السعي بين الصفا والمروة ٢: ٦٩.

(١٠) حم ٤: ٣٥٣، ٣٥٥، ٣٨١.

قال: اعتمر رسول الله ﷺ واعتمرنا معه، فلما دخل مكة طاف وطفنا معه... الحديث.

إلى غير ذلك من الأحاديث التي حكم عليها بالوضع، وضمنت كتب الموضوعات لتغيير في الفاظها مع أن أصولها ثابتة صحيحة. والذي يبدو لي والله أعلم أن إلحاقها ليس مقتصرا على حدوث التغيير في ألفاظها إنما يضاف إلى ذلك رواية تلك اللفظة المبدلة من راو منهم بالوضع وإلا فينسحب الاشكال على كل المرويات بالمعنى خصوصا وأن بعض العبارات المغيرة تدل على نفس المعنى مثل كلمة يلسع ويلدغ في المثال السابق.

ومنها: أن يعمد الراوي إلى مجموعة من الأحاديث لرواة مختلفين فيجمعها ويجعلها حديثا واحدا يرويه بطريق واحد مع أن جمل الحديث أو أكثرها ثابتة من غير ذلك الطريق، فيحكم النقاد على الحديث بالوضع بالنظر للمجموع دون مراعاة لثبوت أفراد جمله من طرق أخرى.

ومما حكم عليه النقاد بالوضع من هذا النوع حديث:

«نعم الأدام الخل، وكفى بالمرء شرا أن يتسخط ما قدم إليه».

فقد أورده ابن طاهر المقدسي في تذكرته وقال: فيه يحيى بن يعقوب أبو طالب القاضي خال أبي يوسف القاضي هو ركبه[1].

وأورده الذهبي في ترجمته فقال: ابراهيم بن عيينة عن أبي طالب عن محارب عن جابربن عبدالله مرفوعا «نعم الأدام الخل، وكفى بالمرء إثما أن يسخط ما قرب إليه»[2].

قلت: صدر الحديث وهو قوله «نعم الأدام الخل» قد روي من حديث سفيان عن محارب عن دثار عن جابربن عبدالله عن النبي ﷺ قال «نعم الأدام الخل»

---

(١) تذكرة الموضوعات: ١٣٤.

(٢) ميزان ٤: ٤١٥، لسان ٦: ٢٨٢/٢٨٣.

والحديث أخرجه أبو داود[١]، والترمذي وقال عقبة: وهذا أصح من حديث مباركبن سعيد[٢] وابن ماجه[٣].

وكذلك رواه المثنىبن سعيد عن طلحةبن نافع أبي سفيان عن جابر عن النبيﷺ قال: نعم الأدام الخل، أخرجه مسلم[٤] وأبو داود[٥] والدارمي[٦]، وأحمد[٧] وقد تابع المثنى جماعة فرووه عن أبي سفيان عن جابر[٨]، واقتصروا على قوله: نعم الأدام الخل.

وأما قوله «وكفى بالمرء شرا أن يسخط ما قدم إليه».

فقد رواه السيوطي في الجامع الصغير بلفظ «كفى بالمرء شرا أن يتسخط ما قرب إليه» وعزاه إلى ابن أبي الدنيا في قرى الضيف، وأبي الحسنبن بشران في أماليه[٩].

فحكم على الحديث بالوضع للمجموع وإن كان الحديث ثابتا بحسب أفراده.

وممن كان يصنع ذلك وهببن وهب أبو البختري. قال ابن عدي: وأبو البختري من الكذابين الوضاعين، كان يجمع في كل حديث يرويه أسانيد من جسارته على الكذب ووضعه على الثقات. قال ابن حجر: ثم أخرج له ـأي ابن عدي ـ حديثا متنه: «تسموا بخياركم، واطلبوا الخير عند حسان الوجوه، وإذا أتاكم

---

(١) د. الأطعمة. باب في الخل ٢: ٣٢٣.

(٢) د. الأطعمة. باب ما جاء في الخل حديث رقم ١٨٤٢، ٤: ٢٧٩.

(٣) جه. الأطعمة باب الائتدام بالخل حديث رقم ٣٣١٧ إلا أنه عن قيسبن الربيع عن محارب بدلا من سفيان عن محارب ص٢١٠٢.

(٤) م. الأشربة. باب فضيلة الخل والتأدم به حديث رقم ٢٥٠١ ورقم ١٦٧، ١٦٨ من كتاب الأشربة ص١٦٢٢.

(٥) د. الأطعمة. باب في الخل ٢: ٣٢٣.

(٦) دي الأطعمة باب أي الأدام كان أحب إلى رسول اللهﷺ ٢: ١٠١.

(٧) حم ٣: ٣٠١، ٤٠٠.

(٨) فقد رواه أبو بشر وحجاج بن أبي زينب ومبارك بن سعيد أخو سفيانبن سعيد الثوري كلهم عن أبي سفيان طلحةبن نافع.

(٩) انظر الفتح الكبير ٢: ٣١٧.

كريم قوم فأكرموه» وقال: هذا نوع آخر من الجسارة أن يجمع في متن واحد عدة أحاديث[1].

ومنها: أن يعمد الراوي إلى حديث فيقلب متنه فيحكم على الحديث بالوضع لذلك.

ومن الأحاديث التي حكم عليها بالوضع وأوردت في كتب الموضوعات لقلب متونها حديث «لا يصلح الكذب إلا في ثلاث، كذب الرجل امرأته ليرضيها، وإصلاح بين الناس، وكذب في الحرب»[2].

فقد أورده ابن طاهر المقدسي في تذكرته فقال «رخص في الكذب إلا في ثلاث، الرجل يريد الاصلاح. . .» الحديث.

والحديث معروف بلفظ «لا يصلح الكذب إلا في ثلاثة، كذب الرجل امرأته ليرضيها. . .» الحديث. فقد روى من حديث أم كلثوم بنت عقبة، أخرجه أبو داود[3] والترمذي[4] وأحمد[5] ومن حديث أسماء بنت يزيد أخرجه الترمذي[6] وأحمد[7] والله أعلم.

---

(١) لسان الميزان ٦: ٢٣٤.

(٢) تذكرة الموضوعات ٣٥/٣٦.

(٣) د. الأدب. باب في إصلاح ذات البين ٢: ٥٧٨.

(٤) ت. البر والصلة. باب ما جاء في إصلاح ذات البين حديث رقم ١٩٣٨، ٤: ٣٣١.

(٥) حم ٦: ٤٠٣، ٤٠٤.

(٦) ت. البر والصلة. باب ما جاء في إصلاح ذات البين حديث رقم ١٩٣٩، ٤: ٣٣١.

(٧) حم ٦: ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٠: ٤٦١.

«الفصـل الثاني»

في النسخ الموضوعة

ويشمل المباحث الآتية:

- معنى النسخ الموضوعة.
- معجم بالنسخ المحكوم عليها بالوضع.
- أنواع النسخ الموضوعة.



الفصل الثاني

النسخ الموضوعة:

تمهيد:

كثيرا ما يذكر علماء الجرح والتعديل عن بعض الرواة بأن لهم نسخة موضوعة أو صحيفة أو صحفا موضوعة. أو كتابا أو كتبا موضوعة.

وحيث أنا نتناول في هذا الفصل الكلام على الصحف والنسخ الموضوعة أرى من المناسب معرفة مراد المحدثين وعلماء الجرح والتعديل من اطلاق هذه العبارات وما السبب في وصم تلك النسخ أو الصحف أو الكتب بالوضع. وهل وصفها بالوضع يعني أنها مختلقة ومكذوبة بالمعنى المتبادر، أم أنها اصطلاح عندهم له مفهوم خاص أعم أو أخص من المعنى المتبادر الذي هو اختلاق الحديث أو نسبة كلام غير النبيﷺ إليه، كما سبق ذكره وسأتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

أ- معنى النسخ الموضوعة ومراد المحدثين منها.

ب- معجم بالنسخ المحكوم عليها بالوضع.

جـ - أنواع النسخ الموضوعة.

أولا: معنى النسخ الموضوعة:

يطلق علماء الحديث لفظ النسخة أو الصحيفة أو الكتاب على معنيين:

١- مجموعة من الأحاديث لصاحبي أو تابعي ينتهي اسنادها إليه، ويشتهر بروايتها عنه شخص تكون مدارها عليه: فتعرف لدى علماء الحديث بصحيفة فلان أو نسخة فلان نسبة إلى راويها، كنسخة أبانبن أبي عياش عن أنس وصحيفة عمروبن شعيب عن أبيه عن جده. فالنسخة أو الصحيفة اشتهرت بالنسبة إلى

راويها. في حين أنها أحاديث صحابي بعينه فنسخة أبان إنما هي أحاديث أنس، لكنها اشتهرت بأبان، كما أن صحيفة عمروبن شعيب إنما هي أحاديث عبدالله‌بن عمروبن العاص اشتهرت بنسبتها إلى عمروبن شعيب.

وتطلق النسخة أو الصحيفة أيضا على مجموعة أحاديث تتناول موضوعا واحدا كنسخة عبادبن كثير الثقفي في المناهي، جمع فيها كل الأحاديث الواردة في النهي، وكذلك كتاب الديات لخالدبن يزيد بن عبد الرحمن الدمشقي، وهذا النوع من النسخ يطلق عليه بعضهم الصحيفة أو الكتاب، وبعضهم يسميه نسخة، وهذه النسخ قد توصف بالصحة كصحيفة معمر عن أنس، وصحيفة همام عن أبي هريرة، وقد توصف بالحسن كصحيفة عمروبن شعيب عن أبيه عن جده، وقد توصف بالوضع كصحيفة أبان عن أنس، ونسخة بشربن حسين عن الزبيربن عدي.

والنسخ الموصوفة بالوضع، قد تكون مشتملة على أحاديث مختلفة وضعها كذاب وألصقها بالنبيﷺ، كوصية علي رضي الله عنه التي اختلقها واضعها وزعم أن النبيﷺ وصى بها عليا، وهي تتعلق بالجماع وكيف يجامع، قبح الله من وضعها.

وقد تكون النسخة مشتملة على كلام لبعض العلماء أو الحكماء أو غيرهم ثم يأخذها الكذاب وينسبها إلى النبيﷺ، كالأربعين الودعانية، وفي هاتين الحالتين يتضح وصف النسخة بالوضع والكذب.

لكنا نرى كثيرا ما توصف بعض النسخ بالكذب أو الوضع ولا يظهر فيها الأمران الموجبان للوصف بالكذب، إنما أطلق عليها الوصف بالكذب أو الوضع لعلة تتعلق برواية النسخة من حيث تحمل راويها، كأن يحصل على النسخة بإحدى الطرق غير المشروعة في الرواية كأن يشتريها أو يسرقها، أو يدعي سماعها أو ينسخها، أو غير ذلك ثم يرويها على الوجه دون أن يكون له حق روايتها.

وقد تكون العلة من حيث الأداء، كأن يقلب الراوي النسخة أو يركب

اسنادها أو يلصقها بغير راويها أو يزيد فيها . إلى غير ذلك من العلل التي تدل على أن الراوي أتى بالرواية على غير ما هي ، فتعتبر نسخته موضوعة لدى علماء الحديث، لتقصير الراوي في تحملها أو في أدائها.

وقبل أن أورد كلام أئمة النقد لبيان ما ذكرت أرى من المناسب ذكر معجم بأسماء الرواة الذين صرح أئمة الجرح والتعديل بأن لهم نسخا أو صحفا موضوعة لما يترتب من الوقوف عليها توضيح لمرادهم من إطلاق هذه العبارة.

ثانياً : معجم الرجال الذين رويت عنهم نسخ موضوعة :

١- أباء بن جعفر أبو سعيد البصري :

قال السهمي ، سمعت الحسن بن علي بن عمر القطان يقول: أباء بن جعفر النجار أبو سعيد كذاب على رسول الله ﷺ حدث بنسخة كتبناها عنه، حدث عن شيخ له مجهول، أحمد بن سعيد الثقفي المطوعي عن سفيان بن عيينة، فيها متون لا تعرف .

وقال ابن حجر: وقال حمزة -أي السهمي- عن الحسن بن علي بن غلام الزهري : أباء بن جعفر كان يضع الحديث، وحدث بنسخة نحو المائة عن شيخ له مجهول زعم أن اسمه أحمد بن سعيد بن عمرو المطوعي عن ابن عيينة عن ابراهيم بن ميسرة عن أنس، وفيها مناكير لا تعرف، وقد أكثر عنه أبو الحارث في مسند أبي حنيفة[٢].

وسماه ابن حبان أبان وقال: ذهبت يوما إلى بيته للاختبار فأخرج إلي أشياء خرجها في أبي حنيفة، فحدثنا منها. محمد بن اسماعيل الصائغ حدثنا محمد بن بشر حدثنا أبو حنيفة، حدثنا عبدالله بن دينار حدثنا ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: الوتر في أول الليل مسخطة للشيطان وأكل السحور مرضاة للرحمن. فرأيته قد

---

(١) الذهبي: ميزان ١ : ١٧ .

(٢) لسان ١ : ٢٧ .

وضع على أبي حنيفة أكثر من ثلاثمائة حديث مما لم يحدث به أبو حنيفة قط، لا نحب أن يشتغل بروايته فقلت له: يا شيخ اتق الله ولا تكذب على رسول الله ﷺ، فما زادني على أن قال لي: لست مني في حل، فقمت وتركته[1].

٢ـ د. أبان بن أبي عياش:

قال أبو عوانة: كنت لا أسمع بالبصرة حديثا إلا جئت به أبان، فحدثني به عن الحسن حتى جمعت منه مصحفا، فما استحل أنَ أروي عنه[2].

وقال عفان: أول من أهلك أبانبن عياش أبو عوانة، جمع أحاديث الحسن فجاء به إلى أبانبن أبي عياش فقرأه عليه[3].

وقال ابن حبان: سمع أبان عن أنس أحاديث، وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظه فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله، عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم ولعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمسمائة حديث، ما لكبير شيء منها أصل يرجع إليه[4].

ثم قال ابن حبان: فمن تلك الأشياء التي سمعها عن الحسن فجعلها عن أنس أنه روى عن أنسبن مالك قال: خطبنا رسول الله ﷺ عن ناقته الجدعاء فقال: في خطبته. أيها الناس كأن الحق فيها على غيرنا وجب... الحديث.

وروى عن أنس بن مالك قال: حدثنا رسول الله ﷺ قول العبد: اللهم أني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت بديع السموات والأرض... الحديث[5].

وإطلاق الكذب على هذه الأحاديث إنما هو لإلصاقها بأنس والحق أنها من

(١) مجروحين ١: ١٧٥، ميزان ١: ١٧، لسان ١: ٢٧.
(٢) ميزان ١: ١١.
(٣) ميزان ١: ١٢.
(٤) مجروحين ١: ٨١.
(٥) مجروحين ١: ٨٣.

حديث الحسن وليست من حديث أنس، وحيث أنها جمعت في كتاب وصمت النسخة بأنها موضوعة.

وقال ابن حبان: سمعت أحمدبن اسحاق السني الدنيوري يقول: رأى أحمدبن حنبل رحمه الله يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه انسان كتمه فقال أحمدبن حنبل له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبان ثم تكتب حديثه على الوجه فقال: رحمك الله يا أبا عبدالله، أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق عن معمر عن أبان عن أنس واحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعدنا إنسان فيجعل بدل أبان ثابت ويرويها عن معمر عن ثابت عن أنس، فأقول: كذبت إنما هي عن أبان لا عن ثابت[1].

٣- ابراهيم بن عمر بن أبان بن عثمان:

روى عن أبيه عن أبان بن عثمان عن ابن عمر نسخة، وربما أسقط أبان بن عثمان بين أبيه وبين ابن عمر. قاله ابن حبان[2].

٤- ابراهيم بن هدبة، أبو هدبة:

قال ابراهيم بن عبد الله بن الجنيد، سمعت يحيى بن معين، وسئل عن أبي هدبة فقال: قدم علينا ها هنا وكتبنا عنه عن أنس، ثم تبين لنا أنه كذاب خبيث[3].

وذكره الصغاني[4] والشوكاني[5] والفتني[6] في فصل من عرف عنهم نسخ موضوعة، قالوا: ومما وضع من الأحاديث باسناد واحد... ومنها أحاديث أبي هدبة القيسي.

---

(١) مجروحين ١ : ٢٢.
(٢) مجروحين ١ : ٩٧، تذكرة الموضوعات: ٢٨، لسان ١ : ٨٦.
(٣) تاريخ بغداد ٦ : ٢٠١، ميزان ١ : ٧٢، لسان ١ : ١٢٠.
(٤) الدر الملتقط: ٩/ب.
(٥) الفوائد المجموعة: ٤٢٤.
(٦) تذكرة الموضوعات: ٩.

٥ - **ابراهيم بن أبي حية (اليسع) بن الأشعث المكي أبو إسماعيل :**

اورد له ابن طاهر المقدسي في تذكرته حديث أمرني ربي أن أقضي باليمين مع الشاهد. وقال: فيه ابراهيم‌بن أبي حية، وله نسخة[1].

٦- **أحمدبن ابراهيم المزني:**

قال ابن حبان: روى عن محمدبن كثير حدثنا الأوزاعي عن الزهري عن أنس‌بن مالك قال قال رسول الله ﷺ ألا أخبركم بأشقى الأشقياء، من جمع الله عليه عذاب الآخرة وفقر الدنيا.

وباسناده قال، قال رسول الله ﷺ «لا تقربوا اليهود والنصارى في أعيادهم، فإن السخطة تنزل عليهم». حدثنا بهذين الحديثين. أبو المعاني أحمدبن ابراهيم الأنصاري بجبيل من أصل كتابه، حدثنا أحمدبن ابراهيم المزني، مربنا بجبيل، حدثنا محمدبن كثير، عن الأوزاعي في نسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد كلها موضوعة.

وقد كتبنا عن هذا الشيخ عن أحمدبن ابراهيم هذا عن الهيثم بن جميل عن أبي عوانة عن قتادة عن أنس‌بن مالك نسخة موضوعة، أكره ذكر مثل هذه الأشياء، ولكن أومىء فيه ليستدل به على ما رواه[2].

٧- **أحمدبن اسحاق بن ابراهيم بن نبيط بن شريط:**

قال الذهبي: ذو أوابد، عن أبيه عن جده بنسخة فيها بلايا[3].

وقال الشوكاني في فصل النسخ الموضوعة: ومنها نسخة أحمدبن اسحاق‌بن ابراهيم‌بن نبيط‌بن شريط عن أبيه عن جده، كلها موضوعة[4].

---

(١) تذكرة الموضوعات: ١٢.

(٢) مجروحين ١: ١٣٢/١٣٣، وانظر ميزان ١: ٨٠/٨١، لسان ١: ١٣٣.

(٣) ميزان ١: ٨٢ لسان ١: ١٣٦، وانظر تذكرة الموضوعات للفتني: ١٠ وفيه أحمدبن اسحاق‌بن ابراهيم‌بن نبيط‌بن شريط، حدث عن أبيه عن جده بنسخة بلايا لا يجوز الاحتجاج به فإنه كذاب. اهـ.

(٤) الفوائد المجموعة: ٤٢٥، تنزيه الشريعة ١: ٢٥.

٨ـ أحمد بن عامر بن سليم الطائي :

قال السيوطي بعد أن أورد حديثا في فضائل علي بن أبي طالب في اللآلي من طريق: أحمدبن عامربن سليم الطائي، روى عن أهل البيت نسخة باطلة.

وقال الفتني: متهم، له نسخة باطلة عن أهل البيت[1]

وهذه النسخة رواها عنه ابنه عبد الله وسيأتي في حرف العين.

٩ـ أحمدبن عبد الله بن محمد أبو الحسن البكري:

قال الذهبي: ذاك الكذاب الدجّال واضع القصص التي لم تكن قط، فما أجهله وأقل حياءه، وما روى حرفا من العلم بسنده، ويقرأ له في سوق الكتبين كتاب:

١ـ ضياء الأنوار ٢ـ رأس الغول ٣ـ شر الدهر ٤ـ كتاب كلندجة ٥ـ الحصون السبعة، وصاحبها هضامبن الجحاف، وحروب الامام علي معه وغير ذلك[2]

وقال ابن حجر: ومن مشاهير كتبه: الذروة في السيرة النبوية، ما ساق غزوة منها على وجهها، بل كل ما يذكره لا يخلو من بطلان إما أصلا وإما زيادة[3].

١٠ـ أحمد بن علي بن مهدي بن صدقة:

روى عن علي بن موسى الرضا، وتلك النسخة مكذوبة، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث[4].

١١ـ أحمد بن محمد بن الفضل القيسي أبو بكر الأيلي:

قال ابن حبان: كتبت عنه شبيها بخمسمائة حديث كلها موضوعة بعضها

---

(١) اللآلي المصنوعة ١: ٣٧٧.

(٢) ميزان ١: ١١٢، لسان ١: ٢٠٢.

(٣) لسان ١: ٢٠٢.

(٤) ميزان ١: ١٢٠، لسان ١: ٢٢٢، قانون الموضوعات: ٢٣٦، تنزيه الشريعة ١: ٣٠.

نسخه عن الثقات. قال: ولعل هذا الشيخ قد وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث[1].

۱۲ـ أحمد بن هارون بن موسى بن هارون:

قال ابن عدي كان يخرج لنا نسخا لشيوخ الجزيرة المتقدمين مثل عبد الكريم وخصيف وسالم الأفطس وعبد الوهاببن بخت وغيرهم عن شيوخ له نسخا موضوعة مناكير ليس عند أحد منها شيء كنا نتهمه بوضعها وسمعت أبا عروبة يقول: يتهم هذا الرجل بوضع هذه النسخ، ثم أورد له أحاديث من هذه النسخ ثم قال:

وهذه الأحاديث التي ذكرتها مع أحاديث أخرى ونسخا موضوعة لم أذكرها لكثرتها عندي[2].

۱۳ـ اسحاق بن بشر أبو حذيفة البخاري:

قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، ويأتي بما لا أصل له عن الأثبات... ثم قال:

أخبرنا يوسف بن بشر بن حمزة الرحابي بحصن مهدي، حدثنا أحمدبن سعيد الباساني، حدثنا اسحاقبن بشر، عن الثوري، في نسخة كتبناها عنه للثوري وجعفربن محمد وغيرهما أشياء موضوعة[3].

١٤ـ اسحاق بن عبد الصمد بن خالد بن يزيد الفارسي:

قال الدارقطني: في الغرائب بعد أن أورد حديث داوموا على الصلوات الخمس: وضعه اسحاق بن عبد الصمد في نسخة بهذا الاسناد نحوا من عشرين حديثا أو أقل أو أكثر[4].

---

(١) مجروحين ١: ١٤٢/١٤٣، ميزان ١: ١٤٨، لسان ١: ٢٨٩.

(٢) الكامل: ٦٧/أ/٦٧/ب

(٣) مجروحين ١: ١٢٣/١٢٤.

(٤) لسان ١: ٣٦٧، قانون الموضوعات: ٢٣٩.

١٥- اسحاق بن محمشادة:

قال الذهبي: له تصنيف في فضائل محمدبن كرام. فانظر إلى المادح والممدوح وسند حديثه مجاهيل[١].

وقال ابن عراق: روى عن أبي فضل التميمي حديثا في فضل محمدبن كرام هو وضعه بقلة حياء وقال أحمدبن عليبن مهنا: كان كذابا يضع الحديث على مذهب الكرامية وله مصنف في فضائل محمدبن كرام كله كذب موضوع[٢].

١٦- اسحاق بن نجيح الملطي:

ذكره الشوكاني فيمن له نسخة موضوعة قال: ومنها نسخة وضعها اسحاق الملطي كلها وضعها هو[٣].

وقال الفتني: واسحاق الملطي له أباطيل منها: لا يحل لامرأة تؤمن بالله أن تفرج على السرج، ومنها من منع الماعون لزمه طرف من البخل.

ومنها: لعن الناظر والمنظور اليه.

ومنها: لا تقولوا مسيجد ولا مصيحف، ونهى عن تصغير الأسماء، وأن يسمى حمدون أو علوان أو يعموش، وغيرها مما يجيء [٤].

قال ابن عدي: كلها وضعها هو، وروى عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سعيد الوصية لعلي رضي الله عنه في الجماع وكيف يجامع، فانظر إلى هذا الرجل ما أجرأه[٥].

١٧- اسماعيل بن محمدبن يوسفبن يعقوب أبو هارون الثقفي:

قال ابن حبان: يقلب الأسانيد ويسرق الحديث لا يجوز الاحتجاج به، ثم قال

(١) ميزان ١:

(٢) تنزيه الشريعة ١: ٢٧.

(٣) الفوائد المجموعة: ٤٢٥.

(٤) تذكرة الموضوعات: ١٠.

(٥) الكامل: ١١٧/أ، وانظر ميزان ١: ٢٠١.

بعد أن أورد له أحاديث حدثنا بهذه الأحاديث كلها، الحسن‌بن اسحاق الأصبهاني بالكرج حدثنا أبو هارون اسماعيل‌بن محمدبن يوسف نسخه كتبناها عنه(١).

١٨- الأشج:

جاء ذكره في خبر موضوع افتراه محمودبن علي الطرازي أحد الكذابين بعد الخمسمائة قال: حدثنا الأشج صاحب النبيﷺ.

قال ابن حجر: ثم وقفت على نسخة تزيد على أربعين حديثا من طريق أخرى عن قيس‌بن تميم عن الاشج(٢).

١٩- أيوب بن مدرك الحنفي:

قال ابن حبان: روى عن مكحول نسخة موضوعة ولم يره(٣).

٢٠- البختري بن عبيد الطابخي:

قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن أبي هريرة نسخة فيها عجائب، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد لمخالفته الاثبات في الروايات(٤).

وقال ابن عدي: روى عن أبيه عن أبي هريرة، عن النبيﷺ قدر عشرين حديثا عامتها مناكير فيها: أشربوا أعينكم الماء.

وفيها الأذنان من الرأس.

حدثنا، محمدبن بشر، ومحمدبن حريم الفزاريان الدمشقيان جميعا عن هشام‌بن عمار، عن البختري بالنسخة كلها(٥).

---

(١) مجروحين ١: ١١٨/ ١١٩.
(٢) الاصابة ١: ٢٣٨/ ٢٣٩.
(٣) مجروحين ١: ١٥٧، ميزان ١: ٢٩٣، لسان ١: ٤٨٨، قانون الموضوعات: ٢٤٣.
(٤) مجروحين ١: ١٩٣/ ١٩٤، تهذيب ١: ٤٢٣، الضعفاء لابن الجوزي: ٢٤/ب.
(٥) الكامل: ١٧٧/ ب/ ١٧٨/ أ.

٢١- بشر بن حسين الأصبهاني الهلالي أبو محمد:

يروي عن الزبير بن عدي نسخة موضوعة، ما لكثير منها أصل، يرويها عن الزبير بن عدي شبيها بمائة وخمسين حديثا مسانيد كلها، وإنما سمع الزبير من أنس حديثا واحدا «لا يأتي على الناس زمان إلا والذي بعده شر منه».

روى عن حجاج بن يوسف بن قتيبة تلك النسخة[١].

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن بشربن حسين الأصبهاني فقال: لا أعرفه، فقيل له: إن ببغداد قوم يحدثون عن محمدبن زيادبن زبار عن بشربن الحسين، عن الزبيربن عدي عن أنس نحو عشرين حديثا مسندة؟ فقال: هي أحاديث موضوعة، ليس يعرف للزبير عن أنس عن النبي ﷺ إلا أربعة أحاديث أو خمسة أحاديث[٢].

وقال الدارقطني: بشر بن حسين أصبهاني، عن الزبيربن عدي وله عنه نسخة موضوعة، قال: والزبير ثقة[٣].

٢٢- بشر بن عون القرشي الشامي:

قال ابن حبان: روى عن بكار بن تميم عن واثلة نسخة شبيها بمائة حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به بحال، حدثنا بتلك النسخة محمدبن الحسن بن قتيبة بعسقلان حدثنا عبدالله بن الحسن الليثي حدثنا سليمان بن عبد الرحمن حدثنا بشربن عون، حدثنا بكاربن تميم، عن مكحول عن واثلةبن الأسقع بهذه الأحاديث وتلك النسخة كلها[٤].

وقال الذهبي: روى عنه سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي نسخة نحو مائة حديث كلها موضوعة منها: السيف والقوس في السفر بمنزلة الرداء.

---

(١) مجروحين ١: ١٨١، وانظر الكامل: ١٥٩/أ.
(٢) الجرح ١/١: ٣٥٥.
(٣) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ١٤/ب.
(٤) مجروحين ١: ١٨٠/١٨١، تنزيه الشريعة ١: ٤٢.

ومنها السحاق زنا.

وهذه النسخة كلها عن مكحول عن واثلة[1].

قال ابن حجر: وذكره ابن طاهر في تكملة الاكمال: أن أحاديثه نسخة موضوعة[2].

وقال ابن طاهر المقدسي. حديث: يسلم النساء على الرجال ولا يسلم الرجال على النساء. فيه بشربن عون الشامي، عنده نسخة موضوعة[3].

وقال الغماري: السحاق بين النساء زناهن، عن واثلة. قلت: هو من نسخة بشربن عون القرشي عن بكاربن تميم عن مكحول عن واثلة وهي نحو مائة حديث كلها موضوعة[4].

٢٣ـ بشر بن نمير القشيري:

قال ابن حبان بعد أن أورد له حديثين: أخبرنا بالحديثين جميعا الحسن بن سفيان حدثنا جعفربن مهران السباك عبد الوارث، عن بشربن نمير في نسخة طويلة كتبناها عنه بهذا الاسناد[5].

وقال الذهبي: ولبشر عن القاسم نسخة كبيرة ساقطة[6].

٢٤ـ جبارة بن المغلس الحماني أبو محمد:

قال ابن حجر: روى عن كثير بن سليم الرازي عن أنس نسخة[7].

---

(١) ميزان ١: ٣٢١، لسان ٢: ٢٨.
(٢) لسان ٢: ٢٨.
(٣) تذكرة الموضوعات ـ لابن طاهر: ٧٣.
(٤) المغير على الجامع الصغير: ٥٩.
(٥) مجروحين ١: ١٧٨.
(٦) ميزان ١: ٣٢٦.
(٧) تهذيب ٢: ٥٧.

٢٥- جعفر بن الزبير الشامي الدمشقي :

قال ابن حبان : روى جعفربن الزبير عن القاسم عن أبي أمامة نسخة موضوعة أكثر من مائة حديث[١].

وأورد له ابن عدي أحاديث عدة بروايته عن القاسم عن أبي أمامة وقال : ولجعفر هذا أحاديث غير ما ذكرت عن القاسم، وعامتها لا يتابع عليها، والضعف على حديثه بين[٢].

قال غندر: رأيت شعبة راكبا على حمار فقال: أذهب فأستعدي على جعفربن الزبير، وضع على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث[٣].

٢٦- جعفر بن محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين أبو الفضل الحسيني :

صاحب كتاب العروس. أورده الشوكاني في فصل من رويت عنه نسخ موضوعة وقال: ومنها كتاب العروس لأبي الفضل جعفربن محمدبن علي، قال الديلمي : كلها واهية لا يعتمد عليها وأحاديثه منكرة[٤].

وقال الفتني: قال الديلمي : أسانيد كتاب العروس لأبي الفضل، جعفربن محمدبن علي الحسيني واهية لا يعتمد عليها، وأحاديثه منكرة[٥].

٢٧- جعفر بن نسطور:

قال الذهبي: لم أر له ذكرا في كتب الضعفاء هو أسقط من أن يشتغل بكذبه[٦].

---

(١) مجروحين ١ ، تهذيب: ٢: ٩٢.
(٢) الكامل: ٢٠٨/ ب/ ٢٠٩/ ب.
(٣) ميزان ١: ٤٠٦، تنزيه الشريعة ١: ٤٥.
(٤) الفوائد المجموعة: ٤٢٥، وانظر تنزيه الشريعة ١: ٤٥.
(٥) تذكرة الموضوعات: ١٠.
(٦) ميزان ١: ٤١٩، لسان ٢: ١٣٠.

وقال ابن حجر: أحد الكذابين الذين ادعوا الصحبة بعد النبيﷺ بمائتين من السنين.

وقال أيضا: وقد وقعت لنا نسخة من طريق منصوربن الحكم الزاهد الفرغاني عنه، فمنها: قال حدثني جعفربن نسطور الرومي قال: كنت مع النبيﷺ في غزوة تبوك فسقط السوط من يده فنزلت عن جوادي وأخذته فدفعته إليه فقال: مد الله في عمرك مدا فعشت بعدها ثلاثمائة وعشرين سنة.

ثم قال أيضا: وقال السلفي: أخبرنا عبد اللهبن عمربن خلف القروي بمكة سنة ٤٩٧هـ أخبرنا عليبن الحسينبن اسماعيل الكاشغري أخبرني أبو داود سليمانبن نوحبن محمد المرغيناني أخبرنا منصوربن الحكم الفقيه. فذكر النسخة وهي أحد عشر حديثا منها الحديثان المذكوران[1].

ومنها: كنا جلوسا بين يدي النبيﷺ يستاك فأشار بيده اليمنى ثم اليسرى، فقلنا: يا رسول الله: ما نرى أحدا إلى من تشير؟ قال: كان جبرائيل وميكائيل بين يدي فأشرت إلى جبرائيل فقال: ناول ميكائيل فإنه أكبر مني[2].

زاد السيوطي بعد أن نقل كلام ابن حجر: ومنها قال أبو علي الحداد وبأسناده قال: قال رسول اللهﷺ «يقول الله تعالى: «لا إله إلا الله حصني، ومن دخل حصني أمن من عذابي»[3].

وقال السيوطي: روى علي بن الحسين الكاشغري عن سليمانبن نوح المرغيناني عن منصور بن حكم عن جعفر نسخة مكذوبة[4].

وقال الذهبي في التجريد: جعفر بن نسطور الرومي، الاسناد إليه ظلمات والمتون باطلة، وهو دجال أو لا وجود له[5].

---

(١) أما الحديث الأول فهو المذكور، وأما الثاني فهو «من مشى إلى خير حافيا فكأنما مشى على أرض الجنة».

(٢) الاصابة ١: ٥٥١/٥٥٢.

(٣) اللآلي ١: ١٩٦.

(٤) اللآلي ١: ١٩٥.

(٥) التجريد ١: ٨٦.

٢٨- حبيب بن ابراهيم بن سعد:

قال ابن حجر: لقيه قتيبة بن سعيد بالاسكندرية فزعم أنه سمع من أنس بن مالك فحدثه نسخة رواها عن قتيبة، الحسن بن الطيب البلخي، وفيها مناكير كثيرة[١].

٢٩- الحسين بن داود بن معاذ أبو علي البلخي:

قال الخطيب: قدم بغداد، وحدث بها فروى عن أهلها، ولم يكن الحسين بن داود ثقة فإنه روى نسخة عن يزيد بن هارون عن حميد عن أنس أكثرها موضوع[٢].

٣٠- الحسين بن عبد الله بن ضميره سعد الحميري المدني:

قال ابن حبان: يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، وقال أيضا: وكان حسين رجلا صالحا قلبت عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم[٣].

٣١- الحسين بن علوان الكلبي الكوفي:

قال ابن حبان: كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره من الثقات وضعا، لا يحل كتبه إلا على جهة التعجب، كذبه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين رحمهما الله. ثم ساق له أحاديث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وقال: أنبأنا اسماعيل بن عباد الأرسوفي عن الحسين بن علوان في نسخة كتبناها بهذا الاسناد.

وروى عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاء ثم خرج دخلت بعده فلا أرى شيئا... الحديث أنبأناه علي بن الحسين بن عبد الجبار بنصيبين حدثنا الحسن بن السكن البلدي، حدثنا حسين بن علوان، عن هشام بن عروة وليس لهذه الأحاديث كلها أصول لأنها كلها موضوعة إلا

---

(١) لسان ٢: ١٦٨.
(٢) تاريخ بغداد ٨: ٤٤، وانظر لسان ٢: ٢٨٣.
(٣) مجروحين ١: ٢٣٨/ ٢٣٩.

حديث السخاء فإنه يعرف من حديث الأعرج عن أبي هريرة[1].

٣٢ـ الحسين بن محمد بن خسرو البلخي:

قال ابن حجر: رأيت بخط هذا الرجل جزءا من جملته نسخة رواها عن علي بن محمدبن علي بن عبيدالله الواسطي، حدثنا أبو بكر محمدبن عمر بجامع واسط حدثنا الدقيقي عن يزيدبن هارون، عن حميد عن أنس والنسخة كلها مكذوبة على الدقيقي فمن فوقه ما حدثوا منها بشيء فمنها حديث من كنت مولاه فعلي مولاه، وحديث: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وحديث أصحابي كالنجوم، وغير ذلك وهذه الأحاديث وإن كانت رويت من طريق غير هذه فإنها بهذا الاسناد مختلقة، وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه[2].

٣٣ـ الحكم بن عبد الله بن خطاف أبو سلمة العاملي:

قال الدارقطني: كان يضع الحديث. روى عن الزهري عن ابن المسيب نسخة نحو خمسين حديثا لا أصل لها[3].

٣٤ـ حماد بن عمرو النصيبي:

ذكر الشوكاني في بحث النسخ الموضوعة أنه وضع وصايا علي فقال: قال الصغاني: ومنها وصايا علي كلها التي أولها: يا علي لفلان ثلاث علامات وفي آخرها: النهي عن المجامعة في أوقات مخصوصة كلها موضوعة.

قال في اللآلي: وكذا وصايا علَي موضوعة، واتهم بها حمادبن عمرو[4].

---

(١) مجروحين ١: ٢٣٩/٢٤٠، وحديث السخاء هو السخاء شجرة في الجنة أغصانها في الدنيا فمن تعلق بغصن منها قاده ذلك الغصن إلى الجنة... الحديث.

(٢) لسان ٢: ٣١٢.

(٣) اللآلي ١: ٢٠٩، ميزان ١: ٥٧٢، تهذيب ٢: ١١٨، الكشف الحثيث: ٧٧.

(٤) الفوائد المجموعة: ٤٢٤، تذكرة الموضوعات: ٩.

٣٥- حميد بن عطاء الأعجر :

قال ابن حبان: يروي عن عبداللهبن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة لا يحتج بخبره إذا انفرد[(١)].

٣٦- خالد بن عبيد العتكي أبو عصام :

قال ابن حبان: يروي عن أنس بن مالك نسخة موضوعة مالها أصل يعرفها من ليس الحديث صناعته أنها موضوعة[(٢)].

٣٧- خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك :

قال ابن أبي الحواري، سمعت ابن معين يقول: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن، تفسير الكلبي، عن أبي صالح وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن، كتاب الديات لخالدبن يزيدبن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على الصحابة.

وقال: سمعت: هذا الكتاب من خالد ثم أعطيته للعطار، فأعطى للناس فيه حوائج[(٣)].

٣٨- خراش بن عبد الله :

قال ابن حبان: شيخ كان يزعم أنه خدم أنس بن مالك، روى عنه أهل العراق، أتى عن أنس بن مالك بنسخة منها أشياء مستقيمة وفيها أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به ولا كتبة حديثه إلا على جهة الاعتبار[(٤)].

وذكره الصغاني في بحث من رويت عنه نسخ موضوعة فقال: ومما وضع من الحديث باسناد واحد أحاديث الأشج.. وأحاديث خراش عن أنس[(٥)].

---

(١) مجروحين ١: ٢٥٧، ميزان ١: ٦١٤، تهذيب ٣: ٥٣.

(٢) مجروحين ١: ٢٧٢، المغنى ١: ٢٠٤، ديوان الضعفاء: ٨٢، تنزيه الشريعة ١: ٥٦، تهذيب ٣: ١٠٥/١٠٦.

(٣) ميزان ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٣٦/ ١٣٧.

(٤) مجروحين ١: ٢٨٣.

(٥) الدر الملتقط ٩/ب/ ١٠/أ، تذكرة الموضوعات: ٩.

٣٩ـ الخليل بن مرة الضبعي البصري:

يروي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمةبن عبد الرحمن، عن أبي هريرة، نسخة طويلة كلها مقلوبة، رواها عنه طلحةبن زيد الرقي، وهو غير ثقة. قاله ابن حبان[1].

٤٠ـ داود بن سليمان الجرجاني الغازي:

قال الذهبي: شيخ كذاب له نسخة موضوعة على الرضا ـعليبن موسىـ رواها عليبن محمدبن مهرويه القزويني الصدوق عنه[2].

٤١ـ داود بن عفان بن حبيب:

قال ابن حبان: شيخ يدور بخراسان، ويزعم أنه سمع أنسبن مالك، ويروي عنه ويضع عليه، روى عن أنس نسخة موضوعة، كتبناها عن عماربن عبد المجيد عنه عن أنس لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه[3].

وقال أبو نعيم في مقدمة المستخرج: داودبن عفانبن حبيب حدث عن أنس بنسخة موضوعة في فضائل الأعمال، لا شيء، وبنحوه قال الحاكم وأبو سعيد النقاش[4].

٤٢ـ داود بن المحبربن قحذم «أبو سليمان».

من أهل بغداد. صاحب كتاب العقل.

قال الدارقطني: كتاب العقل وضعه ميسرةبن عبد ربه، ثم سرقه منه داودبن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيزبن أبي رجاء فركبه بأسانيد

---

(١) انظر المجروحين ١: ٢٨١/٢٨٠، تهذيب ٣: ١٧٠، تذكرة الموضوعات لابن طاهر، الموضوعات: ٥٥.

(٢) ميزان ٢: ٨، لسان ٢: ٤١٧.

(٣) مجروحين ١: ٢٨٨، ميزان ٢: ١٣/١٢، لسان ٢: ٤٢١، الكشف الحثيث: ٨٦.

(٤) لسان ٢: ٤٢١.

أخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي فأتى بأسانيد أخر[1].

وقال ابن عدي: وعن داود كتاب قد صنفه في فضل العقل وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظات[2].

وقال الحاكم: حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة، حدثونا عن الحارث بن أبي أسامة عنه بكتاب العقل وأكثر ما أودع ذلك الكتاب من الحديث الموضوع على رسول الله ﷺ كذبه أحمد بن حنبل[3].

قال الذهبي: ليته لم يصنفه[4].

٤٣- دليل بن عبد الملك الفزاري الحلبي:

قال ابن حبان: يروي عن السدي. روى عنه ابنه عبد الملك بن دليل عنه عن السدي عن زيد بن أرقم نسخة موضوعة، لا يحل ذكرها في الكتب[5].

٤٤- دينار بن عبد الله أبو مكيث الحبشي:

حدث في حدود الاربعين ومائتين بوقاحة عن أنس بن مالك. روى عنه نسخة وأشياء موضوعة لا يحل ذكره في الكتب[6].

٤٥- رتن الهندي:

قال الذهبي. وقفت على نسخة يرويها عبد الله بن محمد السمرقندي، حدثني صفوة الأولياء موسى بن مجلي بن بندار، أخبرنا رتن بن نصر بن كربال الهندي رفعه: إياكم وأخذ الرقعة من السوقة والنساء، فإنه يبعد عن الله.

---

(١) ميزان ٢: ٢٠، تهذيب ٣: ٢٠٠.
(٢) تهذيب ٣: ٢٠٠.
(٣) تهذيب ٣: ٢٠٠/٢٠١.
(٤) ميزان ٢: ٢٠.
(٥) مجروحين ١: ٢٩١، ميزان ٢: ٢٨. لسان ٣: ٤٣٢/٤٣٣، اللآلي ١: ٣٦٩.
(٦) انظر مجروحين ١: ٢٩١، ميزان ٢: ٣٠/٣١، لسان ٢: ٤٣٤/٤٣٥.

وبه: لو أن ليهودي حاجة إلى أبي جهل فطلب مني قضاءها لترددت إلى باب أبي جهل مائة مرة في قضائها.

وبه. نقطة من دواة عالم أحب إلى الله من عرق مائة ثوب شهيد.

وبه من رد جائعا وهو قادر على أن يشبعه عذبه الله ولو كان نبيا مرسلا.

وبه. ما من عبد يبكي يوم قتل الحسين إلا كان يوم القيامة مع أولى العزم من الرسل.

وبه. البكاء يوم عاشوراء نور تام يوم القيامة.

وبه. من أعان تارك الصلاة بلقمة فكأنما أعان على قتل الأنبياء كلهم. فذكر نحو ثلاثمائة حديث.

قال الذهبي: أن هذه الخرافات وضعها موسى هذا الجاهل أو من اختلق ذكر رتن الهندي وهو أمامي لم يخلق وإما شيطان بدا في صورة بشر وإما شيخ ضال كذاب.

٤٦ـ زكريا بن دويد الكندي:

قال ابن حبان: شيخ يضع الحديث على حميد الطويل، كنيته أبو أحمد، كان يدور بالشام ويحدثهم بها، ويزعم أن له مائة سنة، وخمسة وثلاثين سنة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. روى عن حميد عن أنس قال... الحديث.

حدثنا أحمدبن موسى بن الفضل بن معدان بحران قال حدثنا زكريا بن دويد الكندي بنسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد كلها موضوعة[1].

٤٧ـ زيد بن عبد الله بن مسعود الهاشمي المشهور بزيدبن رفاعة الهاشمي أبو الخير:

---

(١) مجروحين ١: ٣١١/٣١٢، ميزان ٢: ٧٢/٧٣، لسان ٢/ ٤٧٩/ ٤٨٠.

معروف بوضع الحديث على فلسفة فيه. له أربعون موضوعة سرقها ابن ودعان قاله الذهبي[1].

وقال المزي في جوابه عن حال الأربعين الودعانية: كان من أجهل خلق الله بالحديث وأقلهم حياء وأجرأهم على الكذب، وقد وضع عامتها على أسانيد صحاح مشهورة بين أهل الحديث يعرفها الخاص منهم والعلم[2].

٤٨ـ سعيد بن زياد بن فائد بن أبي هند الداري:

روى عن أبيه عن جده نسخة

قال ابن حبان: تفرد بها سعيد فلا أدري البلية فيها منه أو من أبيه أو من جده[3].

٤٩ـ سليمان بن عيسى بن نجيح السجزي:

سبقت الاشارة إلى أنه أحد الكذابين الذين سرقوا كتاب العقل وركبه قال ابن عدي: يضع الحديث له كتاب تفضيل العقل جزءآن[4].

٥٠ـ سمعان بن مهدي:

قال الذهبي: حيوان لا يعرف، ألصقت به نسخة مكذوبة رأيتها قبح الله من وضعها[5].

قال ابن حجر وهي من رواية محمدبن مقاتل الرازي عن جعفربن هارون الواسطي عن سمعان فذكر النسخة وهي أكثر من ثلاثمائة حديث أكثر متونها موضوعة[6].

---

(١) ميزان ٢: ١٠٣، لسان ٢: ٥٠٦.
(٢) لسان ٢: ٥٠٦.
(٣) مجروحين ١: ٣٢٤/ ٣٢٥، ميزان ٢: ١٣٨، لسان ٣: ٣٠، تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٢٥/ ٢٦.
(٤) ميزان ٢: ٢١٨، لسان ٣: ١٠٠.
(٥) ميزان ٢: ٢٣٤، لسان ٣: ١١٤، اللآلي ١: ٤١/ ٤٢.
(٦) لسان ٣: ١١٤.

وقال الشوكاني: ومنها الكتاب المعروف بمسند أنس البصري مقدار ثلاثمائة حديث يروي عن سمعان بن المهدي عن أنس أوله: أمتي في سائر الأمم كالقمر في النجوم. قال في الذيل: لا يكاد يعرف، ألصقت به نسخة موضوعة قاتل الله واضعها وقال في اللسان: هي من رواية محمدبن مقاتل الرازي، عن جعفربن هارون عن سمعان[1].

٥١ـ عامر بن سليمان الطائي:

قال الذهبي: ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي. عنه -أي علي بن موسى الرضا- نسخة كبيرة[2]. قلت وهي نسخة عبدالله بن أحمدبن عامر التي مر ذكرها في ترجمة أحمد وترجمة ابنه عبدالله إلا أنها تارة تنسب إلى الابن وتارة تنسب إلى الأب وتارة تنسب إلى الجد والله أعلم.

٥٢ـ عباد بن عبد الصمد أبو معمر:

قال ابن حبان: عبادبن عبد الصمد، عن أنس في نسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد أكثرها موضوعة[3].

وقال العقيلي: أحاديثه مناكير، لا يعرف أكثرها: إلا به، وروى عن أنس نسخة عامتها مناكير[4].

٥٣ـ عباد بن كثير الثقفي:

ألف كتاب المناهي.

قال ابن عدي: حدث في المناهي بمقدار ثلاثمائة حديث. قال ابن حجر: وحديث النهي الذي ذكره ابن عدي. أنه مقدار ثلاثمائة حديث. وصدق ابن

---

(١) الفوائد المجموعة: ٤٢٤، تذكرة الموضوعات: ٩.
(٢) ميزان ٣: ١٥٨، وانظر تهذيب ٧: ٣٨٧.
(٣) مجروحين ٢: ١٦٢، ميزان ٢: ٣٦٩، لسان ٣: ٣٢، الكشف الحثيث: ١١٣
(٤) لسان ٣: ١٣٣.

عدي، فقد رأيتها كلها، وكأنه لم يترك متنا صحيحا ولا سقيما فيه نهى رسول الله ﷺ إلا ساقه على ذلك الاسناد الذي ركبه وهو: حدثني عثمان الأعرج حدثني يونس، عن الحسن البصري قال: حدثني سبعة من أصحاب رسول الله ﷺ عبدالله بن عمر وعبدالله بن عمرو وجابر، وأبي هريرة ومعقل بن يسار وعمران بن حصين فساق الحديث عنهم وافترى في زعمه أن الحسن سمع هؤلاء[1].

٥٤ـ عبد الله بن أحمد بن عامر بن سليم:

قال ابن الجوزي: روى عن أهل البيت نسخة باطلة[2].

قلت: هي نسخة أبيه التي سبق ذكرها في ترجمة أحمد بن عامر، وأبوه يرويها عن علي بن موسى الرضا عن آبائه.

وقال الذهبي. عبد الله بن أحمد بن عامر، عن أبيه عن علي الرضا عن آبائه بتلك النسخة الموضوعة الباطلة، ما تنفك من وضعه أو وضع أبيه[3].

٥٥ـ عبد الله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة القرشي الصنعاني أبو محمد:

قال ابن حبان: شيخ دجال يروي عن عبدالرزاق بن همام وأهل الرأي العجائب يضع عليهم الحديث وضعا، رأيته في قرية من قرى اسفرائين يقال لها بوزانة فسألته فحدثنا عبدالرزاق بنسخة كاملة موضوعة. وعن أحمد بن حنبل والعراقيين، وعن يحيى بن يحيى، واسحاق، وأهل خراسان كان كل كتاب يقع بيده يحدث عمن فيه[4].

---

(١) تهذيب ٥: ١٠١.

(٢) الموضوعات ١: ١٢٩.

(٣) ميزان ٢: ٢٩١، لسان ٣: ٢٥٢، الكشف الحثيث: ١١٣.

(٤) مجروحين ٢: ٥٠، وانظر ميزان ٢: ٤٠٥، لسان ٣: ٢٩٦/ ٢٧٠ الكشف الحثيث: ١١٨/ ١١٩.

٥٦ـ عبد الله بن زياد بن سمعان:

قال الفتّني قال السيوطي في اللآلي: وكذا وصاياه ـأي وصايا علي ـ التي وضعها عبد اللهبن زيادبن سمعان أو شيخه[١].

٥٧ـ عبد الله بن عباد البصري:

قال ابن حبان. شيخ، سكن مصر، يقلب الأخبار، روى عنه روحبن الفرج أبو الزنباع نسخة موضوعة[٢].

وأورد له ابنْ طاهر المقدسي حديثا في تذكرته ثم قال: فيه عبداللهبن عباد عنده نسخة موضوعة[٣]

٥٨ـ عبد الله بن عمير قاضي أفريقية:

قال ابن طاهر المقدسي: حديث: الشيخ في بيته كالنبي في قومه.

فيه عبد الله بن عمير، قاضي أفريقية. كان يضع الحديث على مالك، له نسخة[٤].

٥٩ـ عبد الله بن محمد البلوي:

قال ابن حجر: هو صاحب رحلة الشافعي. طوّلها ونّمقها وغالب ما أورده فيها مختلق[٥].

٦٠ـ عبد الله بن محمد بن جعفر القزويني الفقيه. أبو القاسم:

قال الحاكم قال الدارقطني: كذاب. ألف كتاب سنن الشافعي، وفيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي.

---

(١) تذكرة الموضوعات: ٩.

(٢) مجروحين ٢: ٤٩، ميزان ٢: ٤٥٠، لسان ٣: ٣٠٣.

(٣) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٦٧.

(٤) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٨٢.

(٥) لسان ٣: ٣٣٨.

وقال ابن يونس: وضع أحاديث على متون معروفة، وزاد في نسخ مشهورة فافتضح وحرقت الكتب في وجهه[1].

وقال الدارقطني: وضع القزويني في نسخة عمروبن الحارث أكثر من مائة حديث[2].

٦١ـ عبد الله بن محمد بن سنان الروحي الواسطي:

قال ابن حبان: شيخ من أهل البصرة، قدم الجبل فحدثهم بها. يضع الحديث، ويقلبه، ويسرقه، لا يحل ذكره في الكتب وضع على روحبن القاسم مقدار مائتي حديث ليس لها أصل يرجع إليه من حديث روح[3].

وقال أبو نعيم: قدم أصبهان، وحدث بها، كثير الوضع، حدث بأحاديث لم يتابع عليها وبنسخة لروحبن القاسم لم يتابع عليها، فلذلك سمي الروحي[4].

٦٢ـ عبد الله بن محمد بن عجلان:

قال ابن حبان: كان ممن يروي عن أبيه ما ليس من حديثه، روى عن أبيه عن جده عن أبي هريرة بنسخة موضوعة، ليست من حديث رسول الله ﷺ ولا من حديث أبي هريرة، ولا من حديث أبيه، لا تحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب[5].

٦٣ـ عبد الله بن محمد بن اليسع:

أخرج ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال: أنبأنا القاضي أبو العلا محمدبن علي قال: حدثنا أبو القاسم عبد اللهبن محمدبن اليسع قال: حدثنا الحسنبن أحمدبن إبراهيمبن فيل الفارسي قال: حدثنا محمدبن سليمانبن حبيب لوين قال: حدثنا

---

(١) ميزان ٢: ٤٩٥، لسان ٣: ٣٤٥.

(٢) لسان ٣: ٣٤٥.

(٣) مجروحين ٢: ٤٨، ميزان ٢: ٤٨٩، لسان ٣: ٣٣٦.

(٤) ذكر أخبار أصبهان ٢: ٥٤، تاريخ بغداد ١٠: ٨٨، لسان ٣: ٣٣٦.

(٥) مجروحين ٢: ٢٥، ميزان ٢: ٤٨٥، لسان ٣: ٣٣٠.

سويدبن عبد العزيز عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ لما أسري بي إلى السماء، أسريت فرأيت ربي عز وجل بيني وبينه حجاب بارز.. الحديث.

قال أبو العلا حدثنا أبو اليسع بهذا الحديث في جملة أحاديث كثيرة بهذا الاسناد ثم رجع عن جميع النسخة. وقال: وهمت إذ رويتها عن ابن فيل، وإنما حدثني بجميعها قاسمبن ابراهيم الملطي عن لوين..(1).

٦٤ـ عبد الله بن مسلم بن رشيد:

قال ابن حبان: يروي عن الليثبن سعد، وابن لهيعة، ومالك، ويضع عليهم الحديث حدثنا عنه حماد بنيسابور، لا يحل كتبة حديثه ولا ذكره وهو الذي يروي عن أبي هدبة نسخة كلها معمولة(2).

٦٥ـ عبد الله بن الوليد الحريري أبو محمد المصري:

قال ابن طاهر المقدسي: حديث: إن من أبغض الحلال إلى الله عز وجل الطلاق. فيه عبد اللهبن الوليد، ليس بشيء. وعنده نسخة(3).

وقال مسلمة بن قاسم: أخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتابا نسخه، فزاد فيه ونقص فيه ثم رده عليه. فحدث بالكتاب، بعد أن زيد فيه جماعةً من أصحاب الحديث ولم يفطن الشيخ لذلك ثم أخبر الرجل أصحاب الحديث بذلك، فامتحن الكتاب فظهرت فيه الزيادة فسقط الشيخ، وبطلت روايته، وتركت على عمد(4).

٦٦ـ عبد الرحمن بن حماد الطلحي من ولد طلحة بن عبيد الله التيمي:

قال ابن حبان: يروي عن طلحة بن يحيى بنسخة موضوعة، حدث عنه ابن

---

(1) الموضوعات ١: ١١٥، اللآلي ١: ١٣/ ١٤.
(2) مجروحين ٢: ٤٨، لسان ٣: ٣٥٩، ميزان ٢: ٥٠٣.
(3) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٢٢.
(4) لسان ٣: ٣٧٥.

عائشة، قلت لا أدري وضعها أو قلبت عليه[1].

وأورد له ابن طاهر حديثاً في تذكرته وقال: فيه عبد الرحمن بن حماد يروي نسخة[2].

٦٧- عبد الرحمن بن داود الواعظ:

قال الشيخ الضياء: رأيته بالقاهرة علي المنبر، ورأيت له الأربعين في قضاء الحوائج موضوعة، قد ركب لها أسانيد من طرق البخاري وأبي داود وغيرهما[3].

٦٨- عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي

قال ابن حجر في ترجمة علي بن موسى الرضا.

أورد ابن حبان بسند عن آبائه مرفوعا: السبت لنا والأحد لشيعتنا والأثنين لبني أمية، والثلاثاء لشيعتهم والأربعاء لبني العباس والخميس لشيعتهم، والجمعة للناس جميعا.

وبه: لما أسري بي إلى السماء فسقط إلى الأرض من عرقي فنبت منه الورد، فمن أحب أن يشم رائحتي فليشم الورد.

وبه: ادهنوا بالبنفسج فإنه برد في الصيف حار في الشتاء.

وبه: من أكل رمانة بقشرها حتى يستتمها أنار الله قلبه أربعين يوما.

وبه: الحناء بعد النورة أمان من الجذام.

وبه: كان ﷺ إذا عطس قال له علي: يرفع الله ذكرك، فإذا عطس علي قال له: أعلى الله كعبك.

وبه: من أدى فريضة فله عند الله دعوة مستجابة.

---

(١) مجروحين ٢: ٦١، لسان ٣: ٤١٢/٤١٣.
(٢) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٣٤.
(٣) ميزان ٢: ٥٥٨، الكشف الحثيث: ١٣٢/١٣٣.

قال النباتي في ذيل الكامل: لم يذكر ابن حبان: هل هذه الأحاديث من رواية أبي الصلت عن علي أم لا.

قلت: وهي من رواية أبي الصلت هي وغيرها في نسخة مفردة.

قال النباتي في حديث الأيام منكر، وحديثه الورد أنكر، وحديث البنفسج منكر، وحديث الرمانة أنكر، وحديث الحناء أدهى وأطم، وحق لمن يروي مثل هذا أن يترك ويحذر[1].

٦٩ـ عبد العزيز بن أبي رجاء:

قال الدارقطني: له مصنف موضوع كله[2].

رواه عن مالك عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وأبي سعيد.

٧٠ـ عبد العزيز بن أبي رواد واسم أبي رواد، ميمون، وقد قيل ـأيمنـ أبو عبد الرحمن.

قال أبو حاتم: روى عبد العزيز عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب إلا على سبيل الاعتبار[3].

٧١ـ عبد العزيز بن عبد الرحمن البالسي:

قال ابن حبان: يروي عن حبيب بن أبي مرزوق، وخصيف وعبدالكريم الجزري، يأتي بالمقلوبات عن الثقات فيكثر الملزوقات بالاثبات فتفحش، كتبنا عن عمربن سنان عن اسحاق بن خالد البالسي عنه نسخة شبيها بمائة حديث مقلوبة، منها ما لا أصل له. ومنها ما هو ملزق بإنسان ليس يروي ذلك الحديث بتة، لا يحل الاحتجاج به بحال[4].

---

(١) تهذيب ٧ : ٣٨٩.

(٢) ميزان ٢ : ٦٢٨، لسان ٤ : ٣٠/٣١.

(٣) مجروحين ٢ : ١٣١، ميزان ٢ : ٦٢٨.

(٤) مجروحين ٢ : ١٣٢/١٣٣، ميزان ٢ : ٦٣١، لسان ٤ : ٣٤.

٧٢- عبيد الله بن زحر:

قال الدارقطني: عبيد الله بن زحر، عن علي بن يزيد نسخة باطلة[١].

٧٣- عبيد بن القاسم:

قال ابن حبان: شيخ يروي عن هشام بن عروة روى عنه العراقيون كان ممن يروي عن هشام بن عروة بنسخة موضوعة. لا يحل كتبة حديثه إلا على جهة التعجب[٢].

٧٤- العلاء بن زيد وقيل ـزيدل ـ:

قال ابن حبان: شيخ من أهل الأيلة. يروي عن أنس بن مالك بنسخة موضوعة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب[٣].

٧٥- علي بن مجاهد الكابلي:

قال صالح بن محمد، سمعت يحيى بن معين، سئل عن علي بن مجاهد فقال: كان يضع الحديث، وكان صنّف كتاب المغازي، فكان يضع للكل اسنادا[٤].

٧٦- علي بن محمد أبو أحمد الحنيني المروزي:

قال الدارقطني: علي بن محمد الحنيني وابن عمه عبدالرحمن بن محمد الحنيني يحدثان بنسخ وأحاديث مناكير[٥].

٧٧- علي بن مهدي بن صدقة القاضي:

قال الذهبي: ولعلي بن مهدي القاضي عن علي بن موسى الرضا نسخة موضوعة[٦].

---

(١) الضعفاء والمتروكون للدارقطني: ٨/أ.
(٢) مجروحين ٢: ١٦٥، ميزان ٣: ٢١/٢٢.
(٣) مجروحين ٢: ١٦٩، ميزان ٣: ٩٩/١٠٠، اسماء الضعفاء لابن الجوزي ١١٣
(٤) تهذيب ٧: ٣٧٨.
(٥) لسان ٤: ٢٥٨.
(٦) ميزان ٣: ١٥٨.

وقال ابن حجر في ترجمة علي بن موسى الرضا. روى عنه ابنه محمد...
وعلي بن مهدي بن صدقة له عنه نسخة[1].

وقد سبق ذكر هذه النسخة في ترجمة ابنه أحمد بن علي بن صدقة بن مهدي الرقي، وقد قلب اسم أبيه.

٧٨- علي بن موسى الرضا:

قال ابن طاهر: يأتي عن أبيه بعجائب.

قال الذهبي: إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد كُذِبَ عليه ووضِع عليه نسخة سائرة، كما كذب على جده جعفر الصادق.

فروى عنه أبو الصلت الهروي. أحد المتهمين، ولعلي بن مهدي القاضي عنه نسخة، ولأبي أحمد عامر بن سليمان الطائي عنه نسخة كبيرة ولداود بن سليمان القزويني عنه نسخة[2].

٧٩- عمارة بن جوين أبو هارون العبدي:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا صالح بن أحمد بن محمد بن حنبل، حدثنا علي -يعني ابن المديني- قال: سمعت يحيى بن سعيد قال، قال شعبة: كنت ألقى الركبان أسأل عن أبي هارون العبدي، فلما قدم أتيته فرأيت عنده كتابا في أشياء منكرة في علي رضي الله عنه، فقلت: ما هذا؟، قال: هذا الكتاب حق[3].

وقال أيضا: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب إلَيّ قال سألت أبي: عن أبي هارون العبدي كان عنده صحيفة يقول: هذه صحيفة الوصي. وكان عندهم لا يصدق في حديثه[4].

---

(١) تهذيب ٧: ٣٨٧.
(٢) ميزان ٣: ١٥٨، تهذيب ٧: ٣٨٧.
(٣) الجرح ١/٣: ٣٦٤، ميزان ٣: ١٧٣.
(٤) الجرح ١/٣: ٣٦٤، ميزان ٣: ١٧٣/ ١٧٤، تهذيب ٧: ٤١٢.

وقال ابن عدي: حدثنا الحسن بن سفيان، حدثني عبد العزيز بن سلام، حدثني علي بن مهران، سمعت بهزبن أسد، سمعت شعبة يقول: أتيت أبا هارون فقلت: أخرج إلي ما سمعته من أبي سعيد فأخرج إلي كتابا فإذا فيه: حدثنا أبو سعيد أن عثمان أدخل حفرته، وأنه لكافر بالله، قال: قلت: تقر بهذا، قال: هو كما ترى. قال فدفعت الكتاب في يده وقمت: فهذا كذب ظاهر على أبي سعيد[1].

٨٠ـ عمار بن مطر الرهاوي:

قال ابن حبان: يروي عن ابن ثوبان وأهل العراق المقلوبات يسرق الحديث ويقلبه لا اعتبار بما يرويه إلا الاستئناس إليه عند الوفاق من مثله في الاتقان، حدثني القاسم بن عيسى القصار بدمشق حدثنا الوزير بن محمد، حدثنا عمار بن مطر، حدثنا ابن ثوبان بنسخة كبيرة أكثرها مقلوبة[2].

٨١ـ عمرو بن خالد القرشي:

قال ابن حجر: روى عن زيد بن علي بن الحسين نسخة.

قال الأثرم، عن أحمد: كذاب، يروي عن زيدبن علي عن آبائه أحاديث موضوعة. يكذب[3].

وقال معلي بن منصور، عن أبي عوانة: كان عمرو بن خالد يشتري الصحف من الصيادلة ويحدث بها[4].

٨٢ـ عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب:

قال ابن حبان: من أهل الكوفة يروي عن آبائه أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به كأنه كان يهم ويخطىء حتى كان يجيء بالأشياء الموضوعة من أسلافه

---

(١) تهذيب ٧: ٤١٤، وانظر ميزان ٣: ١٧٣.

(٢) مجروحين ٢: ١٨٥، ميزان ٣: ١٦٩، لسان ٤: ٢٧٥.

(٣) تهذيب ٨: ٢٦.

(٤) ميزان ٣: ٢٧٥.

فبطل الاحتجاج بما يرويه، ثم أورد له أحاديث ثم قال، حدثنا بهذه الأحاديث كلها. اسحاق بن أحمد القطان يتستر حدثنا يوسف بن موسى القطان حدثنا عيسى بن عبد الله، حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي في نسخة كتبناها عنه أكثرها معمولة [1].

وأورد له ابن طاهر المقدسي حديثين في تذكرته وقال: فيه عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عنده نسخة موضوعة عن آبائه [2].

٨٣- غنيم بن سالم:

يأتي في يغنم بن سالم.

٨٤- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني:

قال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروي عن أبيه عن جده بنسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب [3].

وقال الحاكم: حدث عن أبيه عن جده نسخة فيها مناكير [4].

٨٥- فلاح مولى بعض التجار:

قال ابن حجر: ذكر في قصة مكذوبة، سلت عن نسخة تشتمل على أحاديث موضوعة منها: أن إعرابيا سأل. فأعطاه النبي ﷺ قميصه، فذهب إلى السوق فطلب فيه ثمانية دراهم، فعرفه أبو بكر فاشتراه منه بثمانمائة درهم، فتعجب منه الدلال فقال له: إنه قميص النبي ﷺ، فسمعه عبد لبعض التجار يقال له: فلاح فذهب إلى سيده فأخبره، فذهب إلى السوق فدفع في القميص ألف دينار.

وهذا من وضع القصاص، وكذلك سائر النسخة [5].

---

(١) مجروحين ٢: ١١٩، وانظر ميزان ٣: ٣١٥، لسان ٤: ٣٩٩.
(٢) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٢٥، ٦٣.
(٣) مجروحين ٢: ٢٢١، ميزان ٣: ٤٠٦، تهذيب ٨: ٤٢٢.
(٤) تهذيب ٨: ٤٢٢.
(٥) الاصابة ٥: ٤٠٠.

٨٦- مجاشع بن عمرو:

قال الذهبي: ومجاشع هو راوي كتاب الأهوال والقيامة، وهو جزءان كله خبر واحد موضوع. رواه عن ميسرةبن عبد ربه عن محمد الكريم الجزري عن سعيدبن جبير عن ابن عباس. وعنه عليبن قدامة المؤذن شيخ لاسحاقبن سنين[١].

٨٧- محمد بن أبان بن أبي عائشة القصراني الرازي:

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي وأبا زرعة يقولان: هو كذاب، كان يفتعل الحديث وكان لا يحسن أن يفتعل، وقال أيضا: وسمعت أبا زرعة يقول: أول ما قدم الري قال للناس أي شيء يشتهي أهل الري من الحديث؟، فقيل له: أحاديث في الأرجاء، فافتعل لهم جزءا في الأرجاء[٢].

٨٨- محمد بن ابراهيم السمرقندي الكسائي:

قال الذهبي: شيخ لأبي عمرو بن السماك، حدث عنه بتلك الوصية المكذوبة عن النبيﷺ، فلعله هو الذي وضعها[٣].

٨٩- محمد بن أحمد السبخي أبو بكر الشاهد:

له جزء في فضل الحناء.

قال الذهبي: حدّث ببيت المقدس عن أبي اسماعيل حسين، عن دحيم، عن الوليدبن مسلم، عن الأوزاعي عن الزهري عن عبيد اللهبن عتبةبن مسعود، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول اللهﷺ أنه قال لأصحابه، ادخروا لانفسكم جر الحنا المدقوق، فذكر بهذا السند أحاديث في فضل الحنا كلها كذب على رسول اللهﷺ. ثم ساق له حديثين بسندين إلى أبي هريرة وقال: وفي الجزء عدة أحاديث من هذا النمط كلها مكذوبة والله أعلم[٤].

---

(١) ميزان ٣: ٤٣٧، لسان ٥: ١٥.

(٢) الجرح ٢/٣: ٢٠٠، ميزان ٣: ٤٥٤، لسان ٥: ٣٣.

(٣) ميزان ٣: ٤٤٩، لسان ٥: ٢٤.

(٤) لسان ٥: ٤٤.

٩٠ـ محمد بن أحمد بن عبد الله بن عبد الجبار العامري:

قال ابن يونس: كان يكذب وحدث بنسخة موضوعة[١].

٩١ـ محمد بن أحمد بن عبد اللهبن هاشم العامري المصري:

قال أبو سعيد بن يونس: حدث بنسخة موضوعة، كان يكذب[٢].

قال ابن حجر: وذكر أن النسخة وضعها أبو جعفر بن البرقي، فجعلها عن بكر الأعتق ووقعت إلى هذا الورداني فحدث بها وهي موضوعة بلا شك[٣].

٩٢ـ محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن محمدبن عكاشةبن محصن الأسدي العكاشي:

قال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب. روى عن الأوزاعي عن هارونبن رباب عن قبيصةبن ذؤيب عن أبي بكر الصديق قال: قال رسول الله ﷺ «من أكرم مؤمنا فإنما يكرم الله»... الحديث، حدثناه ابن ناجية حدثنا هاشم بن القاسم الحراني، حدثنا محمد بن اسحاق العكاشي عن الأوزاعي في نسخة كتبناها عنه أكثرها لا أصول لها[٤].

٩٣ـ محمد بن جعفر بن بديل أبو الفضل الخزاعي. أحد القراء:

قال الذهبي: ألف كتابا في قراءة أبي حنيفة. فوضع الدارقطني خطه بأن هذا موضوع لا أصل له[٥].

وقال ابن الجزري: حكى أبو العلاء الواسطي: أن الخزاعي وضع كتابا في

---

(١) ميزان ٣: ٤٦٤.
(٢) ميزان ٣: ٤٥٨، لسان ٥: ٤١.
(٣) لسان ٥: ٤١.
(٤) مجروحين ٢: ٢٧٩.
(٥) ميزان ٣: ٥٠١.

الحروف نسبه إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدارقطني وجماعة: أن الكتاب موضوع، لا أصل له، فكبر ذلك عليه، ونزح عن بغداد(١).

٩٤ـ محمد بن الحسن بن زبالة:

قال الساجي: وضع حديثا على مالك، ووضع كتاب مثالب الانساب، فجفاه أهل المدينة(٢).

٩٥ـ محمد بن الحسن العسكري الديماء:

قال ابن حجر: اتهمه أبو بكر الخطيب بأنه يضع الحديث. هو الذي انفرد برواية كتاب الحيدة. رواه عنه أبو عمروبن السماك، ورأيت له حديثا أسناده ثقات سواه وهو كذب، في فضل عائشة، ويغلب على الظن أنه هو الذي وضع كتاب الحيدة، فإني لا أستبعد وقوعها جدا(٣).

٩٦ـ محمد بن حسان الكوفي الخزاز:

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: صنف كتاب المعراج، وكان كذابا، سمعت أبي يقول ذلك وقال: سئل محمدبن عبدالله‌بن نمير عنه، وقيل له: بالري رجل كوفي يقال له: محمدبن حسان يروي عن أبيك قال: وأي شيء روى عن أبي؟ قالوا: روى عن أبيك عن يحيى‌بن سعيد، عن سعيدبن المسيب عن عبد الرحمن‌بن سمرة عن النبيﷺ، قال: رأيت رجالا يؤتى بهم... الحديث الطويل. قال: ترك الناس كلهم، وجاء يكذب على أبي(٤).

٩٧ـ محمدبن الحسين بن عمر المقدسي ـ لاحق:

قال الادريسي: يضع الحديث على الثقات، ويسند المراسيل ويحدث عمن لم

(١) غاية النهاية في طبقات القراء ٢: ١١٠.
(٢) تهذيب ٩: ١١٧.
(٣) لسان ٥: ١٢٥.
(٤) الجرح ٢/٣: ٢٣٨

يسمع منهم حدثنا يوما عن الربيع بن حسان والمفضل بن محمد الجندي، فقلت: اين كتبت عنهما فقال: بمكة بعد العشرين وثلاثمائة. قال الادريسي: وقد ماتا قبل العشرين، ووضع نسخا لأناس لا يعرف أساميهم مثل طرعال، طرتال، ولوكري، وشعيوب ومثل هذه الأشياء غير قليل، لا نعلم له ثانيا في عصرنا مثله في الكذب والوقاحة مع قلة الرواية، قيل: كان اسمه محمداً فتسمى لاحقا لكي يكتب عنه أصحاب الحديث[1].

٩٨- محمد بن السائب الكلبي:

له كتاب في التفسير. قال الإمام أحمد: ثلاثة كتب ليس لها أصل. المغازي والملاحم والتفسير.

قال الخطيب: هذا محمول على كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها لعدم عدالة ناقليها وزيادة القصاص فيها.

فأما كتب التفسير فمن أشهرها كتابان للكلبي. ومقاتل بن سليمان[2].

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي، حدثنا أحمد بن أبي الحواري قال: قال لي مروان بن محمد: تفسير الكلبي باطل[3].

وقال أحمد بن زهير: سألت أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي فقال: كذب، قلت: يحل النظر فيه، قال: لا[4].

٩٩- محمد بن سرور البلخي:

وقال الصغاني ومن الكتب الموضوعة. كتاب فضائل الأعمال لمحمد بن سرور البلخي أوله: من تعلم مسألة من الفقه قلده الله كذا وكذا[5]

---

(١) لسان ٥: ١٤٥.

(٢) الفوائد المجموعة: ٣١٦.

(٣) الجرح ٢/٣: ٢٧١.

(٤) مجروحين ٢: ٢٥٢.

(٥) الدر الملتقط: ٩/أ، وانظر الفوائد المجموعة: ٤٢٣، تذكرة الموضوعات ٩ اللآلي ١: ٣٥.

١٠٠- محمد بن سهل بن عامر البجلي:

قال السيوطي: محمد بن سهل، كذبه يحيى بن معين، ولم يعرفه ابن أبي حاتم، وبكل حال: فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة عن الرضا. أوردها علي بن محمد مهرويه القزويني الصدوق عنه[١].

١٠١- محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني:

قال أبو حاتم: يروي عن أبيه، روى عنه أهل البصرة، كان ممن أخرجت له الأرض أفلاذ كبدها، حدث عن أبيه بنسخة شبيها بمائتي حديث كلها موضوعة لا يجوز الاحتجاج به ولا ذكره في الكتب إلا على جهة التعجب[٢].

وأورد له المقدسي أحاديث في تذكرته وقال: يروي نسخة عن أبيه عن ابن عمر موضوعة[٣].

١٠٢- محمد بن عبد الله بن الخيام السمرقندي أبو المظفر:

قال الذهبي: هو القائل: سمعت الخضر وإلياس يقولان، سمعنا رسول الله ﷺ يقول: من قال علي ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار.

قلت: هذه نسخة ما أدري من وضعها[٤].

قال ابن حجر: وفي هذه النسخة عدة أحاديث في هذا الجنس وعدتها اثنان وعشرون حديثا[٥].

١٠٣- محمد بن علي بن ودعان القاضي: أبو نصر الموصلي:

قال الذهبي: صاحب تلك الأربعين

---

(١) اللآلي ١: ٣٥.

(٢) مجروحين ٢: ٢٦١، ميزان ٣: ٦١٩، المنار المنيف: ٤٧.

(٣) تذكرة الموضوعات لابن طاهر: ٤٠، ٧٢، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٦.

(٤) ميزان ٣: ٦٠٢، لسان ٥: ٢٢١.

(٥) لسان ٥: ٢٢١.

قال السلفي: تبين لي حين تصفحت الأربعين له تخليط عظيم يدل على كذبه وتركيبه الأسانيد.

وقال ابن ناصر رأيته، ولم أسمع منه لأنه كان متهما بالكذب، وكتابه في الأربعين سرقه من عمه أبي الفتح، وقيل: سرقه من زيدبن رفاعة وحذف منه الخطبة، وركب على كل حديث منه رجلا أو رجلين إلى شيخ ابن رفاعة، وابن رفاعة وضعها أيضا، ولفق كلمات من رقائق من كلمات الحكماء، ومن قول لقمان، وطول الأحاديث[1].

وقال السلفي: إن كان ابن ودعان خرَّج على كتاب زيد كتابه بزعمه حين وقعت له أحاديث عن شيوخه، فقد أخطأ، إذ لم يبين ذلك في الخطبة، وإن كان سوَّى ذلك وهو الظاهر -قلت أي الذهبي- لا بل المتيقن، فأطم وأعم إذ غير متصور لمثله مع نزارة روايته وقلة طلبه أن يقع له كل حديث فيه من رواية من أورده الهاشمي[2]

وقال الصغاني: وقد صنف جماعة كتبا في الحديث وجميع ما احتوت عليه موضوع، وتلقاه الناس بالقبول لترصيفها وترويق عبارتها منها الأربعون المسماة بالودعانية. أولها: كأن الموت منها على غيرنا كتب.

وهذا الحديث قد ذكرناه مع غيره من الموضوعات التي تضمنها كتاب الشهاب، وآخر الأربعين. ما من ميت إلا وملك الموت يقف على بابه.. الحديث. وابن ودعان مصنف هذه الأربعين مذكور فيمن يضع الحديث[3].

وقال الشوكاني: في بحث النسخ الموضوعة: منها الأربعون الودعانية والتي يقال لها في ديار اليمن البيلقية.

وقال في الذيل: أن الأربعين الودعانية لا يصح منها حديث مرفوع على هذا

---

(١) ميزان ٣: ٦٥٧/٦٥٨.

(٢) ميزان ٣: ٦٥٨.

(٣) الدر الملتقط: ٨/أ.

النسق في هذه الأسانيد، وإنما يصح منها ألفاظ يسيره وإن كان كل منها حسنا وعظة، فليس كل ما هو حق حديثا، بل عكسه وهي مسروقة، سرقها ابن ودعان من واضعها زيدبن رفاعة[1].

وقال المزي: الأحاديث المنسوبة إلى ابن ودعان، لا يصح منها حديث واحد مرفوع، وإنما يصح يسيره منها ما يحتاج في تمييزها إلى نوع من التتبع[2].

١٠٤- محمد بن عمر بن واقد الأسلمي الواقدي:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال، قال لي الشافعي: كتب الواقدي كذب.

وقال أحمد بن حنبل: كان الواقدي يقلب الأسانيد يلقي حديث ابن أخي الزهري على معمر ونحو هذا، قال اسحاق بن راهويه كما وصف وأشد لأنه عندي ممن يضع الحديث[3].

١٠٥- محمد بن محمد بن الأشعث الكوفي أبو الحسن:

قال ابن عدي: نزيل مصر كتبت عنه، حمله شدة تشيعه أن أخرج إلينا نسخة قريبا من ألف حديث، عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده عن آبائه، بخط طري، عامتها مناكير، فذكرنا ذلك للحسين بن علي الحسني العلوي شيخ أهل البيت بمصر فقال: كان موسى هذا جاري بالمدينة أربعين سنة ما ذكر قط أن عنده رواية لا عن أبيه ولا عن غيره[4].

قال السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: آية من آيات الله، وضع ذاك الكتاب يعني العلويات[5].

---

(١) الفوائد المجموعة: ٥٢٣، وانظر تذكرة الموضوعات: ٩.
(٢) تذكرة الموضوعات: ٩.
(٣) الجرح ٤/٨: ٢١.
(٤) ميزان ٤: ٢٧/ ٢٨، لسان ٥: ٣٦٢.
(٥) ميزان ٤: ٢٨، لسان ٥: ٣٦٢.

قال ابن حجر: وقد وقفت على بعض الكتاب المذكور، وسماه السنن، ورتبه على الأبواب، وكله بسند واحد[1].

١٠٦ـ محمد بن مروان السدي ـالأصغر:

قال ابن حبان: روى عنه العراقيون. كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، لا يحل كتب حديثه إلا على سبيل الاعتبار، ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال، ثم أورد له حديثين قال بعدهما: حدثنا بالحديثين جميعا. قاسم بن علي المؤدب بالمصيصة قال: حدثنا المثنى بن الضحاك الأسدي، حدثنا محمد بن مروان السدي في نسخة كتبناها عنه أكثرها معمولة، لا يخفى على من هذا الشأن صناعته كيفيتها[2].

١٠٧ـ محمد بن يعقوب بن اسحاق الرازي أبو بكر:

قال الدارقطني: شيخ دجال كذاب، يضع الحديث والقراءات والنسخ، وضع نحوا من ستين نسخة قراءات ليس بشيء منها أصل، ووضع من الأحاديث المسنده ما لا يضبط، قدم ههنا قبل الثلاثمائة فسمع منه ابن مجاهد وغيره، وتبين كذبه، فلم يحك عنه ابن مجاهد حرفا[3].

قال الذهبي: شيخ ظالم لنفسه وضع كثيرا من القراءات[4].

١٠٨ـ معمر بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع النبوي:

يروي عن أبيه عن جده.

قال ابن حبان: ينفرد عن أبيه بنسخة أكثرها مقلوبة لا يجوز الاحتجاج به[5].

---

(١) لسان ٥: ٣٦٢.
(٢) مجروحين ٢: ٢٨١.
(٣) تاريخ بغداد ٣: ٣٩٧/٣٩٨، ميزان ٤: ٧٢، لسان ٥: ٤٣٥.
(٤) ميزان ٤: ٧٢، لسان ٥: ٤٣٥.
(٥) ميزان ٤: ١٥٧، تهذيب ١٠: ٢٥١، اسماء الضعفاء: ١٧٦/ب.

١٠٩- مقاتل بن سليمان:

قال ابن أبي حاتم: أنا محمود بن آدم المروزي فيما كتب إلي قال: حضرت وكيعا وسئل عن كتاب التفسير، عن مقاتل بن سليمان فقال: لا تنظر فيه، قال: ما أصنع به؟.

قال: ادفنه، ثم قال: أليس زعموا أنه كان يحفظ؟ كنا نأتيه بعد أيام فيقلب الأسناد والحديث[١].

١١٠- منصور بن الحكم:

قال الذهبي: روى علي بن الحسين الكشاغري، عن سليمان بن نوح المرغيناني، عن منصور بن الحكم عن جعفر بن نسطور بنسخة مكذوبة. سمعها السلفي ببغداد من شيخ عن آخر عن علي هذا[٢].

وروى هذه النسخة جماعة منهم شهدة الكاتب، عن أبي الفرج محمد بن الحسن القزويني سماعا قال: حدثنا أبو علي ابراهيم بن محمد النسائي، أنا ابو القاسم اسماعيل بن أحمد النجمي السوردي أنا أبو القاسم منصور بن الحكم[٣].

١١١- منصور بن عبد الحميد الجزري:

قال الذهبي: وهاه ابن حبان وقال: قدم بلخ، حدثنا محمد بن عبدالله بن الجنيد، حدثنا عبدالله بن موسى الخاني، عنه عن أبي أمامة بنسخة شبيها بثلاثمائة حديث أكثرها موضوعة لا تحل الرواية عنه[٤].

١١٢- موسى بن مطير الهلالي:

قال ابن حبان: كان صاحب عجائب ومناكير، لا يشك المستمع لها أنها

---

(١) الجرح ١/٤: ٣٥٤.
(٢) ميزان ٤: ١٨٣/١٨٤، لسان ٦: ٩٣.
(٣) لسان ٦: ٩٣.
(٤) ميزان ٤: ١٨٥/١٨٦، لسان ٤: ٩٧.

موضوعة روى عن أبيه عن أبي هريرة...

حدثناه أبو يعلى حدثنا غسان‌بن الربيع، حدثنا موسى‌بن مطير عن أبيه في نسخة كبيرة كتبناها عنه بهذا الاسناد[1].

١١٣ـ ميسرة بن عبد ربه

قال الدارقطني: كتاب العقل وضعه أربعة أولهم ميسرة ثم سرقه داود فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، ثم سرقه عبد العزيزبن أبي رجاء فركبه بأسانيد أخر ثم سرقه سليمان‌بن عيسى السجزي فركبه بأسانيد أخر[2].

قال الفتّني، وفي اللآلي آخر الخطبة الأخيرة عن أبي هريرة وابن عباس بطولها موضوعة، أتهم بها ميسرةبن ميسرةبن عبد ربه لا بورك فيه[3].

قلت: وقد سبق بيان ذلك في ترجمة كل من داود بن المحبر، وسليمان‌بن عيسى السجزي، وعبد العزيزبن أبي رجاء.

١١٤ـ نبيط بن شريط:

أورد له الفتّني في تذكرته عدة أحاديث من نسخته. قال: الذكر شكر من الله تعالى فأدوا شكره من نسخة نبيطبن شريط الكذاب[4].

وقال: قالﷺ لرجل قد حمل ولده «متعك الله به، أما أني لو قلت بارك الله لك فيه لفقدته» من نسخة نبيط الكذاب[5].

وقال: اقيلوا الحسن الخلق السخي زلّته فإنه يعثر حتى يأخذ الله بيده، من نسخة نبيط الكذاب[6].

---

(١) مجروحين ٢: ٢٤١، ميزان ٤: ٢٢٣، لسان ٦: ١٣٠.

(٢) اللآلي ١: ١٢٨.

(٣) تذكرة الموضوعات: ٩.

(٤) تذكرة الموضوعات: ٥٥.

(٥) تذكرة الموضوعات: ٦٠.

(٦) تذكرة الموضوعات: ٦٣.

وقال ابن عبد الهادي: وفي نسخة نبيطبن شريط الموضوعة: أول من ضاف لضيف ابراهيم، وأول من لبس السراويل ابراهيم، وأول من اختتن ابراهيم بالقدوم وهو ابن عشرين ومائة سنة.

وقال ابن العديم: وهذا الحديث من نسخة نبيط بن شريط برواية أبنائه عنه، ضعفها أئمة الحديث، وذكر البرقي في تاريخه. أن لنبيطبن شريط عن النبيﷺ حديثين لا غير وهما غير هذا الحديث[1].

١١٥- نسطور الرومي:

قال الصغاني: ومما وضع من الحديث باسناد واحد: .... وأحاديث نسطور الرومي[2].

١١٦- نوح بن ذكوان:

قال الحاكم: يروي عن الحسن كل معضلة.

وقال ابن حجر: وله صحيفة عن الحسن عن أنس لا شيء[3].

١١٧- يحيىبن زهدم بن الحارث الغفاري:

قال ابن حبان: روى عن أبيه نسخة موضوعة[4].

وقال ابن حجر: وبقية كلام ابن حبان: من أهل مصر، روى عنه أحمدبن عليبن الأفطح والبصريون. عنه، عن أبيه عن العرسبن عميرة نسخة موضوعة لا تصح، أرجو أن يكون صدوقا.

---

(١) الأحاديث الضعيفة لابن عبد الهادي: ٢٢٣/ب/٢٢٤/أ.
الموضوعات: ٩.
(٢) الدر الملتقط: ٩/أ، وانظر الفوائد الموضوعة: ٤٢٤، تذكرة الموضوعات ٩.
(٣) تهذيب ١٠: ٤٨٤.
(٤) ميزان ٤: ٣٧٦، لسان ٦: ٢٥٥.

قلت: وكأن الآفة من شيخه[1].

١١٨- يسر مولى أنس بن مالك:

روى عن أنس صحيفة موضوعة.

أورده الصغاني[2] والشوكاني[3] والفتّني[4] في مبحث النسخ الموضوعة وذكروا أنه روى عن أنس نسخة كلها موضوعة.

١١٩- يغنم بن سالم:

يروي عن أنس نسخة موضوعة، وبعضهم يصغره ويسميه غنيم بن سالم كما سبق. ذكره الصغاني والشوكاني والفتّني فيمن روى نسخة موضوعة[5].

١٢٠- ابن أبي الدنيا:

وهو المعروف بالأشج. وهو الذي يزعم أنه أدرك عليا رضي الله عنه. وعمر عمرا طويلا وأخذ بركابه وأصابه ركابه فشجه فقال: مد الله في عمرك مدا[6] له نسخة موضوعة.

وإذا ألقينا على هذا المعجم نظرة فاحصة، نجد أن نسخه وإن انضوت تحت اسم النسخ الموضوعة وجمعت بين طياتها مادة الأحاديث المنسوبة إلى النبي ﷺ أو الصحابة أو التابعين إلا أن ظهور الحكم عليها بالوضع متفاوت، كما أنها تجمع بين نسخ تفردت بذكر مسانيد. وأخرى اختصت بجمع أحاديث في موضوع واحد أو مسائل موحدة. لذا فإني سأتناولها كما يلي:

---

(١) لسان ٦: ٢٥٥.
(٢) الدر الملتقط: ٩/أ.
(٣) الفوائد المجموعة: ٤٢٤.
(٤) تذكرة الموضوعات: ٩.
(٥) انظر الدر الملتقط ٩: أ، الفوائد المجموعة: ٤٢٤، تذكرة الموضوعات ٩
(٦) الدر الملتقط: ٩/أ، الفوائد المجموعة ٤٢٤، تذكرة الموضوعات: ٩.

١- النسخ المحكوم عليها بالوضع لاختلاق أحاديثها
٢- النسخ المؤلفة في موضوعات ومسائل معينة.
٣- النسخ المحكوم عليها بالوضع لأمر خاص.

القسم الأول: النسخ المحكوم عليها بالوضع لاختلاق أحاديثها:

وأعني بهذا القسم النسخ التي اختلقها أصحابها ووضعوا متونها على رسول اللهﷺ واختلقوا لها الأسانيد التي يروونها بها إلى النبيﷺ وتعرف هذه النسخ باشتمالها على أحاديث تقوم القرائن والشواهد على كذبها واختلاقها عليهﷺ وأن النبيﷺ لم يقلها أو يتلفظ بها. وقد سبق تناول هذه القرائن في الفصل السابق وأهمها إقرار الراوي بالوضع أو ما يتنزل منزلة إقراره مما بسط في مكانه.

وهذه النسخ قد تناولها غالب من ألف في الموضوعات واهتموا بذكرها وفرقوها في كتبهم حسب النهج الذي ساروا عليه في تأليفهم وأشار بعضهم إلى هذه النسخ عند إيراد بعض أحاديثها وأغفل البعض ذكر ذلك. ومن هذه النسخ التي اختلقها الوضاعون ووضعها على النبيﷺ كتاب فضائل محمدبن كرام الذي وضعه اسحاق بن محمشاذة فقد وضع فيه أحاديث في مدح محمدبن كرام ومذهبه، وذم الإمام الشافعي ومذهبه.

ومنها أيضا نسخة عمارة بن جوين أبي هارون العبدي التي اختلقها فضائل علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، ومثالث عثمان رضي الله عنه.

ومن هذه النسخ والصحف أيضا غالب الأحاديث التي ينفرد بروايتها عن أئمة آل البيت فقد ابتلى الأئمة من آل بيت النبيﷺ، برواة كذابين ادعوا السماع منهم والرواية عنهم ووضعوا عليهم نسخا اختلقوها عليهم، وزعموا أنها لا تعرف إلا من طريقهم، وأنهم آثروهم بها، والأئمة الكرام منها براء، وما كانوا رضي الله عنهم ليكتموا علما لا يعرف إلا من طريق هؤلاء الخراصين مع أن المعروف عنهم والمعهود أنهم كانوا ينشرون علمهم ويبذلونه للقاص والدان.

ولقد أساء هؤلاء الكذابون إلى أئمة آل البيت بكثرة ما نسبوا إليهم من الكذب وتقولوا عليهم ما لم يعرفوا بل أدى ذلك إلى تطرق الشك إليهم والنيل منهم والطعن فيهم من قبل بعض الأئمة النقاد[1] وأكثر من افتري عليه منهم علي رضي الله عنه، وجعفربن محمدبن علي رضي الله عنهم، وعليبن موسى الرضا. فقد رأينا هذا الأخير قد وضعت عليه أكثر من نسخة. ومنها النسخ التي ألصقها بعض الكذابين برواة ليس لهم وجود، كنسخة سمعانبن مهدي، ونسطور الرومي، ويغنمبن سالم. فقد ذهب الجهابذة من النقاد بأن هؤلاء الثلاثة لا وجود لهم وأن من وضع الأحاديث عليهم قد اختلقهم. كل هذه النسخ تشتمل على أحاديث قد اختلقها [ووضعوا] ووضعا لها أسانيدها إلى النبيﷺ. وفي الحقيقة إن وصف هذه النسخ بالوضع والكذب وصف بينّ ظاهر يتفق مع المعنى المتبادر.

القسم الثاني: النسخ المؤلفة في موضوعات ومسائل معينة:

أما القسم الثاني من هذه الصحف الموسومة بالوضع هي المصنفات التي أفردت لموضوعات معينة ككتاب العقل الذي ألفه ميسرةبن عبد ربه وكتاب المناهي الذي ألفه عبادبن كثير، وكتاب التفسير للكلبي ومقاتلبن سليمان وجزء الأرجاء لمحمدبن أبان الرازي، وكتاب الأهوال والقيامة لمجاشعبن عمرو، وكتاب المغازي لعليبن مجاهد الكابلي وكتاب قراءة أبي حنيفة لمحمدبن جعفربن بديل الخزاعي وكتاب مثالب الأنساب. لمحمدبن الحسنبن زبالة، وكتاب فضائل الأعمال لمحمدبن سرور البلخي، إلى غيرها من الكتب التي أفردت في الكلام على موضوعات معينة أو تناولت أبواب أو مسائل خاصة. مما قد مر بيانه في المعجم السابق، فلو تفحصنا عن

---

(١) فقد قال ابن حبان في عليبن موسى الرضا: يروي عن أبيه عجائب، كأنه كان يهم ويخطىء نقله الدارقطني، وقال فيه ابن طاهر: يأتي عن أبيه بالعجائب. قال الحافظ الذهبي: إنما الشأن في ثبوت السند إليه، وإلا فالرجل قد ٣: ١٥٨.

وقال ابن السمعاني: والخلل في رواياته من رواته، فإنه ما روى عنه إلا متروك، والمشهور من روايته الصحيفة، وراويها عنه مطعون فيه، وكان الرضا من أهل العلم والفضل مع شرف النسب اهـ انظر التهذيب ٧: ٣٨٩، ومن أجل ذلك ترجم له الذهبي في الميزان والمغني والضعفاء مع أنه قال عنه في الضعفاء: صدوق. انظر ديوان الضعفاء: ٢٢٢. والمغني ٢: ٤٥٦.

سبب وصمها بالوضع والكذب لوجدنا أن الموجب لذلك أمران:

١- أن مؤلفي هذه الكتب لم يكونوا أهلا لأن يروى عنهم، أو معدنا لحمل سنة المصطفى ﷺ لعدم توفر الشروط اللازمة فيهم كي يباح لهم أن يشتغلوا بحديث رسول الله ﷺ لما وجه إليهم من طعن من حيث ضبطهم وعدالتهم، بل أن غالبهم يتهم فيما يروي، وطالما أن شروط التحمل والأداء فيهم منعدمة أو ناقصة فإن مروياتهم لا قيمة لها عند علماء الجرح والتعديل كما سبق بيانه.

٢- أن غالب المؤلفين لم يقتصروا في مؤلفاتهم على الثابت من حديثه ﷺ وآثار الصحابة والتابعين، بل كانوا كحاطب ليل يذكرون كل ما وقع بين أيديهم سواء صح ذلك أم لا، بالاضافة إلى أنهم يأخذون عن كل ضرب، ولذا فقد ضمنوا مؤلفاتهم كثيرا من الموضوعات التي كانت سببا في وصمها بالوضع ورميها بالكذب لدخول مؤلفيها في وعيد حديث «من روى عني حديثا يُرَى أنه كذب فهو أحد الكذابين»[١] كل هذا جعل الأئمة يصفون مؤلفاتهم بأنها صحف أو نسخ موضوعة.

على أن منهم من جمع بين القسمين فوضع نسخة في موضوع معين، كما فعل محمدبن أبان الرازي، قال أبو زرعة: أول ما قدم الري قال للناس أي شيء يشتهي أهل الري من الحديث؟ فقيل له: أحاديث في الأرجاء فافتعل لهم جزءا في الأرجاء[٢]. وهذا القسم من النسخ الغالب فيها أن المؤلف لا يلتزم فيها بأسناد واحد بل يورد أحاديثه بأسانيد مختلفة، وإن كان بعضهم روى نسخته بأسناد واحد كما صنع محمدبن محمدبن الأشعث في كتابه العلويات. ومحمدبن أحمد السبخي في فضائل الحناء.

ووصف هذا القسم من النسخ بالوضع أقل وضوحا من القسم الأول وإن كان غير خاف على المختصين المتمرسين في هذا الفن.

---

(١) انظر تخريجه فيما سبق.

(٢) الجرح ٢/٣: ٢٠٠.

القسم الثالث: النسخ المحكوم عليها بالوضع لأمر خاص:

أما القسم الثالث، وهو ما كان اطلاق الوضع فيه على النسخ أكثر خفاء من القسمين الأولين لأن هذه النسخ وإن حكم عليها بالوضع إلا أن كثيرا من متون أحاديثها معروف نسبتها إلى رسول الله ﷺ، وتنتهي بطرقها إلى الصحابي المروية عنه. لكن من غير الطريق التي رويت بها في النسخ المحكوم عليها بالوضع.

فوصف هذه النسخ بالوضع في هذا القسم إنما هو وصف اصطلاحي، يغاير الوصف المتبادر عند الاطلاق.

وإطلاق الوضع عليها، إنما يرجع لأسباب متعددة هي عبارة عن علل مؤثرة وجدت في النسخة أو الصحيفة سوغت للنقاد وصفها بالوضع، وهذه العلل المتعددة يمكن حصرها في قاعدة كلية هي أن كل من روى نسخة أفرط في تحملها، أو فرط في أدائها حيث لم يروها على ما هي عليه، توصف نسخته بالوضع. فالموجب للوصف هو وجود علة تشعر بأن الراوي لم يكن أمينا عند تحمله أو عند أدائه وأنه تصرف في النسخة تصرفا غير مأذون به فتعدى الراوي على ما أؤتمن أو تقصيره في حفظه وصيانته مسوغ للحكم عليه بالكذب وعلى نسخته بالوضع.

وهذه العلل قد سبق بيانها في مبحث على أي شيء يطلق المحدثون الكذب وعرفنا كيف أنهم يرمون المتصف بها بالكذب، ويعتبرون حديثه موضوعا.

وسأشير هنا بإيجاز إلى العلل التي من أجلها وصف بعض النسخ بالوضع ليعلم أن الحكم عليها حكم خاص يتعلق غالبا بسند الحديث من حيث عدالة رواته أو ضبطهم ومن حيث تحملهم أو أداؤهم بصرف النظر عن متون أحاديث هذه النسخ.

فمن العلل التي من أجلها وصفت بعض النسخ بأنها موضوعة قلب الاسناد وسرقته، وقد أسلفت بيان مراد المحدثين بقلب الاسناد. وأنهم يعدون تعمد قلب الاسناد كذب يجرح صاحبه ويلحقه بعداد الكذابين.

فقد رأينا أن بعض النسخ الموصوفة بالوضع قد أعلت بأنها مقلوبة كما في صحيفة اسماعيل بن محمد بن يوسف.

قال ابن حبان: يقلب الأسانيد. ويسرق الحديث، لا يجوز الاحتجاج به، ثم أورد له أحاديث وهذه الأحاديث معروفة من طرق أخرى غير طريق اسماعيل هذا ثم قال: حدثنا بهذه الأحاديث كلها الحسين بن اسحاق الأصبهاني بالكرج، حدثنا أبو هارون اسماعيل بن محمد بن يوسف نسخة كتبناها عنه. أكثر من هذا أكره التطويل ولولا ذلك لذكرتها[1]. فالحكم عليها بالوضع إنما هو لأن اسماعيل هذا يعرف بقلب الاسناد وهو نوع من أنواع الوضع ولا تعلق للمتن بالحكم.

وكذلك صحيفة حسين بن عبدالله بن حمزة.

فقد قال فيها ابن حبان: يروي عن أبيه عن جده نسخة موضوعة، ثم قال: وكان حسين رجلا صالحا قلبت عليه نسخة أبيه عن جده فحدث بها ولم يعلم[2] فحكمه على النسخة بالوضع إنما هو لأنها مقلوب اسنادها لا أن متون أحاديثها موضوعة.

وكذلك صحيفة الخليل بن مرة قال:

فقد قال ابن حبان: هو الذي يروي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن النبي ﷺ أفطر عند قوم فقال: أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وزارتكم الملائكة.

والحديث معروف من رواية ابن الزبير، أخرجه ابن حبان في صحيحه[3] ثم قال ابن حبان بعد أن أورد له حديثا آخر: في نسخة طويلة كلها مقلوبة روى عنه إنسان ليس بثقة يقال له طلحة بن زيد الرقي[4].

---

(١) مجروحين ١: ١١٨/١١٩.
(٢) مجروحين ١: ٢٣٨/٢٣٩.
(٣) انظر الفتح الكبير ١: ٢١٤.
(٤) مجروحين ١: ٢٨١.

وكذلك صحيفة عبد الله بن عباد البصري: وصفت بالوضع لأنه قلب أسانيدها، فقد قال فيه ابن حبان: شيخ سكن مصر يقلب الأخبار. روى عن المفضل بن فضاله، عن يحيى بن أيوب، عن يحيى بن سعيد، عن عمر عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: من لم ينو الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له. وهذا مقلوب إنما هو عند يحيى بن أيوب عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري عن سالم عن أبيه عن حفصة فيما يشبه هذا[1] روى عنه روح بن الفرج أبو الزنباع نسخة موضوعة[2] إلى غيرها من الصحف التي وسمت بالوضع لأن الرواة قلبوا أسانيدها وألصقوها بمشايخ لم تعرف عنهم، ووصفت هذه النسخ بالوضع لأن رواتها كذبوا في روايتها وغيروا في أسانيدها وتصرفوا فيها تصرفا يخل بعدالتهم وضبطهم.

٢ـ ومنها رواية الراوي لنسخة عن شيخ لم يسمعها منه، فأحاديث تلك النسخة معلوم أنها من حديث الشيخ الذي تروى عنه إلا أن راويها لم يعرف له سماع مطلقا من ذلك الشيخ، أو عرف له سماع لأحاديث يسيرة من ذلك الشيخ ثم يروي عنه نسخة كبيرة، يصرح فيها بالسماع. فالحكم على النسخة بالوضع إنما هو لادعاء الراوي سماع تلك الأحاديث من الشيخ لا أن تلك الأحاديث مختلفة موضوعة.

فمن النسخ التي وصفت بالوضع لأن راويها حدث بها دون أن يسمعها نسخة عبد الله بن الحارث بن حفص بن الحارث بن عقبة القرشي الصنعاني. قال ابن حبان: رأيته في قرية من قرى اسفرائيين يقال لها بوزانه، فسألته فحدثنا عن عبد الرزاق بنسخة كاملة موضوعة وعن أحمد بن حنبل والعراقيين، وعن يحيى بن يحيى واسحاق واهل خراسان، كان كل كتاب يقع في يده يحدث عمن فيه[3] فحكم ابن حبان على نسخته عن عبد الرزاق بالوضع لانه رواها عنه دون أن يسمع منه وانما أخذها ورواها عنه مباشرة.

---

(١) قد اخرجه الامام احمد في مسنده من طريق حسن بن موسى قال: حدثنا ابن لهيعة حدثنا عبدالله بن أبي بكر عن ابن شهاب عن سالم عن حفصة عن النبي ﷺ أنه قال: «من لم يجمع الصيام مع الفجر فلا صيام له». انظر حم ٦: ٢٨٧.

(٢) مجروحين ٢: ٤٩.

(٣) مجروحين ٢: ٥٠.

وكذلك النسخ التي رواها محمدبن الحسين بن عمر المقدسي، إذ رواها عن مشايخ لم يسمعها منهم لأنه ادعى سماعها منهم في وقت قد ماتوا قبله. قال الادريسي: يضع الحديث على الثقات، ويسند المراسيل، ويحدث عمن لم يسمع منهم، حدثنا يوما عن الربيع بن حسان، والمفضل بن محمد الجندي فقلت: اين كتبت عنهما فقال: بمكة بعد العشرين وثلاثمائة، قال الادريسي: وقد ماتا قبل العشرين[1].

ومن القسم الثاني وأعني به النسخ التي وصفت بالوضع لأن راويها ادعى سماعها من صاحبها والمعروف أنه لم يسمع منه إلا أحاديث قليلة بشر بن حسين فقد روى عنه نسخة نحو مائة وخمسين حديثا، ومعلوم أن الزبير بن عدي لم يسمع من أنس إلا أحاديث يسيرة قيل أنها حديث واحد وقيل خمسة أحاديث كما مر ذكره[2].

وكذلك نسخة أبان بن أبي عياش عن الحسن، فإنه جالس الحسن وسمع منه إلا أنه روى عن الحسن كل ما جمعه أبو عوانه مما سمعه وما لم يسمعه رميت نسخته بالوضع وقد سلف قول أبي عوانة[3].

٣- ومن العلل التي من أجلها أطلق على بعض النسخ الوضع وهي قريبة مما سبق أن يروي المتهم النسخة عن شيخ لم يره بصيغة يصرح فيها بلقائه، فوصف النسخة بالكذب إنما هو لادعاء اللقاء ومن النسخ التي وصفت بأنها موضوعة لذلك نسخة أيوب بن مدرك الحنفي. قال ابن حبان: روى عن أيوب نسخة موضوعة ولم يره[4] ولذا قال البخاري: حدث عن مكحول مرسل[5].

ومنها -أي العلل- أن يختلق الراوي أسانيد يركبها على أحاديث معروفة. فإطلاق الوضع على النسخة إنما هو للسند دون المتن ومن النسخ المحكوم عليها

---

(١) لسان ٥: ١٤٥.
(٢) انظر صفحة: ٩٧ جـ ٢.
(٣) انظر صفحة: ٩٠ جـ ٢.
(٤) مجروحين ١: ١٥٧.
(٥) لسان ١: ٤٨٩.

بالوضع من أجل ذلك نسخة الحسينبن محمدبن خسرو البلخي. قال ابن حجر: رأيت بخط هذا الرجل جزءا من جملته نسخة رواها عن عليبن محمدبن عليبن عبيد الله الواسطي، حدثنا أبو بكر محمدبن عمر، بجامع واسط، حدثنا الدقيقي، عن يزيدبن هارون، عن حميد، عن أنس، والنسخة كلها مكذوبة على الدقيقي فمن فوقه، ما حدثوا منها بشيء. فمنها حديث: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

وحديث: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب».

وحديث: «أصحابي كالنجوم» وغير ذلك.

وهذه الأحاديث وإن كانت رويت من طرق غير هذه فإنها بهذا الاسناد مختلقة، وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه[1]

ومن تلك العلل أن يزيد الراوي في نسخة شيخه، ويدخل عليه أحاديث ليست له يرويها عنه، أو يزاد له في نسخته أحاديث يدخلها عليه أحد الرواة، فيرويها من غير أن يفطن لذلك. علما بأن شيخه لم يحدث بها. وممن فعل ذلك فحكم على نسخته بالوضع عبدالله بن محمدبن جعفر. فقد مر أنه ألّف كتاب سنن الشافعي وزاد فيها نحو مائتي حديث لم يحدث بها الشافعي وأنه وضع في نسخة عمروبن الحارث أكثر من مائة حديث. قال ذلك الدارقطني[2].

وعبد الله بن الوليد الحريري. فقد أخذ منه رجل من أصحاب الحديث كتابا نسخه فزاد فيه ونقص فيه ثم رده عليه، فحدث بالكتاب بعد أن زاد فيه جماعة من أصحاب الحديث ولم يفطن. قاله مسلمةبن قاسم[3]

إلى غيرها من العلل التي يطلق عليها المحدثون الكذب ومن أجلها يصمون الرواة وأحاديثهم بالوضع والكذب، وهي وإن كانت تتعلق بالاسناد دون المتن، ويعتبر وصف النسخ في مثل هذه الحالة وصف اصطلاحي خاص، لا يراد به المعنى

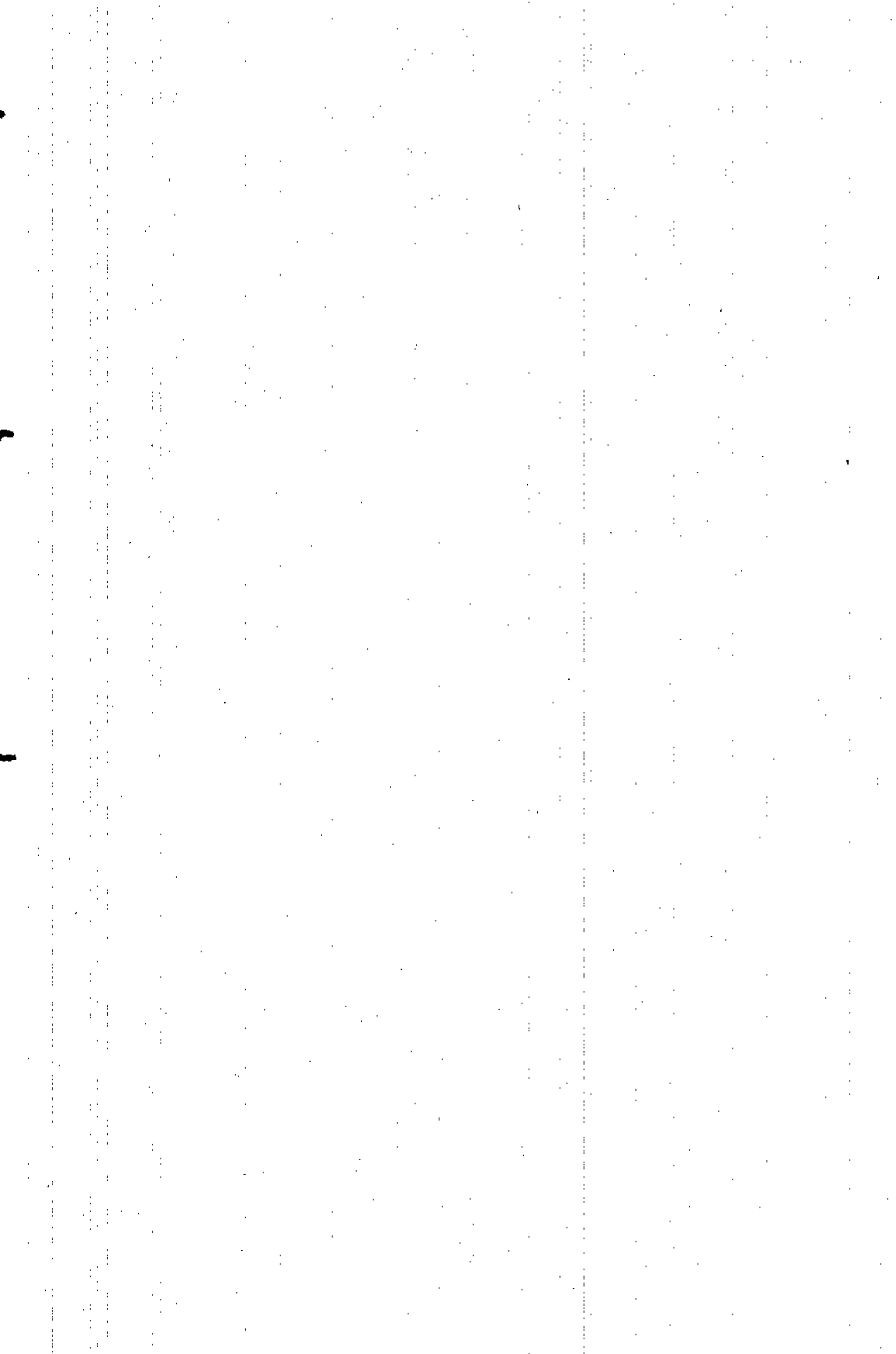
---

(١) لسان ٢ : ٣١٢.

(٢) انظر صفحة: ١١٠ جـ ٢.

(٣) انظر لسان ٣: ٣٧٥.

المتبادر فهو مؤثر في الرواة وأحاديثهم من حيث القبول والرد. ذلك لأنا نرى أن الرواة في هذه الأحوال لم يلتزموا بشروط الرواية وآدابها وسوغوا لأنفسهم الكذب في تحملهم أو أدائهم، وتصرفوا في مروياتهم تصرفا غير مأذون لهم فيه. فكان ذلك مشعرا بعدم عدالتهم أو ضبطهم، مبيحا للنقاد برميهم بالكذب، ووصف مروياتهم بأنها موضوعة، لما سبق تقريره من أن الوسيلة وأعني بها السند، لها حكم الغاية والله أعلم.



الفصل الثالث

في الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته، وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة.

ويشمل المباحث الآتية:

- **تعريف الكتب الستة.**
- **الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي وهي في أحد الكتب الستة:**

أولا: الأحاديث الواردة في صحيح البخاري.

ثانيا: الأحاديث الواردة في صحيح مسلم.

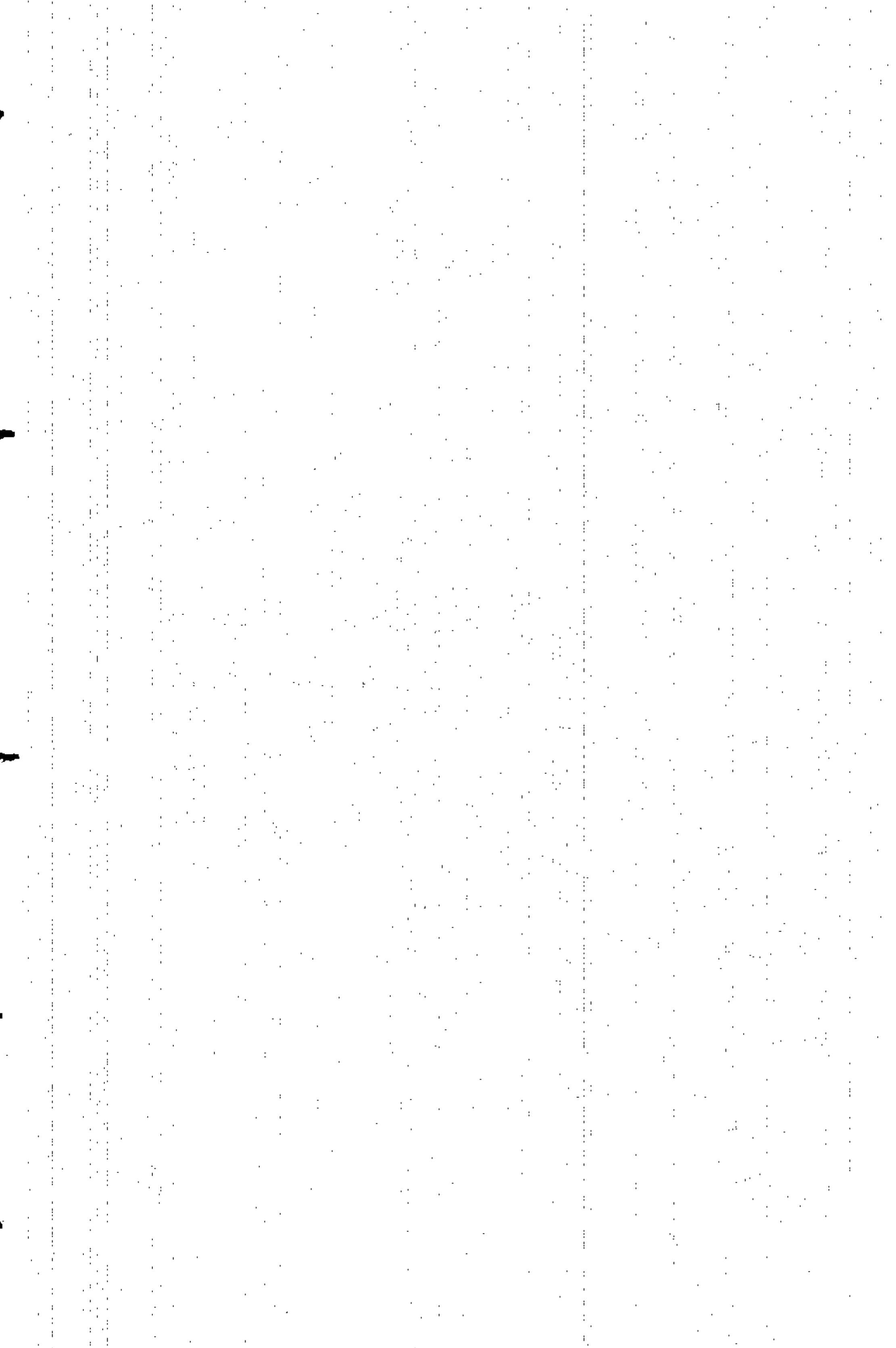
ثالثا: الأحاديث الواردة في سنن أبي داود.

رابعا: الأحاديث الواردة في جامع الترمذي.

خامسا: الأحاديث الواردة في سنن النسائي.

سادسا: الأحاديث الواردة في سنن ابن ماجه.

سابعا: الأحاديث التي جاءت في كل من جامع الترمذي وسنن ابن ماجه.



تمهيد

الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته وقد جاءت في كتاب أو أكثر من الكتب الستة:

بعد أن تناولت في الفصل الثاني من هذا الباب الكلام على النسخ الموضوعة من حيث تعريفها والمراد منها وغير ذلك أرى، من المناسب تخصيص هذا الفصل في تناول الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع وهي في أحد الكتب الستة وقبل أن أتناولها بالبحث مستعرضا للعلل التي تعلّق بها ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، وما تُعقِّب به عليه من قبل السيوطي وغيره، وبيان الراجح من أقوالهم أضع بين يدي القارىء فكرة موجزة عن الكتب الستة من حيث تعريفها، وأسباب تأليف كل كتاب منها، وشروط كل كتاب، ومميزات كلٍ، لمعرفة وجهات الاتفاق التي تجمع بينها ونواحي الاختلاف التي تفرّد كل كتاب بها، وموقف العلماء من هذه الكتب.

تعريف بالكتب الستة

أما كلمة الكتب الستة، فاصطلاح أطلقه المحدثون على مجموعة من المؤلفات في الحديث، وهي مشهورة هي صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه. وأول من أطلق هذا الاصطلاح عليها هو محمدبن طاهر المقدسي حيث ألف كتابا في شروط مؤلفيها، سماه شروط الأئمة الستة، تناول فيه المنهج الذي سلكه أصحابها في تأليف كتبهم من حيث التزامهم في إخراج أحاديث طبقة معينة تتفاوت في أخذها عنهم.

والجامع بين هذه الكتب، أنها أفردت حديث رسول الله ﷺ على نهج خاص حيث الطابع العام لها أنها ألفت في الأحكام وما يتعلق بها، ولذا نجدها مرتبة على أبواب الفقه، عبادات ومعاملات، وإن زاد بعضها الفضائل والسير والتفسير ونحو ذلك واشتركت في معظم طبقات رواتها، واتفقت في كثير من متونها، وكان تأليفها في وقت متقارب حيث كانت كلها في القرن الثالث الهجري.

ومن الدوافع التي دعت إلى اطلاق هذه التسمية عليها أن كثيرا من العلماء ممن جاء بعد مؤلفيها وجّه الاهتمام إليها، وخص بالتأليف كثيرا من الكتب فيما يتعلق بها فمن شارح لها أو مجرِّد لمتونها، أو جامع بين أحاديثها أو متكلم على رجالها، ورواتها ونحو ذلك، بل ألفت الكتب في الجمع بين أحاديثها كلها أو بعضها، والجمع بين رجالها، وأول ما بدىء بذلك كان مقتصرا على الصحيحين فألّف محمدبن عبدالله الجوزقي ومحمدبن نصر الحميدي، وأبو نعيم عبداللهبن الحسنبن الحداد، وعبدالحق الأشبيلي، وعبد الغني الجماعيلي وغيرهم في الجمع بين الصحيحين[١].

وألف خلف بن محمد الواسطي أطراف الصحيحين[٢].

كما وضع الحاكم كتابه المستدرك على الصحيحين[٣].

وألف البلقيني زوائد مسلم على البخاري[٤].

وألف الدارقطني رسالة في بيان ما اتفق عليه البخاري ومسلم، وما انفرد به أحدهما عن الآخر، كما ألّف كتاب التتبع، وهو يشمل ما أخرج في الصحيحين من الأحاديث وله علة[٥].

ووضع الحاكم كتاب المدخل إلى معرفة الصحيحين[٦].

---

(١) انظر تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٣/ ٣٤٥.

(٢) تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٥.

(٣) تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٥.

(٤) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٦.

(٥) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.

(٦) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.

كما أفرد بعضهم التأليف في رجالها.

فقد ألف الدارقطني رسائل عدة في ذلك هي:

١ـ رجال البخاري ومسلم.

٢ـ ذكر قوم ممن أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، وضعفهم النسائي في كتاب الضعفاء.

٣ـ اسماء الصحابة الذين اتفق في الاخراج لهم البخاري ومسلم، وأسماء من انفرد بهم كل واحد منهما[١].

كما ألف الحاكم كتاب تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم[٢].

كما ألف كل من ابن القيسراني وابن خلفون والذهبي وأحمدبن أحمدبن موسى الحكاوي، وعبدالغني البحراني في رجال الصحيحين[٣] إلى غير ذلك من الكتب التي عنيت بالصحيحين فألفت في كل ما يتعلق بهما.

وقد نال بقية الكتب الستة بعض ما نال الصحيحين فألف في شرحها ورجالها وغالب هذه المؤلفات كان مفردا لكل كتاب. ثم ألف لها مجتمعا، فألف ابن طاهر في شروطها، وألف الحازمي في شروط الأئمة الخمس، غير ابن ماجه، وألف البوصيري والهيثمي في زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة[٤] وألف الذهبي كتاب: المجرد في أسماء رجال كتاب سنن ابي عبدالله بن ماجه كلهم سوى من أخرج له منهم في أحد الصحيحين[٥] كما ألف عبد الغني المقدسي كتاب الكمال جمع فيه رجال أصحاب الكتب الستة، ثم سار على نهجه المزي في كتابه تهذيب الكمال، والذهبي في الكاشف، وابن حجر في تهذيب التهذيب وتقريب التهذيب.

هذا بعض آثار اهتمام العلماء بهذه الكتب، وتأليفهم فيما يتعلق بها، وقد

---

(١) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.

(٢) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٤٤.

(٣) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٨٠.

(٤) انظر الكلام على هذه الكتب في تاريخ التراث العربي ١: ٣٨٠.

(٥) تاريخ بغداد ٢: ٧.

حظيت هذه الكتب لدى العلماء المتأخرين وارتفعت مكانتها حتى ألحقت بالصحيحين ، بل أطلق بعضهم عليها اسم الصحاح والأصول فسميت بالصحاح الستة ، وبالأصول الستة .

فإطلاق التسمية عليها بالكتب الستة، إنما هو مراعاة لمعنى يجمع بينها وهي أن أحاديثها تشترك في كثير من الرواة، كما أنها تشترك في موضوعها وهي أحاديث الأحكام.

وقد راعى هؤلاء المؤلفون أغراضا استهدفوها عند تأليفهم هذه الكتب، كما أن هناك أسبابا دفعتهم إلى التأليف على النهج الذي وضعوا به هذه السنن بشروط التزموا بها عند تأليفهم، فأرى من المستحسن أن أعرض لهذه الأهداف والأسباب والشروط حتى يمكن معرفة الخطوط العريضة لهذه الكتب، والفلك الذي تدور فيه والنقاط التي تلتقي عليها والنواحي التي تفترق فيها.

أما الكتاب الأول:

فهو كتاب أمير المؤمنين وإمام المحدثين بدون منازع أبي عبدالله محمدبن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري. ولد سنة أربع وتسعين ومائة[1] وتوفي سنة ست وخمسين ومائتين[2] وقد سمى كتابه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[3] والاسم يدل على المسمى ويبين المقصد والمرمى من تأليفه للكتاب فقد عنى بجمع الأحاديث الصحيحة المتصل سندها إلى رسول الله ﷺ المتعلقة بأحاديث رسول الله ﷺ المبينة لأحكامه وهديه وتشريعاته وسيرته ﷺ.

ويوضح ذلك الهدف والغرض السبب الدافع إلى تأليفه هذا الكتاب فقد أورد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى سببين دفعا الامام البخاري رحمه الله إلى وضع هذا الكتاب وتأليفه.

---

(١) تاريخ بغداد ٢ : ٧.

(٢) تاريخ بغداد ٢ : ٣٤.

(٣) هدي الساري : ٨.

السبب الأول: ما رواه الخطيب قال: أخبرني محمدبن أحمدبن يعقوب، قال أنبأنا محمدبن نعيم الضبي قال سمعت خلفبن محمدبن اسماعيل البخاري يقول، سمعت ابراهيمبن معقل النسفي يقول، سمعت أبا عبدالله محمدبن اسماعيل البخاري يقول: كنت عند اسحاقبن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبيﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب -يعني- كتاب الجامع(١).

أما السبب الثاني:

فقد قال الحافظ ابن حجر: وروِّينا بالأسناد الثابت عن محمد بن سليمان بن فارس قال سمعت البخاري يقول: رأيت النبي ﷺ وكأنني واقف بين يديه وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على اخراج الجامع الصحيح(٢).

وظاهر أن السببين لا تعارض بينهما حيث أن رأي اسحاق بن راهويه كان مثيراً ودافعاً على ان يرقى ذلك المرتقى الصعب فينتقي من سنة رسول الله ﷺ ما صح منها وقوي فيجمعه ويخرجه للناس ينتفعون به ويعتمدون عليه، لا سيما وان الناس ليسوا جميعاً بقادرين على التمييز بين الصحيح وغيره.

وكانت الرؤيا التي رأى فألا رأى فيه توجه المسئولية إليه، وإلقاء أمر جمع ذلك الكتاب عليه، فكأن النبيﷺ اختاره لذلك، فكانت تلك الرؤيا وتعبيرها حافزا آخر ودافعا له إلى تأليف ذلك الجامع الذي انتقاه واختاره من مجموعة ضخمة من الأحاديث، فقد قال الخطيب كتب إلى عليبن أبي حامد الأصبهاني يذكر أن أبا أحمدبنمحمدبن محمدبن مكي الجرجاني حدثهم قال سمعت السعداني يقول: سمعت بعض أصحابنا يقول، قال محمدبن اسماعيل: أخرجت هذا الكتاب -يعني

(١) تاريخ بغداد ٢: ٨، هدي الساري: ٧ لكن الرواية فيه أن القائل: لو جمعتم... الخ هو اسحاق بن راهويه نفسه.

(٢) هدي الساري: ٧.

الصحيح- من زهاء ستمائة ألف حديث[1] وكذلك نقل الحافظ ابن حجر قوله هذا عن أبي علي الغساني[2].

شرطه في كتابه:

ومن ثم يبدو لنا أن البخاري رحمه الله تعالى التزم شروطا سار عليها في كتابه، ويمكن تلمس بعض هذه الشروط من الفصول التي جاءت في تسميته كتابه، فقد جاء قوله -الصحيح- وهو يقتضي أنه اشترط في تأليفه الاقتصار على الأحاديث الصحيحة دون غيرها، وقد صرح رحمه الله تعالى بأنه التزم بهذا الشرط فقد روى الخطيب قال: أخبرنا أبو سعد الماليني قال: أنبأنا عبد الله بن عدي قال سمعت الحسن بن الحسين البخاري يقول، سمعت ابراهيم بن معقل يقول: سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول[3] وروى الاسماعيلي عنه قال: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح أكثر[4].

والقيد الثاني الذي جاء في تعريف كتابه هو قوله -المسندة- يقتضي أنه استهدف ذكر الأحاديث المتصلة الاسناد، وهي غرضه الأول.

لكنا نلاحظ أن كتابه لم يخل من ذكر الأحاديث غير المسندة، فقد جاء فيه من الأحاديث المعلقة والمتقطعة وغيرها ما ليس بقليل، فكان ذلك مثار اعتراض عليه رحمه الله، لأنه بذلك قد أخل بشرطه وأخرج غير المسند في كتابه خاصة وأن تسمية كتابه تشعر بإلزامه نفسه بالاقتصار على المسند وعدم تجاوزه غيره.

وقد أجيب على ذلك بما مفاده أن البخاري رحمه الله كان قد راعى عند وضعه كتابه أنه مؤلف لبيان أدلة الأحكام الفقهية المتناولة للعبادات والمعاملات وغيرها،

---

(١) تاريخ بغداد ٢ : ٨.
(٢) هدي الساري: ٧.
(٣) تاريخ بغداد ٢ : ٨/ ٩، هدي الساري : ٧، شروط الأئمة الستة: ١٣.
(٤) هدي الساري: ٧.

والأدلة تتمثل في الكتاب العزيز والسنة المطهرة لذا فقد ساق كثيرا من الآيات الكريمة في مناسبات شتى استخرج منها الدلالات البديعة، وسلك في الاشارة إلى تفسيرها المسالك العجيبة.

أما ما يتعلق بالسنة المطهرة، فإنه التزم فيما كان على شرطه أن يورده مسندا، وقد علق بعضه رغبة عن التكرار حيث يورد الحديث في كتابه أكثر من مرة فيسوقه مسندا أحيانا وقد يعلقه أو يورده منقطعا اعتمادا على السياق الأول، واكتفاء بذكره في بعض المواطن مسندا. وفي مثل هذه الاحالات يندفع الاعتراض عليه ولا يصح القول بأنه أخل بشرطه ولم يلتزم به.

لكن الاعتراض يتجه على ما جاء في كتابه من الأحاديث التي أخرجها معلقة أو منقطعة ولم ترد في مكان آخر مسندة، وكذلك متون الأحاديث التي جعلها تراجم لبعض الأبواب من كتابه، حيث المخالفة لشرطه الذي التزم به ظاهرة جلية.

وقد تناول أئمة الحديث الكلام على هذا الاعتراض، وأجابوا عليه بإجابات عدة أمْثلها: أن البخاري رحمه الله تعالى إنما أخرج في كتابه أحاديث غير مسندة لبيان أن الحديث الذي علقه أو ترجم به تقوم الحجة به لكنه لا يبلغ شرطه الذي التزمه في إخراج أحاديث الصحيح، فقصد التنبيه إلى ذلك مع بيان الحكم في المسألة فساق الحديث على هيئة تغاير المنهج الذي وضعه لكتابه، ويعد هذا العمل من براعة تأليفه ودقة فهمه وترتيبه رحمه الله، وقد لخص ذلك الحافظ ابن حجر فقال: ثم ظهر لي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب على أطوار، إن وجد حديثا يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافق شرطه أورده فيه بالصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي حدثنا وما قام مقام ذلك، والعنعنة بشرطها عنده وإن لم يجد فيه إلا حديثا لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو على شرطه ومن ثمة أورد التعاليق، وإن لم يجد فيه حديثا صحيحا لا على شرطه ولا على شرط غيره وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أو معناه ترجمة «باب» ثم أورد في ذلك إما آية من كتاب الله تشهد

له أو حديثا يؤيد عموم ما دل عليه ذلك الخبر[1].

هذه أهم الشروط التي صرح بها رحمه الله والتزمها عند تأليفه كتابه، وثمة شرط آخر أضافه إلى البخاري الحافظ أبو الفضل محمدبن طاهر المقدسي مجمله أن الإمامين البخاري ومسلما اشترطا أن يخرجا الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات والاثبات، ويكون سنده متصلا غير مقطوع، فإن كان للصحابي راويان فصاعدا فحسن، وإن لم يكن له إلا راو واحد إذا صح الطريق إلى ذلك الراوي خرجاه، إلا أن مسلما أخرج أحاديث أقوام ترك البخاري حديثهم لشبهة وقعت في نفسه، أخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة[2].

قلت والذي يظهر لي والله أعلم أن هذا الشرط إنما استنبطه العلماء المتبعون لكتابيهما، وهذا الشرط إنما سيق لبيان الفرق بين رجال الصحيحين، حيث أن البخاري أكثر توخيا في انتقاء أحاديث الأوثق والأضبط وهو شرط أتى به لبيان المفاضلة بين عموم مرويات الشيخين، لا أنه شرط التزاما به عند إخراج أحاديث الصحيحين، ويكفي دليلا على هذا أن البخاري أخرج لجماعة تكلم فيهم بعض الأئمة كما تكلم في بعض من أخرج لهم مسلم، فقد تكلم في نحو ثمانين رجلا ممن

---

(١) انظر هدي الساري: ٨/ ٩.

(٢) شروط الأئمة الستة: ١١/١٠ وقد مثل لذلك بقوله: مثل حمادبن سلمة وسهيل بن أبي صالح وداودبن أبي هند وأبي الزبير، والعلاءبن عبدالرحمن وغيرهم. جعلنا هؤلاء الخمسة مثالا لغيرهم لكثرة روايتهم وشهرتهم، فلما تكلم في هؤلاء بما لا يزيل العدالة والثقة ترك البخاري أخراج حديثهم معتمدا عليهم تحريا، وأخرج مسلم أحاديثهم بإزالة الشبهة. ومثال ذلك أن سهيل بن أبي صالح تكلم في سماعه من أبيه فقيل: صحيفة. فترك البخاري هذا الاصل، واستغنى عنه بغيره من أصحاب أبيه، ومسلم اعتمد إليه لما سبر أحاديثه فوجده مرة يحدث عن عبدالله بن دينار عن أبيه، ومرة عن الأعمش عن أبيه ومرة يحدث عن أخيه عن أبيه بأحاديث فاتته من أبيه فصح عنده أنه سمع من أبيه، إذ لو كان سماعه صحيفة لكان يروي هذه الأحاديث مثل تلك الاخر.
وكذلك حمادبن سلمة، إمام كبير مدحه الأئمة وأطنبوا لما تكلم فيه بعض منتحلي المعرفة أن بعض الكذبة أدخل في حديثه ما ليس منه لم يخرج عنه معتمدا عليه، بل استشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة، وأخرج أحاديثه التي يرويها من حديث غيره من اقرانه كشعبة، وحمادبن زيد وأبي عوانه وأبي الأحوص وغيرهم.
ومسلم اعتمد عليه لانه رأى جماعة من أصحابه القدماء والمتاخرين رووا عنه حديثا لم يختلفوا عليه، وشاهد مسلم منهم جماعة، وأخذ عنهم ثم عدالة الرجل في نفسه وإجماع أئمة النقل على ثقته وإمامته. اهـ شروط الأئمة الستة: ١١.

انفرد بهم البخاري[1] وإن كان إخراج البخاري لهم يقتضي توثيقه إياهم.

وقد ادعى الحاكم أن الشيخين لهما شرط التزماه في إخراج صحيحهما، فقد قال: القسم الأول من المتفق عليها اختيار البخاري ومسلم، وهو الدرجة الأولى من الصحيح، ومثاله الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابي وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور. وله رواة من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة فهذه الدرجة الأولى من الصحيح[2].

ثم ذكر بقية الأقسام وهي أربعة أقسام. تتلخص فيما يلي:

١- الحديث الصحيح بنقل العدل عن العدل رواه الثقات والحفاظ إلى الصحابي وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد.

٢- أخبار جماعة من التابعين عن الصحابة إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد.

٣- الأحاديث الافراد الغرائب التي يرويها الثقات العدول تفرد بها ثقة من الثقات ليس لها طرق مخرجة في الكتاب.

٤- أحاديث جماعة من الأئمة عن ابائهم عن أجدادهم ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم ثم قال: وهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأئمة محتج بها، ولم يخرج في الصحيحين منها حديث لما بينا في كل قسم منها[3].

وقد انتقد الأئمة الحاكم في زعمه هذا الشرط للشيخين وردوا عليه بما مجمله:

١- أن البخاري ومسلما لم يشترطا هذا الشرط، ولا نقل عن واحد منهما أنه قال ذلك.

---

(١) هدي الساري: ١١.

(٢) شروط الأئمة الستة: ١٤، شروط الأئمة الخمسة: ٢٤

(٣) شروط الأئمة الخمسة: ٢٥/٢٧، بتصرف.

٢- أن الحاكم قدر هذا القدير، وشرط لهما هذا الشرط على حسب ظنه وهو شرط حسن لو كان موجودا، لكن هذه القاعدة التي أسسها الحاكم منتقضة في الكتابين جميعا ذلك أن كلا من البخاري ومسلم أخرجا أحاديث عن صحابة ليس لهم إلا راو واحد[1].

٣- أن الخبر الذي يرويه عن الصحابي عدلان، وأن كل واحد من التابعين يروي عنهما عدلان، يروي عن كل واحد منهما عدلان حتى ينتهي ذلك إلى من أخرج الحديث لا يوجد على هذه الحالة في كتب الحديث قاطبة فضلا عن أن يكون الصحيحان قائمين على ذلك قال ابن حبان: وأما الأخبار فإنها كلها أخبار آحاد، لأنه ليس يوجد عن النبيﷺ خبر عن عدلين روى أحدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك إلى رسول اللهﷺ، فلما استحال

---

(١) شروط الأئمة الستة: ١٤، شروط الأئمة الخمسة: ٣٣/٢٢، وقد ساق كل من ابن طاهر المقدسي والحازمي أحاديث كثيرة أخرجها كل من البخاري ومسلم عن صحابة لا يعرف لهم إلا راو واحد فقال المقدسي: فمن ذلك في الصحابة أن البخاري أخرج حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي «يذهب الصالحون أولا فأولا . . .» الحديث وليس لمرداس راو غير قيس، وأخرج هو ومسلم حديث المسيب بن حزن في وفاة أبي طالب، ولم يرو عنه غير ابنه سعيد. وأخرج البخاري حديث الحسن البصري عن عمرو بن تغلب «إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي . . .» الحديث ولم يرو عن عمرو غير الحسن. هذا في أشياء عند البخاري على هذا النحو، وأما مسلم فإنه أخرج حديث الأغر المزني «انه ليغان على قلبي . . .» الحديث ولم يرو عنه غير أبي بردة، وأخرج حديث أبي رفاعة العدوي، ولم يرو عنه غير حميد بن هلال، وأخرج حديث رافع بن عمرو الغفاري ولم يرو عنه غير عبد الله بن الصامت، وأخرج حديث ربيعة بن كعب الأسلمي ولم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن هذا في أشياء كثيرة اقتصرنا منها على هذا القدر اهـ. شروط الأئمة الستة: ١٤/ ١٥، وقد أورد الحازمي بعض الأحاديث الآنف ذكرها وزاد عليها غيرها ثم قال: ومن مفاريد التراجم في الكتابين حديث «الأعمال بالنية» فإن البخاري استفتح كتابه به، رواه عن الحميدي عن سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن ابراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي ﷺ الحديث. وقد أخرج في الكتابين في عدة مواضع وهو من غرائب الصحيح، مدني المخرج ولم يرو عن النبي ﷺ من وجه يصح مثله إلا من حديث عمر، فهو في الحقيقة من مفاريده ولا يثبت عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا رواه عن علقمة إلا التيمي، تفرد به يحيى بن سعيد وقد رواه عن يحيى خلق كثير، ثم قال: وهذا باب لو استقصيته لأفضى إلى الإكثار وتجاوز حد الاختصار، ومن طالع تراجم حديث الشاميين والمصريين وجد لما ذكرناه نظائر كثيرة، فإن حديث الحمصيين، ومن يدانيهم ضيق المخرج جدا، ولهذا قلما يوجد للشاميين والمصريين حديث يعتنى بجمع طرقه ويذاكر به في السير من حديث الشاميين والدمشقيين وذلك لضيق مخرج حديثهم، ومن أمعن النظر في هذه الأمثلة المذكورة بان له فساد الأقسام التي ذكرها الحاكم. شروط الأئمة الخمسة: ٣٣/ ٣٦.

هذا وبطل، ثبت أن الأخبار كلها أخبار آحاد[1] وبعد معرفة كلام الحاكم وما رد عليه به يمكن إجمال شرط البخاري رحمة الله تعالى بأنه لم يخرج في صحيحه من الأحاديث إلا ما صح إسناده إلى النبي ﷺ عنده وأنه لم يستوعب إخراج الصحيح بل توخى أن يكون كتابه مختصرا.

وثمة مسألة تجدر الاشارة بذكرها وهي أن ابن الجوزي كما هو مشهور لدى المحدثين بتساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع لأدنى شبهة في الرواية خلا كتابه من الأحاديث التي أخرجها البخاري في صحيحه حسب الروايات المشهورة إلا ما ذكر السيوطي في تعقيبه على حديث أورده ابن الجوزي بدون اسناد. قال: روى ابن عمر أن النبي ﷺ قال: «كيف بك يا ابن عمر إذا عمرت في قوم يخبئون رزق سنتهم»[2] قال أبو عبد الرحمن النسائي: هذا حديث موضوع.

قال السيوطي في اللآلي: قلت: هذا أخرجه البخاري في صحيحه من رواية حمادبن شاكر[3].

وقال في التعقبات: أورده بلا اسناد وقال، قال النسائي: إنه موضوع، قلت: أورده الديلمي في مسند الفردوس، وعزاه إلى صحيح البخاري فقال، قال البخاري في كتاب الصلاة: حدثنا حامدبن عمر قال: حدثنا بشربن المفضل عن واقدبن محمد عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا فذكره. وزاد في آخره: وضعف اليقين، ثم رأيت بخط الحافظ العراقي ما نصه: ليس هو مما رويناه من نسخ البخاري وذكر المزي أنه في رواية حمادبن شاكر عن البخاري فهذا حديث في الموضوعات من صحيح البخاري. ثم وقفت له على اسناد آخر عن ابن عمر في تفسير ابن أبي حاتم[4].

وقال ابن عراق: قال الحافظ ابن حجر: وقع هذا الحديث في رواية حمادبن

(١) شروط الأئمة الخمسة: ٣٢، وهو إنما يقصد به الغريب لا ما قابل المتواتر.

(٢) الموضوعات ٢: ٢٨٢، وقد جاء في النسخة كيف بك يا ابن عمر إذا غيرت في قوم يخبون رزق سنتهم، والتصويب من التعقبات، وتنزيه الشريعة.

(٣) اللآلي ٢: ١٨١.

(٤) التعقبات: ٣٨/ب.

شاكر، وليس هو في أكثر الروايات ولا استخرجه الاسماعيلي ولا أبو نعيم بل ذكره أبو مسعود في الأطراف، وساقه الحميدي في الجمع بين الصحيحين نقلا عن أبي مسعود.

وأخرجه عبد بن حميد من طريق الجراح بن منهال بلفظ: كيف بك يا ابن عمر إذا بقيت في قوم يخبئون رزق سنتهم، ويضعف اليقين فوالله ما برحنا ولا ذهبنا حتى نزلت ﴿وكأين من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها وإياكم وهو السميع العليم﴾[1] فقال رسول الله ﷺ: إن الله لم يأمرني بكنز الدينار، ولا اتباع الشهوات، فمن أكثرها يريد بها حياة باقية، فإن الحياة بيد الله، ألا فإني لا أكنز دينارا ولا درهما ولا أخبىء رزقي لغد[2].

قلت: والذي يظهر لي والله أعلم، أن ابن الجوزي إنما حكم على الرواية بالوضع تبعا للنسائي، ولعل الحكم قائم على علة وقف عليها النسائي، حكم على الحديث بالوضع بموجبها، وهي غير طريق البخاري إن صحت نسبتها إليه، ولا فالأمر يُعَدّ من هنات ابن الجوزي والله أعلم.

الكتاب الثاني:

أما الكتاب الثاني فهو صحيح الإمام مسلم، ومؤلفه هو الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري أبو الحسين الحافظ إمام المحدثين ولد بنيسابور سنة ٢٠٤ هـ وتوفي سنة ٢٦١ هـ[3].

واسم كتابه المسند الصحيح، وقد أشار رحمه الله تعالى إلى سبب تأليفه هذا الكتاب بأنه إجابة إلى سائل سأله أن يوقفه على جملة الأحاديث في الأحكام وغيرها مجموعة ملخصة خالية من التكرار بقصد فهمها والاستنباط بعد استيعابها، فقال في

---

(١) سورة العنكبوت. آية رقم ٦٠.

(٢) تنزيه الشريعة ٢: ٢١٢، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٧٦/ ١٧٧.

(٣) تاريخ بغداد ١٣: ١٠٠/ ١٠٤، وانظر ترجمته التي ساقها فؤاد عبد الباقي في نهاية صحيح مسلم ٥: ٥٩٢/ ٥٩٣، نقلا عن وفيات الأعيان وتهذيب الأسماء واللغات.

مقدمته بعد الحمد له: أما بعد: فإنك يرحمك الله بتوفيق خالقك، ذكرت أنك هممت بالفحص عن تعرف جملة الأخبار المأثورة عن رسول الله ﷺ في سنن الدين وأحكامه، وما كان منها في الثواب والعقاب والترغيب والترهيب وغير ذلك من صنوف الأشياء بالأسانيد التي بها نقلت، وتداولها أهل العلم فيما بينهم، فأردت أرشدك الله أن توقف على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يكثر، فإن ذلك زعمت يشغلك عما له قصدت من التفهم فيها والاستنباط منها... الخ[١].

وهذا السبب قد يكون حقيقيا، وقد يكون السؤال مفترضا، كما هو المعروف أن كثيرا من المؤلفين كان يفترض عند تأليفه سؤالا يطرحه ثم يجيب عليه.

شرطه في كتابه: لقد صرح الامام مسلم رحمه الله بشرطه في مقدمة كتابه ونبه إلى أنه يقتصر في إخراجه على ما صح عنده، فقد جاء في مقدمته قوله: فإذا كان الأمر في هذا كما وصفنا فالقصد منه إلى الصحيح القليل أولى بهم من ازدياد السقيم[٢] كما روى عنه الحسين بن محمد الماسرجسي قال سمعت أبي يقول: سمعت مسلم بن الحجاج يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[٣].

كما أشار الى شرطه في الرجال الذين يخرج لهم في هذا الكتاب فقال: ثم إنا إن شاء الله مبتدأون في تخريج ما سألت، وتأليفه على شريطة سوف أذكرها لك، وهو أنا نعمد إلى جملة ما أسند من الأخبار عن رسول الله ﷺ، فنقسمها على ثلاثة أقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار... إلى أن قال: فأما القسم الأول فإنا نتوخى أن نقدم الأخبار التي هي أسلم من العيوب من غيرها وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة في الحديث واتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد ولا تخليط فاحش كما قد عثر فيه على كثير من المحدثين وبان ذلك في حديثهم.

---

(١) م. مقدمة ١: ٣/ ٤.
(٢) م ١: ٤.
(٣) تاريخ بغداد ١٣: ١٠١.

فإذا نحن تقصينا أخبار هذا الصنف من الناس أتبعناها أخبارا يقع في أسنادها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان كالصنف المقدم قبلهم على أنهم، وإن كانوا فيما وصفنا دونهم فإن اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم، كعطاءبن السائب ويزيدبن أبي زياد، وليثبن أبي سليم وأضرابهم من حمال الآثار ونقال الأخبار. . . إلى أن قال: فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الأخبار عن رسول الله ﷺ. فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبدالله‌بن سور أبي جعفر المدائني وعمروبن خالد، وعبد القدوس الشامي، ومحمدبن أبي سعيد المصلوب، وغياثبن ابراهيم وسليمانبن عمرو أبي داود النخعي وأشباههم ممن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار وكذلك مَنْ الغالب على حديثه المنكر أو الغلط أمسكنا أيضا عن حديثهم[1].

فقد قسم الرواة إلى ثلاث طبقات:

الطبقة الأولى: الثقات الحفاظ.

والطبقة الثانية: من يشملهم اسم الستر.

والطبقة الثالثة: المتهمون ومنكرو الحديث.

وقد صرح بأن يخرج في كتابه عن الطبقتين الأولى والثانية، إلا أنه لا يخرج عن الطبقة الثانية إلا بعد استيفاء أحاديث الطبقة الأولى، وهذا ما يعرف لدى أئمة الحديث بالمتابعات. فكأنه رحمه الله أشار إلى أنه يخرج أحاديث الطبقة الثانية في المتابعات.

أما أحاديث الطبقة الثالثة فإنه لا يعرّج عليها ولا يدخلها كتابه.

ويمكن إجمال شرطه، بأنه استهدف في تأليفه إخراج الحديث المسند الصحيح بأنواعه إما أن يكون صحيحا لذاته أو صحيحا لغيره.

---

(1) م ١/ ٧.

وثمة نقطة أخرى اعتبرها بعض المحدثين من شرط الامام مسلم وأنه يخالف فيها الإمام البخاري ويفارقه تلك هي اكتفاؤه في إثبات الاتصال بالمعاصرة ولا يلزم من ذلك اللقي بخلاف البخاري رحمه الله فإنه اشترط في الاتصال اللقي وقد انتصر رحمه الله تعالى لمذهبه وساق له من الحجج والأدلة، كما شنع على من خالفه في ذلك وعده قائلا برأي مستحدث لم يسبق إليه(١).

وحيث أن شرطه في الرجال الذين أخرج لهم، ومذهبه في إثبات الاتصال أخف من مذهب البخاري فقد طعن عليه في بعض رجاله وأعلت بعض مروياته بالانقطاع أكثر مما طعن على البخاري فإن الرجال الذين انفرد مسلم بالاخراج لهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم مائة وستون رجلا. في حين أن الرجال الذين انفرد البخاري بالاخراج لهم دون مسلم أربعمائة وبضع وثلاثون رجلا، المتكلم فيه بالضعف منهم ثمانون رجلا(٢).

كما أن الأحاديث التي انتقدت عليهما بلغت مائتي حديث وعشرة أحاديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين حديثا، وباقي ذلك يختص بمسلم(٣).

حتى أن ابن الجوزي أدخل في موضوعاته حديثا مما أخرج الامام مسلم رحمه الله سيأتي الكلام عليه في حينه إن شاء الله تعالى(٤).

الكتاب الثالث:

السنن: ومؤلفه هو الإمام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق بن بشير بن شداد السجستاني ولد سنة ٢٠٢هـ وتوفي بالبصرة سنة ٢٧٥هـ واسم كتابه «السنن» ولم تشر المصادر إلى سبب تأليفه لكتابه، إلا أنها أشارت إلى ظاهرة اختلف فيها عن الكتابين السالفين وهو أنه أفرد كتابه في الأحكام خاصة، وقد صرح مؤلفه

---

(١) م ١: ٢٩/ ٣٥.
(٢) هدي الساري ١: ١١.
(٣) هدي الساري: ١ :١٢.
(٤) انظر صفحة: ١٧٣ جـ ٢ .

بذلك فقال: ولم أصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم أصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها[1].

كما أنه رحمه الله رسم في رسالته إلى أهل مكة المنهج الذي سار عليه في تأليفه كتابه ويمكن إجماله فيما يأتي:

١ـ إن كتابه اشتمل على أقوى الأحاديث عنده في كافة الأبواب التي ذكرها في السنن.

٢ـ إن كتابه لم يستوعب كل الأحاديث التي صحت عنده بل سلك فيه مسلك الاختصار والاقتصاد على حديث أو حديثين في الباب وما جاء في ظاهره أنه مكرر فإنما أعاد ذكره لنكتة تستوجب ذلك.

٣ـ استهدف أبو داود من تأليفه ذكر الأحاديث المسندة، أما الأحاديث المرسلة فقد أفرد لها جزءا خاصا، أورده في آخر جزء من سننه، لكنه اشتهر لدى علماء الحديث بمراسيل أبي داود وقد عده بعضهم كتابا مستقلا غير السنن، ولذا خلت كثير من طبعات السنن من كتاب المراسيل كما طبع الكتاب مستقلا عن السنن في حين أن أبا داود صرح بأن المراسيل جزء من كتابه السنن فقال: وعدد كتب هذه السنن ثمانية عشر جزءا من المراسيل منها جزء واحد مراسيل[2].

٤ـ الأحاديث التي ضمنها من حيث الصحة والضعف درجات.

أ) منها الصحاح وهي التي وافق الشيخين في إخراجها في سننه، وكذلك الأحاديث التي صحت أسانيدها عنده.

ب) ومنها أحاديث وصفها رحمه الله بأنها صالحة. وقد استشكل الكوثري مراده بقوله صالحة: هل الصلاح للاعتبار أو للاحتجاج فقال: أي

---

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة: ٨.

(٢) رسالة أبي داود: ٨.

للاعتبار أو للحجة وتعيين أحدهما تابع للقرينة القائمة كما هو شأن المشترك، وادعاء أنه صالح للحجة تقويل لأبي داود ما لم يقله قال النووي: في سنن أبي داود أحاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع أنه متفق على ضعفها فلا بد من تأويله اهـ[1].

قلت: الظاهر أن مراده رحمه الله من قوله: صالح أي للاحتجاج عنده لأنه ألزم نفسه أن يبين الضعيف الشديد الوهن، كما صرح بأنه لا يورد في الباب إلا أصح شيء عنده والصحة تستلزم الاحتجاج، كما أن قوله عقب ذلك مباشرة: وبعضها أصح من بعض يفهم منه أنها مشتركة في الصحة، لكنها تتفاوت في درجاتها دنوا ورفعة. لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن أبا داود يقسم الحديث إلى صحيح وضعيف وأن درجة الحسن المستحدثة بعده تلحق بالصحيح عنده، وكونه أورد أحاديث وسكت عليها، وحكم عليها غيره بالضعف لا يدل على أنها ضعيفة عنده بل هي صحيحة عنده لاعتبارات لأن التصحيح والتضعيف من الأمور النسبية التي تختلف فيها الانظار باختلاف المقاييس.

جـ) ومنها أحاديث حكم عليها بالضعف والنكارة وصرح بنكارتها بعد إخراجها وإنما الذي اضطره إلى ذلك عدم وجود غيرها في الباب قال أبو داود: وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره.

ولقد لخص ابن طاهر المقدسي درجات الأحاديث المخرجة في سنن أبي داود وباقي أصحاب السنن فقال: وأما أبو داود فمن بعده فإن كتبهم تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) هامش رسالة أبي داود: ٦ ثم قال: ثم ناقض النووي نفسه في شرح المهذب واحتج فيه بما سكت عليه أبو داود إطلاقا، وهذا ليس بجيد، وقد روى أبو داود عن أمثال ابن لهيعة وصالح مولى التوأمة، وعبدالله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم من الضعفاء ساكتا عنهم، وسكوته إنما يتبين بعد استقصاء الروايات المختلفة من كتاب السنن لأن في بعضها ما ليس في الآخر اهـ.

القسم الأول:

صحيح وهو الجنس المخرج في هذين الكتابين للبخاري ومسلم فإن أكثر ما في هذه الكتب مخرج في هذين الكتابين، والكلام غليه كالكلام على الصحيحين فيما اتفقا عليه واختلفا فيه.

والقسم الثاني:

صحيح على شرطهم، حكى أبو عبد الله بن منده أن شرط أبي داود، والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يجمع على تركهم إذا صح الحديث باتصال الأسناد من غير قطع ولا إرسال، ويكون هذا القسم من الصحيح.

والقسم الثالث:

أحاديث أخرجوها للضدية في الباب المتقدم وأوردوها لا قطعا منهم بصحتها وربما أبان المخرج لها عن علتها بما يفهمه أهل المعرفة[١].

د) كما صرح بأنه لا يخرج في كتابه عن رجل متروك، والظاهر أنه يعني بالترك ما عليه جمهور المحدثين وهو الاتهام بالوضع، وهذا يستلزم أنه لا يعرج على أحاديث الوضاعين ولا يلوي عليها لأنه إذا تجنب المتروك فتجنبه للكذاب من باب أولى وفي هذا يقول: وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث[٢].

وقد أورد عليه بأنه قد أخرج عن أمثال عمروبن واقد الدمشقي، ومحمدبن عبدالرحمن البيلماني وأبي جناب الكلبي وسليمانبن أرقم واسحاقبن عبداللهبن أبي فروة، وهم في عداد المتروكين عند بعضهم.

قال الكوثري: فلا بد من تقييد كلام أبي داود هذا، ولذا قال ابن رجب في شرح علل الترمذي: مراده أنه لم يخرج لمتروك الحديث عنده على ما ظهر له، أو

(١) شروط الأئمة الستة: ١٢/ ١٣، بتصرف.
(٢) رسالة أبي داود: ٥.

لمتروك متفق على تركه، فإنه قد أخرج لمن قيل فيه: أنه متروك ولمن قيل فيه: انه متهم بالكذب(١).

هـ) لقد عنى أبو داود بتتبع العلو من الروايات وإخراجها في سننه ولو كان رجال الرواية العالية أقل ضبطا من رجال الرواية النازلة وفي هذا يقول أبو داود: إلا أن يكون قد روى من وجهين صحيحين فأحدهما أقدم اسنادا والآخر صاحبه قُدِّم في الحفظ وربما كتبت ذلك(٢).

هذه هي أهم الخطوط العريضة لمنهجه في تأليفه سننه ويمكن استخلاص شرطه منها وهو: أنه لم يلتزم إخراج الصحيح في كتابه كما التزم بذلك الشيخان بل أخرج الصحيح وغيره إلا الموضوع وما في حكمه فإنه لم يخرجه وما كان من نوع الشديد الضعيف فقد التزم تبيينه.

وقد أورد ابن الجوزي أحاديث في موضوعاته مما أخرج أبو داود منها أحاديث تفرد بها دون سائر الستة، ومنها أحاديث اشترك في إخراجها مع غيره، وهذه الأحاديث منها ما يترجح الحكم عليها بالوضع، ومنها ما كان على خلاف ذلك، وسيأتي الكلام على كل حديث منها مفصلا في موضعه إن شاء الله تعالى.

وأما الكتاب الرابع: فهو الجامع:

ومؤلفه: الإمام أبو عيسى محمدبن عيسى بن سورةبن موسى بن الضحاك السلمي الضرير الترمذي(٣).

وقد اختلف في اسم كتابه، فسماه الخطيب: صحيح الترمذي(٤) وأطلق عليه الحاكم اسم الجامع الصحيح. وقد اشتهر باسم السنن مضافا إلى مؤلفه وأصح تسمية له ـ الجامع، لأن المحدثين يطلقون هذا الاسم على الكتاب الذي يشتمل على

---

(١) هامش رسالة أبي داود: ٥.

(٢) رسالة أبي داود: ٤.

(٣) تذكرة الحفاظ: ٦٣٣، الإمام الترمذي: ٩.

(٤) الإمام الترمذي: ٤٤ نقلا عن تدريب الراوي: ٩٥.

ثمانية أنواع من الحديث وهي السير والآداب والتفسير والعقائد والفتن والأحكام والأشراط والمناقب[1] وهذه التسمية أقرب إلى واقع الكتاب لأن مؤلفه لم يلتزم الاقتصار على إخراج أحاديث الأحكام كما فعل أبو داود، بل أخرج هذه الأنواع الثمانية فاستحق اسم الجامع.

ولم يشر الترمذي رحمه الله تعالى إلى سبب تأليفه كتابه مطلقا، بل أشار إلى سبب تأليف الكتاب على النحو الذي سار عليه حيث التعرض لمذهب الفقهاء وبيانها، والتنبيه إلى العلل الواردة في بعض الأحاديث إلى غير ذلك مما جاء في كتابه إذ أن ذلك كان جوابا لسؤال سئله فألف كتابه على النهج الذي هو عليه مما لم يسبق إليه[2].

شرطـه:

لم ينص الترمذي رحمه الله تعالى على شرط معين في كتابه وأما تناول الخطوات الرئيسية التي سار عليها في كتابه فسأجملها في هذه العجالة ليتسنى لنا معرفة شرطه.

١- يعتبر مما تميز به كتاب الترمذي دون سائر كتب السنة أنه حكم على كل حديث أخرجه في كتابه بما يناسبه من حيث الصحة والحسن والضعف حيث يفردها تارة، ويجمع بين بعضها تارة أخرى حسب ما يراه في الحديث وهذه الميزة لم يشاركه فيها غيره من أصحاب الكتب الستة إذا استثنينا صاحبي الصحيحين.

٢- تتبعه للطرق التي روى بها الحديث وبيانها وكشف ما طرأ عليها من علة بزيادة أو نقص والكلام على هذه العلة وبيان الصواب والخطأ في ذلك وتارة يكون إيراد الطرق لتقوية الحديث إذ في تعدد الطرق دفع توهم الخطأ أو الكذب وأحيانا يصدر الباب بالحديث المعلّ بقصد الكشف عن علته.

٣- الإشارة إلى ما للحديث من شواهد وذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم تلك الشواهد وهذا ما يعبر عنه غالبا بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان...

---

(١) الإمام الترمذي: ٤٤/ ٤٥.

(٢) ت. العلل ٥: ٧٣٨.

الخ وهذا يعد من مفرداته رحمه الله حيث لم يشاركه في ذلك غيره.

٤- إخراجه كثيرا من الأحاديث التي استدل بها الفقهاء في أحكامهم سواء اتفق على صحتها أو اختلف وسواء قال بها أو لم يقل بها، بل أنه أخرج بعض الأحاديث التي رأى أن العلماء لم يعملوا بها، قال في صدر كتاب العلل: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد أخذ به بعض أهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس أن النبي ﷺ: جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر.

وحديث: النبي ﷺ أنه قال: إذا شرب الخمر فاجلدوه، فإن أعاد في الرابعة فاقتلوه، وقد بينا علة الحديثين جميعا في الكتاب[1].

ويفهم من قوله هذا: أنه ليس كل حديث أورده في جامعه قد عمل هو به شخصيا وإنما يورد الترمذي الحديث الذي قد استدل به بعض أهل العلم مطلقا سواء وافقه أو خالفه ولذا فإن ما تعلل به بعض من رد على ابن الجوزي لحديث أورده في موضوعاته مما أخرجه الترمذي بقوله: إن كل الأحاديث التي أوردها الترمذي في جامعه معمول بها عنده سوى حديثين وليس ذلك الحديث منها... الخ قول فيه نظر، وسيأتي مزيد كلام فيه إن شاء الله[2] فكأن الترمذي رحمه الله أورد في كتابه الأحاديث التي يستدل بها العلماء على الأحكام بصرف النظر عن اقتناعه بثبوتها، وإنما كونها مستدلا بها كاف في إدخالها كتابه. وهذه مسألة هامة ينبغي مراعاتها، كما أنه أحيانا يخرج الحديث الذي يتفرد به بعض من يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، مع تسليمه بأنه لا يحتج به، لكنه يبين ضعفه ويكشف عن درجته، وهذا يفهم من قوله: فكل من روى عنه حديث ممن يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به، وقد روى غير واحد من الأئمة عن الضعفاء وبينوا أحوالهم للناس[3].

---

(١) ت. العلل ٥: ٧٣٦.

(٢) انظر صفحة: ٢٢٠ جـ ٢

(٣) العلل ٥: ٧٤٢.

٥- ذكره مذاهب الفقهاء وآراءهم واختلافاتهم في المسائل الفقهية المتعلقة بالأحاديث التي يسوقها في كل باب. وهي من مفردات كتابه التي خلت من سائر كتب الأئمة الستة.

٦- ذكر مصادر كتابه التي اعتمدها في تأليفه كتابه إذ أنه اعتمد على كثير من كتب الأئمة الفقهاء ذوي الشأن، وقد بين طرقه وأسانيده إلى هذه الكتب بل لم يكتف بذلك حتى نبه إلى أنه قد يأخذ عن كتاب الإمام الواحد من أكثر من طريق وأنه يعتمد في بعض الأبواب على سند وفي الأبواب الأخرى على اسناد آخر، وهذا يكشف لنا عن مدى دقة الأمانة العلمية التي نهج عليها في تأليف كتابه، وبيان مصادره في كتابه ومدى إفادته من هذه المصادر[1].

٧- تعقبه الأحاديث بذكر ما فيها من علل وكلامه على رجالها وبيان أقوال أئمة الجرح والتعديل في توثيقهم أو تجريحهم، والتنبيه إلى أن تعديل الرواة وتجريحهم أمر سار عن السلف وتبعهم في ذلك الخلف وليس هو مستحدثا، كما أن الكلام في الرواة حكم يقتضيه الوقوف على صحة الحديث فهوواجب ولا يعد من نافلة القول فضلا عن أن يكون أمرا منهيا عنه لأنه نوع من الغيبة، بل هو نوع من النصيحة للمسلمين.

٨- تنبيهه إلى أن المراد من بعض المصطلحات التي عرفت به وشاعت بين المحدثين من كتابه سواء كانت مفردة كقوله حسن وكقوله: غريب، أو مركبة كقوله: حسن صحيح، حسن غريب، حسن صحيح غريب وغير ذلك.

هذه بعض الخطوط العريضة التي استهدفها الترمذي رحمه الله في تأليف كتابه وهي تعد من أهم المسائل التي قصدها في تأليفه كتابه، ويمكن أن يستخلص منها مجتمعة شرطه في كتابه وهو: أنه لم يلتزم إخراج الحديث المقبول وشرطه موافق لشرط أبي داود، بل يزيد عليه بأن يخرج الحديث الذي فيه علة ليكشف عنها. كما أنه يورد الأحاديث الضعيفة الشديدة الضعف ليبينها وزيادة على ذلك فقد التزم إخراج

---

(١) انظر العلل ٥: ٧٣٦/٧٣٨.

الأحاديث التي يستند عليها الفقهاء في أحكامهم سواء قال بها أو لم يذهب إليها. وقد صنف أبو نصر عبدالرحيم‌بن عبدالحق اليوسف أحاديث الجامع إلى أربعة أقسام فقال: الجامع على أربعة أقسام:

١ـ قسم مقطوع بصحته.

٢ـ وقسم على شرط أبي داود والنسائي.

٣ـ وقسم أخرجه وأبان عن علته.

٤ـ وقسم أبان عنه فقال: ما أخرجت في كتابي هذا إلا حديثا قد عمل به بعض الفقهاء.

وقد ضمّن ابن الجوزي طائفة من الأحاديث التي أخرجها الترمذي في موضوعاته، وهذه الأحاديث منها ما غلب على الظن الحكم عليها بالوضع، ومنها ما كان الغالب على الظن فيها عدم بلوغها درجة الوضع وسيأتي الكلام عليها مفصلاً في حينه والله أعلم.

وأما الكتاب الخامس:

فهو كتاب المجتبى. ومؤلفه الإمام الحافظ شيخ الاسلام أبو عبد الرحمن أحمدبن شعيب‌بن علي‌بن سنان‌بن بحر النسائي ولد سنة ٢١٥هـ تقريبا وتوفي سنة ٣٠٣هـ[١].

سبب تأليفه كتابه: قال ابن خير الاشبيلي قال أبو محمدبن يربوع ومن خطه نقلت قال لي أبو علي الغساني: كتاب الايمان والصلح ليسا من المصنف إنما هما من كتاب المجتبى له من السنن المسندة لأبي عبد الرحمن النسائي، اختصره من كتابه المصنف، وذلك أن بعض الأمراء سأله عن كتابه في السنن أكله صحيح؟ فقال: لا، قال: فاكتب لنا الصحيح منه مجوّدا[٢]. فصنع المجتبى فهو المجتبى من السنن، ترك كل حديث رواه في السنن مما تكلم في اسناده بالتعليل[٣].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٦٣٤/٦٣٥.

(٢) هكذا في النسخة، وقد صححت في الهامش ب مجردا، انظر فهرسة ابن خير الاشبيلي: ١١٦.

(٣) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ١٠٠.

فالنسائي ألّف كتابه المجتبى استجابة لرغبة بعض الأمراء وأنه اختصره من كتابه السنن الذي عرف في أوساط المحدثين بالسنن الكبرى، وواضح من النص السابق سبب تسميته بالمجتبى، وقد سماه بعضهم المجتنى بالنون بدلا من الباء[1] لكن المشهور لدى المحدثين الأول.

شرطـه :

إن أبا الفضل بن طاهر والحازمي اللذين ألّفا في شروط الأئمة لم يذكرا شرطا للنسائي صرح بأنه سار عليه في تأليف كتابه[2] وكل ما أورداه أن شرط النسائي مقارب لشرط أبي داود[3] كما أن النسائي رحمه الله لم يعرف عنه أنه بين منهجه في كتابه كسابقيه أبي داود والترمذي ومع هذا فيمكن استخلاص شرطه من صنيعه في تأليفه كتاب المجتبى فقد أشار أبو علي الغساني إلى أنه جرده واجتباه من كتابه السنن ولم يورد فيه إلا ما صح عنده حيث ترك كل حديث تكلم في اسناده بالتعليل.

كما أن ثمة نُقُول رويت عنه تكشف عن منهجه في تأليفه كتاب السنن، فقد روى أحمدبن محبوب الرملي قال: سمعت النسائي يقول: لما عزمت على جمع السنن استخرت الله في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيـه عنهم[4] فقوله رحمه الله يبين أنه لم يخرج في كتابه السنن أحاديث الرواة الذين استضعفهم وكان في قلبه منهم شيء والرواية قد أبهمت صفة هؤلاء إذ لو عرفوا لوضحت منزلة كتابه. لكن جاء عن الحافظ أحمدبن نصر شيخ الدارقطني قوله: من يصبر على ما يصبر عليه النسائي، كان عنده أحاديث ابن هليعة ترجمة ترجمة فما حدث بها وكان لا يرى أن يحدث بحديث ابن لهيعة[5] قال الحافظ ابن حجر معلقا، وكان عنده عاليا عن قتيبة ولم يحدث به لا

---

(١) فهرسة ابن خير الاشبيلي: ١١٦/١١٧، وانظر زهر الربى على المجتبى ١: ١١.

(٢) انظر زهر الربى ١: ١١.

(٣) انظر شروط الأئمة الستة: ١٢، شروط الأئمة الخمسة: ٤٣/٤٤.

(٤) شروط الأئمة الستة: ١٨، زهر الربى ١: ١٠، لكن في النص تحريف.

(٥) شروط الأئمة الستة: ١٨، زهر الربى ١: ١٠.

في السنن ولا في غيرها[١].

فهذا القول يكشف لنا عن الصنف الذي تحاشاهم النسائي في سننه وقد عرف أن كتابه المجتبى إنما انتقاه من كتابه السنن، وأخرج فيه ما قد صح عنده، وهو يسوغ القول بأن المجتبى كتاب استهدف الإمام النسائي إخراج الحديث الصحيح فيه دون غيره وما جاء فيه من أحاديث معلولة إنما قصد بإيرادها بيان علتها شأنه في ذلك شأن غيره وفي هذا يقول محمدبن معاويةبن الأحمر الراوي عنه قال النسائي: كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول إلا أنه لم يبين علته[٢]. والمنتخب المسمى بالمجتبى صحيح كله[٣] وقال أبو الحسن المعافري: إذا نظرت إلى ما يخرجه أهل الحديث فما خرّجه النسائي أقرب إلى الصحة مما خرجه غيره[٤].

وقد أطلق الصحة على كتاب النسائي جماعة من الحفاظ وأئمة الحديث منهم أبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عدي، وأبو الحسن الدارقطني، وأبو عبد الكريم الحاكم، وابن منده، وعبد الغنيبن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وأبو علي بن السكن، وأبو بكر الخطيب وغيرهم[٥] والذي يظهر لي والله أعلم أن من أطلق على المجتبى اسم الصحة فإنما لاحظ منهج مؤلفه وصنيعه، فهو صحيح من حيث قصد مؤلفه ومنهجه الذي سار عليه، وإن لم يطلق على الكتاب اسم الصحة وإنما سماه بالمجتبى، وبهذا الاسم اشتهر بين المحدثين لكن قد يرد على هذا ما ذكره ابن الصلاح عن أبي عبدالله بن منده أنه سمع محمدبن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب أبي عبدالرحمن النسائي أن يخرج عن كل من لم يجمع على تركه[٦] فقد يفهم من قول الباوردي هذا أن النسائي مذهبه متسع في الرواية لأنه يروي عمن اختلف في روايته وضعّفه بعضهم، واجتماعهم على ترك راو قليل جدا. ولا يكون

---

(١) زهر الربى: ١: ١٠.

(٢) هكذا في النسخة ولعل كلمة (لم) زائدة لأن منهج النسائي إيراد الحديث المعل وبيان علته لا العكس

(٣) زهر الربى: ١: ١١

(٤) زهر الربى ١: ١٠.

(٥) زهر الربى ١: ١١.

(٦) مقدمة في علوم الحديث: ٣٣، زهر الربى ١: ١١.

إلا فيمن رمى بالكذب أو اتهم به وانكشف أمره للعامة والخاصة. وقد فهم أبو الفضل العراقي الحافظ من قول الباوردي هذا الفهم، فقال عن مذهب النسائي: وهذا مذهب متسع[1].

وقد أجاب الحافظ ابن حجر رحمه الله على هذا الايراد بأن النسائي رحمه الله إنما أراد إجماعا خاصا فقال: ما حكاه عن الباوردي أن النسائي يخرج أحاديث من لم يجمع على تركه فإنه أراد بذلك إجماعا خاصا، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط فمن الأولى شعبة وسفيان، وشعبة أشد. ومن الثانية: يحيى القطان، وعبدالرحمن بن مهدي ويحيى أشد من عبد الرحمن، ومن الثالثة: يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، ويحيى أشد من أحمد، ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشد من البخاري.

قال النسائي: لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فأما إذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلا، فإنه لا يترك لما عرف من تشديد يحيى ومن هو مثله في النقل. ثم قال: فإذا تقرر ذلك ظهر أن الذي يتبادر إلى الذهن من أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك، فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج حديثه، بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين. وقد حكى أبو الفضل بن طاهر قال: سألت الإمام أبا القاسم مسعد بن علي الزنجاني بمكة عن حال رجل من الرواة فوثقه، فقلت: إن أبا عبد الرحمن النسائي ضعفه فقال: يا بني: إن لأبي عبد الرحمن في الرجال شرطا أشد من شرط البخاري ومسلم[2].

فعرف من هذا أن المراد بالإجماع طبقة من النقاد بعينها لا أنه عام يشمل جميع الطبقات.

ويجاب أيضا بأنه لو أراد بالإجماع عمومه وأنه يروي عمن لم يجمع على تركه

---

(١) زهر الربى ١: ١١.
(٢) شروط الأئمة الخمسة: ١٨، زهر الربى ١: ١١.

فإنه محمول على مروياته في غير المجتبى لما عرف من أنه أفرده فيما صح عنده ومن لازمه عدم إخراجه حديث غير الثقات. والله أعلم.

وبعد هذا يقال: إن شرط النسائي في المجتبى إخراج الأحاديث التي صحت عنده وهذا يستلزم الاقتصار على رواية من يدخل حديثه في دائرة الصحيح والله أعلم.

وقد أورد ابن الجوزي بعضا من الأحاديث التي أخرجها النسائي في المجتبى في موضوعاته لكن الذي ينبغي أن يلاحظ أن هذه الأحاديث التي ضمّنها ابن الجوزي كتابه إنما هي من الأحاديث المعلولة التي أوردها النسائي في كتابه بقصد الكشف عنها والتنبيه إلى عللها، ولذا فإن التعقب على ابن الجوزي بالاقتصار على أن الحديث أخرجه النسائي أمر فيه لبس لا سيما إذا عرف القصد من إخراج النسائي لهذا الحديث. وسيأتي الكلام مفصلا على هذه الأحاديث وبيان القول الراجح فيها والله أعلم.

وأما الكتاب السادس فهو:

كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الامام الحافظ ولد سنة ٢٠٩هـ وتوفي سنة ٢٧٣هـ[١].

سبب تأليفه:

بالرغم من أن سنن ابن ماجه يعتبر السادس للكتب الستة التي يعدها أصحاب الحديث أصولا لكتب السنة إلا أننا نراه يختلف عن سائر الكتب الخمسة من حيث شهرة مؤلفه ومن حيث معرفة أسباب تأليفه وشرطه الذي سار عليه في وضعه للكتاب والغاية التي استهدفها عند تأليفه. فلا نجد شيئا من النصوص أو أقوال العلماء المتقدمين يكشف لنا من أمر هذا الكتاب سوى ما قال أبو زرعة الرازي: طالعت كتاب أبي عبدالله بن ماجه فلم أجد فيه إلا قدرا يسيرا مما فيه شيء، وذكر قريبا من بضعة عشر أو كلاما هذا معناه[٢].

---

(١) تذكرة الحفاظ: ٦٣٦.

(٢) شروط الأئمة الستة: ١٨.

هذا هو النص الوحيد الذي عثرت عليه من كلام المتقدمين فيما يتعلق بالكلام عن سنن ابن ماجه وهو شهادة تدل على أن الكتاب لا يخلو من أحاديث فيها شيء.

وقد اختلف العلماء في اعتبار سنن ابن ماجه من كتب أصول السنة أولاً، فذهب جماعة إلى عدم اعتباره، منهم الحازمي إذ لم يورده في كتابه شروط الأئمة الخمسة علما بأنه اعتمد في كثير من كتابه على ابن طاهر المقدسي، الذي ألحق كتابه بالأصول الخمسة، فتركه على سبيل التعمد لا عن جهل، فاقتصر في كتابه على شروط الأئمة الخمسة.

ومنهم ابن الأثير حيث جعل الأصل السادس هو موطأ الإمام مالك كما هو صنيعه في كتاب جامع الأصول، ورأى بعضهم استبدال كتاب ابن ماجه بسنن الدارمي.

والذي يظهر لي والله أعلم أن أول من ألحق سنن ابن ماجه بكتب الأصول في الحديث هو أبو الفضل ابن طاهر المقدسي في كتابه شروط الأئمة الستة، ثم تبعه الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه الكمال، فكل من جاء بعدهما سار على نهجهما حيث أن الأمر أصبح مفروضاً.

والظاهر أن الكتاب لم يشتهر إلا بعد إلحاقه بالأصول إذ لم يعرف أن العلماء عنوا به وتناولوه بالشرح والاختصار ونحو ذلك إلا في المتأخرين منهم. فأول من تناوله بالشرح هو العلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج المتوفى سنة ٧٦٢هـ[١] ثم جاء بعده السيوطي فألّف كتابه مصباح الزجاجة[٢].

كما أن ابن ماجه لم ينقل عنه رحمه الله أنه كشف عن منهجه الذي سار عليه في وضعه كتابه كما لم ينقل عن أحد من تلاميذه أو غيرهم الغرض الذي استهدفه في تأليفه كتابه وكل ما وجد بين أيدينا هو ما قاله أبو الفضل بن طاهر في كتابه شروط الأئمة الستة: إن شرط ابن ماجه يشبه شرط الثلاثة الذين سبقوه وهم أبو داود

---

(١) تاريخ التراث العربي ١ : ٣٧٩.

(٢) تاريخ التراث العربي ١ : ٣٧٩.

والترمذي والنسائي[1] وقد تجلى لنا في هذه العجالة أن شرطهم مختلف وهدفهم عند تأليف كتبهم متباين فأبو داود رحمه الله قصد بيان أدلة الأحكام، والترمذي استهدف بيان العلل بالاضافة إلى ذكر كافة الأدلة التي استدل بها الفقهاء وغيرهم على المسائل التي طرقها مع بيان اختلافاتهم وترجيح ما يرجحه الدليل، والنسائي استهدف ذكر الأحاديث التي صحت عنده دون غيرها. ولذا فإن ما ذهب إليه أبو الفضل رحمه الله تعالى فيه نظر، لا سيما إذا عرفنا أن كثيرا من الأحاديث التي أخرجها ابن ماجه تنحط عن درجة الاحتجاج لأنها من مرويات الكذابين والمتهمين.

وقد أعطى المرحوم فؤاد عبد الباقي إحصائيه دقيقة لأحاديث كتابه بيّن فيها عدد أحاديثه التي وافق فيها أصحاب الكتب الخمسة، وعدد الأحاديث التي انفرد بها ودرجاتها من حيث الصحة والضعف فقال: ولقد وقعت جملة أحاديث السنن في ٤٣٤١ حديثا، من هذه الأحاديث ٣٠٠٢ حديثا أخرجها أصحاب الكتب الخمسة كلهم أو بعضهم وباقي الأحاديث وعددها ١٣٣٩ هي الزوائد على ما جاء بالكتب الخمسة، وبيان الزوائد ٤٢٨ أحاديث رجالها ثقات، صحيحة الاسناد ١٩٩ أحاديث حسنة الاسناد، ٦١٣ أحاديث ضعيفة الاسناد، ٩٩ حديثا واهي الاسناد أو منكرا أو مكذوبا[2]. فهذه الاحصائية تبين ما في كتاب ابن ماجه من أحاديث ضعيفة بالاضافة إلى الأحاديث التي حكم عليها بالضعف في غيره من الكتب التي وافقها في إخراج تلك الأحاديث، بالرغم من اختلاف الهدف الذي سيقت له هذه الأحاديث.

والذي يظهر لي والله أعلم أن ابن ماجه قصد في تأليفه كتابه السنن مراعاة منهج المتقدمين والمتأخرين فألّف سننه على حسب الأبواب والموضوعات وفقا لمنهج المتأخرين، الذين أفردوا السنن بالتأليف، وخالفوا المتقدمين في تأليفهم بحسب المسانيد.

كما أنه سلك نهج المتقدمين في أن ذكر الاسناد مسوغ لرواية الحديث بقطع النظر عن كونه صحيحا أو غير صحيح، لأن من أسند فقد أحال، ومن أرسل فقد

---

(١) انظر شروط الأئمة الستة: ١٢.

(٢) جـ ٢: ١٥١٩/١٥٢٠.

تكفل، وأن على من يستدل بالحديث النظر في رجاله ومعرفة أحوالهم، ولذا فقد جاء كتابه مشتملا على كثير من الأحاديث التي تكلم فيها أئمة الجرح والتعديل حتى قال بعضهم: إن كان حديث تفرد به ابن ماجه ضعيف.

ويؤيد ما ذهبت إليه من أن ابن ماجه ذكر الحديث الصحيح وغيره ما جاء في كتاب العتق من سننه قال: حدثنا عثمانبن أبي شيبة، حدثنا عليبن ظبيان عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر، أن النبيﷺ قال «المدبّر من الثلث».

قال ابن ماجه: سمعت عثمان ـيعني ابن أبي شيبةـ يقول: هذا خطأ، يعني حديث المدبر، قال أبو عبد الله: ليس له أصل. اهـ.

قلت: فمع كونه حكم على الحديث بأنه لا أصل له أورده في سننه[1].

وبعد هذا يمكن القول بأن شرط ابن ماجه في كتابه أنه صنفه لذكر أدلة الأحكام، وأنه لم يلتزم في إخراج نوع معين من الحديث، ولا طبقة من الرواة بعينها، وإنما ساق الأحاديث التي يمكن الاستدلال بها، مكتفيا في ذلك بالاعتماد على أسانيدها.

وقد كان لسنن ابن ماجه النصيب الأكبر من الأحاديث التي ضمنها ابن الجوزي في موضوعاته ولعل السبب في ذلك هو ما أشرت إليه من أن ابن ماجه إنما استهدف إخراج أحاديث الأحكام مطلقا بصرف النظر عن كونها تصلح للاحتجاج أو لا. في حين أن أصحاب الكتب الخمسة، منهم من توخى إخراج الحديث الصحيح، والتزم بذلك كالبخاري ومسلم والنسائي ومنهم من استهدف إخراج أحاديث الأحكام مع الالتزام برواة معينين حيث تجنب المتروكين ومن في حكمهم، ونبه إلى الضعف الوارد في بعض الأحاديث، كما هو شأن أبي داود.

ومنهم من استهدف ذكر الأحاديث التي اعتمد عليها الفقهاء في استنباط أحكامهم والتزم ببيان درجاتها من حيث الصحة والحسن والضعف، ومن حيث

---

(١) جه. العتق. باب المدبر. حديث رقم ٢٥١٤.

الشهرة والغرابة كما نبه على العلل الواردة فيها، مع تجنب رواية الكذابين والمتهمين والمتروكين، وهذا هو صنيع الإمام الترمذي ولذا فلا غرابة أن تكثر الأحاديث التي ضمنها ابن الجوزي في كتابه الموضوعات مما روى ابن ماجه.

وقد اقتصرت في هذا الفصل على إخراج الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته مما أخرجها أحد أصحاب الكتب الستة دون غيرها، فأوردها حديثا حديثا مبينا العلة التي أعل ابن الجوزي الحديث من أجلها وحكم عليه بالوضع بموجبها ثم أعقب ذلك بذكر اعتراض من اعترضه من الأئمة، ثم أبين ما ترجح لي من الحكم على الحديث.

وحيث أن هذه الأحاديث منها ما تفرد بإخراجها واحد من أصحاب هذه الكتب ومنها ما اشترك في إخراجها أكثر من واحد، لذا فإني أورد الأحاديث التي تفرد بها كل واحد من أصحاب هذه الكتب حسب الترتيب الذي عرفت به الكتب، ثم أتبع ذلك بالأحاديث التي اشترك بعضهم في إخراجها حسب الترتيب نفسه.

فأقول وبالله التوفيق:

أولاً- الأحاديث الواردة في صحيح البخاري:

سبق أن أشرت عند الكلام على شرط البخاري في كتابه من أن كتاب ابن الجوزي قد خلا من أي حديث ورد في صحيح البخاري في الروايات المشهورة عنه. إلا رواية واحدة أوردها ابن الجوزي معلقة، وحكم عليها بالوضع تبعا للنسائي وتعقبه السيوطي بأنها في صحيح البخاري من رواية حمادبن شاكر، وقد تناولت ما يتعلق بالحديث، ثَمّ بما يغني عن الإعادة[1].

ثانيا: الأحاديث الواردة في صحيح مسلم:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى عبد الله بن أحمدبن حنبل، حدثني أبي، حدثنا أبو

---

(١) انظر صفحة: (١٥٣) جـ٢.

عامر، حدثنا أفلح بن سعيد، حدثنا عبد الله بن رافع، سمعت أبا هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوما يغدون في سخط الله عز وجل ويروحون في لعنته في أيديهم مثل أذناب البقر».

قال ابن حبان: هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وأفلح كان يروي عن الثقات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به[1].

قال السيوطي في اللآلي متعقبا: لا والله، ما هو بباطل، بل صحيح في نهاية الصحة، أخرجه مسلم في جماعة من مشايخه عن أبي عامر العقدي.

وأخرجه من وجه آخر.

ولم أقف على شيء في كتاب الموضوعات حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث وإنها لغفلة شديدة منه.

وأفلح المذكور ثقة مشهور، وثقه ابن معين، وابن سعد، والنسائي، وأبو حاتم. وروى عنه ابن المبارك وطبقته، وأخرج له مسلم في صحيحه. ولم أر للمتقدمين فيه كلاما، إلا أن العقيلي قال: لم يرو عنه ابن مهدي، وهذا ليس بجرح.

وقد أخطأ ابن الجوزي في تقليده لابن حبان في هذا الموضع خطأً شديدا، وغلط ابن حبان في أفلح فضعفه بهذا الحديث.

وتعقب الذهبي في الميزان كلام ابن حبان فقال: حديث أفلح صحيح غريب وابن حبان ربما جرح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يخرج من رأسه.

وقد تابعه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة. أخرجه الحاكم والبيهقي في الدلائل، وابن حبان في صحيحه قال: ولقد أساء ابن الجوزي لذكره في الموضوعات حديثا في صحيح مسلم، وهذا من عجائبه[2].

وقال في التعقيبات: قلت، قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: هذا

---

(١) الموضوعات ٣: ١٠١.

(٢) اللآلي ٢: ١٨٣/ ١٨٤، انظر القول المسدد: ٣٢/ ٣٤، تنزيه الشريعة ٢: ٢٢٤.

الحديث أخرجه مسلم في صحيحه وهذه غفلة شديدة من ابن الجوزي. وأفلح ثقة مشهور لم يتكلم فيه بجرح اهـ.

والعجيب أن الحاكم أخرجه في المستدرك وقال: صحيح على شرط الشيخين[1].

ويتلخص تعقبه فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه مسلم في صحيحه.
٢ـ إن أفلح ثقة مشهور وثقه ابن معين وابن سعد والنسائي وأبو حاتم الرازي.
٣ـ إن ابن حبان غلط في تجريح أفلح وإدخاله في الضعفاء، مع أنه ذكره في الطبقة الرابعة من ثقاته، وقد قلد ابن الجوزي ابن حبان فوقع فيما وقع فيه ابن حبان فكان أقبح وأشنع.
٤ـ إن أفلح لم يتفرد بالرواية بل تابعه عليها سهيل عن أبيه عن أبي هريرة، أخرجه الحاكم، والبيهقي في الدلائل، وابن حبان في صحيحه.

أما رواية مسلم فقد قال فيها: حدثنا ابن نمير، حدثنا زيد ـيعني ابن حباب ـ حدثنا أفلح بن سعيد حدثنا عبدالله بن رافع مولى أم سلمة قال، سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ «يوشك إن طالت بك مدة أن ترى قوما في أيديهم مثل أذناب البقر يغدون في غضب الله ويروحون في سخط الله».

وقال: حدثنا عبيد الله بن سعيد، وأبو بكر بن رافع، وعبيد بن حميد قالوا حدثنا أبو عامر العقدي، حدثنا أفلح بن سعيد به[2].

والحديث في الطريقين مداره على أفلح بن سعيد، وقد قوى أمره غالب أئمة الحديث، فوثقه ابن معين في رواية وقال: يروي خمسة أحاديث[3] وقال ابن سعد

---

(١) التعقبات: ٤٥/ب / ٤٦/ أ، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٨٤/ ١٨٥.
(٢) م. الجنة. باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء حديث رقم ٢٨٥٧.
(٣) تهذيب ١: ٣٦٨.

كان ثقة قليل الحديث[1] وقال ابن معين والنسائي في رواية: ليس به بأس[2] وقال أبو حاتم الرازي: شيخ صالح[3]، فقول السيوطي: إن النسائي وأبا حاتم الرازي وثقاه فيه تجاوز.

وقد ذكره العقيلي في ضعفائه وقال: لم يرو عنه ابن مهدي[4].

أما ابن حبان: فقد ذكره في كتاب المجروحين في المحدثين فقال: أفلح بن سعيد، شيخ من أهل قباء كان يسكن المدينة، يروي عن الثقات الموضوعات، وعن الاثبات الملزقات، لا يحل الاحتجاج به ولا الزواية عنه بحال. روى عن عبدالله بن رافع مولى أم سلمة عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: إن طالت بك مدة فسترى قوما يغدون في سخط الله عز وجل، ويروحون في لعنته يحملون سياطا مثل أذناب البقر. حدثنا ابن قتيبة حدثنا يزيد بن موهب الرملي، حدثنا عيسى بن يونس حدثنا أفلح بن سعيد من أهل قباء عن عبدالله بن رافع. هذا خبر بهذا اللفظ باطل. وقد رواه سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: اثنان من أمتي لم أرهما، رجال بأيديهم سياط مثل أذناب البقر، ونساء كاسيات عاريات[5].

وظاهر صنيع ابن حبان أنه صحح رواية سهيل لأنه ساقها بمثابة الدليل على بطلان رواية أفلح، والبطلان الذي عناه في رواية أفلح، إنما هو اللفظ المخالف لرواية سهل، وهو صدر المتن الذي خلت منه رواية سهيل، وهذه الزيادة تفرد بها أفلح، وتفرده محتمل لأنه حسن الحديث على رأي أبي حاتم والنسائي، صحيحه على رأي ابن معين وابن سعد.

أما تضعيف ابن حبان له فيظهر من صنيعه والله أعلم أنه لتفرد أفلح بزيادة في صدر الحديث لم ترد في رواية سهيل، قلت: إن كانت حجته هذه فهي غير كافية في

---

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٥: ٦٢/٦٣، تهذيب ١: ٣٦٨.

(٢) تهذيب ١: ٣٦٨، الجرح ١/١: ٣٢٤، ميزان ١: ٢٧٥.

(٣) الجرح ١/١: ٣٢٤، ميزان ١: ٢٧٤، تهذيب ١: ٣٦٨.

(٤) تهذيب ١: ٣٦٨.

(٥) مجروحين ١: ١٦٧.

رد حديثه لأنها زيادة ليس فيها ما ينكر، فلا يضيره تفرده بها، ولا سيما وأنه مقبول الرواية نعم الزيادة غريبة، لكنها ليست علة تسوغ رد حديثه وقد أحسن الذهبي حيث قال: حديث أفلح صحيح غريب[1].

والذي ظهر لي والله أعلم أن ابن الجوزي إنما وقع فيما وقع فيه من تقليده المحض لابن حبان حيث سلم له جرحه في أفلح، وقيل علته دون إمعان والله أعلم.

وأما متابعة سهيل لأفلح، فقد أخرجها مسلم[2] وأحمد[3] والبيهقي في الدلائل[4] وابن حبان في صحيحه[5]، لكن يلاحظ أن مسلما صدّر بها الباب، فكأنه جعلها أصلا، ورواية أفلح متابعة. والله أعلم.

ثالثا: الأحاديث الواردة في سنن أبي داود

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى البغوي، حدثنا هاشم بن الحارث الرمادي، حدثنا عبيدالله بن عمرو، عن عبد الكريم، عن ابن جبير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: يكون قوم في آخر الزمان يخضبون بهذا السواد كحواصل الحمام، لا يريحون رائحة الجنة.

قال البغوي: حدثنا عبد الجبار بن عاصم، حدثنا عبيد الله بأسناده نحوه عن ابن عباس ولم يرفعه.

هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ والمتهم به عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية البصري. قال أيوب السختياني: والله إنه لغير ثقة. وقال يحيى: ليس

---

(١) ميزان ١ : ٢٧٥.

(٢) حديث م، أخرجه في موضعين. الأول في اللباس والزينة. باب النساء الكاسيات العاريات حديث رقم ٢١٢٨، والثاني في الجنة. باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء حديث رقم: ٢٨٥٧.

(٣) حم ٢ : ٣٢٣، ٣٥٥/٣٥٦.

(٤) انظر القول المسدد: ٣٤، قال: أخرجه البيهقي في دلائل النبوة من طريق الحسن بن سفيان عن محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا زيد بن الحباب، حدثنا أفلح بن سعيد فذكره.

(٥) قال ابن حجر، قال ابن حبان في النوع التاسع والمائة من القسم الثاني في صحيحه: أنا عبد الله بن شيرويه أنا اسحاق بن راهويه، أنا جرير عن سهل فذكره. اهـ القول المسدد: ٣٤.

بشيء، وقال أحمدبن حنبل: ليس بشيء، يشبه المتروك وقال الدارقطني: متروك.

واعلم أنه قد خضب جماعة من الصحابة بالسواد، منهم الحسن والحسين وسعدبن أبي وقاص، وخلق كثير من التابعين وإنما كرهه قوم لما فيه من التدليس فإما أن يرتقي إلى درجة التحريم إذا لم يدلس فيجب فيه الوعيد فلم يقل بذلك أحد. ثم نقول على تقدير الصحة: يحتمل أن يكون المعنى: لا يريحون رائحة الجنة لفعل صدر منهم، أو اعتقاد، لا لعلة الخضاب، ويكون الخضاب سيماهم، فعرّفهم بالسيما كما قال في الخوارج سيماهم التحليق وإن كان تحليق الشعر ليس بحرام[1].

وقد أقام ابن الجوزي دعواه في رد الحديث بما يلي:

١ـ الحديث تفرد بروايته عبد الكريم بن أبي المخارق، وهو هالك.

٢ـ إن الحديث ورد من طريق آخر موقوف على ابن عباس. وهي تعل الرواية المرفوعة.

٣ـ ثبت عن جماعة من الصحابة أنهم خضبوا بالسواد، ولو كان ذلك منهيا عنه لما تجرأ الصحابة على اقتراف النهي.

٤ـ لو سلمنا بصحة الحديث وثبوته فهو محمول على أن الوعيد لجماعة علموا ما يستوجبون به ذلك الوعيد وأن من علاماتهم وسيماهم وسجيتهم أنهم يخضبون بالسواد، لا أن الخضاب بالسواد هو الموجب لهذا الوعيد.

قال السيوطي: قال الحافظ ابن حجر في القول المسدد: أخطأ ابن الجوزي، فإن عبد الكريم الذي في الاسناد هو الجزري الثقة المخرج له في الصحيح.

وقد أخرج هذا الحديث من هذا الوجه. أحمد في مسنده، وأبو داود، والنسائي، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك، والبيهقي في سننه، والضياء المقدسي في المختارة[2].

---

(١) الموضوعات ٣: ٥٥.

(٢) اللآلي ٢: ٢٦٩، التعقبات: ٣٠/أ، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٧٤/ ٢٧٥ تذكرة الموضوعات: ٢٢٢.

قلت: قد أخرج أبو داود حديثه في سننه فقال: قال أبو توبة، حدثنا عبيد الله، عن عبد الكريم الجزري[1] عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان بالسواد كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة»[2].

وكذلك أخرجه النسائي فقال: أخبرنا عبد الرحمن بن عبيد الله الحلبي عن عبيد الله وهو ابن عمرو عن عبد الكريم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رفعه، أنه قال: قوم يخضبون بهذا السواد آخر الزمان، كحواصل الحمام لا يريحون رائحة الجنة[3].

وعبد الكريم في الروايتين جاء غير منسوب، ولذا ظن ابن الجوزي أنه ابن أبي المخارق وقد رد عليه العلماء هذا الظن بأن عبد الكريم الذي في الاسناد هو ابن مالك الجزري، وليس هو ابن أبي المخارق، وقد اعترض على ابن الجوزي وخطأه الحافظ الذهبي فقال في ترتيب الموضوعات بعد ذكر الحديث: ما هو ابن المخارق، والحديث صحيح أخرجه أبو داود والنسائي[4].

وكذلك الحافظ العلائي، وقال: إن البيهقي صرح بنسبة عبد الكريم في هذا الحديث بعينه في كتاب الأدب له[5] وكذلك الحافظ المنذري وصوب أنه عبد الكريم بن مالك الجزري وأشار إلى قرينة ترجح أنه الجزري فإن الراوي عنه هو عبيدالله بن عمرو الرقي، فهو مشهور بالرواية عن الجزري بل هو أحفظ من روى عنه، فإذا أطلق في روايته عن عبد الكريم انصرف إلى الجزري لا سيما أنهما جزريان من بلدة واحدة[6] وممن جزم بأن عبد الكريم هو الجزري من الحفاظ غير المنذري:

---

(١) هكذا جاء في النسخة المطبوعة، ويبدو أن كلمة الجزري من زيادات بعض المتأخرين لأن الأئمة صرحوا بأن رواية أبي داود وكذلك النسائي لم يصرحا فيها بنسبته، والله أعلم.

(٢) د. الترجل. باب ما جاء في خضاب السواد ٢: ٤٠٤.

(٣) ن. الزينة. النهي عن الخضاب بالسواد ٨: ١٣٨.

(٤) ترتيب الموضوعات: ١٤٧/أ.

(٥) انظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٧٥.

(٦) انظر مختصر سنن أبي داود للمنذري: ١٠٧/١٠٨، الترغيب والترهيب ٣: ١١٨/١١٩.

أبو الفضل بن طاهر وأبو القاسم بن عساكر، والضياء أبو عبدالله المقدسي[١].

قلت وثمة قرينة أخرى ترجح بأنه الجزري وهي أن عبد الكريم الراوي عن سعيدبن جبير هو الجزري، ولم يذكر أحد من علماء الجرح والتعديل أن ابن أبي المخارق روى عن سعيدبن جبير[٢].

وعبد الكريم الجزري ثقة مخرج له في الصحيحين وهو من أحفظ من روى عن سعيدبن جبير فيحتمل تفرده.

وقد ساعد ابن الجوزي على ترجيح ما ذهب إليه من الحكم على الحديث بالوضع أن البغوي رواه عن عبد الجباربن عاصم عن عبيدالله بسنده إلى ابن عباس موقوفا. فيكون رفعه من باب الوهم والخطأ.

قلت: لا يلزم من ثبوت وقفه أن يكون رفعه خطأ ووهما، بل يقتضي وقفه إعطاءه حكم المرفوع، لأن مثل هذا الحديث لا مجال للرأي فيه، أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر[٣].

وكذلك ما ذكر من أن بعض الصحابة رضي الله عنهم عملوا بخلاف الحديث، فنقل عنهم أنهم صبغوا بالسواد.

قلت أولا: إن الآثار التي ثبت بها أنهم كانوا يصبغون بالسواد تحتاج إلى نظر فيها.

ثانيا: لعله لم يبلغهم رضي الله عنهم وعيده ﷺ في ذلك فبقوا على الحكم الأول.

ثالثا: إن عمل الصحابي المخالف للحديث يكون قرينة في الحكم على الرواية بالوضع والكذب إذا نقل العمل عن الصحابي راوي الحديث نفسه، أما عن غيره.

---

(١) انظر تهذيب ٦: ٣٧٣/٣٧٤، ٣٧٦/٣٧٧.
(٢) الأجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة وصفت بالوضع لابن حجر، مشكاة المصابيح ٣: ٣٠٩.
(٣) انظر فتح الباري ٦: ٤٩٩.

فلا تكون القرينة كافية في إثبات ذلك والله أعلم[1].

الحديث الثاني:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي. قال: حدثنا أحمدبن عليبن المثنى، حدثنا عماربن زربي، حدثنا النضربن حفصبن النضربن أنس، عن أبيه، عن جده، عن أنس قال، قال رسول اللهﷺ «يا أنس، إن الناس سيمصرون أرضا ويمصرون مصرا يقال لها البصرة، فإن أنت أتيتها فسكنت فيها، فاجتنب مسجدها، وسوقها، وقبضها، وأحسبه قال: وعليك بضواحيها، فسيكون خسف، ومسخ». قال أنس: فمين ها هنا سكنت القصر.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح. قال عبدان: كان عمار يكذب[2].

قال السيوطي في التعقبات بعد إيراد كلام ابن الجوزي: قلت: له طريق آخر عن أنس، أخرجه أبو داود، وسكت عليه، فهو عنده صالح[3].

وقال في اللآلي: قلت: أخرجه أبو الشيخ في الفتن عن أبي يعلي به.

وله طريق آخر أخرجه أبو داود في سننه، عن عبداللهبن الصباح، عن عبد العزيز عن عبد الصمد العمي، عن موسى الحناط، عن موسىبن أنس، عن أنس به نحوه. ثم رأيت الحافظ صلاح الدين العلائي قال: هذا الحديث ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، وتعلق فيه بعماربن زربي، ولم ينفرد به عمار بل له سند آخر رواه أبو داود. وساقه ثم قال: عبداللهبن الصباح من شيوخ البخاري ومسلم في صحيحيهما، وكذلك احتجا بشيخه العمي وبموسىبن أنس، واحتج مسلم بموسى

---

(١) وانظر الكلام على رد الأئمة على ابن الجوزي في كل من القول المسدد لابن حجر: ٤٢/٤١، الأجوبة عن أحاديث وقعت في مصابيح السنة ووصفت بالوضع ذكرت في آخر مشكاة المصابيح ٣: ٣٠٩، فتح الباري ٦: ٤٩٩، عون المعبود ٤: ١٤٠/١٣٩، مختصر سنن أبي داود، ٦: ١٠٨/١٠٧، الترغيب والترهيب ٣: ١١٩/١١٨ حم تحقيق وتعليق على مسند الإمام احمد، لاحمد شاكر ٤: ١٥٦.

(٢) الموضوعات ٢: ٦٠.

(٣) التعقبات: ٥٣/أ.

الحناط، ووثقه النسائي، ولم يتكلم فيه، الحديث اسناده من رجال الصحاح كلهم اهـ.

ورأيت له طريقا ثالثا عن أنس عند الطبراني قال في الأوسط، حدثنا محمدبن عبد الرحمن بن تغلب البصري. حدثنا علي بن الحسين الدرهمي، حدثنا عبد الخالق أبو هاني، حدثني زياد الأبرص، عن أنس بن مالك، قال: كانت أم سليم تداوي الجرحى في عسكر رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، لو دعوت لابني، قال رسول الله ﷺ أنيس؟ قالت: نعم فأقعدني بين يديه ومسح على رأسي، وقال: يا أنيس: إن المسلمين يمصرون بعدي يعني أمصارا... الحديث.

ورأيت له: شاهدا عن ابن مسعود، قال أبو الشيخ في الفتن، حدثنا أحمدبن جعفر الجمال، حدثنا أحمدبن عبد الرحمن الدشتكي، حدثنا عبدالله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه، عن الربيع، عن رجل قال: جاء رجل إلى ابن مسعود فقال: يا أبا عبدالله: إني أريد أن أسكن البصرة، قال: لا تسكنها، قال: لا بد لي من ذلك، قال: فإن كان لا بد، فاسكن ربيتها، ولا تسكن بسبختها، فإنه قد خسف بها مرة وسيخسف بها.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف، حدثنا أبو معاوية، عن عاصم، عن أبي عثمان، قال: جاء رجل إلى حذيفة فقال: إني أريد الخروج إلى البصرة، قال: لا تخرج إليها؟ قال: إن لي بها قرابة، قال: لا تخرج، قال: لا بد لي من الخروج قال: إن كان لا بد لك من الخروج فانزل غدوتها، ولا تنزل سوقها[1] وينحصر تعقب السيوطي فيما يأتي:

١ـ الحديث أخرجه أبو داود بسند آخر، وسكت عليه فهو عنده صالح، بل قال الحافظ العلائي: إن رجال اسناده رجال الصحيح.

٢ـ للحديث طريق آخر من حديث أنس أخرجه الطبراني في الأوسط.

---

(١) اللآلي: ١: ٤٦٨/ ٤٦٩.

٣ـ للحديث شاهدان من حديث ابن مسعود، وحذيفة موقوفا.

أما حديث أبي داود. فقال: حدثناعبد اللهبن الصباح، حدثنا عبدالعزيزبن عبد الصمد قال: حدثنا موسى الحناط لا أعلمه إلا ذكره عن موسى بن أنس، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال «يا أنس إن الناس يمصرون أمصارا وأن مصرا منها يقال له البصرة أو البصيرة، فإن أنت مررت بها أو دخلتها فإياك وسباخها وكلاءها وسوقها، وباب أمرائها، وعليك بضواحيها، فإنه يكون بها خسف وقذف ورجف وقوم يبيتون ويصبحون قردة وخنازير»[١].

قلت رجال اسناده، كما قال الحافظ العلائي لكن في السند علة وهي قول عبد العزيزبن عبد الصمد، لا أعلم إلا ذكره، فلم يجزم باتصاله بين موسى الحناط وبين موسى بن أنس.

وأما رواية ابن الجوزي، فقد ذكر أن فيها عماربن زربي، وأن عبدان الأهوازي كذبه قال الذهبي: وقد سمع من عماربن زربي، عبدان الأهوازي وتركه، ورماه بالكذب[٢] وقد كذبه غيره أيضا فقال أبو حاتم الرازي: هو كذاب متروك الحديث، وضرب على حديثه ولم يقرأه[٣] وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطىء ويغرب[٤] فالأئمة على تجريحه ورميه بالكذب، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالنسبة لهذا السند لاشتماله على كذاب وهي طريقة النقاد الذين يتكلمون في العلل، ولا يلزم من الحكم على السند، الحكم على متن الحديث إذا ورد من طريق آخر خلا منه ذلك الكذاب، نعم كان ينبغي على ابن الجوزي رحمه الله أن يشير إلى الطريق الثابتة أو يذكر أن الحديث ورد من طريق آخر غير طريق الكذاب، لأن في الاشارة إزالة للبس يوهم أن الحديث موضوع بجميع طرقه، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع سائغ كما سبقت الاشارة عند

(١) د. الملاحم. ذكر البصرة ٢: ٤٢٨.
(٢) ميزان ٣: ١٦٤، لسان ٤: ٢٧٣.
(٣) الجرح ١/٣: ٣٩٢، لسان ٤: ٢٧٣.
(٤) لسان ٤: ٢٧٣.

الكلام على أنواع الموضوعات أن النقاد يحكمون على الحديث بالوضع بالنسبة لسند بعينه، لا مطلقا والله أعلم.

الحديث الثالث:

قال ابن الجوزي: روى أبو معشر عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ قال: «لا تقطعوا اللحم بالسكين، فإن ذلك من صنيع الأعاجم».

قال أحمد بن حنبل: ليس بصحيح، وقد كان رسول الله ﷺ يحتز من لحم الشاة.

هذا حديث أبي معشر، واسمه نجيح بن عبد الرحمن. قال يحيى: ليس بشيء: وقد سرقه من أبي معشر يحيى بن هاشم.

فأنبأنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنبأنا ابن مسعدة، أنبأنا أبو عمرو الفارسي، حدثنا ابن عدي، حدثنا علي بن أحمد بن مروان، حدثنا عبدوس بن ابراهيم، حدثنا يحيى بن هاشم، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: «نهى رسول الله ﷺ: أن يقطع اللحم بالسكين على المائدة».

قال يحيى بن معين: يحيى بن هاشم دجال هذه الأمة. وقال أحمد لا يكتب عنه، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن عدي. كان يضع الحديث ويسرقه. وقال إبن حبان: كان يضع الحديث على الثقات[١].

قال السيوطي في التعقبات: قلت: أخرجه أبو داود في سننه، وقال: ليس هو بالقوي.

والبيهقي في الشعب وقال: تفرد به أبو معشر المدني وليس بالقوي.

ثم أخرجه البيهقي من طريق آخر من حديث أم سلمة[٢].

---

(١) الموضوعات ٢: ٣٠٣.

(٢) التعقبات: ٢٨/أ/٢٨/ب. وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٤٨. تذكرة الموضوعات ١٤٥/١٤٦.

وقال في اللآلي: قلت: أخرجه أبو داود، حدثنا سعيدبن منصور، حدثنا أبو معشر.

وأخرجه البيهقي في الشعب وقال: تفرد به أبو معشر المدني. وليس بالقوي. قال ـأي البيهقي ـ وقد روينا عن عمروبن أمية الضمري أنه رأى رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة في يده، فدعى إلى الصلاة، فألقاها والسكين التي كان يحتز بها، ثم قام فصلى ولم يتوضأ[1].

وقال الطبراني: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا أحمدبن يونس، حدثنا زهير، حدثنا عبادبن كثير عن أبي عبدالله، حدثني عطاءبن يسار، عن أم سلمة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطعوا الخبز بالسكين، فإن ذلك من فعل الأعاجم، ولا تقطعوا اللحم طبيخا ولا مشويا بالسكين ولكن بيدك ثم تناوله بفمك، فإنه أهنأ وأمرأ»[2].

فيتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ أن الحديث رواه أبو داود.

٢ـ أن للحديث شاهدا من حديث أم سلمة رواه الطبراني.

أما أبو داود فقد أخرج الحديث من طريق سعيدبن منصور، قال: حدثنا سعيدبن منصور، حدثنا أبو معشر عن هشام بن عروة، عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا تقطعوا اللحم بالسكين...» الحديث.

قال أبو داود: وليس هو بالقوي[3]

---

(١) ثم قال، قال صفوان بن أمية: رآني رسول الله ﷺ وأنا آخذ اللحم عن العظم بيدي فقال لي: يا صفوان، قلت: لبيك، قال: قرب اللحم من فيك فإنه اهنأ وأمرأ.

قلت: الحديث أخرجه د. الأطعمة. باب في أكل اللحم ٢: ٣١٤/٣١٥ وقد أورد البيهقي الحديث الذي قبله معترضا بهما على حديث أبي معشر والله أعلم.

(٢) اللآلي ٢: ٢٢٥/٢٢٦.

(٣) د. الأطعمة. باب في أكل اللحم ٢: ٣١٤.

قلت: الظاهر من كلام أبي داود أن الحديث ليس بقوي لأن الضمير يعود عليه، ولم يوضح أبو داود السبب في ضعفه وعدم قوته. لكن النقاد أشاروا إلى سبب ضعف الحديث وهو روايته من طريق أبي معشر، واسمه نجيح السندي مولى بني هاشم، وقد أثنى عليه بعض الأئمة وقوي أمره. قال هشيم: ما رأيت مدنيا يشبهه ولا أكيس منه، وقال أبو نعيم: كان أبو معشر كيسا حافظا.

لكن أغلب النقاد وأئمة الحديث على تضعيفه وجرحه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن مهدي: تعرف وتنكر وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: كان صدوقا، لكنه لا يقيم الاسناد ليس بذاك، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عن أبي معشر ويضعفه ويضحك إذا ذكره وقال أحمد أيضا: عندي حديثه مضطرب، لا يقيم الاسناد، ولكن أكتب حديثه للاعتبار. وقال أبو داود كان ضعيفا، وقال صالح بن محمد لا يسوى حديثه شيئا، وقال النسائي: ضعيف وقال يحيى: ضعيف، يكتب من حديثه الرقاق، وكان رجلا أميا يتقى أن يروى من حديثه المسندات، وقال علي بن المديني: ضعيف ضعيف، وكان يحدث عن محمد بن قيس، ويحدث عن محمد بن كعب بأحاديث صالحة، وكان يحدث عن المقبري، وعن نافع بأحاديث منكرة، وقال عمرو بن علي: أبو معشر ضعيف، ما روى عن محمد بن قيس، ومحمد بن كعب: ومشايخه فهو صالح، وما روى عن المقبري، وهشام بن عروة ونافع، وابن المنكدر، ردية لا تكتب[1] ويلاحظ أن تجريح الأئمة له يتعلق بضبطه، وقد فسروا ذلك بأنه كان أميا، فكان يحفظ ما يحدث به شيوخه، وإذا روى عن غير مشايخه. وقع الغلط والنكارة في حديثه، وحديث الباب من ذلك إذ صرح عمرو بن علي أن من رواياته الرديئة حديثه عن هشام بن عروة، وقد صرح ابن عدي بأن من منكراته حديثه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة وذكر الحديث[2] وقال النسائي: أبو معشر له

---

(١) انظر ترجمته وأقوال الأئمة فيه في كل من التاريخ الكبير ٤/٢: ١١٤، الجرح ٤/١: ٤٩٣، ٤٩٥، الضعفاء: ٢٧٨، الضعفاء للنسائي: ٣٠٥، تاريخ بغداد ١٣: ٤٣١/٤٢٧، ميزان ٤: ٢٤٨/٢٤٦، تهذيب ١٠: ٤١٩/ ٤٢٢.

(٢) انظر ميزان ٤: ٢٤٧.

أحاديث مناكير منها هذا، ومنها عن أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبلة[1]، فتفرده بالرواية مع ضعفه زيادة على تصريح النقاد بنكارة حديثه عن هشام بن عروة، كاف في الحكم على حديثه بالرد، كيف وقد خالف في روايته من هو أقوى منه، كما أشار إلى ذلك البيهقي في إيراده حديث عمرو بن أمية الضمري، إذا جاء في حديثه أنه رأى رسول الله ﷺ يحتز من كتف شاة في يده، فدعى إلى الصلاة. فألقاها والسكين الذي كان يحتز بها، ثم قام وصلى ولم يتوضأ.

قلت: والحديث أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، فأخرجه في الوضوء[2] وفي الأذان[3] وفي الجهاد[4] وفي الأطعمة وترجم له بقوله: باب قطع اللحم بالسكين، وذكره في مواضع أخرى في الأطعمة[5] ورواه مسلم أيضا في الحيض[6] ورواه الترمذي[7] والدارمي[8] وأحمد[9]، وهذه قرينة أخرى تضم إلى القرائن السابقة، وهي ضعف الراوي وتفرده، وإنكار الأئمة عليه في روايته عن هشام بن عروة.

وهناك قرينة أخرى لا تقل قوة عن القرينة السابقة، وهي أن الطرق التي روى بها هذا الحديث كلها ساقطة لا تقوم بها حجة. فقد جاء لهذا الحديث متابعة تامة من رواية يحيى بن هشام، حدثنا هشام بن عروة -به- أخرجها ابن عدي، وأوردها ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل عن بعض الأئمة تكذيب يحيى هذا، كما أوردته والأئمة متفقون على طرح حديثه وكذبه، بل قد صرح ابن الجوزي بأن يحيى سرق

---

(١) عون المعبود ١: ٢٥٣.

(٢) خ. الوضوء. باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق ١: ٦٣.

(٣) خ. الأذان. باب اذا حضر الطعام وأقيمت الصلاة ١: ١٧٢.

(٤) خ جهاد. باب ما يذكر في السكين ٤: ٥١.

(٥) خ. الأطعمة. باب قطع اللحم بالسكين ٧: ٩٦ وأورده أيضا في باب شاة مسموطة والكتف والجنب ٧: ٩٨، وفي باب إذا حضر العشاء فلا يعجل في عشائه ٧: ١٠٧.

(٦) م. الحيض. باب نسخ الوضوء مما مست النار حديث رقم ٣٥٥، ١: ٢٧٤.

(٧) ت الأطعمة باب ما جاء عن النبي ﷺ في الرخصة في قطع اللحم بالسكين حديث ١٨٣٦.

(٨) دي. الوضوء. باب الرخصة في ترك الوضوء مما مست النار ١: ١٨٥.

(٩) حم ١: ١٦٥، ٤: ١٣٩، ١٧٩، ٥: ٢٨٨.

هذا الحديث من أبي معشر. فعرف بذلك أن مخرجها واحد. فلا عبرة بمتابعته.

وأما حديث أم سلمة، فقد أخرجه الطبراني كما ذكر ذلك السيوطي في اللآلي. وفيه عبادبن كثير الثقفي، وهو ممن رمي بالكذب، ووصم بوضع الحديث.

وقد روى حديثه عن أبي عبد الله وهو المصري مولى اسماعيل بن عبيد قال الذهبي لا يعرف أي مجهول وهكذا فالشاهد لا يصلح للاعتبار أو المتابعة لما فيه من العلل القادحة.

فمجمل القول: إن الحديث احتفت به من القرائن ما تسوغ الحكم عليه بالوضع، كما ذهب إلى ذلك ابن الجوزي، وأما أبو داود فيرى أن الحديث ضعيف ولذا نبه عليه بقوله «ليس بقوي والله أعلم».

الحديث الرابع:

روى بن الجوزي بسنده إلى العقيلي، حدثنا عبد اللهبن أبي ميسرة، حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا بكاربن عبد العزيزبن أبي بكرة. حدثتني عمتي كبشة أن أبا بكرة، كان ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء ويزعم أن رسول الله ﷺ قال: «إنه يوم الدم، ويقول: فيه ساعة لا يرقأ فيها الدم».

قال ابن الجوزي، قال يحيى: بكار ليس بشيء، قال العقيلي: لا يتابع بكار على هذا الحديث[1].

قال السيوطي: أخرجه أبو داود في سننه، عن موسى بن اسماعيل وسكت عليه، فهو عنده صالح.

وأخرجه البيهقي في سننه من طريق أبي داود.

وبكار استشهد به البخاري في الصحيح، وروى له في الأدب المفرد. وقال ابن معين: صالح.

قال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه.

---

(١) موضوعات ٣: ٢١٣/ ٢١٤.

وللحديث شاهد، قال الطبراني: حدثنا الحسين بن اسحاق التستري حدثنا العباس بن الفضل، حدثنا الوليد بن سلمة الأزدي، عن مسلمة بن علي الخشني عن عمير بن هانىء عن ابن عمر قال، قال رسول الله ﷺ «نزلت سورة الحديد يوم الثلاثاء، وخلق الله الحديد يوم الثلاثاء وقتل ابن آدم أخاه يوم الثلاثاء، ونهى رسول الله ﷺ عن الحجامة يوم الثلاثاء»[1].

وزاد في التعقبات: والحديث أخرجه أبو داود في سننه وسكت عليه فهو عنده صالح، ولم ينفرد به بكار بل تابعه عبدالله بن القاسم عن أبيه[2] عن أبي بكرة، أخرجه البخاري في تاريخه وابن أبي حاتم في تفسيره[3].

ويتلخص تعقبه فيما يأتي:

١- الحديث أخرجه أبو داود، وسكت عليه فهو عنده صالح، كما هي قاعدته.

٢ - أن بكار بن عبد العزيز أبو بكرة - يحتمل تفرده، لأن بعض أئمة النقد قووا أمره - فقال فيه ابن معين صالح، وقد استشهد به البخاري في صحيحه وروى له في الأدب المفرد. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به. ومن قيل فيه هذا يحتمل تفرده، ولا يقتضي تفرده إلحاق حديثه بالموضوعات.

٣- أن بكار بن عبد العزيز قد توبع في حديثه تابعه فيه عبد الله بن القاسم أخرج حديثه البخاري في تاريخه.

٤- أن للحديث شاهدا من حديث ابن عمر أخرجه الطبراني.

قلت: أما أبو داود فأخرج الحديث في سننه قال: حدثنا موسى بن اسماعيل، أخبرني أبو بكرة بكار بن عبد العزيز، أخبرتني عمتي كبشة بنت أبي بكرة، وقال غير

---

(١) اللآلي ٢: ٤١٢.

(٢) هكذا في التعقبات، وهو خطأ، والصواب عبد الله بن القاسم عن ابنة أبي بكرة، كما في التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٣: ١٧٤، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٩.

(٣) التعقبات ١٦/ب، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٩، عون المعبود ١١: ٣٤٢.

موسى: كَيِّسة بنت أبي بكر. أن أباها كان ينهي أهله عن الحجامة يوم الثلاثاء، ويزعم عن رسول الله ﷺ أن يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقأ[1].

فالحديث مداره على بكار، وقد تابعه عليه عبد الله بن القاسم، أخرج حديثه البخاري في التاريخ قال في ترجمة عبدالله بن حفص الطائي: سمع عبدالله بن القاسم، سمع ابن أبي بكرة[2] كان أبو بكرة ينهى عن الحجامة يوم الثلاثاء[3] وقال في ترجمة عبد الله بن القاسم أبو عبيدة. وقال محمد بن عقبة حدثنا عبدالله بن حفص الكناني، سمع عبدالله بن القاسم، سمع ابنة أبي بكرة أن أبا بكرة نهى عن الحجامة يوم الثلاثاء ويقول: لا تهيجوا الدم يوم توبيغه[4].

ويلاحظ أن رواية البخاري موقوفة على أبي بكرة، وعبدالله بن القاسم لم يرفعها إلى رسول الله ﷺ، في حين أن رواية أبي داود التي من طريق بكار مرفوعة.

وعبد الله بن القاسم أبو عبيدة ترجمه له البخاري، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وذكره ابن أبي حاتم فقال: أنا عبد الله بن محمد بن حنبل فيما كتب إلي قال: قلت ليحيى بن معين: شيخ حدث عنه معتمر يقال له أبو عبيدة عن صالح الدهان عن جابر بن زيد، من أبو عبيدة هذا. قال: رجل يقال له عبدالله بن القاسم، ليس به بأس[5] وقال ابن حجر: عبد الله بن القاسم أبو عبيدة، روى عنه المعتمر بن سليمان، قال ابن المديني: مجهول نقلته من خط ابن عبد الهادي[6].

قلت أما جهالة عينه فمرفوعة برواية معتمر بن سليمان، وعبد الله بن حفص الطائي عنه. ثم أن توثيق ابن معين له يرفع عنه مطلق الجهالة. فالرجل محتج به.

وأما رواية أبي داود، فمدارها على بكار بن عبد العزيز، وقد اختلف فيه

---

(١) د. الطب، باب الحجامة ٢: ٣٣٢.

(٢) هكذا في تاريخ البخاري وهو خطأ والصواب ابنة أبي بكرة.

(٣) التاريخ الكبير ١/٣: ٧٦.

(٤) التاريخ الكبير ١/٣: ١٧٤.

(٥) الجرح ٢/٢: ١٤١.

(٦) لسان ٣: ٣٢٦.

النقل عن ابن معين فروى الدوري عنه قال: ليس حديثه بشيء، وروى اسحاق بن منصور عنه قال: صالح[1] وكذلك البزار، فقال مرة: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم وقال: ضعيف. وأورده ابن عدي في كامله وقال: أرجو أنه لا بأس به وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه في ترك الحجامة يوم الثلاثاء الذي فيه ساعة لا يرفأ فيها الدم، وقال: ليس في الحجامة شيء يثبت لا في الاختيار ولا في الكراهة، وذكره ابن حبان في الثقات[2]

ويمكن الجمع بين قولي يحيى: بأن بكاراً صالح في ذاته، أما من حيث الرواية فحديثه ليس بشيء ولا منافاة بين كلامي البزار، لأنهما متقاربان في الاصطلاح.

وأما كلام ابن عدي فقد بين المعلمي رحمه الله مراده منه، إذ يقصد بذلك «أنه لا يتعمد الكذب» وهو لا يدفع وقوعه في الخطأ، وبهذا يظهر أن بكارا ضعيف في الرواية، إلا أن ضعفه محتمل يتقوى حديثه إذا توبع، أما إذا تفرد فيتوقف في حديثه، وإذا خالف من هو أوثق منه كان الخطأ منه، ولذا قال ابن عدي: يكتب حديثه، بمعنى أن يؤخذ حديثه في المتابعات إذا وافق غيره أما إذا خالف من هو أوثق منه فيكون الخطأ منه، وهو ما وقع في حديثه هذا حيث رفعه الى النبي ﷺ، وخالفه عبدالله بن القاسم، وهو أوثق من بكار، فرواه موقوفا على أبي بكرة. وهو أشبه.

والذي يظهر لي والله أعلم أنه لهذه العلة أورده العقيلي في الضعفاء، واتهم به بكارا وقال كلامه السابق فيه، وتبعه على ذلك ابن الجوزي، لكنهما لم يكشفا عن العلة الحقيقية، وهي خطأ بكار في رفعه الحديث، وصوابه أنه موقوف، بل اكتفوا بجرحه، وحكاية قول من ضعفه، ورفع الموقوف سواء كان عمدا أو خطأ يلحقه بالموضوعات لوجود تفريط في تحمله أو أدائه، لكنه يستوجب الوعيد في حالة التعمد

---

(١) الجرح ١/١: ٤٠٨، تهذيب ١: ٤٧٨.
(٢) تهذيب ١: ٤٧٨/ ٤٧٩.

دون الخطأ، فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع، موافق لقواعد المحدثين في إلحاقهم بالموضوعات ما رفع خطأ إلى النبيﷺ مما هو موقوف على الصحابة أو من دونهم.

وأما استشهاد البخاري ببكار في صحيحه وروايته له في كتاب الأدب المفرد فذلك فيما وافق فيه غيره ورواه على الجادة ولم يخطىء فيه، لأنه لم يصدر عنه ما يطعن في عدالته ويستوجب رد حديثه. أما أن يسوغ استشهاد البخاري له قبول كل رواياته حتى ما ترجح فيها خطؤه، فلا يقول بذلك أحد.

وأما حديث ابن عمر الذي ساقه شاهدا، فقد أخرجه الطبراني وساق السيوطي أسناده، وقد أورده الهيثمي وتعقبه بقوله: فيه مسلمةبن علي الخشني وهو ضعيف[1].

قلت: ضعفه بلغ درجة الترك والتهمة، وأئمة الجرح والتعديل يكادون يتفقون على ذلك[2].

وكذلك الراوي عنه ـ وهو الوليد بن سلمة الأزدي ـ فهو متروك رماه دحيم وغيره بالكذب ووضع الحديث[3].

وكذلك تلميذ الوليدبن سلمة، وهو العباس بن الفضل مجمع على ضعفه وترك حديثه[4].

فوجود هذه الظلمة في سنده تنزل به عن درجة الاعتبار، فلا يصلح أن يكون شاهدا.

---

(١) مجمع الزوائد ٥: ٩٣.
(٢) انظر ترجمته في ميزان ٤: ١٠٩/١١٢، تهذيب ١٠: ١٤٦/١٤٧.
(٣) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٣٣٩، لسان ٦: ٢٢٢.
(٤) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٣٨٥، تهذيب ٥: ١٢٦/١٢٧.

رابعا: الأحاديث الواردة في جامع الترمذي:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا علي‌بن أحمدبن بسطام، حدثنا هدبة، حدثنا حمادبن سلمة قال: حدثنا ثابت البناني عن أنس «أن النبي ﷺ قرأ، فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا قال: أخرج خنصره على إبهامه فساخ الجبل فقال حميد لثابت: تحدث بمثل هذا؟ قال: فضرب بيده في صدري وقال: يقوله أنس، ويقوله رسول الله ﷺ أكتمه أنا».

قال ابن الجوزي: وهذا حديث لا يثبت.

قال ابن عدي: كان ابن أبي‌العوجاء ربيب حمادبن سلمة فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث[١].

قال السيوطي: هذا الحديث صحيح، رواه خلق عن حماد. وأخرجه الأئمة من طرق عنه، وصححوه فأخرجه أحمد في مسنده من طريق معاذبن معاذ العنبري عن حماد[٢] ومن طريق روح عنه[٣].

وأخرجه الترمذي من طريق سليمان‌بن حرب عن حماد وقال: حسن صحيح غريب[٤].

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة من طريق أسدبن موسى وحجاج‌بن المنهال كلاهما عن حماد[٥].

وأخرجه ابن مردويه في التفسير من طريق مسلم‌بن ابراهيم عن حماد.

وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق‌بن عفان‌بن مسلم، وسليمان بن

---

(١) الموضوعات ١: ١٢٢.

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢: ٢٤٤. نقلا عن حم. وانظر السنة لابن أبي عاصم: ٤١/أ.

(٣) حم ٣: ٢٠٩.

(٤) ت. التفسير، باب ومن سورة الأعراف حديث رقم ٣٠٧٤.

(٥) السنة. باب في ذكر تجلي ربنا عز وجل للجبل عند كلامه موسى عليه السلام: ٤٠/ب/ ٤١/أ.

حرب كلاهما عن حماد.

وأخرجه البيهقي في كتاب الرؤية من طريق سليمان بن حرب، ومن طريق محمدبن كثير عن حماد[1].

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة وصححه وقد ذكر الزركشي في تخريج الرافعي أن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم، وأنه قريب من تصحيح الترمذي وابن حبان.

وقال ابن طاهر المقدسي في تذكرة الحفاظ: أورد ابن عدي هذا الحديث في ترجمة حمادبن سلمة[2]، ولعله أشار إلى تفرده به، وحماد إمام ثقة.

وقال البيهقي بعد تخريجه: وقد روى عن ابن عباس موقوفا.

ثم أخرج من طريق عمروبن طلحة عن أسباط عن السدي، عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى «فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا» قال: تجلى منه مثل طرف الخنصر، فجعل الجبل دكا[3].

وأخرجه الحاكم وصححه، والطبراني في السنة من طريق عمربن محمد العنقزي عن أسباط[4].

ثم وجدت لحماد بن سلمة متابعا عن ثابت عن أنس به.

---

(١) المستدرك ٢: ٣٢٠/ ٣٢١، وقد أقره الذهبي في التلخيص على ان الحديث صحيح على شرط مسلم.

(٢) الكامل: ٢٣٤/أ.

(٣) قلت: أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره قال: حدثنا موسى قال حدثنا عمرو قال حدثنا أسباط قال: زعم السدي عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: تجلى منه مثل الخنصر، فجعل الجبل دكا، وخر موسى صعقا، فلم يزل صعقا ما شاء الله. اهـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ٩: ٥٣، وانظر تفسير ابن كثير ٢: ٢٤٤.

(٤) أورده ابن جرير في تفسيره أيضا قال: حدثني الحسين بن محمدبن عمرو العنقزي قال: حدثني أبي قال حدثنا أسباط عن السدي عن عكرمة عن ابن عباس في قوله تعالى ﴿فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا﴾ قال: ما تجلى منه إلا قدر الخنصر، جعله دكا، قال: ترابا، وخر موسى صعقا، قال: مغشيا عليه. اهـ ٩: ٥٢/٥٣، ومن طريقه أخرجه ابن أبي عاصم في السنة بأطول من حديث ابن جرير، قال: حدثنا حسين بن الأسود حدثنا عمرو بن محمد العنقزي به اهـ ٤١/أ.

أخرجه ابن مردويه أيضا من طريق شعيببن عبد الحميد الطحان عن قرةبن عيسى عن الأعمش عن رجل عن أنس به[1].

وورد أيضا من حديث ابن عمر، أخرجه ابن مردويه من طريق المسيببن شريك عن ابن البيلماني من أبيه عن ابن عمر مرفوعا به[2].

وزاد في التعقبات: وقد تابع حماد عن ثابت شعبة، أخرجه ابن منده في كتاب الرد على الجهمية وقال: إنه من حديث شعبة غريب[3].

وأخرجه أيضا من طريق شعبة عن عبادة عن أنس.

وأخرجه ابن جرير في تفسيره من طريق الأعمش عن رجل عن أنس مرفوعا[4].

وأخرجه ابن جرير والبيهقي في كتاب الرؤية بسند صحيح عن ابن عباس موقوفا[5].

وأخرجه ابن مردويه من طريق ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمرو موقوفا.

وأورد الديلمي في مسند الفردوس حديث أنس ثم قال عقبة: وفي الباب عن عمربن الخطاب[6].

أما الترمذي فقد أورده في جامعه قال: حدثنا عبداللهبن عبد الرحمن حدثنا سليمانبن حرب حدثنا حمادبن سلمة عن ثابت عن أنس أن النبيﷺ قرأ هذه الآية «فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا» قال حماد: هكذا وأمسك سليمان بطرق إبهامه على

---

(١) أخرجه ابن جرير قال: حدثنا أحمدبن سهيل الواسطي قال حدثنا قرةبن عيسى قال حدثنا الأعمش عن رجل عن أنس عن النبيﷺ.

(٢) قال ابن كثير: وأسنده ابن مردويه من طريق ابن البيلماني عن أبيه عن ابن عمر مرفوعا ولا يصح اهـ ٢ : ٢٤٤ .

(٣) قال ابن كثير. وقد رواه عن داود بن المحبر عن شعبة عن ثابت عن أنس موقوف، وهذا ليس بشيء، لأن داودبن المحبر كذاب. رواه الحافظان أبو القاسم الطبراني وأبو بكربن مردويه. اهـ ٢ : ٢٤٤ .

(٤) جامع البيان ٩ : ٥٣ .

(٥) جامع البيان ٩: ٥٢/٥٣ .

(٦) التعقبات: ٢/أ/٢/ب.

أنملة أصبعه اليمنى قال فساخ الجبل، وخر موسى صعقا.

هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث حمادبن سلمة[1].

قلت: الحديث مداره على حمادبن سلمة، وقد تفرد به، ورواه عنه جماعة كما صرح بذلك السيوطي وأورد رواياتهم وحمادبن سلمة إمام ثقة، الأغلب على توثيقه وصحة حديثه، إلا أن البخاري رحمه الله كان يتحاماه، فلم يخرج حديثه في صحيحه، وإنما ستشهد به في مواضع ليبين أنه ثقة[2]، وكان قد كبر فساء حفظه[3] وقد لخص الذهبي الكلام فيه فقال: كان ثقة له أوهام[4] فيحتمل تفرده، ولا يتوقف في حديثه إلا إذا خالف فيحمل ذلك على وهمه، ولا يعلم له مخالف في هذه الرواية.

وقد روى حديثه عن ثابت عن أنس، وتعتبر روايته عن ثابت من أصح حديثه لأنه كان من أثبت الناس في ثابت. وقد صرح بعض الأئمة بذلك. قال أحمد حمادبن سلمة أثبت من معمر.

وقال ابن معين: من خالف حمادبن سلمة في ثابت فالقول قول حماد، وقال ابن المديني: لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حمادبن سلمة[5].

ولذا صحح بعض الأئمة هذا الحديث. وأخرجوه في كتبهم كما بين ذلك السيوطي في تعقباته.

وقد أعل ابن الجوزي الرواية بأن ابن أبي العرجاء ـ ربيب حمادبن سلمة دسها في كتابه وأنها ليست من حديثه، بل لقنها ـ وإدخال الحديث وتلقينه نوع من أنواع الوضع. فالرواية موضوعة، وقد نقل هذا عن ابن عدي، فإبن عدي قد ترجم في كامله لحمادبن سلمة، وساق حديثه ثم قال: حدثنا ابن حماد حدثنا أبو عبدالله محمدبن شجاع الثلجي، أخبرني ابراهيمبن عبد الرحمنبن مهدي قال: كان حمادبن

---

(١) ت ٥: ٢٦٥.

(٢) تهذيب ٣: ١٤.

(٣) تهذيب ٣: ١٤.

(٤) ميزان ١: ٥٩٠

(٥) تهذيب ٣: ١٢.

سلمة لا يعرف بهذه الأحاديث حتى خرج خرجة إلى عبادان فجاء وهو يرويها فلا أحسب إلا شيطانا خرج إليه في البحر فألقاها إليه، قال أبو عبدالله: فسمعت عبادبن صهيب يقول: إن حمادبن سلمة كان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دست في كتبه، وقد قيل وإن ابن أبي العرجاء كان ربيبه فكان يدس في كتبه هذه الأحاديث. قال الشيخ -أي ابن عدي- أبو عبد الله بن الثلجي: كذاب، وكان يضع الحديث، ويدس في كتب الحديث أحاديث كفريات، فهذه الأحاديث من تدسيسه[1].

قلت: اعتمد ابن الجوزي كلام ابن الثلجي عن عبادبن صهيب في حديث حمادبن سلمة، وعده مما دس ابن أبي العرجاء في حديث حماد ولذا أدرجه في موضوعاته.

لكن ابن عدي نقض هذه الرواية بتصريحه بكذب الثلجي وأنه دس هذه الرواية على حماد، لكن ابن الجوزي رحمه الله، أسند قول عبادبن صهيب لابن عدي على أنه من كلامه ولم يشر إلى تكذيب ابن عدي له، وهذا الفعل يعد من هناته رحمه الله وكان الأجدر به أن ينقل الكلام كله أو يغفله جميعه.

وقد أنكر الحفاظ على ابن الثلجي قوله: قال الذهبي بعد أن حكى كلامه: ابن الثلجي ليس بمصدق على حماد وأمثاله وقد اتهم، نسأل الله السلامة[2].

وقال ابن حجر بعدحكايته كلام ابن الثلجي والذهبي. قلت: وعباد أيضا ليس بشيء وقد قال أبو داود: لم يكن لحمادبن سلمة كتاب غير كتاب قيس بن سعد -يعني- كان يحفظ علمه، وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ضاع كتاب حماد عن قيس بن سعد وكان يحدثهم من حفظه[3].

قلت: مراد ابن حجر بهذا، إبطال قول من زعم أن ابن أبي العرجاء كان يدس لحماد في كتبه، وأنه لم يكن له كتب.

---

(١) الكامل: ٢٣٤/١أ.
(٢) ميزان ١: ٥٩١.
(٣) تهذيب ٣: ١٥.

والذي يظهر لي والله أعلم آن ابن عدي : إنما أورده في كامله ليدحض كذب ابن الثلجي ، وقد تبعه الذهبي ، فذكره في الميزان كعادته ولذا لم يقتصرا على ذكره ، بل تعقباه بما يرد كلامه .

وقد شنع بعض الأئمة على من تكلم في حماد ، فقال ابن المديني : من تكلم في حمادبن سلمة فاتهموه في الدين[1] وقال آخر : إذا رأيت الرجل يقع في حماد فاتهمه على الاسلام[2] .

فمن هذا يظهر أن تفرد حمادبن سلمة في هذا الحديث لا يؤثر في صحته لثقته أولا ، ولتثبته في حديث ثابت ، مما يستبعد معه وجود الوهم أو الخطأ .

وابن الجوزي عندما حكم على الحديث بالوضع ، إنما كان معتمده أمرا لا أساس له من الصحة فكانت نتيجة حكمه نتيجة خاطئة والله أعلم .

الحديث الثاني :

روى ابن الجوزي بسنده إلى الطبراني : حدثنا الحسين‌بن اسحاق التستري حدثنا هشام‌بن عمار ، حدثنا محمدبن ابراهيم القرشي ، حدثنا أبو صالح ، عن عكرمة عن ابن عباس قال ، قال علي عليه السلام ، يا رسول الله : إن القرآن يتفلت من صدري . . الحديث .

قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح ، ومحمدبن ابراهيم مجروح ، وأبو صالح لا نعلمه إلا أسحاق‌بن نجيح وهو متروك .

ـ طريق آخر ـ رواه بسنده إلى الدارقطني ، حدثنا محمدبن الحسن‌بن محمد المقري ، حدثنا الفضل‌بن محمد العطار ، حدثنا هشام‌بن عمار ، حدثنا الوليدبن مسلم ، عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس أنه بينما هو جالس عند رسول الله ﷺ إذ جاء علي‌بن أبي طالب . . . الحديث ، قال ، ابن الجوزي ، قال الدارقطني تفرد به هشام عن الوليد .

---

(١) تهذيب ٣ : ١٥ .
(٢) ميزان ١ : ٥٩١ .

قال المصنف، قلت: أما الوليد فقال علماء النقل: كلا يروي عن الأوزاعي أحاديث هي عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي مثل نافع، والزهري، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي عنهم، وبعد هذا فأنا لا أتهم به إلا النقاش شيخ الدارقطني قال طلحةبن محمدبن جعفر: كان النقاش كذابا، وقال البرقاني: كل حديثه منكر، وقال الخطيب: أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة[1].

ويتلخص كلام ابن الجوزي على الروايتين فيما يلي:

أ ـ أما الرواية الأولى ففي اسنادها محمدبن ابراهيم القرشي، وهو مجروح وقد اتهمه الذهبي بوضع هذا الحديث[2].

وفيه أيضا: أبو صالح وهو اسحاقبن نجيح الملطي، وهو مجمع على كذبه وأنه يضع الحديث صراحة[3].

وأما الرواية الثانية، ففيها النقاش وهو كذاب.

وكذلك فيها الوليدبن مسلم وهو مدلس يعاني تدليس التسوية، فيحتمل أنه سوى الاسناد وأسقط منه الآفة. لأنه كثيرا ما يصنع ذلك وخاصة في روايته عن الأوزاعي.

قال السيوطي في اللآلي بعد إيراد الحديث: قلت: قال الحافظ ابن حجر: هذا الكلام تهافت والنقاش بريء من عهدته، فإن الترمذي أخرجه في جامعه من طريق الوليد به. اهـ.

وأخرجه الحاكم أيضا حدثنا أبو النصر الفقيه، وأبو الحسن أحمدبن محمدبن سلمة قالا حدثنا عثمانبن سعيد، حدثنا أبو أيوب سليمانبن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الوليدبن مسلم، حدثنا ابن جريج عن عطاء وعكرمة عن ابن

(١) الموضوعات ٢: ١٣٨/ ١٤٠.

(٢) ميزان ٣: ٤٤٦.

(٣) انظر الكلام عليه في الميزان ١: ٢٠٠/ ٢٠٢.

عباس به. وقال: صحيح على شرط الشيخين[1].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث وتعليق ابن الجوزي مختصرا: قلت: قال الحافظ ابن حجر هذا الكلام كله تهافت، والنقاش بريء من عهدته وأن الحديث اخرجه الترمذي وحسّنه والحاكم وصحّحه، والبيهقي، من طريق ليس فيها النقاش ولا أبو صالح ولا محمدبن ابراهيم[2].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

إن النقاش لم ينفرد برواية الحديث بل أخرجه الترمذي، والحاكم من غير طريقه فبريء من تهمته.

قلت: فحوى كلام السيوطي أنه أقر ابن الجوزي على الحكم بالوضع على الرواية الأولى- أعني رواية الطبراني- لاشتمالها على متهمين بالوضع.

أما الرواية الثانية فينحصر النزاع في النقاش، فقد اتهمه ابن الجوزي، وبرأه السيوطي تبعا لابن حجر العسقلاني، حيث أشار إلى رواية الترمذي والحاكم وخلوهما من النقاش ولا شك أنه بريء من التهمة في هذا الحديث.

أما العلة الأخرى وهي تدليس الوليدبن مسلم فلم يعرج عليها السيوطي وقد حاول الذهبي دفع تهمة تدليس الوليدبن مسلم بتصريح الوليد بالسماع من ابن جريج حيث قال في تلخيص المستدرك: هذا حديث منكر شاذ، أخاف أن يكون موضوعا، وقد حيرني والله جودة سنده فإن الحاكم قال فيه: حدثنا أبو النصر. . . حدثنا أبو أيوب سليمانبن عبد الرحمن الدمشقي، حدثنا الوليدبن مسلم فذكره مصرحا بقوله: حدثنا ابن جريج[3].

قلت تصريح الوليدبن مسلم بالسماع من ابن جريج لا يدفع تهمة التدليس،

(١) اللآلي ٢: ٦٧.

(٢) التعقبات: ١٣/ب.

(٣) تلخيص المستدرك ١: ٣١٧، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١١٢.

وخاصة تدليس التسوية لأن هذا النوع من التدليس لا يكون إلا بإسقاط من فوق الشيخ وذكر عبارة توهم بالسماع كالعنعنة، كما هو الحال في هذا السند، حيث أن ابن جريج لم يصرح بالسماع ممن فوقه.

والأئمة مع انتقادهم لابن الجوزي على حكمه على الحديث بالوضع إلا أنهم يوافقونه في أن الحديث متنه شاذ منكر. قال المنذري: طرق أسانيد هذا الحديث جيدة ومتنه غريب جدا[1]. وقال الشوكاني بعد ذكر كلام الحاكم: ولم تركن النفس إلى مثل هذا من الحاكم، فالحديث يقصر عن الحسن فضلا عن الصحة، وفي ألفاظه نكارة[2] وقد سبق قول الحافظ الذهبي في تلخيص المستدرك وقال في ترجمة سليمان بن عبد الرحمن بعد أن قوى من شأنه وقال: لو لم يذكره العقيلي في الضعفاء لما ذكرته فإنه ثقة مطلقا. الخ. قال وخرج له الترمذي عن الوليد حدثنا ابن جريج عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس... الحديث، وهو مع نظافة سنده حديث منكر جدا في نفسي منه شيء فالله أعلم فلعل سليمان شبه له وأدخل عليه، كما قال فيه أبو حاتم: لو أن رجلا وضع له حديثا لم يفهم[3].

وقد حاول بعضهم الكشف عن علة هذا الحديث وهي مجملة في أمرين:

أ- إن الخطأ إنما حصل من الراوي عن الوليد بن مسلم وهو سليمان بن عبد الرحمن إذ وهم فركب هذا الحديث بأن أدخل حديثا في حديث فقد قال يعقوب بن سفيان: كان صحيح الحديث إلا أنه كان يحول، فإن وقع فيه شيء فمن النقل[4] قال المعلمي معقبا: يعني أن أصول كتبه كانت صحيحة، ولكنه كان ينتقي منها أحاديث يكتبها في أجزاء ثم يحدث عن تلك الأجزاء، فقد يقع له خطأ عند التحويل، فيقع بعض الأحاديث في الجزء خطأ فيحدث به، وأحسب بلية هذا الخبر من ذاك، كأنه كان في أصل سليمان خبر آخر فيه، حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا ابن

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ١١٢.
(٢) الفوائد المجموعة: ٤٢.
(٣) ميزان ٢: ٢١٣/ ٢١٤.
(٤) تهذيب ٤: ٢٠٨.

جريج، وعنده هذا الخبر بسند آخر إلى ابن جريج فانتقل بصره عند النقل من سند الخبر الأول إلى سند الثاني، فتركب هذا الخبر على ذاك السند[1].

ب- إن الحديث وقع فيه تدليس تسوية من الوليد بن مسلم حيث أسقط رجلا بين ابن جريج وبين عكرمة وهذا الرجل هو آفة الحديث وإلى هذا ذهب الحافظ ابن حجر قال في اللسان: لعل الوليدبن مسلم دلسه على ابن جريج فقد ذكر ابن أبي حاتم في ترجمة محمدبن ابراهيم القرشي أنه روى عنه الوليدبن مسلم وهشام بن عمار[2].

قلت وكلا الاحتمالين ممكن إلا أنهما يفتقران إلى دليل أو قرينة ترجحهما، ولذا فلا يمكن القطع، بل الظن بأن هذا الحديث موضوع لهذه الاحتمالات وإن كان محكوما عليه بالنكارة لغرابة لفظه والله أعلم.

وخلاصة القول: إن ابن الجوزي إنما حكم بالوضع على الرواية الأولى، أما الرواية التي أوردها الترمذي فلم يوردها في موضوعاته كما في النسخة التي بين أيدينا وترتيب الموضوعات للذهبي. ولو سلمنا جدلا، أنه ضمنها موضوعاته فدليله في الحكم على الرواية بالوضع يقصر عن ذلك والله أعلم.

الحديث الثالث:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان، حدثنا أسحاق بن ابراهيم بن اسماعيل، حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا كثير أبو هاشم الأيلي قال، سمعت انس بن مالك يقول: إن أم سليم قالت: يا رسول الله، ما من الأنصار رجل أو إمرأة إلا وقد أتحفك بشيء غيري، وليس لي إلا ولدي هذا، وأحب أن تقبله مني يخدمك فقبلني رسول الله ﷺ، وأقعدني بين يديه، ومسح يده على رأسي وبرك علي وقال لي، يا بني: احفظ سري تكن مؤمنا، يا بني: إن استطعت أن تكون أبدا على وضوء فكن، فإن ملك الموت إذا قبض روح العبد وهو على وضوء كتب له شهادة، يابني إن استطعت

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٤٣.

(٢) انظر تنزيه الشريعة ٢: ١١٢ نقلا عن اللسان.

أن تكون أبدا تصلي فصلي، فإن الملائكة يصلون عليك ما دمت تصلي، يا بني إذا خرجت من رحلك فلا يقعن بصرك على أحد من أهل قبلتك إلا سلمت عليهم، فإنك ترجع إلى منزلك وقد ازددت في حسناتك، يا بني: إذا ما دخلت رحلك فسلم على أهل بيتك تكون بركة عليك، وعلى أهل بيتك، يا بني إن أطعتني فلا يكون شيء أحب إليك من الموت، يا بني: إذا خرجت إلى الصلاة فاستقبل القبلة وارفع يديك، وأقم صلبك حتى يسكن كل عظم مكانه، وإذا سجدت فضع عقبك تحت إليتك، واذكر ما بدا لك، وأقم صلبك فإن الله عز وجل لا ينظر إلى من لا يقيم صلبه في الركوع والسجود.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال ابن حبان: أبو هاشم الأيلي: كان يضع الحديث على أنس لا يحل كتب حديثه إلا اعتبارا.

وقد روى لنا من طريق آخر ثم ساق سنده إلى أبي الحسن علي بن محمد المصري حدثنا بشر بن إبراهيم أبو عمرو حدثنا عباد بن كثير، عن عبد الرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيب عن أنس بن مالك قال: قدم النبي ﷺ المدينة وأنا ابن عشر سنين، فأتته أمي فقالت: يا رسول الله إنه ليس من أهل المدينة أحد إلا وقد أتحفك بتحفة غيري. وإني لم أجد ما أتحفك به، إلا ابني هذا يخدمك، قال: فخدمت النبي ﷺ عشر سنين فما سبني سبة قط، ولا ضربني ضربة، ولا انتهرني قط، وقال لي: يا بني أكتم سري، فإنه كانت أمي تسألني عن سر رسول الله ﷺ فما أخبرها به، وما أنا بمخبر سر رسول الله ﷺ أحدا حتى أموت، فقال: يا بني: عليك بإسباغ الوضوء يحفظك الله وحفيظاك، يا بني إذا خرجت من بيتك فلا يقعن بصرك على أحد من أهل القبلة إلا سلمت عليه ترجع وقد[زيد في حسناتك. يا بني: إذا دخلت بيتك فسلم على أهل بيتك بركة عليك وعليهم، يا بني: إذا سجدت فلتكن[1] جبهتك من الأرض، ولا تنقر كما ينقر الديك، ولا تبسط ذراعيك كما يبسط الثعلب، ولا تقع كما يقع الكلب، فإذا ركعت فاحني ظهرك، وافرج بين أصابعك وجاف عضدك عن جنبيك. يا بني: إن استطعت ألا يأتيك الموت إلا وأنت على وضوء، فمن أتاه الموت

---

(١) هكذا في المطبوعة والظاهر فلتمكن.

وهو على وضوء أعطي الشهادة، يا بني: إن حفظت وصيتي لم يكن شيء أحب إليك من الموت ولا بدّ لك منه، وإن ضيعت وصيتي لم يكن شيء أبغض إليك من الموت ولن تعجزه.

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع وفي هذا الطريق آفات: عبد الرحمن بن حرملة قد ضعفه البخاري [1].

وأما عباد بن كثير فقال أحمد: روى أحاديث كذب لم يسمعها.. وقال يحيى: ليس بشيء في الحديث. وقال البخاري والنسائي: متروك الحديث.

وأما بشر بن ابراهيم فقال ابن عدي: هو عندي ممن يضع الحديث على الثقات. قال ابن حبان كان يضع الحديث على الثقات.

ويتلخص حكم ابن الجوزي على الحديثين بالوضع فيما يلي:

أ ـ الرواية الأولى من طريق كثير أبي هاشم الأيلي وهو كذاب يضع الحديث على الثقات.

ب ـ الرواية الثانية. في اسنادها كل من عباد بن كثير وبشر بن ابراهيم، وهما ممن رمي بالكذب وعبد الرحمن بن حرملة، ضعفه البخاري.

قال السيوطي في اللآلي بعد ذكر الحديثين ومجمل كلام ابن الجوزي قلت: لم يصنع المؤلف شيئا. قال الترمذي: حدثنا أبو حاتم الأنصاري البصري مسلم بن حاتم، حدثنا محمد بن عبدالله الأنصاري عن أبيه عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال، قال لي رسول الله ﷺ: يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلى أهل بيتك قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، وبهذا الاسناد في كتاب العلم عن أنس قال: قال لي رسول الله ﷺ: يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل، ثم قال لي: يا بني وذلك من سنتي ومن أحيا سنتي فقد أحياني ومن أحياني كان معي في الجنة. وفي الحديث قصة طويلة.

---

(1) الموضوعات ٣: ١٨٧/ ١٨٨.

قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. ومحمدبن عبد الله الأنصاري ثقة،وأبوه ثقة، وعلي بن زيد صدوق إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره، ولا نعرف لسعيدبن المسيب عن أنس رواية إلا هذا الحديث بطوله.

وقد روى عباد المنقري هذا الحديث عن علي بن زيد عن أنس ولم يذكر فيه عن سعيدبن المسيب ثم ساق عدة روايات للحديث يشتمل غالبها على بعض من ألفاظه، وبعضها بزيادة[1].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يأتي:

١- إن الحديث أخرج طرفا منه الترمذي في جامعه من طريق آخر غير طريق عبد الرحمن بن حرملة وقد تابعه علي بن زيد عن سعيدبن المسيب.

٢- إن للحديث طرقا أخرى وكلها متابعات أو شواهد للحديث تنفي تهمة وضعه أما الترمذي فقد أخرج الحديث في موضعين: قال في الموضع الأول: حدثنا أبو حاتم البصري مسلم بن حاتم، حدثنا محمدبن عبدالله الأنصاري، عن أبيه عن علي بن زيد عن سعيدبن المسيب عن أنس بن مالك قال، قال لي رسول الله ﷺ: يا بني إذا دخلت على أهلك فسلم يكون بركة عليك وعلى أهل بيتك.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب[2].

وقال في الموضع الثاني حدثنا مسلم بن حاتم الأنصاري البصري حدثنا محمدبن عبدالله الأنصاري عن أبيه عن علي بن زيد عن سعيدبن المسيب قال، قال أنس بن مالك قال لي رسول الله ﷺ «يا بني إن قدرت أن تصبح وتمسي وليس في قلبك غش لأحد فافعل، ثم قال لي: يا بني وذلك من سنتي، ومن أحيا سنتي فقد أحبني، ومن أحبني كان معي في الجنة» وفي الحديث قصة طويلة.

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن وغريب من هذا الوجه، ومحمدبن عبدالله

---

(١) اللآلي ٢: ٣٧٩/ ٣٨٤.

(٢) ت الاستئذان. باب ما جاء في التسليم إذا دخل بيته حديث رقم ٢٦٩٨.

الأنصاري ثقة وأبوه ثقة. وعلي‌بن زيد صدوق إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره قال: وسمعت محمدبن بشار يقول: قال أبو الوليد قال شعبة: حدثنا علي‌بن زيد وكان رفاعا، ولا يعرف لسعيدبن المسيب عن أنس رواية إلا هذا الحديث بطوله.

وقد روى عباد بن ميسرة المنقري هذا الحديث عن علي‌بن زيد عن أنس ولم يذكر فيه عن سعيدبن المسيب.

وقال أبو عيسى: وذاكرت به محمدبن اسماعيل فلم يعرفه، ولم يعرف لسعيدبن المسيب عن أنس هذا الحديث ولا غيره، ومات أنس‌بن مالك سنة ٩٣ ومات سعيدبن المسيب بعده بسنتين مات سنة ٩٥[١].

ويلاحظ في رواية الترمذي الأمور التالية:

أ ـ أن الترمذي قال في كلا الروايتين حسن غريب فقط، ولم يصحح الرواية الأولى، كما نقل ذلك السيوطي عنه في اللآلي فقال: قال الترمذي، هذا حديث حسن صحيح غريب[٢] وحكى ذلك ابن عراق تبعا له[٣] وهو وهم لا شك ولعل سببه وقوع خطأ في النسخة التي اعتمد عليها رحمه الله ويؤيد ذلك أن الترمذي حسن الحديث واستغربه في الرواية الثانية وأسنادهما واحد وقد أشار إلى وجود علة في السند، فيستبعد جدا أن يحكم عليه بالصحة مع وجود تلك العلة.

ب ـ إن الحديث من باب المزيد في متصل الأسانيد، لأن ذكر سعيدبن المسيب زيادة في الاسناد لأن سعيدبن المسيب لا تعرف له رواية عن أنس‌بن مالك، ولأن عبادبن ميسرة المنقري روى الحديث عن علي‌بن زيد عن أنس مباشرة ولم يذكر فيه عن سعيدبن المسيب[٤].

جـ ـ وثمة علة أخرى في الحديث وهي أن الحديث من رواية علي‌بن زيد، ولم يوثقه

---

(١) ت. العلم. باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع حديث رقم ٢٦٧٨.

(٢) اللآلي ٢: ٣٧٩.

(٣) تنزيه الشريعة ٢: ٣٤٢.

(٤) ت. العلم حديث رقم ٢٦٧٨.

أحد بل لم يقو امره إلا الترمذي فقال فيه صدوق، وسائر الأئمة على جرحه وتضعيف حديثه[1]

فخلاصة القول: إن رواية الترمذي تعتبر رواية ضعيفة لاشتمالها على علل اتؤثر في صحتها. وإنما حسنها الترمذي باعتبار تعدد طرقها وتقوية أمر علي بن زيد.

وأما بالنسبة لحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع فإنه قائم على قواعد تتعلق بسند الرواية. وهي وجود الكذابين والمتهمين في اسنادها. والذي يظهر لي والله أعلم أن حكمه على الحديث بالوضع إنما يتعلق بالسند دون المتن، وتعبيره في الحديثين بقوله: هذا حديث لا يصح يشعر بذلك وقد سبق الاشارة إلى أنه كثيرا ما يستعمل هذه العبارة (وهي قوله لا يصح) إذا كان حكمه على الحديث إنما يتعلق بالسند دون المتن.

وثمة مسألة أخرى سوغت لابن الجوزي ومن حكم على الحديث بالوضع من قبله، وهي دمج مجموعة من الأحاديث وجعلها حديثا واحدا، وقد ساق السيوطي مجموعة من الروايات بأسانيد مختلفة كل رواية تشتمل على جزئية من جزئيات الروايات التي أوردها ابن الجوزي، فجمع هذه المتون وتركيب اسناد واحد لها يعد وضعا لما فيه من قلب وتركيب للاسناد. وقد سبق الكلام في أن بعض المحدثين يطلق الكذب على هذا النوع من الروايات[2] فحكم ابن الجوزي إنما يتعلق بالسند دون المتن، ولا يلزم من الحكم على طريق بالوضع الحكم على سائر الطرق إلا أن الذي يؤخذ عليه رحمه الله إبهامه للأمر وعدم إظهاره وإزالة اللبس عنه.

الحديث الرابع:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب إلى يوسف بن موسى القطان، حدثنا أبو زهير عبدالرحمن بن مغراء عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر قال، قال رسول الله ﷺ: «يود أهل العافية لو أن لحومهم قرضت بالمقاريض لما يرون لأهل

---

(١) انظر ترجمته في الميزان ٣: ١٢٧/ ١٢٩.
(٢) انظر صفحة ٨٠ جـ ٢.

البلاء من جزيل الثواب».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول اللهﷺ، قال علي‌بن المديني: عبد الرحمن‌بن مغراء ليس بشيء[1].

قال السيوطي في اللآلي: قلت: أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه من طريقه، وصححه الضياء المقدسي في إخراجه في المختارة.

وقد أخرجه الخليلي في الارشاد وقال: غريب من حديث الأعمش لم يروه عنه إلا أبو زهير وهو ثقة. وقد تقدمت شواهده.

وروى الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود موقوفا: «يود أهل البلاء حين يعاينون الثواب لو أن جلودهم كانت تقرض بالمقاريض»[2].

فتعقب السيوطي يتلخص فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه وصححه الضياء في المختارة.

٢ـ إن الخليلي أخرج الحديث في الارشاد واستغربه ووثق أبا زهير عبد الرحمن‌بن مغراء.

٣ـ إن للحديث شواهد منها حديث الطبراني عن ابن مسعود موقوفا.

أما رواية الترمذي فقد قال فيها: حدثنا محمدبن حميد الرازي، ويوسف‌بن موسى القطان البغدادي، قالا: حدثنا عبدالرحمن‌بن مغراء أبو زهير عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر قال، قال رسول اللهﷺ «يود أهل العافية يوم القيامة حين يعطى أهل البلاء الثواب لو أن جلودهم كانت قرضت في الدنيا بالمقاريض».

قال أبو عيسى: وهذا حديث غريب لا نعرفه بهذا الاسناد إلا من هذا الوجه. وقد روى بعضهم هذا الحديث عن الأعمش عن طلحة‌بن مصرف عن مسروق قوله

---

(١) موضوعات ٣: ٢٠٢/٢٠٣.
(٢) اللآلي ٢: ٤٠١.

شيئا من هذا[1].

فالترمذي أخرج الرواية واستغربها وقد أشار إلى أن بعض المحدثين أعلّ الرواية بعلتين هما:

الأولى: إن الحديث مقطوع، وهو من قول مسروق.

الثانية: أنه وقع قلب في إسناد الرواية فهي عن الأعمش عن طلحة بن مصرف عن مسروق، لا عن الأعمش عن أبي الزبير عن جابر.

وابن الجوزي اتهم ابن مغراء في هذا الحديث، وحكى عن ابن المديني أنه قال فيه: ليس بشيء وابن مغراء مختلف فيه. فقد وثقه أبو خالد الأحمر وابن حبان والخليلي. وقال أبو زرعة صدوق، وتكلم فيه آخرون فقال الساجي: من أهل الصدق فيه ضعف وقال علي بن المديني: ليس بشيء كان يروى عن الأعمش ستمائة حديث تركناه، لم يكن بذاك. قال ابن عدي: وهو كما قال علي، إنما أنكرت على أبي زهير هذا أحاديث يرويها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات، وله عن غير الأعمش، وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم[2].

فابن مغراء في رأي ابن المديني منكر الحديث ليس بشيء، وهذه العبارة منه لا تشعر بالحكم على روايته بالوضع، وإلحاقه بالوضاعين. وقد بين ابن عدي المراد منها حيث قال: إنه من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم، أي يكتب للاعتبار والمتابعة، أما إذا تفردوا بالرواية فتكون منكرة، كما هو مقرر في قواعد الأئمة. هذا إذا صرفنا النظر عمن وثقه وقدمنا قول من جرحه باعتبار أن جرحه مفسر، ومع هذا فالحكم على حديثه لا يبلغ درجة الوضع، وأقصى ما يقال فيه أنه حديث منكر لتفرد راويه به وهو ضعيف.

وأما تعليل الترمذي فقد جاء مبهما ولم يبن طريق من رواه موقوفا على مسروق

---

(١) ت. الزهد. حديث رقم ٢٤٠٢.

(٢) تهذيب ٦: ٢٧٤/ ٢٧٥.

حتى يمكن المقارنة بينها وبين رواية الباب وترجيح أقوى الطريقين. والتعلق بتعليل الترمذي في أن الحديث مقلوب -وقلب الاسناد نوع من أنواع الوضع- لا يكفي في الحكم على الحديث بالوضع لإبهام من روى ذلك، وعدم معرفته.

ومجمل القول: إن رواية ابن مغراء لا تبلغ درجة الوضع، وأقصى ما يمكن القول فيها أنها من منكراته التي أنكرها عليه بعض الأئمة لأنه تفرد بالرواية عن الأعمش مما لم يرو عنه الثقات هذا على مقتضى قول من ضعفه، وأما على حسب قول من وثقه، فأقصى ما يقال فيه أن حديثه شاذ لمخالفته غيره من الثقات حيث أنهم رووه موقوفا ومقطوعا، ورواه هو مرفوعا.

وعلى مقتضى قول كل فالحديث يقصر عن درجة الصحة بل الحسن لفقده شرطهما، كما أنه لا يبلغ درجة الوضع، لعدم المسوغ لذلك والله أعلم.

وابن الجوزي إنما حكم على الحديث بالوضع اعتمادا على قول علي بن المديني في ابن مغراء: ليس بشيء وهذه العبارة لا تكفي في اتهامه وإلحاق حديثه بالموضوعات والله اعلم.

الحديث الخامس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى القاضي أبي جعفر محمدبن صالح بن ذريح، قال: حدثنا نصربن عبد الرحمن الوشاء قال حدثنا أحمدبن بشير قال: حدثنا عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ «لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر يؤمهم غيره»

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ.

أما عيسى فقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: لا يحتج بروايته.

وأما أحمدبن بشير فقال يحيى: هو متروك[1].

---

(1) الموضوعات ١: ٣١٨.

وقد استدرك السيوطي على ابن الجوزي إخراجه هذا الحديث في موضوعاته لأمور هي:

١- أن الحديث أخرجه الترمذي في جامعه فرواه عن نصربن عبد الرحمن الوشاء، حدثنا أحمدبن بشير، عن عيسى بن ميمون الأنصاري، عن القاسم بن محمد، عن عائشة به[1].

٢- أن أحمد بن بشير من رجال البخاري. والأكثر على توثيقه.

٣- أن عيسى بن ميمون. قد قال فيه ابن معين مرة: لا بأس به، وقال حماد بن سلمة ثقة، ومن ضعفه لم يتهمه بكذب.

٤- جاءت روايات تؤيد الحديث وقصة تقديمه رضي الله عنه مشهورة في الصحيح.

٥- إن ابن الجوزي وهم في فهم الحديث إذ ترجم عليه «باب إمامة من اسمه أبو بكر» ففهم أن المراد من الحديث كل من يكون اسمه أبا بكر، ولذا استنكر وحكم بوضعه وهو فهم عجيب، وإنما المراد أبو بكر الصديق رضي الله عنه خاصة.

٦- لقد جاء الحديث من طريق آخر فيها بيان سبب ورود الحديث، فقد روى أبو العباس الزوزني في كتاب شجرة العقل باسناده إلى ابن أبي عتبة عن داودبن وازع، أنبأنا هشام بن عروة وعيسى بن ميمون، وعبد الرحمن بن القاسم بن أبي بكر، عن القاسم قال: وقع بين الناس من الأنصار من أهل العوالي شيء فذهب رسول الله ﷺ يصلح بينهم فرجع وقد صلى الناس العصر قال: من صلى بالناس العصر، قالوا: أبو بكر، قال: لقد أحسنتم لا ينبغي لقوم يكون فيهم أبو بكر يصلي بهم غيره[2]. وفي هذه الطريق متابعة داودبن وازع،

---

(١) ت. المناقب. باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حديث رقم ٣٦٧٣ وانظر تحفة الأحوذي ٤: ٣١٢.
(٢) انظر البيان والتعريف ٢: ٢٩٦/٢٩٧، اللآلي المصنوعة ١: ٢٩٩.

لاحمدبن بشير، ومتابعة هشامبن عروة وعبد الرحمنبن القاسم لعيسىبن ميمون.

٧ـ روى أحمد بن منيع في مسنده قال: حدثنا يزيدبن هارون، أنبأنا عيسىبن ميمون عن القاسمبن محمد عن عائشة قالت: خرج رسول الله ﷺ، وليصلح بينهم، فحضرت الصلاة فقال بلال لأبي بكر، قد حضرت الصلاة، وليس رسول الله ﷺ شاهدا فهل لك أن أؤذن وأقيم وتصلي بالناس، فقال: إن شئت، فأذن بلال وأقام وصلى وتقدم أبو بكر فصلى بالناس فجاء رسول الله ﷺ بعدما فرغ فقال: أصليتم قالوا: نعم، قال: من صلى بكم؟ قالوا: أبو بكر، قال: أحسنتم، لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم أحد غيره.

قال السيوطي: فهذه متابعة قوية من يزيد بن هارون لأحمدبن بشير[1].

وبإمعان النظر فيما ذهب إليه كل من ابن الجوزي والسيوطي يتبين ما يلي:

١ـ إن ابن الجوزي حين يحكم على الحديث فإن حكمه لا يقتصر على المتن وإنما يتعداه إلى الاسناد فتارة يحكم على الحديث بالوضع لعلة في سنده وإن كان الحديث قد ورد من طرق أخرى ثابتة، فحكمه على الأحاديث حكم اصطلاحي، يتعلق برواية بعينها بصرف النظر عن متابعاتها، وشواهدها وهذا هو المنهج الذي سار عليه في موضوعاته، وأشار إليه في المقدمة في الفصل الذي عقده لبيان أقسام الرواة الذين وقع في حديثهم الموضوع والكذب والمقلوب كما سبق بيانه. وشأنه في ذلك شأن العلماء المؤلفين في كتب العلل والجرح والتعديل. . . «كالحافظ ابن حجر والحافظ العلائي».

أما السيوطي، ومن اعترض على صنيع ابن الجوزي، فإنهم راعوا في أحكامهم متن الحديث أولا، ولذا فإنهم يضعون في اعتبارهم المتابعات والشواهد شأنهم في ذلك شأن المتكلمين في الأحكام، ولهذا فقد تباينت في كثير من الأحاديث

---

(١) اللآلي ١: ٢٩٩/ ٣٠٠.

أحكامهم واختلفت آراؤهم نظرا لاختلاف محل النزاع وهذا أمر هام ينبغي مراعاته.

أما ما يتعلق بهذا الحديث فالكلام عليه بما يلي:

٢ـ مناقشة الآراء:

أ) أعل ابن الجوزي الحديث لأنه من رواية أحمد بن بشير وقد قال فيه يحيى بن معين: متروك الحديث ـيعني أن ابن معين اتهمهـ واعترض السيوطي على ذلك، بأن أحمدبن بشير أخرج له البخاري، والأكثر على توثيقه أي فانتفت التهمة.

وأحمدبن بشير هذا روى له البخاري حديثا واحدا تابعه عليه مروان بن معاوية، وأبو أسامة وقال فيه النسائي: ليس بذاك القوي، وقال عثمان الدارمي: متروك.

قال ابن حجر: فأما تضعيف النسائي له فمشعر بأنه غير حافظ. وأما كلام عثمان الدارمي فقد رده الخطيب بأنه اشتبه عليه براو آخر اتفق اسمه واسم أبيه[1] فقد أورده الخطيب في تاريخه قال: قدم بغداد وحدث بها وروى عن عثمان بن سعيد الدارمي قال، قلت ليحيى بن معين: عطاء بن المبارك تعرفه؟ قال: من يروي عنه؟ قلت: ذاك الشيخ أحمدبن بشير قال: هذا؟ كأنه تعجب من ذكر أحمدبن بشير فقال: لا أعرفه، قال عثمان: أحمدبن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد وهو متروك ـقلتـ أي الخطيب: ليس أحمدبن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي، ذاك بغدادي سنذكره بعد إن شاء الله، وأما أحمدبن بشير الكوفي فليست حاله الترك وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفا بالصدق[2].

فقول ابن الجوزي في أحمد أن يحيى قال فيه: متروك خطأ فإنما القائل فيه متروك هو عثمان بن عثمان بن سعيد الدارمي. وقد وهم في جرحه لأنه عنى شخصا

---

(١) هدي الساري: ٣٨٥/٣٨٦.

(٢) تاريخ بغداد ٢: ٤٦.

آخر غيره، فتبين من هذا وهم ابن الجوزي في جرح أحمدبن بشير نعم أحمد ليس من الثقات الذين يعتمد حديثهم لأنه متكلم في حفظه والبخاري أخرج له متابعة فلا يحتمل تفرده بل يعتد بحديثه فيما وافق حديث الثقات ويرد فيما خالف.

ب) كما أعل ابن الجوزي الحديث لأنه ورد من طريق عيسى بن ميمون، وهو منكر الحديث قاله البخاري[1] وقد سبق أن البخاري إنما يجرح بها من يتهمه.

وقد اعترض السيوطي على ابن الجوزي بأن عيسى قال فيه يحيى مرة: لا بأس به يعني وهو توثيق منه لعيسى.

وعيسى بن ميمون هو القرشي المدني قال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يروى عن الثقات أشياء كأنها موضوعات فاستحق مجانبة حديثه والاجتناب عن روايته وترك الاحتجاج بما يروى لما غلب عليه من المناكير، سمعت عمروبن محمد يقول، قال أحمدبن سنان، عن ابن مهدي قال: استعديت على عيسى بن ميمون فقلت: هذه الأحاديث التي تحدث بها عن القاسم عن عائشة قال لا أعود[2] وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء[3] وقال عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث[4]. وقال النسائي: ليس بثقة[5].

وأما الذي قال فيه ابن معين: لا بأس به فهو عيسى بن ميمون أبو موسى الجرشي، وهو غير القرشي مولى القاسم بن محمد[6]، فظلت التهمة باقية.

وأما ما جاء عن السيوطي من أن ابن الجوزي ترجم للحديث: باب إمامة من اسمه أبو بكر وأنه فهم أن المراد من الحديث كل من يكون اسمه أبا بكر. . . فلا

---

(١) التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٠١/٤٠٢.

(٢) مجروحين ٢: ١١٦.

(٣) الكامل: ١٥٧.

(٤) الكامل: ١٥٧.

(٥) ميزان ٣: ٣٢٦.

(٦) انظر ميزان ٣: ٣٢٧، وهامش الفوائد المجموعة: ٣٣٤، وإن كان الذهبي حكى ذلك في ترجمة القرشي المدني لكنه لم يذكر مصدره.

أدري من أين أخذه السيوطي. وابن الجوزي أورد الحديث تحت ترجمة باب في فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ثم قال: الحديث الثالث عشر، وهو ظاهر في أن مراده خاص بأبي بكر الصديق، ويغلب على الظن أن الترجمة وضعت في النسخة التي وقف عليها وأنها من صنيع بعض النساخ، توهم ذلك فترجمه. ويؤيد ذلك أن الذهبي في تلخيص الموضوعات ومن تعقب ابن الجوزي كإبن عراق والشوكاني: لم يوردوا هذا الاعتراض ولم يشيروا إلى تلك الترجمة من قريب أو بعيد مما يدل على أنها وقعت خاصة في نسخة السيوطي.

وأما من تابع أحمدبن بشير في الرواية. فقد أشار الذهبي إلى أن داودبن الوازع تابعه. وقد ضعفه الأزدي وغيره، وقال فيه أبو حاتم: مجهول[1].

تابعه يزيدبن هارون من رواية أحمدبن منيع في مسنده قال: حدثنا يزيد، يسى به[2].

وتابعه أيضا محمد بن يزيد الواسطي[3] فقد أورد ابن عدي في ترجمة عيسى بن ون الجرشي.

قال حدثنا سعد بن عثمان قال: حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن أخي الإمام نال حدثنا محمدبن يزيد الواسطي عن عيسى بن ميمون، عن القاسم بن محمد عن مائشة به... قال ابن عدي: ولعيسى بن ميمون غير ما ذكرت من الحديث وعامة ما رويه لا يتابعه أحد عليه[4] وهذه متابعة تامة تبعد التهمة عن أحمدبن بشير.

وأما من تابع عيسى بن ميمون، فهشام بن عروة وعبد الرحمن بن القاسم. في رواية أبي العباس الزوزني لكنها موقوفة على القاسم، والذي يظهر لي والله أعلم أن الرواية مرسلة وأن النكارة في رفعها، فحكم ابن الجوزي متعلق بالرفع، وهو حكم متعلق بالناحية الصناعية وقد تبع في ذلك ابن عدي وابن حبان حيث أورد كل منهما

---

(١) ميزان ٢: ٢١، لسان ٢: ٤٢٦.
(٢) اللآلي ١: ٢٩٩/ ٣٠٠.
(٣) لم أقف له على ترجمة.
(٤) الكامل: ١٥٨/ ١٥٩.

الحديث في كتابه في ترجمة عيسى بن ميمون وصدق ابن عدي فإنه لم يتابعه أحد عليه أي على وصل اسناده بعائشة.

وأما قول ابن كثير: إن لهذا الحديث شواهد تقتضي صحته فيه إشارة إلى الحديث المشهور عنه ﷺ «مروا أبا بكر فليصل بالناس».

وأورد السيوطي في التعقبات: أخرج أبو يعلى من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها، قالت، قال رسول الله ﷺ: ليصلّ أبو بكر بالناس، قالوا يا رسول الله لو أمرت غيره أن يصلي، قال: لا ينبغي لأمتي أن يؤمهم إمام وفيهم أبو بكر.

وأخرج ابن عساكر في تاريخه من طريقين عن عتبة بن غزوان أن النبي ﷺ قال: لا ينبغي لأحد من رجالكم أن يؤم أبا بكر فإنه ليس لأحد عندي فضل يد في المحبة ولا في النصيحة إلا أبو بكر[1].

النتيجـــة:

إن الحديث مرسل، وإن النكارة في وصله، لتفرد عيسى بن ميمون بوصله. فإن كان وهما منه، فهو المنكر لضعفه وتفرده، ومخالفته من هو أوثق منه. وإن تعمد ذلك فهو كذب ووضع، لا سيما وأن ابن مهدي استعدى عليه فيما يروي من منكرات عن القاسم عن عائشة، فأقر ووعد بعدم العودة، والله أعلم.

على أن إيراد الحديث في جامع الترمذي لا يدل على صحته، لأن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح في جامعه بل يورد الصحيح والحسن والضعيف، بل يورد المنكر أحيانا، إلا أنه رحمه الله كان يبين علة الحديث بعد ذكره كما صنع في هذا الحديث حيث قال عقبه: هذا حديث غريب، والترمذي كان كثيرا ما يعبر بالغرابة عن النكارة، وهذا معلوم في مظانه.

الحديث السادس:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي إلى عثمان بن زفر، ومن طريق

---

(١) التعقبات: ٤٨/ب، لكنها وردت هكذا معلقة ويحتاج إلى الوقوف على أسانيدها لمعرفة درجتها. وانظر لمزيد الايضاح تحفة الأحوذي ٤: ٣١٢ الفوائد المجموعة ٣٣٤.

خيثمةبن سليمان إلى أحمدبن عمران الأخنسي قالا: حدثنا محمدبن زياد قال: حدثنا محمدبن عجلان عن أبي الزبير عن جابر قال: توفي رجل من الأنصار فأتينا النبيﷺ فأخبرناه بجنازته فلم يصل عليه، فدفناه ثم رجعنا فقلنا: قد دفناه رحمه الله، فلم يرحّم عليه، فقلنا: يا رسول الله ما أخبرنا بميت إلا صليت وترحمت عليه، فما بال هذا؟، قال: إنه كان يبغض عثمان أبغضه الله.

قال ابن الجوزي: الطريقان: على محمدبن زياد. قال أحمدبن حنبل هوكذاب خبيث يضع الحديث وقال يحيى: كذاب، وقال السعدي والدارقطني كذاب. وقال البخاري والنسائي والفلاس، وأبو حاتم الرازي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات لا يحل ذكره في الكتب إلا على وجه القدح فيه[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فأورد الحديث في اللآلي[2] والتعقبات[3] والوجيز[4] وقال جابر: أن رسول اللهﷺ أتى بجنازة رجل فلم يصل عليها فقيل له قال: إنه كان يبغض عثمان فأبغضه الله. مداره على محمدبن زياد وهو متروك.

قلت: أخرجه الترمذي من هذا الطريق وضعفه، وظاهر الحال: أن محمدبن زياد هو اليشكري الميموني صاحب ميمونبن مهران.

لكن قال الذهبي في الميزان: محمدبن زياد القرشي الذي روى عن ابن عجلان لا يعرف، وأتى بخبر موضوع، ذكره ابن عدي[5] قال في اللسان: وعندي

---

(١) الموضوعات ١: ٣٣٢/ ٣٣٣.

(٢) اللآلي ١: ٣١٥/ ٣١٦.

(٣) التعقبات: ٤٩/ أ.

(٤) تذكرة الموضوعات نقلا عن الوجيز

(٥) ميزان ٣: ٥٥٣

قلت: قد فرق الذهبي بينه وبين محمد بن زياد الطحان اليشكري تبعا لابن عدي، فإنه قد ترجم ترجمتين قال في الأولى: محمدبن زيادالطحان اليشكري، سمعت محمدبن سعيدبن عبدالرحمن الحراني يقول: سمعت هلال بن العلاء يقول: سمعت أبا يوسف الصيدلاني يقول: قدم محمدبن زياد الرقة بعد موت ميمونبن مهران. ثم أورد تجريح الأئمة فيه ثم قال: ولمحمدبن زياد هذا غير ما ذكرت من الحديث وهو بين الأمر في الضعفاء يروي عن =

أنه هو اليشكري الطحان الميموني، فقد اتهم بالكذب، وروى عن ابن عجلان، أخرج له الترمذي اهـ[1].

قلت: تعقب السيوطي ابن الجوزي بأن الحديث أخرجه الترمذي لا محل له، لأن الترمذي رحمه الله لم يلتزم إخراج الصحيح، ولأنه عقب الحديث بقوله: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، ومحمدبن زياد هذا صاحب ميمونبن مهران، ضعيف الحديث جدا[2].

وقد أشرت فيما سبق أن الترمذي إذا قال في حديث غريب فهو يعني نكارته. وغاية ما يعتذر للترمذي أن محمدبن زياد لم يبلغ عنده درجة التهمة لأنه قد صرح بضعفه الشديد.

والحديث كما هو ظاهر قد تفرد به محمدبن زياد هذا، وقد صرح أئمة الحديث بكذبه ووضعه.

قال الامام أحمد. أعور كذاب، خبيث، يضع الحديث[3]

وقال ابن معين: اجتمع الناس على طرح هؤلاء النفر، ليس يذاكَر بحديثهم، ولا يعتد بهم، منهم محمدبن زياد[5].

وقال البخاري: محمد بن زياد، يتهم بوضع الحديث[6].

=ميمون بن مهران أحاديث مناكير يرويها غيره لا يتابعه أحد من الثقات عليها اهـ. الكامل ٣: ٧٣/ ٧٥
وقال في الثانية: محمدبن زياد القرشي، حدثنا عبدالكريم بن ابراهيم بن حبان بمصر، حدثنا الليثبن الحارث البخاري، حدثنا عثمانبن زفر التيمي، حدثنا محمدبن زياد، عن محمدبن عجلان، عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله ﷺ أتى بجنازة رجل. . الحديث قال الشيخ أي ابن عدي، وهذا عن ابن عجلان بهذا الاسناد ما رواه عن ابن عجلان غير محمدبن زياد هذا القرشي. وليس هو بمعروف، اهـ الكامل ٣: ٧٥/ ٧٦.

(١) ابن حجر لسان ٥: ١٧١.

(٢) ت. المناقب. باب في مناقب عثمانبن عفان رضي الله عنه، ٥: ٦٣٠. حديث رقم ٣٧٠٩.

(٤) ابن عدي. الكامل ٣: ٧٣، ميزان ٣: ٥٥٢، تهذيب ٩: ١٧١، الجرح والتعديل ٢/ ٣: ٢٥٨.

(٥) ابن عدي. الكامل ٣: ٧٤.

(٦) البخاري. التاريخ الكبير ابن عدي الكامل ٣: ٧٤.

وقال النسائي: يروى عن ميمون بن مهران، متروك الحديث[1] وقد تبين أن النسائي كثيرا ما يعبر عن الكذاب بمتروك الحديث[2].

وقال السعدي: محمدبن زياد الطحان: كان كذابا خبيثا يحمل على ميمون بن مهران[3].

وقال الفلاس: محمد بن زياد، صاحب ميمون بن مهران كان متروك الحديث، منكر الحديث[4].

وهذا كاف في الحكم على الحديث بالوضع. وكان الأولى بالسيوطي رحمه الله بدلا من تعقبه ابن الجوزي للأحاديث الظاهر فيها الوضع، ودفعه عنها تهمة الكذب، بأنها رويت في أحد الكتب الستة. كان الأولى به والأجدر توجيه اللوم إلى من أخرجها، وضمن هذه الموضوعات حديث المصطفى ﷺ. وأدرج تلك المختلقات في كلمه ﷺ، وكشف حال هذه الأحاديث، وبيان كذبها واختلاقها وتحذير الناس من العمل بها أو روايتها حتى لا يدخلوا في عداد الكذبة عليه ﷺ لأن من روى حديثا يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين لأن الناس قد عنوا بهذه الكتب كل العناية، بل منهم من أطلق عليها الصحة، فسماها الصحاح الستة، فيمموا شطرها، ينهلون منها ويعتمدون كل ما جاء فيها فيعملون بالموضوع وهم لا يعلمون. وقد وافق ابن الجوزي جماعة من الأئمة في حكمهم على هذا الحديث بأنه موضوع، منهم الحافظ الذهبي فقد أقر بوضعه في مختصر الموضوعات[5] وكذلك صرح بكذبه في الميزان[6]

---

(١) النسائي. الضعفاء والمتروكون: ٢٠٣، ابن عدي الكامل ٣: ٧٤، تهذيب ٩: ١٧١ زاد ابن حجر وقال في موضع آخر: كذاب اهـ.

(٢) انظر ص١٣١جـ١مبحث الألفاظ الدالة على الوضع.

(٣) ابن عدي الكامل ٣: ٧٤.

(٤) ابن عدي. الكامل ٣: ٧٤، الجرح والتعديل ٣/٢: ٢٥٨، وقد زاد ابن حجر جملة ممن كذبوه فقال: وقال أبو داود، سمعت أحمد يقول: ما كان أجراه يقول: حدثنا ميمون بن مهران في كل شيء وقال ابراهيم بن الجنيد عن ابن معين، ليس بشيء كذاب. وقال عبدالله بن علي بن المديني عن أبيه، كتبت عنه كتابا فرميت به وضعفه جدا. وقال الجوزجاني كان كذابا وقال أبو زرعة: كان يكذب اهـ تهذيب ٩: ١٧١.

(٥) مختصر الموضوعات: ١٠٦.

(٦) ميزان ٣: ٥٥٣.

ومنهم الشوكاني[1] وابن عراق[2] والله أعلم.

وقد ذهب بعض المتأخرين مذهباً آخر في الرد على ابن الجوزي فقال في نقض كلام ابن الجوزي أن الامام الترمذي قال في آخر كتابه: إن أحاديث كتابي معمول بها إلا حديثين، بيَّنهما، وأن هذا الحديث ليس من الحديثين اللذين ردهما فدل قوله على صحته، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا القول ورده قريبا[3].

الحديث السابـــع:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن مردويه إلى اسحاق بن الفيض قال: أنبأنا سلمة بن حفص قال: حدثنا أبو حفص الكندي، عن كثير النوا عن عطية عن أبي سعيد، أن النبي ﷺ قال لعلي: إنه لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا صحة له، وإنما هو مبني على سد الأبواب غير بابه، وفيه آفات.

أما عطية، فأجمعوا على تضعيفه، وقال ابن حبان: كان يجالس الكلبي، فيقول -أي الكلبي- قال رسول الله ﷺ، فيروى ذلك عنه، ويكنيه أبا سعيد، فيظن أنه أراد الخدري، لا يحل كتب حديثه إلا على التعجب.

وأما كثير النوا، فضعفه الرازي، والنسائي، وقال السعدي: زائغ وقال ابن عدي كان غاليا في التشيع، مفرطا فيه[4].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي لإخراجه هذا الحديث في موضوعاته فقال بعد ذكر الحديث وكلام ابن الجوزي: قلت أخرجه الترمذي، حدثنا محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن عطية العوفي عن أبي سعيد به. وقال: هذا حديث حسن

---

(١) الفوائد المجموعة: ٣٤٠.
(٢) تنزيه الشريعة ١: ٣٧٥.
(٣) انظر صفحة: ٢٦٥ جـ ٢
(٤) الموضوعات ١: ٣٦٨.

غريب، وقد سمع محمدبن اسماعيل مني هذا الحديث[١].

وأخرجه البيهقي في سننه من طريق محمدبن فضيل به، وقال: روى ذلك من وجه آخر عن عطية[٢].

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي والبيهقي في سننه من طريق سالمبن أبي حفصة عن عطية، فزالت تهمة كثير[٣].

٣- ثم قال: وقد ورد من طرق

قال البزار، حدثنا ابراهيمبن سعيد الجوهري، حدثنا اسماعيلبن أبي أويس، حدثني أبي عن الحسنبن زيد، عن خارجة بن سعد، عن أبيه سعد. قال قال رسول الله ﷺ: لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك[٤].

٤- وقال ابن منيع في مسنده، حدثنا الهيثم، حدثنا حفص عن حرامبن عثمان، عن ابني جابر، عن جابر قال: جاء رسول الله ﷺ ونحن مضطجعون في المسجد، فضربنا بعسيب كان في يده رطبا، وقال: ترقدون في المسجد، إنه لا يرقد فيه، فانجفلنا، وانجفل معنا علي. فقال له رسول الله ﷺ: تعال، إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي[٥].

٥- وقال ابن أبي شيبة في مسنده، حدثنا الفضلبن دكين عن أبي غنيه، عن أبي الخطاب، عن مجدوح الهذلي، عن جسرة، حدثتني أم سلمة قالت: خرج رسول الله ﷺ إلى صرحة المسجد فنادى بأعلى صوته ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب ولا حائض إلا للنبي ﷺ وأزواجه وعليا وفاطمة ألا هل بينت لكم الأسماء أن تضلوا،

---

(١) قلت: وقد أهمل السيوطي رحمه الله كلمة الترمذي في اللآلي وفي التعقبات وهي هامة فقد قال الترمذي: وقد سمع محمدبن اسماعيل مني هذا الحديث، واستغربه، فاستغراب الترمذي وشيخه البخاري للحديث مشعر بنكارته. انظر تحفة الأحوذي ٤: ٣٣١.

(٢) اللآلي ١: ٣٥٣.

(٣) التعقبات: ٥٠/أ.

(٤) اللآلي ١: ٣٥٣.

(٥) التعقبات: ٥٠/أ، تحفة الأحوذي ٤: ٣٣٠/٣٣١.

أخرجه البيهقي في سننه وقال: مجدوح قال البخاري فيه نظر.

وقد روى من وجه آخر عن جسرة وفيه ضعف، قال: أي البيهقي أنبأنا عطاءبن مسلم عن اسماعيل‌بن أمية عن جسرة عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: ألا إن مسجدي حرام على كل حائض من النساء وكل جنب من الرجال إلا محمد وأهل بيته، علي وفاطمة والحسن والحسين.

٦- وروى عبد الغني بن سعيد في إيضاح الأشكال بسنده إلى عبد الواحدبن زياد، حدثنا أفلت‌بن خليفة، حدثتني جسرة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة تقول: قال رسول الله ﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد «وجهوا هذه الأبيات عن المسجد فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب إلا لمحمد».

هذه هي المتابعات والشواهد التي أوردها في اللآلي، وزاد في التعقبات، رواية عمربن الخطاب قال: أخرجها أبو يعلى، وجابربن عبدالله أخرجها ابن عساكر في تاريخه، ومرسل أبي حازم الأشجعي، أخرجه الزبيربن بكار.

ويرى من صنيع السيوطي أنه اعترض على الجوزي في عده الحديث من الموضوعات بأمور أولها: أن كثير النواء متابع بسالم‌بن أبي حفصة، فزالت تهمة كثير: قلت: أما التهمة عن كثير فزائلة، وإن كانت متابعة كل من كثير وسالم‌بن أبي حفصة للآخر غير مرضية وقد بدِّعا بالغلو في التشيع والافراط فيه[1] مع أن سالما نقل عن ابن معين والعجلي توثيقه[2].

---

(١) أما كثير فقال فيه أبو حاتم: ضعيف الحديث وقال الجوزجاني السعدي: زائغ، وقال النسائي: ضعيف وقال في موضع آخر: فيه نظر، وقال ابن عدي: كان غاليا في التشيع مفرطا فيه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال فيه العجلي: لا بأس به، انظر ميزان ٣: ٤٠٢، تهذيب ٨: ٤١١، وأما سالم‌بن أبي حفصة فقد قال فيه ابن المديني: تركه جرير يعني للتشيع، وقال الفلاس: ضعيف مفرط في التشيع، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال ابن عدي: عيب عليه الغلو وقال الجوزجاني: هالك وقال العقيلي: ترك لغلوه وبحق ترك، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال ابن حبان: يقلب الأخبار ويهم في الروايات. انظر ميزان ٢: ١١٠، تهذيب ٣: ٤٣٣/ ٤٣٤.

(٢) قال ابن حجر: وقال اسحاق بن منصور وغير واحد عن ابن معين ثقة، وقال عبدالله‌بن احمد عن أبيه كان شيعيا، ما أظن به بأسا في الحديث وقال العجلي: ثقة. انظر تهذيب ٣: ٤٣٣/ ٤٣٤.

وأما عطية العوفي الذي عليه مدار الحديث، فغالب المحدثين على تضعيفه وقد رمي بالتشيع، وكان يدلس تدليسا فاحشا. فقد قال أحمد، وذكر عطية العوفي: هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبي، ويسأله عن التفسير، وكان يكنيه بأبي سعيد، فيقول: قالوا أبو سعيد[1].

وقال ابن حبان: سمع -أي عطية- من أبي سعيد الخدري أحاديث فلما مات أبو سعيد، جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي، قال رسول الله ﷺ كذا: يحفظه وكنّاه أبا سعيد، ويروى عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي[2] وهو تدليس يجرّح عطية لما فيه من تغطية وتعمية للكذابين والمجروحين، بالاضافة إلى ضعفه، فإذا عرف أن الرواية مصدرها الكلبي، وقد رمي بالكذب عرفت درجة الحديث، لكن إعلال ابن الجوزي الحديث بعطية وحده فيه قصور عن العلة الحقيقية التي هي الكلبي، وكان الأولى بابن الجوزي أن يعل الرواية به.

كما أن كلا من الكلبي وعطية وكثير وسالم متهمون بالغلو في التشيع، وقد سبق أن من القرائن الدالة على الوضع في الحديث أن يكون الراوي رافضيا والحديث في فضائل آل البيت، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع سائغ لهذه القرائن، وهي تفرد الكذاب به -وهو الكلبي- وتفرد غلاة الشيعة بالحديث وهو في فضائل آل البيت، والحكم يثبت بواحد منهما فكيف لا يثبت بكليهما.

وأما تفسير النووي تحسين الترمذي للحديث، فهو اجتهاد منه يثاب عليه بأجر واحد، لأن الامام الترمذي من شأنه أن يشير إلى الشواهد والمتابعات عقب إيراد الحديث، وفي هذه الرواية لم يشر إلى شيء من شواهدها أو متابعاتها. فدل ذلك على عدم وجودها عنده، فقول النووي يحتاج إلى دليل.

وأما الشاهد الأول: فهو ما أخرجه البزار باسناده إلى خارجةبن سعد عن

(١) تهذيب ٧ : ٢٢٥.
(٢) مجروحين ٢ : ١٦٦.

أبيه، فقد ذكره الهيثمي وقال: خارجة لم أعرفه[1].

قال المعلمي: الذي عند البزار: اسماعيل‌بن أويس، حدثني أبي عن الحسن‌بن يزيد عن خارجة‌بن سعد، عن أبيه سعد قال، قال رسول الله ﷺ . . . الحديث، أبو أويس صدوق يهم، وكذا الحسن‌بن زيد، وخارجة لا يعرف هو ولا أبوه، فليس لسعدبن أبي وقاص بن اسمه خارجة[2] وهذه جهالة عين فلا يصلح الحديث للمتابعة.

وأما رواية جابر التي في مسند أحمدبن منيع فهي من طريق حفص‌بن ميسرة، عن حرام‌بن عثمان عن ابني جابر، عن جابر قال: جاء رسول الله ﷺ ونحن مضطجعون . . . الحديث. فيه حرام‌بن عثمان الأنصاري قال فيه الامام مالك ليس بثقة، وقال أحمد: ترك الناس حديثه وقال الشافعي ويحيى‌بن معين والجوزجاني: الرواية عن حرام حرام وقال ابن حبان كان غاليا في التشيع، منكر الحديث فيما يرويه، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وساق الذهبي حديثه ثم قال: وهذا حديث منكر جدا[3]. فإذا كان هذا حال حرام فحديثه لا يصلح للمتابعة، بل يزيده نكارة، وإذا أضيف إلى ذلك أن حراما قال: عن ابني جابر أراه عن جابر، فهذا شك في وصل الحديث وقطعه، وهي علة تقتضي رده[4].

وأما حديث أم سلمة الذي أورده السيوطي من طريق ابن أبي شيبة، فقد أخرجه ابن ماجه قال: حدثنا ابن أبي شيبة ومحمدبن يحيى قالا: حدثنا أبو نعيم حدثنا ابن أبي غنية، عن أبي الخطاب الهجري، عن محدوج الذهلي؛ عن جسرة

---

(١) مجمع الزوائد ٩: ١١٥.

(٢) هامش الفوائد المجموعة: ٣٦٦، قلت: هناك في الرواة رجل اسمه عامربن خارجة‌بن سعد، قال ابن أبي حاتم: روى عن جده سعدبن أبي وقاص، روى عنه حفص‌بن النضر السلمي، سمعت أبي يقول ذلك وسمعته يقول: هذا اسناد منكر.. اهـ الجرح ٣/١: ٤٠ وذكره البخاري في تاريخه، وأخرج له من طريق حفص‌بن النضر السلمي عن عامربن خارجة‌بن سعد عن جده سعد رضي الله عنه خيرا، وقال: في اسناده نظر اهـ التاريخ الكبير ٣/٢: ٤٥٧، ميزان ٢: ٣٥٩، لسان ٣: ٢٢٣، ولو فرض أن رواية البزار وقع فيها خطأ في اسم خارجة‌بن سعد أو سقط فقد عرفت شأن هذا الاسناد.

(٣) انظر الكلام على حرام في مجروحين ١: ٢٢٦، ميزان ١: ٤٦٨/ ٤٦٩، لسان ٢: ١٨٢/ ١٨٣.

(٤) انظر كلام المعلمي على الحديث هامش الفوائد المجموعة: ٣٦٧.

قالت: «أخبرتني أم سلمة قالت: دخل رسول الله ﷺ صرحة هذا المسجد فنادى بأعلى صوته: «إن المسجد لا يحل لجنب ولا لحائض»[1].

فابن ماجه أخرجه بدون الزيادة التي ساقها البيهقي في سننه وهي قوله: إلا الرسول ﷺ وعلي وفاطمة والحسن والحسين، ألا قد بينت لكم هذه الأسماء أن تضلوا. ثم تعقب البيهقي الحديث بقوله: أخبرنا أبو سعد الماليني، أنا أبو أحمد بن عدي قال: سمعت ابن حماد يقول قال البخاري رحمه الله محدوج الذهلي عن جسرة، قاله ابن أبي غنية عن أبي الخطاب فيه نظر[2].

قلت: وناهيك قول البخاري هذا، فإنه لا يطلقه إلا فيمن يتهمه، كما سبق بيانه في مبحث الألفاظ الدالة على الوضع[3] هذا ما يتعلق بمحدوج.

وأما أبو الخطاب الراوي عنه فمجهول، قاله المعلمي[4].

وأما جسرة، فتابعية وثقها العجلي وابن حبان[5] فقد قال البخاري: وقال ابن مهدي عن سفيان عن فليت الذهلي، سمع جسرة بنت دجاجة ودهشمة، وعند جسرة عجائب[6].

قلت: وهذا منها إلا أن هذه العجائب ليست من جسرة إلا أنها لا تحتملها والبلاء فيها من غيرها كما سيأتي بيانه، فقد أورد ابن أبي حاتم حديث أم سلمة في علله بسند ابن ماجه والبيهقي إلى أم سلمة قالت: خرج النبي ﷺ إلى صرحة هذا المسجد (فقال) لا يصلح لجنب ولا لحائض إلا للنبي ولأزواجه وعلي وفاطمة بنت محمد. قال أبو زرعة: يقولون عن جسرة عن أم سلمة والصحيح عن عائشة قال أبو

---

(١) جه. الطهارة باب في ما جاء في اجتناب الحائض المسجد حديث رقم ٦٤٥.
(٢) السنن الكبرى ٧: ٦٥، التاريخ الكبير ٢/٤: ٦٦ إلى قوله: عن أبي الخطاب.
(٣) انظر صفحة: ١٢٩جـ١
(٤) هامش الفوائد المجموعة: ٣٦٧، ولا بد من صرف الجهالة إلى جهالة الحال حسب القاعدة لأنه قد روى عنه رجلان هما ابن أبي غنية، وعلي بن عابس، قاله البخاري، الكنى: ٢٧.
(٥) تهذيب ١٢: ٤٠٦.
(٦) التاريخ الكبير ٢/١: ٦٧.

محمد: قد روى أفلت‌بن خليفة عن جسرة، عن عائشة عن النبيﷺ هذا الحديث غير أنه لم يذكر فيه إلا للنبي ولا أزواجه، وإنما بدل لا يصلح لجنب ولا حائض فقط[1].

قلت وحديث عائشة هذا أخرجه أبو داود قال حدثنا مسدد، حدثنا عبد الواحدبن زياد حدثنا الأفلت‌بن خليفة قال: حدثتني جسرة بنت دجاجة قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تقول: جاء رسول اللهﷺ ووجوه بيوت أصحابه شارعة في المسجد فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد، ثم دخل النبيﷺ ولم يصنع القوم شيئا رجاء أن تنزل فيهم رخصة، فخرج إليهم بعد فقال: وجهوا هذه البيوت عن المسجد، فإني لا أحل المسجد لحائض ولا جنب[2] فأبو داود أخرجه من حديث عائشة وقد رواه عنها جسرة، دون ذكر الزيادة، والذي يظهر لي والله أعلم: أن حديث أم سلمة سرق من حديث جسرة عن عائشة، وقلب اسناده على أم سلمة رضي الله عنها، أن يكون شاهداً لحديث الباب. أعني حديث أبي سعيد.

وأما الحديث الذي رواه من طريق عبد الغني‌بن سعيد، فهو حديث أبي داود الذي سبق ذكره، ولم يذكر أبو داود الزيادة التي يكون الحديث من أجلها شاهداً لحديث أبي سعيد لأن المراد إثبات المنقبة لعلي‌بن أبي طالب رضي الله عنه، والحديث لم يشر إلى ذلك لا بمنطوقه ولا بفحواه، وقد وردت في بعض الروايات زيادة -إلا لمحمد- وفي رواية البخاري في تاريخه إلا لمحمد وآل محمد[3] كما أورد ذلك البيهقي، وقال: إنها من زيادة موسى‌بن اسماعيل عن عبد الواحد، إلا أنه ضعفها تبعا للإمام البخاري[4]. ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهدا.

ومما يجدر ذكره أن الحافظ السيوطي رحمه‌الله ؛ كثيرا ما يتعقب ابن الجوزي بذكر شواهد للحديث إلا أنها ليست في محل النزاع، ولا تثبت الحكم الذي سيقت من أجله، بل تقتصر على اثبات أمر مسلم، كما هو الحال في هذا الحديث. وهو

(١) علل الحديث ١: ٩٩، وانظر نصب الراية ١: ١٩٣/ ١٩٥، التلخيص، الحبير. ١٣٩/ ١٤٠.

(٢) د. الطهارة. باب في الجنب يدخل المسجد ١: ٥٣.

(٣) التاريخ الكبير ٢/ ١: ٦٧.

(٤) السنن الكبرى ٢: ٤٤٢/ ٤٤٣.

تحريم المسجد على الجنب والحائض.

وأما الروايات الأخرى التي أشار إليها في تعقباته.

فالأولى رواية عمربن الخطاب رضي الله عنه قال السيوطي: إن أبا يعلى أخرجها. وقد أوردها السيوطي في الخصائص الكبرى قال: وأخرج أبو يعلى عن عمربن الخطاب قال: لقد أعطى علي ثلاث خصال لأن تكون لي خصلة منها أحب إلي من أن أعطي حمر النعم: تزويجه فاطمة، وسكناه المسجد مع رسول اللهﷺ، لا يحل لي فيه ما يحل له، والراية يوم خيبر[1].

والثانية، رواية جابر. قال: وأخرج ابن عساكر عن جابربن عبدالله قال، قال رسول اللهﷺ لعلي: «إنه يحل لك في المسجد ما يحل لي»[2].

والثالث رواية أبي حازم الأشجعي. قال: وأخرج الزبيرين بكار في تاريخ المدينة قال، قال رسول اللهﷺ «إن الله أمر موسى أن يبني مسجدا طاهرا لا يسكنه إلا هو وهارون، وأن الله أمرني أن أبني مسجدا طاهرا لا يسكنه إلا أنا وعلي وأبناء علي»[3].

وقد أورد هذه الأحاديث كما ترى معلقة لم يذكر أسانيدها حتى تعرف، كما أنه لم يتعرض لها بتصحيح ولا تضعيف، والذي يبدو لي والله أعلم أنه لو كان فيها ما تقوم به الحجة لصرح بذلك. فهذه الشواهد مع كثرتها لا تقوى على إثبات نفسها فضلا عن متابعة حديث الباب، بل تزيده نكارة، وما يصلح منها للاحتجاج، لا يصلح أن يكون شاهدا لعدم اشتماله على معنى حديث الباب، فإن قيل: إن ورود المنكر من طرق يدل على أن للحديث أصلا، يقال:

إن الأصل الذي يمكن أن تثبته، هو حديث عائشة الذي أخرجه أبو داود، أما الزيادة التي جاءت في غيره ومنها حديث الترمذي فهي منكرة مختلقة كما قال ابن

(١) الخصائص الكبرى ٣: ٢٩٣/ ٢٩٤.
(٢) الخصائص الكبرى ٣: ٢٩٤.
(٣) الخصائص الكبرى ٣: ٢٩٤.

الحديث الثامن:

روى ابن الجوزي في فضائل القرآن بسنده إلى الدارقطني: قال: حدثنا ابن صاعد قال حدثنا أبو هشام الرفاعي قال، حدثنا زيدبن الحباب قال: حدثنا عمربن راشد، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «من قرأ سورة الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك».

قال ابن الجوزي تفرد به عمر، قال أحمدبن حنبل: عمربن راشد لا يساوي شيئا. قال ابن حبان: يضع الحديث، لا يحل ذكره في الكتب إلا بالقدح فيه(1).

وقد تعقب ابن الجوزي الإمام السيوطي فقال:

وأخرجه الترمذي: حدثنا سفيان بن وكيع، حدثنا زيدبن الحباب به.

وأخرجه محمدبن نصر في كتاب الصلاة، حدثنا محمدبن حميد الرازي حدثنا زيدبن الحباب به

وله طرق . عن الحسن عن أبي هريرة.

ثم ساق أحاديث لا تتعلق بهذا الحديث. وإنما تتعلق بحديث في فضل قراءة سورة يس إلى أن قال: وقال الترمذي: حدثنا نصربن عبد الرحمن حدثنا زيدبن الحباب، عن هشام بن المقدام، عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعا: من قرأ حم الدخان في ليلة الجمعة غفر له.

ورواه البيهقي من هذا الطريق بلفظ من قرأ ليلة الجمعة حم الدخان ويونس أصبح مغفوراً له.

وقال ابن الضريس أنبأنا موسى وعلي قالا حدثنا حماد عن أبي سفيان طريف السعدي عن الحسن، أن النبي ﷺ قال: من قرأ سورة الدخان في ليلة غفر له ما تقدم من ذنبه.

---

(1) الموضوعات ١: ٢٤٨.

الحسن قال: من قرأ الدخان في ليلة غفر له.

وقال محمدبن نصر حدثنا محمدبن يحيى، قال حدثنا محمدبن المبارك، حدثنا صدقة، عن يحيى بن الحارث عن أبي رافع قال: من قرأ الدخان في ليلة الجمعة أصبح مغفورا له. وزوج من الحور العين.

وقال الدارمي: حدثنا يعلى، حدثنا اسماعيل عن عبداللهبن عيسى، قال: أخبرت أنه من قرأ الدخان ليلة الجمعة إيمانا وتصديقا بها أصبح مغفورا له.

وقال الطبراني، عن أبي امامة قال، قال رسول اللهﷺ من قرأ حم الدخان في ليلة جمعة أو يوم جمعة بنى له الله بيتا في الجنة. والله أعلم(١).

وقال في التعقبات: حديث أبي هريرة رضي الله عنه، من قرأ حم الدخان في ليلة أصبح يستغفر له سبعون ألف ملك. فيه عمربن راشد يضع.

قلت: أخرجه الترمذي، وابن ماجه، وقال الترمذي غريب، وعمربن أبي خثعم يضعف قال محمد: هو منكر الحديث، وقول ابن الجوزي: أنه عمربن راشد تبع فيه ابن حبان. وقال الذهبي في الميزان: عمربن راشد غير أبي خثعم ذاك عمربن عبد الله. وهو صاحب حديث سورة الدخان ولم يجرح بكذب. فلا يلزم أن يكون حديثه موضوعا(٢).

ويمكن تلخيص اعتراضات السيوطي على ابن الجوزي بما يلي:

أ- أن الحديث أخرجه الترمذي من رواية عمربن أبي خثعم، وليس هو عمربن راشد، وأن ابن الجوزي تبع ابن حبان في تسميته عمربن راشد. وقد فرق الذهبي بينهما. وأن عمربن أبي خثعم لم يجرح بكذب فلا يحكم على حديثه بالوضع.

---

(١) اللآلي ١: ٢٣٤/ ٢٣٦.

(٢) التعقبات ٧/ب، وانظر تذكرة الموضوعات ٧٩/ ٨٠.

ب ـ أن للحديث طرقاً كثيرة. وتعدد مخارج هذه الطرق يخرج الحديث عن كونه موضوعا.

هذا ملخص اعتراضه. وقبل أن أذكر ما ترجح لي في هذا الحديث أضع أمام ناظريك الأمور الآتية:

١ـ أما إخراج الترمذي للحديث فكما سبق أنه لا يلزم من ذلك صحته، لأن الترمذي رحمه الله لم يلتزم الاقتصار على إخراج الصحيح في جامعه، بل أخرج أحاديث متفاوتة الدرجات وتعقبها بما يراه من درجة للحديث، كما هو الحال في هذا الحديث.

٢ـ إن الامام الترمذي رحمه الله تعالى قال بعد ذكره الحديث. هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعمربن أبي خثعم يضعف قال محمد: هو منكر الحديث[1].

فقد أوضح الترمذي نفسه منزلة الحديث بحكايته قول البخاري في عمربن أبي خثعم وقد مر من قبل أن الامام البخاري يقول فيمن يتهمه: منكر الحديث. ولا أدري كيف غفل الحافظ السيوطي رحمه الله عن تكليم الإمام البخاري عمر هذا فقال: إن عمربن عبداللهبن خثعم لم يجرح بكذب وهو العالم باصطلاح البخاري.

وأما قوله: أن ابن الجوزي، سماه عمربن راشد، وتبع ذلك ابن حبان، وأن الذهبي قال في الميزان: عمر بن راشد غير ابن أبي خثعم، ذاك عمربن عبدالله، وهو صاحب حديث سورة الدخان.

أقول أن الذي في الميزان خلاف ذلك، فقد قال الذهبي في الميزان عمربن راشد اليمامي، عن نافع، ويحيىبن أبي كثير، هو عمربن أبي خثعم ضعفوه، هكذا قال ابن حبان: أنه عمربن أبي خثعم. وإنما ابن أبي خثعم عمربن عبدالله[2] فإن

---

(١) ت فضائل القرآن حديث رقم ٢٨٨٨، وانظر تحفة الأحوذي ٤: ٤٧.

(٢) ميزان ٣: ١٩٣.

الذهبي جزم في بداية الترجمة أن عمربن راشد هو ابن أبي خثعم ثم حكى قول ابن حبان. ولم يفرق بينهما، كما قاله، وقد صرح الذهبي أيضا بأنه هو في المغني فقال: عمربن راشد اليمامي، عن ابن أبي كثير ونافع، ضعفوه وهو عمربن أبي خثعم[١].

وعمر بن أبي خثعم هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث، ذاهب الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث حدث عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث لو كانت في خمسمائة حديث لأفسدتها وقال ابن عدي منكر الحديث، وبعض حديثه لا يتابع عليه[٢].

وقال الذهبي: روى عن يحيى بن أبي كثير، له حديثان منكران: من صلى بعد المغرب ست ركعات ومن قرأ الدخان في ليلة[٣] وقال ابن حبان: كان ممن يروي الأشياء الموضوعة عن ثقات الأئمة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه، ولا كتب حديثه إلا على جهة التعجب[٤].

فهذه أقوال الجهابذة في عمربن أبي خثعم وحديثه، وهي كافية في إسقاط حديثه ورده[٥].

وزيادة على هذا أن الترمذي رحمه الله روى حديث عن سفيان بن وكيع وسفيان هذا قال فيه البخاري يتكلمون فيه لأشياء لقنوه إياها[٦] وقال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركا الرواية عنه، وقال: سألت أبا زرعة عنه فقال: لا يشتغل به، قيل له: كان يكذب؟ قال: كان أبو رجلا صالحا، قيل له كان يتهم بالكذب؟ قال: نعم، وقال أيضا: سمعت أبي يقول: جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا:

---

(١) المغني: ٤٦٦.

(٢) تهذيب ٧: ٤٦٨.

(٣) ميزان ٣: ٢١١.

(٤) مجروحين ٢: ٨٣.

(٥) وقال المعلمي: وزعم ابن حبان وتبعه بعضهم أن عمربن أبي خثعم هو عمربن راشد نفسه، وخطاه الدارقطني وغيره. وذكروا أن أبا خثعم هو عمربن أبي خثعم وكلاهما يروي عن يحيى بن أبي كثير. وكلاهما تالف، ولعل ابن أبي خثعم أتلفهما اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠١.

(٦) ميزان ٢: ١٧٣، تهذيب ٤: ١٢٣/١٢٤.

بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيانبن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له، وأحب أن تجري أموره على الستر، وله وراق قد أفسد حديثه، قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه فأتيته مع جماعة من أهل المدينة وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل وراقك في حديثك ما ليس من حديثك فقال: فكيف السبيل إلى ذلك؟، قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك، وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعو بإبن كرامة وتوليه أصولك، فإنه يوثق به، فقال مقبول منك وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتا يتسمع علينا الحديث، فما فعل شيئا مما قاله فيبطل الشيخ وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين[1].

وقال النسائي: ليث بثقة وقال الآجري: امتنع أبو داود من التحدث عنه، وقال ابن عدي، وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقن، ويقال كان له وراق يلقنه من حديث موقوف فيرفعه وحديث مرسل فيوصله أو يبدل قوما بقوم في الاسناد[2].

قلت: وقد سبق أن التلقين وإدخال الحديث على المحدث وسرقة الحديث وقلبه كلها تعد عند المحدثين من الكذب والوضع الذي يرد فيه حديث الراوي فإذا انضم هذا إلى ما قيل في عمربن أبي خثعم عرف درجة حديث الترمذي، وكان الأولى بالحافظ السيوطي إظهار هذا وكشفه بدلا من ركوبه الصعب والذلول لتبرئة ساحة الترمذي. والله أعلم.

٣- وأما رواية محمدبن نصر المروزي، فقد رواها عن محمدبن حميد الرازي، حدثنا زيدبن الحباب به. وفيه محمدبن حميد الرازي وقد تضاربت فيه أقوال

---

(١) الجرح ١/ ٢: ٢٣١/ ٢٣٢، وانظر ميزان ٢: ١٧٣، تهذيب ٤/ ١٢٤ مجروحين ١: ٣٥٥/ ٣٥٦.
(٢) تهذيب ٤: ١٢٤/ ١٢٥.

الأئمة والراجح فيه أنه متكلم فيه بل متهم بالكذب، وأن من قوى أمره لم يقف على حقيقة أمره ولم يظهر له ما ظهر لمن جرحه[1].

وأما حديث الترمذي الثاني فقد رواه عن نصر بن عبد الرحمن الكوفي، حدثنا زيدبن حباب عن هشام أبي المقدام عن الحسن عن أبي هريرة. . . الحديث، ثم قال الترمذي عقبه: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وهشام أبو المقدام يضعف، ولم يسمع الحسن من أبي هريرة هكذا قال أيوب ويونس بن عبيد وعلي بن زيد اهـ[2].

فقد ذكر الترمذي للحديث علتين: الأولى ضعف هشام، والثاني الانقطاع بين الحسن وأبي هريرة.

---

(1) انظر ترجمته في الجرح ٢/٣: ٢٣٣/٢٣٢، التاريخ الكبير ١/١: ٦٩/٧٠، المجروحين ٢: ٢٩٦/٢٩٧، ميزان ٣: ٥٣٠/٥٣١ تهذيب ٩: ١٢٧/١٣١، فممن قوى أمره أبو زرعة قال: من فاته ابن حميد يحتاج إلى أن ينزل عشرة آلاف حديث، وقال أحمد: لا يزال بالري علم ما دام محمدبن حميد حيا، وقال يحيى بن معين ثقة. وهذه الأحاديث التي يحدث بها ليس هو من قبله، إنما هو من قبل الشيوخ الذين يحدث عنهم، وقال جعفربن أبي عثمان الطيالسي: ابن حميد ثقة، كتب عنه يحيى، وروى عنه من يقول فيه: هو أكبر منهم.

وممن جرحه البخاري قال: في حديثه نظر، وسئل أبو عبدالله عن محمدبن حميد الرازي لماذا تكلم فيه؟ فقال: كأنه أكثر على نفسه، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الجوزجاني: ردي المذهب غير ثقة وقال فضلك الرازي: عندي عن ابن حميد خمسون ألفا، لا أحدث عنه بحرف وقال اسحاق بن منصور الكوسج: قرأ علينا محمدبن حميد كتاب المغازي عن سلمة، فقضى أني صرت إلى علي بن مهران فرأيته يقرأ كتاب المغازي عن سلمة، فقلت له: قرأه علينا محمدبن حميد، قال: فتعجب علي وقال: سمعه :محمدبن حميد مني، وقال صالح بن محمد الأسدي جزرة: كان كلما بلغه عن سفيان يحيله على مهران وما بلغه عن منصور يحيله على عمروبن أبي قيس، ثم قال: كل شيء كان يحدثنا ابن حميد كنا نتهمه، وقال في موضع آخر: كانت أحاديثه تزيد، وما رأيت أحدا أجرأ على الله منه، كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضه على بعض، وقال أيضا: ما رأيت أحدا أحذق بالكذب من رجلين، سليمان الشاذكوني ومحمدبن حميد الرازي، وقال أبو القاسم ابن أخي أبي زرعة: سألت أبا زرعة عن محمدبن حميد فأومى بأصبعه إلى فمه، فقلت له: كان يكذب فقال برأسه: نعم، فقلت له: كان قد شاخ، لعله كان يعمل عليه ويدلس عليه، فقال: لا يا بني، كان يتعمد. وقال أبو نعيم ابن عدي: سمعت أبا حاتم الرازي في منزله وعنده ابن خراش وجماعة من مشايخ من أهل الري وحفاظهم، فذكروا ابن حميد، فأجمعوا على أنه ضعيف في الحديث وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذ أحاديث أهل البصرة والكوفة. فيحدث بها عن الرازيين، وقال ابن خراش حدثنا ابن حميد وكان والله يكذب، وقال أبو علي النيسابوري، قلت لابن خزيمة: لو حدث الاستاذ عن محمدبن حميد فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه، فقال: إنه لم يعرفه، ولو عرفه كما عرفناه ما أثنى عليه أصلا.

وقال أبو أحمد العسال، سمعت فضلك الرازي يقول: دخلت على محمد بن حميد وهو يركب الأسانيد على المتون اهـ.

(2) ت. فضائل القرآن ٥. ١٦٣، حديث رقم ٢٨٨٩.

أما هشام هذا فلم يوثق مطلقا، بل قال فيه البخاري ضعيف[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2] قال يحيى بن معين: ليس بثقة. وقال أحمد: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم الرازي ليس بالقوي، ضعيف الحديث وكان جارا لأبي الوليد الطيالسي فلم يروعنه. وكان لا يرضاه، ويقال: أنه وقع إليه كتاب يونس بن عبيد عن الحسن فروى عن الحسن، وعنده عن الحسن أحاديث منكرة، وهو منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[3]. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات. وقال أبو داود: كان غير ثقة[4] وقال علي بن الجنيد الأزدي: متروك الحديث، وقال النسائي عنه أيضا: ضعيف وقال أيضا: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء وقال الدارقطني ضعيف الحديث وترك ابن المبارك حديثه. وقال ابن سعد: كان ضعيفا في الحديث. وقال أبو بكر بن خزيمة: لا يحتج بحديثه، وقال العجلي: ضعيف. وقال يعقوب بن سفيان ضعيف لا يفرح بحديثه[5].

وبهذا نرى أن هذه الطريق لا تصلح أن تكون شاهدا للطريق الأولى لشدة ضعف هشام هذا ونكارته. ومما يلاحظ أن الإمام الترمذي رحمه الله كان يسلك مسلك شيخه الإمام البخاري في أنه لا يغلظ في التجريح، ولا يصرح وإنما كان يكني وغالبا ما ينسبه إلى غيره كما في تجريحه هشاما هنا حيث اكتفى بقوله: يضعف. فلا ينبغي أن ينزل قوله على ما رآه بعض المتأخرين من أنها تطلق على أخف الدرجات من الجرح فقط.

وأما قوله بأن الحسن لم يسمع من أبي هريرة. فهذا الذي عليه جمهور المحدثين كما حكاه الترمذي عن أيوب ويونس بن عبيد، وعلي بن زيد وبهز بن أسد. وقال يونس بن عبيد، ما رآه قط[6].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٣: ١٩٩/٢٠٠، وقال عنه أيضا: يتكلمون فيه، انظر ميزان ٤: ٢٩٨، تهذيب ١١: ٣٨
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٦.
(٣) الجرح ٢/٤: ٥٨.
(٤) ميزان ٤: ٢٩٨.
(٥) تهذيب ١١: ٣٩.
(٦) المراسيل: ٢٨ جامع التحصيل: ٣٤٦.

ولقد وجهوا الأحاديث التي جاء فيها التصريح بسماع الحسن من أبي هريرة بأحد احتمالين. الاحتمال الأول: أن في ذلك تأويلا أي أن الحسن عنى بقوله حدثنا أبو هريرة أنه حدث أهل البصرة وأن الحسن منهم، لأن الحسن عند تحديث أبي هريرة أهل البصرة كان بالمدينة ولم يسمع منه شيئا[1].

الأحتمال الثاني: أن من قال عن الحسن حدثنا أبو هريرة فقد أخطأ، وهو ختيار أبي زرعة وأبي حاتم الرازيين، فقد قال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة يقول: لم يسمع الحسن من أبي هريرة ولم يره، فقيل له: فمن قال عنه: حدثنا أبو هريرة؟ قال: يخطىء[2].

وقال أيضا: سمعت أبي وذكر حديثا حدثه مسلمبن أبي ابراهيم، حدثنا ربيعةبن كلثوم، سمعت الحسن يقول: حدثنا أبو هريرة رضي الله عنه قال: أوصاني خليلي ﷺ بثلاث... الحديث.

وقال -أي أبو حاتم- لم يعمل ربيعة بن كلثوم شيئا، لم يسمع الحسن من أبي هريرة، فقلت لأبي: إن سالما الخياط روى عن الحسن، قال: سمعت أبا هريرة. قال: هذا مما يبين ضعف سالم[3].

وذهب البعض إلى أن الحسن سمع من أبي هريرة في الجملة إلا أن سماعه منه قليل والغالب الانقطاع. وممن قال بذلك اسماعيلبن علية. فقد روى عن سعيدبن أبي عروبة عنه أي عن الحسن قال حدثنا أبو هريرة[4]، وقد روى الحافظ النسائي في سننه حديثا من رواية أيوب، عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: المنتزعات والمختلعات هن المنافقات. قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة. قال النسائي: الحسن لم يسمع من أبي هريرة شيئا[5].

---

(١) انظر الكفاية: ٢٨٣/ ٢٨٤. جامع التحصيل: ٢١٤.

(٢) المراسيل: ٢٩٠، جامع التحصيل: ٢١٤.

(٣) جامع التحصيل: ٢١٥.

(٤) جامع التحصيل: ٣٤٦.

(٥) ت. الطلاق. باب الخلع ٦: ١٣٨.

قال الحافظ ابن حجر: وهذا اسناد لا مطعن من أحد في رواته، وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة، وقصته في هذا شبيه بقصته في سمرة[1].

والراجح أن الحسن لم يسمع من أبي هريرة ولو سلم سماعه فإنه قليل، محمول على ما صرح فيه بالسماع، والحديث الذي معنا ليس من ذلك، فهو محمول على الانقطاع وهو علة قادحة.

فإن قيل أن الحسن من التابعين، ومراسيلهم مقبولة. يجاب على ذلك بأن الأئمة صرحوا بأن مراسيل الحسن لا شيء لأنه لا يبالي عمن يأخذ. قال ابن سيرين: حدثوا عمن شئتم يعني المراسيل إلا عن الحسن وأبي العالية فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث[2].

وقال أحمدبن حنبل: ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاءبن أبي رباح فإنهما يأخذان عن كل أحد[3].

وروى حمادبن سلمة عن عليبن زيد بن جدعان قال: ربما حدثت الحسن بالحديث ثم أسمعه بعد يحدث به فأقول: من حدثك به يا أبا سعيد فيقول: لا أدري غير أني سمعته من ثقة. فأقول أنا حدثتك به[4].

وقال ابن عون، قال بكر المزني للحسن وأنا عنده: عمن هذه الأحاديث التي تقول فيها قال رسول الله ﷺ قال: عنك، وعن ذا[5].

فأقوال الأئمة هذه تبين لنا درجة مراسيل الحسن والروايات المنقطعة عنه، وأنها لا تقوم بها حجة لجهالةالراوي الساقط وأنه غير ثقة.

ويخلص من هذا أن حديث الترمذي والبيهقي هذا لا يصلح أن يكون

---

(١) تهذيب ١٠ : ٢٧٠.
(٢) الكفاية: ٣٩٢، جامع التحصيل: ١١٤.
(٣) جامع التحصيل: ١١٥.
(٤) التمهيد ١: ٥٧، جامع التحصيل: ١١٥.
(٥) التمهيد ١: ٥٨، جامع التحصيل:١١٦، تهذيب ٢: ٢٧٠.

شاهدا. والله أعلم.

وأما رواية ابن الضريس فقال: أنبأنا موسى وعلي قالا: حدثنا حماد، عن أبي سفيان طريف السعدي. عن الحسن أن النبيﷺ قال... الحديث.

وفي هذا الحديث علتان: الأولى أنه مرسل، وقد عرفت قيمة مرسل الحسن عند المحدثين والثانية: أن في سند الحديث، طريف بن شهاب أبو سفيان السعدي. قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء، لا يكتب عنه، وقال ابن معين: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث ليس بقوي[1] وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم[2] وقال النسائي: متروك الحديث[3] وقال ابن حبان: كان شيخا مغفلا يهم في الأخبار حتى يقلبها ويروي عن الثقات فلا يشبه حديث الأثبات[4] وقال أبو داود: ليس بشيء وقال مرة: واهي الحديث وقال ابن عدي: روى عنه الثقات وإنما أنكر عليه في متون الأحاديث أشياء لم يأت بها غيره، وأما أسانيده فهي مستقيمة. وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال أبو بكر الرازي روى عنه جماعة غير حديث لم يتابع عليه وقال ابن عبد البر: أجمعوا على أنه ضعيف الحديث[5] فإذا كان هذا هو حال طريف فقد عرفت أنه لا يعتد بحديثه ولا يصلح للاعتبار.

٦ـ أما رواية محمد بن نصر التي أخرجها عن محمد بن يحيى، حدثنا وكيع، عن الفضل بن دلهم عن الحسن فهذا الحديث كما ترى موقوف على الحسن.

والفضل بن دلهم ضعف إلا أنه يعتبر بحديثه[6] والذي يظهر لي والله أعلم

---

(١) الجرح ١/٢: ٤٩٣.

(٢) التاريخ الكبير ٢/٢: ٣٥٧ الضعفاء: ٢٦٤.

(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٤.

(٤) مجروحين ٢: ٨/٧.

(٥) انظر ميزان ٢: ٣٣٦، تهذيب ٥: ١١/١٢.

(٦) قال يحيى: الفضل بن دلهم عن الحسن ضعيف، وقال أبو داود: ليس بالقوي، ولا بالحافظ، وقال علي بن الجنيد: في القلب من أحاديثه شيء، وقال أبو داود: حديثه منكر، وليس هو برضى، نقله عنه أبو الحسن بن العبد، وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف جدا. اهـ تهذيب ٨: ٢٧٧، وقال المعلمي: الفضل بن دلهم عن الحسن

أن الحديث يثبت موقوفاً على الحسن وأن النكارة في رفعه.

٧ـ وأما رواية محمد بن نصر الثانية فقد رواها عن محمدبن يحيى قال: حدثنا محمد بن المبارك، حدثنا صدقة عن يحيى بن الحارث عن أبي رافع، من قرأ الدخان في ليلة الجمعة أصبح مغفورا له وزوج من الحور العين. وهذه الرواية رواها الدارمي أيضا عن محمدبن المبارك حدثنا صدقةبن خالد عن يحيى بن الحارث به [١].

ورجال هذه الرواية لا مطعن من أحد فيهم، فكلهم ثقات، والظاهر أن أبا رافع في هذه الرواية هو مولى رسول الله ﷺ الصحابي الشهير، فإن كان هو، فالحديث منقطع لأن يحيى بن الحارث لم يدرك أبا رافع لأن يحيى هذا توفي سنة ١٤٥هـ عن سبعين عاما[٢] فتكون ولادته سنة ٧٥هـ، وأبو رافع رضي الله عنه توفي قبل مقتل عثمان بيسير وقيل: توفي في خلافة علي بن أبي طالب وهو الذي صوبه ابن عبد البر[٣] وعلى كلا الحالين لم يدرك يحيى أبا رافع والانقطاع كما ترى علة يرد من أجلها الحديث لجهالة الواسطة، ويحتمل أن يكون أبا رافع ـ اسماعيل بن رافع القاص ـ لأنه توفي ما بين سنة عشر ومائة إلى سنة عشرين ومائة كما ذكر ذلك البخاري [٤] إلا أن روايته لا يفرح بها لشدة ضعفه ولأن أكثر النقاد ترك حديثه ووصفوه بأنه منكر الحديث، متروك الحديث[٥] ومن كان هذا حاله فضعفه لا ينجبر وروايته لا تصلح للاعتبار[٦] وهكذا نرى أن هذه الرواية لا تصلح للاعتبار ولا تكون شاهدا لحديث أبي هريرة.

٨ـ وأما رواية الدارمي فقد أخرجها عن يعلى، حدثنا اسماعيل، عن

= قال: من قرأ.. الخ، الحسن تابعي، والفضل ضعيف، ولا سيما في روايته عن الحسن. اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠٢.

(١) دي. فضائل القرآن. باب فضل حم الدخان والحواميم والمسبحات ٢: ٤٥٧.

(٢) انظر تهذيب ١١: ١٩٤.

(٣) انظر الاستيعاب ١: ٨٥، ٤: ١٦٥٧، وانظر تهذيب ١٢: ٩٢/٩٣، إلا أنه قال: مات بعد مقتل عثمان.

(٤) تهذيب ١: ٢٩٥، نقلا عن البخاري من تاريخه الأوسط.

(٥) انظر أقوال الأئمة فيه في كل من الميزان ١: ٢٢٧، تهذيب ١: ٢٩٤/٢٩٦.

(٦) وقال المعلمي: يحيى بن الحارث عن أبي رافع قال: من قرأ... الخ هذا منسوب إلى أبي رافع من قوله فإن كان الصحابي فهذا منقطع، لأنه توفي قبل ولادة يحيى بن الحارث بمدة طويلة، وإن كان غيره فمن هذا اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠٢.

عبدالله بن عيسى قال: أخبرت أنه من قرأ الدخان[1].

فهذه الرواية لا مطعن لأحد في رجالها إلا أنها بلاغ، وعبدالله بن عيسى من أتباع التابعين ولا يحتمل إرساله لجهالة الواسطة ولذا فالرواية لا تقوى على الاعتبار.

وأما حديث أبي أمامة الذي أخرجه الطبراني. فيه فضال بن جبير. قال ابن حبان: شيخ من أهل البصرة، كان يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عن أبي أمامة ما ليس من حديثه لا يحل الاحتجاج به بحال[2] وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وروى الكتاني عن أبي حاتم الرازي قال: ضعيف الحديث[3] فحديث أبي أمامة كما ترى ساقط لأن فضال الراوي عن أبي أمامة ألصق به أحاديث رواها عنه وزعم أنه سمعها منه والحال أنه ليس له سماع عن أبي أمامة فروايته لا تصلح أن تكون شاهدا لحديث أبي هريرة لما فيها من العوار البين.

وهكذا نرى أن سائر الشواهد والمتابعات التي ساقها السيوطي للحديث تعجز عن إثبات نفسها فضلا عن متابعة حديث الباب والذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث لا يثبت مرفوعا وغاية ما يمكن أن يقال فيه أنه من مراسيل الحسن. وقد عرفت منزلة مراسيله والله أعلم.

الحديث التاسع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي قال: حدثنا قتيبة قال حدثنا عبدالله بن الحارث، عن عنبسة عن محمد بن زاذان، عن أم سعيد، عن زيد بن ثابت قال: دخلت على رسول الله ﷺ وبين يديه كاتب، فسمعته يقول: ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للممل.

---

(١) دي فضائل القرآن. باب فضل حم الدخان والحواميم والمسبحات ٢: ٤٥٧.

(٢) مجروحين ٢: ١٩٧، ميزان ٣: ٣٤٧/٣٤٨، لسان ٤: ٤٣٤.

(٣) ميزان ٣: ٣٤٧، لسان ٤: ٤٣٤، وقال المعلمي: الطبراني عن أبي أمامة قال، قال رسول الله ﷺ... الخ، أقول: هو من طريق فضال بن جبير وهو تالف زعم أنه سمع أبا أمامة، وروى عنه ما ليس من حديثه. اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٣٠٢.

[illegible]
المصري. قال يحيى: ليس بشيء وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث.

وأما محمدبن زاذان فقال البخاري: لا يكتب حديثه[1].

قال السيوطي بعد ذكر الحديث، قلت: ورد من حديث أنس. أخرجه ابن عساكر، ثم ساق الحديث بسنده إلى هشامبن عمار، حدثنا عثمانبن عمرو، حدثنا أبو مسعدة الأنصاري عن عمروبن الأزهر، عن حميد عن أنس قال: قال رسول اللهﷺ لكاتبه إذا كتبت فضع قلمك على أذنك فإنه أذكر لك.

وقال الديلمي: أنبأنا عبدوس، عن ابن لال، أنبأنا أبو صالح القاضي عن محمدبن هشام، عن ابراهيمبنبن محمد القرشي عن ابراهيمبن زكريا الواسطي، عن عمروبن الأزهر، عن حميد عن أنس قال، قال رسول اللهﷺ إذا كتبت فضع القلم خلف أذنك فإنه أذكر لك[2].

وقال في التعقبات حديث زيد بن ثابت رضي الله إعنه: ضع القلم على اذنك. . . الحديث.

فيه عنبسة. متروك. عن محمدبن زاذان لا يكتب حديثه. قلت: الحديث أخرجه الترمذي من هذا الوجه، وله شاهد من حديث أنس أخرجه الديلمي[3].

وقال ابن عراق بعد إيراد الحديث: تعقب بأن الترمذي لما أخرجه قال عقبة: اسناده ضعيفه، عنبسة ومحمدبن زاذان يضعفان، وبأنه جاء من حديث أنس[4]

ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه لابن الجوزي بما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي.

---

(١) الموضوعات ١: ٢٥٩.
(٢) اللآلي ١: ٢١٦.
(٣) التعقبات ٤/ب.
(٤) تنزيه الشريعة ١: ٢٦٦.

٢ـ أن الترمذي تعقبه بأن عنبسة ومحمدبن زاذان يضعفان فالحديث من طريقهما ضعيف لا موضوع.

٣ـ إن للحديث شاهدا من رواية أنس أخرجه ابن عساكر والديلمي:

أ) أما التعقب الأول وهو قوله: أن الحديث أخرجه الترمذي، فقد سبق أن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح بل أنه يذكر الحديث ويبين درجته كما هو صنيعه في هذا الحديث، كذلك يقال أن الترمذي أخرجه ولم يتبين له أنه موضوع بل غاية ما ظهر له أن ضعيف لضعف عنبسة وابن زاذان وقد ظهر لغيره أنه موضوع فلا لوم في ذلك على الترمذي.

ب) إن ابن الجوزي حكم على الحديث بالوضع لأن الحديث من رواية عنبسة وقد رمي بالكذب. قال البخاري: تركوه[١] وقد مر أن هذه العبارة يطلقها البخاري بقصد التهمة. وقال النسائي متروك الحديث[٢] وقال ابن معين: متروك الحديث[٣] وقال أيضا لا شيء. وقال أبو حاتم الرازي هو متروك الحديث كان يضع الحديث[٤] وقال ابن حبان: صاحب أشياء موضوعة، وما لا أصل له مقلوبة، لا يحل الاحتجاج به[٥] وقال الترمذي عن البخاري: ذاهب الحديث[٦]، وقال أبو زرعة: واهي الحديث منكر الحديث. وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: ضعيف. وقال النسائي أيضا: متروك.

وقال الأزدي: كذاب[٧]، فكما هو واضح أن عنبسة قد رمي بالكذب من قبل البخاري والنسائي وأبو حاتم الرازي، ويكفي قول هؤلاء في رد حديثه.

---

(١) التاريخ الكبير ٤/١: ٣٩، الضعفاء: ٢٧٢.
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٩.
(٣) التاريخ الصغير: ٢٠٨.
(٤) الجرح ٣/١: ٤٠٢/٤٠٣.
(٥) مجروحين ٢: ١٦٨/١٦٩.
(٦) ميزان ٣: ٣٠١/٣٠٢.
(٧) تهذيب ٨: ١٦٠/١٦١.

وأما محمدبن زاذان، فقال فيه البخاري: منكر الحديث لا يكتب حديثه[1]، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، ولا يكتب عنه[2] وقال ابن معين: ليس بشيء وقال الترمذي لما خرج حديثه محمدبن زاذان منكر الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف[3]، فهذا إذا أضيفت نكارته إلى نكارة عنبسة عرفت منزلةالحديث، وظهر أن حكم ابن الجوزي مبني على القاعدة المعروفة وهي الحكم على الحديث بالوضع إذا تفرد بروايته كذاب. كما هو الشأن في هذا الحديث.

وأما الشاهد الذي ساقه من رواية ابن عساكر ومن رواية الديلمي، فكلاهما من حديث عمروبن الأزهر عن حميد عن أنس. وعمروبن الأزهر هذا قال فيه البخاري: يُرْمَى بالكذب رماه أبو سعيد الحداد بالوضع[4] وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث، وقال ابن معين: ضعيف الحديث[5]، قال ابن عدي: كان بواسط، فعن أبي سعيد الحداد قال: كان عمروبن الأزهر يكذب مجاوبه. وقال أحمد: كان يضع الحديث وقال النسائي وغيره: متروك[6] وقال الدوري عن ابن معين: كان كذابا ضعيفا، وقال الدولابي. متروك الحديث وقال الجوزجاني غير ثقة[7].

فهذا كاف في الحكم على الحديث بالوضع، كما قال ابن عراق: قلت: فيه عمروبن الأزهر العتكي أحد الكذابين فلا يصلح شاهدا[8].

وبعد هذا فإني لأعجب من السيوطي رحمه الله مع معرفته بالحديث وطرقه كيف يسوغ لنفسه أن يتعقب ابن الجوزي ويعترض عليه في إدخاله هذا الحديث في موضوعاته بعد معرفة حاله وكان الأجدر به أن يؤيد ابن الجوزي في صنيعه فتنقية

---

(١) التاريخ الكبير ١/١: ٨٨، الضعفاء: ٢٧٤، ميزان ٣: ٥٤٦، تهذيب ٩: ١٦٥.
(٢) الجرح ٢/٣: ٢٦٠، تهذيب ٩: ١٦٥.
(٣) تهذيب ٩: ١٦٥.
(٤) التاريخ الصغير: ٢٠٨، التاريخ الكبير ٢/٣: ٣١٦، لكن فيه: رماه أبو سعيد الحداد بالكوفة.
(٥) الجرح ١/٣: ٢٢١.
(٦) ميزان ٣: ٢٤٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٠، لسان ٤: ٣٥٣.
(٧) لسان ٤: ٣٥٤.
(٨) تنزيه الشريعة ١: ٢٦٦.

حديث رسول الله ﷺ مما اختلط به وتصفية سنته مما شابهها من الأباطيل والكذب أولى من الدفاع المستميت عن الكتب الستة لمجرد أن الحديث وجد في أحدها بل أن في بيان ما في الكتب الستة من الخطأ والوهم والغلط والأحاديث الضعيفة أو الموضوعة زيادة في الاهتمام بها والوثوق بما جاء فيها، والتمسك بالعمل بأحاديثها وإعطائها المكانة اللازمة في نفوس الآخذين بها أفضل مما سار عليه السيوطي رحمه الله من محاولة يائسة في دفع ما اعترض به على هذه الكتب، والحافظ السيوطي رحمه الله إن كان يهدف من ذلك بقاء مكانة الكتب الستة في نفوس الناس والحيلولة دون تطرق الشك إليها، أو تعلق بعض المغرضين بشبه يقصدون منها الطعن فيها إلا أن مسلكه رحمه الله تعالى لم يقم على منهج علمي صحيح وكان التعصب غير المرغوب فيه باد في بعض صنيعه، فالكتب الستة لم يسر أصحابها في تأليفها على نهج واحد، منهم من التزم الصحة في تأليفه ولم يخرج في كتابه إلا ما صح عنده. فلا غبار على الحافظ السيوطي رحمه الله لو اقتصر في وقوفه ذلك الموقف على تلك الكتب الملتزمة للصحيح والأحاديث التي صرح مؤلفوها بأنها صحيحة، ودفاعه عنها ومحاولة نفي التهمة عنها بذكر الشواهد والمتابعات المؤيدة لها. فموقفه آنئذ موقف محمود لما فيه من إظهار للحق وكشف له.

أما محاولته ذلك في كتب لم يلتزم مؤلفوها الاقتصار على ذكر الصحيح فيها. بل أوردوا الصحيح وغيره. بل صرح بعضهم بعدم صحة ذلك الحديث ونبّه إلى ضعفه: فيدعي الحافظ رحمه الله ثبوته. ويسوق له من الشواهد ويورد له من المتابعات التي لا تزيده إلا نكارة، ولا تؤيد إلا ضعفه ولا تصلح لاعتباره -مع علمه رحمه الله تعالى بذلك- فهذا موقف أقل ما يوصف بعدم الانصاف وهو موقف لا شك غير محمود. والله أعلم.

الحديث العاشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الإمام الترمذي قال: حدثنا عبد الأعلى بن

واصل، حدثنا محمدبن القاسم الأسدي، عن الفضل‌بن دلهم، عن الحسن قال، سمعت أنس‌بن مالك قال: لعن رسول الله ﷺ: رجلا أم قوما وهم له كارهون. وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجلا سمع حي على الفلاح ثم لم يجب.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح. قال أحمدبن حنبل: أحاديث محمدبن القاسم موضوعة ليس بشيء. رمينا حديثه، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الدارقطني: يكذب.

قال السيوطي بعد أن أورد حديث الترمذي، وحكى قول ابن الجوزي: الذي ثقل فيه قول الأئمة في محمدبن القاسم الأسدي: قلت، قد وثقه ابن معين، وقال: ثقة: كتبت عنه.

وللحديث شواهد عديدة منها:

حديث ابن عمرو: ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة، ال جل يؤم قوما وهم له كارهون رواه أبو داود[1] وابن ماجه[2].

وحديث أنس: ثلاثة لا تقبل صلاة لهم ولا تصعد إلى السماء ولا تجاوز رؤوسهم: «رجل أم قوما وهم له كارهون» رواه ابن خزيمة.

وحديث ابن عباس: ثلاثة لا ترفع لهم صلاتهم فوق رؤوسهم شبرا، رجل أم قوما وهم له كارهون وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط. رواه ابن ماجه[3].

وحديث أبي أمامة: ثلاثة لا تجاوز صلاتهم آذانهم العبد الأبق حتى يرجع، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، وإمام قوم وهم له كارهون. رواه االترمذي وحسنه[4] وصححه الضياء في المختارة.

وحديث طلحةبن عبيدالله: «أيما رجل أم قوما وهم له كارهون لم تجاوز صلاته

---

(١) د. الصلاة. باب الرجل يؤم القوم وهم له كارهون ١: ٢٣٠.
(٢) جـه إقامة الصلاة وسنتها. باب من أم قوما وهم له كارهون حديث رقم ٩٧٠.
(٣) جـه. إقامة الصلاة وسننها. باب من أم قوما وهم له كارهون حديث رقم ٩٧١.
(٤) ت. الصلاة. باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون.

أذنيه». رواه الطبراني[١].

وحديث سلمان «ثلاثة لا تقبل لهم صلاة، المرأة تخرج من بيتها بغير إذن زوجها، والعبد الآبق والرجل يؤم القوم وهم له كارهون رواه ابن أبي شيبة»[٢].

وحديث ابن عمر. اثنان لا تجاوز صلاتهما رؤوسهما عبد أبق من مواليه حتى يرجع وامرأة عصت زوجها حتى ترجع. رواه الحاكم[٣].

وحديث عمروبن الحارث بن أبي ضرار: اثنان من أشد الناس عذابا امرأة تعصي زوجها أو رجل أم قوما وهم له كارهون. رواه الحافظ عبد الغني بن سعيد في إيضاح الأشكال[٤].

ومن شواهده في الجملة الأخيرة.

حديث ابن عباس: من سمع المنادي فلم يمنعه من إتيانه عذر لم يقبل الله الصلاة التي صلى. رواه أبو داود[٥] وابن ماجه[٦] والدارقطني والحاكم[٧] ورواه ابن ماجه [٨] وابن حبان، والحاكم: بلفظ من سمع النداء فلم يجب فلا صلاة له إلا من عذر.

وحديث أبي موسى: من سمع النداء فارغا صحيحا فلم يجب فلا صلاة له.

---

(١) مجمع الزوائد ٢: ٦٧/٦٨، وقال: رواه الطبراني في الكبير من رواية سليمان بن أيوب الطلحي قال فيه أبو زرعة: عامة أحاديثه لايتابع عليها وقال صاحب الميزان: صاحب مناكير وقد وثق. اهـ.

(٢) المصنف ١: ٤٠٧/٤٠٨.

(٣) المستدرك.

(٤) قلت: الحديث أخرجه ابن أبي شيبة، قال: حدثنا جرير، عن منصور، عن هلال بن يساف عن زياد بن الجعد، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق قال: كان يقال: أشد الناس عذابا امرأة تعصي زوجها وعبد أبق من سيده. اهـ المصنف ١: ٤٠٧.

(٥) د. الصلاة باب في التشديد في ترك الجماعة ١: ١٣٠٠، قال أبو داود: حدثنا قتيبة حدثنا جرير عن أبي جناب عن مغراء العبدي عن عدي بن ثابت، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به.

(٦) جه المساجد والجماعات حديث رقم ٧٩٣، قال حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي. أنبأني هشيم عن شعبة عن عدي بن ثابت به، ١: ٢٦٠.

(٧) المستدرك. الصلاة باب من سمع النداء فلم يجب ١: ٢٤٥، رواه من طريق هشيم عن شعبة به. ومن طريق عبدة إلى سعيد بن جبير عن ابن عباس. انظر ١: ٢٤٥/٢٤٦.

(٨) لفظ جه: من سمع النداء فلم يأته فلا صلاة له إلا من عذر ١: ٢٦٠.

رواه البزار والطبراني[1] والحاكم[2] ورواه بهذا اللفظ ابن عدي من حديث أبي هريرة، والعقيلي من حديث جابر.

وحديث معاذبن أنس: الجفاء كل الجفاء، والكفر والنفاق من سمع مناد الله ينادي إلى الصلاة، يدعو إلى الفلاح فلا يجبه رواه أحمد[3] والطبراني[4].

وحديث يحيى بن أسعدبن زرارة «من سمع نداء الجماعة ثم لم يأت ثلاثا، طبع على قلبه فجعل قلبه قلب منافق». رواه ابن أبي شيبة.

وحديث ابن مسعود: «لقد هممت أن آمر بلالا يقيم الصلاة ثم انصرف إلى قوم يسمعون النداء فلا يجيبون فأحرق عليهم بيوتهم. رواه الطبراني[5] والله أعلم[6].

ويتلخص اعتراض السيوطي رحمه الله في أمرين.

١ـ المنازعة في ضعف محمدبن القاسم الأسدي بتوثيق ابن معين له.

٢ـ قيام الشواهد العديدة التي تؤيد الخبر وتثبت أن النبيﷺ قاله.

وقبل أن أعرض ما ترجح لي من الحكم على هذا الحديث أورد الحديث كما رواه الترمذي والعلل التي أشار إلى وجودها في هذه الرواية.

قال الترمذي: حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي. حدثنا محمدبن القاسم

---

(١) مجمع الزوائد، وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة وسفيان الثوري وضعفه جماعة اهـ ٢: ٤٢.

(٢) المستدرك. الصلاة. من سمع النداء فلم يجب ١: ٢٤٦، قال الحاكم: حدثنا أبو بكر محمدبن عبدالله الشافعي، حدثنا اسماعيل القاضي حدثنا أحمدبن يونس حدثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي بردةبن أبي موسى عن أبيه به، قال الذهبي في التلخيص: صحيح.

(٣) حم. قال: حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا زبان حدثنا سهل عن أبيه عن رسول اللهﷺ به ٣: ٤٣٩.

(٤) مجمع الزوائد وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه زبانبن فائد ضعفه ابن معين ووثقه أبو حاتم اهـ ٢: ٤٢.

(٥) مجمع الزوائد وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح اهـ ٢: ٤٣.

(٦) اللآلي ٢: ٢١، التعقبات ١٠/أ/١٠/ب وزاد حديثا آخر قال: وأخرج مسدد في مسنده عن ابن مسعود مرفوعا: «من سمع الأذان من غير علة ثم لم يأت الصلاة فلا صلاة له».

الأسدي، عن الفضل بن دلهم عن الحسن قال: سمعت أنس بن مالك قال: لعن رسول الله ﷺ ثلاثة: رجل أم قوما وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حي على الفلاح ثم لم يجب.

وفي الباب عن ابن عباس وطلحة وعبد الله بن عمرو وأبي أمامة.

قال أبو عيسى: حديث أنس لا يصح لأنه قد روى هذا عن الحسن عن النبي ﷺ مرسل.

قال أبو عيسى: ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه، وليس بالحافظ... الخ[1]. فالترمذي ذكر للحديث علتين:

أ ـ إن الحديث روي عن الحسن مرسلا.
ب ـ إن محمد بن القاسم متكلم فيه.
أما الارسال فهو علة تقدح في إصحة الحديث وقد مر ما في مراسل الحسن.

وقد ورد الحديث عن الحسن مرسلا: رواه ابن أبي شيبة قال: حدثنا وكيع، قال حدثنا أبو عبيدة الناجي عن الحسن قال، قال رسول الله ﷺ «من أم قوما وهم له كارهون لم تجز صلاته ترقوته».

وقال أيضا: حدثنا هشيم قال حدثنا هشام بن حسان قال: حدثنا الحسن أن رسول الله ﷺ قال: ثلاثة لا تقبل لهم صلاة، رجل أم قوما وهم له كارهون، والعبد إذا أبق حتى يرجع إلى مولاه، والمرأة إذا باتت مهاجرة لزوجها عاصية له»[2].

أما محمد بن القاسم الأسدي فغالب النقاد على تجريحه قال البخاري: كذبه أحمد[3] وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، ولا يعجبني حديثه[4] وقال أحمد:

---

(١) ت. الصلاة. باب ما جاء فيمن أم قوما وهم له كارهون.
(٢) المصنف ١: ٤٠٧.
(٣) التاريخ الكبير ١/١: ٢١٤، التاريخ الصغير: ٢٢١.
(٤) الجرح ٤/١: ٦٥.

محمدبن القاسم أحاديثه موضوعة ليس بشيء، وقال البخاري، وقال أحمد: رمينا حديثه[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2]، وقال أيضا: ليس بثقة، كذبه أحمد. وقال الآجري عن أبي داود: غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال البراء حدث بأحاديث لم يتابع عليه وقال الدارقطني: كذاب، وقال العقيلي: يعرف وينكر تركه أحمد وقال: أحاديثه أحاديث سوء وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال البغوي: ضعيف الحديث وقال الأزدي: متروك[3] وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ويأتي عن الاثبات ما لم يحدثوا لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال، وأن أحمدبن حنبل يكذبه[4].

وأما ابن معين فقد قوى أمره قال ابن أبي خيثمة، سمعت يحيىبن معين يقول: محمدبن القاسم الأسدي ثقة قد كتبت عنه[5] وقال العجلي: كان شيخا صدوقا عثمانيا[6].

وكما هو واضح أن الأكثر على تجريحه، وأن من جرحه فعنده زيادة على من وثقه لا سيما وأن بعضهم فسر تجريحه كأحمد وابن حبان والبراء. بل أن توثيق ابن معين له يزيده وهنا لأن محمدبن القاسم أوهم ابن معين بالضبط والعدالة، وأظهر له خلاف واقعه، وقد أشار إلى هذا المعلمي فقال: ثبت تكذيبه من أوجه عن أحمد، وتابعه البخاري وغيره، وكذبه أيضا أبو داود وغيره، قال ابن أبي خيثمة عن ابن معين ثقة وقد كتبت عنه، وعادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه. وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمدا، لكنه استقبل ابن معين

---

(١) ميزان ٤: ١١.

(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٣.

(٣) تهذيب ٩: ٤٠٧/٤٠٨.

(٤) مجروحين ٢: ٢٨٢.

(٥) الجرح ١/٤: ٦٥، تهذيب ٩: ٤٠٧.

(٦) تهذيب ٩: ٤٠٨.

بأحاديث مستقيمة، ولما بعد عنه خلط، فإذا وجدنا من أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعنا شديدا، فالظاهر أنه من هذا الضرب، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهنا لدلالته على أنه كان يتعمد[1].

فإذا كان هذا حال محمدبن القاسم الأسدي فلا عبرة بتوثيق ابن معين له، وعليه فلا يكون لاعتراض السيوطي بتوثيقه أي فائدة.

وابن الجوزي إنما حكم على الحديث بالوضع لأن محمدبن القاسم تفرد بالرواية وهو كذاب. والمحدثون يحكمون على الحديث بالكذب إذا وجد في أحد رواته كذاب. كما هو الحال في هذه الرواية.

نعم إن هذا الحكم حكم اصطلاحي خاص يتعلق بالسند. وكان الأجدر بابن الجوزي أن يشير إلى ذلك ولا يقتصر في إطلاق الحكم حتى لا يظن أن المراد بحكمه المعنى الأعم وهو ما يشمل السند والمتن معا كما سبق بيانه[2]

أما الشواهد التي أوردها ابن الجوزي فهي كما يلاحظ أحاديث ثابتة عن النبي ﷺ. إلا أنه لم ترد رواية واحدة منها تطابق رواية محمدبن القاسم. فبعض الروايات تقتصر على الأمرين الأولين وبعضها انفردت بالقسم الأخير من الرواية، وقد أشرت عند الكلام على صور الموضوعات أن بعض الكذابين يعمد إلى مجموعة من الروايات فيجمع بينها ويرويها باسناد واحد وهذا الفعل يعد عند المحدثين نوعا من الوضع والكذب وهذه الرواية من ذلك والروايات التي ساقها السيوطي شواهد لهذه الرواية تقتصر على أن الثلاثة لا تقبل صلاتهم ولا تتجاوز رؤوسهم ولم ترد رواية بلعنهم إلا رواية الترمذي. وهذه مخالفة للروايات أو تفرد من ضعيف، وتفرد الضعيف أو مخالفته لمن هو أقوى منه يعتبرها المحدثون رواية منكرة لما سبق بيانه فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع قائم على هذا المعنى والله أعلم.

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٣١.

(٢) انظر المقدمة عند الكلام على الحديث المنكر.

الحديث الحادي عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين قال: حدثنا محمدبن علي‌بن محمد الواسطي حدثنا حمادبن خالد التمار حدثنا عبدالحكيم‌بن منصور عن حسين‌بن قيس، عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر».

أما حسين بن قيس، فقد كذبه أحمدبن حنبل وقال مرة: متروك الحديث، وكذلك النسائي. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال العقيلي: لا أصل له[1].

قال السيوطي بعد أن حكى قول ابن الجوزي مختصرا: تبع المصنف العقيلي، فإنه أورد هذا الحديث في ترجمة حسين وقال: لا أصل له: قال وقد روى عن ابن عباس باسناد جيد أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر، والمغرب والعشاء. اهـ. والحديث أخرجه الترمذي. حدثنا أبو سلمة يحيى‌بن خلف البصري، حدثنا المعتمربن سليمان عن أبيه عن حنش به. وقال: حنش هو حسين‌بن قيس أبو علي الرحبي. وهو ضعيف عند أهل الحديث والعمل على هذا عند أهل العلم.

وأخرجه الحاكم، حدثنا زيدبن علي، حدثنا محمدبن عبدالله الحضرمي. حدثنا بكربن خلف وسويدبن سعيد قالا حدثنا معتمربن سليمان عن أبيه عن حسين‌بن قيس به. وقال: حسين أبو علي من أهل اليمن سكن الكوفة ثقة[2].

وأخرجه الدارقطني، حدثنا عبد الوهاب‌بن عيسى‌بن أبي حية، وأحمدبن الحسين‌بن الجنيد قالا، حدثنا يعقوب‌بن ابراهيم. حدثنا معتمربن سليمان به. وقال: حسين هذا هو أبو علي الرحبي. متروك[3].

وأخرجه البيهقي في سننه وقال: تفرد به حسين المعروف بحنش وهو ضعيف

---

(١) الموضوعات ٢: ١٠١/١٠٢.

(٢) المستدرك ١: ٢٧٥، وزاد: وقد احتج البخاري بعكرمة. وهذا الحديث قاعدة في الزجر عن الجمع بلا عذر، ولم يخرجاه، اهـ. قال الذهبي في تلخيص المستدرك، قلت: بل ضعفوه أي حنش.

(٣) السنن للدارقطني. الصلاة. باب صفة الصلاة في السفر ١: ٣٩٥.

عند أهل النقل[1].

وله شاهد موقوف أخرجه البيهقي عن أبي قتادة العدوي: أن عمر رضي الله عنه كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبائر، الجمع بين الصلاتين إلا من عذر. والفرار من الزحف، والنهب[2].

وأخرج له من وجه آخر عن أبي العالية عن عمررضي الله عنه قال: جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر[3].

أخرجه عبد الرزاق، عن معمر عن قتادة عن أبي العالية الرياحي: أن عمربن الخطاب كتب إلى أبي موسى واعلم: أن جمعا بين الصلاتين من غير عذر من الكبائر[4].

وقال حفص بن غياث عن أبي عبدالله قال: جاءنا كتاب عمربن عبدالعزيز «لا تجمعوا بين الصلاتين إلا من عذر»[5] وقال في التعقبات: قلت: الحديث أخرجه الترمذي وقال حسين ضعيف، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم، فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم. ولم يكن له اسناد يعتمد على مثله.

وأخرجه الحاكم وقال: حنش سكن الكوفة.

وأخرجه البيهقي في سننه وله شاهد عن عمر موقوفا ولفظه جمع بين الصلاتين من غيرعذر من الكبائر. أخرجه سعيدبن منصور وابن أبي شيبة في المصنف، ومسدد في

---

(١) السنن الكبرى ٣: ١٦٩.

(٢) السنن الكبرى ٣: ١٦٩. وزاد أبو قتادة العدوي أدرك عمر رضي الله عنه فإن كان شهد كتابه فهو موصول، وإلا فهو إذا انضم إلى الأولى -يعني رواية قتادة عن أبي العالية عن عمر- صار قويا. وقد روى فيه حديث موصول عن النبيﷺ في اسناده من لا يحتج به. اهـ.

(٣) السنن الكبرى ٣: ١٦٩ أورده بسنده إلى الحسين بن حفص عن سفيان عن قتادة عن أبي العالية عن عمر رضي الله عنه قال: جمع الصلاة من غير عذر من الكبائر قال الشافعي في سنن حرملة: العذر يكون بالسفر والمطر. وليس هذا بثابت عن عمر. هو مرسل. قال الشيخ: هو كما قال الشافعي والاسناد المشهور لهذا الأثر ما ذكرنا، وهو مرسل، أبو العالية لم يسمع من عمر رضي الله عنه. وقد روى ذلك باسناد آخر. اهـ.

(٤) المصنف لعبد الرزاق ٢: ٥٥٢.

(٥) اللآلي ٢: ٢٤/٢٣، وأثر عمربن عبد العزيز أخرجه من هذا الطريق ابن أبي شيبه في مصنفه ٢: ٤٥٩/٤٥٨.

مصنفه وابن أبي حاتم في تفسيره، والبيهقي في سننه من طرق عدة. وأخرجه ابن أبي شيبة عن أبي موسى موقوفا[1].

ويتلخص اعتراض السيوطي رحمه الله على ابن الجوزي فيما يلي:

١ـ الحديث أخرجه الترمذي وتعقبه بأن العمل عليه عند أهل العلم، وقد صرح غير واحد، بأن دليل صحة الحديث قول أهل العلم به، وإن لم يكن له اسناد يعتمد على مثله.

٢ـ فأخرج الحاكم الحديث في مستدركه وقال: حسين بن قيس ثقة.

٣ـ فإن للحديث شواهد تروى موقوفة عن عمر رضي الله عنه.

والحديث أخرجه الترمذي كما أشار إلى ذلك السيوطي فقال: حدثنا يحيى بن خليفة، حدثنا المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر.

قال أبو عيسى: وحنش هذا هو أبو علي الرحبي. وهو حسين بن قيس وهو ضعيف عند أهل الحديث. ضعفه أحمد وغيره.

والعمل على هذا عند أهل العلم، أن لا يجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة، ورخص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض، وبه يقول أحمد واسحاق، وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر. وبه يقول الشافعي وأحمد واسحاق، ولم يـر الشافعي للمريض أن يجمع بـين الصلاتين[2].

قلت: حكم ابن الجوزي على الحديث كما هو ظاهر من صنيعه مبني على تفرد حسين بن قيس به. وحسين هذا متهم بالكذب. فقد قال البخاري: ترك أحمد

---

(١) التعقبات: ١٠/ب. وانظر تذكرة الموضوعات: ٣٩، تنزيه الشريعة ٢: ١٠٤.
(٢) ت. الصلاة. باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين في الحضر ١: ٣٥٦/٣٥٧، حديث رقم ١٨٨.

الحديث ضعيف الحديث. رواه عنه ابنه عبدالله وقال أبو طالب عن أحمد، ليس حديثه بشيء، لا أروى عنه شيئا[٣]. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أيضا: ليس بشيء[٤] وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ضعيف الحديث منكر الحديث، قيل له أكان يكذب قال: أسأل الله السلامة[٥]. وقال النسائي: متروك الحديث[٦]. وقال في موضع آخر ليس بثقة، وقال ابن المديني: ليس هو عندي بالقوي وقال مسلم في الكنى: منكر الحديث وقال الساجي: ضعيف الحديث متروك يحدث بأحاديث بواطيل، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال الجوزجاني: أحاديثه منكرة جدا. فلا يكتب حديثه. وقال الدارقطني متروك، وقال العقيلي: لا يتابع حديثه ولا يعرف، وقال ابن عدي: هو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق[٧]. وقال ابن حبان: كان يقلب الأخبار ويلزق رواية الضعفاء بالثقات[٨].

فإذا كان هذا حال حسين بن قيس هذا، فإن تفرده لا يحتمل ويعد حديثه منكر لتفرده وضعفه. فكيف به إذا خالف من هو أقوى منه كما هو الشأن في حديثه هذا فقد خالف من هو أقوى منه حيث روى عن عكرمة عن ابن عباس هذا الحديث.

وروى أبو الزبير عن سعيدبن جبير عن ابن عباس قال: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا. والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر.

وفي رواية: صلى رسول الله ﷺ الظهر والعصر جميعا بالمدينة في غير خوف ولا سفر[٩].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ١: ٣٩٣، التاريخ الصغير: ١٥٩، الضعفاء: ٢٥٧.

(٢) تهذيب ٢: ٣٦٥.

(٣) تهذيب ٢: ٣٦٤.

(٤) تهذيب ٢: ٣٦٤، ميزان ١: ٥٤٦.

(٥) الجرح ٢/ ١: ٦٣/ ٦٤، تهذيب ٢: ٣٦٤/ ٣٦٥.

(٦) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٨، ميزان ١: ٥٤٦، تهذيب ٢: ٣٦٥.

(٧) تهذيب ٢: ٣٦٤/ ٣٦٥.

(٨) مجروحين ١: ٢٣٧.

(٩) الحديث أخرجه م. مسافرين. باب الجمع بين الصلاتين في الحضر حديث رقم ٧٠٥، وأخرج البخاري عن =

فرواية أبي الزبير تقضي بنكارة حديثه . ولذا قال العقيلي لما أورد حديثه في ضعفائه : لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ولا أصل له[1] .

وقد سبق أن من القرائن التي يثبت بها المحدثون كذب الراوي أن يروي عن شخص حديثا وقد حفظ عنه خلافه . كما في هذا الحديث حيث أنه روى عن ابن عباس أن الجمع بين الصلاتين من غير عذر كبيرة . فقد تفرد حسين هذا به فلم يعرف الحديث إلا به ولم يتابعه عليه غيره في حين أن المحفوظ عن ابن عباس خلافه حيث روى أن النبي ﷺ صلى الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا في غير خوف ولا سفر. فدل ذلك على أن حديثه موضوع.

واللفظ الذي رواه حنش هذا محفوظ مشهور عن عمر رضي الله عنه من قوله وأنه موقوف عليه . ولا يصح رفعه إلى النبي ﷺ ، والذي يظهر لي والله أعلم أن حسينا هذا أخذه وسرقه وقلب اسناده ورواه عن ابن عباس مرفوعا . ويؤيد ذلك قول ابن حبان : وروى حنش عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ : «من ضم يتيما من أبوين مسلمين . . . » الحديث . وقال ابن عباس : هذا والله من غرائب الحديث وغرره .

أنبأنا ابن قتيبة حدثنا ابن أبي السري حدثنا معتمر بن سليمان حدثني أبي عن حنش في نسخة كتبناها عنه بهذا الاسناد ، وأكثرها مقلوبة . وفي تلك النسخة عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى بابا من أبواب الكبائر[2] .

وأما قول السيوطي رحمه الله : وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به وإن لم يكن له اسناد يعتمد على مثله .

= عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي ﷺ صلى بالمدينة سبعا وثمانيا . الظهر والعصر . والمغرب والعشاء . فقال أيوب : لعله في ليلة مطيرة فقال عسى . خ . مواقيت . باب تأخير الظهر ١ : ١٤٣ .

(١) تهذيب ٢ : ٣٦٥ .

(٢) مجروحين ١ : ٢٣٧/ ٢٣٨ .

أقول أن هذا القول يحتمل في الأحاديث التي يكون الضعف في رواتها محتملا يمكن أن يتقوى أما إذا كان الضعف شديدا لا يمكن جبره كما في هذه الرواية حيث بلغ القدح درجة التهمة. فإن الحديث في مثل هذه الحالة لا يمكن اعتضاده بقول أهل العلم أو عملهم بما يوافقه لشدة ضعفه وانحطاطه عن درجة الاعتبار. وهذا كله في حالة التفرد فقط أما في حالة قيام مخالف له أقوى، فإن المخالفة لما هو أقوى منه قرينة قوية في رده وعدم اعتباره.

وعلى هذا فإن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع قائم على قواعد منهجية مقررة من قبل المحدثين. لم يشذ في ذلك ولم يشطط والله تعالى أعلم.

وأما الشواهد فظاهر أن الموقوف منها على عمر محكوم بانقطاعه كما أشار إلى ذلك البيهقي نقلا عن الامام الشافعي للانقطاع بين قتادة وعمر، وأبي العالية وعمر والله أعلم.

الحديث الثاني عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي قال: حدثنا جعفربن محمد السوسي، حدثنا محمدبن حرب الواسطي حدثنا سعيدبن محمد الوراق، عن يحيى بن سعيد الأنصاري. عن عبد الرحمنبن هرمز الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: السخي قريب من الله، قريب من الناس قريب من الجنة بعيد عن النار

وإن البخيل بعيد من الله، بعيد من الناس بعيد من الجنة قريب من النار. والفاجر السخي أحب إلى الله عز وجل من عابد بخيل.

قال ابن الجوزي: هذا الحديث لا يصح، فأما طريق أبي هريرة فالمتهم به سعيدبن محمد الوراق.

قال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة[1].

وقد روى ابن الجوزي الحديث من طرق ثلاثة: الأول ما ذكرته.

---

(1) موضوعات ٢: ١٨٠/١٨١.

والثاني: من حديث أنس. رواه من طريق النقاش، أنبأنا أبو الفضل جعفربن محمد حدثنا أحمدبن محمدبن صالح حدثنا محمدبن يزيد البلخي، حدثنا محمدبن تميم حدثنا قبيصةبن محمد عن موسىبن عبيده عن يزيد الرقاشي عن أنس به.

والثالث: من طريق عائشة من طريق غريب بن عبد الواحد القرشي، عن سعيدبن المسيب عن عائشة، وعن سعيدبن مسلمة، حدثنا يحيىبن سعيد عن محمدبن ابراهيم التيمي، عن عائشة به[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال بعد أن أورد الحديث: أخرجه الترمذي[2] وابن حبان في روضة العقلاء[3] والبيهقي في شعب الايمان[4] والخطيب في كتاب البخلاء من طرق، عن سعيد الوراق به[5].

وزاد في التعقبات: حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي. والبيهقي في شعب الايمان ولم ينفرد به الوراق. بل تابعه عبد العزيزبن أبي حازم أخرجه الديلمي.

وحديث عائشة أخرجه البيهقي في الشعب عن طريق تليدبن سليمان، وسعيدبن مسلمة. كلاهما عن يحيىبن سعيد وقال: تليد وسعيد ضعيفان[6].

---

(١) الموضوعات ٢: ١٨٠/ ١٨١.

(٢) ت. البر. باب ما جاء في السخاء حديث رقم ١٩٦١.

(٣) روضة العقلاء: ٢٣٥، قال ابن حبان: أنبأنا أحمدبن يحيىبن زهير بتستر، حدثنا الحسنبن عرفةبن يزيد العبدي، حدثنا سعيدبن محمد الوراق، حدثنا يحيىبن سعيد الأنصاري به.

(٤) شعب الايمان ٣: ٢، قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ حدثنا أبو منصور محمدبن أحمدبن بشر الخرقي الصوفي حدثنا الحسينبن محمدبن زياد العتابي، حدثنا عمروبن زرارة، حدثنا سعيدبن محمد الوراق، حدثنا يحيىبن سعيد الأنصاري عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة... الحديث وقيل: عن سعيد، عن يحيى، عن الأعرج؛ اخبرناه أبو سعد الماليني، حدثنا أبو أحمد ابن عدي حدثنا أحمدبن الحسيبن عبد الصمد الموصلي، ومحمدبن أحمدبن هارون قالا: حدثنا الحسنبن عرفة، حدثني سعيدبن محمد الوراق الثقفي الصدفي، عن يحيىبن سعيد عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة فذكره مرفوعا كذلك. تفرد به سعيدبن محمد، وهو ضعيف. اهـ.

(٥) اللآلي ٢: ٩١، وانظر تذكرة الموضوعات: ٦٣/ ٦٤، التعقبات: ٣٥/ب تنزيه الشريعة ٢: ١٣٩.

(٦) قال البيهقي: أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن محمدبن أحمدبن بالويه المزكى، حدثنا أبو العباس اسماعيلبن عبد الله بن محمدبن ميكال، حدثنا عبداللهبن أحمدبن موسى الحافظ، حدثنا سهلبن عثمان حدثنا تليدبن سليمان أبو ادريس، وسعيدبن مسلمة عن يحيىبن سعيد عن محمدبن ابراهيم عن علقمةبن وقاص عن عائشة... الحديث. تليد وسعيد ضعيفان. وقال أيضا: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ حدثنا الزبيربن عبد الواحد حدثنا =

فلم يتفرد به سعيد.

وأخرجه البيهقي أيضا من حديث جابربن عبد الله[1] وعبدالله بن مسعود[2].

ويتلخص اعتراض السيوطي فيما يلي:

١ـ أن الحديث أخرجه الترمذي.

٢ـ أن سعيد بن محمد الوراق لم ينفرد بالرواية حيث تابعه عبد العزيز بن أبي حازم، كما رواه الديلمي.

٣ـ أن للحديث شواهد من حديث عائشة، وجابربن عبد الله، وعبدالله بن مسعود، وهذا كله ينفي تهمة وضعه.

أما رواية الترمذي فقال: حدثنا الحسن بن عرفة. حدثنا سعيدبن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: السخي قريب من الله، قريب من الجنة، قريب من الناس... الحديث.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث سعيدبن محمد، وقد خولف سعيدبن محمد في رواية هذا الحديث عن يحيى بن سعيد، إنما يروي عن يحيى بن سعيد عن عائشة مرسل[3].

فالترمذي وصف الرواية بالغرابة، وهي تعني هنا النكارة، وقد فسر ذلك بمخالفة سعيد غيره في هذا الحديث حيث رواه عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، والمشهور أن الحديث من رواية عائشة، ومداره على يحيى بن سعيد

= عبدالله بن قحطب حدثنا محمدبن الصباح حدثنا سعيدبن مسلمة عن يحيى بن سعيد عن محمدبن إبراهيم عن عائشة به اهـ شعب الايمان ٣: ٢.

(١) قال البيهقي: أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان حدثنا أحمدبن عبيدة الصفار حدثنا محمدبن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا العلاءبن عمرو الحنفي حدثنا سعيدبن مسلمة، عن جعفربن محمد عن أبيه عن جابربن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ... الحديث. شعب الايمان ٣:٢.

(٢) التعقبات: ٣٥/ب.

(٣) ت. البر. باب ما جاء في السخاء ٤: ٣٤٢، حديث رقم ١٩٦٠.

الأنصاري، فروى عن يحيى تارة عن محمدبن ابراهيم التيمي عن علقمةبن وقاص عن عائشة، رواه عنه سعيدبن مسلمة، أخرجه البيهقي في الشعب[1]، وأورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريق سعيدبن مسلمة هذا وأعله به[2].

وروى عن يحيى بن سعيد عن سعيدبن المسيب عن عائشة به، رواه عنه خلفبن يحيى القاضي، عن غريب بن عبد الواحد القرشي عن يحيى به. أورده ابن الجوزي في موضوعاته وأعله بخلف[3] وغريب وقال: كلاهما غريب مجهول[4].

وروى عن يحيى بن سعيد عن عائشة مرسلا[5] كما ذكر ذلك الترمذي.

ورواه البيهقي أيضا في الشعب عن سعيدبن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن محمدبن ابراهيم التيمي عن ابيه عن عائشة[6] وذكر الخطيب في تاريخه عن أحمدبن حنبل أن سعيدبن محمد الوراق روى هذا الحديث عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة[7]

وهذه الطرق كلها لا يخلو طريق منها من مقال، لشدة ضعف سعيد بن مسلمة وتليدبن سليمان وخلفبن يحيى القاضي، وغريببن عبد الواحد القرشي، وسعيدبن محمد الوراق.

---

(١) وقد رواه من طريق أخرى قرن فيها تليدبن سليمان بسعيدبن مسلمة فقال: . . . حدثنا عبدالله بن احمدبن موسى الحافظ حدثنا سهلبن عثمان، حدثنا تليدبن سليمان أبو أدريس وسعيدبن مسلمة عن يحيى بن سعيد به.

(٢) الموضوعات ٢ : ١٨١.

(٣) الذي في الموضوعات خالد بن يحيى القاضي، وفي اللآلي خلفبن يحيى القاضي، وهو الصواب، لأني لم أقف على ترجمة لخالدبن يحيى القاضي فيما وقفت عليه من كتب الرجال وسياق الكلام على خلف، لكن يلاحظ أن السيوطي تبع ابن الجوزي فابدل خلفا بخالد عند الكلام على الحديث. انظر اللآلي ٢ : ٩٢.

(٤) الموضوعات ٢ : ١٨١.

(٥) عنى به المعنى الأعم للارسال الذي هو الانقطاع. وإلا فعدم الاتصال بين يحيى وعائشة يعتبر عند علماء المصطلح انقطاعا لا إرسالا

(٦) قال: ورواه حميدبن زنجويه عن محمدبن بكير عن سعيدبن محمد الوراق عن يحيى بن سعيد عن محمدبن ابراهيم التيمي عن أبيه عن عائشة يزيد وينقص. وقيل: عن يحيى بن سعيد عن الأعرج عن أبي هريرة، عن عائشة، وذلك غير محفوظ اهـ.

(٧) تاريخ بغداد ٩ : ٧٢، وانظر تهذيب ٤ : ٧٧.

أما سعيد بن مسلمة فقال فيه يحيى بن معين: لا شيء وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، هو ضعيف الحديث منكر الحديث[1] وقال البخاري: فيه نظر، عن عبدالله بن حسن عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ مناكير[2] وقال أيضا سعيد بن مسلمة الأموي عن اسماعيل بن أمية منكر[3] وقال النسائي: ضعيف[4] وقال ابن حبان: روى عنه العراقيون والشاميون، منكر الحديث جدا فاحش الخطأ في الأخبار[5] وقال ابن عدي: أرجو أنه ممن لا يترك حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف يعتبر به. وقال الساجي صدوق منكر الحديث[6].

وأما تليد بن سليمان:

قال فيه البخاري: تكلم يحيى في تليد ورماه[7] وقال النسائي: ضعيف[8] وقال ابن معين كذاب، يشتم عثمان، وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ دجال، وقال أبو داود: رافضي يشتم أبا بكر وعمر. وفي لفظ خبيث. وقال أحمد: حدثنا تليد وهو عندي كان يكذب وقال العجلي لا بأس به كان يتشيع ويدلس. وقال يعقوب بن سفيان: رافضي خبيث، وقال ابن عدي: يتبين على رواياته أنه ضعيف وقال الساجي: كذاب، وقال الحاكم والنقاش: ردي المذهب منكر الحديث زاد الحاكم كذبه جماعة من العلماء[9] وقال ابن حبان: كان رافضيا يشتم أصحاب محمد ﷺ[10]

وأما خلف بن يحيى القاضي الخراساني البخاري. قاضي الري. قال أبو

---

(١) الجرح ١: ٢/ ٦٧.
(٢) التاريخ الكبير ١: ٢: ٥١٦.
(٣) الضعفاء الصغير: ٢٦٢.
(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٢.
(٥) مجروحين ١: ٣١٨.
(٦) تهذيب ٤: ٨٣/ ٨٤، وانظر ميزان ٢: ١٥٨.
(٧) التاريخ الكبير ٢/ ١: ١٥٩.
(٨) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٦.
(٩) تهذيب ٢: ٢٠٩/ ٢١٠. وانظر ميزان ١: ٣٥٨.
(١٠) مجروحين ١: ١٩٥.

حاتم الرازي: متروك الحديث، كان كذابا لا يشتغل به ولا بحديثه[1].

وأما غريب بن عبد الواحد:

قال السيوطي متعقبا ابن الجوزي بعد أن أورد الحديث: قلت: أقره صاحب الميزان على أن اسمه غريب والذي في كتاب البخلاء للخطيب: عنبسةبن عبد الواحد[2].

قلت: سقطت ترجمته من الميزان في هذه الطبعة[3] وقد أورده ابن حجر في اللسان وقال: غر[illegible]ابن عبد الواحد عن يحيى بن سعيد، عن سعيدبن المسيب عن عائشة وساق الحديث. ثم قال: رواه ابن أبي داود عن جعفربن محمدبن المرزبان، عن خالدبن يحيى القاضي ـ هكذا ـ عنه. قال ابن الجوزي: غريب مجهول[4].

قلت: ولم أقف على ترجمة لعنبسة فيها وقفت عليه من تراجم.

وأما سعيدبن محمد الوراق:

فقال فيه [illegible]بن معين: ليس بشيء حكاه البخاري[5] وقال أبو حاتم الرازي: ليس [illegible][6] وقال النسائي: ليس بثقة[7] وقال المرزي: سألت أحمدبن حنبل عن سع[illegible]ن محمد الوراق فلينه وتكلم فيه بشيء، وقال الأثرم: سئل أبو عبدالله ـيعني أحمدبن حنبلـ عن سعيد الوراق فقال: لم يكن بذاك، وقد حكوا عنه حديثا منكرا، قلت: أيش هو؟ قال: قال عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة شيء في السخاء[8].

---

(١) الجرح ٢/١: ٣٧٢، وانظر ميزان ١: ٦٦٣، لسان ٢: ٤٠٦.
(٢) اللآلي ٢: ٩٢ وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١٣٩.
(٣) أعني طبعة دار إحياء الكتب العربية / عيسى البابي الحلبي تحقيق علي محمد البجاوي.
(٤) لسان ٤: ٤١٧.
(٥) التاريخ الكبير ١/٢: ٥١٥.
(٦) الجرح ١/٢: ٥٩.
(٧) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٢.
(٨) تاريخ بغداد ٩: ٧٢، وانظر تهذيب ٤: ٧٧.

وقال الغلابي عن ابن معين: ليس بثقة، وفي رواية معاويةبن صالح عن يحيى: ضعيف، وفي رواية الدوري وابن أبي خيثمة عن يحيى: ليس حديثه بشيء. وقال الجوزجاني غير ثقة. وذكره يعقوببن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم. وقال الدارقطني: كوفي يروي عنه أبو كريب. متروك[1] وقال ابن سعيد: كان ضعيفا وقد كتبوا عنه[2] وقال ابن عدي بعد أن ساق له أحاديث: يتبين الضعف على رواياته[3].

وقال الساجي: حدث بأحاديث لا يتابع عليها، وضعفه أبو خيثمة. وقال الحاكم: هو ثقة وذكره ابن حبان في الثقات[4].

وهكذا نرى أن الحديث وإن كان مداره على يحيىبن سعيد الأنصاري. وهو ثقة حجة إلا أن رواة هذا الحديث عنه مجروحون متكلم فيهم فسعيدبن مسلمة وتليدبن سليمان وخلفبن يحيى كلهم متهمون رموا بالكذب.

وأما غريب بن عبد الواحد فكما قال ابن الجوزي مجهول، فمتابعة هؤلاء لا تفيد شيئا. بل تزيد الحديث نكارة والسند ظلمة، لما فيهم من العوار البين.

وإني لأعجب من الحافظ السيوطي رحمه الله في قوله: فلم ينفرد به سعيد بعد ذكر رواية عائشة التي أخرجها البيهقي في الشعب من طريق تليدبن سليمان وسعيدبن مسلمة كلاهما عن يحيىبن سعيد وقوله -أي البيهقي- تليد وسليمان ضعيفان، قال السيوطي: فلم ينفرد به سعيد[5] وقوله هذا في مقام التعقب على ابن الجوزي.

ولا أدري أتفيد متابعة تليد سعيدا هذا أم تضره، فتليد رمي بالكذب وسعيد

---

(١) تاريخ بغداد ٩: ٧٢/٧٣.

(٢) الطبقات الكبرى ٦: ٢٧٨.

(٣) ميزان ٢: ١٥٦، وانظر تهذيب ٤: ٧٧.

(٤) تهذيب ٤: ٧٧.

(٥) التعقبات: ٣٥/ب وانظر تذكرة الموضوعات: ٦٣/٦٤.

اتهم به. فاتفاقهما والحالة هذه تنفي تهمة الكذب عنهما وتشعر بصدقهما أم تدل على تواطئهما.

وقد سبق في مبحث صور الموضوعات أن من أنواع الموضوعات أن يروى حديث موضوع، يتابع فيه رواة ضعفاء أو متهمون، في روايته يتابع بعضهم بعضا، ولا يجزم فيه باتهام راو معين. فالنقاد يحكمون في مثل هذا الحديث بأن أحدهم وضعه وأن الآخرين سرقوه فيروونه على الجادة وأحيانا يقلب بعضهم سنده والظاهر والله أعلم أن هذا الحديث من هذا النوع أما سعيدبن محمد الوراق فقد ضعف تضعيفا شديدا، ويبلغ حديثه درجة النكارة والترك، فلا يصلح للاعتبار، ومتابعة هؤلاء الهلكى لا تفيده بل هي قرينة قوية على نكارة حديثه. ولو سلم أن متابعتهم له تدفع عنه التهمة وتقوي حديثه. فهذا يمكن قوله لو كانت روايته موافقة لهم وكان ثقة، لكن كما هو ظاهر أن الروايات عنه مضطربة، تارة عنه عن يحيى بن سعيد، عن محمدبن ابراهيم التيمي عن عائشة كما في رواية البيهقي وتارة عن يحيى عن عروة عن عائشة كما في رواية الخطيب في تاريخه. وتارة عنه عن يحيى بن الأعرج عن أبي هريرة، وتارة عنه عن يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة كما أشار إلى ذلك البيهقي. وقال: وذلك غير محفوظ[1]. ولم يتابعه في ذلك راو مرض بالاضافة إلى جرحه.

وقد أشار السيوطي رحمه الله إلى رواية الديلمي وقال: إن عبد العزيزبن أبي حازم تابع فيها سعيد بن محمد الوراق، إلا أنه لم يورد اسنادها حتى يمكن معرفة صحة السند إلى عبد العزيز عن عدمه، أما عبد العزيز بن أبي حازم فإنه وثق، وأخرج له أصحاب الكتب الستة. لكن بعض الحفاظ من الأئمة لينه لا سيما في روايته عن غير أبيه فقد قال الامام أحمد: لم يكن يعرف بطلب الحديث إلا كتب أبيه، فإنهم يقولون أنه سمعها وكان يتفقه، ولم يكن بالمدينة بعد مالك أفقه منه، ويقال: إن كتب سليمانبن بلال وقعت إليه ولم يسمعها: وقد روى عن قوم لم يكن يعرف أنه سمع منهم[2] وقال أيضا: أما روايته فيرون أنه سمع من أبيه وأما هذه الكتب التي كانت

(١) شعب الايمان ٣: ٢.
(٢) تهذيب ٦: ٣٣٣/٣٣٤.

عن غير أبيه فيقولون: إن كتب سليمان بن بلال صارت إليه ـ قلت له: القائل أحمد بن محمد الراوي عنه ـ وكان يدلسها؟ قال: ما أدري[1] وقال ابن أبي خيثمة، قال لمصعب بن عبد الله: ابن أبي حازم ضعيف إلا في حديث أبيه فقال: او قد قالوها، أما أنه سمع مع سليمان بن بلال، فلما مات سليمان أوصى إليه بكتبه. وقال ابن المديني: كان حاتم بن اسماعيل يطعن عليه في أحاديث رواها عن أبيه.. قال لي حاتم: نهيته عنها فلم ينته[2] فهو وإن وثق في حديث أبيه وأثبت له السماع في حديث سليمان بن بلال إلا أنه طعن عليه أن يروي عن قوم لم يسمع منهم.

وظاهر كلام السيوطي أن عبد العزيز تابع سعيدا متابعة قوية أي أنه روى الحديث عن شيخه وهو يحيى بن سعيد، فتكون الرواية مما طعن فيها على عبد العزيز هذا لأنها من غير حديث أبيه أو حديث سليمان بن بلال. ولذا فلا بد من الوقوف على رواية عبد العزيز هذا حتى يمكن قبول متابعته.

والذي يظهر لي والله أعلم أن رواية الترمذي مقلوبة. قلبها سعيد بن محمد الوراق فبدلا من أن يرويها على الجادة أي عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عائشة، رواها عن الأعرج عن أبي هريرة. والقلب إذا كان متعمدا فهو ضرب من الوضع عند المحدثين كما سبق بيانه وإذا كان وهما عد الحديث منكرا. للمخافة فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع بالنسبة لرواية الترمذي من أجل هذا.

أما بالنسبة لحديث عائشة فلوجود الكذابين وتفردهم بروايته والله أعلم.

وأما حديث جابر، فقد عرف أنه من طريق سعيد بن مسلمة فلا يصلح للمتابعة.

وأما رواية ابن مسعود فلم أقف عليها في الشعب للبيهقي. ولم يذكر أحد اسنادها حتى تعرف.

---

(١) ميزان ٣: ٦٢٦.

(٢) تهذيب ٦: ٣٣٤.

الحديث الثالث عشر:

قال ابن الجوزي: باب إثم من استطاع الحج ولم يحج.

فيه عن علي وأبي هريرة وأبي أمامة رضي الله عنهم.

فأما حديث علي عليه السلام، . . . حدثنا محمدبن يحيى القطيعي، حدثنا مسلمبن ابراهيم. حدثنا هلال بن عبدالله مولى ربيعة بن عمرو، حدثنا أبو اسحاق الهمداني، عن الحارث الأعور عن علي قال رسول اللهﷺ من ملك زادا وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا.

وأما حديث أبي هريرة، ثم ساقه بسنده إلى ابن عدي قال: أنبأنا أحمدبن يحيى بن زهير، حدثنا عبد الرحمنبن سعيد، حدثنا عبد الرحمن القطامي، حدثنا أبو المهزم عن أبي هريرة قال، قال رسول اللهﷺ من مات ولم يحج حجة الاسلام في غير وجع حابس أو حجة ظاهرة أو سلطان جائر فليمت أي الميتتين إما يهوديا أو نصرانيا.

وأما حديث أبي أمامة فله طريقان:

أورده الأول بسنده إلى ابن عدي. قال حدثنا أبو يسى، حدثنا عبداللهبن عبد الصمد. حدثنا عماربن مطر حدثنا. شريك عن منصور عن سالمبن أبي الجعد عن أبي أمامة قال، قال رسول اللهﷺ من لم يمنعه من الحج مرض حابس أو حاجة فليمت إن شاء يهوديا وإن شاء نصرانيا.

وساق الطريق الثاني بسنده إلى أبي عروبة الحراني، أنبأنا المغيرةبن عبد الرحمن حدثنا يزيدبن هارون حدثنا شريك عن ليث، عن عبد الرحمنبن سابط، عن أبي أمامة عن النبيﷺ قال: «من لم يحبسه مرض أو حاجة ظاهرة أو سلطان جائر ولم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لايصح، أما حديث علي عليه السلام فقال الترمذي: هلال بن عبد الله مجهول. وأما الحارث فقد كذبه الشعبي وغيره.

وأما حديث أبي هريرة ففيه أبو المهزم واسمه يزيدبن سفيان. قال يحيى: ليس

حديثه بشيء وقال النسائي متروك الحديث. وفيه عبد الرحمن القطامي قال عمرو بن علي الفلاس: كان كذابا. وقال ابن حبان: يجب تنكب رواياته.

وأما حديث أبي أمامة ففي الطريق الأول: عماربن مطر. قال العقيلي يحدث عن الثقات بالمناكير وقال ابن عدي: متروك الحديث.

وفي الطريق الثاني: المغيرةبن عبد الرحمن، قال يحيى: ليس بشيء وفيه ليث وقد ضعفه ابن عيينة، وتركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد. وإنما روى عبد الرحمن بن غنم عن عمر أنه قال: من أمكنه الحج فلم يحج، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا[1].

قال السيوطي بعد إيراد الحديث وذكر كلام ابن الجوزي مختصرا: قلت: أورد الذهبي في الميزان حديث علي من طريق هلال وقال: قد جاء باسناد آخر أصلح من هذا.

وأخرج البيهقي حديث أبي أمامة وقال: اسناده وإن كان غير قوي فله شاهد من قول عمر.

وقال القاضي: عز الدين بن جماعة في مناسكه. ولا التفات إلى قول ابن الجوزي: إن حديث علي موضوع وكيف يوصف بالوضع وقد أخرجه الترمذي في جامعه وقال: إن كل حديث معمول به إلا حديثين وليس هذا أحدهما. قال والحديث مؤول إما على من يستحل تركه أو لا يعتقد وجوبه.

وقال الزركشي في تخريج أحاديث الرافعي: أخطأ ابن الجوزي بذكر هذا الحديث في الموضوعات إذ لا يلزم من الجهل بحال الراوي أن يكون حديثه موضوعا.

وقال البيهقي: المراد به والله أعلم: من كان لا يرى في تركه إثما ولا فعله برا.

وقال شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: هذا

---

(١) الموضوعات ٢: ٢٠٩/ ٢١٠.

الحديث له طرق. فأخرجه سعيد بن منصور في السنن. وأحمد[1] وأبو يعلى[2] والبيهقي[3] من طريق شريك عن ليث بن أبي سليم عن ابن سابط عن أبي أمامة. وليث ضعيف وشريك سيء الحفظ وقد خالفه سفيان الثوري فأرسله.

رواه أحمد في كتاب الايمان له عن وكيع عن سفيان عن ليث عن ابن سابط قال، قال رسول الله ﷺ فذكره.

وكذا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن ليث مرسلا.

وأورده أبو يعلى من طريق آخر عن شريك مخالف للاسناد الأول. وراويه عن شريك عمار بن مطر[4] ضعيف.

وأخرجه من حديث علي وقال: غريب وفي اسناده مقال، والحارث يضعف، وهلال بن عبدالله الراوي له عن أبي اسحاق مجهول[5] وسئل ابراهيم الحربي عنه فقال: من هلال؟

وقال ابن عدي: تفرد بهذا الحديث، وليس الحديث بمحفوظ.

وقال العقيلي: لا يتابع عليه. وقد روى عن علي موقوفا ولم يرو مرفوعا من طريق أحسن من هذا.

وقال المنذري: طريق أبي أمامة على ما فيها أصلح من هذا.

وأخرجه ابن عدي من طريق صحيحه إلا أنها موقوفة. أخرجها سعيد بن

---

(١) لم أقف على روايته في المسند في مسنده، وقد ساق له رواية واحدة من طريق ابن عياش، عن ليث، عن ابن سابط، عن أبي أمامة قال، قال رسول الله ﷺ «لا تصلوا عند طلوع الشمس...» الحديث، ٥: ٢٦٠، وأظن أنه أخرجه في كتاب الايمان كما قيد ذلك في الرواية الثانية، لكنه أطلق العزو إلى أحمد وعند الاطلاق ينصرف العزو إلى المسند عادة. والله أعلم.

(٢) أورده ابن الجوزي في الموضوعات من غير طريق أبي يعلى، كما هو ظاهر وأعله بالمغيرة بن عبد الرحمن.

(٣) السنن الكبرى ٤: ٣٣٤.

(٤) أورده ابن الجوزي في الموضوعات من طريقه، وأعله بعمار بن مطر.

(٥) العبارة هكذا في اللآلي، وفي التلخيص: الثاني عن علي بن أبي طالب مرفوعا «من ملك زادا...» الحديث، رواه الترمذي وقال: غريب، وفي اسناده فقال... الخ، وهي أوضح.

منصور[1] والبيهقي عن عمربن الخطاب قال: ليمت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات رجل مات ولم يحج. وجد لذلك سعة وخليت سبيله. لفظ البيهقي[2] ثم قال شيخ الاسلام: وإذا انضم هذا الموقوف إلى مرسل بن سابط علم أن لهذا الحديث أصلا. ومحله على من استحل الترك. ويتبين بذلك خطأ من ادعى أنه موضوع[3] وقال أبو نعيم في الحلية: حدثنا محمدبن محمد حدثنا محمدبن أحمد، حدثنا محمدبن أسلم حدثنا قبيصة، عن سفيان عن الأوزاعي عن اسماعيل‌بن عبيد الله عن عبد الرحمن‌بن غنم عن عمربن الخطاب قال: من أطاق الحج ولم يحج حتى مات فأقسموا عليه أنه مات يهوديا أو نصرانيا[4].

وحكى مثل هذا في التعقبات وزاد: قلت: ومن شواهده ما أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره عن ابن عمر قال: من كان يجد وهو موسر صحيح ولم يحج سيماه بين عينيه كافر، ثم تلى هذه الآية: ﴿ومن كفر فإن الله غني عن العالمين﴾[5].

وأخرج سعيد بن منصور من وجه آخر عن ابن عمر قال من وجد الى الحج سبيلا سنة ثم سنة ثم مات ولم يحج لم يصلَّ عليه، لا يُدْرى مات يهوديا أو نصرانيا[6].

---

(١) قال البيهقي: أخبرنا محمدبن عبد الله الحافظ وأبو صادق‌بن أبي الفوارس الصيدلاني، قالا حدثنا أبو العباس محمدبن يعقوب، حدثنا محمدبن اسحاق حدثنا حجاج قال، قال ابن جريج: أخبرني عبدالله‌بن نعيم أن الضحاك‌بن عبد الرحمن الأشعري أخبره أن عبد الرحمن‌بن غنم أخبره أنه سمع عمربن الخطاب رضي الله عنه يقول: ليمت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات، رجل مات ولم يحج، وجد لذلك سعة. وخليت سبيله، فحجة أحجها وأنا صرورة أحب إلي من ست غزوات أو سبع ـابن نعيم يشك ـ والغزوة أغزوها بعدما أحج أحب إلي من ست حجات أو سبع ـابن نعيم يشك فيهما ـ اهـ. السنن الكبرى ٤ : ٣٣٤.

(٢) قال ابن حجر: عن عمربن الخطاب قال: لقد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار فينظروا كل من له جدة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية ما هم بمسلمين، ما هم بمسلمين لفظ سعيد اهـ التلخيص الحبير ٢: ٢٢٣.

(٣) التلخيص الحبير ٢: ٢٢٢/٢٢٣.

(٤) اللآلي ٢: ١١٨/١١٩.

(٥) سورة آل عمران آية رقم ٩٧.

(٦) التعقبات ٢١/ ب/ ٢٢/ أ، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١٦٧/ ١٦٨، الفوائد المجموعة ١٠٢/ ١٠٣، تذكرة الموضوعات: ٧٣.

ويتلخص تعقب السيوطي لابن الجوزي فيما يلي:

١- حديث علي أخرجه الترمذي وقال هلال بن عبد الله مجهول والحارث يضعف في الحديث. ولا يلزم من جهالة حال الراوي أن يكون الحديث موضوعا.

٢- إن للحديث شواهد من حديث أبي أمامة وأبي هريرة وهي وإن كانت غير قوية إلا أنها تدل على أن للحديث أصلا.

٣- ما صح من حديث عمر موقوفا وهو عاضد لمرسل بن سابط.

٤- الأثار الموقوفة عن ابن عمر رضي الله عنهما وهذا كله يرد على من قال بوضع الحديث.

وقبل مناقشة أدلة ابن الجوزي والسيوطي أورد حديث الترمذي الذي عليه مدار النزاع.

قال الترمذي: حدثنا محمدبن يحيى القطعي البصري، حدثنا مسلم‌بن ابراهيم حدثنا هلال‌بن عبدالله مولى ربيعة‌بن عمروبن مسلم الباهلي، حدثنا أبو اسحاق الهمداني عن الحارث عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «من مالك زاد أو راحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج فلا عليه أن يموت يهوديا أو نصرانيا، وذلك أن الله يقول في كتابه ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا﴾.».

وقال ابو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وفي اسناده فقال، وهلال‌بن عبد الله مجهول، والحارث يضعف في الحديث[1].

فالترمذي رحمه الله حكم على الحديث بالغرابة، وذكر للحديث علتين: الأولى هلال‌بن عبدالله وقال أنه مجهول.

والثانية: الحارث -أي الأعور- وقال: أنه يضعف في الحديث.

أما هلال بن عبد الله فهو أبو هاشم مولى ربيعة‌بن عمرو.

---

(١) ت الحج. باب ما جاء في التغليظ في ترك الحج ٣: ١٦٧/ ١٦٨ حديث رقم ٨١٢.

فقال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه[1] وقال الترمذي: مجهول[2] وقال ابن عدي: وهو معروف بهذا الحديث وليس هو بمحفوظ. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم وقال الحربي لا يعرف[3]

وقد سبق غير مرة أن البخاري لا يجرح بهذه العبارة إلا من يتهمه ويحرم الرواية عنه.

وأما الحارث. فقد كذبه شعبة وإبراهيم، ومحمدبن شيبة الضبي وأبو خيثمة[4] والسعدي[5] وضعفه أبو بكر بن عياش، ويحيى بن معين في رواية وأبو حاتم الرازي[6] وابن حبان[7] وابن عدي وقال: عامة ما يرويه غير محفوظ[8]. وقال مغيرة: لم يكن يصدق عن علي في الحديث وقال جرير: كان زيفا وقال الدارقطني: ضعيف. وقال النسائي: ليس بقوي[9]. وقال أبو زرعة: لا يحتج به، وقال النسائي: ليس بالقوي، وفي موضع آخر: ليس به بأس، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن سعد: كان له قول سوء، وهو ضعيف في رأيه[10] وقد قوى أمره يحيى بن معين، فقال ثقة. قال عثمان بن سعيد الدارمي: لم يتابع ابن معين على هذا. وقال ابن شاهين في ثقاته قال أحمدبن صالح المصري: الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما روى عن علي وأثنى عليه. فقيل له: فقد قال الشعبي: كان يكذب، قال: لم يكن يكذب في الحديث إنما كان كذبه في رأيه[11]. والذي يترجح لي

---

(١) ميزان ٤: ٣١٥، تهذيب ١١: ٨٢.

(٢) قول الترمذي محمول على جهالة الحال لا العين، لأنها انتفت برواية اثنين عنه. فقال ابن حجر: روى عنه حبان بن هلال، وهلال بن فياض، والراوي تنتفي جهالة عينه إذا روى عنه اثنان كما هو مقرر في موضعه.

(٣) تهذيب ١١: ٨٢.

(٤) الجرح ١/٢: ٧٨/ ٧٩.

(٥) الكامل ٢٢٨/ب.

(٦) الجرح ١/٢: ٧٨، ٧٩.

(٧) مجروحين ١: ٢١٦.

(٨) الكامل: ٢٢٩/أ.

(٩) ميزان ١: ٤٣٥/ ٤٣٦.

(١٠) تهذيب ٢: ١٤٥/ ١٤٦.

(١١) تهذيب ٢: ١٤٦/ ١٤٧.

أن جرحه مقدم على تعديله لأمور يأتي تفصيلها في الباب الثالث. في فصل الرواة المتهمين بالكذب ولهم رواية في أحد الكتب الستة إن شاء الله.

وإذا كان هذا حال الحارث. وظهر قبل حال هلال‌بن عبدالله وقد تفرد بالرواية، فابن الجوزي إنما أطلق حكمه بناء على ما ذهب إليه النقاد من المحدثين من أن الرواية يحكم عليها، بالوضع والكذب إذا تفرد بروايتها كذاب أو متهم. كما سبق بيانه.

وأما إخراج الترمذي له، فإنه كما تكرر أن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح، بل أخرج الصحيح وغيره. بل أنه صرح في هذه الرواية لضعف الحديث ونكارته التي عبر عنها بالغرابة. والترمذي يظهر من صنيعه أنه ينحو طريق استاذه البخاري رحمه‌الله في عدم التصريح بالتجريح، وكثيرا ما يوري كما في عبارته هذه فقد قال عن هلال: إنه مجهول في حين أن شيخه قال فيه منكر الحديث. وقال عن الحارث أنه ضعيف وقد عرف رأي الشعبي وغيره له بالكذب.

وأما قول عز الدين بن جماعة في أنه لا يلتفت إلى كلام ابن الجوزي لأن الترمذي أخرجه في جامعه وقال: إن كل حديث معمول به إلا حديثين وليس هذا أحدهما.

فيقال أن قول الترمذي محمول على ما ثبت من الأحاديث في جامعه وما كان الضعف فيه محتملا يتقوى أما إذا بلغ الضعف درجة النكارة والترك بحيث لا يمكن أن يتقوى ولا يتابع فهذا لا يمكن حمل كلامه عليه لمخالفته القواعد الثابتة التي أقرها المحدثون[1] وغاية ما يمكن قوله: أن الترمذي رحمه الله أخرج الحديث وظن أنه مما يمكن العمل به، لكن ظهر لغيره من العلل في الحديث ما جعله يحكم عليه بالوضع فحكم بما ظهر له.

وأما قول الزركشي: أخطأ ابن الجوزي بذكر هذا الحديث في الموضوعات، إذ

---

(١) انظر الكلام على أنواع الحديث الضعيف وحكم العمل به.

لا يلزم من جهالة الراوي الحكم على حديثه بالوضع، فهذا حق، وقول الترمذي: إن هلالا مجهول، محمول على جهالة الحال لرواية شخصين عنه، لكن قول البخاري في هلال هذا قاطع هذا الاحتمال لتصريحه بجرح هلال، فانتفت جهالته وأصبح معروفا مجروحا.

٢ـ أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي ونقل كلام ابن حجر عنها فهي:

أما حديث أبي أمامة فقد روي من طريقين:

الأول من طريق شريك، عن ليث بن أبي سليم عن ابن سباط عن أبي أمامة، أخرجه سعيد بن منصور وأحمد وأبو يعلى والبيهقي. وهذا الحديث فيه علل. الأولى ضعف كل من شريك وليث بن أبي سليم.

أما شريك فمتكلم فيه من قبل حفظه قال ابن معين: شريك ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط ويذهب بنفسه على سفيان وشعبة. وقال أيضا: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خولف فغيره أحب إلينا منه قال معاوية بن صالح: وسمعت أحمد بن حنبل يقول: شبيها بذلك. وقال يحيى بن سعيد: ما زال مخلطا، وقال يعقوب بن شيبة: شريك صدوق ثقة، سيء الحفظ، قال الجوزجاني شريك سيء الحفظ مضطرب الحديث مائل، وقال أبو زرعة: كان كثير الخطأ صاحب حديث وهو يغلط أحيانا، وقال أبو حاتم الرازي: كان له أغاليط، وقال ابن عدي: في بعض ما لم أتكلم عليه من حديثه مما أمليت بعض الإنكار، والغالب على حديثه الصحة والاستواء والذي يقع في حديثه من النكرة إنما أتى به من سوء حفظه لا أنه يتعمد شيئا مما يستحق أن ينسب فيه إلى شيء من الضعف، وقال ابن سعد كان ثقة مأمونا كثير الحديث وكان يغلط، وقال ابراهيم بن سعيد الجوهري: أخطأ في أربعمائة حديث، وقال أحمد: حسن بن صالح أثبت من شريك كان شريك لا يبالي كيف حدث، وقال أيضا: كان عاقلا صدوقا محدثا شديدا على أهل الريب والبدع قديم السماع من أبي اسحاق، قلت: اسرائيل أثبت منه، قال: نعم، قلت: يحتج به، فقال: لا تسألني عن رأيي في هذا،

وإنما يروي مسلم له في المتابعات. وقال الأزدي: كان صدوقا إلا أنه مائل عن القصد، غالي المذهب سيء الحفظ، كثير الوهم، مضطرب الحديث. وقال عبد الحق الاشبيلي: كان يدلس، قال ابن القطان: كان مشهورا بالتدليس، وقال يحيى القطان: رأيت تخليطا في أصول شريك وقال الدارقطني: ليس شريك بالقوي فيما ينفرد به[1].

فكل من جرحه إنما قال ذلك من جهة حفظه وضبطه، وأنه يقبل حديثه إذا توبع أما إذا تفرد أو خالف فلا.

وأما ليث بن أبي سليم: فقد ضعف أيضا من قبل حفظه وضبطه قال فيه أحمد: مضطرب الحديث ما رأيت يحيى بن سعيد أسوأ رأيا منه في ليث بن أبي سليم وابن اسحاق وهمام «لا يستطيع أحد أن يراجعه فيهم». وقال أبو حاتم الرازي: ليث أحب إلي من يزيد، أي ابن هارون، كان أبرأ ساحة وكان ضعيف الحديث وقيل ليحيى: ليث أضعف من يزيد وعطاء. قال: نعم. وقال معاوية بن صالح عن ابن معين أيضا: ضعيف إلا أنه يكتب حديثه، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال عيسى بن يونس: قد رأيته وكان قد اختلط وكان يصعد المنارة ارتفاع النهار فيؤذن. وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان: ليث لا يشتغل به. هو مضطرب الحديث وقال أبو زرعة أيضا: ليث بن أبي سليم لين الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة. وقد روى عنه شعبة والثوري، ومع الضعف الذي فيه يكتب حديثه، وقال الدارقطني: صاحب سنة يخرج حديثه، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد وقال ابن سعد: كان رجلا صالحا عابدا وكان ضعيفا في الحديث يقال: كان يسأل عطاء وطاوسا ومجاهدا عن الشيء فيختلفون فيه، فيروى أنهم اتفقوا من غير تعمد. وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن

---

(١) انظر ميزان ٢: ٢٧٠/ ٢٧٤، تهذيب ٤: ٣٣٣/ ٣٣٧.

الثقات بما ليس من حديثهم. وقال الترمذي في العلل الكبير، قال محمد: كان أحمد يقول: ليث لا يفرح بحديثه، قال البخاري: وليث صدوق يهم. وقال الحاكم أبو أحمد: ليس بالقوي عندهم وقال الحاكم أبو عبد الله مجمع على سوء حفظه. وقال الجوزجاني: يضعف حديثه وقال البزار: كان أحد العباد إلا أنه أصابه اختلاط فاضطرب حديثه وإنما تكلم فيه أهل العلم بهذا وإلا فلا نعلم أحدا ترك حديثه، وقال يعقوب بن شيبة، هو صدوق ضعيف الحديث وقال عثمان بن أبي شيبة: ليث صدوق ولكن ليس بحجة، وقال الساجي: صدوق فيه ضعف كان سيء الحفظ كثير الغلط كان يحيى القطان بآخرة لا يحدث عنه[1]، فإذا كان هذا حال كل من شريك وليث من أبي سليم، فالحديث ضعيف لتفردها بروايته وقد روى هذا الحديث شريك عن ليث عن ابن سابط عن أبي أمامة.

قلت: وهذه الرواية فيها انقطاع لأن ابن سابط لم يسمع من أبي أمامة قال يحيى بن معين: لم يسمع من سعد بن أبي وقاص ولا من أبي أمامة ولا من جابر وهو مرسل[2]. فالرواية منقطعة لعدم الاتصال بين ابن سابط وبين أبي أمامة وهي علة يرد لها الحديث. فإذا ضمت إلى ضعف كل من شريك وليث كانت علة قوية في رد الحديث.

ويضاف إلى ذلك أن رواية البيهقي فيها: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن اسحاق، أنبأنا شاذان، حدثنا شريك عن ليث عن ابن سابط عن أبي أمامة به.

فالراوي عن شريك شاذان وهو النضر بن سلمة المروزي. قال فيه أبو حاتم الرازي: كان يفتعل الحديث، ولم يكن بصدوق، سمعت اسماعيل بن أبي أويس يذكر شاذان بذكر سوء، وقال لي عبد العزيز الأويسي،

---

(١) انظر ميزان ٣: ٤٢٠/٤٢٢، تهذيب ٨: ٤٦٥/٤٦٨.

(٢) التاريخ والعلل لابن معين: ٨٥/أ المراسيل: ٨٤، تهذيه ٦: ١٨٠.

واسماعيل بن أبي أويس: أن شاذان أخذ كتبا فنسخها ولم يعارض بها ولم يسمع منا. وذكراه بالسوء[1]. وسئل عباس بن عبد العظيم عنه فأشار إلى فمه، قال ابن عدي أراد أنه يكذب، وقال عبدان لعبدالرحمن بن خراش: هذه الأحاديث التي يحدث بها غلام خليل من حديث المدينة من أين له؟ قال: سرقها من عبدالله بن شبيب، وسرقها ابن شبيب من شاذان، ووضعه شاذان واسمه النضر بن سلمة[2] وقال الدارقطني: كان بالمدينة وكان يتهم بوضع الحديث[3] وهذا يزيد أيضا من ضعف الرواية بل يسوغ الحكم بالوضع لوجود كذاب في سندها وقد أورد ابن الجوزي هذا الحديث في موضوعاته فذكره بسنده إلى أبي عروبة الحراني، أنبأنا المغيرة بن عبد الرحمن، حدثنا يزيد بن هارون، حدثنا شريك عن ليث عن عبدالرحمن بن سابط عن أبي أمامة به.

وقال: هذا لا يصح وفيه، المغيرة بن عبد الرحمن. قال يحيى: ليس بشيء، وفيه: ليث بن أبي سليم وقد ضعفه ابن عيينة، وتركه يحيى القطان ويحيى بن معين وابن مهدي وأحمد[4].

وذكر ابن حجر أن سفيان الثوري خالف شريكا فرواه عنه مرسلا. أخرجه الإمام أحمد في كتاب الإيمان عن وكيع عن سفيان عن ليث عن ابن سابط قال: قال رسول الله ﷺ: من مات ولم يحج ولم يمنعه الحج من ذلك مرض حابس أو سلطان ظالم أو حاجة ظاهرة... الحديث. فذكره مرسلا قال: وكذا ذكره ابن أبي شيبة عن أبي الأحوص عن ليث مرسلة.

ثم قال الحافظ ابن حجر: والبيهقي عن عمر بن الخطاب قال: لقد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار فينظروا كل من له جدة ولم يحج فيضربوا عليه الجزية، ما هم بمسلمين، ما هم بمسلمين. لفظ سعيد.

---

(١) الجرح ٨/ ٤: ٤٨٠.

(٢) ميزان ٤: ٢٥٦/ ٢٥٧، لسان ٦: ١٦٠/ ١٦١.

(٣) لسان ٦: ١٦١.

(٤) موضوعات ٢: ٢٠٩/ ٢١٠.

ولفظ البيهقي أن عمر قال: ليمت يهوديا أو نصرانيا يقولها ثلاث مرات رجل مات ولم يحج ووجد لذلك سعة وخليت سبيله[1].

قلت ـأي ابن حجرـ: وإذا انضم هذا الموقوف إلى مرسـل ابن سابط علم أن لهذا الحديث أصلا[2].

أما أثر عمر رضي الله عنه فقد أشار ابن الجوزي إليه وأنه هو الثابت من الروايات التي أوردها. فبعد أن ساق الأحاديث وطعن فيها وبين عللها قال: وإنما روى عبد الرحمن بن غنم عن عمر أنه أقال: من أمكنه الحج فلم يحج فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا. اهـ[3] فقد أشار إلى أن قول عمر يثبت موقوفا أما المرفوع فلا يصح منه شيء وحكم على الطرق بأنها موضوعة كما سبق ذكره.

وأما قول الحافظ رحمه الله تعالى، بأن مرسل إابن سابط يعتضد بقوله عمر رضي الله عنه حسب قول الإمام الشافعي رحمه الله أن المرسل يعتضد بقـول الصحابي، فقوله رحمه الله فيه نظر لأمرين:

١ـ إن الامام الشافعي رحمه الله اشترط في المرسل الذي يعتضد أن يكون من مراسيل كبار التابعين الذين جل روايتهم عن الصحابة رضي الله عنهم، وابن سابط ليس من كبار التابعين. بل هو من صغارهم حيث لم يتحقق سماعه إلا من صغار الصحابة[4].

---

(١) الاثر رواه البيهقي فقال: أخبرنا محمدبن عبدالله الحافظ، وابو صادق أبي الفوارس الصيدلاني قالا: حدثنا أبو العباس محمدبن يعقوب حدثنا محمدبن اسحاق حدثنا حجاج قال، قال ابن جريج: أخبرني عبداللهبن نعيم أن الضحاكبن عبد الرحمن الأشعري اخبره ان عبد الرحمنبن غنيم أخبره أنه سمع عمربن الخطاب اهـ. السنن الكبرى ٤: ٣٣٤.

(٢) التلخيص الكبير ٢: ٢٢٣.

(٣) الموضوعات ٢: ٢١٠.

(٤) قال ابن حجر في ترجمته: تابعي أرسل عن النبيﷺ وروى عن عمر وسعدبن أبي وقاص والعباسبن عبد المطلب وعباس بن أبي ربيعة، ومعاذبن جبل وأبي ثعلبة الخشني وقيل: لم يدرك واحدا منهم. وعن أبيه وله صحبة. وجابر، وأبي أمامةوابن عباس وعائشة وعمروبن ميمون الأودي وحفصةبنت عبد الرحمنبن أبي بكر. اهـ تهذيب ٦: ١٨٠. وقد سبق قول ابن معين في عدم سماعه من أبي أمامة وجابر وسعدبن أبي وقاص.

٢ـ من شرط اعتضاد المرسل بقول الصحابي أن يكون قول الصحابي مما لا مجال للرأي فيه أما إذا كان لقول الصحابي مجال للرأي فلا عبرة لهذا الاعتقاد لاحتمال أن الراوي سمع قول الصحابي فظن أنه مرفوع فرواه مرسلا. وأثر عمر رضي الله عنه من النوع الأخير وهو مما له مجال للرأي حيث جاء في ظاهر بعض الروايات ما يدل على ذلك، كما في الرواية التي أخرجها سعيدبن منصور إذ يقول فيها عمر رضي الله عنه: لقد هممت أن أبعث رجالا إلى هذه الأمصار... الخ، فهمّه مشعر بأن ذلك من اجتهاده رضي الله عنه إذ لو كان متلقيا ذلك عن النبيﷺ لما توقف عن امتناعه واكتفى بالهم[١].

وبهذا يتبين وهم من رفع الحديث إلى النبيﷺ وأن الصواب وقفه على عمر رضي الله عنه. وأن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع إنما هو من جهة رفعه. أما رواية عمر الموقوفة فقد أقرها وأشار إلى أنها ثابتة عنه رضي الله عنه، والله أعلم.

الحديث الرابع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن شاهين، حدثنا الحسينبن محمدبن عفير، حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا محمدبن الحسنبن أبي يزيد الهمداني، عن ثوربن يزيد، عن خالدبن معدان عن معاذبن جبل قال، قال رسول اللهﷺ: «من عير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، عن رسول اللهﷺ. والمتهم به محمدبن الحسن.

قال أحمدبن حنبل: ما أراه يساوي شيئا. وقال يحيى: كان كذابا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: لا شيء[٢].

---

(١) والبعض يرى أن الحديث مما لا مجال للرأي فيه فهو في حكم المرفوع فالمتن صحيح من طريق عمر مرفوع حكماً، وإن حكم على الحديث بالوضع باعتبار اسانيده حيث أن جميع الطريق التي روي بها لا تخلو من كذاب أومتهم والله أعلم.

(٢) الموضوعات ٣: ٨٢.

قال السيوطي معقبا: أخرجه الترمذي وقال: هذا حديث حسن غريب وله شاهد.

قال ابن أبي الدنيا: حدثنا خالدبن خداش، حدثني صالح المري قال سمعت الحسن قال: كانوا يقولون: من رمى أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه، لم يمت حتى يبتليه الله به.

قال: وحدثنا علي بن الجعد، حدثنا اسرائيل عن الأعمش، عن ابراهيم قال: إني لأجد نفسي تحدثني بالشيء.. فما يمنعني أن أتحدث به إلا مخافة أن أبتلىَ بمثله، والله أعلم[1].

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي. والبيهقي في الشعب من هذا الطريق وقال الترمذي حسن غريب، وله شواهد عن عمر وغيره[2].

ويتلخص تعقب السيوطي بما يلي:

١- إن الحديث أخرجه الترمذي وحسنه، ورواه البيهقي في شعب الايمان ومن عادته رحمه الله أنه لا يخرج حديثا موضوعا.

٢- للحديث شواهد. من حديث عمر والحسن وابراهيم النخعي، وهي تدل على أن للحديث أصلا.

قال الترمذي: حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا محمدبن الحسن بن أبي يزيد الهمداني، عن ثوربن يزيد، عن خالدبن معدان. عن معاذبن جبل قال، قال رسول الله ﷺ: من عيرّ أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله.

قال أحمد - أي ابن منيع - من ذنب قد تاب منه.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب[3] وليس اسناده بمتصل، وخالدبن معدان

---

(١) اللآلي ٢: ٢٩٣.

(٢) التعقبات: ٣٨/ب. وانظر تذكرة الموضوعات: ١٧١.

(٣) في النسخة هكذا، والمنقول عنه قوله: حسن غريب.

لم يدرك معاذبن جبل، وروى عن خالدبن معدان أنه أدرك سبعين من أصحاب النبي ﷺ ومات معاذبن جبل في خلافة عمربن الخطاب. وخالدبن معدان روى عن غير واحد من أصحاب معاذ عن معاذ غير حديث[1].

فالترمذي أورد الحديث وذكر له علة وهي الانقطاع بين خالدبن معدان وبين معاذبن جبل ويظهر أنه رحمه الله لم يبدله ضعف راويه محمدبن الحسن ولذا لم يشر إلى ضعفه كما هي عادته ولو عرف ذلك لكشف خاله وبينه.

١ـ أما عدم الاتصال بين خالدبن معدان وبين معاذ فهو كما قال الترمذي بل قال أبو حاتم الرازي: لم يصح سماعه من عبادة ولا معاذبن جبل هو مرسل وربما كان بينهما اثنان[2] وخالد وإن كان ثقة إلا أن الانقطاع بينه وبين معاذ علة تقدح في صحة الحديث.

٢ـ أما محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني. فقال فيه يحيى بن معين: ليس بثقة. كان يكذب. وقال أحمد: ضعيف الحديث ما أرى يسوى شيئا وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي[3] وقال النسائي: متروك[4] وقال ابن حبان: منكر الحديث يروي عن الثقات المعضلات[5] وقال الدارقطني: لا شيء[6] وقال الذهبي: تركوه[7] وقال أبو داود: ضعيف وقال مرة: كذاب، وقال البخاري: يذكر عن أحمد أنه سئل عنه فقال: ما أراه يسوي شيئا، كان ينزل عند مقابر الخيزران، جعل يحدثنا بأحاديث يجيء بها، لا يحدث بها ابن أبي زائدة ولا أبو معاوية. وقال الآجري عن أبي داود ضعيف بلغني عن أحمد أنه قال: لم يسمع

---

(١) ت. صفة القيامة. باب حديث رقم ٢٥٠٥.
(٢) المراسيل: ٣٩، جامع التحصيل: ٣٦٦، تهذيب ٩: ١١٩.
(٣) الجرح ٣/٢: ٢٢٥، وانظر تهذيب ٩: ١٢٠/ ١٢١، ميزان ٣: ٥١٤/ ٥١٥
(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٣، تاريخ بغداد ٢: ١٧٢.
(٥) مجروحين ٢: ٢٧٢.
(٦) اسماء الضعفاء لابن الجوزي: ١٥١/ ل. تاريخ بغداد ٢: ١٧٢.
(٧) المغني ٢: ٥٦٩.

حديثا، وثب على كتب أبيه، وقال أبو داود في موضع آخر: كذاب وثب على كتب أبيه. وقال الذهبي، حسن الترمذي حديثه فلم يحسن[1]، فالحديث تفرد به هذا الكذاب، وهو مسوغ للحكم عليه بالوضع كما هو معروف عند المحدثين. وإخراج الترمذي له لا يدفع عنه الوضع لعدم التزامه إخراج الصحيح، كما أن الظاهر عدم وقوفه على جرح محمدبن الحسن راويه. وكان الأولى بالسيوطي رحمه الله التسليم بوضعه بدلا من تعقب ابن الجوزي مما لا طائل تحته.

وقد وافق ابن الجوزي على وضعه كل من الصغاني والقزويني[2] والذهبي، وقال: حسن له الترمذي فلم يحسن[3].

أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي رحمه الله:

١- ما رواه ابن أبي الدنيا قال: حدثنا خالدبن خداش، حدثني صالح المري، قال، سمعت الحسن قال: كانوا يقولون: من رمى أخاه بذنب قد تاب إلى الله منه، لم يمت حتى يبتليه الله به.

وأثر الحسن هذا غير معزو، فرواته مجهولون، وقد سبق أن الأئمة ضعفوا مراسيل الحسن لأنه يروي عن كل ضرب. فلا يصلح أثره أن يكون شاهدا وزيادة على ذلك فالأثر لا يثبت عن الحسن لأن في سنده صالحا المري وهو مجمع على ضعفه، بل متهم. قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي، ضعيف الحديث له أحاديث مناكير، وقال مرة: متروك الحديث. وقال صالح جزرة: كان يقص وليس هو شيئا في الحديث، يروي أحاديث مناكير عن ثابت والجريري، وعن سليمان

---

(١) ميزان ٣: ٥١٤/ ٥١٥، تهذيب ٩: ١٢٠/ ١٢١.

(٢) تذكرة الموضوعات: ١٧١، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني ١: ٨٠/ ٨١، هامش الفوائد المجموعة للمعلمي فقد قال تعقيبا على كلام الشوكاني بعد أن أورد الحديث، قال الشوكاني: في اسناده كذاب، وقد أخرجه الترمذي وحسنه فلا وجه لذكره في الموضوعات قال المعلمي: وأي قيمة لتحسين الترمذي مع وجود الكذاب، وقد قال الذهبي: حسن الترمذي حديثه فلم يحسن. اهـ الفوائد المجموعة: ٢٢٩.

(٣) تهذيب ٩: ١٢١.

التيمي أحاديث لا تعرف وقال ابن المديني: ضعيف، ضعيف. وقال عمرو بن علي: ضعيف الحديث يحدث بأحاديث مناكير عن قوم ثقات وكان رجلا صالحا وكان يهم في الحديث. وقال الجوزجاني كان قاصا واهي الحديث وقال ابن عدي: عامة أحاديثه منكرات تنكرها الأئمة عليه وليس هو بصاحب حديث وإنما أتي من قلة معرفته بالأسانيد والمتون، وعندي أنه مع هذا لا يتعمد الكذب بل يغلط غلطا شديدا. وقال ابن حبان: غلب عليه الخير والصلاح حتى غفل عن الاتقان والحفظ، وكان يروي الشيء الذي سمعه من ثابت والحسن ونحو هؤلاء على التوهم فيجعله عن أنس، فيظهر في روايته الموضوعات التي يرويها عن الأثبات فاستحق الترك عند الاحتجاج[1] وإذا كان هذا حال صالح هذا فحديثه لا يصلح للاعتبار فضلا من أن يكون شاهداً لضعف صالح هذا، وعدم رفعه[2].

٢ـ أما أثر ابراهيم فهو من قوله، وقوله ليس صريحا في معنى الحديث حتى يصلح أن يكون شاهدا. قال نحوه المعلمي[3].

٣ـ وأما حديث عمر قال السيوطي: أخرج ابن عساكر في تاريخه عن نافع أن أناسا كانوا في الغزو مع أبي عبيدة فشربوا الخمر، وكتب إليه عمر أن يجلدهم، فكأن الناس عبروهم، فاستحيوا ولزموا بيوتهم، فكتب عمر إلى الناس لا تعيروا أحد فيفشوا فيكم البلاء[4].

فقد أورده معلقا دون ذكر سنده حتى يعرف، وهو كما ترى من قول عمر فلا يصلح أن يكون شاهدا للمرفوع.

٤ـ يحيى بن جابر: ما عاب رجل قط بعيب إلا ابتلاه الله بمثل ذلك العيب. قال السيوطي. أخرجه البيهقي في الشعب، ولم يذكر طريقه[5]. ويحيى بن

---

(١) تهذيب ٤: ٣٨٢/٣٨٣.
(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٨٠/ ٨١.
(٣) انظر هوامش الفوائد المجموعة: ٢٢٩.
(٤) التعقبات: ١٩/ب.
(٥) التعقبات ٢٠/ أ، تنزيه الشريعة ٢: ٢٩٥.

جابر من أتباع التابعين وهو ثقة[١] إلا أن قوله لا يصلح أن يكون شاهدا للحديث المرفوع.

ويظهر من هذا أن الآثار التي ساقها السيوطي كلها لا تصلح أن تكون شواهد للحديث المرفوع. إما لضعف بعضها أو لأنها موقوفة أو مقطوعة وبذا يظهر أن ما ذهب إليه ابن الجوزي ظاهر من حيث رفعه، وإما من حيث كونه موقوفا أو مقطوعا، فليس محلا للنزاع والله أعلم.

الحديث الخامس عشر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا محمد بن بكار القافلاني، حدثنا أحمد بن منصور أنبأنا الحماني، عن صالح بن حسان، عن عروة، عن عائشة قالت، قال رسول الله ﷺ : إن سرك اللحوق بي فلا تخالطين الأغنياء ولا تستبدلي ثوبا بثوب حتى ترقعيه.

قال ابن الجوزي : هذا حديث لا يصح. قال يحيى بن معين : صالح بن حسان ليس حديثه بشيء. وقال النسائي متروك. وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الاثبات[٢].

وقال السيوطي في اللآلي، قلت: الحديث أخرجه الترمذي من طريقه، وهو ضعيف لكن لم يتهم بكذب.

وأخرجه الحاكم وصححه، والبيهقي في الشعب، والطحاوي في مشكل الآثار والله أعلم[٣].

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب والحاكم قال: صحيح الاسناد، والبيهقي في الشعب.

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب ١١ : ١٩١.
(٢) الموضوعات ٣ : ١٣٩/ ١٤٠، اللآلي ٢ : ٣٢٣
(٣) اللآلي ٢ : ٣٢٣، تنزيه الشريعة ٢ : ٣٠٤

وقال الحافظ ابن حجر في أماليه: تساهل الحاكم في تصحيحه، فإن صالحا ضعيف عندهم.

قلت: وله شاهد، أخرجه أبو نعيم في الأرعين عن أم الحصين قالت: كنت في بيت عائشة وهي ترقع قميصا لها بألوان من الرقاع، فدخل النبيﷺ فقال: ما هذا يا عائشة، قالت: قميص أرقعه، قال: أحسنت، لا تضعي ثوبا حتى ترقعيه فإنه لا جديد لمن لا خلق له[1].

وينحصر اعتراض السيوطي في الأمور التالية:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي وحسنه. والحاكم وصحح اسناده.

٢ـ إن صالح بن حسان الراوي المطعون في سند الحديث، ضعيف، لكن لم يصل لدرجة الاتهام بالكذب حتى يحكم على الحديث من أجل ذلك بالكذب.

٣ـ إن للحديث شاهدا من حديث أم الحصين يدل على أن لحديث الباب أصلا.

أما الترمذي فقد أورد الحديث في جامعه فقال: حدثنا يحيى بن موسى حدثنا سعيدبن محمد الوراق وأبو يحيى الحماني قالا، حدثنا صالحبن حسان، عن عروة عن عائشة قالت؛ قال لي رسول اللهﷺ إذا أردت اللحوق بي فيكفيك من الدنيا كزاد الراكب، وإياك ومجالسة الأغنياء، ولا تستخلفي ثوبا حتى ترقعيه.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب[2] لا نعرفه إلا من حديث صالحبن حسان، قال: وسمعت محمد يقول: صالحبن حسان منكر الحديث. وصالحبن أبي حسان الذي روى عنه ابن أبي ذئب ثقة[3].

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة. وأشار إلى ضعف صالحبن حسان.

---

(١) التعقبات: ٣٨/ب/ ٣٩/أ. تذكرة الموضوعات: ١٧٦.

(٢) هكذا في النسخة المطبوعة. ولم يقل: حسن، وفي اللآلي لم يشر إلى أن الترمذي حسنه وأورد ذلك في التعقبات وقال: أخرجه الترمذي وقال: حسن غريب وأظن الزيادة من بعض النساخ.

(٣) ت. اللباس. باب ١: ٢٤٥، حديث رقم: ١٧٨٠.

بأن البخاري قال فيه: منكر الحديث.

قلت: وقال النسائي: متروك الحديث[1] وقد بينت فيما سبق أن هاتين العبارتين من البخاري والنسائي لا يطلقانها إلا على من يتهمانه فهي بمثابة التصريح بالتهمة. ومثل السيوطي رحمه الله لا يخفى عليه ذلك. أفبعد هذا يقال: إنه ضعيف ولم يتهم وزيادة على هذا أن الأئمة أجمعوا على ضعف صالح هذا فقال أبو حاتم الرازي. ضعيف الحديث: منكر الحديث وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء[2] وقال أبو داود: ضعيف وقال في موضع آخر فيه نكارة وقال ابن عدي، وبعض أحاديثه فيها إنكار وهو إلى الضعيف أقرب وقال أبو نعيم الأصبهاني: منكر الحديث متروك[3]، وقال ابن حبان: كان صاحب قينات وسماع، وكان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته شهد لها بالوضع[4]، فكل هذا يؤكد ضعف صالح الشديد وأن حديثه لا يصلح للمتابعة.

قلت: وزيادة على هذا أن الراوي عن صالح هذا سعيدبن محمد الوراق، وأبو يحيى الحماني.

أما سعيد، فقد سبق تجريح الأئمة له[5] وهو هالك لا يصلح حديثه للمتابعة ولذا قال الذهبي رحمه الله معترضا على الحاكم: قلت: الوراق عدم[6].

نعم إن الترمذي قرنه في الرواية بأبي يحيى الحماني وهو عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني. أخرج له الجماعة إلا النسائي، واختلف فيه، فقد وثقه ابن معين وابن قانع، وابن حبان والنسائي في موضع. وقال في موضع آخر ليس بقوي وقال

---

(١) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٣.
(٢) الجرح ١/٢: ٣٩٨، ميزان ٢: ٢٩١.
(٣) تهذيب ٤: ٣٨٥، ميزان ٢: ٢٩١.
(٤) مجروحين ١: ٣٦٣، تهذيب ٢: ١٢٩١.
(٥) انظر الكلام عليه في الحديث رقم ١٢ ص: ٢٦٠ جـ ٢.
(٦) تلخيص المستدرك ٤: ٣١٢.

ابن عدي: هو وابنه ممن يكتب حديثه وقال ابن سعد وأحمد: كان ضعيفا، وقال العجلي: كوفي ضعيف الحديث مرجىء، ونقل البرقي عن ابن معين كان ثقة ولكنه ضعيف العقل[1] فلم يزل الضعف قائما لجرح كل من صالح‌بن حسان وسعيد الوراق، وضعف عبدالحميد.

وأما الحاكم فقد أخرج الحديث من طريق جعفربن محمد الخالدي، حدثنا أبو العباس، عن مسروق، حدثنا شريح‌بن يونس، حدثنا سعيدبن محمد الوراق، حدثني صالح‌بن حسان به وقال: هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه[2]، وإنما حكم عليه بالصحة لتوثيقه سعد الوراق كما سبق.

وتعقبه الذهبي في تلخيص المستدرك بقوله: الوراق عدم[3] لم يشر إلى ضعف صالح‌بن حسان، وقال ابن حجر: تساهل الحاكم في تصحيحه فإن صالحاً ضعيف عندهم[4]، قلت: ولم يشر إلى ضعف سالم الوراق، فإن الحديث مروى من طريقه عند الحاكم.

وأما رواية البيهقي فأخرجها بسنده إلى الحسين‌بن حماد، حدثنا ابراهيم‌بن عيينة، عن صالح‌بن حسان، عن هشام‌بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: جلست أبكي عند رأس رسول الله ﷺ فقال: ما يبكيك، إن كنت تريدين اللحوق بي، فيكفيك من الدنيا مثل زاد الراكب، ولا تخالطي الأغنياء.

قال البيهقي، وأخبرنا أبو عبد الله الحافظ ومحمدبن موسى قالا: حدثنا أبو العباس هو الأصم، حدثنا محمدبن اسحاق حدثنا الحسن‌بن حماد الكوفي الوراق.

ورواه أبو يحيى الحماني، عن صالح.

---

(١) ميزان ٢: ٥٤٢، تهذيب ٦: ١٢٠.
(٢) المستدرك ٤: ٣١٢.
(٣) تلخيص المستدرك ٤: ٣١٢.
(٤) التعقبات: ٣٩/أ نقلا عن ابن حجر في أماليه.

واختلف عليه، فقيل عنه عن صالح هكذا عن هشام. وقيل عنه صالح عن عروة نفسه.

ورواه سعيد بن محمد الوراق عن صالح عن عروة[1].

ففي رواية البيهقي تابع ابراهيم بن عيينة عبد الحميد الحماني، وسعيد الوراق.

وابراهيم بن عيينة هو أخو سفيان أخرج له د. س. ق. قال فيه ابن معين: كان مسلما صدوقا، ولم يكن من أصحاب الحديث. وقال أبو داود: بني عيينة كلهم صالح[2] وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال أبو حاتم الرازي: شيخ له مناكير[3].

وفيه ضعف كما هو الظاهر لكنه خالفهما فزاد في الاسناد هشاما بين صالح وعروة. وقد أشار البيهقي إلى أنه اختلف عليه في ذلك فمنهم من قال عن صالح عن هشام عن عروة ومنهم من قال عن صالح عن عروة، وهو مشعر باضطراب الرواية.

والذي يظهر لي والله أعلم. أن الحديث مداره على صالح بن حسان. وهو محل النزاع، ويتوقف الحكم على الحديث بالحكم عليه، فمن حمل قول البخاري والنسائي على اتهامه حسب اصطلاحهما، حكم على الحديث بالوضع والكذب كما فعل ابن الجوزي. ومن حمل قولهما على ظاهره حكم على الحديث بأنه منكر أو متروك. وهو صنيع السيوطي وابن حجر. وفي كلا الحالين لا يجوز العمل بالحديث حتى في فضائل الأعمال لما سبق تقريره من أن كلام الأئمة في جواز العمل بالحديث الضعيف محمول على الضعيف الذي يتقوى ويحتمل.

أما الضعيف الشديد الضعف الذي لا ينجبر، فلا يجوز العمل به ولا في فضائل الأعمال. وعلى هذا فالخلاف لا طائل تحته.

---

(١) شعب الايمان.
(٢) ميزان ١: ٥١، تهذيب ١: ١٤٩/ ١٥٠.
(٣) الجرح ١/١: ١١٩.

وأما الشاهد الذي أشار السيوطي إلى أن أبا نعيم أخرجه عن أم الحصين قالت: كنت في بيت عائشة وهي ترقع قميصا لها بألوان من الرقاع فدخل النبيﷺ فقال: ما هذا يا عائشة. قالت: قميص أرقعه، قال: أحسنت، لا تضعي ثوبا حتى ترقعيه، فإنه لا جديد لمن لا خَلِقَ له[1].

قلت: قد أورد الحديث دون أن يورد سنده حتى يمكن الوقوف عليه كما أن حديثها غاية ما فيه استحسان فعلها لكنه ليس شاهدا للحديث، فإن إثبات طرف من الحديث لا يكفي لاثبات الحديث كله لا سيما وأن الحديث تفرد به غير ثقة. وكثيرا ما يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر شواهد لجزء من الحديث أو لبعض جمله وهي وإن كانت تثبت القدر المشترك بين الحديثين لكنها لا تثبت بقية الحديث. والله أعلم.

الحديث السادس عشر:

قال ابن الجوزي في باب قوله: اتقوا فراسة المؤمن.

فيه ابن عمر وأبي سعيد وأبي أمامة وأبي هريرة.

وأما حديث أبي سعيد. ساق طرقا عدة بأسانيد إلى محمدبن كثير عن عمروبن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد قال، قال رسول اللهﷺ «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله، ثم قرأ ابن عرفة، ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين﴾[2].

ثم قال: وأما حديث أبي سعيد، فإنه تفرد به محمدبن كثير عن عمرو قال أحمدبن حنبل خرقنا حديثه. وقال عليبن المديني: كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه، وضعفه جدا[3].

---

(١) التعقبات: ٣٩/أ.
(٢) الموضوعات ٣: ١٣٦.
(٣) الموضوعات ٣: ١٤٧.

قال السيوطي: وأما حديث أبي سعيد، فأخرجه البخاري في تاريخه، حدثنا الفريابي، حدثناسفيان عن عمروبن قيس به.

وأخرجه الترمذي، حدثنا أحمدبن أبي الطيب حدثنا مصعببن سلام عن عمروبن قيس به فلم ينفرد به محمدبن كثير، ومصعب، قال أبو حاتم محله الصدق، ووثقه ابن معين فقال: محمدبن كثير شيعي، لا بأس به، وله متابع آخر عن عمروبن قيس به.

ولعمر بن قيس متابع عن عطية، أخرجه أبو نعيم في الطب[1].

وقال في التعقبات: حديث أبي سعيد، لم ينفرد بـه محمدبن كثير بل تابعه مصعببن سلام عن عمروبن قيس، ومن طريقه أخرجه البخاري في تاريخه، والترمذي وابن جرير وابن أبي حاتم. ومصعب وثقه ابن معين في روايته، وقال أبو حاتم: محله الصدق. ومحمدبن كثير مشّاه ابن معين وقال: شيعي، لا بأس به، فحديثه بالمتابعة حسن، وله متابع آخر عن عمروبن قيس عند ابن مردويه في تفسيره، وهو محمدبن مروان، لكنه واه[2].

ويمكن تلخيص اعتراض السيوطي وتعقبه فيما يأتي:

١- حديث أبي سعيد رواه الترمذي والبخاري في التاريخ وابن جرير وابن أبي حاتم.

٢- إن محمد بن كثير الراوي الذي حكم ابن الجوزي على الحديث من أجله بالوضع. مشّاه ابن معين وقال: شيعي لا بأس به.

٣- إن محمدبن كثير لم يتفرد بالرواية، بل تابعه غيره، فتابعه مصعببن سلام ومحمدبن مروان، كما أن عمربن قيس لم ينفرد به عن عطية بل توبع به عن عطية.

---

(١) اللآلي ٢: ٣٢٩.
(٢) التعقبات: ٣٩/أ/٣٩ب.

قلت: أما الترمذي فقال: حدثنا محمدبن اسماعيل، حدثنا أحمدبن أبي الطيب، حدثنا مصعببن سلام، عن عمروبن قيس، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ «اتقوا فراسة المؤمن، فإنه ينظر بنور الله ثم قرأ: ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين﴾».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، إنما نعرفه من هذا الوجه، وقد روى عن بعض أهل العلم، وتفسير هذه الآية، ﴿إن في ذلك لآيات للمتوسمين﴾ قال: للمتفرسين[1].

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة. ورواه من طريق البخاري عن أحمدبن أبي الطيب، حدثنا مصعببن سلام، ومصعب هذا قال البخاري عنه، قال أحمد: انقلبت على مصعببن سلام أحاديث يوسفبن صهيب جعلها عن الزبرقان السراج وقدم ابن أبي شيبة فجعل يذاكره أحاديث عن شعبة، هي أحاديث الحسنبن عمارة انقلبت عليه[2] وقال أبو حاتم الرازي: شيخ محله الصدق[3] وضعفه ابن المديني وابن معين، ووهاه أبو داود، وقال البزار: ضعيف جدا عنده أحاديث مناكير، وقال الساجي: ضعيف منكر الحديث. وقال ابن عدي له أحاديث غرائب وأرجو أنه لا بأس به وما انقلبت عليه فإن غلط لا تعمد وقال ابن حبان: كان كثير الغلط لا يحتج به[4].

فمصعب بن سلام كما هو ظاهر من أقوال الأئمه، ضعيف الحديث إلا أن ضعفه مما يتقوى، ويعتبر حديثه بالمتابعة وقد تابعه محمدبن كثير القرشي، ومن طريقه أورد ابن الجوزي الحديث وحكم عليه بالوضع من أجله، فقد تكلم فيه أئمة الحديث والنقد، قال فيه البخاري: منكر الحديث[5] وقال أبو حاتم الرازي:

---

(١) ت. التفسير. باب ٥: ٢٩٨، حديث رقم ٣١٢٧.
(٢) التاريخ الكبير ٤/١: ٣٥٤، الجرح ٤/١: ٣٠٧/٣٠٨، تهذيب ١٠: ١٦١.
(٣) الجرح ٤/١: ٣٠٨، تهذيب ١٠: ١٦١.
(٤) تهذيب ١٠: ١٦١، ميزان ٤: ١٢٠.
(٥) التاريخ الكبير ١/١: ٢١٧.

ضعيف الحديث، وكان يحيى بن معين يحسن القول فيه، وقال أحمدبن حنبل: خرقنا حديثه ولم نرضه[1] وقال ابن المديني: كتبنا عنه عجائب وخططت على حديثه. وقال ابن عدي: الضعف على حديثه بين[2]. وقال أبو داود عن أحمد أيضا: يحدث عن أبيه أحاديثه كلها مقلوبة وقال ابراهيم‌بن الجنيد: قلت لابن معين: محمدبن كثير الكوفي، قال: ما كان به بأس، قلت: إنه روى أحاديث منكرات قال: ما هي؟ قلت: عن اسماعيل‌بن أبي خالد عن الشعبي عن النعمان‌بن بشير يرفعه: نضر الله امرأ سمع مقالتي، وبهذا الاسناد يرفعه اقرأ القرآن ما هناك فإذا لم يهنك فلست تقرأ قال: ومن يروي هذا عنه؟ قال رجل من أصحابنا فقال: عسى هذا سمعه من السدي، فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذب، وإلا فإني رأيت حديث الشيخ مستقيما، وقال ابن معين: شيعي ولم يكن به بأس[3].

فمتابعة مصعب لابن كثير برأته من تهمة الحديث كما قاله السيوطي بالرغم من أنه متهم من قبل بعض الحفاظ.

لكن آفة الحديث ليست محمدبن كثير كما قال ابن الجوزي وإنما آفته عطية وشيخه فقد سبق أن عطية كان يأخذ عن الكلبي، وقد كناه أبا سعيد، فكان يروي عنه فيقول: قال أبو سعيد[4] والكلبي رمي بالكذب، وعطية كان يدلسه، فالحديث من مفتريات الكلبي لكن ابن الجوزي لم يشر إلى ذلك، وقد أغفل السيوطي رحمه الله ذكر هذه العلة مع علمه بها وكان الأجدر به رحمه الله أن ينبه إلى علة الحديث ويكشفها بدلا من أن يدافع عن الترمذي في إخراجه الحديث. فإن صيانة حديثه رسول الله ﷺ وتنقيته من الشوائب التي علقت به هي غاية المحدثين وأئمة النقد والأصل الاحتياط في نسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ لقوله ﷺ: «من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[5] وصنيع الجهابذة النقاد يدل على ذلك.

(١) الجرح ١/ ٤: ٦٨/ ٦٩.

(٢) ميزان ٤: ١٧

(٣) تهذيب ٩: ٤١٨

(٤) انظر صفحة: ٢٢٣ جـ٢.

(٥) الحديث سبق تخريجه.

وأما البخاري، فقد أخرج الحديث من طريق احمدبن سليمان، حدثنا مصعب‌بن سلام عن عمروبن قيس عن عطية عن أبي سعيد به[1] وقد مر كلام الأئمة في مصعب، وهو من حديث عطية.

وأما ابن جرير فقد رواه من طريقين عن محمدبن كثير عن عمروبن قيس عن عطية[2] والطريقان أسوأ حالا من طريق الترمذي لوجود ابن كثير فيهما.

وأما ابن أبي حاتم، فقد أخرجه عن الحسن‌بن عرفة، حدثنا محمدبن كث العبدي عن عمروبن قيس الملائي، عن عطية عن أبي سعيد به[3].

وأما متابعة عمروبن قيس، فقد تابعه ابن أبي ليلى، وقد أخرج حديثه أبو نعيم في الطب، قال: حدثنا جعفربن محمدبن الحسن الخراز، الكوفي حدثنا أبي، حدثنا الحسن‌بن أبي جعفر، حدثنا يحيى‌بن الحسن عن أبي ليلى عن عطية، عن أبي سعيد به[4] وابن أبي ليلى، ضعيف في الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به[5] وقد رواه عن ابن أبي ليلى يحيى‌بن الحسن، قال الذهبي: لا يكاد يعرف حاله[6].

وقد أشار ابن الجوزي إلى أن المحفوظ من هذا الحديث هو ما رواه العقيلي، حدثنا يحيى‌بن عثمان‌بن صالح، حدثنا حرملة‌بن يحيى، حدثنا ابن وهب، أنبأنا سفيان، عن عمروبن قيس الملائي قال: كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله[7].

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٤: ٣٥٤.

(٢) جامع التأويل (تفسير ابن جرير) ١٤: ٤٦.

(٣) تفسير القرآن العظيم (تفسير ابن كثير) ٢: ٥٥٥ نقلا عن ابن أبي حاتم.

(٤) اللآلي ٢: ٣٢٩، نقلا عن أبي نعيم.

(٥) انظر ترجمته في الميزان ٣: ٦١٣/٦١٦، تهذيب ٩: ٣٠١/٣٠٣.

(٦) ميزان ٤: ٣٦٨.

(٧) أورد الخطيب الحديث بسنده إلى موسى‌بن داود، حدثنا محمدبن كثير عن عمروبن قيس عن عطية عن أبي سعيد به، ثم ذكر الحديث أيضا بسنده إلى موسى‌بن زياد، حدثنا محمدبن كثير عن سفيان عن عمروبن قيس عن عطية عن أبي سعيد... الحديث، ثم قال: كذا قال في هذا الحديث عن محمدبن كثير عن سفيان عن عمروبن قيس، والأول المحفوظ، وهو غريب من حديث عطية العوفي عن أبي سعيد، لا نعلم رواة عنه غير عمروبن قيس

فالأثر ثابت من حكاية عمروبن قيس نفسه: أما رفعه إلى النبيﷺ فغير ثابت لما عرف من تدليس عطية وكذب الكلبي والله أعلم.

الحديث السابع عشـــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي: حدثنا أحمدبن ابراهيم القرشي، حدثنا سليمانبن عبد الرحمن، حدثنا عبد الأعلىبن محمد التاجر، حدثنا يحيىبن سعيد، عن الزهري [1] عن القاسمبن عبد الرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه، قال، قال رسول اللهﷺ «إن من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض وتقول: كيف أصبحت وكيف أمسيت».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، قال العقيلي: عبد الأعلى روى عن يحيىبن سعيد أحاديث مناكير لا يتابع عليها، ولا أصول لها، منها هذا الحديث.

قال المصنف، قلت: وقد روى عبداللهبن زحر عن عليبن زيد، عن القاسم، عن أبي أمامة عن رسول اللهﷺ أنه قال: «من تمام عيادة المريض أن تضع يده [2] ونسأله كيف هو». أما عبيد الله، فقال عليه يحيى: ليس بشيء، وقال أبو مسهر: صاحب كل معضلة.

وأما علي بن يزيد، فقال عنه يحيى: ليس بشيء.

وأما القاسم فقال أحمد: يروي عنه عليبن يزيد الأعاجيب، وما أراها إلا من القاسم [3].

= الملائي، وتفرد به محمدبن كثير عن عمرو وهو وهم، والصواب ما رواه سفيان عن عمروبن قيس الملائي، قال: كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن، وساق الحديث كذلك.

أنبانا محمدبن أحمد العتيقي قال: انبانا يوسفبن أحمدبن يوسف الصيدلاني بمكة، حدثنا محمدبن عمروبن موسى العقيلي، حدثنا يحيىبن عثمانبن صالح قال: انبانا حرملةبن يحيى حدثنا ابن وهب حدثنا سفيان عن عمروبن قيس الملائي قال، كان يقال: اتقوا فراسة المؤمن فإنه ينظر بنور الله اهـ. تاريخ بغداد ٣: ١٩١/ ١٩٢.

(١) في الموضوعات عن الزبيري وهو خطأ والتصويب من عمل اليوم والليلة واللآلي

(٢) في عمل اليوم والليلة، واللآلي، أن تضع يدك عليه.

(٣) الموضوعات ٣: ٢٠٨، اللآلي ٢: ٤٠٥/٤٠٦.

قال السيوطي بعد إيراد قول ابن الجوزي: قلت: هذا الطريق أخرجه أحمد في مسنده، حدثنا خلف بن الوليد، حدثنا ابن المبارك عن يحيى بن أيوب، عن عبيد الله بن زحر به.

وأخرجه الترمذي، عن سويد بن نصر، عن ابن المبارك به.

وأخرجه من الطريق الأول ابن السني في عمل اليوم والليلة[1].

وله شواهد:

قال الطبراني، حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا أبو معاوية بن سجي الاطرابلسي، حدثنا معاوية بن سعيد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبدالله اليزني عن أبي رهم المسمعي، قال، قال رسول الله ﷺ «إن من تمام عيادة المريض أن تضع يدك عليه وتسأله كيف هو».

وقال البيهقي في سننه: أنبأنا أبو طاهر الفقيه، أنبأنا أبو حامد بن بلال حدثنا محمد بن يحيى حدثنا أبو المغيرة، حدثنا عبدالرحمن بن يزيد، حدثنا اسماعيل بن عبيدالله، عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: عاد رسول الله ﷺ رجلا من أصحابه ورجع وأنا معه فقبض على يده، ووضع يده على جبهته وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض[2].

وأخرجه ابن السني من طريق أبي المغيرة[3].

وقال أبو يعلى: حدثنا عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا عاد مريضا يضع يده على المكان الذي يألم ثم يقول: «بسم الله لا بأس» رجاله موثقون.

وقال المروزي في الجنايز: حدثنا القواريري، حدثنا سفيان بن حبيب عن ابن جريج عن عطاء قال: من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض. والله أعلم[4].

---

(١) عمل اليوم والليلة. باب تلقين المريض الصبر: ٢٠١، حديث رقم ٥٤١.
(٢) السنن الكبرى ٣: ٣٨١/٣٨٢.
(٣) عمل اليوم والليلة. باب تلقين المريض الصبر: ٢٠٢/٢٠٣، حديث رقم ٥٤٧.
(٤) اللآلي ٢: ٤٠٦، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٧، تذكرة الموضوعات: ٢١٠.

وقال في التعقبات : قلت : الحديث أخرجه من الطريق الثانية أحمد في مسنده والترمذي والبيهقي في الشعب.

وله شواهد، وقد ورد بهذا اللفظ من حديث أبي رهم المسمعي . أخرجه الطبراني وبنحوه من حديث أبي هريرة. أخرجه ابن ماجه[1] ومن حديث عائشة أخرجه أبو يعلى بسندٍ رجاله موثقون. ومن حديث جابربن عبدالله أخرجه البيهقي في الشعب[2] أخرجه أيضا عن عطاء قوله[3].

وكلام السيوطي يتلخص فيما يلي:

١ - إن الحديث من رواية ابن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة أخرجه الترمذي واحمد .

٢- طريق عبد الأعلى عن يحيى بن سعيد عن الزهري عن القاسم من أبي أمامة أخرجها ابن السني.

٣- للحديث طريق آخر عن أبي أمامة أخرجها البيهقي في الشعب.

٤- للحديث شواهد:

---

(١) وأورده البيهقي أيضا قال: وروينا عن أبي صالح الأشعري عن أبي هريرة مرفوعا. أنه خرج يعود رجلا من أصحابه فقبض على يده ووضع يده على جبهته وكان يرى ذلك من تمام عيادة المريض. اهـ شعب الايمان الشعبة الثالثة والستون.

(٢) قال البيهقي. وروى من وجه آخر أضعف، حدثنا أبو محمد بن يوسف املاءا أخبرنا أبو الحسين محمدبن عمربن الخطب بدينور قال: حدثنا عبدالله بن حمدانبن وهب الدينوري، حدثنا اليمانبن سعيد، حدثنا الوليدبن عبد الواحد حدثنا عمربن موسى عن أبي الزبير عن جابربن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ: إذا دخل أحدكم على مريض فليصافحه وليضع يده على جبهته ويسأله كيف هو، ولينسىء له في أجله، ويسأله أن يدعو لهم، فإن دعاء المريض كدعاء الملائكة. اهـ شعب الايمان. الشعبة الثالثة والستون.

(٣) التعقبات ١٥/ب، قال البيهقي. وحدثنا أبو بكربن أبي الدنيا حدثنا عبيداللهبن عمر حدثنا سفيانبن حبيب عن ابن جريج عن عطاء قال: من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض.
وأخبرنا أبو الحسن بن أبي المعروف الفقيه قال: أخبرنا أبو سهل الاسفرائيني، أخبرنا أبو جعفر الحذاء حدثنا علي بن المديني حدثنا سفيان بن حبيب حدثنا ابن جريج عن عطاء قال: من تمام العيادة أن تضع يدك على المريض. قال: وحدثنا علي، حدثنا يحي بن زكريا أخبرنا، ابن جريج عن عطاء قال: إن من تمام العيادة أن تمس المريض بيدك. اهـ. شعب الايمان الشعبة الثالثة والستون.

أ) شاهد من حديث أبي رهم المسمعي أخرجه الطبراني.
ب) شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه.
حـ) من حديث عائشة. أخرجه أبو يعلى بسند رجاله موثقون.
د) من حديث جابر بن عبد الله أخرجه البيهقي في الشعب.
هـ) من حديث عطاء ـ قوله ـ أخرجه المروزي والبيهقي في الشعب.

أما حديث الترمذي فقد قال: حدثنا سويدبن نصر، أخبرنا عبد اللهبن المبارك، أخبرنا يحيىبن أيوب عن عبيد الله بن زحر عن عليبن يزيد عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه، أن رسول اللهﷺ قال: «تمام عيادة المريض أن يضع أحدكم يده على جبهته» أو قال على يده فيسأله كيف هو؟ وتمام تحياتكم بينكم المصافحة.

قال أبو عيسى: هذا اسناد ليس بالقوي. قال محمد: وعبيد اللهبن زحر ثقة، وعليبن يزيد ضعيف، والقاسمبن عبد الرحمن يكنى أبا عبد الرحمن وهو مولى عبدالرحمنبن خالدبن يزيدبن معاوية وهو ثقة والقاسم شامي اهـ.[1]

فالترمذي حكم على اسناد الحديث بالضعف تبعا لضعف عليبن يزيد، وقد وثق عبيد اللهبن زحر بحكايته توثيق البخاري، والقاسمبن عبدالرحمن وتوثيقه اجتهاد منه رحمه الله.

أما ابن الجوزي، فقد حكم على الحديث بالوضع اعتمادا على الطعن في روايته، وقد نقل كلام الأئمة في رواته.

أما عبيد اللهبن زحر.

فقد اختلفت فيه آراء النقاد وأئمةالحديث، فقد وثقه جماعة وجرّحه آخرون.

أما من وثقه فقد نقل الترمذي أن البخاري قال فيه: ثقة: وقال النسائي: لا بأس به، وقال أحمدبن صالح: ثقة. وقال الحربي: غيره أوثق منه وقال العجلي:

---

(١) ت. الاستئذان. باب ما جاء في المصافحة، ٥: ٧٦ حديث رقم ٢٧٣١.

يكتب حديثه، وقال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق[1].

أما من طعن فيه، فقد قال حرب‌بن اسماعيل: سألت أحمد عنه فضعفه. وقال ابن أبي خيثمة وغيره عن ابن معين: ليس بشيء، وقال الدارمي عن ابن معين: كل حديثه عندي ضعيف، وقال ابن المديني: منكر الحديث، حكاه عنه أبو الحسن‌بن البراء، وقال الحاكم: لين الحديث وقال ابن عدي. ويقع في أحاديثه ما لا يتابع عليه، وقال البخاري في التاريخ: مقارب الحديث ولكن الشأن في علي‌بن يزيد. وقال أبو مسهر: هو صاحب كل معضلة وأن ذلك لبين على حديثه. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا روى الموضوعات عن الإثبات، فإذا روى عن علي‌بن يزيد أتى بالطامات، وإذا اجتمع اسناد خبر عبيدالله‌بن زحر وعلي‌بن يزيد والقاسم أبو عبدالرحمن لم يكن متن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم فلا يحل الاحتجاج بهذه الصحيفة. بل التنكب عن رواية عبيدالله‌بن زحر على الأحوال أولى وقال ابن حجر: روى عن علي‌بن يزيد الألهاني نسخة[2].

والظاهر أن من جرحه فقد فسر تجريحه بانه متعلق بروايته حديث علي بن يزيد ولذا فجرحه أولى من توثيقة وخاصة في رواية علي ومنها حديث الباب. والله أعلم.

أما علي‌بن يزيد الألهاني فقد أجمع الأئمة على جرحه وتضعيفه قال البخاري: منكر الحديث [3].

وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، حديثه منكر، فإن كان ما روى علي‌بن يزيد عن القاسم على الصحة، فيحتاج أن تنظر في أمر علي‌بن يزيد. وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال: حرب‌بن اسماعيل قلت لأحمد: علي‌بن يزيد؟ قال: هو دمشقي، كأنه ضعفه[4] وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا فلا أدري التخليط في

---

(١) ميزان ٣: ٧، تهذيب ٧: ١٢/ ١٣.

(٢) ميزان ٣: ٦/ ٨، تهذيب ٧: ١٢/ ١٣، مجروحين ٢: ٦٣/ ٦٤.

(٣) التاريخ الكبير ٣/٢: ٣٠١، الضعفاء: ٢٧٠، التاريخ الصغير: ١٣٩

(٤) الجرح ٣/١: ٢٠٨/ ٢٠٩.

روايته ممن هو، لأن في اسناده ثلاثة ضعفاء سواه وأكثر روايته عن القاسم أبي عبد الرحمن وهو ضعيف في الحديث جدا، وأكثر ما روى عنه عبيدالله‌بن زحر ومطرح‌بن يزيد وهما ضعيفان واهيان فلا يتهيأ الزاق الجرح بعلي‌بن يزيد وحده لأن الذي يروي عنه ضعيف والذي روى عنه واهي[١] وقال النسائي: متروك الحديث[٢] وقال أيضا: ليس بثقة وقال الدارقطني: متروك[٣]، وقال يحيى‌بن معين: علي‌بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ضعاف كلها. وقال يعقوب: علي‌بن يزيد واهي الحديث، كثير المنكرات، وقال الجوزجاني: رأيت غير واحد من الأئمة ينكر أحاديثه التي يرويها عنه عبيدالله‌بن زحر وابن أبي العاتكة، ثم رأيت جعفربن الزبير وبشربن نمير يرويان عن القاسم أحاديث تشبه تلك الأحاديث، وكان القاسم خيارا فاضلا ممن أدرك أربعين من المهاجرين والأنصار وأظنها أتِيَا من قبل علي‌بن يزيد، على أن بشربن نمير وجعفربن الزبير ليسا بحجة. وقال محمدبن ابراهيم الكناني الأصبهاني، قلت لأبي حاتم: ما تقول في أحاديث علي‌بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة قال: ليست بالقوية. هي ضعاف وقال ابن يونس: فيه نظر، وقال الأزدي والدارقطني، والبرقي: متروك، وقال أبو أحمد الحاكم ذاهب الحديث. وقال ابن عدي، ولعلي‌بن يزيد أحاديث ونسخ، ولعبيد الله‌بن زحر عنه أحاديث وهو في نفسه صالح إلا أنه يروي عنه ضعيف فيؤتى من قبل ذلك الضعيف. وقال الساجي: اتفق أهل العلم على ضعفه وقال أبو نعيم الأصبهاني: منكر الحديث[٤].

فقد بلغ ضعفه وجرحه درجة الاتهام لا سيما على قول البخاري والنسائي والله أعلم.

وأما القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي.

---

(١) مجروحين ٢: ١٠٧.
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٩.
(٣) ميزان ٣: ١٦١، تهذيب ٧: ٣٩٦ ٣٩٧.
(٤) تهذيب ٧: ٣٩٦/ ٣٩٧.

فقد اختلف فيه، فوثقه قوم، وضعفه آخرون، فممن وثقه الترمذي، وابن معين والعجلي ويعقوب‌بن سفيان، ويعقوب‌بن شيبة وأبو اسحاق الحربي[1].

وممن تكلم فيه أحمدبن حنبل، وحمل عليه وقال: يقولون هذه المناكير من قبل القاسم، في حديث القاسم مناكير مما يرويها الثقات يقولون من قبل القاسم. وقال أيضا: يروي عنه علي‌بن يزيد أعاجيب، وقال: ما أرى هذا لا من قبل القاسم، وإنما ذهبت رواية جعفربن الزبير لأنه إنما كانت روايته عن القاسم، وما حدث بشربن نمير عن القاسم، قال شعبة: ألحقوه به. وقال أيضا: ما أرى البلاء إلا من القاسم، وقال الغلابي منكر الحديث[2]، وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ وعليهم المعضلات ويأتي عن الثقات بالأشياء المقلوبات حتى يسبق إلى القلب أنه كان المتعمد لها[3].

ويبدو أن من جرحه قد بين السبب في جرحه وفسره، وهو متعلق بحديثه الذي رواه عنه الضعفاء كعلي‌بن يزيد وأضرابه، وحديث ابن الجوزي منها.

وبعد هذا يمكن القول: إن رواية الترمذي فيها راو متهم وهو علي‌بن يزيد حسب اصطلاح الإمامين البخاري والنسائي. وأن ابن الجوزي بنى حكمه على ذلك، ولا شك أن تفرد علي‌بن يزيد الالهاني، كاف في الحكم على الرواية بأنها منكرة. واجتماعه هو وابن زحر والقاسم يزيد في نكارة الرواية بل يسوغ القول بأنها رواية متروكة، لاتهام ابن زحر.

وإذا كان هذا شأن الرواية، فلا تفيدها المتابعة والشواهد لأنها وصلت إلى درجة لا تصلح للاعتبار. والله أعلم.

وكثيرا ما يحكم الأئمة النقاد على حديث بأنه باطل، ويكون في رواته ضعفاء لم

---

(1) تهذيب ٨: ٣٢٣/٣٢٤.

(2) ميزان ٣: ٣٧٣، تهذيب ٨: ٣٢٣/٣٢٤.

(3) مجروحين ٢: ٢٠٩.

يتهم واحد منهم بالكذب، ومع ذلك فهم يصرحون ببطلان الحديث ونكارته، وسيأتي مزيد تفصيل لهذا النوع في الباب الثالث عند الكلام على الوضاعين[١].

وقد أخرج الحديث من رواية ابن زحر به الأمام أحمد في مسنده قال: حدثنا خلفبن الوليد، حدثنا ابن المبارك وعلي بن اسحاق، حدثنا ابن المبارك عن يحيىبن أيوب، عن عبيد اللهبن زحر به. . .[٢].

وأخرجه البيهقي في الشعب بسنده إلى عبداللهبن أبي الدنيا، حدثنا داودبن عمير، حدثنا عبداللهبن المبارك عن يحيىبن أيوب عن عبيداللهبن زحر به[٣].

أما الرواية التي أوردها ابن الجوزي من طريق العقيلي، حدثنا أحمدبن ابراهيم القرشي، حدثنا سليمانبن عبد الرحمن، حدثنا عبد الأعلىبن محمد التاجر، حدثنا يحيىبن سعيد، عن الزهري عن القاسمبن عبد الرحمن عن أبي أمامة به.

فقد أعلها بعبد الأعلى وقال، قال العقيلي، روى عن يحيىبن سعيد أحاديث مناكير لا يتابع عليها، ولا أصول لها. منها هذا الحديث[٤] وقال الأزدي: ضعيف. وساق له ابن حجر حديثه هذا نقلا عن العقيلي[٥] قلت: ولم يوثقه أحد.

وفي السند آفة أخرى هو شيخه: يحيىبن سعيد، فقد جاء في رواية ابن السني: حدثنا عبد الأعلىبن محمد البصري، عن يحيىبن سعيد المدني، وليس هو يحيىبن سعيدبن قيس[٦].

---

(١) تهذيب ٣: ٣٩٧/٣٩٨.
(٢) حم ٥: ٢٥٩/٢٦٠.
(٣) شعب الايمان. الشعبة الثالثة والستون.
(٤) الموضوعات ٣: ٢٠٨.
(٥) ميزان ٢: ٥٣١، لسان ٣: ٣٨٢.
(٦) عمل اليوم والليلة: ٢٠١، قال: أخبرني الحسين بن محمد، حدثنا يزيدبن محمد بن عبد الصمد حدثنا سليمانبن عبد الرحمن، حدثنا عبد الأعلىبن محمد البصري عن يحيىبن سعيد المدني وليس هو يحيىبن سعيدبن قيس، عن الزهري، عن القاسم أبي عبد الرحمن عن أبي أمامة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «من تمام العيادة أن تضع على المريض يدك فتقول: كيف أصبحت، أو كيف أمسيت» اهـ.

ويحيى بن سعيد هذا قال فيه البخاري: منكر الحديث[1] وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث ولا أعرفه، هو مجهول[2] وقال النسائي: يروى عن الزهري أحاديث موضوعة متروك الحديث[3] وقال ابن عدي وغيره: يروى عن الثقات البواطيل، وقال ابن حبان كان ممن يخطىء كثيرا. وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود في الضعفاء[4].

وهذا مما يزيد الرواية نكارة، والذي يظهر لي والله أعلم أن يحيى بن سعيد وهم فقلب الحديث، فرواه عن الزهري عن القاسم، والمعروف عن علي بن يزيد عن القاسم. فرواية عبد الأعلى بما فيها لا تصلح متابعة لرواية عبيدالله بن زحر لقوة ضعف رواتها وانحطاطهم من رتبة المتابعة. والله أعلم.

وأما الرواية الثالثة عن أبي أمامة، فقد أخرجها البيهقي في الشعب قال: أخبرنا ابن أبي الدنيا حدثني عيسى بن يوسف الطباع، حدثنا ابن أبي فديك، أخبرنا زيدبن يزيد الجزري عن أبي أمامة الباهلي أن رسول الله ﷺ قال: من تمام عيادة أحدكم أخاه أن يضع يده عليه فيسأله كيف أصبح وكيف أمسى[5].

والحديث من رواية زيدبن يزيد الجزري عن أبي أمامة. وهو زيدبن أبي أنيسة، والأكثر على توثيقه وحكى العقيلي عن أحمد أنه قال: حديثه حسن مقارب وأن فيها لبعض النكرة وهو على ذلك حسن الحديث، وسأله المروزي عنه فحرك يده وقال: صالح وليس هو بذاك[6] لكن روايته عن أبي أمامة منقطعة، فقد ذكر ابن زبر أنه ولد سنة إحدى وتسعين واختلف في وفاته فقيل سنة ١١٩هـ، وقيل ١٢٥هـ، وقيل ١٢٤هـ وعمره ٣٦ سنة.

---

(١) التاريخ الكبير ٢/ ٤: ٢٧٧، التاريخ الصغير: ١٨٩، الضعفاء: ٢٧٩.
(٢) الجرح ٢/ ٤: ١٥٣.
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٦.
(٤) ميزان ٤: ٣٧٨، لسان ٦: ٢٥٨.
(٥) شعب الايمان. الشعبة الثالثة والستون.
(٦) تهذيب ٣: ٣٩٧/٣٩٨.

أما أبو أمامة، فقد ذكر محمدبن عيسى صاحب تاريخ حمص مات سنة إحدى وثمانين هجرية وقال عمروبن علي وخليفةبن خياط وأبو عبيد وغير واحد مات سنة ٨٦هـ[١] فعلى كلا الروايتين لم يدرك زيدبن أبي أنيسة أبا أمامة والانقطاع علة قوية تقتضي رد الحديث لاحتمال أن يكون الواسطة غير رضا كما هو مقرر عند علماء الحديث. وعلى ذلك فهذه الرواية لا تصلح للمتابعة ومجمل القول أن الحديث لا يثبت من طريق أبي أمامة. وإن ثبت من طريق غيره، والله أعلم.

الحديث الثامن عشـــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى القطيعي، حدثنا عبدالله‌بن أحمدبن حنبل، حـدثني أبو بكربن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية، عن عبدالرحمن‌بن اسحاق، عن النعمان‌بن سعد، عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أن في الجنة لسوقا ما فيها بيع ولا شراء إلا الصور من النساء والرجال إذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها، وإن فيها لمجمعا للحور العين، يرفعن أصواتا لم ير للخلائق مثلها، يقلن: نحن الخالدات فلا نبيد، ونحن الراضيات فلا نسخط، ونحن الناعمات فلا نبؤس، طوبى لمن كان لنا، وكنا له».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، والمتهم به عبد الرحمن‌بن اسحاق، وهو أبو شيبة الواسطي.

قال أحمد: ليس بشيء، منكر الحديث. وقال يحيى: متروك[٢].

وقال السيوطي متعقبا، قال الحافظ ابن حجر. في القول المسدد

أخرجه من طريقه الترمذي وقال: غريب، وحسّن له غيره مع قوله: إنه تكلم فيه من قبل حفظه، وصحح الحاكم من طريقه حديثا غير هذا، وأخرج له ابن خزيمة في الصيام من صحيحه آخر، لكن قال: في القلب من عبد الرحمن شيء. اهـ.

---

(١) تهذيب ٤: ٤٢٠.

(٢) الموضوعات ٣: ٢٥٦/ ٢٥٧، اللآلي ٢: ٤٥٤.

وله شاهد من حديث جابر، أخرجه الطبراني في الأوسط فيما رأيته في كتاب الترغيب والترهيب للمنذري رحمه الله، ولفظه: إن في الجنة لسوقا ما يباع فيها ولا يشترى ليس فيها إلا الصور، فمن أحب صورة من رجل أو امرأة دخل فيها.

وأخرجه أبو نعيم في صفة الجنة، عن الطبراني.

والمستغرب من قوله: دخل فيها، والذي يظهر لي أن المراد به أن صورته تتغير فتصير شبيهة بتلك الصورة لا أنه دخل فيها حقيقة.

والمراد بالصورة الشكل والهيئة والبزة وأصل ذكر السوق في الجنة من غير تعرض لذكر الصور في صحيح مسلم من حديث أنس، وفي الترمذي وابن ماجه من حديث أبي هريرة[1]

وقد وجدت له طريقا آخر عن علي. قال ابن عساكر: أنبأنا أبو محمدبن الأكفاني حدثنا عبد العزيزبن أحمد، أنبأنا أبو القاسم عمربن الحسنبن محمدبن درسويه، أنبأنا أبو الحسن خيثمةبن سليمان الأطرابلسي، أنبأنا أبو الحسن ابن فيل، حدثنا أبو توبة، حدثنا محمدبن الفرات الجرمي سمعت أبا اسحاق يذكر عن الحارث عن علي قال، قال رسول الله ﷺ: «إن في الجنة لسوقا لا يباع فيها ولا يشترى...» الحديث[2]

ويتلخص تعقب السيوطي بما يلي:

١- الحديث رواه الترمذي وعبد اللهبن أحمد في زوائده على المسند.

٢- إن الترمذي أخرج لعبد الرحمنبن اسحاق وحسن له غير هذا الحديث وصحح الحاكم له حديثا آخر، وأخرج له ابن خزيمة حديثا في الصيام لكن قال: وفي القلب من عبد الرحمن شيء وهو يقتضي منع الحكم على حديثه بالوضع.

---

(١) القول المسدد: ٣٥/٣٦.

(٢) اللآلي ٢: ٤٥٤/٤٥٥، التعقبات: ٤٦/أ، تذكرة الموضوعات: ٢٢٦ تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٣.

٣ـ للحديث شاهد من حديث علي أخرجه ابن عساكر.

٤ـ جاء ذكر سوق الجنة في أحاديث أخرجها مسلم والترمذي وابن ماجه.

وقبل مناقشة ما تعقب به السيوطي ابن الجوزي وبيان ما ترجح لدي، أورد حديثه الترمذي. قال: حدثنا أحمدبن منيع وهناد، قالا: حدثنا أبو معاوية، حدثنا عبد الرحمن‌بن اسحاق، عن النعمان‌بن سعد، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: إن في الجنة لسوقا ما فيها شرى ولا بيع إلا الصور من الرجال والنساء، فإذا اشتهى الرجل صورة دخل فيها.

هذا حديث حسن غريب[١].

فالترمذي حكم على الحديث بالحسن مع الغرابة.

أما الحديث فمداره على عبد الرحمن‌بن اسحاق. وقد تكلم فيه النقاد، ولم يوثق أيضا، وكلامهم فيه بليغ جدا قال البخاري: قال أحمد: منكر الحديث فيه نظر[٢] وقال أبو حاتم الرازي: هو ضعيف الحديث، منكر الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة. ليس بقوي، وقال أحمد: ليس بشيء منكر الحديث، وقال ابن معين: ضعيف ليس بشيء[٣] وقال النسائي: ضعيف[٤] وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد وينفرد بالمشاهير لا يحل الاحتجاج بخبره[٥]، وقال أحمد: له مناكير وليس هو في الحديث بذاك وقال يحيى: ضعيف، وقال مرة: متروك[٦]، وقال ابن سعد، ويعقوب‌بن سفيان وأبو داود والعقيلي والعجلي: ضعيف وقال ابن خزيمة: لا يحتج بحديثه. وقال أحمد: وهو الذي يحدث عن النعمان‌بن سعد أحاديث مناكير،

---

(١) ت. صفة الجنة. باب ما جاء في سوق الجنة، ٤: ٦٨٦ حديث رقم ٢٥٥٠.
(٢) التاريخ الكبير ١/٣: ٢٥٩، التاريخ الصغير: ١٥٦، الضعفاء: ٢٦٦.
(٣) الجرح ٢/٢: ٢١٣.
(٤) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٦.
(٥) مجروحين ٢: ٥٦.
(٦) ميزان ٢: ٥٤٨.

وقال البزار ليس حديثه حديث حافظ، وذكره يعقوب بن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال ابن عدي وفي بعض ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وقال الساجي: أحاديثه مناكير[1].

فأقوال الأئمة كلها تصرح بنكارة حديثه. بل إن قول البخاري يقتضي تهمته كما هو مصطلحه فحكم ابن الجوزي مبني على ذلك. والله أعلم.

قلت: وفي الحديث علة أخرى وهي جهالة النعمان بن سعد قال الذهبي: ما روى عنه سوى عبد الرحمن بن اسحاق أحد الضعفاء[2] وجهالته مؤثرة لأنها جهالة عين، ولذا قال ابن حجر: روى عنه ابن اخته أبو شيبة عبد الرحمن بن اسحاق الكوفي، ولم يرو عنه غيره فيما قال أبو حاتم، قلت: والراوي عنه ضعيف فلا يحتج بخبره[3]

نعم وثقه ابن حبان: إنما توثيقه له على حسب قاعدته، فلا عبرة بتوثيقه. والله أعلم. فتفرد عبد الرحمن بالاضافة إلى جهالة النعمان تسوغ حكم ابن الجوزي على الحديث لما سبق بيانه من أن علماء الحديث منهم من يحكم على الحديث بالوضع لتفرد المتهم به والله أعلم.

أما تحسين الترمذي للحديث، وتصحيح الحاكم لرواية عبد الرحمن فلا أثر لها مع تجريح الأئمة لعبد الرحمن لانتفاء شروط القبول.

وكلام ابن خزيمة يفيد أنه علق صحة الحديث على توثيق الراوي فإذا انتفى توثيقه انتفى التصحيح ولذا قال: لا يحتج بحديثه، كما نقله الحافظ ابن حجر نفسه في التهذيب كما ذكرته.

أما الشاهد الذي قال السيوطي بأن ابن عساكر أخرجه وذكر سنده ففيه:

---

(١) تهذيب ٦: ١٣٦/١٣٧.
(٢) ميزان ٤: ٢٦٥.
(٣) تهذيب ١٠: ٤٥٣.

محمدبن الفرات الجرمي أبو علي التميمي. يروي عن ابي اسحاق، قال البخاري: منكر الحديث[1] وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث يروي عن ابن اسحاق أحاديث منكرة، وقال أبو زرعة: كوفي ضعيف الحديث[2] وقال النسائي: متروك الحديث[3]

وقال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمدبن عبدالله بن نمير: كذاب ورماه أحمد بالكذب وقال الآجري عن أبي داود عن محارب أحاديث موضوعة[4].

هذا بالاضافة إلى أن الحديث من طريق الحارث عن علي - والكلام في الحارث الأعور معروف - قد سبق بيانه، ولا داعي لاعادته، فهذه الرواية لا تصلح للمتابعة لما في سندها من المتهمين بالكذب.

وأما الأحاديث التي ورد فيها ذكر السوق فلا يلزم من صحتها صحة حديث الباب، لما سبق أن من صور الموضوعات أن يأخذ الكذاب طرف حديث صحيح، ويضم إليه زيادات منكرة.

وبهذا يظهر أن الراجح ما ذهب إليه ابن الجوزي من الحكم على الحديث بالوضع والله أعلم.

الحديث التاسع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي عبدالله بن بطة، قال: حدثنا اسماعيل بن محمد الصفار، قال: حدثنا الحسن بن عرفة قال حدثنا خلف بن خليفة عن حميد الأعرج، عن عبدالله بن الحارث، عن عبدالله بن مسعود قال: قال النبي ﷺ: «كلم الله تعالى موسى، يوم كلمه وعليه جبة صوف، وكساء صوف ونعلان من جلد حمار غير ذكي. فقال: من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة؟ قال: أنا الله».

---

(١) التاريخ الكبير ١/١: ٢٠٨، الضعفاء: ٢٧٦، التاريخ الصغ: ١٩٠.
(٢) الجرح ٤/٨: ٥٩/ ٦٠.
(٣) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٣.
(٤) تهذيب ٩: ٣٩٧، وانظر بقية كلام الأئمة في تجريحه، وانظر ميزان ٤: ٣.

قال ابن الجوزي: هذا لا يصح، وكلام الله لا يشبه كلام المخلوقين، والمتهم به حميد، واختلف في اسم أبيه فقيل علي، وقيل عطاء، وقيل عمار وليس بحميدبن قيس الأعرج صاحب الزهري فإنه مخرج عنه في الصحيحين.

قال الدارقطني: حميد هذا متروك[1].

وتعقب السيوطي ابن الجوزي فقال: أخرجه من طريقه الترمذي. وقال: غريب، وله شاهد من حديث أبي أمامة: عليكم بلباس الصوف، تجدون حلاوة الايمان في قلوبكم: أخرجه الحاكم، والبيهقي في الشعب[2].

وقال في اللآلي: قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان: كلا والله بن حميد بريء من هذه الزيادة، فقد أنبأنا به الحافظ أبو الفضل ابن الحسين... أنبأنا أبو الحسنبن مخلد أنبأنا اسماعيلبن محمد الصفار، حدثنا الحسنبن عرفة، حدثناخلفبن خليفة عن حميد الأعرج عن عبداللهبن الحارث عن عبداللهبن مسعود قال، قال رسول الله ﷺ يوم كلم الله موسى كانت عليه جبة صوف وكساء صوف وكمه صوف ونعلاه جلد حمار غير ذكي.

وكذا رواه الترمذي عن عليبن حجر عن خلفبن خليفة به، بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه سعيدبن منصور عن خلف بدون هذه الزيادة.

وكذا رواه أبو يعلى في مسنده عن أحمدبن حاتم، عن خلفبن خليفة بدون هذه الزيادة.

ورواه الحاكم في المستدرك ظنا منه أن حميد الأعرج هو حميدبن قيس المكي الثقة. وهو وهم منه وقد رواه عن طريق عمروبن حفصبن غياث عن أبيه، وخلفبن خليفة جميعا عن حميدبدون هذه الزيادة.

---

(١) الموضوعات ١: ١٩٢/١٩٣.

(٢) التعقبات: ٢/ب.

وما أدري ما أقول في ابن بطة بعد هذا، فما أشك أن اسماعيل بن محمد الصفار لم يحدث بها قط والله أعلم[1].

ويتلخص تعقب السيوطي رحمه الله في الأمور الآتية:

١- إن الحديث رواه جمع من الأئمة من طريق خلف بن خليفة عن حميد بدون هذه الزيادة، فبرىء حميد هذا من عهدته.

٢- إن الزيادة في الحديث المتعلقة بالكلام هي المنكرة في الحديث.

٣- إن المتهم بهذه الزيادة هو ابن بطة، لا حميد، لأن الزيادة تفرد بها ولم تعرف إلا عنه، وقد ورد الحديث من طريق غير طريق ابن بطة وليست فيه هذه الزيادة.

أما حديث الترمذي فقال: حدثنا علي بن حجر، حدثنا خلف بن خليفة، عن حميد الأعرج، عن عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ كان على موسى يوم كلمه ربه كساء صوف وجبة صوف وكمه صوف، وسراويل صوف، وكانت نعلاه من جلد حمار ميت.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث حميد الأعرج، وهو حميد بن علي الكوفي قال: سمعت محمداً يقول: حميد بن علي الأعرج منكر الحديث. وحميد بن قيس الأعرج المكي. صاحب مجاهد ثقة[2]

فالترمذي حكم على الحديث بالغرابة، وقد ذكرت أنه يعني بها النكارة والقرينة ذكره كلام البخاري في حميد، والحديث كما أشار إليه الحافظ ابن حجر. مداره على حميد الأعرج، وقد جرح الأئمة حميدا وتكلموا فيه، ولم ينقل عن أحد أنه قوى أمره قال البخاري: منكر الحديث[3].

---

(١) اللآلي ١: ١٦٣/١٦٤، نقلا عن ابن حجر في لسان الميزان ٤: ١١٤، إلا أنه قال في بداية كلامه: وقد وقفت لابن بطة على أمر استعظمته واقشعر جلدي منه، ثم أورد كلام ابن الجوزي وتعقبه بما نقله السيوطي وقال فيه كلامه، وما أدري ما أقول: وقد رويناه من طرق ليس فيها هذه الزيادة، وما أدري.. الخ.

(٢) ت. اللباس. باب ما جاء في لبس الصوف ٤: ٢٢٤/ ٢٢٥ حديث رقم ١٧٣٤.

(٣) التاريخ الكبير ٢/ ١: ٣٥٤، الضعفاء: ٢٥٧.

وقال أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث، قد لزم عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود، ولا يعرف لعبدالله بن الحارث عن ابن مسعود شيء.

وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهي الحديث[1] وقال النسائي: متروك الحديث[2]، وقال ابن حبان: يروي عن عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود نسخة كأنها موضوعة لا يحتج بخبره إذا انفرد[3]، وقال الذهبي: متروك[4]، وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث عن عبدالله بن الحارث عن ابن مسعود ليست مستقيمة ولا يتابع عليها، وله عن غير عبدالله بن الحارث. وقال الدارقطني: متروك وأحاديثه تشبه الموضوعات، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء[5].

وإذا كان هذا حال حميد، فكيف ينكر على ابن الجوزي ذكره حديثه في الموضوعات، وقد جاء عن الأئمة النقاد ما يدل على ذلك لا سيما البخاري والنسائي. وقد تبين اصطلاحهما وأني لأعجب من الحافظ السيوطي، حيث اكتفى في تعقبه على ابن الجوزي بقوله في حميد هذا: ضعيف مع معرفته بقول الأئمة فيه.

والترمذي أخرج الحديث ووصفه بالغرابة، كما قال في حميد: منكر الحديث[6] وقد ذكرت فيما سبق أن الترمذي ينحو سبيل الامام البخاري في عدم التصريح بالتجريح. فإخراج حديثه في جامعه لا يدل على صحته لا سيما وقد بين حال راويه والله أعلم.

وأما قول الحافظ ابن حجر في اللسان: رواه الحاكم في المستدرك ظنا منه أن حميد الأعرج هو حميد بن قيس المكي الثقة، فهو وهم منه، وقد تبعه على ذلك

---

(١) الجرح ٢/١: ٢٢٦/٢٢٧.
(٢) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٨.
(٣) مجروحين ١: ٢٥٧.
(٤) ميزان ١: ٦١٤.
(٥) تهذيب ٣: ٥٣.
(٦) انظر تهذيب، فقد قال ابن حجر: وقال البخاري والترمذي: منكر الحديث.

السيوطي في اللآلي كما ذكرته، وابن عراق في تنزيه الشريعة فقد نقل كلام الحافظ وزاد، قلت: سبقه إلى التنبيه على هذا الذهبي في تلخيص المستدرك[1]، ففي قولهم هذا نظر، لأن الحاكم قال بعد إيراد الحديث قد اتفقا جميعا على الاحتجاج بحديث سعيدبن منصور، وحميد هذا ليس بابن قيس قال البخاري في التاريخ: حميدبن الأعرج الكوفي، منكر الحديث، وعبداللهبن الحارث النجراني محتج به، واحتج مسلم وحده بخلفبن خليفة. وهذا حديث كبير في التصوف والتكلم ولم يخرجاه[2]، اهـ، فقد صرح الحاكم بأن حميدا هذا غير حميدبن قيس وأكد قوله بنقل كلام البخاري في حميدبن الأعرج راوي الحديث من التاريخ وزيادة في تأكيد التفريق بينهما نسب كلا منهما، فراوي الحديث ابن علي، والثقة ابن قيس، فمن الغريب أن يقال أن الحاكم ظن أن حميد الأعرج هو حميدبن قيس المكي الثقة، مع تصريحه بأنه ليس هو.

أما الزيادة التي جاءت في الحديث وهي قوله: «من ذا العبراني الذي يكلمني من هذه الشجرة فقال أنا الله» فالظاهر من كلام الحافظ ابن حجر ومن تبعه أنها موضوعة، وقد اتهم فيها ابن بطة، لأن الحديث ورد من طرق عدة عن اسماعيلبن محمد الصفار بدون الزيادة، ولم تعرف إلا من طريقه فإلحاق التهمة به أولى من إلحاقها بحميد وقد برىء منها، كما روى ذلك عنه الثقات فقد أورد ابن حجر روايات عن الترمذي، وسعيدبن منصور، وأبو يعلى والحاكم وقال: إنه روي الحديث من طرق أخرى عن حميد ليس فيها هذه الزيادة وأنه لا يشك أن اسماعيلبن محمد الصفار لم يحدث بالزيادة قط[3].

وقد ذكر الذهبي في تلخيص الموضوعات أن الحديث في نسخة ابن الصفار عن الحسنبن عرفة بدون الزيادة[4].

---

(١) تنزيه الشريعة ١: ٢٢٩.
(٢) المستدرك على الصحيحين ١: ٢٨، تلخيص المستدرك ١: ٢٨.
(٣) لسان ٤: ١١٤.
(٤) تلخيص الموضوعات: ٩٣.

قلت: كلام الحافظ ابن حجر يرد على ابن الجوري لو أنه حكم على الحديث بالوضع من أجل الزيادة المذكورة، لكن ابن الجوزي حكم على الحديث جملة، من أجل الكلام في حميد، بصرف النظر عن تلك الزيادة، وقواعد المحدثين تؤيد قول ابن الجوزي والله أعلم.

أما الزيادة فقد وافق ابن الجوزي الأئمة في الحكم عليها بالوضع.واتهم بها ابن بطة. وقد ذهب المعلمي رحمه الله إلى أنها من باب الادراج، لا أن ابن بطة زادها كذبا في الحديث. قال: وليس في ذلك مما يطعن به على ابن بطة، فإن هذه الزيادة لم يقلها إن شاء الله، على أنها زيادة في الحديث، وإنما قالها على وجه التفسير لربط الحديث بالآية... فعلى كل حال: إنما يلام الراوي عن ابن بطة إذا لم يميز تفسير ابن بطة من أصل الحديث. ولذلك نظائر وقعت في أحاديث لابن مسعود وغيره، وألفت في ذلك مؤلفات، وهذا النوع الذي يسمونه المدرج.

قلت: سبق بيان الادراج وحكمه، وإن هذا النوع من الحديث يتنازعه الأئمة بين الحكم عليه بالوضع من أجل الزيادة، وبين الحكم عليه بالادراج، وعلى كل فحكم ابن الجوزي إنما يتعلق بالحديث جملة، وأن الزيادة قرينة أخرى تؤيد حكمه. والله أعلم.

وأما الشاهد الذي أشار إليه عند الحاكم، فقد رواه الحاكم في المستدرك فقال بعد أن أورد حديث ابن مسعود: وله شاهد من حديث اسماعيل بن عياش. حدثناه علي بن حمشاذ، وأبو بكر بالوية قالا: حدثنا محمد بن يونس، حدثنا عبدالله.... عن أبي أمامة الباهلي قال، قال رسول الله ﷺ «عليكم بلباس الصوف تجدون حلاوة الايمان في قلوبكم»[1].

فقد تعقب الذهبي الحاكم بقوله: قلت: ساقه من طريق ضعيف، وسقط نصف السند من النسخة[2].

---

(١) المستدرك على الصحيحين ١: ٢٨، وفي السند سقط.

(٢) تلخيص المستدرك ١: ٢٨.

قلت: وقد وقفت على السقط الوارد في السند، فقد روى الحديث البيهقي في شعب الايمان من طريق الحاكم فقال: حدثنا أبو عبدالله الحافظ أنبأنا أبو بكر الفقيه، أنبأنا محمدبن يونس، حدثنا عبداللهبن داود حدثنا اسماعيلبن عياش، عن ثوربن يزيد، عن خالدبن معدان عن أبي أمامة الباهلي قال. قال رسول الله ﷺ «عليكم بلباس الصوف...» الحديث[1].

وقد مر قول الذهبي أنه ضعيف، لكن الحديث فيه آفات.

فيه محمدبن يونس الكديمي رمي بالكذب[2].

وعبد الله بن داود الواسطي شيخه متهم أيضا[3] فالحديث لا يصلح للاعتبار ولا يقوى على أن يكون شاهدا.

وقد حكم على الحديث بالوضع ابن الجوزي فساقه في موضوعاته عن طريق الخطيب إلى الكديمي به[4].

وأقره على ذلك السيوطي وذكر رواية الحاكم من طريق البيهقي[5] والله أعلم.

الحديث العشرون:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق ابن عدي، ومن طريق ابن مردويه إلى عيسىبن حماد قال؛ حدثنا ليثبن سعد، عن الخليلبن مرة عن الحسنبن الحسن السدوسي، عن سعيدبن عمرو عن أنس، عن النبي ﷺ أنه قال «من قرأ قل هو الله

---

(١) اللآلي ٢: ٢٦٤، نقلا عن البيهقي في شعب الايمان.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٧٤/ ٧٦، تهذيب: ٩

(٣) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٤١٥/ ٤١٦، وقد قال فيه البخاري: فيه نظر والبخاري لا يقول ذلك إلا فيمن يتهمه غالبا.

(٤) الموضوعات ٣: ٤٨/ ٤٩.

(٥) اللآلى٢: ٢٦٤، وممن حكم عليه بالوضع الشيخ ناصر الدين الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة حديث رقم ٩٠، ١: ١٢٨.

أحد على طهارة مائة مرة كطهارته للصلاة يبدأ بفاتحة الكتاب، كتاب الله، له بكل حرف عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات وبنى له مائة قصر في الجنة، ورفع له من العمل في يومه ذلك مثل عمل نبي، وكأنما قرأ القرآن ثلاثا وثلاثين مرة، وهي براءة من الشرك، ومحضرة للملائكة، ومنفرة للشياطين، ولها دوي حول العرش تذكر صاحبها حتى ينظر الله إليه، فإذا نظر إليه لم يعذبه أبدا».

زاد ابن مندة: قال: ومن قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر الله له خطيئته خمسين سنة إذا اجتنب خصالا أربعة، الدماء، والأموال، والفروج والأشربة.

هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، قال يحيى بن معين والنسائي: الخليل ضعيف وقال ابن حبان: منكر الحديث عن المشاهير كثير الرواية عن المجاهيل[1].

قال السيوطي: قلت: أخرجه البيهقي في شعب الايمان، وقال: تفرد به الخليل بن مرة، وهو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم اهـ. وهو من رجال ابن ماجه، وقال فيه أبو زرعة: شيخ صالح. وقال أبو حاتم: ليس بقوي. وقال ابن عدي: ليس بمتروك. وقال البخاري حدث عنه الليث وفيه نظر.

وقال الذهبي: كان من الصالحين، وهذا أنكر ما رواه. اهـ وأنكر لفظ فيه قوله «مثل عمل نبي» ورأيته في نسخة من شعب الايمان بلفظ مثل عمل بني آدم، فكأنه سقط آدم، وتصحف بني بنبي.

ووجدت له طريقين آخرين قال ابن عساكر: أنبأنا أبو القاسم علي بن ابراهيم عن أبي علي الأهوازي أنبأنا عبد الوهاب بن عبدالله المري، أنبأنا محمد بن سليمان الربعي، حدثنا أبو الجهم أحمد بن الحسن بن طلاب حدثنا أبو عامر موسى بن عامر حدثنا إبراهيم بن عبد الحميد الحرشي، حدثنا أبو عبد الرحمن الهمداني الجيلي عن أبي عبيدة عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «من قرأ قل هو الله أحد في يوم مائة مرة،

---

(١) الموضوعات ١: ٢٤٩/ ٢٥٠، اللآلى ١: ٢٣٨.

كتب عمله يومئذ عمل نبي، وكتب له بكل ثلاث منها عدل قراءة القرآن، وبني له بكل عشر منها برج في الجنة، وكتب له بكل حرف منها عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات، ورفع له عشر درجات في الجنة، وهي محضرة للملائكة، منفرة للشياطين وهي صفة الله ومعرفته».

وقال الاسماعيلي في معجمه، أخبرني حامدبن محمدبن شعيب البلخي أبو العباس، حدثنا أبو إبراهيم الترجماني، حدثنا هارون‌بن محمد عن سعيدبن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبيﷺ قال «من قرأ قل هو الله أحد ثلاث مرات فكأنما قرأ القرآن، ومن قرأها عشر مرات بني له بيت في الجنة ومن قرأها مائة مرة فهو كفعل بني آدم، ومن قرأها مائتي مرة غفر له ذنب خمسين سنة إلا الدماء والأموال، وله بكل حرف عشر حسنات، ويرفع به عشر درجات، ويمحى عنه عشر سيئات وهي نسبة الرب، وبراءة من الشرك، ومحضرة الملائكة، ومنفرة الشياطين، ولها دوي حول العرش تذكر صاحبها إلى يوم القيامة حتى ينظر الله إليه، فإذا نظر الله إليه لم يعذبه أبدا.

ثم قال السيوطي: الخطيب[1] حدثنا ابراهيم‌بن مخلدبن جعفر حدثني اسماعيل‌بن علي الخطبي حدثنا ابراهيم‌بن هاشم حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا حاتم‌بن ميمون عن ثابت عن أنس قال، قال رسول اللهﷺ «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة، كتب الله له ألفا وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين». موضوع حاتم لا يحتج به بحال.

قلت: أخرجه الترمذي: ومحمدبن نصر المروزي من طريقه، وعاد المؤلف[2]، فأخرجه في الواهيات، قال الذهبي في الميزان، وقد روى عنه الحديث المذكور محمدبن مرزوق لكنه قال: محى عنه ذنب خمسين سنة.

وله طرق أخرى عن أنس، فأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن والبيهقي

---

(١) إشارة إلى أن ابن الجوزي أورد الحديث من طريق الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد.
(٢) أي ابن الجوزي.

في شعب الايمان من طريق الحسن بن أبي جعفر عن ثابت عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر له ذنوب مائتي سنة». وأخرجه البزار من طريق الأغلب بن تميم عن ثابت، عن أنس وقال: لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر والأغلب، وهما متقاربان في سوء الحفظ.

وأخرجه ابن الضريس والبيهقي من طريق صالح المري عن ثابت، عن أنس.

وأخرج أبو يعلى ومحمد بن نصر من طريق أم كثير الأنصاريه عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة، غفر له ذنوب خمسين سنة».

وأخرج سعيد بن منصور وابن الضريس عن ابن عباس قال: من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة غفر له ذنوب خمسين سنة، ومائتي مرة في أربع ركعات في كل ركعة خمسين غفر الله له ذنب مائة سنة، خمسين مستقبلة، وخمسين مستأخرة[1].

وقال في التعقبات: حديث أنس رضي الله عنه «من قرأ قل هو الله أحد مائة مرة...» الحديث.

فيه حاتم بن ميمون، عن ثابت لا يحتج به.

قلت: أخرجه الترمذي من طريقه، وله طرق أخرى. وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن من طريق الحسن بن أبي جعفر، عن ثابت عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفر له ذنوب مائتي سنة».

وأخرجه البزار من طريق الأغلب بن تميم عن ثابت عن أنس وقال: لا نعلم رواه عن ثابت إلا الحسن بن أبي جعفر والأغلب وهما متقاربان في سوء الحفظ.

وأخرج أبو يعلى من طريق أم كثير الأنصارية عن أنس مرفوعا «من قرأ قل هو الله أحد خمسين مرة غفر له ذنوب خمسين سنة».

---

(١) اللآلي ١: ٢٣٧/ ٢٣٩

وأخرج ابن الضريس عن ابن عباس رضي الله عنه «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة في أربع ركعات كل ركعة خمسين غفر له ذنبه مائة سنة، خمسين مستقبلة وخمسين متأخرة»[1].

السيوطي في التعقبات أورد حديث أنس من طريق الخطيب ـ الرواية الثانية ـ ولم يورد حديثه من طريق ابن عدي وابن مردويه ـ الرواية الأولى ـ وإن كان قد تعقبها في اللآلي بما ملخصه:

١ـ إن الخليل بن مرة الذي عليه مدار الحديث من رجال ابن ماجه، هو من الضعفاء الذين يكتب حديثهم وقد ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم وابن عدي بما لا يقتضي وضع حديثه.

٢ـ إن أنكر لفظ في الرواية قوله: مثل عمل نبي وهو تصحيف. والصواب مثل عمل بني آدم، كما جاء ذلك في نسخة من الشعب.

٣ـ إن الحديث ورد من طريقين آخرين من غير طريق الخليل، فزالت تهمته عن الحديث.

أما الخليل بن مرة فهو ممن تفرد به ابن ماجه، وأما قول أبي زرعة هو شيخ صالح، فهو لا يمنع أنه مجروح لأنه عنى الصلاح النفسي لا أنه صالح الحديث ويؤيد ذلك أن أبا حاتم الرازي قال فيه: ليس بقوي في الحديث، هو شيخ صالح[2] وكذلك قول الذهبي: كان من الصالحين[3] وقد اتهمه الإمام البخاري فقال: منكر الحديث، وقال في موضع آخر: لا يصح حديثه[4]، وقال في التاريخ روى عنه الليث، فيه نظر[5]، قلت وعبارتا البخاري من أشنع ألفاظ الجرح عنده وهي من

(١) التعقبات: ٧/ب/٨/أ.
(٢) الجرح ٢/١: ٣٧٩.
(٣) ميزان ١:
(٤) تهذيب ٣: ١٦٩
(٥) التاريخ الكبير ٢/١ ٩٩

العبارات التي يستخدمها رحمه الله في رمي الراوي وتهمته بالكذب كما سبق بيانه[1] وقد ذكره في الضعفاء الساجي والعقيلي وابن الجارود والبرقي وابن السكن وقال أبو الوليد الطيالسي: ضال مضل وقال أبو الحسن الكوفي: ضعيف الحديث، متروك، وقال النسائي: ضعيف، وقال ابن حبان: يروى عن جماعة من البصريين والمدنيين المجاهيل، روى عن يحيى بن كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة نسخة طويلة كأنها مقلوبة[2] فجرح الخليل ثابت وأقل ما يقال فيه أن ضعفه لا ينجبر، وأن تفرده بالرواية يقتضي الحكم على حديثه بالطرح. وهذا فيما يتعلق بالخليل، فكيف إذا أضيف إلى ذلك أن كلا من شيخ الخليل وشيخ شيخه، وهما الحسن بن الحسن السدوسي، وسعيد بن عمرو مجهول جهالة عين.

أما الحسن بن الحسن السدوسي[3] فلم أقف له على ترجمة فيما فتشت من مراجع.

وأما سعيد بن عمرو فقد قال فيه الذهبي: سعيد بن عمرو، عن أنس مجهول[4].

وجهالة عينها علة مؤثرة في الرواية، فإذا ضمت إلى شدة ضعف الخليل، كانت مسوغة لإلحاق روايته بالموضوعات.

ثم إن في الحديث قرينة ترجح وضعه وكذبه وهي قوله: «رفع له من العمل في يومه ذلك مثل عمل نبي» فقد صرح أئمة الحديث بأن كل رواية تشتمل على هذه العبارة أو نحوها هي مما وضع على رسول الله ﷺ لأن غير النبي مهما بذل من العمل فلن يبلغ درجة النبي.

وقد حاول السيوطي رحمه الله تأويل ذلك رأى أن في العبارة تصحيفا وسقطا

---

(١) انظر صفحة ١٢٧ / ١٢٩ جـ ١.

(٢) تهذيب ٣: ١٧٠.

(٣) هكذا في الموضوعات، وفي التهذيب، الحسن السدوسي، انظر تهذيب ٣: ١٦٩.

(٤) ميزان ٢: ١٥٣/ ١٥٤، لسان ٣: ٣٩.

فقد قال: وأنكر لفظ فيه قوله «مثل عمل نبي، ورأيته في نسخة من شعب الايمان بلفظ «مثل عمل نبي آدم» فكأنه سقط آدم، وتصحف بني بنبي[1]. وهذا التأويل الذي أورده رحمه الله، لا يدفع التهمة بل يؤكدها، لأن لفظ بني آدم يدخل فيه الأنبياء لشموله، والرواية لم تذكر استثناء. ثم أن السيوطي رحمه الله أورد الحديث من طريق ابن عساكر وفيه العبارة نفسها وهي تشعر بأن التصحيف إنما وقع في نسخة الشعب التي رآها رحمه الله لأن احتمال وقوع الخطأ في نسخة أولى من احتمال وقوعه في عدة كتب، بروايات مختلفة.

أما الطريقان اللذان أوردهما للحديث:

أـ فالطريق الأول من رواية ابن عساكر قال: أنبأنا أبو القاسم عليبن ابراهيم عن أبي علي الأهوازي، أنبأنا عبد الوهابين عبدالله المري أنبأنا محمدبن سليمان الربعي، حدثنا أبو الجهم أحمدبن الحسنبن طلاب حدثنا أبو عامر موسىبن عامر، حدثنا ابراهيمبن عبد الحميد الجرشي، حدثنا أبو عبد الرحمن الهمداني الجيلي عن أبي عبيدة عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ. الحديث.

قلت: في اسناده ابراهيمبن عبد الحميد الجرشي، وشيخه أبو عبد الرحمن الهمداني، لم أقف لهما على ترجمة فيما فتشت فيه من مصادر.

وفيه أبو عبيد عن أنس. قال الأزدي: شبه لا شيء[2] فهذه الطريق لا تقوم بها حجة ولا تصلح للمتابعة، زيادة على ذلك أنها تشتمل على العبارة المنكرة التي سبقت الاشارة إليها.

ب ـ والطريق الثاني من رواية الاسماعيلي أخبرني حامدبن محمدبن شعيب البلخي أبو العباس حدثنا أبو إبراهيم الترجماني. حدثنا هارونبن محمد، عن سعيدبن أبي عروبة عن قتادة عن أنس به.

---

(١) اللآلي ١ : ٢٣٧.

(٢) ميزان ٤ : ٥٤٨، لسان ٧ : ٧٨.

قلت: في سنده هارون بن محمد وهو أبو الطيب. قال يحيى بن معين: كذاب[1]. فروايته ساقطة ولا تصلح للاعتبار والله أعلم.

وأما الرواية الأخرى التي أوردها السيوطي في اللآلي من طريق الخطيب، حدثنا ابراهيم بن مخلد بن جعفر حدثني اسماعيل بن علي الخطي حدثنا ابراهيم بن هاشم، حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا حاتم بن ميمون عن ثابت عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة كتب الله له ألفا وخمسمائة حسنة إلا أن يكون عليه دين».

موضوع. حاتم لا يحتج به[2] وهي الرواية التي أفردها في التعقبات[3]، إذ لم يورد الرواية الأولى. فظاهر صنيعه رحمه الله أن ابن الجوزي أورد هذه الرواية في موضوعاته وأن السيوطي ساقها في اللآلي والتعقبات تبعا له، لكن النسخة التي بين أيدينا من الموضوعات خلت من ذكر هذه الرواية ولم تشر إليها من قريب أو بعيد. فتعقب السيوطي لابن الجوزي بأنه أورد حديثا في موضوعاته ـ وهو في جامع الترمذي ـ تعقب فيه تسامح وتساهل، ولعل ذلك إنما نشأ من سبق بصره رحمه الله فظن المذكور في العلل المتناهية هو المذكور في الموضوعات، لأن ابن الجوزي رحمه الله أشار إلى الحديث في العلل فقال: حديث من قرأ قل هو الله أحد مائتي مرة غفرت له ذنوب مائتي سنة، فيه الحسن بن أبي جعفر متروك، عن ثابت عن أنس، وحاتم بن ميمون واه عن ثابت بلفظ آخر[4].

فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع إنما يتعلق بالحديث الأول أما الحديث الثاني فأقصى ما يقال فيه أنه حكم عليه بالضعف الشديد بذكره له في العلل المتناهية. والله أعلم.

---

(١) ميزان ٤: ٢٨٦، لسان ٦: ١٨١/١٨٢.
(٢) اللآلي ١: ٢٣٨.
(٣) التعقبات: ٨/ب.
(٤) تلخيص العلل المتناهية للذهبي: ٨/أ.

الحديث الحادي والعشرون:

روي ابن الجوزي بسنده إلى المسيببن محمدبن علي القضاعي، حدثنا أبو عبد الرحمن عبد اللهبن عمربن علي الجوهري الموقري، حدثنا يحيىبن ساسويه المروزي، حدثنا محمدبن النضر، حدثنا سلمةبن رجاء عن أبي طاهر عن مرزوق أبي عبدالله الحمصي، عن ثوبان[1] عن رسول الله ﷺ قال: «النيران ثلاثة، نار تأكل وتشرب، ونار تأكل ولا تشرب ونار تشرب ولا تأكل، فأما النار التي تشرب وتأكل، فجهنم، وأما النار التي تأكل ولا تشرب فنار الدنيا، وأما النار التي تشرب ولا تأكل فالحمى، فإذا وجد أحدكم فليقم إلى بئر فليستق منها وليصب عليه وليقل: اللهم أشف عبدك، وصدق رسولك، يفعل ذلك ثلاث غدوات، فاذا ذهبت، وألا يفعل سبع غدوات فإنها ستذهب إن شاء الله».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. وفيه مجهولون وضعفاء، منهم سلمةبن رجاء، قال يحيى: ليس بشيء[2].

فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع قائم على أمرين:

أ- إن في اسناد الحديث مجهولين.

ب- إن في السند ضعفاء منهم سلمةبن رجاء.

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال في اللآلي: قلت لأخره شاهد.

قال الترمذي: حدثنا أحمدبن سعيد الأشقر المرابطي، حدثنا روحبن عبادة، حدثنا مرزوق أبو عبد الله الشامي، حدثنا سعيد رجل من أهل الشام. حدثنا ثوبان عن النبي ﷺ قال: إذا أصاب أحدكم الحمى فإن الحمى قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء، وليستنقع في نهر جار، ويستقبل جريه فيقول: بسم الله، اشف عبدك وصدق رسولك بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، ولينغمس فيه ثلاث غمسات، ثلاثة

---

(١) هكذا في نسخة الموضوعات والظاهر أن فيه سقطاً والصواب عن مرزوق أبي عبدالله الحمصي عن سعيد رجل من أهل الشام عن ثوبان، كما في رواية الترمذي وأحمد.

(٢) الموضوعات ٣: ٢١٠.

أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، فإن لم يبرأ فسبع، فإن لم يبرأ فتسع فإنها لا تجاوز تسعا بإذن الله تعالى. هذا حديث حسن غريب.

وخرجه أحمد في مسنده، حدثنا روح به[1].

وأخرجه ابن السني وأبو نعيم كلاهما في الطب من طريق روح به.

وقال سعيد، عن منصوربن وهب المعافري: أن رجلا شكا إلى النبي ﷺ الحمى فقال له: «اغتسل ثلاثة أيام قبل طلوع الشمس وقل بسم الله وبالله، اذهبي يا أم ملدم فإن لم تذهب فاغتسل سبعا».

وقال ابن أبي شيبة في المصنف، حدثنا أبو معاوية بن هشام، حدثنا سفيان عن عبدالملك بن عمير عن رجل عن مكحول قال، قال رسول الله ﷺ «ما من رجل يحم فيغتسل ثلاثة أيام متتابعات يقول عند غسله، بسم الله، اللهم إني اغتسلت التماس شفائك، وتصديق نبيك إلا كشف عنه»[2].

وقد أجمل ما فصله في التعقبات فقال:

حديث ثوبان: إن أصاب أحدكم الحمى... فيه سلمة بن رجاء، ضعيف.

قلت: أخرجه أحمد والترمذي من وجه آخر ليس فيه سلمة بسند رجاله ثقات معروفون، فهو على شرط الحسن.

وله شاهد من مرسل منصوربن وهب المعافري.

ومن مرسل مكحول، أخرجه سعيد بن منصور في سننه[3].

• يتلخص تعقيبه فيما يلي:

---

(١) حم ٥: ٢٨١.

(٢) اللآلي ٢: ٤٠٨.

(٣) هكذا في التعقبات. أن الحديثين أخرجهما سعيد بن منصور، والصواب كما في اللآلي وتنزيه الشريعة أن مرسل منصوربن وهب أخرجه سعيد بن منصور، ومرسل مكحول، أخرجه ابن أبي شيبة. انظر اللآلي ٢: ٤٠٨، تنزيه الشريعة ٢: ٣٥٨.

أ ـ إن الحديث روي اخره من غير طريق سلمةبن رجاء بسند رجاله ثقات، وقد أخرجه الترمذي وقال فيه: حسن غريب وأحمد في مسنده فبرىء من تهمته.

ب ـ إن للحديث شواهد مرسلة أخرجها سعيدبن منصور في سننه وابن أبي شيبة، وقبل مناقشة رأي كل من ابن الجوزي والسيوطي أورد حديث الترمذي، قال:

حدثنا أحمدبن سعيد الأشقر الرباطي، حدثنا روحبن عبادة، حدثنا مرزوق أبو عبدالله الشامي، حدثنا رجل من أهل الشام، أخبرنا ثوبان عن النبيﷺ قال: «إذا أصاب أحدكم الحمى، فإن الحمى قطعة من النار فليطفئها عنه بالماء، فليستنقع نهراً جاريا ليستقبل جريه الماء فيقول: بسم الله، اللهم اشف عبدك وصدق رسولك، بعد صلاة الصبح قبل طلوع الشمس، فليغتمس فيه ثلاث غمسات ثلاثة أيام، فإن لم يبرأ في ثلاث فخمس، وإن لم يبرأ في خمس فسبع، فإن لم يبرأ في سبع فتسع فإنها لا تكاد تجاوز تسعا بإذن الله».

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب[1].

ويلاحظ أن الترمذي قال في الحديث إنه غريب، وأما ما نقله عنه السيوطي وابن عراق تبعا له أن الترمذي قال في الحديث حسن غريب ففيه نظر، ويستبعد جدا أن حسن الترمذي الحديث وفيه راو مجهول. وهو شيخ مرزوق أبي عبد الحمصي وقد جاء في بعض الروايات، حدثنا سعيد رجل من أهل الشام، بصيغة الايهام، وهو سعيدبن زرعة الحمصي. روى عنه مرزوق أبو عبدالله الشامي والحسنبن همام. قال فيه أبو حاتم: مجهول. والجهالة هنا جهالة حال لا جهالة عين لرواية رجلين عنه. وإن كان ابن حبان ذكر، في الثقات فهو على حسب قاعدته. فالحديث فيه علة لجهالة سعيد هذا. ولذا قال فيه الترمذي: غريب. وقد سبق القول بأن الترمذي إنما يطلق الغرابة بمعنى النكارة. ومع وجود هذه العلة في الرواية فلا يمكن تحسين الحديث. فقول السيوطي إن سند الحديث رجاله ثقات معروفون فيه نظر، لأن وجود سعيدا هذا ينقضه.

---

(١) ت. الطب. باب حديث رقم ٢٠٨٤.

أما رواية ابن الجوزي فقد أعلها بأن فيها مجاهيل، وضعفاء.

فمن المجاهيل يحيى بن ساسويه المروزي. إذ لم أقف له على ترجمة فيما فتشت من كتب بين يدي.

ومنهم أبو طاهر. وهو أيضا لم أقف له على ترجمة.

وأما الضعفاء فقد صرح ابن الجوزي بضعف سلمة بن رجاء وحكى قول يحيى فيه: ليس بشيء، فهو مختلف فيه، فقد قوى أمره بعض النقاد وضعفه آخرون، قال أبو زرعة الرازي: صدوق، قال أبو حاتم: ما بحديثه بأس ووثقه ابن حبان، وقال النسائي ضعيف وقال الدارقطني: ينفرد عن الثقات بأحاديث، وقال ابن عدي: أحاديثه أفراد وغرائب. حدث بأحاديث لا يتابع عليها[1]. فلو رجحنا جانب ضعفه فإنه لا يكفي ذلك للحكم على حديثه بالوضع لأن طعن الأئمة فيه من قبل ضبطه لا عدالته. وأقصى ما يقال أن حديثه يبقى منكرا حتى يتابع.

كما أن ظاهر حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع لا يقتصر على الطعن في سلمة فقط. بل اعتبر الطعن فيه قرينة من القرائن التي سوغت الحكم على الحديث بأنه موضوع.

قلت: وثمة قرينة أخرى تغلب جانب الحكم على رواية ابن الجوزي بالوضع، وهي أنا إذا ما قارنا بين رواية ابن الجوزي ورواية الترمذي نجد أن في رواية ابن الجوزي زيادة لا وجود لها في رواية الترمذي والزيادة هي ما جاء في صدر الرواية من تقسيم النار إلى ثلاثة أقسام وهذه الزيادة لم ترد في الروايات الأخرى. وإنما جاءت من هذه الطريق غير المعروفة والذي يغلب على الظن أن هذه الزيادة أدرجت من قبل بعض الرواة المجهولين بعد سلمة بن رجاء ورويت على أنها من حديثه ﷺ. وقد تقدم أن بعض أئمة الحديث يعدون تعمد الادراج وضعا، ويحكمون على الحديث بأنه موضوع. فبعض هذه القرائن في رواية ابن الجوزي تسوغ في الحكم عليه بالوضع. فما بالك إذا اجتمعت.

---

(١) تهذيب ٤: ١٤٤/١٤٥.

ولتحرير محل النزاع يقال: إن رواية ابن الجوزي حكم عليها بالوضع من أجل أمرين:

أحدهما ما يتعلق بسند الرواية وهي وجود المجهولين في سندها، بالأضافة إلى تفرد الراوي الضعيف.

ثانيهما، ما يتعلق بالمتن، وهو وجود زيادة في الرواية لا توجد في سائر الروايات ولا يحتملْ تفرد رواتها لما فيهم من الضعف والجهالة.

أما رواية الترمذي. فهي رواية ضعيفة لجهالة أحد رواتها. ولا يلزم من الحكم على رواية ابن الجوزي بالوضع الحكم على رواية الترمذي لافتراقهما من حيث السند والمتن فابن الجوزي عندما حكم على الرواية بالوضع إنما عنى السند دون المتن. وتعقب السيوطي عليه إنما يتعلق بالمتن فقط والله أعلم.

الحديث الثاني والعشرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى سعيد بن أحمدبن عثمان. حدثنا عمربن اسماعيل‌بن مجالد، حدثنا حفص‌بن غياث عن بردبن سنان، عن مكحول، عن واثلةبن الأسقع قال، قال رسول الله ﷺ: لا تظهر الشماتة لأخيك. فيرحمه الله ويبتليـــك.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ وعمربن اسماعيل لا يعد. وقال يحيى: ليس بشيء: كذاب رجل سوء وخبيث. وقال الدارقطني: متروك.

وقد رواه أبو حاتم ابن حبان من حديث القاسم بن أمية الحذاء، عن حفص‌بن غياث.

قال: ولا يجوز الاحتجاج بالقاسم. قال: وهذا حديث لا أصل له من رسول الله ﷺ[1].

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٢٤.

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال: الحديث أخرجه الترمذي من الطريقين وقال: هذا حديث حسن غريب. وله طريق ثالث ورابع.

فأخرجه المخلص في فوائده من طريق فهد بن حبان عن حفص بن غياث.

وأخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب من طرنة فهد. ومن طريق السري بن عاصم كلاهما عن حفص بن غياث.

وله شاهد من حديث ابن عباس. قال الخطيب في المتفق والمفترق: أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر الهاشمي، حدثنا أبو الحسن علي بن اسحاق المادراني، أنبأنا أبو اسحاق ابراهيم بن أبي بشر بكر بن خلف بمكة حدثني أحمد بن عبدالله بن محمد الصنعاني، حدثني ابراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ لا تشمت بالمصيبة فيرحمه الله ويبتليك. ابراهيم ضعيف[1].

وقال السيوطي في التعقبات بعد ذكر كلام ابن الجوزي مختصرا، قلت: أخرجه الترمذي والبيهقي في الشعب من طريقه، ولم ينفرد به، بل تابعه أمية بن القاسم عن حفص بن غياث، أخرجه الترمذي أيضا وقال: حسن غريب.

وله شاهد عن عمر أخرجه ابن عساكر في تاريخه عن نافع أن أناسا كانوا في الغزو مع أبي عبيدة فشربوا الخمر وكتب إليه عمر أن يجلدهم، فكأن الناس عيروهم، فاستحيوا ولزموا بيوتهم، فكتب عمر إلى الناس ألا يعيروا أحدا فيفشوا البلاء.

وأخرج البيهقي في الشعب عن يحيى بن جابر قال: ما عاب رجل قط بعيب إلا ابتلاه الله بمثل ذلك العيب.

---

(١) اللآلي ٢: ٤٢٨/٤٢٩.

(٢) هكذا جاء في التعقبات. والصواب القاسم بن أمية، كما سيأتي بيانه.

واخرج عن ابراهيم النخعي قال: إني لأرى الشيء أكرهه فما يمنعني أن أتكلم فيه إلا مخافة أن أبتلى بمثله[1].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي من الطريقين اللتين أوردهما ابن الجوزي. وقال حديث حسن غريب وقد تابع القاسم‌بن أمية الحذاء عمربن اسماعيل، وقد تابعه أيضا فهدبن حيان، فرواه عن حفص‌بن غياث أخرجه، المخلص في فوائده. والخرائط في اعتلال القلوب.

كما تابعه أيضا السري‌بن عاصم، فرواه عن حفص‌بن غياث أيضا. أخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب أيضا. وذلك كله ينفي التهمة عن عمربن اسماعيل.

إن للحديث شواهد. بعضها مرفوع وبعضها موقوف، وبعضها مقطوع.

أما المرفوع، فحديث ابن عباس. أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق لكن الحديث ضعيف لضعف أحد رواته وهو ابراهيم‌بن أبان‌بن الحكم.

أما الموقوف، فحديث عمر، أخرجه ابن عساكر.

وأما المقطوع، فحديث ابراهيم النخعي، وحديث يحيى‌بن جابر أخرجه البيهقي في شعب الايمان.

أما الترمذي فقال: حدثنا عمربن اسماعيل‌بن مجالد الهمداني، حدثنا حفص‌بن غياث قال: وأخبرنا سلمةبن شبيب، حدثنا أميةبن القاسم الحذاء البصري[2] حدثنا حفص‌بن غياث، عن بردبن سنان عن مكحول عن واثلةبن الأسقع قال، قال رسول الله ﷺ: لا تظهر الشماتة لأخيك، فيرحمه الله ويبتليك.

---

(١) التعقبات: ١٩/ / ٢٠/ أ.

(٢) هكذا ورد اسمه في رواية ت مقلوبا، قال ابن عراق، قلت: انقلب اسم القاسم في سند الترمذي فقال: أميةبن القاسم، والصواب القاسم‌بن امية، كما نبه عليه الحافظ المزي، ونقله عنه تلميذه العلائي. اهـ تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٩، وانظر تهذيب ـ تحقيق اسم الراوي ومصدر الخطأ في قلب اسمه ٨: ٣٠٨/ ٩: ٣.

قال: هذا حديث حسن غريب[1].

قلت: أما سند الترمذي الأول. ففيه شيخه عمربن اسماعيل بن مجالد. كذبه ابن معين، وقال النسائي: ليس بثقة. متروك الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف وقال في موضع آخر: متروك.

وقد تابعه في الرواية القاسم بن أمية الحذاء، وهو مختلف فيه قال فيه أبو حاتم: ليس به بأس صدوق. وقال أبو زرعة: كان صدوقا[2].

وجرحه أبو حاتم ابن حبان فقال: شيخ يروي عن ابن حبان المناكير الكثيرة، لا يحل الاحتجاج به إذا انفرد[3] ومقتضى قاعدة المحدثين أن الجرح مقدم على التعديل لأن الجرح جاء مفسراً، وإن قال ابن حجر: وشهادة أبي زرعة وأبي حاتم له أنه صدوق أولى من تضعيف ابن حبان له.

قلت: هذا يمكن الذهاب إليه لو أن الرجل توبع في روايته من قبل من يعتد بحديثه. أما أن يتابعه الكذابون والمتهمون فهي قرينة في الحكم على روايته بالنكارة، وعلماء الحديث إنما ينازعون في توثيق ابن حبان، بخلاف تجريحه.

فرواية الترمذي في الطريق الأول فيها كذاب وهي رواية لا يعتد بها، ولا تصلح للاعتبار، أما الطريق الثاني ففيها راو ضعيف وروايته تعتبر منكرة لتفرده بها. وحكم الترمذي على الرواية بأنها حسنة إنما جاء ذلك على حسب قاعدته، باعتبار تعدد الطرق، إلا أن التعدد لا يفيد شيئا لوجود الكذاب في أحد الطريقين، وحكمه على الرواية بالغرابة يشعر بما ذهبت إليه من أن الترمذي رحمه الله إنما يستعمل هذه العبارة للاشعار بأن في الرواية علة، وهي تفرد القاسم ولذا قال ابن عراق: لكنه غريب كما قال: لتفرد القاسم[4]، وثمة قرينة تؤيد الحكم على الرواية بالوضع أن

---

(١) ت. صفة القيامة. باب ٥: ٦٦٢ حديث رقم ٢٥٠٦، تحفة الأحوذي ٤: ٦٦٢.

(٢) تهذيب ٨/ ٣٠٨.

(٣) مجروحين ٢: ٢١١.

(٤) تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٩.

سائر الرجال الذين رووا الحديث عن حفص بن غياث لا تقوم بهم الحجة، وقد صرح بكذب بعضهم كما سبق الكلام في عمربن اسماعيل بن مجالد وكما يأتي في رواية السري بن عاصم، وبعضهم ضعف تضعيفا شديدا كما سيأتي في رواية فهدبن حيان.

والظاهر أن القاسم بن أمية سرق الحديث من أحد هؤلاء ورواه عن حفص بن غياث أو أدخل في حديثه فرواه على التوهم.

أما الطريق الثالث الذي أورده السيوطي وأشار إلى المخلص أخرجه في فوائده، والخرائطي أخرجه في اعتلال القلوب من طريق فهد بن حيان عن خوص بن غياث وفهد بن حيان هذا هو النهشلي ابو بكر البصري مجمع على ضعفه جرحه ابن المديني وقال: ذاهب الحديث وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف وقال أبو زرعة: منكر الحديث[1] وقال ابن حبان: كان ممن يخطىء حتى يجيء بأحاديث مقلوبة، خرج عن حد الاحتجاج به لما اكثر من ذلك[2] فحديثه لا يحتج به ولا يصلح للاعتبار.

وأما الطريق الرابع وهو الذي أخرجه الخرائطي أيضا من طريق السري بن عاصم عن حفص به[3].

وفيه السري بن عاصم أبو عاصم الهمداني، وهاه ابن عدي وقال: يسرق الحديث. وكذبه ابن خراش[4] فحديثه لا يصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لوروده من طريق كذاب.

وهكذا يتبين أن الطرق الأربعة كلها لا تصلح للاحتحاج لورودها من طرق فيها مقال.

وأما الشواهد التي أوردها السيوطي رحمه الله، فأولها: حديث ابن عباس

---

(١) ميزان ٣: ٣٦٦.
(٢) مجروحين ٢: ٢٠٣.
(٣) اللآلي ٢: ٤٢٩.
(٤) ميزان ٢: ١١٧.

أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق قال أنبأنا القاضي أبو عمر القاسم بن جعفر . . . حدثني إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه عن عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ لا تشمت بالمصيبة فيرحمه الله ويبتليك.

قال السيوطي: وابراهيم ضعيف[1] قلت: ابراهيم هذا هالك قال الذهبي: تركوه، وقل من مشّاه، روى عن أبيه مرسلات فوصلها. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: في سبيل الله دراهم أنفقناها إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال البخاري سكتوا عنه. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه[2] فقول السيوطي رحمه الله ضعيف فقط فيه تساهل، فقد أغلظ القوم في تجريحه وخاصة البخاري والنسائي كما عرفت من اصطلاحهما. فروايته تنحط عن درجة الاعتبار ولا تصلح للاحتجاج.

وأما الشاهد، الموقوف على عمر رضي الله عنه، فقد أشار السيوطي رحمه الله إلى أن ابن عساكر أخرجه. فلم يذكر اسناده حتى يعرف رواته، ولو سلمت صحته، فهو موقوف، والنزاع في كونه مرفوعا إلى رسول الله ﷺ. وكذا القول في الآثار المقطوعة التي أوردها في تعقباته: وهي أيضا مما للرأي فيه مجال، فلا تصلح أن تكون شواهد.

الحديث الثالث والعشرون:

قال ابن الجوزي. الحديث العاشر فى ذكر مدينة العلم، وفيه عن علي وابن عباس وجابر.

فأما حديث علي رضي الله عنه، فلة خمسة طرق.

الطريق الأول: أنبأنا علي بن عبيد الله الزاغوني. قال أنبأنا علي بن أحمد اليسري، قال أنبأنا أبو عبدالله بن بطة العكبري قال: حدثنا أبو علي محمد بن أحمد بن

---

(١) اللآلي ٢: ٤٢٩.

(٢) ميزان ١: ٢٧.

الصواف قال: حدثنا أبو مسلم ابراهيم بن عبد الله البصري قال: حدثنا محمد بن عمزان الرومي، قال حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن الصنابحي عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

الطريق الثاني: . . . حدثنا أبو نعيم أحمدبن عبدالله الحافظ قال أنبأنا أبو أحمدبن محمد الجرجاني قال: حدثنا الحسنبن سفيان قال: حدثنا عبد الحميدبن بحر قال: حدثنا شريك عن سلمةبن كهيل عن الصنابحي عن عليبن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

الطريق الثالث: . . . أنبأنا عبداللهبن محمد العكبري قال: حدثنا أبو بكر محمد بن القاسم النحوي قال: حدثنا عبد الله بن ناجية قال: حدثنا ابو منصور شجاع بن شجاع قال: حدثنا شريك قال: حدثنا سلمة بن كهيل عن أبي عبد الرحمن عن علي قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة الفقه وعلي بابها».

الطريق الرابع: رواه أبو بكربن مردويه من حديث الحسنبن محمد، عن جرير عن محمدبن قيس عن الشعبي عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أنا دار الحكمة وعلي بابها».

الطريق الخامس: رواه ابن مردويه من طريق الحسنبن علي عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

ثم أورد حديث ابن عباس من عشرة طرق.

ثم ساق حديث جابر من طريق واحد ثم قال: هذا حديث لا يصح من جميع الوجوه.

أما حديث علي فقال الدارقطني: قد رواه سويدبن غفلة عن الصنابحي لم يسنده والحديث مضطرب غير ثابت، وسلمة لم يسمع من الصنابحي

---

(١) الموضوعات ١: ٣٤٩/ ٣٥٠.

قال المصنف، قلت: ثم في الطريق الأول محمدبن عمران الرومي، قال ابن حبان كان يأتي عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وفي الطريق الثاني والثالث: عبد الحميدبن بحر. قال ابن حبان كان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم، لا يجوز الاحتجاج به بحال.

وفي الطريق الرابع محمدبن قيس وهو مجهول.

وفي الطريق الخامس مجاهيل[1].

ويتلخص طعن ابن الجوزي في الحديث في مسائل:

١- إن في مسند الحديث انقطاعا، لأن سلمة بن كهيل لم يسمع من الصنابحي وسلمة لا تقوم به حجة.

٢- بالاضافة إلى ذلك فإن في كل سند من الأسانيد الخمسة راو مجروح متكلم فيه. فكل الأسانيد لا تقوم بها الحجة ولا تصلح للاعتبار.

قال السيوطي في التعقبات: حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها».

أورده من حديث علي وابن عباس وجابر.

قلت: حديث علي أخرجه الترمذي والحاكم.

وحديث ابن عباس أخرجه الحاكم.

وتعقب الحافظ أبو سعيد العلائي ابن الجوزي في هذا الحديث بفصل طويل سقته في الأصل وملخصه أنه قال: هذا الحديث حكم ابن الجوزي وغيره بوضعه، وعندي في ذلك نظر. . . إلى أن قال: والحاصل أنه ينتهي بطرقه إلى درجة الحسن المحتج به فلا يكون ضعيفا فضلا عن أن يكون موضوعا، ورأيت فيه فتوى قدمت للحافظ ابن حجر فكتب عليها: هذا الحديث أخرجه الحاكم في المستدرك وقال: إنه صحيح، وخالفه ابن الجوزي فذكره في الموضوعات وقال أنه كذب، والصواب

(١) الموضوعات ١: ٣٥٣.

خلاف قولهما معا وأن الحديث من قسم الحسن لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب، وبيان ذلك يستدعي طولا، ولكن هذا هو المعتمد. وهذا لفظه بحروفه[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي في اللآلي بكلام طويل مجمله:

أ- إن حديث علي رضي الله عنه أخرجه الترمذي والحاكم، كما أن له طرقا أخرى رواها الخطيب في تلخيص المتشابه، وابن النجار في تاريخه والحربي في أماليه.

ب- للحديث شواهد من رواية ابن عباس، وجابربن عبدالله، وأبي ذر الغفاري، وأنس بن مالك.

جـ - هناك جماعة من الأئمة الحفاظ ردوا على ابن الجوزي وتعقبوه في حكمه على الحديث بالبطلان.

منهم الحافظ العلائي، في أجوبته عن الأحاديث التي تعقبها السراج القزويني على مصابيح البغوي.

ومنهم الحافظ ابن حجر في فتوى له عن هذا الحديث. ومجمل قولهما: إن الحديث من نوع الحسن لتعدد مخارجه وكثرة طرقه، ولا يبلغ درجة الصحيح، كما قال الحاكم، ولا ينحط إلى درجة الوضع كما حكم ابن الجوزي وإنما يرتقي بطرقه إلى درجة الحسن[2].

وقد تعقب ابن الجوزي، ورد عليه في حكمه على الحديث بالوضع الشيخ أحمدبن محمدبن الصديق الغماري رحمه الله، ألف كتابا سماه «فتح الملك العلي» قطع فيه بصحة الحديث. وبنى حكمه في تصحيح الحديث على مسائل أهمها:

١- تنوع مخارج الحديث إذ روى عن علي وابن عباس وجابر.

---

(١) التعقبات: ٤٩/ ب/ ٥٠/ أ.

(٢) انظر اللآلي ١: ٣٢٨/ ٣٣٦.

٢ـ تعدد طرق كل مخرج من المخارج.

٣ـ توثيق الرواة الذين عليهم مدار الحديث ممن طعن فيهم الأئمة، وردوا الحديث من أجلهم[1].

وموقف علماء الحديث من هذا الحديث على ثلاث درجات

١ـ ذهب جماعة منهم إلى تصحيح الحديث منهم الحاكم، والغماري

٢ـ وذهب جماعة إلى أن الحديث من نوع المقبول من درجة الحسن وذلك بمجموع طرقه، لكنه لا يبلغ درجة الصحة، إذ لا يخلو كل طريق من طرقه من مقال. وممن ذهب إلى ذلك الحافظان، العلائي وابن حجر.

٣ـ ذهب جماعة إلى أن الحديث موضوع من جميع طرقه لاشتمال كثير من هذه الطرق على كذابين أو متهمين بسرقة الحديث أو مجهولين أو ضعفاء ضعفا لا ينجبر، بالاضافة إلى وجود علل في بعض طرقه وزيادة على ذلك نكارة متنه.

ولمعرفة الراجح من الأقوال يمكن الكلام على الحديث في المسائل الآتية:

أ) النظر في طرق الحديث ومخارجه لمعرفة الطرق المقبولة التي تصلح للاحتجاج أو الاعتبار من الطرق المطروحة التي تنحط عن رتبة الاعتبار.

ب) الوقوف على العلل الموجودة في بعض الأسانيد ومعرفة القادحة منها من غيرها.

ج) النظر في متن الرواية وهل هي من المنكر أو المعروف. فأقول وبالله التوفيق:

أـ حديث علي:

قال الترمذي: حدثنا اسماعيل بن موسى، حدثنا محمد بن عمر الرومي، حدثنا شريك عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة، عن الصنابحي، عن علي رضي الله عنه، قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا دار الحكمة، وعلي بابها».

قال الترمذي: هذا حديث غريب منكر، وروى بعضهم هذا الحديث عن

---

(١) والكتاب اسمه فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي، ويقع في ١١٧ صفحة من القطع الصغيرة.

شريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن شُريك، ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك(١).

وروى ابن بطة، وأبو نعيم وابن مردويه بأسانيدهم إلى عبد الحميدبن بحر، حدثنا شريك عن سلمةبن كهيل عن الصنابحي، عن علي به(٢).

وقال الخطيب في تلخيص المتشابه، أنبأنا عليبن أبي علي، حدثنا محمدبن المظفر الحافظ، حدثنا محمدبن الحسين الخثعمي، حدثنا عبادبن يعقوب، حدثنا يحيىبن بشار الكندي، عن اسماعيلبن ابراهيم الهمداني، عن أبي اسحاق، عن الحارث عن علي، وعن عاصمبن ضمرة عن علي قال، قال رسول اللهﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»(٣).

وأخرج ابن النجار في تاريخه بسنده إلى عليبن محمدبن مهرويه، حدثنا داودبن سليمان الغازي حدثنا عليبن موسى الرضا عن آبائه عن علي مرفوعا مثله(٤).

وروى الحربي في أماليه، حدثنا اسحاقبن مروان، حدثنا أبي حدثنا عامربن كثير السراج عن أبي خالد عن سعدبن طريف عن الأصبغبن نباته عن عليبن أبي طالب قال، قال رسول اللهﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها»(٥).

أما الرواية الأولى، فقد أخرجه الترمذي، وتعقبه بقوله: هذا حديث غريب منكر. وروى بعضهم هذا الحديث عن شريك ولم يذكروا فيه عن الصنابحي، قلت: أي أنهم رووه عن شريك عن سلمةبن كهيل عن سويد بن غفلة عن علي.

---

(١) ت. المناقب. حديث رقم ٣٧٢٣.
(٢) الموضوعات ١: ٣٤٩/ ٣٥٠. اللآلي ١: ٣٢٨. حلية الأولياء ١: ٦٤.
(٣) اللآلي ١: ٣٣٤
(٤) اللآلي ١: ٣٣٤/ ٣٣٥.
(٥) اللآلي ١: ٣٣٥.

ثم قال الترمذي: ولا نعرف هذا الحديث عن واحد من الثقات عن شريك.

فالترمّذي أعلّ الرواية بعلتين:

الأولى: أن في السند اضطرابا حيث رواه محمدبن عمر الرومي عن شريك بزيادة الصنابحي ورواه آخرون بإسقاط الصنابحي بين سويدبن غفلة وبين علي.

الثانية: أن الحديث لم يروه ثقة عن شريك، ففهم من كلامه أن البعض الذين رووا الحديث بدون ذكر الصنابحي غير ثقات فلا تصلح روايتهم للمتابعة. ولذا حكم على الحديث بالغرابة والنكارة، ويظهر أنها غير رواية عبد الحميدبن بحر فإنها صرحت بذكر الصنابحي لكنها أسقطت سويدبن غفلة الراوي عن الصنابحي فإذا ضم هذا إلى قول الترمذي تبين الاضطراب في الرواية.

وقد حاول العلائي دفع الاضطراب فذهب إلى أن ذكر الصنابحي في الرواية مزيد في اتصال الأسانيد. فقال: ولا يـرد عليه رواية من أسقط منه الصنابحي، لأن سويدبن غفلة تابعي مخضرم أدرك الخلفاء الأربعة وسمع منهم، وذكر الصنابحي فيه من المزيد في متصل الأسانيد[1].

وقول العلائي وإن كان محتملا إلا أن اسقاط سويدبن غفلة في رواية عبد الحميدبن بحر لا يدفعه كلامه في دفع الاضطراب.

والحديث من رواية محمدبن عمر الرومي، وقد ضعفه أئمة الجرح والتعديل، وانفرد ابن حبان فذكره في ثقاته. وقال فيه أبو زرعة: شيخ لين. وقال أبو حاتم: صدوق قديم، روى عن شريك حديثا منكرا، وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف[2]، وحديث مثله يصلح للمتابعة أما إذا تفرد بالرواية فلا يحتج به. وقد

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٣.

(٢) تهذيب ٩: ٣٦٠.

شهد إمامان من أئمة الحديث وهما الترمذي وأبو حاتم الرازي بأن روايته عن شريك حديث «أنا مدينة العلم» حديث منكر، مع أن الترمذي أشار إلى وجود طرق أخرى توبع فيها محمدبن عمر الرومي، فقد خالف منهجه فحكم على الحديث بالغرابة والنكارة ولم يعتد بالطرق الأخرى التي أومأ إليها مما يدل على أنها منحطة عن رتبة الاعتبار والمتابعة. وأن رواية محمدبن عمر الرومي هي أصلح رواية ومع ذلك فهي رواية منكرة لتفرد الراوي بها، وهذا يشعر بحكمه عليه بالضعف.

وقد استند العلائي على قول الترمذي: روى بعضهم هذا الحديث عن شريك[1]، بأن محمدبن عمر بن الرومي لم ينفرد بالرواية، فقال عقب كلام الترمذي: فقد برىء محمدبن الرومي من التفرد به.

قلت: لم يسم العلائي ولا الترمذي من قبل من تابع ابن الرومي بل صنيع الترمذي يدل على أنمن تابع ابن الرومي لا يصلح حديثهم للاعتبار حيث أهمل تلك المتابعات ولم يلتفت إلى شيء منها، فاعتماد العلائي على قول الترمذي غير كاف.

ولذا قال الذهبي: وأخرج الترمذي عن اسماعيل بن موسى عن محمدبن عمر الرومي عن شريك حديث «أنا دار الحكمة وعلي بابها» فما أدري من وضعه[2].

ومجمل القول: إن حديث الترمذي، حديث ضعيف منكر لتفرد الضعيف به، فلا يصلح للاحتجاج به مع هذا التفرد. وهو مفتقر إلى متابعة تدل على أن له أصلا، وسائر المتابعات التي رويت تنحط عن رتبة الاعتبار كما سيأتي بيانه. فيستوي وجودها وعدمها إذ لا تأثير لها في الحكم على الرواية.

أما الرواية الثانية:

فهي ما أخرجه ابن بطه، وأبو نعيم، وابن مردويه كل باسناده إلى عبد الحميدبن بحر، حدثنا شريك عن سلمةبن كهيل عن الصنابحي عن علي به.

---

(١) اللآلي ١ : ٣٣٣.

(٢) ميزان ٣: ٦٦٨.

وقد أورد ابن الجوزي الحديث من طريق ابن بطة وأبي نعيم، وقد أعلها بعبد الحميد زيادة على الاضطراب الموجود في سندها فقال: وفي الطريق الثاني والثالث: عبد الحميدبن بحر. قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بما ليس من حديثهم لا يجوز الاحتجاج به بحال[1] وعبد الحميدبن بحر معروف بسرقة الحديث. وقد قال ابن عدي فيه كما قال ابن حبان. وقال الدارقطني ضعيف وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش يروي عن مالكبن مغول وشريك أحاديث مقلوبة وقال أبو نعيم، يروي عن مالك وشريك أحاديث منكرة وروى الحسنبن سفيان عنه عن شريك حديث «من كثرت صلاته بالليل. . .» قال ابن عدي: حدثناه الحسن، وسرقه عبد الحميد من ثابتبن موسى[2] فهذه الرواية في اعتبار المحدثين مسروقة موضوعة، لأن سرقة الحديث ضرب من ضروب الوضع كما سبق تقريره فلا تصلح للاعتبار والمتابعة.

ولذا يؤخذ على الغماري رحمه الله أنه جعل رواية عبد الحميد هذا متابعة لرواية محمدبن عمر الرومي وأغفل مذهب الأئمة في أن عبد الحميد سرق الرواية فقال في معرض الاحتجاج على صحة رواية محمدبن عمر الرومي وقد عرفت أن من هذا حاله لا ينزل عن درجة الصحيح خصوصا ولم ينفرد بهذا الحديث بل تابعه عليه عبد الحميدبن بحر. أخرج متابعته أبو نعيم في الحلية قال: حدثنا أبو أحمد محمدبن أحمد الجرجاني، حدثنا الحسنبن سفيان حدثنا عبد الحميدبن بحر حدثنا شريك حدثنا سلمةبن كهيل به، إلا أنه قال: عن الصنابحي ولم يذكر سويدبن غفلة[3] فتصريحه بأن روايه عبد الحميد متابعة لرواية الرومي مع إغفاله لاتفاق أئمة النقد بأنه سرق هذه الرواية ولا بد أنه أطلع على ذلك فه مجانفة للأمانة العلمية.

يضاف إلى ذلك أن في الرواية انقطاعا بين سلمةبن كهيل وبين الصنابحي.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٣.

(٢) ميزان ٢: ٥٣٨. لسان ٣: ٣٩٥

(٣) فتح الملك العلي: ٣٠.

فهذه الرواية لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لأنه محكوم عليها بالكذب والوضع لأن راويها سرقها. وسرقة الاسناد نوع من أنواع الوضع والله أعلم.

وأما الرواية الثالثة:

فقد أخرجها الخطيب بسنده إلى عبادبن يعقوب، حدثنا يحيى بن بشار الكندي عن اسماعيل بن ابراهيم الهمداني عن أبي اسحاق، عن الحارث عن علي، وعن عاصم بن حمزة عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

وهذه الرواية في اسنادها يحيى بن بشار وشيخه اسماعيل بن ابراهيم الهمداني، وهما مجهولان، فقد صرح الخطيب بذلك فقال: يحيى بن بشار وشيخه اسماعيل مجهولان[2].

أما اسماعيل بن ابراهيم الهمداني، فلم أقف له على ترجمة فيما فتشت فيه من مصادر.

وأما يحيى بن بشار فقد قال فيه الذهبي: شيخ لعبادبن يعقوب الرواجني، لا يعرف عن مثله بخبر باطل قال أبو جعفر محمدبن الحسين بن حفص الخثعمي: حدثنا عبادبن يعقوب، حدثنا يحيى بن بشار الكندي عن اسماعيل بن ابراهيم الهمداني، عن أبي اسحاق، عن الحارث عن علي، وعن عاصم بن ضمرة عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «شجرة أنا أصلها، وعلي فرعها، والحسن والحسين ثمرها والشيعة ورقها، فهل يخرج من الطيب إلا الطيب، أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»[3].

قلت: والزيادة التي صدر بها الحديث تبين منزلة رواته ودرجة صدقهم،

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٤.
(٢) اللآلي ١: ٣٣٤.
(٣) ميزان ٤: ٣٦٦.

فالرواية لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما فيها من الجهالة في اسنادها والنكارة في متنها وقد حاول الغماري رحمه الله تعالى أن يصحح هذه الرواية فقال بعد أن حكى كلام الخطيب في أن يحيى بن بشار وشيخه مجهولان: «المجهول إذا روى عنه ثقة، ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح مقبول على رأي جماعة من الحفاظ»[1].

قلت: أي نكارة أعظم مما نقل عنهما لا سيما ما جاء في صدر الحديث وخاصة قوله «والشيعة ورقها...» الخ، وقد صرح الأئمة بالحكم على هذا الحديث بالوضع، لهذه النكارة في متنه أفبعد هذا يقال: أنه لم يأت بما ينكر.

ثم إن قوله: إن المجهول إذا روى عنه ثقة فحديثه صحيح، قول مرجوح عند أئمة الحديث، لأنه معلوم عندهم أن رواية الراوي عن غيره ليست توثيقا له وهو مقرر في موضعه. ويرد عليه أيضا: أن اسماعيل‌بن ابراهيم الهمداني مجهول، والراوي عنه وهو يحيى‌بن بشار مجهول أيضا، وشرط توثيق المجهول أن يكون الراوي عنه ثقة، والراوي في هذه الرواية لم يوثق. بل هو مجهول أيضا كما هو مصرح به. ومع هذا فالراوي عنهم وهو عبادبن يعقوب الرواجني، مختلف فيه، والأكثر على أنه صدوق إلا أنه رافضي شيعي، كان يسب الصحابة[2]. وزيادة على ذلك فالحديث مسلسل بالشيعة، فعباد رافضي، والحارث وعاصم ابن ضمرة متشيعان.

ولو صرفنا النظر عن كل هذا فالرواية لا تصلح للاعتبار لما في سندها من الجهالة وهي علة قادحة تمنع من قبول الرواية.

الرواية الرابعة:

وأما الرواية الرابعة فقد أخرجها ابن النجار في تاريخه بسنده إلى علي‌بن الحسن‌بن بنداربن المعني، أنبأنا علي‌بن مهرويه، حدثنا داودبن سليمان الغازي، حدثنا علي‌بن موسى الرضا عن آبائه عن علي مرفوعا «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[3].

---

(١) فتح الملك العلي: ٢٨.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٣٧٩/ ٣٨٠، تهذيب ٥: ١٠٩/ ١١٠.

(٣) اللآلي ١: ٣٣٤/ ٣٣٥.

وهذه الرواية لا تصلح للاعتبار وهي في نظر المحدثين من الروايات الموضوعة لأنها من نسخة داودبن سليمان عن عليبن موسى الرضا، وهي نسخة موضوعة.

قال الذهبي: داودبن سليمان الجرجاني الغازي، عن عليبن موسى الرضا، وغيره، كذبه يحيى بن معين ولم يعرفه أبو حاتم. وبكل حال فهو شيخ كذاب له نسخة موضوعة على عليبن موسى، رواها عليبن محمدبن مهرويه القزويني الصدوق عنه[1]

ومما يؤخذ على الغماري رحمه الله أنه أورد هذه الرواية في معرض الاحتجاج وساقها في مقام الاعتبار دون أن يشير إلى ما في الرواية من علة، أو يدفع ذلك عنها[2].

فالرواية لا تصلح للاعتبار، وتنحط عن رتبة الاحتجاج لأن في سندها راو كذاب.

وأما الرواية الخامسة:

فقد أوردها الحربي في أماليه قال: حدثنا اسحاقبن مروان حدثنا أبي، حدثنا عامربن كثير السراج عن أبي خالد عن سعدبن طريف عن الأصبغ (بن نباته عن علي بن أبي طالب قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، كذب من زعم أنه يدخلها من غير بابها»[3].

قلت: وهذه الرواية لا تقل نكارة عن الروايات السابقة. فقد جاء في اسنادها كل من الأصبغبن نباته، وسعدبن طريف، وهما ممن لا تقوم بهما حجة.

أما الأصبغ بن نباته، فقد كذبه أبو بكربن عياش، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء، وقال: ليس يساوي حديثه شيئا، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة. وقال أبو حاتم الرازي: لين الحديث، وقال

---

(1) ميزان ٢: ٨.
(2) انظر فتح الملك العلي: ٢٨/ ٢٩.
(3) اللآلي ١: ٣٣٥.

العقيلي: كان يقول بالرجعة، وقال ابن حبان: فتن بحب علي فأتي بالطامات فاستحق الترك. وقال الدارقطني: منكر الحديث، وقال ابن عدي: علته ما يرويه عن علي لا يتابعه أحد عليه، وهو بين الضعف، وإذا حدث عنه ثقة فهو عندي لا بأس بروايته، وإنما أتى الانكار من جهة من روى عنه، وقال ابن سعد: كان شيعيا وكان يضعف في روايته وكان على شرطة علي، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال الساجي: منكر الحديث، وقال الآجري، قيل لأبي داود: أصبغ بن نباته ليس بثقة فقال: بلغني هذا، وذكره الفسوي في باب من يرغب في الرواية عنهم. وقال محمدبن عمار: ضعيف، وقال الجوزجاني زائغ، وقال البزار: أكثر أحاديثه عن علي لا يرويها غيره. وشذ العجلي، فقال: تابعي ثقة[1]. قلت وبمقتضى قاعدة المحدثين فإن جرحه مقدم على توثيق العجلي لأنه جاء مفسرا وهو قول أئمة الشأن وإذا كان هذا حال الأصبغ فإن روايته لا تصلح للاعتبار. ويضاف إلى ذلك أن الراوي عنه هو سعدبن طريف الاسكاف الحذاء الحنظلي الكوفي وهو مجمع على ضعفه وجرحه فقال فيه ابن معين: ليس بشيء، وقال أيضا: لا يحل لأحد أن يروي عنه، وقال أحمدبن حنبل: ضعيف الحديث، وقال عمروبن علي: ضعيف الحديث، وهو يفرط في التشيع. وقال أبوزرعة: لين الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال الجوزجاني: مذموم، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقال أبو داود: ضعيف الحديث، وقال الترمذي: يضعف، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن عدي: ضعيف جدا وقال العجلي: ضعيف، وقال الساجي: عنده مناكير يطول ذكرها. وقال الأزدي والدارقطني: متروك الحديث وقال الفسوي: لا يكتب حديثه إلا للمعرفة، وقال ابن حبان: يضع الحديث[2] فسعد كما ترى مجمع على ضعفه وتجريح الأئمة له يرد حديثه بحيث لا يصلح للاعتبار أو المتابعة.

يضاف إلى ذلك أن كلا من اسحاق بن مروان، وأبيه وعامربن كثير لم أقف لهم

---

(١) انظر ميزان ١: ٢٧١، تهذيب ١: ٣٦٢/٣٦٣.
(٢) انظر ميزان ٢: ١٢٢/١٢٤، تهذيب ٣: ٤٧٣/٤٧٤.

على ترجمة فيها فتشت من مصادر، وأما أبو خالد، فلم أعرف من هو، والله أعلم.

فهذه الرواية أيضا لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما فيها من ضعف شديد وجهالة في بعض رواتها. والله أعلم.

وبعد الوقوف على كل الطرق لحديث علي رضي الله عنه. عرف أنه لا تقوم به الحجة سواء بأفراد طرقه أو بمجموعها. لما في رواتها من تهمة أو جهالة أو ضعف لا ينجبر.

ثانيا: الشواهـــد:

الشاهد الأول: حديث ابن عباس:

وقد أورده ابن الجوزي في موضوعاته من عشرة طرق:

الطريق الأول:

أخرج الخطيب بسنده إلى محمدبن عبد الله أبي جعفر الحضرمي، حدثنا جعفربن محمد البغدادي الفقيه، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

الطريق الثاني:

أخرج الخطيب بسنده إلى أبي عبدالله أحمدبن محمدبن يزيد بن سليم، حدثني رجاءبن سلمة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[2].

الطريق الثالث والرابع:

روى ابن الجوزي بسنده من طريق الخطيب إلى أحمدبن عبداللهبن شابور، وروى بسنده أيضا من طريق ابن بطة حدثنا أحمدبن محمدبن يزيد الزعفراني، قالا:

---

(١) تاريخ بغداد ٧: ١٧٢/١٧٣.

(٢) تاريخ بغداد ٤: ٣٤٨.

حدثنا عمربن اسماعيل بن مجالد، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

الطريق الخامس:

أخرج الخطيب بسنده إلى القاسم بن عبد الرحمن الأنباري قال: أنبأنا أبو الصلت عبد السلام من صالح بن سليمان بن ميسرة الهروي قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[2].

الطريق السادس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا عبد الرحمن بن سليمان بن موسى بن عدي، قال أنبأنا أحمد بن سلمة أبوعمرو الجرجاني قال، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد مدينة العلم فليأتها من بابها»[3].

الطريق السابع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا أحمد بن حفص حدثنا سعيد بن عقبة أبو الفتح الكوفي، حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها».

الطريق الثامن:

روى ابن اجوزي بسنده إلى ابن عدي حدثنا أبو سعيد العدوي، حدثنا الحسن بن علي بن راشد، حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥١.

(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.

(٣) الموضوعات ١: ٣٥٠/٣٥٢.

الطريق التاسع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان: حدثنا الحسين بن اسحاق الأصبهاني قال حدثنا اسماعيل بن محمد بن يوسف قال حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به.

الطريق العاشر:

قال ابن الجوزي: روى أبو بكر بن مردويه من حديث الحسن بن عثمان عن محمود بن خداش عن أبي معاوية به[1].

ثم قال ابن الجوزي: وأما حديث ابن عباس ففي الطريق الأول جعفر بن محمد البغدادي وهو متهم بسرقة هذا الحديث.

وفي الطريق الثاني: جابر بن سلمة وقد اتهموه بسرقته أيضا.

وفي الطريق الثالث والرابع: عثمان بن اسماعيل. قال يحيى بن معين: ليس بشيء كذاب خبيث رجل سوء، وقال الدارقطني: متروك.

وفي الطريق الخامس: أبو الصلت الهروي، وقد سبق أنه كذاب وهو الذي وضع هذا الحديث على أبي معاوية، وسرقه منه جماعة.

وفي الطريق السادس أحمد بن سلمة، قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الأحاديث.

وفي **الطريق السابع**، سعيد بن عقبة، قال ابن عدي هو مجهول غير ثقة.

وفي **الطريق الثامن** أبو سعيد العدوي الكذاب صراحا، الوضاع.

وفي الطريق التاسع، اسماعيل بن محمد بن يوسف، قال ابن حبان يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد لا يجوز الاحتجاج به.

وفي **الطريق العاشر**: الحسن بن عثمان. قال ابن عدي: كان يضع

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٠/٣٥٢.

الحديث[1]. ثم قال ابن الجوزي، قال ابن عدي: هذا الحديث موضوع يعرف بأبي الصلت، وقد رواه جماعة سرقوه منه وقال أبو حاتم: هذا خبر لا أصل له عن رسول الله ﷺ، وليس من حديث ابن عباس ولا مجاهد ولا الأعمش ولا حدث به أبو معاوية، وكل من حدث بهذا المتن إنما سرقه من أبي الصلت وإن قلب اسناده، وقد سئل أحمدبن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبّح الله أبا الصلت، وقد عد الدارقطني جماعة ممن سرقه، أحدهم عمربن اسماعيل بن مجالد، والثاني جعفربن محمد الفيدي والثالث محمدبن يوسف شيخ لأهل الرأي حدث به عن شيخ مجهول عن أبي عبيدة.

والرابع: شيخ شامي حدث به عن هشام بن عمار عن أبي معاوية.

وذكر ابن حبان خامسا وهو عثمان بن خالد العثماني. روى عن عيسى بن يونس عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ولا يحل الاحتجاج به، وقال الدارقطني: إنما رواه عن عيسى بن يونس عن عثمان بن عبدالله الأموي قال ابن حبان: وكان يضع الحديث على الثقات.

وذكر ابن عدي سادسا فقال: وسرقه أحمدبن سلمة عن أبي الصلت، فحدث به عن أبي معاوية وكان يحدث عن الثقات بالبواطيل.

وقال المصنف: قلت: وقد حدثنا بسابع وهو رجاءبن سلمة.

وبثامن وهو جعفربن محمد البغدادي.

وبتاسع وهو أبو سعيد العدوي.

وبعاشر وهو ابن عقبة. وكل هؤلاء رووه وحدثوا به، والحديث لا أصل له[2].

فهذه الطرق العشرة أعلها ابن الجوزي بثلاث علل:

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٤.

(٢) الموضوعات ١: ٣٥٥.

العلة الأولى : أن الحديث من وضع أبي الصلت الهروي عبد السلام بن صالح .

العلة الثانية : أن جماعة من الرواة سرقوا الحديث منه ، ورووه عن أبي معاوية .

العلة الثالثة: أن بعض الطرق اشتملت على كذابين ومتهمين بالوضع فلا تصلح رواياتهم للاعتبار.

كما يلاحظ أن ابن الجوزي أورد تسع روايات بأسانيد مختلفة مدارها كلها على أبي معاوية . ورواية واحدة تابع فيها سعيدبن عقبة أبو الفتح ، فرواها عن الأعمش.

وثمة طرق أخرى لحديث ابن عباس منها:

ما أخرج الخطيب في تاريخه بسنده إلى اسحاقبن الحسنبن ميمون الحربي، حدثنا عبد السلامبن صالح -يعني الهروي- حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها»[1]

وحديث ابن عباس هذا يعتبره النقاد أصل الباب فبنوا أحكامهم على أحاديث الباب تبعا لحكمهم على هذا الحديث والمشهور من حديث لبن عباس رواية أبي الصلت.

فقد أخرجها الحاكم في المستدرك فقال: حدثنا أبو العباس محمدبن يعقوب، حدثنا محمدبن عبد الرحيم الهروي بالرملة، حدثنا أبو الصلت عبد السلامبن صالح، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[2].

هذا حديث صحيح الاسناد، ولم يخرجاه، وأبو الصلت ثقة مأمون، فإني

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٨.
(٢) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦/١٢٧.

سمعت أبا العباس محمدبن يعقوب في التاريخ يقول: سمعت العباس بن محمد الدوري يقول، سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة، وقد حدث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم» فقال: قد حدث به محمدبن جعفر الفيدي وهو ثقة مأمون.

سمعت أبا نصر أحمدبن سهل الفقيه القباني إمام عصره ببخارى يقول: سمعت صالح بن محمدبن حبيب الحافظ يقول: وسئل عن أبي الصلت الهروي، فقال: دخل يحيى بن معين ونحن معه على أبي الصلت فسلم عليه، فلما خرج تبعته فقلت له: ما تقول رحمك الله في أبي الصلت فقال: هو صدوق، قلت: إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد العلم فليأتها من بابها» فقال: قد روى هذا ذاك الفيدي عن أبي معاوية عن الأعمش كما رواه أبو الصلت.

حدثنابصحةما ذكره الإمام أبو زكريا حدثنا يحيى بن معين حدثنا أبو الحسين محمدبن أحمدبن تميم القنطري حدثنا الحسين بن فهم حدثنا محمدبن يحيى بن الضريسي حدثنا محمدبن جعفر الفيدي حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس به.

قال الحسين بن فهم حدثناه أبو الصلت الهروي عن أبي معاوية.

قال الحاكم: ليعلم المستفيد لهذا العلم أن الحسين بن فهم بن عبد الرحمن ثقة مأمون حافظ.

ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري باسناد صحيح.

حدثني أبو بكر محمدبن علي الفقيه الإمام الشاشي القفال ببخارى وأنا سألته، حدثني النعمان بن الهارون البلدي ببلد من أصل كتابه، حدثنا أحمدبن عبد الله بن يزيد الحراني، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا سفيان الثوري عن عبدالله بن عثمان بن خثيم، عن عبد الرحمن بن عثمان التيمي قال: سمعت جابربن عبدالله يقول:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

قلت الحاكم جزم بصحة الحديث بناء على أمور:

١- توثيق أبي الصلت عبد السلام بن صالح الهروي.

٢- إن أبا الصلت لم ينفرد برواية هذا الحديث بل تابعه على ذلك محمد بن جعفر الفيدي، وقد صرح يحيى بن معين بمتابعته، ومحمد بن جعفر الفيدي ثقة مأمون.

٣- إن للحديث شاهد أورد من طريق صحيح عن جابر بن عبد الله.

أما أبو الصلت فهو عبد السلام بن صالح بن سليمان بن أيوب بن ميسرة القرشي مولاهم. فقد تباينت فيه آراء أئمة النقد وعلماء الجرح والتعديل، فقد وثقه الحاكم تبعا ليحيى بن معين.

وأما يحيى بن معين فقوله فيه مختلف، ففي أول أمره لم يعرفه، ولما سئل عن حديثه قال: ليس بشيء، فقد روى الخطيب بسنده إلى عبد الخالق بن منصور قال: وسألت يحيى بن معين عن أبي الصلت فقال: ما أعرفه، قلت له: إنه يروي حديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: ما هذا الحديث بشيء[2].

ثم إنه سئل عنه بعد ذلك فأنكر حديثه، فقد روى الخطيب بسنده إلى يحيى بن أحمد بن زياد قال: وسألته يعني -يحيى بن معين- عن حديث أبي معاوية الذي رواه عبد السلام الهروي عنه عن الأعمش حديث ابن عباس فأنكره جدا[3].

ثم إنه بعد معرفته أبا الصلت عرف عنه هذا الحديث، فقد سأله إبراهيم بن

---

(١) المستدرك على الصحيحين ٣: ١٢٦/١٢٧.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.

الجنيد عن أبي الصلت الهروي فقال: وقد سمع، وما أعرفه بالكذب، قلت: فحديث الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: ما سمعت به قط وما بلغني إلا عنه وقال مرة أخرى سمعت يحيى وذكر أبا الصلت عندنا من أهل الكذب، وهذه الأحاديث التي يرويها ما نعرفها.

ثم إن ابن معين بعد معرفته أبا الصلت ووقوفه على رواية أخرى للحديث عن أبي معاوية توبع فيها أبو الصلت قوى أمره ووثقه وحكم بصحة حديثه عن أبي معاوية.

فقد روى الخطيب بسنده إلى عمربن الحسن بن علي بن مالك قال: سمعت أبي يقول: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت الهروي فقال: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع[1].

وروى الخطيب أيضا بسنده إلى القاسم بن عبد الرحمن الأنباري حدثنا أبو الصلت الهروي حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس... الحديث. قال القاسم: سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح[2].

قال الخطيب معلقا: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس بباطل إذ قد رواه غير واحد عنه[3].

ومما قوى مكانة أبي الصلت عند يحيى أنه وجد له متابعا في روايته فقد قال عباس الدروي: سمعت يحيى بن معين يوثق أبا الصلت عبد السلام بن صالح، فقلت أو قيل له: إنه حدث عن أبي معاوية عن الأعمش «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: ما تريدون من هذا المسكين؟! أليس قد حدث به محمدبن جعفر الفيدي عن أبي معاوية هذا أو نحوه[4].

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٨.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٩.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.
(٤) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.

وقال صالح بن محمد ـجزرةـ: رأيت يحيى بن معين يحسن القول فيه ـأي في أبي الصلتـ ورأيت يحيى بن معين عنده، وسئل عن هذا الحديث الذي روي عن أبي معاوية حديث علي «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: رواه أيضا الفيدي، قلت: ما اسمه؟ قال: محمدبن جعفر[1].

والذي حدى بابن معين للوثوق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية زيادة على وجود المتابع وقوفه على قصة تشير إلى الدافع الذي دفع أبا معاوية لتحديث أبي الصلت هذا الحديث بعد امتناعه عن التحديث به. فقد روى أحمدبن محمدبن القاسمبن محرز قال: سألت يحيى بن معين عن أبي الصلت فقال: ليس ممن يكذب، فقيل له في حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فقال: هو من حديث أبي معاوية أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديما، ثم كف عنه، وكان أبو الصلت رجلا موسرا، يطلب هذه الأحاديث، ويكرم المشايخ، وكانوا يحدثونه بها[2]. ونخلص من هذا كله إلى أن ابن معين إنما وثق أبا الصلت وصحح روايته عن أبي معاوية بناء على متابعة محمدبن جعفر الفيدي، وحكاية ابن نمير.

أما سائر الأئمة الذين جرحوا أبا الصلت حتى رماه بعضهم بالكذب فإنهم ينكرون رواية أبي معاوية لهذا الحديث، ويلقون التهمة فيها على أبي الصلت كما أنهم يرون أن كل من تابع أبا الصلت في رواية هذا الحديث عن أبي معاوية فقد سرقه من أبي الصلت.

وإذا أمعنا النظر في تجريحهم له نجد أن ذلك قائم على الأمور الآتية:

١ـ الطعن في ضبطه وعدالته: فقال فيه أبو حاتم: لم يكن بصدوق، وهو ضعيف، وضرب أبو زرعة على حديثه وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه، وقال الجوزجاني: كان مائلا عن الحق. وقال ابن عدي: له أحاديث

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٥٠.

مناكير في فضل أهل البيت، وهو متهم فيها. وسئل ابو سعيد الهروي وقيل له: ما تقول في أبي الصلت فقال: نعيم بن الهيضم ثقة، قيل إنما سألتك عن عبد السلام فقال: نعيم ثقة ولم يزد على هذا[١]

وقال ابن حبان: يروي عن حماد بن زيد وأهل العراق العجائب في فضائل علي وأهل بيته لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: روى مناكير[٢].

٢- رميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث:

فقد قال فيه العقيلي: كذاب وقال محمد بن طاهر: كذاب، وقال الدارقطني: روى حديث الايمان إقرار بالقول، وهو متهم بوضعه لم يحدث به إلا من سرقه منه فهو الابتداء في هذا الحديث، وقال ابن عدي: متهم[٣]. وقال الجوزجاني: سمعت من حدثني عن بعض الأئمة أنه قال فيه: هو أكذب من روث حمار الدجال[٤] وسئل أحمد بن حنبل عن هذا الحديث فقال: قبح الله أبا الصلت[٥].

٣- اتهامه بالتشيع وغلوه فيه. بل بالرفض وشتم السلف.

قال ابن معين: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع[٦] وقال الدارقطني: كان رافضيا خبيثاً وقال العقيلي: رافضي خبيث[٧] وحكى الدارقطني أنه سمع يقول: كلب للعلوية خير من جميع بني أمية، فقيل أن فيهم عثمان فقال: فيهم عثمان[٨].

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٥٠/ ٥١، ميزان ٢: ٦١٦، تهذيب ٦: ٣٢١/ ٣٢٢.

(٢) مجروحين ٢: ١٤٣/ ١٤٤.

(٣) ميزان ٢: ٦١٦، ٦: ٣٢١/ ٣٢٢.

(٤) تاريخ بغداد ١١: ٥١.

(٥) الموضوعات ١: ٣٥٤.

(٦) تاريخ بغداد ١١: ٤٨، تهذيب ٦: ٣٢٠.

(٧) الضعفاء: ٢٥٦، تهذيب ٦: ٣٢١.

(٨) تاريخ بغداد ١١: ٥١، تهذيب ٦: ٣٢١.

وهكذا نرى ابن معين قد انفرد في توثيقه ولم يوافقه أحد إلا الحاكم فإنه كان له مقلدا.

وقد نبه المعلمي رحمه الله إلى أن ابن معين كثيرا ما يوثق رواة مجروحين قد عاصرهم، لأنه رحمه الله كان يخدَع فيهم إذ أنهم كانوا يخرجون له أحاديثهم التي يوافقهم فيها الحفاظ، أما رواياتهم التي انفردوا بها أو التي أنكرت عليهم فكانوا يخفونها عنه لأنهم كانوا يتقونه فكان بناء على ذلك يوثقهم ويقوي من أمرهم. ومن هؤلاء الرواة أبو الصلت، ولذا قال المعلمي رحمه الله في أبي الصلت: . . . . واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه[1].

وابن معين إنما صحح رواية أبي الصلت لأنه وجد له متابعا، ولأنه أخبره ابن نمير بأن معاوية حدث بها الحديث قديما ثم تركه، وأن أبا معاوية خص أبا الصلت بهذا الحديث لأنه كان يكرمه.

أما المتابع فقد خالف النقاد يحيى بن معين، وعدّوه سارقا للحديث، فلا تصلح متابعته في حين أن ابن معين جعله متابعا.

وأما خبر ابن نمير فهو وإن دل على أن أبا معاوية حدث به لكن جاء فيه أن أبا معاوية كف عنه. فامتناع أبي معاوية عن رواية هذا الحديث وعدوله عن التحديث به بعد أن حدث به قرينة قوية في ضعف الحديث، كما أن امتناعه عن التحديث به بعد أن حدث به يقتضي أنه يصبح في منزلة من لم يحدث به أصلا.

وثمة احتمال آخر وهو أن ابن نمير إنما حكى قوله ذلك من قبل نفسه حسب ظنه لأنه رأى أن كلا من أبي الصلت والفيدي ممن أخذ عن أبي معاوية قديما مع أن سائر أصحاب أبي معاوية لا يعرفون هذا الحديث عنه، فظن أن أبا معاوية حدث عنه قديما وأنهم رووه عنه.

ولذا أنكر ابن معين نفسه على عمر بن سماعيل بن مجالد لما روى هذا الحديث

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٢٩٣.

عن أبي معاوية قال الدوري: فذكرت ذلك لابن معين فقال: قل له: يا عدو الله... إنما كتبت عن أبي معاوية ببغداد، ولم يحدث أبو معاوية هذا الحديث ببغداد[1] فابن معين قطع بأن أبا معاوية لم يحدث بهذا الحديث في بغداد، وفي الحقيقة ليس في أيدينا قرينة تثبت أن كلا من أبي الصلت والفيدي أخذ هذا الحديث من أبي معاوية قبل قدومه بغداد، وكل ما يمكن قوله: إنهما رويا عن أبي معاوية بل أن أصحاب أبي معاوية وخاصة الذين أخذوا عنه لم يعرفوا هذا الحديث عنه، ولم يسمعوه منه لا سيما أنهم قد خبروا روايته عن الأعمش خاصة، وعرفوها وقارنوا مروياته بمرويات غيره ثم كان رأيهم على أنه أحفظ في الأعمش من غيره، وقال ذلك أحمد وابن معين ووكيع وشعبة وغيرهم[2]، بل إنهم أحصوا مروياته عن الأعمش وعدوها، فقد أخرج ابن أبي خيثمة عن ابن معين قال، قال لنا وكيع من تلزمون، قلنا نلزم أبا معاوية قال: أما إنه كان يَعُدُّ علينا في حياة الأعمش ألفاً وسبعمائة[3].

وقال ابن المديني: كتبنا عن أبي معاوية ألفا وخمسمائة حديث وكان عند الأعمش ما لم يكن عند أبي معاوية أربعمائة ونيف وخمسون حديثا[4]، فهؤلاء قد عرفوا حديث أبي معاوية، بل عرفوا حديث الأعمش الذي لم يروه أبو معاوية عنه. ومع ذلك فلم يعرفوا هذا الحديث عن أبي معاوية أو الأعمش، مما يدل على أن أبا معاوية لم يحدث بهذا الحديث عن الأعمش، فلزمت التهمة أبا الصلت:

ومن يمعن النظر في حال أبي الصلت فإنه لا يستبعد اتهامه بهذا الحديث، فلم يكن الرجل عاديا ينتحل مذهبا معينا. بل كان يبدي مذاهب شتى، يتقرب بها إلى ذوي المكانة، وقد كشف المعلمي رحمه الله تعالى عن حاله فقال: وأبو الصلت كان داهية، من جهة خدم علي الرضابن موسى بن جعفربن محمدبن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب وتظاهر بالتشيع، ورواية الأخبار التي تدخل في التشيع. ومن جهة

(١) الجرح ١ /٣: ٩٩ وإنظر هامش الفوائد المجموعة: ٣٤٩

(٢) انظر تهذيب ٩: ١٣٨/ ١٣٩.

(٣) تهذيب ٩: ١٣٨.

(٤) تهذيب ٩: ١٣٨.

كان وجيها عند بني العباس ومن جهة تقرب إلى أهل السنة برده على الجهمية، واستطاع أن يتجمل لابن معين حتى أحسن الظن به ووثقه، وأحسبه كان مخلصا لبني العباس، وتظاهر بالتشيع لأهل البيت مكرا منه لكي يصدق فيما يرويه عنهم، فروى عن علي‌بن موسى عن آبائه الموضوعات الفاحشة. كما ترى بعضها في ترجمة علي‌بن موسى من التهذيب وغرضه من ذلك حط درجة علي‌بن موسى وأهل بيته[1].

قلت: بالرغم مما قال المعلمي في أبي الصلت فإن الذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث لم يكن مما صنعت يدا أبي الصلت، بل أن هناك أيدي خفية نسجت هذه الرواية وركبت لها أسانيد وعددت طرقها، وأدخلتها على طبقة أبي الصلت، فرواها بعضهم من حديث ابن عباس والبعض من حديث علي وآخرون من حديث جابر. إذ من المستبعد جدا أن يتلقف كل هؤلاء الذين رووا الحديث عن أبي معاوية رواية أبي الصلت ويسرقونها منه ثم يروونها عن أبي معاوية، لأن غالبهم طبقة واحدة. ولذا فإن من عرف حديث أبي معاوية فطن لذلك وأنكر هذه الرواية عنه، أما من لم يعرف حديث أبي معاوية التبس عليه الأمر وظن أن تنوع مخارج الرواية دليل على أن أبا معاوية حدث بهذا الحديث وأن الرواة يتابع بعضهم بعضا والدليل على ذلك أن كل من رواه من هذه الطبقة فهو ممن تكلم في ضبطه أو ضعف أو اتهم بالوضع أو بسرقة الحديث ورواية المناكير، أما الثقات من الرواة فإنه لم يروه أحد منهم. ولعل أبا الصلت أول من حدث به عن ابي معاوية فكان محل التهمة فاعتبر الحديث من وضعه وأن سائر من رواه عن أبي معاوية فقد سرقه منه.

ومهما يكن فإن هذا الحديث موضوع على أبي معاوية وأن أبا معاوية لم يحدث به سواء قبل دخوله بغداد أو بعدها. أما قبل دخوله بغداد فقد أحصى العلماء حديثه وعرفوه في حياة الأعمش وميزوا بين ما أخذه عن الأعمش وبين ما لم يروه عنه. وأما بعد دخوله بغداد فقد قطع ابن معين رحمه الله بأن أبا معاوية لم يحدث بهذا الحديث.

هذا ما يتعلق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية.

---

(١) هامش الفوائد المجموعة: ٣٤٩.

وقد سلك المعلمي مسلكا آخر في رد كل من رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس ورواية شريك عن سلمةبن كهيل عن سويدبن غفلة عن علي، على فرض التسليم بأن كلا من أبي معاوية وشريك قد حدثا بهذين الحديثين فقال: على فرض أن أبا معاوية حدث بذاك، وشريكا حدث بهذا فإنما جاء ذاك عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد، وجاء هذا عن شريك عن سلمةبن كهيل، وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون، ويزيد شريك بأنه يكثر منه الخطأ، فإن قيل: إنما ذكروا في الطبقة الثانية من طبقات المدلسين، وهي طبقة من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في الصحيح، قلت: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عنهم مطلقا كمن ليس بمدلس البتة. وإنما المعنى أن الشيخين إنتقيا في المتابعات ونحوها من معنعناتهم ما غلب على ظنهما أنه سماع أو أن الساقط منه ثقة أو كان ثابتا من طريق أخرى، ونحو ذلك كشأنهما فيمن أخرجا له ممن فيه ضعف.

وقد قرر ابن حجر في نخبته ومقدمة اللسان وغيرهما أن من نوثقه وتقبل خبره من المبتدعة يختص ذلك بما لا يؤيد بدعته، فأما ما يؤيد بدعته فلا تقبل منه البتة. وفي هذا بحث، لكنه حق فيما إذا كان مع بدعته مدلسا ولم يصرح بالسماع (فهذا الأعمش) قد أعل البخاري في تاريخه الصغير خبرا رواه عن سالم يتعلق بالتشيع بقوله: والأعمش لا يدري سمع هذا من سالم أم لا[1].

وقال أبو بكر بن عياش عن الأعمش أنه قال: نستغفر الله من أشياء كنا نرويها على وجه التعجب اتخذوها دينا. ويشتد اعتبار تدليس الأعمش في هذا الخبر خاصة، لأنه عن مجاهد، وفي ترجمة الأعمش في تهذيب التهذيب[2] قال يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن مجاهد قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت،

---

(١) التاريخ الصغير: ٦٥.

(٢) انظر تهذيب ٤: ٢٢٥.

هي نحو عشرة، وإنما أحاديث الأعمش عن مجاهد، قال أبو بكربن عياش عنه: حدثنيه ليثبن أبي سليم عن مجاهد. أقول: والقتات[1] وليث ضعيفان. ولعل الواسطة في بعض تلك الأحاديث من هو شر منهما، فقد سمع الأعمش عن الكلبي أشياء يرويها عن أبي صالح باذام، ثم رواها الأعمش عن باذام تدليسا، وسكت عن الكلبي، والكلبي كذاب[2].

ويتلخص كلام المعلمي رحمه الله فيما يلي:

١ـ لو فرض أن أبا معاوية حدث بالحديث عن الأعمش عن مجاهد. وأن شريكا روى الحديث عن سلمةبن كهيل، فإن كلا من أبي معاوية والأعمش وشريك مدلسون وبخاصة الأعمش، وكان يدلس عن الضعفاء والمتروكين ولذا فإنه لا ينبغي أن تقبل عنعنتهم إلا ما ترجح فيه السماع أو عرف الواسطة الساقط وكان ثقة.

٢ـ إن كلا من أبي معاوية والأعمش وشريك مسيعون، والقاعدة عند المحدثين أن أصحاب الأهواء والبدع لا يقبل من رواياتهم ما يؤيد بدعتهم، والحديث المروى يؤيد بدعتهم التي وقعوا فيها.

٣ـ إن الأعمش كان يروي بعض الأحاديث متعجبا لها فيتوهم بعض تلاميذه أنه قصد تحديثهم بذلك فيؤدون ذلك على أنه من روايات الأعمش.

٤ـ إن رواية الأعمش عن مجاهد فيها انقطاع، إلا ما صرح فيه بالتحديث، والحديث الذي بين أيدينا لم يصرح فيه الأعمش بالسماع عن مجاهد، فهو منقطع، ويحتمل أن يكون الواسطة بينهما من المتروكين، فقد عرف عن الأعمش روايته عن المتروكين وتدليسهم.

قلت: إذا أضيفت هذه القرائن إلى ما في رواية أبي معاوية وشريك من العلل

---

(١) هكذا جاءت عبارة المعلمي ولعل فيها اختصاراً او خطأ.

(٢) هامش الفوائد المجموعة ٣٥١/ ٣٥٢.

الكبرى القوادح، ترجح القول بأن هذا الحديث مما عملت أيدي الناس، وأنه مجانف للصحة. بل للحسن.

وبعد أن عرفنا ما يتعلق برواية أبي الصلت عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد سأعرض للطرق الأخرى التي روت هذا الحديث عن أبي معاوية. فأقول:

أما الطريق الأول، فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال، أنبأنا الحسين بن علي الصيمري قال: حدثنا أحمد بن علي الصيرفي، حدثنا ابراهيم بن أحمد بن أبي حصين، حدثنا محمد بن عبدالله أبو جعفر الحضرمي، حدثنا جعفر بن محمد البغدادي الفقيه، حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[1].

قال ابن الجوزي: فيه جعفر بن محمد البغدادي، وهو متهم بسرقة هذا الحديث[2].

وقال الخطيب عقب ذكر الحديث: قال أبو جعفر[3] لم يرو هذا الحديث عن أبي معاوية من الثقات أحد، رواه أبو الصلت فكذبوه[4].

وجعفر بن محمد البغدادي الفقيه ذكره الذهبي في ميزانه وقال: فيه جهالة، ثم ساق حديثه عن مطين ثم قال: هذا موضوع[5]، زاد ابن حجر قوله: وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرك الحاكم أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق عليه الوضع[6].

---

(١) تاريخ بغداد ٧: ١٧٢/١٧٣، الموضوعات ١: ٣٥٠.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٣) هو محمد بن عبد الله أبو جعفر الحضرمي.
(٤) تاريخ بغداد ٧: ١٧٣.
(٥) ميزان ١: ٤١٥، لسان ٢: ١٢٢/١٢٣.
(٦) لسان ٢: ١٢٣.

قلت: وجهة نظر ابن حجر قائمة على تعدد طرق الحديث وتنوع مخارجه، والتعدد لا يكفي لاثبات الحديث أو أن له أصلا إلا إذا ورد عن طرق يعتمد عليها، أما إذا جاء من طريق المتهمين أو من لا يعرف، فلاعبرة بتعدد تلك الطرق.

وجعفربن محمد البغدادي، جهالته جهالة عين فلا تصلح روايته للمتابعة.

وقد صحح الغماري رحمه الله تعالى رواية الخطيب هذه بتوثيق جعفربن محمد البغدادي بمسلك عجيب فقال: جعفربن محمد ذكره الذهبي في الميزان وقال: فيه جهالة، وهذه الصيغة يستعملها فيمن يجهله من قبل نفسه، كما ذكره في خطبة الميزان، فلو سلمنا له جهالته، فإن جعفر المذكور قد روى عن ثقة، ولم يجرحه أحد، ولم يأت بما ينكر فحديثه صحيح على رأي الجمهور[1].

قلت: ويلاحظ عليه رحمه الله قوله: فحديثه صحيح على رأي الجمهور أي جمهور هذا الذي يقول بتوثيق حديث المجهول، كل ما هو معروف أن أبا حاتم بن حبان شذ بتوثيق المجهول لاعتبار عنده هو أن الجهالة ليست جرحا، أو أنها ترتفع برواية ثقة عن المجهول، وقوله في ذلك معروف كما نقله الغماري عن ابن عبد الهادي فقال: عن ابن حبان أنه قال: ضابط الحديث الذي يحتج به إذا تعرى رواية من أن يكون مجروحا أو فوقه مجروح أو دونه مجروح أو كان سنده مرسلا أو منقطعا أو كان المتن منكرا[2] فهل ابن حبان هو الجمهور.

والظاهر أن الغماري رحمه الله ظن أن هذا هو رأي الجمهور من عبارة نقلها عن الحافظ ابن حجر فقال: قال الحافظ في آخر من اسمه أيوب من اللسان: ذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه مهدي بن ميمون لا أدري من هو ولا ابن من هو، وهذا القول من ابن حبان يؤيد ما ذهبنا إليه من أنه يذكر في كتاب الثقات كل مجهول روى عنه ثقة ولم يجرح ولم يكن الحديث الذي يرويه منكرا. هذه قاعدته وقد

---

(١) فتح الملك العلي: ١٧.
(٢) فتح الملك العلي: ١٢.

نبه على ذلك الحافظ صلاح الدين العلائي والحافظ شمس الدين بن عبد الهادي وغيرهما رحمهم الله[١].

قلت: فظن الغماري أن قول الحافظ هذا وتنبيه العلائي وابن عبد الهادي هو موافقة لقول ابن حبان على مذهبه فاعتبره هو قول الجمهور. في حين أن كلام الحافظ إنما هو توضيح لمذهب ابن حبان، ثم أيد الحافظ قوله بأن كلا من العلائي وابن عبدالهادي فهما فهمه في كلام ابن حبان ونبها إلى ما نبه إليه، فكيف يقال أن هذا هو مذهبهم، بل كيف يصرح بأن هذا هو مذهب الجمهور.

وثمة ملاحظة أخرى وهي: لو أنا سلمنا فرضا لابن حبان رأيه في توثيق المجهول، وتصحيح حديثه فقد قيده رحمه الله بألا يكون الحديث الذي يرويه منكرا. والرواية التي في أيدينا تفقد هذ الشرط لأن كل الثقات الذين رووا عن أبي معاوية لم يرووا هذا الحديث عنه بل أنكروا على من روى هذا الحديث عنه ومنهم جعفر بن محمد هذا فروايته تعتبر منكرة وحديثه لا يبلغ درجة الصحة حتى على قاعدة ابن حبان فضلا عن غيره، فكيف يحكم على حديثه بالصحة. والله أعلم.

أما الطريق الثاني: فقد ساقه ابن الجوزي من طريق الخطيب قال: أنبأنا أحمدبن محمد العتيقي، حدثنا عبداللهبن محمدبن عبدالله الشاهد، حدثنا أبو بكر أحمدبن فاذويه الطحان، حدثنا أبو عبد الله أحمدبن محمدبن يزيدبن سليم، حدثني رجاءبن سلمة، حدثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[٢].

قال ابن الجوزي: فيه رجاءبن سلمة، وقد اتهموه بسرقته[٣] قلت: ساق ابن حجر له ترجمة في لسان الميزان، ونقل قول ابن الجوزي ولم يزد عليه شيئا[٤]، ولم أقف

---

(١) لسان ١: ٤٩٢، فتح الملك العلي: ١٣.
(٢) تاريخ بغداد ٤: ٣٤٨، الموضوعات ١: ٣٥٠/ ٣٥١.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٤) لسان ٢: ٤٥٦.

له على ترجمة فيها فتشت من مصادر أكثر مما قال ابن الجوزي، وأقره عليه ابن حجر، فروايته إذاً لا تصلح للاعتبار أو المتابعة كسابقتها.

أما الرواية الثالثة: فقد ساقها ابن الجوزي بسنده إلى الخطيب قال: أنبأنا علي بن أبي علي (المعدل وعبيدالله بن محمدبن عبيدالله النجار قالا)[1]، حدثنا محمدبن المظفر قال: حدثنا أحمدبن عبدالله بن شابور قال: حدثنا عمربن اسماعيل بن مجالد قال: حدثنا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب»[2].

وأما الطريق الرابع فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى عبدالله بن محمد العكبري، حدثنا أحمدبن محمدبن يزيد الزعفراني، حدثنا عمربن اسماعيل بن مجالد، حدثنا أبو معاوية به[3].

قال ابن الجوزي: وفي الطريق الثالث والرابع عمربن اسماعيل، قال يحيى بن معين: ليس بشيء كذاب خبيث رجل سوء. وقال الدارقطني: متروك[4].

قلت: روى الخطيب بسنده بعد أن أورد الحديث إلى ادريس بن عبد الكريم أبي الحسن قال: وسألته يعني يحيى بن معين: عن المجالدي فقال: كذاب. وروى أيضا بسنده إلى ابراهيم بن الجنيد قال سمعت يحيى بن معين: وسئل عن عمربن اسماعيل بن مجالدبن سعيد فقال: كذاب يحدث أيضا بحديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهذا كذب ليس له أصل.

وروى أيضا بسنده إلى يحيى بن أحمدبن زياد قال: سألت يحيى بن معين عن حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس: «أنا مدينة العلم» فأنكره جدا.

---

(١) ما بين معكوفتين زيادة من تاريخ بغداد.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٢٠٤، الموضوعات ١: ٣٥١.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥١.
(٤) الموضوعات ١: ٣٥٤.

وروى أيضا بسنده إلى أبي زرعة قال: حديث أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس «أنا مدينة العلم وعلي بابها» كم من خلق افتضحوا فيه، ثم قال أبو زرعة: أتينا شيخاببغداد يقال له: عمربن اسماعيل بن مجالد، فأخرج الينا كرامه لأبيه فيها أحاديث جياد عن مجالد وبيان والناس، فكنا نكتب إلى العصر فيقرأ علينا، فلما أردنا أن نقيم قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش بهذا الحديث فقلت له: ولا كل هذا نمره، فأتيت يحيى بن معين فذكرت ذلك له فقال: قل له: يا عدو الله، إنما كتبت أنت عن أبي معاوية ببغداد. فمتى روى هو هذا الحديث ببغداد[1] فيحيى بن معين كذب عمربن اسماعيل بن مجالد لروايته هذا الحديث عن أبي معاوية. واعتبر أبو زرعة هذا الحديث موضوعا فرده. ورد سائر روايات عمربن اسماعيل لأنه روى هذا الحديث عن أبي معاوية، وهو لم يسمعه منه.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل سمعت يحيى بن معين يقول: رأيت عمربن اسماعيل بن مجالد ليس بشيء كذاب خبيث رجل سوء، حدث عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس عن النبي ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهو حديث لا أصل له. قال عبدالله، وسألت أبي عنه فقال: ما أراه إلا صدق[2]

فهذا ابن معين كذب عمربن اسماعيل لروايته هذا الحديث عن أبي معاوية، وقد أقره على ذلك الامام أحمد وصدقه.

وعمر بن اسماعيل بن مجالد مجمع على ضعفه وتجريحه فقد قال فيه أبو حاتم الرازي ضعيف الحديث وقال النسائي: ليس بثقة متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف وقال في موضع آخر: متروك[3] وقال ابن عدي: يسرق الحديث[4].

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٢٠٤/ ٢٠٥.

(٢) الجرح ١/٣: ٩٩.

(٣) تهذيب ٧: ٤٢٨.

(٤) ميزان ٣: ١٨٢.

فإذا كان هذا هو حال عمربن اسماعيل‌بن مجالد، فحديثه لا تقوم به حجة وهو منحط عن درجة الاعتبار فلا يصلح أن يكون متابعا.

وأما الطريق الخامس فهو طريق أبي الصلت وقد سبق الكلام على هذه الطريق مسهبا.

وأما الطريق السادس فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا عبد الرحمن‌بن سليمان‌بن موسى‌بن عدي قال: أنبأنا أحمدبن سلمة أبو عمرو الجرجاني قال: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها فمن أراد مدينة العلم فليأتها من بابها»[1].

قال ابن الجوزي: وفي الطريق السادس: أحمدبن سلمة، قال ابن عدي: يحدث عن الثقات بالبواطيل ويسرق الأحاديث[2].

وأورد ترجمته الذهبي في ميزانه فقال: أحمدبن سلمة الكوفي حدث بجرجان عن أبي معاوية الضرير قال ابن حبان: كان يسرق الحديث، قال الذهبي: هو السمري أي هو أحمدبن سالم‌بن خالدبن جابربن سلمة[3]، وقد فرق بينهما ابن عدي، ورجح ذلك ابن حجر فقال: وأما ابن عدي ففرق بين أحمدبن سالم السمري وكنيته أبو سمرة وأحمدبن سلمة الكوفي وكنيته أبو عمر وقال ـأي ابن عدي- في هذا الثاني: كان بجرجان سكن سليمان آباد حدث عن الثقات بالبواطيل، ثم أخرج حديثه عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رفعه «أنا مدينة العلم وعلي بابها» وهذا يعرف بأبي الصلت سرقه منه أحمدبن سلمة وجماعة[4].

فقد حكم ابن عدي على هذه الطريقة بالوضع والكذب وسرقة الاسناد،

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥١/ ٣٥٢.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٣) ميزان ١: ١٧٩/ ١٨٠.
(٤) فتح الملك العلي: ١٧.

وأقره على ذلك الذهبي وابن حجر فروايته لا تصلح للاحتجاج، ولا تعتبر في المتابعة لانحطاطها عن ذلك.

وأما الطريق السابع: فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال حدثنا أبو سعيد العدوي حدثنا الحسن بن راشد، حدثنا أبو معاوية حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة...»[1]

ثم قال ابن الجوزي: فيه أبو سعيد العدوي الكذاب صراحا الوضاع[2].

قلت وأبو سعيد العدوي هو الحسن بن علي بن زكريا بن صالح أبو سعيد العدوي البصري الملقب بالذئب، مجمع على رميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث[3] فلا عبرة بروايته ولا يصح حديثه أن يكون متابعا. لأن العدوي سرقه وقلب اسناده ورواه عن الحسن بن راشد عن أبي معاوية.

وأما الطريق الثامن: فقد ساقه ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال: حدثنا الحسين بن اسحاق الأصبهاني قال: حدثنا اسماعيل بن محمد بن محمد بن يوسف قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن سلام عن أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد الدار فليأتها من قبل بابها»[4].

ثم قال ابن الجوزي: فيه اسماعيل بن محمد بن يوسف، قال ابن حبان يسرق الأحاديث ويقلب الأسانيد، لا يجوز الاحتجاج به[5].

واسماعيل بن محمد بن يوسف هو أبو هارون الجبريني الفلسطيني كذبه كذلك ابن طاهر نقل ذلك ابن الجوزي وقال الدارقطني: ضعيف منكر الحديث، وقال

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٢.
(٣) انظر ترجمته في ميزان ١: ٥٠٦/ ٥٠٩، لسان ٢: ٢٢٨/ ٢٣١.
(٤) مجروحين ١: ١١٨، الموضوعات ١: ٣٥٢.
(٥) مجروحين ١: ١١٨، الموضوعات ١: ٣٥٤.

الحاكم عن سعيد وأبي عبيد وعمر بن أبي سلمة، أحاديثه موضوعة[1] وقال ابن أبي حاتم: كتب إلي بجزء فلم أجد حديثه حديث أهل الصدق[2].

فاسماعيل هذا لا تصلح روايته للاحتجاج ولا تصلح للاعتبار والمتابعة لشدة ضعفه ورميه بالكذب واتهامه بوضع الحديث.

وأما الطريق التاسع: فقد أورده ابن الجوزي معلقا قال: روى أبو بكربن مردويه من حديث الحسن‌بن عثمان، عن محمودبن خداش، عن أبي معاوية به[3].

ثم قال ابن الجوزي: فيه الحسن‌بن عثمان، قال ابن عدي: كان يضع الحديث[4].

والحسن‌بن عثمان هو ابن زياد بن أبي حكيم. أجمع النقاد على ضعفه وتجريحه.

قال ابن عدي: الحسن‌بن عثمان‌بن زيادبن أبي حكم كان عندي يضع الحديث ويسرق حديث الناس، وسألت عنه عبدان الأهوازي فقال: كذاب، وقال أبو علي النيسابوري: هذا كذاب يسرق الحديث، وقال الدارقطني بعد أن ساق له في غرائب مالك حديثا: هذا الاسناد لا يصح عن مالك والحمل فيه على الحسن‌بن عثمان، وقال في العلل: الحسن‌بن عثمان التستري كان ضعيفا[5].

وأما الطريق العاشر:[6]

فقد أورده ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا أحمدبن حفص قال:

---

(١) لسان ١: ٤٣٣.

(٢) الجرح والتعديل ١/١: ١٩٦، لسان ١: ٤٣٣.

(٣) الموضوعات ١: ٣٥٢.

(٤) الموضوعات ١: ٣٥٤.

(٥) لسان ٢: ٢٢٠.

(٦) هذه الرواية ساقها ابن الجوزي في الطريق السابع، وأخرتها أنا إلى الطريق العاشر لأن سائر الطرق حيث أنها رويت عن الأعمش مباشرة، وهذه الرواية تابع الراوي فيها أبا معاوية.

حدثنا سعيدبن عقبة أبو الفتح الكوفي قال: حدثنا الأعمش عن مجاهد عن ابر عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأتها من قبل بابها»[1].

ثم قال ابن الجوزي: فيه سعيدبن عقبة قال ابن عدي: هومجهول غير ثقة[2].

قلت: هذه الرواية تابع فيها سعيدبن عقبة أبا معاوية، وسعيدبن عقبة هذا مجهول كما قال ابن عدي وقال: سألت ابن عقدة عنه فقال: لا أعرفه في الكوفيين[3].

وفي السند أيضا أحمدبن حفص السعدي، اتهمه الذهبي باختلاق هذا الحديث، فقال بعد أن نقل كلام ابن عقدة: قلت: لعله اختلقه السعدي ثم ساق للسعدي حديثا آخر وقال: وهذا باطل[4] وقال أيضا: صاحب مناكير[5] وقال في المغني: واه ليس بشيء، وقال الاسماعيل: كان يعرف بالحديث وهو صدوق، وقال في معجمه: ممرور يكون أحيانا أشبه، قال ابن حجر: فأشار إلى أنه كان أحيانا يغيب عقله والممرور هو الذي يصيبه الخلط من المرة. وقال ابن عدي: حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يشتبه عليه فيحدث من حفظه فيغلط[6].

فهذه الرواية فيها علتان الأولى جهالة سعيد بن عقبة.

والثانية شدة ضعف أحمدبن حفص ونكارته.

فالرواية تنحط عن درجة الاحتجاج ولا تصلح للاعتبار والمتابعة.

---

(١) الموضوعات ١: ٣٥٢.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٣) ميزان ٢: ١٥٣، لسان ٣: ٣٨/٣٩.
(٤) ميزان ١: ٩٤.
(٥) ميزان ١: ٩٤، لسان ١: ١٦٢.
(٦) لسان ١: ١٦٢/١٦٣.

وبهذا يتبين لنا أن كل طرق حديث ابن عباس لا تصلح للاحتجاج إن مجتمعة أو منفردة ولا ترتقي إلى درجة الاعتبار، بل أن تعدد طرقها يزيدها نكارة ويرجح الحكم عليها بالوضع لأنه لا توجد منها طريق واحدة تصلح للاحتجاج لاشتمال غالبها على الكذابين أو المتهمين أو المجهولين أو المجروحين. والله أعلم.

وأما الشاهد الثاني: فهو حديث جابر، أورده ابن الجوزي من طريقين، الطريق الأول: ساقه ابن الجوزي بأسانيد إلى النعمان البلدي وغيره قالوا: حدثنا أحمدبن عبد الله بن يزيد الحراني أبو جعفر المكتب، قال: أنبأنا عبد الرزاق قال: أنبأنا سفيان عن عبداللهبن عثمانبن خثيم عن عبد الرحمنبن بهمان[1] قال: سمعت جابربن عبد الله قال، سمعت رسول اللهﷺ يوم الحديبية وهو آخذ بيد علي ـ وقال ابن عدي ـ آخذ بضبع علي: «هذا أمير البررة، وقاتل الفجرة، منصور من نصره، مخذول من خذله» يمد بها صوته «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم ـوقال ابن عديـ فمن أراد الدار فليأت الباب»[2].

ثم قال ابن الجوزي: فيه أحمدبن عبد الله المكتب. قال ابن عدي: كان يضع الحديث[3].

قلت، ومن هذه الطريق أورده الحاكم في المستدرك شاهدا لحديث أبي الصلت عن أبي معاوية فقال: ولهذا الحديث شاهد من حديث سفيان الثوري بسند صحيح، ثم أورده[4].

وقد تعقبه الذهبي بقوله: العجب من الحاكم وجرأته في تصحيحه هذا وأمثاله من البواطيل، وأحمد هذا دجال كذاب[5].

---

(١) هكذا في الموضوعات والميزان، واللسان، وفي المستدرك: عبد الرحمنبن عثمان التيمي.
(٢) الموضوعات ١: ٣٥٣.
(٣) الموضوعات ١: ٣٥٤.
(٤) المستدرك ٣: ١٢٧.
(٥) هامش المستدرك ٣: ١٢٧.

ـقلت: أراد أحمدبن عبد اللهبن يزيد أبو جعفر المكتب فقد قال في الميزان: عن عبد الرزاق قال ابن عدي: كان بسامرا يضع الحديث، ثم ساق حديثه[1].

زاد ابن حجر: وقال الخطيب في حديث جابر المتقدم هو أنكر ما روى وفي بعض أحاديثه نكرة.

وقال الدارقطني: يحدث عن عبد الرزاق وغيره بالمناكير يترك حديثه[2].

وثمة علة أخرى في السند وهي جهالة عبد الرحمنبن بهمان هذا، قال الذهبي: ما حدث عنه سوى عبداللهبن عثمانبن خثيم. قال ابن المديني: لا نعرفه[3].

فإذا أضيفت جهالة عبد الرحمن هذا إلى تهمة أحمد المكتب، تبين أن الرواية لا تصلح للاحتجاج أو الاعتبار والمتابعة.

أما الطريق الثاني: أورده ابن الجوزي معلقا فقال: وقد رواه أحمدبن طاهر بن حرملةبن يحيى المصري عن عبد الرزاق مثله سواء، إلا أنه قال: فمن أراد الحكم فليأت الباب[4].

ثم قال: وفي طريقه ـأي حديث جابرـ الثاني أحمدبن طاهربن حرملة قال ابن عدي: كان أكذب الناس[5].

ففي هذه الرواية تابع أحمدبن حرملة أحمدبن يزيد المكتب، لكن أحمدبن حرملة مجمع على رميه بالكذب، قال الدارقطني: كذاب وقال ابن عدي: حدث عن جده عن الشافعي بحكايات بواطيل يطول ذكرها، وقال ابن حبان: يروي عن جده

---

(١) ميزان ١: ١٠٩/ ١١٠، لسان ١: ١٩٧.

(٢) لسان ١: ١٩٨.

(٣) ميزان ٢: ٥٥١.

(٤) الموضوعات ١: ٣٥٣.

(٥) الموضوعات ١: ٣٥٤.

حرملةبن يحيى المقلوبات، سمعت أحمدبن الحسن المدائني بمصر، وذكر أحمدبن حرملة فقال: كان أكذب البرية، كان يكذب بالكذب الذي لا يستحل للمسلم أن يذكره، ولا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل الاعتبار[1]

وقال ابن عدي: ضعيف جدا يكذب في حديثه رسول الله ﷺ إذا روى ويكذب في حديث الناس إذا حدث عنهم، وذكر في ترجمته أشياء ثم قال: وهو كذوب[2].

قلت: فروايته لا تصلح للمتابعة.

وقد استدرك السيوطي على ابن الجوزي بطريق ثالث لحديث جابر فقال:

وقال أبو الحسن بن شاذان الفضلي في خصائص علي، حدثنا أبو بكر محمدبن ابراهيمبن فيروز الانماطي، حدثنا الحسينبن عبدالله التميمي[3]، حدثنا حبيببن النعمان، حدثنا جعفربن محمد، حدثني أبي عن جدي عن جابربن عبد الله قال، قال رسول الله ﷺ : «أنا مدينة الحكمة وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت إلى بابها».

وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من طريق الدارقطني: حدثنا محمدبن ابراهيم الأنماطي به[4].

قلت: وهذه الرواية فيها مجاهيل، أحدهم الحسينبن عبيدالله التميمي قال الذهبي: لا يدري من هو[5] وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه وهو مجهول[6].

وثانيهم شيخه خبيببن النعمان[7] قال ابن حجر: ذكره الطوسي في رجال

---

(١) مجروحين ١: ١٣٩/ ١٤٠، وانظر لسان ١: ١٨٩.
(٢) لسان ١: ١٨٩.
(٣) هكذا في اللآلي، وذهب المعلمي إلى أن الاسم محرف، والصواب الحسينبن عبيدالله بالتصغير.
(٤) اللآلي ١: ٣٣٥.
(٥) ميزان ١: ٥٤٠.
(٦) الضعفاء: ٩١، لسان ٢: ٢٩٦.
(٧) هكذا في اللآلي، قال المعلمي وصوابه حبيب بالمهملة.

الشيعة[1] وثالثهم: محمدبن ابراهيمبن فيروز بن الانماطي، لم أقف له على ترجمة فيما فتشت من مصادر وقد تعقب المعلمي السيوطي فقال: وفي اللآلي طرق أخرى قد بين سقوطها، وأخرى سكت عنها ـثم قالـ للفضلي بسند إلى جابر، فيه من لم أعرف، عن الحسينبن عبدالله التميمي رواه الحسينبن عبيدالله التميمي وهو مجهول واه، حدثنا خبيببن النعمان، صوابه حبيببن النعمان، شيعي مجهول ذكر في اللسان أن الطوسي ذكره في رجال الشيعة[2].

قلت: وهذه الرواية لا تصلح للمتابعة لجهالة نقلتها.

وأما الشاهد الثالث:

فقد استدركه السيوطي على ابن الجوزي فقال: وقال الديلمي، أنبانا أبي، أنبانا الميداني، أنبانا أبو محمد الحلاج، أنبانا أبو الفضل محمدبن عبدالله، حدثنا أحمد بن عبيد الثقفي، حدثنا محمد بن علي بن خلف العطار حدثنا موسى بن جعفر ابن ابراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، حدثنا عبد المهيمن ابن العباس عن أبيه عن جده سهل بن سعد عن أبي ذر قال، قال رسول الله ﷺ: «علي باب علمي ومبين لأمتي ما أرسلت به من بعدي، حبه إيمان، وبغضه نفاق، والنظر إليه رأفة»[3].

قلت: هذه الرواية لا يفرح بها، لأنها لا تصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما فيها من علل تتعلق باسنادها ومتنها.

ففيها أحمدبن عبيد الثقفي لم أقف له على ترجمة فيما فتشت من مصادر.

وفي سندها موسىبن جعفربن ابراهيم، قال العقيلي: في حديثه نظر[4]، وقال ابن حجر: تفرد عن مالك بخبر منكر جدا[5].

---

(1) لسان ٢: ١٧٣.

(2) هامش الفوائد المجموعة: ٣٥٣.

(3) اللآلي ١: ٣٣٥.

(4) ميزان |، لسان ٦: ١١٤.

(5) لسان ٦: ١١٥.

وفي سندها أيضا: عبد المهيمن بن العباس‌بن سهل‌بن سعد قال فيه البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة وقال في موضع آخر: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث. وقال علي‌بن الجنيد: ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: لما فحش الوهم في روايته بطل الاحتجاج به. وقال الساجي عنده نسخة عن أبيه عن جده فيها مناكير، وقال الحربي: غيره أوثق منه، وذكره ابن البرقي في طبقة من كان الأغلب على روايته الضعف، وقال الدارقطني: ليس بالقوي وقال مرة: ضعيف، وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن آبائه أحاديث منكرة لا شيء[1].

وفيها: محمدبن علي‌بن خلف العطار، وهو مختلف فيه، حكى الخطيب عن محمدبن منصور أنه كان يقول: محمدبن علي‌بن خلف ثقة مأمون حسن العقل[2] وقال الذهبي: اتهمه ابن عدي وقال: عنده عجائب[3] زاد ابن حجر: وهو منكر الحديث والبلاء فيه عندي منه[4].

قلت: فابن عدي أورد جرحه وفسره ولذا فإنه يقدم على من وثقه بمقتضى كلام أئمة الحديث وقواعدهم. ولو فرضنا خلاف ذلك فإن الحديث لا يصلح للاعتبار فضلا عن الاحتجاج لما في سنده من الضعفاء شديدي الضعف والمجاهيل والله أعلم. وقد تعقب المعلمي السيوطي فقال: للديلمي بسند إلى سهل‌بن سعد عن أبي ذر، وفيه من لم أعرفه، عن محمدبن علي‌بن خلف العطار، متهم. حدثنا موسى‌بن جعفربن ابراهيم، تالف، حدثنا عبد المهيمن‌بن العباس، متروك[5].

وأما الشاهد الرابع:

قال السيوطي: قال ابن عساكر في تاريخه: أنبأنا أبو الحسن علي‌بن قبيس،

---

(١) تهذيب ٦: ٤٣٢.
(٢) تاريخ بغداد ٣: ٥٧.
(٣) المغني ٢: ٦١٦، وانظر ديوان الضعفاء: ٢٨٣، ميزان ٣: ٦٥١، لسان ٥: ٢٨٩.
(٤) لسان ٥: ٢٩٠.
(٥) هامش الفوائد المجموعة: ٣٥٣.

حدثنا عبد العزيزبن أحمد، حدثنا أبو نصر عبدالوهاب بن عبدالله بن عمر المري حدثنا أبو القاسم عمربن محمدبن الحسين الكرخي، حدثنا علي بن محمدبن يعقوب البردعي، حدثنا أحمدبن محمدبن سليمان قاضي القضاة حدثني أبي، حدثنا الحسين بن تميم بن تمام، عن أنس مرفوعا «أنا مدينة العلم وأبو بكر وعمر و... ان سورها وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب».

قال ابن عساكر: منكر جدا اسنادا ومتنا.

وقال ابن عساكر: أنبأنا أبو الفرج غيث بن علي الخطيب حدثني أبو الفرج الاسفرائيني قال: كان أبو سعد اسماعيل بن المثنى الاسترابادي يعظ بدمشق فقام إليه رجل فقال: أيها الشيخ ما تقول في قول النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وعلي بابها» فأطرق لحظة ثم رفع رأسه وقال: نعم لا يعرف هذا الحديث على التمام إلا من كان صدرا في الاسلام، إنما قال النبي ﷺ: «أنا مدينة العلم وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها وعلي بابها». قال: فاستحسن الحاضرون ذلك وهو يردده، ثم سألوه أن يخرج لهم اسناده فاغتم ولم يخرجه لهم، ثم قال شيخي أبو الفرج الاسفرائيني: ثم وجدت له هذا الحديث بعد مدة في جزء على ما ذكره ابن المثنى[1].

قلت: قد كفانا ابن عساكر رحمه الله مؤونة البحث في هذه الرواية حيث جاء قوله كقول جهيزة يقطع كلام كل خطيب، ولذا فإن الرواية المنسوبة إلى أنس رضي الله عنه لا تصلح للاعتبار لما فيها من الكذب الصراح على رسول الله ﷺ.

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٥/٣٣٦، وقد أورد السخاوي في المقاصد روايات أخرى فقال: وقد أخرج الديلمي في مسنده بسند ضعيف جدا عن ابن عمرو مرفوعا «علي بن أبي طالب. باب حطة، فمن دخل فيه كان مؤمنا ومن خرج منه كان كافرا»، ثم قال: ومن حديث ابن عباس رفعه: «أنا ميزان العلم، وعلي كفتاه، والحسن والحسين خيوطه، وأورد صاحب الفردوس وتبعه ابنه المذكور بلا اسناد عن ابن مسعود رفعه: أنا مدينة العلم، وأبو بكر أساسها، وعمر حيطانها، وعثمان سقفها وعلي بابها، وعن أنس مرفوعا: أنا مدينة العلم وعلي بابها ومعاوية حلقتها. قال السخاوي: وبالجملة فكلها ضعيفة، وألفاظ أكثرها ركيكة، وأحسنها حديث ابن عباس، وهو حسن. اهـ المقاصد الحسنة: ٩٧/٩٨.

قلت: قد عرفت ما في حديث ابن عباس، وبذلك يمكن معرفة الحكم على هذه الروايات التي ساقها السخاوي، والله أعلم.

وهكذا ترى أن كافة الطرق التي ورد بها الحديث تشتمل إما على كذابين أو متروكين أو مجروحين جرحا لا ينجبر أو مجهولين جهالة عين.

كما أن في بعض الروايات عللا قادحة تحول دون قبوله وتؤثر في صحته.

بل أن تنوع مخارجه وتعدد طرقه على هذه الهيئة والحال التي ورد بها يزيده نكارة ويرجح الحكم عليه بالوضع والاختلاق.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بمتن الحديث. وذلك أن كل من حكم على الحديث بالوضع إنما لاحظ نكارة متنه بالاضافة إلى الطعن في سنده، ولذا فقد حاول بعض الأئمة ممن يرى ثبوت الحديث أن يجيب على اعتراض من أنكر متنه بأمرين:

الأمر الأول: أن الحديث من قسم المعروف ـ لا من قسم المنكر ـ لأنه قد جاء عنهﷺ من الأحاديث ما يشبه لفظه، خاصة في المناقب والفضائل التي أخبرﷺ بها عن نفر من أصحابه. وممن ذهب الى ذلك العلائي في أجوبته على الأحاديث التي تعقبها القزويني على مصابيح البغوي وادعى أنها موضوعة، فقال ضمن الكلام على حديث «أنا مدينة العلم وعلي بابها»: وقد تفرد به ـ أي أبو معاوية ـ عن الأعمش فكان ماذا، وأي استحالة في أن يقول النبيﷺ مثله في حق علي رضي الله عنه[1].

وقال أيضا: وليس هو من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول. بل هو كحديث: أرحم أمتي بأمتي[2].

الأمر الثاني: قد يفهم البعض أن هذا الحديث يتعارض مع ما هو معلوم ومجمع عليه بين أهل السنة من أن أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم. فالتعارض في هذا مندفع، والجمع بين منطوق هذا الحديث وأضرابه وبين هذا الاجماع ممكن وممن ذهب إلى هذا السخاوي فقال: وليس في هذا كله ما يقدح في إجماع أهل السنة من الصحابة والتابعين فمن بعضهم علي أن أفضل

---

(١) اللآلي ١: ٣٣٣.
(٢) المقاصد الحسنة: ٩٧.

وله طريق ثانٍ ليس فيها عطاء. أخرجه النسائي. وثالث أخرجه ابن معين في مسنده. . .

وللحديث شاهد من حديث أسماء بنت يزيد، أخرجه أحمد والطبراني بسند حسن بالجملتين أيضا ولفظه فإن مات مات كافرا.

ومن حديث عياض بن غنم أخرجه أبو يعلى والطبراني بالجملتين أيضا، ولفظه، فإن مات فإلى النار.

ومن حديث أبي ذر أخرجه أحمد والبزار والطبراني.

ومن حديث ابن عباس أخرجه الطبراني من طريقين عنه.

ومن شواهد الجملة الثانية. ما أخرجه البخاري في تاريخه من طريق محمد بن عبدالله عن أبيه، قال النبي ﷺ «مدمن خمر، كعابد وثن».

وأخرجه أيضا من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا وهو عند ابن ماجه.

وأخرجه أحمد والبخاري في تاريخه من حديث ابن عباس والطبراني في الأوسط من حديث أنس.

وأخرجه البخاري في تاريخه من حديث جابر بلفظ من مات مدمن خمر مات كعابد وثن.

ومن شواهد الجملة الأولى أيضا: ما أخرجه البخاري في تاريخه من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا لا يقبل الله لشارب الخمر صلاة ما دام في جسده منها شيء[1].

قلت أما رواية النسائي فقد قال في المجتبى: أخبرنا أبو بكر بن علي، قال حدثنا سريج بن يونس قال: حدثنا يحيى بن عبد الملك، عن العلاء وهو ابن المسيب، عن فضيل، عن مجاهد عن ابن عمر قال «من شرب الخمر فلم ينتش لم تقبل له صلاة

---

(١) التعقبات: ٢٦/ب/ ٢٧/ب.

ما دام في جوفه أو عروقه منها شيء وإن مات، مات كافرا، وإن انتشى لم تقبل له صلاة أربعين ليلة وإن مات فيها مات كافرا».

خالفه يزيد بن أبي زياد. أخبرني محمدبن آدم بن سليمان، عن عبد الرحيم عن يزيد.

وأنبأنا واصل بن عبد الأعلى حدثنا ابن فضيل عن يزيدبن أبي زياد. عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ. وقال محمد بن آدم: عن رسول الله ﷺ قال: من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم يقبل الله منه صلاة سبعا، وإن مات فيها -وقال ابن آدم- فيهن، مات كافرا، فإن أذهبت عقله عن شيء من الفرائض -وقال ابن آدم- القرآن، لم تقبل له صلاة أربعين يوما. إن مات فيها -وقال ابن آدم- فيهن، مات كافرا[1].

فالنسائي نبه إلى مخالفة زياد لفضيل حيث روى الحديث عن مجاهد عن عبدالله بن عمروبن العاص، في حين أن فضيلا رواه عن مجاهد عن عبدالله بن عمربن الخطاب.

وفي صنيع ابن الجوزي ما يسترعي انتباه الباحث، ويلفت نظره، ذلك أنه رحمه الله لم يورد في هذا الباب من الروايات المستقيمة رواية واحدة، بل كل الروايات التي ساقها روايات تحمل بين جنباتها عللا قادحة. ومن المستبعد جدا ألا يعلم ابن الجوزي رحمه الله بعض الروايات المستقيمة إن لم يكن الكل. والذي يظهر لي والله أعلم، أنه رحمه الله إنما ساق هذه الروايات بعينها في موضوعاته. لأمور تتعلق بأسانيدها دون متونها، وأن الحكم عليها بالوضع إنما هو متعلق بالأسانيد دون المتن. وثمة قرينة تؤيد ما ذهبت إليه وهي تعقبه الحديث بقوله: هذا حديث لا يصح[2] في حين أنه غالبا ما يتعقب الحديث بقوله: هذا الحديث لا يصح عن رسول الله ﷺ فاقتصاره في هذا الحديث على نفي الصحة عن الحديث دون نفي الحديث عن رسول الله ﷺ مشعر بأن عدم الصحة إنما يتعلق بأمر إصطلاحي.

(١) ن الأشربة. الاثام المتولدة من شرب الخمر ٨: ٣١٦/٣١٧.

(٢) الموضوعات ٣: ٤١.

وابن الجوزي قد ذكر في مقدمة كتابه أن من الموضوعات ما كان نتيجة خطأ أو وهم. وأن منها ما يحكم عليه بالوضع لوجود كذاب في سنده[1]، وهذا ما أحاول بيانه في هذه العجالة.

أما الرواية الأولى، فقد ساقها بسنده إلى عبداللهبن محمدبن زياد. حدثنا عليبن حرب، حدثنا محمدبن فضيل، حدثنا يزيدبن أبي زياد، عن مجاهد عن عبداللهبن عمرو به.

وأعل الرواية بيزيدبن أبي زياد. وهو ضعيف في الحديث كما قال وزيادة على ذلك قال البرديجي: روى عن مجاهد وفي سماعه منه نظر، وقال الدارقطني: لا يخرج عنه في الصحيح ضعيف يخطىء كثيرا ويتلقن إذا لُقِّن[2]، ويزيد في رواية الحديث عن مجاهد عن عبداللهبن عمروبن العاص خالف فضيلبن عمرو الفقيمي، وهو ثقة[3]، حيث قلب اسناد الرواية. فجعلها من مسند عبد اللهبن عمروبن العاص والواقع أنها من مسند عبدالله بن عمربن الخطاب. وقلب الاسناد في اعتبار المحدثين نوع من أنواع الوضع كما سبق تقريره.

والنسائي رحمه الله تعالى إنما أورد رواية يزيد لبيان العلة فيها، فتعقب السيوطي لابن الجوزي بأن النسائي أخرجها مطلقا دون الاشارة إلى علتها فيه تجاوز لا يليق به رحمه الله.

فإدراج ابن الجوزي للحديث في موضوعاته موافق لقواعد المحدثين في اعتبار القلب نوعا من الوضع لمجيئه على خلاف الأمر الذي عليه الحديث.

وأما الرواية الثانية فقد ساق سندها إلى الدارقطني: حدثنا محمدبن القاسمبن

---

(١) انظر الموضوعات. وقد ساق الحديث وعده من منكراته.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٤٢٣/ ٤٢٤. تهذيب ١١: ٣٣٠/ ٣٣١.

(٣) انظر ترجمته في تهذيب ٨: ٢٩٣/ ٢٩٤.

زكريا، حدثنا عبادبن يعقوب، أنبأنا عمروبن ثابت، عن الأعمش عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو به.

وقد أعلها بأنها من رواية عبادبن يعقوب، عن عمروبن ثابت، ونقل عن ابن حبان الطعن فيهما[1].

قلت: عباد بن يعقوب، وعمروبن ثابت من غلاة الروافض الذين اشتهروا بشتم السلف والنيل من الصحابة الكرام[2]. وعلماء الحديث كانوا يردون حديث من يشتم الصحابة ويصمونهم بالكذب، ويعتبرون حديثهم في عداد الموضوعات ولو كانت رواياتهم موافقة لمرويات الثقات لأنهم لا يقبلون الحديث إلا ممن تطهر ظاهره وباطنه. وقد سبق تقرير ذلك في فصل «على أي شيء يطلق المحدثون الكذب». فإدراج ابن الجوزي لهذه الرواية ضمن كتب الموضوعات سائغ من هذه الجهة وحكمه اصطلاحي يتعلق بأسناد الرواية دون متنها.

وأما الرواية الثالثة، فقد أعلها بإبراهيم بن عبدالله المصيصي، وقال كان المصيصي يسرق الحديث ويسويه[3].

قلت: حديثه أورده ابن حبان في ترجمته فقال: وقد روى عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر قال، قال رسول الله ﷺ «من شرب مسكرا نجس ونجست صلاته أربعين صباحا فإن مات فيهن مات كافرا، فإن تاب، تاب الله عليه، فإن عاد كان هذا حقا على الله عز وجل أن يسقيه من طينة الخبال»، قيل: يا رسول الله وما طينة الخبال؟ قال: ما يسيل من صديد أهل النار، أخبرناه علي بن موسى بن حمزة البزيفي ببغداد، حدثنا ابراهيم بن عبد الله[4]

---

(١) الموضوعات ٣: ٤١.

(٢) انظر ترجمة عباد في ميزان ٢: ٣٧٩/٣٨٠، تهذيب ٥: ١٠٩/١١٠. وأما عمروبن ثابت فانظر ترجمته في ميزان ٣: ٢٤٩/٢٥٠. تهذيب ٨/ ٩/ ١٠.

(٣) الموضوعات ٣: ٤١/٤٢.

(٤) مجروحين ١: ١٠٤.

وابراهيم قال فيه ابن حبان: يسوى الحديث ويسرقه ويروي عن الثقات ما ليس من حديثهم، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري، على الأوزاعي وحديث الأوزاعي على مالك، وحديث زيادبن سعد على يعقوب‌بن عطاء وما يشبه هذا [1]. وقال الذهبي: هذا رجل كذاب، قال الحاكم أحاديثه موضوعة [2]. والظاهر أنه سرق الحديث وقلبه فرواه عن ابن جريج عن نافع، والرواية مشهورة عن مجاهد عن ابن عمر، وهذا الصنيع يعد كذبا ووضعا لدى أئمة الحديث، لأن سرقة الاسناد نوع من الوضع كما سبق تقريره، فحكم ابن الجوزي عليها بالوضع موافق لاصطلاح المحدثين والله أعلم.

وأما رواية عطاءبن السائب فقد أشار إليها وأعلها باختلاطه، ومخالفته غيره في روايته.

وقد أخرج حديثه أحمد[3] والترمذي حسنه[4].

ففي كلا الروايتين رواه عطاء عن عبيداللهبن عبيدبن عمير. لكنه في رواية الترمذي أدخل بين عبيدالله وبين عبداللهبن عمر عبيدبن عمير.

وعطاء بن السائب تكلم فيه، وقد وثقه بعضهم إلا أنهم مجمعون على أنه اختلط وتغير، وحدث بعد الاختلاط، وقد فرق أئمة الحديث بين من سمع منه قبل الاختلاط فقبلوا حديثهم، وبين من سمع منه بعد الاختلاط فردوا مروياتهم وتوقفوا فيها، وقد حصر ابن حجر الرواة الذين تقبل مروياتهم عنه لأنهم سمعوا منه قبل

(١) مجروحين ١: ١٠٣.

(٢) ميزان ١: ٤٠/٤١. لسان ١: ٧٢.

(٣) قال في المسند: حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن عطاءبن السائب عن عبداللهبن عبيدبن عمير عن ابن عمر مرفوعا. من شرب الخمر فسكر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة فإن تاب، تاب الله عليه. فإن عاد كان حقا على الله أن يسقيه من نهر الخبال. قيل: وما نهر الخبال؟ قال: صديد أهل النار. اهـ ٢: ٣٥.

(٤) وأما الترمذي فقال: أخبرنا قتيبة. حدثنا جرير عن عطاءبن السائب عن عبداللهبن عبيدبن عمير عن أبيه قال، قال عبداللهبن عمر قال رسول الله ﷺ. الحديث انظر تحفة الأحوذي ٥: ٦٠١/٦٠٢.

الاختلاط، وهم سفيان الثوري وشعبة، وزهير وزائدة وحمادبن زيد وأيوب. قال: ومن عداهم يتوقف فيه، إلا حمادبن سلمة، فقد اختلف قولهم فيه. والظاهر أنه سمع منه مرتين[1]. فيؤخذ من هذا أن رواية جرير عنه التي في الترمذي، ورواية معمر التي عند أحمد عنه، كانت بعد الاختلاط، بل أن رواية جرير قد صرح بأنها ضعيفة لأنه أخذها عنه بعد الاختلاط.

قال ابن الجارود: حديث سفيان وشعبة وحمادبن سلمة عنه جيد، وحديث جرير وأشباه جرير ليس بذاك[2].

وقال يعقوب بن سفيان: ما روى عنه سفيان وشعبة وحمادبن سلمة سماع هؤلاء سماع قديم وكان عطاء تغير بآخره، وفي رواية جرير وابن فضيل وطبقتهم ضعيفة[3]

فعطاء بن السائب خالف الرواية المعروفة عن ابن عمر، فهي من طريق مجاهد عنه ورواها عطاء عن عبيد اللهبن عمير، وفيها اضطراب حيث ساقها تارة عن عبيدالله عن أبيه وتارة أسقط عبيدبن عمير، وهو اضطراب في سند الرواية.

وقد نبه ابن الجوزي إلى وجود اختلاف في المتن بين رواية عطاء ورواية مجاهد[4] كل هذا يدل على أن هذه الرواية تأثرت باختلاط عطاء فرواها على خلاف ما هي عليه فساغ اطلاق اسم الوضع عليها لما فيها من الخطأ وإن لم يكن متعمدا.

فإبن الجوزي عندما أدرج هذه الروايات في الموضوعات فقد أقام حكمه عليها لعلل تتعلق بأسانيدها، ولم يقصد بذلك متن الحديث.

والسيوطي رحمه الله عندما تعقبه إنما ظن أن ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع إنما قصد متنه. ولذا ساق له من المتابعات والشواهد ما يثبت بها متن

---

(١) تهذيب ٧: ٢٠٧.
(٢) تهذيب ٧: ٢٠٧.
(٣) تهذيب ٧: ٢٠٧.
(٤) الموضوعات ٣: ٤٢.

الحديث حتى أنه صححه لكثرة متابعاته وشواهده. وإذا عرف هذا تبين أن النزاع بينهما لم يتناول محلا واحدا. فكانت هذه المبلينة، والذي أوقع السيوطي رحمه الله تعالى ومن سلك نهجه ممن تتبع ابن الجوزي وتعقبه تقصير ابن الجوزي رحمه الله في بيان مراده من إدراج ببعض الروايات في الموضوعات، فالمقدمة التي صدر بها كتابه، لا تدل صراحة على مقصوده. كما أن التعليقات التي ذيل بها الروايات لا تفصح عن مراده. وكان ينبغي عليه رحمه الله أن يكشف عن العلل التي خولت له إدراج الرواية في الموضوعات بما يزيل اللبس ويدفع الشبه. وهذا التقصير في البيان كان .. الأسباب التي عرضت كتابه للنقد الشديد من قبل المحدثين.

وبهذا يتبين أن حكم ابن الجوزي على هذه الروايات بالوضع له ما يبرره والله أعلم.

سادسا: الأحاديث التي انفرد باخراجها ابن ماجه:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بأسانيد إلى يعقوب بن سفيان وأحمدبن محمد المخرجي، ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي، قالوا: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك. حدثنا اسماعيل بن عياش، عن صفوان بن عمرو عن عبد الرحمن بن جبير عن كثير ابن مرة، عن عبد الله بن عمرو قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله اتخذني خليلا، ومنزلي ومنزل ابراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهين، والعباس بيننا مؤمن بين خليلين».

قال العقيلي: عبد الوهاب متروك الحديث، ولا يتابعه على هذا الحديث إلا من هو دونه، أو مثله، وليس له أصل عن ثقة.

وقال أبو حاتم ابن حبان: كان عبد الوهاب يسرق الحديث، لا يحل لاحتجاج به.

قال المصنف ـأي ابن الجوزيـ قلت: وقد سرق هذا الحديث من عبد

الوهاب، أنبأنا . . . ، حدثنا أحمدبن معاوية الباهلي، حدثنا ابن معاوية الباهلي، حدثنا ابن عياش عن صفوان‌بن عمرو به.

قال ابن عدي: هذا الحديث يعرف بعبد الوهاب، وأحمدبن معاوية سرقه منه، وكان يسرق الحديث، ويحدث عن الثقات بالبواطيل[1].

قال السيوطي في التعقبات: قلت: أخرجه من طريق من عبد الوهاب ابن ماجه[2].

وقال في اللآلي بعد أن أورد الحديث وكلام ابن الجوزي، قلت: أخرجه ابن ماجه، حدثنا عبد الوهاب به.

وله طريق آخر، قال الحاكم في تاريخه: حدثنا أبو حبيب المصاحفي، حدثنا أبي، حدثنا أحمدبن أبي الوجيه الجوزجاني حدثنا أبو معقل بن يزيدبن معقل، عن موسى‌بن عقبة، عن سالم، عن حذيفة قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله اتخذني خليلا، كما اتخذ ابراهيم خليلا، فقصري في الجنة وقصر ابراهيم في الجنة متقابلان وقصر علي بين قصري وقصر ابراهيم فيا له من حبيب بين خليلين»[3].

فيتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢ـ إن للحديث طريقا آخر أخرجه الحاكم في تاريخه.

أما ابن ماجه فقد قال في سننه: حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك، حدثنا اسماعيل‌بن عياش، عن صفوان‌بن عمرو عن عبدالرحمن‌بن جبيربن نفير، عن كثيربن مرة الحضرمي، عن عبدالله‌بن عمرو قال، قال رسول الله ﷺ «إن الله اتخذني

---

(١) الموضوعات ٢: ٣٢/٣٣، اللآلي ١: ٤٣٠.

(٢) التعقبات: ٥٢/أ.

(٣) اللآلي ١: ٤٣٠/٤٣١.

خليلاً ، كما اتخذ ابراهيم خليلا، فمنزلي ومنزل ابراهيم في الجنة تجاهين والعباس بيننا مؤمن بين خليلين»[1].

والحديث كما قال ابن الجوزي مداره على عبد الوهاب بن الضحاك وهو ممن أجمع الأئمة النقاد على ضعفه وتجريحه، بل تتفق عباراتهم على أنه ممن كان يكذب ويضع الحديث. فقد قال البخاري : عنده عجائب[2]، وقال أبو حاتم الرازي : كان يكذب وترك حديثه والرواية عنه بعد أن سمع منه وسأل عنه أبا اليمان فقال. لا تكتب عنه هذا قاص، وقال محمد بن عوف: إنه أخذ فوائد أبي اليمان فكان يحدث بها عن اسماعيل بن عياش وحدث بأحاديث كثيرة فقال له: ألا تخاف الله عز وجل، فضمن لي أن لا يحدث بها. فحدث بها بعد ذلك[3]، وقال أبو داود: كان يضع الحديث، قد رأيته ونقل الآجري عنه أيضا أنه قال: غير ثقة ولا مأمون وقال النسائي: ليس بثقة متروك، وقال العقيلي والدارقطني والبيهقي : متروك، وقال صالح بن محمد الحافظ، منكر الحديث، عامة حديثه كذب، وقال الجوزجاني: أقدم وجسر فأراح الناس. وقال ابن عدي: وبعض حديثه لا يتابع عليه، وقال الدارقطني أيضا: عن اسماعيل بن عياش وغيره، مقلوبات بواطيل[4].

فإذا كان هذا حال عبد الوهاب فكيف لا يحكم على ما تفرد به بالكذب والوضع، والعجيب من السيوطي رحمه الله كيف يتعقب ابن الجوزي على إيراده هذا الحديث في الموضوعات لمجرد إخراج ابن ماجه له، لأن إخراج ابن ماجه له لا يخرجه عن كونه موضوعا، إذ ابن ماجه لم يشترط إخراج الصحيح أو الثابت فقط، وحتى لو اشترط ذلك. فإن قواعد النقاد والمحدثين تقضي بالحكم على هذا الحديث بالوضع.

ثم أن متن الحديث مشعر بوضعه إذ أن سائر الأنبياء غير محمد وابراهيم لم ينالوا هذه المنزلة مع تميزهم بالرسالة لم يبلغوا هذه المنزلة التي ادعاها هذا الكذاب

---

(١) جه. مقدمة باب رقم ١١، حديث رقم ١٤١.

(٢) التاريخ الكبير ٣/٢: ١٠٠.

(٣) الجرح ٣/١: ٧٤.

(٤) تهذيب ٦: ٤٤٧/٤٤٨، وانظر ميزان ٢: ٦٧٩/٦٨٠.

للعباس رضي الله عنه. وليس بعيدا أن هذا الدجال أراد أن يتقرب بحديثه هذالبني العباس الذين كانوا خلفاء الدولة الاسلامية إذ ذاك ولكن صدق قول الجوزجاني: أقدم وجسر فأراح الناس، فإن العباس رضي الله عنه في غنى عن مثل هذا الكذب، وله من المناقب والفضائل ما لا يحتاج معه إلى هذا التخرص.

وأما الطريق الآخر الذي ساقه السيوطي من طريق الحاكم، فلا أدري كيف يعتبره طريقا آخر للحديث لأن حديث ابن ماجه في مناقب العباس، والحديث يذكر المنقبة لعلي رضي الله عنهما، فهما مفترقان والحديث في رواته مجاهيل، فلم أقف على ترجمة لأبي معقل بن يزيدبن معقل، ولا أحمدبن أبي الوجيه الجوزجاني فيما بين يدي من المصادر والمراجع، والظاهر والله أعلم أن الحديث وضع في مناقب العباس ثم قلب فوضع في مناقب علي رضي الله عنه. ويبدو أن السيوطي رحمه الله إنما قصد من ذكر هذه الطريق التنبيه على الرواية الموضوعة في مناقب علي، لا لإثبات الرواية والله أعلم.

وممن أقر ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع البوصيري في زوائده على ابن ماجه[١] والشوكاني[٢] وابن عراق[٣] والسندي[٤] والنعماني[٥].

الحديث الثاني:

قال ابن الجوزي:

وأما رواية ابن عمر، فروى عثمان بن مطر عن الحسن بن أبي جعفر عن

---

(١) قال الغماري وعبد الوهاب عبد اللطيف في تعليقهما على تنزيه الشريعة: ونص على وضعه الحافظ البوصيري في زوائد ابن ماجه فلا يتعقب به. اهـ هامش تنزيه الشريعة ٢: ١٧.

(٢) الفوائد المجموعة: ٤٠٢/٤٠٣.

(٣) تنزيه الشريعة ٢: ١٧.

(٤) قال: أسناده ضعيف لاتفاقهم على ضعف عبد الوهاب، بل قال فيه أبو داود: يضع الحديث وقال الحاكم: روى أحاديث موضوعة. وشيخه اسماعيل اختلط بآخره. وقال ابن رجب: انفرد به المصنف وهو موضوع فإنه من بلايا عبد الوهاب. وقال فيه أبو داود: ضعيف الحديث اهـ. هامش جه مقدمة. حديث رقم ١٤١.

(٥) انظر ما تمس إليه الحاجة لمن يطالع سنن ابن ماجه: ٣٨/٣٩

الصحابة بعد النبي ﷺ على الاطلاق أبو بكر ثم عمر رضي الله عنهما، وقد قال ابن عمر رضي الله عنهما: كنا نقول ورسول الله ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر وعثمان، فيسمع ذلك رسول الله ﷺ فلا ينكره.

بل ثبت عن علي نفسه انه قال: خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر ثم عمر ثم رجل آخر فقال له ابنه محمد بن الحنفية: ثم أنت يا أبت فكان يقول: ما أبوك إلا رجل من المسلمين رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة أجمعين[1].

قلت: بالنسبة للأمر الأول، فإن المتتبع لأقوال رسول الله ﷺ والمتمرس في حديثه ﷺ يرى أن هذا القول جاء نسيج وحده، وهو على خلاف ما هو معروف عنه ﷺ وأن ما ضرب به المثل لا يتفق وهذا الحديث إذ أن المفاضلة التي جاءت في كثير من أحاديث المناقب والفضائل إنما كانت تجري بين أصحاب رسول الله ﷺ بعضهم بعضا، وأنهم يشتركون في أمر ما ثم يفوقهم صاحب المنقبة.

أما أن يذكر لأحدهم منقبة ينفرد بها ولا يكون لغيره فيها أدنى نصيب أو مشاركة كما في هذه الرواية فهذا ما لم يعرف عنه ﷺ إلا في هذا الحديث. ولذا فإن من قطع بوضع الحديث لم يتردد في نكارة لفظه لورودها على خلاف المألوف والمعروف عنه ﷺ.

وبالنسبة للأمر الثاني، فإن الجمع بين المتعارضين إنما يصار إليه إذا كان الحديثان متساويين من حيث الثبوت، أما إذا كان أحد الحديثين لا يبلغ درجة الاعتبار، وينحط عن درجة الاحتجاج فإنه يصار في مثل هذه الحال إلى الترجيح ولا يلتفت إلى الجمع.

ثم إن الحديث معارض بما صح عن علي رضي الله عنه أنه سئل: أخصكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: ما خصنا رسول الله ﷺ بشيء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان في قراب سيفي هذا قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها «لعن الله من ذبح

---

(١) المقاصد الحسنة: ٩٨.

لغير الله، ولعن الله من سرق منار الأرض، ولعن الله من لعن والده، ولعن الله من أوى محدثا»(1).

فلو كان النبي ﷺ قد خصه بكونه باب مدينة العلم، لنبه إلى ذلك، وأي خصوصية أفضل من هذه لو خص رضي الله عنه، بل أن نفيه أي خصوصية سوى هذا الحديث يشعر ببطلان هذا الحديث لا سيما وأنه يروى من طريقه رضي الله عنه والله أعلم.

وبهذا يتبين بما لا يدع مجالا للشك أن هذا الحديث من الأحاديث التي اختلقت على رسول الله ﷺ ووضعت عليه.

وقد حكم على الحديث بالوضع غير ابن الجوزي طائفة من النقاد والمحدثين. منهم الإمام أحمد ويحيى بن معين والبخاري، والترمذي والدارقطني، والذهبي، وابن دقيق العيد(2) فمن الناس بعدهم، والله أعلم.

خامسا: الأحاديث الواردة في سنن النسائي:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي القاسم عبيد الله بن أحمد بن علي الصيدلاني. حدثنا أبو بكر عبدالله بن محمد بن زياد، حدثنا علي بن حرب، حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو قال، قال رسول الله ﷺ: لمن شرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل له صلاة سبعا، فإن مات فيهن مات كافرا، فإذا أذهبت عقله عن شيء من الفرائض لم تقبل منه صلاة أربعين يوما، وإن مات فيها مات كافرا.

---

(1) الحديث اخرجه م. الاضاحي. باب تحريم الذبح لغير الله حديث رقم ١٩٧٨. حم١: ١١٨، ١١٩، ١٥١، ١٥٢.

(2) انظر المقاصد الحسنة: ٩٧/٩٨، ولمزيد من الايضاح انظر المستدرك، وهامشه ٣: ١٢٦/١٢٧، تنزيه الشريعة ١: ٣٧٧/٣٧٨ الفوائد المجموعة: ٣٤٨/٣٤٩ وهامشه: ٣٤٩/٣٥٣، مشكاة المصابيح ٣: ٣١٤/٣١٥.

هذا حديث لا يصح ، قال يحيى وعلي : يريدان ابن أبي زياد لا يحتج بحديثه ، وقال ابن المبارك : ارم به ، وقال النسائي : متروك الحديث

وقد روى من طريق اخر ـثم ساقه بسنده إلى ـ الدارقطني: حدثنا محمدبن القاسمبن زكريا، حدثنا عبادبن يعقوب أنبأنا عمروبن ثابت، عن الأعمش عن مجاهد عن عبداللهبن عمرو قال، قال رسول الله ﷺ «من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة، فإن مات فيها مات كافرا ما دام في عروقه منها شيء».

تفرد به عباد عن عمروبن ثابت، فأما عباد فقال يحيى: يروي المناكير عن لمشاهر فاستحق الترك، وأما عمرو فقال يحيى: ليس بثقة، ولا مأمون. . . وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الاثبات.

وقد روى نحوه عن ابراهيم بن عبد الله المصيصي حديث ابن عمر وكان المصيصي يسرق الحديث ويسويه.

وفي حديث عطاء بن السائب من حديث ابن عمر نحوه، إلا أنه لم يذكر فيه الكفر إلا أن عطاء قد اختلط في آخر عمره، فقال يحيى: لا يحتج بحديثه[1].

قلت: يتلخص كلام ابن الجوزي فيما يلي:

١ـ الرواية الأولى حكم بأنها موضوعة لأنها من رواية يزيدبن أبي زياد وهو متهم.

٢ـ الرواية الثانية حكم عليها بالوضع لأنها من طريق عباد بن يعقوب عن عمروبن ثابت وهما متهمان.

٣ـ الرواية الثالثة حكم عليها بالوضع لأنها من حديث ابراهيم المصيصي وهو يسرق الحديث.

٤ـ الرواية الرابعة حكم عليها بالوضع لأنها من طريق عطاء بن السائب وقد اختلط.

---

(١) الموضوعات ٣: ٤١/٤٢.

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي فقال في اللآلي بعد ذكر الحديث الأول: هذا الحديث أخرجه النسائي(١).

وتعقب الحديث الثاني بقوله: قلت، قال الطبراني: حدثنا محمدبن اسحاق، حدثنا جريربن حازم عن مغيرة عن فضيل بن عمرو عن عبدالله بن عمرو قال: إني أجد في الكتاب المنزل من شرب الخمر فلم يسكر لم تقبل له صلاة سبعا، فإن مات فيها مات كافرا.

وقال بعد ذكر الحديث الثالث والرابع: قلت: حديث عطاء المذكور أخرجه الطيالسي في مسنده، حدثنا همام عن عطاءبن السائب، عن عبدالله بن عبيدبن عمير عن أبيه عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من شرب الخمر، لم تقبل له صلاة أربعين ليلة، فإن تاب تاب الله عليه وكان حقا على الله أن يسقيه من طينة الخبال»، قيل: يا أبا عبد الرحمن ما طينة الخبال قال: صديد أهل النار.

وأخرجه أحمد والترمذي من طرق عن عطاءبن السائب(٢).

وقال في التعقبات: قلت: الحديث صحيح قطعا.

أما حديث ابن عمر رضي الله عنهما، فأخرجه أحمد في مسنده من طريق كلها على شرط الصحيح، والنسائي والحاكم وصححه بالجملة الأولى دون الآخرة. وأخرجه البزار من طريق آخر وفيه الجملة الأخيرة، ولفظه: وإن مات فيها كان كعابد وثن.

وأخرجه الطبراني في الأوسط، والحاكم وصححه من طريق آخر وفيه الجملة الأخيرة أيضا، ولفظه «فإن مات وهي في بطنه مات ميتة جاهلية».

وأما حديث ابن عمر، فأخرجه عن عطاء أحمد في مسنده، والترمذي وحسنه،

---

(١) اللآلي ٢: ٢٠٢.
(٢) اللآلي ٢: ٢٠٢/٢٠٣.

محمدبن جحادة عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: لا يبدأ جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء.

وأما حديث ابن عمر رضي الله عنه فقال ابن حبان؛ وكان عثمان بن مطر يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل الاحتجاج به[١].

قال السيوطي بعد أن أورد الحديث، قلت: الحديث أخرجه ابن ماجه من هذا الطريق، ومن طريق ثانية عن نافع، وأخرجه الحاكم من طريقين آخرين عن محمدبن جحادة، فبرىء عثمان من عهدته[٢].

وقال في التعقبات: أخرجه ابن ماجه من طريقه، ولم ينفرد به، فأخرجه ابن ماجه أيضا والحاكم من وجه آخر عن ابن عمر[٣].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١- الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢- إن الحديث لم ينفرد بروايته عثمان بن مطر بل تابعه غيره فرووه عن محمدبن جحاده رواها الحاكم.

٣- الحديث روي من طريق آخر عن نافع عن ابن عمر، وهي متابعة أخرى رواها ابن ماجه والحاكم.

أما ابن ماجه فقد روى الحديث من طريقين:

الطريق الأول قال سويدبن سعيد، حدثنا عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر عن محمدبن جحادة عن نافع، عن ابن عمر قال: يا نافع، قد تبيّغ بي الدم فالتمس لي حجاما واجعله رقيقا إن استطعت ولا تجعله شيخا كبيرا ولا صبيا صغيرا، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: الحجامة على الريق أمثل، وفيه شفاء

(١) الموضوعات ٢: ٧٣/ ٧٤، اللآلي ١: ٤٨٥.
(٢) اللآلي ١: ٤٨٥، تنزيه الشريعة ٢: ٥٥.
(٣) التعقبات: ١٦/ب.

وبركة وتزيد في العقل وفي الحفظ فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس واجتنبوا الحجامة يوم الأربعاء والجمعة والسبت ويوم الأحد تحريا، واحتجموا يوم الأثنين والثلاثاء فإنه اليوم الذي عافى الله فيه أيوب من البلاء، وضربه بالبلاء يوم الأربعاء، فإنه لا يبدو جذام ولا برص إلا يوم الأربعاء أو ليلة الأربعاء[1].

أما الطريق الثاني:

قال: حدثنا محمدبن المصفى الحمصي، حدثنا عثمانبن عبد الرحمن حدثنا عبد اللهبن عصمة، عن سعيدبن ميمون، عن نافع به نحوه[2].

والحديث الأول أورده ابن الجوزي، وأعله بعثمانبن مطر، ونقل عن ابن حبان: أنه لا يروي الموضوعات عن الاثبات لا يحل الاحتجاج به، قلت عثمانبن مطر أجمع الأئمة على ضعفه ولم يقو أحد منهم أمره بل اتهمه البخاري فقال: منكر الحديث[3] وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال ابن معين: ليس هو بشيء، كان ههنا بغداد، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث[4].

وقال يحيىبن معين: كان ضعيفا ضعيفا رواه محمدبن عثمانبن أبي شيبة، وقال أيضا، ضعيف لا يكتب حديثه قاله سعيدبن أبي مريم عن يحيى. وضعفه عليبن المديني جدا، وقال أبو داود: ضعيف، وقال صالحبن محمد: لا يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال صالحبن محمد: لا يكتب حديثه، وقال النسائي: ضعيف، وقال أحمد: بصري قدم بغداد وسئل كيف هو؟ قال: لا أدري، قيل له: من روى عنه فلم يعرف حديثه[5] وقال البخاري: عنده عجائب، وقال الساجي فيه: ضعيف، سمعت عمربن موسى يحدث عنه عن ثابت مناكير، وقال البزار: ليس بالقوي، وقال العقيلي: كان يحدث عن الثقات بالمناكير، وقال ابن

(١) جه. الطب. باب في أي الأيام يحتجم حديث رقم ٣٤٨٧.
(٢) جه. الطب. باب في أي الأيام يحتجم. حديث رقم ٣٤٨٨.
(٣) التاريخ الكبير ٣/٢: ٢٥٣.
(٤) الجرح ٣/١: ١٦٩/١٧٠.
(٥) تاريخ بغداد ١١: ٢٧٨/ ٢٧٩، تهذيب ٧: ١٥٤/١٥٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٩٩.

عدي: متروك الحديث وأحاديثه عن ثابت خاصة مناكير، والضعف على حديثه بين وضعفه الدارقطني[1] وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الاثبات، لا يحل الاحتجاج به[2] فهو وإن لم يصرح بكذبه من قبل الأئمة إلا أن قول البخاري يلحق به التهمة كما هو معلوم من اصطلاحه. فإبن الجوزي حكم على حديثه بالوضع تبعا لابن حبان بناء على القاعدة وهي أن الراوي متهم تفرد بالرواية.

قلت: وثمة آفة أخرى في السند وهو شيخ عثمان بن مطر - أعني الحسن بن أبي جعفر - فقد تكلم فيه النقاد، فقال فيه البخاري: منكر الحديث[3] وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي في الحديث كان شيخا صالحا في بعض حديثه إنكار، وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال ابن معين: لا شيء، وقال عمر بن علي الفلاس: رجل صدوق، منكر الحديث[4] وقال النسائي: متروك الحديث[5]، وقال ابن حبان: كان الحسن بن أبي جعفر من المتعبدين المجابين الدعوة في الأوقات، ولكنه ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظه واشتغل بالعبادة عنها فإذا حدث وهم فيما يروي، وقلب الأسانيد وهو لا يعلم حتى صار ممن لا يحتج به، وإن كان فاضلا.

وقال: تركه أحمد بن حنبل[6] وقال ابن المديني: ضعيف ضعيف، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه وقال الترمذي: ضعفه يحيى بن سعيد وغيره[7]، وذكره ابن عدي في الضعفاء، وأورد له أحاديث وقال وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب، أحاديثه صالحة، ويروي الغرائب وخاصة عن محمد بن جحادة. له عنه نسخة يرويها المنذر بن الوليد الجارودي عن أبيه، وله عن محمد بن جحادة غير ما ذكرت، أحاديثه مستقيمة وهو عندي ممن لا يتعمد الكذب. وهو صدوق. وقال أبو داود: لا أكتب

---

(١) تهذيب ٧: ١٥٤/١٥٥، وانظر ميزان ٣: ٥٣/٥٤.
(٢) مجروحين ٢: ٩٩.
(٣) التاريخ الكبير ٢/١: ٢٨٨، الضعفاء: ٢٥٦.
(٤) الجرح ٢/١: ٢٩.
(٥) الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٢٨٨
(٦) مجروحين ١: ٢٣٢.
(٧) ميزان ١: ٤٨٢/٤٨٣.

حديثه[1] والذي يبدو لي والله أعلم أن هذا الحديث هو من منكرات الحسن بن أبي جعفر خاصة وأنه رواه عن محمدبن جحادة، فهو وإن كان رجلا صالحا عابدا زاهدا إلا أنه لم يكن يحفظ، وغلب عليه صلاحه فكان من أهل الغفلة الذين يجري الكذب على ألسنتهم دون أن يشعروا ولعل هذا الحديث من الأحاديث التي قلبت عليه فرواها عن محمدبن جحادة ضمن النسخة التي أنكرها الأئمة عليه كما أشار إلى ذلك ابن عدي. فهذه علة إذا انضمت إلى العلة التي أشار إليها ابن الجوزي أظهرت مكانة الحديث، وبينت منزلته. وأن ابن الجوزي لم يشطط حينما حكم عليه بالوضع والكذب.

أما الرواية التي توبع فيها عثمان بن مطر، وأنها رويت عن محمدبن جحادة من غير طريق عثمان فقد أخرجها الحاكم قال: حدثنا أبو بكر محمدبن سليمان الزاهد، حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد الرازي وجعفربن محمد الفريابي، وزكريابن يحيى الساجي، قالوا: حدثنا أبو الخطاب زيادبن يحيى الحساني، حدثنا غزال بن محمد، عن محمدبن جحادة، عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما... الحديث.

ثم قال الحاكم: رواة هذا الحديث كلهم ثقات إلا غزال بن محمد، فإنه مجهول لا أعرفه بعدالة ولا جرح[2]، قلت: وترجم الذهبي في ميزانه لغزال فقال: غزال بن محمد، عن محمدبن جحادة لا يعرف وخبره منكر في الحجامة[3] والمتابعة في هذه الرواية للحسن بن أبي جعفر وليست لعثمان بن مطر، والرواية فيها مجهول العين. فلا تصلح للاعتبار أو المتابعة، لأن كلا من الروايتين تقصر عن درجة الاعتبار والمتابعة. أما الأولى فلما فيها من الضعف الشديد البين، وأما الثانية، ففيها راو مجهول.

أما المتابعات الأخر التي أشار إليها السيوطي رحمه الله:

أ ـ أما الحديث الأول رواه ابن ماجه قال: حدثنا محمد بن المصفى الحمصي،

---

(١) تهذيب ٢: ٢٦٠/ ٢٦١.
(٢) المستدرك ٤: ٢١١، وأقره الذهبي في تلخيص المستدرك على أن غزالا مجهول هامش المستدرك ٤: ٢١١.
(٣) ميزان ٣: ٣٣٣، لسان ٤: ٤١٧.

حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون عن نافع، به.

عبد الله بن عصمة، وسعيد بن ميمون مجهولان.

قال ابن حجر في عبد الله: أحد المجاهيل عن سعيد بن ميمون في الحجامة[1].

وقال في سعيد: عن نافع في الحجامة، وعنه عبد الله بن عصمة قلت: هو مجهول، وخبره منكر جدا في الحجامة[2].

ب ـ أما الحديث الثاني فقد أخرجه الحاكم قال: حدثنا أبو علي الحافظ أنبأنا عبدان الأهوازي حدثنا محمد بن عمر بن علي المقدمي، حدثنا عبد الله بن هاشم الدستوائي، حدثني أبي، عن أيوب، عن نافع قال، قال لي ابن عمر: يا نافع اذهب فأتني بحجام، ولا تأتني بشيخ كبير ولا غلام صغير، وقال: احتجموا يوم السبت، واحتجموا يوم الأحد والاثنين والثلاثاء، ولا تحتجموا يوم الأربعاء.

قلت رواه عن ابن عمرو موقوفا.

وفي اسناده عبد الله بن هشام الدستوائي قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه: روى عن أبيه عن أيوب السختياني «قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: هو متروك الحديث[3]» وقال الذهبي في تلخيص المستدرك بعد إيراد الحديث، قلت عبدالله متروك[4] وقال الساجي: فيه ضعف ولم يكن صاحب حديث[5]، فالرواية كما ترى لا تصلح للاعتبار، وهي لا تزيد حديث الباب إلا نكارة، لأن راويها عبداللهبن هشام متهم، ولذا قال فيه أبو حاتم قولته.

---

(١) تهذيب ٥: ٣٢٢، وانظر ميزان ٢: ٤٦١.
(٢) تهذيب ٤: ٩١، وانظر ميزان ٢: ١٦١.
(٣) الجرح ٢/٢: ١٩٣، ميزان ٢: ٥١٧.
(٤) تلخيص المستدرك ٤: ٢١١.
(٥) لسان ٣: ٣٧١.

ج ـ أما الحديث الثالث:

أخرجه الحاكم قال: ثنـا أبو النضر الفقيه، وأبو الحسن العنزي قالا: حدثنا عثمانبن سعيد الدارمي، حدثنا عبداللهبن صالح المصري، حدثنا عطافبن خالد، عن نافع أن عبد اللهبن عمر رضي الله عنها قال له... الحديث[1].

وفيه عبد اللهبن صالح كاتب الليث، وقد اتهم ورمي بالكذب[2] فروايته أيضا لا تصلح للاعتبار أو المتابعة لوجود راو متهم فيها.

وبهذا يظهر أن ما ساقه السيوطي من متابعات للحديث لا تصلح للاعتبار لما فيها من مجاهيل أو متهمين والله أعلم.

الحديث الثالث:

روى السيوطي في اللآلي قال العقيلي: حدثنا محمدبن عتاببن الربع، حدثنا سنيد بن داود، حدثنا يوسفبن محمدبن المنكدر، عن أبيه، عن جابربن عبدالله، عن النبيﷺ قال، قالت أم سليمانبن داود عليهما السلام «يا بني لا تكثر النوم بالليل، فإن كثرة النوم بالليل تدع الرجل فقيرا يوم القيامة».

لا يصح. يوسف متروك[3].

ثم تعقب السيوطي ابن الجوزي بقوله: قال فيه أبو زرعة: صالح الحديث. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، والحديث أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا زهيربن محمدبن قمير، والحسنبن محمدبن الصباح، والعباسبن جعفربن أبي طالب، ومحمدبن عمرو والحدثاني قالوا.

وأخرجه الطبراني: حدثنا جعفربن سنيدبن داود، حدثنا أبي به. وقال تفرد به سنيد.

---

(١) المستدرك ٤: ٢١١.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٤٤٠/ ٤٤٥، تهذيب ٥: ٢٥٦/ ٢٦١.

(٣) هذا الحديث لم يرد في نسخة الموضوعات المطبوعة، ويغلب على الظن أن بعض نسخ الكتاب خلت منه، لأن الذهبي لم يورده في مختصر الموضوعات مما يؤيد أنه وجد في بعض النسخ دون بعضها.

وأخرجه البيهقي في شعب الايمان.

وقال العقيلي: حدثنا محمدبن عمران الجرجاني، حدثنا الخليلبن عمرو، حدثنا ابن السماك، عن ابراهيمبن أبي يحيى، عن محمدبن المنكدر قال، قالت أم سليمان النبي عليه السلام لسليمان: يا بني لا تكثر النوم فإن كثرة النوم تدع الانسان فقيرا يوم القيامة.

وقال: حدثنا عليبن عبد العزيز، حدثنا أبو عبيد، حدثنا أبو مسهر عن سعيدبن عبد العزيز، عن ربيعةبن يزيد قال: قالت أم سليمانبن داود عليهما السلام لسليمان بن داود: إياك وكثرة النوم، فإنه يقعدك حين يحتاج الناس إلى أعمالهم[١].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث: فيه يوسفبن محمدبن المنكدر، متروك.

قلت: كذا قال النسائي، وقال أبو زرعة: صالح الحديث، وقال ابن عدي: أرو أنه لا بأس به وحديثه هذا أخرجه ابن ماجه، فعلى قول النسائي، هو ضعيف لا موضوع، وعلى قول أبي زرعة وابن عدي هو حسن، فإن وجد له متابع حكم بحسنه على كل قول[٢].

ومجمل تعقب السيوطي فيما يأتي:

١- إن الحديث رواه ابن ماجه.

٢- إن الراوي المتهم به لم يرم بالكذب، بل قوى أبو زرعة وابن عدي أمره، فحديثه على قولهما حسن وغاية ما يحمل عليه قول النسائي، إنه ضعيف فلا يقتضي ضعفه الحكم على حديثه بالوضع بل يحكم على الحديث بمتابعه إذا حسن لغيره.

٣- إن الحديث ورد من طريق آخر رواه العقيلي.

---

(١) اللآلي ٢: ٣١.

(٢) التعقبات: ١٣/أ، تنزيه الشريعة ٢: ١٠٦، ما تمس إليه الحاجة: ٣٩، حاشية السنن، إقامة الصلاة، حديث رقم ١٣٣٢.

وقبل مناقشة الآراء وبيان الراجح من الأقوال أورد حديث ابن ماجه.

قال: حدثنا زهير بن محمد، والحسن بن محمدبن الصباح والعباس بن جعفر، ومحمدبن عمرو الحدثاني قالوا: حدثنا سنيدبن داود، حدثنا يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر عبد الله قال، قال رسول الله ﷺ: قالت أم سليمان بن داود لسليمان: يا بني لا تكثر النوم بالليل، فإن كثرة النوم بالليل تترك الرجل فقيرا يوم القيامة[1].

فالحديث مداره على يوسف بن محمدبن المنكدر، والأئمة متفقون على تضعيف حديثه ولم يقو أحد منهم حديثه. وقول السيوطي: إن أبا زرعة قال فيه صالح الحديث، فهو وهم وقع فيه تبعا لصاحب الميزان[2] حيث أخطأ النقل عن أبي زرعة، ففي الجرح والتعديل، قال عبد الرحمن: سئل أبو زرعة عنه فقال: صالح، وهو أقل رواية من أخيه المنكدر[3] وفرق بين قوله صالح، وبين قوله صالح الحديث إذ الوصف متعلق بذاته، ومنه أتى، ولذا قال ابن حبان: غلب عليه الصلاح فغفل عن الحفظ فكان يأتي بالشيء توهما، فبطل الاحتجاج به[4].

وقال أبو حاتم الرازي: ليس بقوي، يكتب حديثه[5] وقال النسائي: متروك الحديث شامي[6]. وقال أبو داود: ضعيف، وقال الدولابي: متروك الحديث، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، وقال الأزدي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف[7]، فلم يقوِّ أحد منهم شأنه. وقد حكم الدولابي والأزدي والنسائي بأنه متروك الحديث، وهذه العبارة يطلقها النقاد فيمن يتهمونه بالكذب عادة، فهو على

---

(١) جه. إقامة الصلاة. باب ما جاء في قيام الليل، حديث رقم ١٣٣٢.
(٢) ميزان ٤: ٤٧٢.
(٣) الجرح ٢/٤: ٢٢٩.
(٤) تهذيب ١١: ٤٢٣.
(٥) الجرح ٢/٤: ٢٢٩.
(٦) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٦.
(٧) تهذيب ١١: ٤٢٢/٤٢٣.

رأيهم متهم بالكذب. بل إن النسائي يطلقها فيمن يرميه بالكذب صراحة كما سبق توضيحه، فبمقتضى قوله إن الحديث موضوع، وبمقتضى قولهم فالحديث مطروح. والنتيجة واحدة لأن الحديث في كلا الحالتين لا تجوز روايته ولا العمل به إلا مقرونا ببيان ضعفه، كما هو مقرر في موضعه[1].

فالراوي جرى الكذب على لسانه دون أن يتعمد، والحكم على الحديث بالوضع إنما هو لرفعه وادعاء أن النبي ﷺ قاله ونطق به، وإن كان الحديث ثابتا لكنه مقطوع كما سيأتي بيانه. وسبب الوقوع في هذا الكذب الصلاح المشوب بالغفلة ـ فإنه آفة كثير من الرواة ـ حتى قال يحيى بن سعيد القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث[2].

أما قول السيوطي أن ابن عدي قال فيه: أرجو أنه لا بأس به، فهذه العبارة قالها ابن عدي في ترجمته بعد أن أورد له ستة أحاديث انفرد بها وقال: لا أعلم ليوسف غير هذه الأحاديث التي ذكرتها، وأرجو أنه لا بأس به[3]. وقد بين المعلمي رحمه الله مقصود ابن عدي من هذه العبارة التي كثيرا ما يطلقها فقال: هذه الكلمة رأيت ابن عدي يطلقها في مواضع تقتضي أن يكون مقصوده: أرجو أنه لا يتعمد الكذب، وهذا منها لأنه قالها بعد أن ساق أحاديث يوسف وقال: وعامتها لم يتابع عليها[4] وإذا عرف مراد ابن عدي من عبارته فإنه لا تنافي بينه وبين بقية الأئمة الذين جرحوه والله أعلم.

أما الطريق الآخر الذي أورده العقيلي، حدثنا محمد بن عمران الجرجاني، حدثنا الخليل بن عمرو، حدثنا ابن السماك عن ابراهيم بن أبي يحيى، عن محمد بن المنكدر قال، قالت أم سليمان... الحديث.

---

(١) انظر صفحة: ٧٤ جـ ١.
(٢) م. مقدمة ١: ١٧.
(٣) ميزان ٤: ٤٧٣، تهذيب ١١: ٤٢٣.
(٤) هامش الفوائد المجموعة: ٣٥.

فالرواية مقطوعة، وهي من قول ابن المنكدر، ومع ذلك ففي سندها ابراهيمبن أبي يحيى، وقد صرح غير واحد من الأئمة بكذبه في الحديث[1] وقد تابع في هذه الرواية يوسفبن المنكدر. فروايته لا تصلح المتابعة.

وأما الرواية الثانية، فرواها العقيلي قال: حدثنا عليبن عبد العزيز حدثنا أبو عبيد، حدثنا أبو مسهر، عن سعيدبن عبد العزيز عن ربيعةبن يزيد قال، قالت أم سليمانبن داود. . . الحديث.

فالرواية كما هو ظاهر موقوفة على ربيعةبن يزيد. فوهم يوسفبن محمدبن المنكدر فرفعها إلى النبيﷺ. وعلماء الحديث يحكمون على هذا النوع من الحديث -أعني ما وهم فيه الراوي فرفعه وهو موقوف- بالوضع ويعتبرونه حديثا موضوعا. إلا أن الفرق بين حديث الوهم، وبين حديث المتعمد، إن المتعمد يلحقه الاثم والوعيد بخلاف الواهم، وإن كانا يشتركان في رد حديثهما والله أعلم.

الحديث الرابع:

قال ابن الجوزي، باب من صلى بالليل، حسن وجهه بالنهار قد روى من حديث جابر وأنس. . .

الطريق الثالث: روى ابن الجوزي بأسانيد إلى العقيلي: حدثنا محمدبن عبدالله الحضرمي، ومحمدبن أيوب، ومحمدبن عثمان في آخرين قالوا: حدثنا ثابت بن موسى العابد، حدثنا شريك عن الأعمش، عن أبي سفيان عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار. . .».

ثم قال ابن الجوزي عن العقيلي: وهذا الحديث باطل لا أصل له: قال ابن عدي: هذ الحديث لا يعرف إلا بثابت، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء منهم عبد الحميدبن عبداللهبن شبرمة، واسحاقبن بشر الكاهلي، وموسىبن محمد الطاهر المقدسي قال، ورواه بعض الضعفاء عن رحمويه وكذب، فإن رحمويه نفسه قال:

---

(١) انظر ميزان ١: ٥٧/ ٦١.

بلغني عن محمدبن عبدالله بن نمير أنه ذكر له الحديث عن ثابت فقال: باطل شبّه على ثابت، وذلك أن شريكا كان مزاحا، وكان ثابت رجلا صالحا فيشتبه أن يكون ثابت دخل على شريك وهو يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر عن النبي ﷺ، فالتفت فرأى ثابتا فقال يمازحه «من صلى بالليل حسن وجهه بالنهار» فظن ثابت لغفلته أن هذا الكلام الذي قاله شريك هو من الاسناد[1].

وقد تعقب السيوطي ابن الجوزي في اللآلي[2]، وبعد أن ساق مجمل كلام ابن الجوزي قال كلاما طويلا مجمله:

١ـ إن الحديث رواه ابن ماجه من طريق ثابت بن موسى به.

٢ـ إن القضاعي قال في مسند الشهاب: روى هذا الحديث جماعة من الحفاظ وانتقاه أبو الحسن الدارقطني من حديث أبي الطاهر الذهلي، وما طعن أحد منهم في اسناده ولا متنه، ثم قال: وقد روى لنا هذا الحديث من طرق كثيرة وعن ثقات عن غير ثابت بن موسى، وعن غير شريك ثم ساق تلك الطرق[3].

أما طريق ابن ماجه فقال: حدثنا اسماعيل بن محمد الطلحي، حدثنا ثابت بن موسى أبو يزيد، عن شريك، عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال، قال رسول الله ﷺ «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار»[4].

قال السندي: معنى الحديث ثابت بموافقة القرآن وشهادة التجربة لكن الحفاظ على أن الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، أخرج البيهقي في شعب الايمان، عن محمدبن عبدالرحمن بن كامل قال، قلت لمحمدبن عبد الله بن نمير، ما تقول في ثابت بن موسى؟ قال: شيخ له فضل واسلام ودين وصلاح وعبادة، قلت: ما تقول في هذا

---

(١) الموضوعات ٢: ١٠٩/ ١١٠.

(٢) يلاحظ أن السيوطي لم يورد الحديث في التعقبات، ويظهر من صنيعه هذا إقراره ابن الجوزي على وضع الحديث والله أعلم.

(٣) اللآلي ٢: ٣٢/ ٣٥.

(٤) جـه. إقامة الصلاة. باب ما جاء في قيام الليل حديث رقم ١٣٣٣.

الحديث؟ قال: غلط من الشيخ، وأما غير ذلك فلا يتوهم عليه[1].

قلت: وقد أبان الأئمة سبب وقوع الغلط في هذا الحديث، فقد روى الحاكم قصة هذا الحديث فقال: دخل ثابت‌بن موسى الزاهد على شريك‌بن عبيدالله القاضي، والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، قال، قال رسول الله ﷺ ـولم يذكر المتن ـ فلما نظر إلى ثابت‌بن موسى قال «من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار» وإنما أراد بذلك ثابت‌بن موسى لزهده وورعه، فظن ثابت بن موسى أنه روى هذا الحديث مرفوعا بهذا الاسناد، فقام ثابت يحدث به عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر، وليس لهذا الحديث أصل إلا من هذا الوجه، وعن قوم من المجروحين سرقوه من ثاب‌بن موسى[2] فعلم من قول الحاكم، أن كل من رواه عن غير ثابت‌بن موسى فقد سرقه، وبهذا يظهر حال الطرق التي ساقها السيوطي عن الشهاب القضاعي.

قال السندي: وقد تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث من الموضوع على سبيل الغلط لا التعمد، وخالفهم القضاعي في مسند الشهاب فمال في الحديث إلى ثبوته[3].

قلت: وهو تكلف من القضاعي رحمه الله، لا حاجة إليه، لا سيما بعد معرفة الظروف التي دارت فيها قصة‌الحديث.

وهذا الحديث يورده علماء مصطلح الحديث في قسم المدرج، وينازعون في الحكم عليه بالوضع، لأن شريكا لما نطق به لم يعتبره متنا للسند الذي ساقه، وإنما أدرج على ثابت حيث وهم وعده متنا للسند الذي ذكره شريك، وسماه بعضهم شبه الموضوع لأن ثابتا رواه على أنه حديث مرفوع، إلا أنه لم يقصد وضعه وإنما وهم في ذلك.

---

(١) حاشية سنن جه. انظر حديث رقم: ١٣٣٣.

(٢) اللآلي ٢: ٣٢.

(٣) جه حديث رقم ١٣٣٣.

والظاهر والله أعلم ان اعتباره حديث وهم وخطأ وهو نوع من أنواع الموضوعات حيث جاء على خلاف الواقع، فظن راويه أنه حديث لما سمعه من شيخه، لا يخرجه عن كونه موضوعا يرد من أجله حديث راويه لانعدام ضبطه، وإن رفع عنه إثم التعمد. أما من عرف أمره ورواه على أنه حديث منسوب إلى النبي ﷺ فهو آثم، لدخوله في عداد من روى حديثا يرى أنه كذب، فهو أحد الكاذبين، وهذه القرينة وهي معرفة سبب وقوع الخطأ والغلط في الرواية، كافية في صرف النظر عن تتبع أسانيد الخبر، وتعدد طرقه، إذ لا طائل تحته، ما دام الأمر واضحا لأن تتبع الطرق وتعددها والحالة هذه تعسف وتكلف، والله أعلم.

وقد حكم على الحديث بالوضع، جل النقاد وأئمة الحديث، وشذ في ذلك القضاعي بل صنيع السيوطي في عدم ذكر الحديث في تعقباته على ابن الجوزى مشعر بالحكم عليه بالوضع والله أعلم.

الحديث الخامس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن عدي. حدثنا محمدبن الحسين الأهوازي، حدثنا عمروبن علي، حدثنا الفضل‌بن قرة أخبرني عمي الحسن‌بن أبي جعفر، عن علي‌بن زيد. عن سعيدبن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: من سقى ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق نسمه، ومن سقى ماء حيث لا يقدر على الماء فكأنما أحيا نفسا.

قال ابن الجوزي: وأما الطريق الثاني فالوهم فيه من الحسن‌بن أبي جعفر، فإنه كان يخلط في الأحاديث تركه أحمد، وقال: ليس بشيء، ثم علي‌بن زيد أوهى منه[1]

قال السيوطي بعد إيراد الحديث في اللآلي: قلت: أخرجه ابن ماجه في سننه. حدثنا عماربن خالد الواسطي، حدثنا علي‌بن غراب، عن زهيربن مرزوق، عن

---

(١) الموضوعات ٢: ١٧٠، اللآلي ٢: ٨٥.

علي‌بن زيدبن جدعان، عن سعيدبن المسيب، عن عائشة رضي الله عنها[1].

ويتلخص تعقب السيوطي في أن ابن ماجه روى الحديث في سننه، ولم يورد الحديث في التعقبات.

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا عماربن خالد الواسطي، حدثنا علي‌بن غراب، عن زهيربن مرزوق، عن علي‌بن زيدبن جدعان، عن سعيدبن المسيب عن عائشة أنها قالت: يا رسول الله، ما الشيء الذي لا يحل منعه قال: الماء والملح والنار، قالت: قلت يا رسول الله: هذا الماء قد عرفناه، فما بال الملح والنار؟ قال يا حميراء، من أعطى ناراً فكأنما تصدق بجميع ما نضجت تلك النار، ومن أعطى ملحا فكأنما تصدق بجميع ما طيب ذلك الملح، ومن سقى مسلما شربة من ماء حيث يوجد الماء فكأنما أعتق رقبة، ومن سقى مسلما شربة من ماء حيث لا يوجد الماء فكأنما أحياها [2]

أما ابن الجوزي فقد روى حديث عائشة من طريقين:

الطريق الأول، رواه بسنده إلى ابن عدي. قال حدثنا عبدالله‌بن جعفر، حدثنا أحمدبن محمدبن علي‌بن الحسن‌بن شقيق، حدثنا الحسين‌بن عيسى، أنبأنا عبدالله‌بن نمير عن هشام‌بن عروة عن أبيه عن عائشة وأعل هذه الطريق بأحمدبن محمدبن علي‌بن الحسن‌بن شفيق بأنه كذاب يضع الحديث[3].

أما الطريق الثاني فقد ساقه ابن الجوزي من غير طريق ابن ماجه وإن كان مدار الحديث في كلا الروايتين علي‌بن زيدبن جدعان، إلا أن ابن الجوزي أعل الرواية بالحسن‌بن أبي جعفر بالاضافة إلى علي‌بن زيد، ولذا فإن اقتصار السندي والنعماني على ان ابن الجوزي أعل الحديث بعلي‌بن زيد فقط، فيه ترك للأهم، وذكر للمهم،

---

(١) اللآلي ٢ : ٨٥، وانظر تنزيه الشريعة ٢ : ١٣٦ . فقد أشار إلى ما تعقب به على ابن الجوزي وكذلك الطرق التي روي بها الحديث ومن أخرجه. وانظر أيضا الفوائد المجموعة: ٧٣، تذكرة الموضوعات : ١٤٧.

(٢) جه. الرهون. باب المسلمون شركاء في ثلاثة. حديث رقم ٢٤٧٤.

(٣) الموضوعات ٢ : ١٧٠.

وإن كان ابن الجوزي قد أشار إلى أن علي‌بن زيد أوهى من الحسن‌بن أبي جعفر، ولعل هذه الاشارة من ابن الجوزي، ومتابعة زهيربن مرزوق للحسن كان دافعا لهما على الاقتصار على ابن زيد فقط.

والحسن‌بن أبي جعفر قد سبق الكلام عليه وأنه متهم.

أما علي‌بن زيد بن جدعان فأكثر الأئمة على تضعيفه، فهو ضعيف في الحديث يقلب الأحاديث، ويرفع الموقوفات، ورماه بعضهم بالتشيع المفرط والرفض، إلا أن تفرده لا يلزم منه الحكم على الحديث بالوضع[1].

فآفة الحديث عند ابن الجوزي الحسن‌بن أبي جعفر، وليس على بن زيدبن جدعان، وإن كان وروده في السند يزيد من نكارة الحديث.

أما رواية ابن ماجه ففيها زهيربن مرزوق، بالاضافة إلى علي‌بن زيدبن جدعان.

أما علي‌بن زيدبن جدعان فقد أشرت إلى أنه ضعيف لا يحتج بحديثه.

وأما زهيربن مرزوق، فقد قال فيه الدارمي عن ابن معين: لا أعرفه، وقال البخاري: منكر الحديث مجهول. وقال الذهبي: ضعيف[2]، فهو مجهول عينا لأنه لم يرو عنه غير علي‌بن غراب وهو بحسب قول البخاري فيه: متهم. وقد تابع زهير هذا الحسن‌بن أبي جعفر في رواية ابن الجوزي. وكلاهما متهم فلا تصلح متابعتهما، للاعتبار. بل كلا الطريقين تزيد الأخرى نكارة، لما فيها من التهمة فالطريق التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع إنما كان حكمه حسب قواعد الأئمة النقاد. ورواية ابن ماجه تستوي في نكارتها وضعفها. برواية ابن الجوزي، ولذا فالظاهر الحكم عليها بالوضع، ويغلب على ظني أن السيوطي وافق ابن الجوزي على حكمه على

---

(١) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٢/٣: ٢٧٥، الجرح ١/٣: ١٨٦/١٨٧، ميزان ٣: ١٢٧/١٢٩، تهذيب ٧: ٣٢٢/٣٢٤.

(٢) تهذيب ٣: ٣٥٠، ميزان ٢: ٨٥.

الحديث بالوضع إذ لم يورد الحديث في كتابه الذي أفرده بالتعقب على ابن الجوزي والله أعلم.

وممن وافق ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع الشوكاني[1].

الحديث السادس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد بن الأعرابي، حدثنا عبدالله‌بن أيوب، حدثنا ابراهيم‌بن بكر، حدثنا عبدالعزيزبن أبي رواد، حدثنا عكرمة عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ: «موت الغريب شهادة».

قال ابن الجوزي: هذا لا يصح. أما ابراهيم‌بن بكر فقال ابن عدي: كان يسرق الحديث. وقال أبو الفتح الأزدي: تركوه.

وأما عبدالله‌بن أيوب، فقال الدارقطني: متروك[2].

قال السيوطي بعد ذكر الحديث، قلت: أخرجه ابن فيل في جزئه، حدثنا عقبة‌بن بكر العمي، حدثنا الحكم‌بن المنذر أبو هذيل[3]، أخبرني عبد العزيزبن أبي رواد عن عكرمة عن ابن عباس به.

وأخرجه ابن ماجه، حدثنا جميل‌بن الحسن، حدثنا محمدبن كثير العبدي، حدثنا الهذيل به، فزالت تهمة عبدالله وابراهيم.

قال الحافظ ابن حجر: واسناد ابن ماجه ضعيف لأن الهذيل منكر الحديث. وذكر الدارقطني في العلل الخلاف فيه على الهذيل هذا وصحح قول من قال: عن الهذيل، عن عبد العزيز، عن نافع، عن ابن عمر.

واغتر عبد الحق بهذا فادعى أن الدارقطني صححه من حديث ابن عمر، وتعقبه ابن القطان فأجاد.

---

(١) الفوائد المجموعة: ٧٣.

(٢) الموضوعات ٢: ٢٢١، اللآلي ٢: ١٣٢.

(٣) هكذا في اللآلي، وهو خطأ والصواب الهذيل بن الحكم أبو المنذر.

ثم ساق السيوطي طرقا وشواهد للحديث يمكن إجمالها فيما يأتي:

١- رواية الدارقطني في الأفراد من حديث عبد الحميدبن سليمان البصري، حدثني جعفربن محمد الوراق الواسطي، حدثنا عامربن أبي الحسن الواسطي، حدثنا ابراهيمبن بكر الشيباني عن عمربن ذر، عن عكرمة عن ابن عباس، وأخرجها أبو نعيم من هذا الطريق.

٢- رواية الطبراني من حديث حجاجبن عمران السدوسي، حدثنا عمروبن الحصين العقيلي، حدثنا محمدبن عبداللهبن غلاثة عن الحكمبن أبان، عن وهببن منبه عن ابن عباس.

٣- رواية العقيلي، حدثنا جدي، حدثنا يعلىبن أسد العمي، حدثنا الهذيلبن الحكم الأزدي، حدثنا الحكمبن أبان عن وهببن منبه عن طاوس مرسلا.

٤- رواية العقيلي من حديث أبي هريرة حدثنا جعفربن محمدبن بريق البغدادي، حدثنا عبد الرحمنبن نافع أبو زياد، حدثنا أبو رجاء الخراساني عن عبداللهبن الفضل عن هشامبن حسان عن محمدبن سيرين عن أبي هريرة.

٥- رواية ابن عساكر من حديث أنس قال: أبو طاهر المخلصي، حدثنا عبيداللهبن عبد الرحمنبن عيسى السكري حدثنا عبيداللهبن عبد الواحد، حدثنا نعيمبن حماد، حدثنا سليمانبن المعتمربن سليمان التيمي، عن مولى لآل مجدوح عن محمدبن يحيىبن قيس المازني، عن أبيه، عن أنسبن مالك به.

٦- رواية الطبراني من حديث عنترة، حدثنا خلفبن عمرو العكبري وأحمدبن يحيى الحلواني قالا، حدثنا سعيدبن سليمان المستعملبن ملحان، أنبأنا عبد الملكبن هارونبن عنترة عن أبيه عن جده قال، قال رسول اللهﷺ ما تعدون الشهيد منكم، قلنا يا رسول الله من قتل في سبيل الله فهو شهيد، والمتردي شهيد، والنفساء شهيد والغريق شهيد، والسل شهيد، والحريق شهيد، والغريب شهيد[1].

---

(١) انظر اللآلي ٢: ١٣٣/١٣٢.

ويلاحظ أن سند الرواية التي أوردها ابن الجوزي وسند رواية ابن ماجه يلتقيان في عبد العزيزبن أبي رواد .

وابن الجوزي اتهم في رواية ابراهيمبن بكر، وعبداللهبن أيوب، ونقل عن ابن عدي والأزدي تضعيف الأول، وعن الدارقطني تضعيف الثاني.

أما عبداللهبن أيوب فهو القربي الضرير فهو كما قال الدارقطني متروك[1].

وأما ابراهيم بن بكر الشيباني: فقال فيه الامام أحمد: قد رأيته وأحاديثه موضوعة، وقال العقيلي: كثير الوهم. وقال ابن عدي: كان ببغداد سرق الحديث، وقال الأزدي: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك[2]، وقال الذهبي: واه كان يسرق الحديث، وقال الأزدي: تركوه[3]، وقد نقل ابن حجر قول ابن عدي: ويسرق الحديث. وقال: أشار إلى أنه سرقه من الهذيل[4]، يعني أن ابراهيم هذا سرق الحديث من الهذيل، ورواه عن عبد العزيزبن أبي رواد. فإذا أثبت هذا فحكم ابن الجوزي على هذا الطريق بأنه موضوع، يسير وفق قواعد المحدثين اذ يطلقون على الحديث المسروق بأنه موضوع كما هو مقرر في موضعه. والظاهر أن هذا هو مراد ابن الجوزي في اطلاقه الحكم على الحديث بأنه موضوع إنما عنى الطريق التي أوردها بصرف النظر عن الطرق الأخرى، حيث لم يشر لها من قريب أو بعيد على خلاف العادة التي سار عليها في كتابه.

وتعقب السيوطي ابن الجوزي بأن الحديث ورد من طرق أخرى ومنها طريق ابن ماجه. فمحل النزاع بينهما مختلف، إذ عنى ابن الجوزي السند دون المتن، وقصد السيوطي المتن دون السند والله أعلم. ومع اختلاف محل النزاع فإن طريق ابن ماجه ينبغي الوقوف عندها لما فيها من العلل التي تقتضي عدم ثبوت الحديث وصحته.

---

(١) ميزان ٢: ٣٩٤، المغني ١: ٣٣٢، لسان ٣: ٢٦٢.
(٢) تاريخ بغداد ٦: ٤٧، ١: ٢٤، لسان ١: ٤٠
(٣) المغني ١: ١١
(٤) التلخيص الحبير ٢: ١٤٢.

قال ابن ماجه: حدثنا جميل بن الحسن، قال حدثنا أبو المنذر الهذيل بن الحكم، حدثنا عبدالعزيز بن أبي رواد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ «موت الغريب شهادة»[١].

وسند ابن ماجه فيه الهذيل بن الحكم أبو المنذر، وهو الذي سرق منه ابراهيم بن بكر الحديث، والهذيل هذا طعن فيه الأئمة النقاد، فقال البخاري: منكر الحديث، وقال العقيلي: لا يقيم الحديث، وقال ابن معين: هذا الحديث منكر ليس بشيء[٢]، وقد كتبت عن الهذيل ولم يكن به بأس، وقال ابن حبان: الهذيل منكر الحديث جدا[٣] ومع شدة ضعفه ونكارته فقد اضطرب في هذه الرواية، فمرة رواها عن عبد العزيز عن عكرمة عن ابن عباس، كما عند ابن ماجه.

ومرة عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر كما ذكر ذلك الدارقطني في العلل، ورجحها على رواية ابن ماجه، كما نقل ذلك عنه ابن حجر[٤]

ومرة عن الحكم بن أبان، عن وهب بن منبه، عن طاوس مرسلا. وهي عند العقيلي، كل هذا جعل النقاد يحكمون عليه بالنكارة والترك، وعلى روايته بأنها موضوعة أو منكرة، كما جاء ذلك عن أحمد والبخاري وابن معين مع قوله فيه: أنه لا بأس به، فقد حكم على حديثه بأنه منكر، فلا تناقض بين حكمه على الحديث بأنه منكر، وبين ثنائه على الهذيل.

فقول ابن حجر والسيوطي أن حديث ابن ماجه ضعيف لأنه أخرجه من طريق الهذيل، والبخاري قال فيه منكر، فيه نظر، لأن البخاري إذا قال في شخص أنه منكر، فهو غالبا عنده متهم، كما سبق بيانه، فعلى حسب قول البخاري ينزل الحديث عن درجة الضعف، وتصحيح الدارقطني رواية الهذيل عن عبد العزيز عن

---

(١) جه. الجنائز. باب ما جاء فيمن مات غريبا. حديث رقم ١٦١٣.

(٢) إنما عنى ابن معين حديثه «موت الغريب شهادة».

(٣) تهذيب ١١: ٢٦، ميزان ٤: ٢٩٤، وعد الحديث من منكراته، المغني ٢: ٧٠٩، الكاشف ٣: ٢١٩.

(٤) التلخيص الحبير ٢:١٤٢، نقلا عن العلل للدارقطني.

نافع، عن ابن عمر، يقتضي أن رواية ابن ماجه مقلوبة الاسناد، والقلب نوع من الأنواع التي يطلق عليها المحدثون الوضع والكذب.

وبجمل القول: إن رواية ابن ماجه موضوعة أيضا، ولا فرق بينها وبين رواية ابن الجوزي، لأن رواية ابن الجوزي سرقها ابراهيم بن بكر، فرواها عن عبد العزيز. ورواية ابن ماجه مدارها على الهذيل وهو متهم، وروايته مقلوبة على عكرمة عن ابن عباس، والصحيح خلاف ذلك.

وأما الطرق التي ساقها السيوطي للحديث فهي طرق هالكة لا يثبت منها شيء.

١ـ أما الرواية التي ساقها الدارقطني في الأفراد من حديث عبد الحميد بن سليمان البصري، حدثني جعفر بن محمد الوراق الواسطي، حدثنا عامر بن أبي الحسن الواسطي، حدثنا ابراهيم بن بكر الشيباني عن عمر بن ذر، عن عكرمة، عن ابن عباس، فالسند فيه ابراهيم بن بكر الشيباني، وقد مر تجريح الأئمة له وأنه يسرق الحديث، والظاهر أنه سرق الرواية من الهذيل وقلب اسنادها فرواها عن عمر بن ذر عن عكرمة حيث لم يعرف رواية عمر بن ذر للحديث إلا من طريقه. والراوي عن ابراهيم بن بكر، عامر بن أبي الحسن الواسطي ذكره العقيلي في الضعفاء وقال: لا يتابع على حديثه، فالحديث لا يصلح للمتابعة لاتحاد مخرجهما، وكل ما في الأمر أن ابراهيم سرقه وقلبه. ولذا قال الدارقطني: غريب من حديث عمر بن ذر عن عكرمة عن ابن عباس تفرد به ابراهيم بن بكر، ولم يرو عنه غير عامر بن أبي الحسين[1]، وقال ابن حجر: اسناده ضعيف تفرد به ابراهيم بن بكر الشيباني عن عمر بن ذر عن عكرمة. قال ابن عدي: كان ابراهيم هذا يسرق الحديث، وأشار إلى أنه سرقه من الهذيل[2]، قلت: فإذا رجح ابن حجر أن الحديث مسروق فكيف يكتفي بقوله ضعيف، وسرقة الحديث نوع من أنواع الوضع.

٢ـ وأما رواية الطبراني من حديث حجاج بن عمرو السدوسي، حدثنا

---

(١) اللآلي ٢: ٢٣٢، نقلا عن الدارقطني.

(٢) التلخيص الحبير ٢: ١٤٢.

عمروبن الحصين العقيلي، حدثنا محمدبن عبدالله بن علاثة، عن الحكم بن أبان، عن وهب بن منبه عن ابن عباس، به.

وهذه الرواية فيها عمروبن الحصين وهو متروك الحديث يروي الموضوعات عن ابن علاثة، وقد كذبه بعضهم[1].

وفيه أيضا محمدبن عبدالله بن علاثة، اختلفت فيه أقوال الأئمة فوثقه ابن معين، وابن سعد، وقال أبو زرعة صالح، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وضعفه البخاري وقال: في حديثه نظر، وقال الدارقطني: متروك، وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات لا يحل ذكره إلا على القدح فيه، وقال الأزدي: حديثه يدل على الكذب[2]، فهذه الرواية لا تصلح أن تكون متابعة لرواية ابن ماجه لشدة ضعفها واتهام رواتها. والله أعلم.

٣- وأما رواية العقيلي، حدثنا جدي، حدثنا يعلى بن أسد العمي، حدثنا الهذيل بن الحكم الأزدي، حدثنا الحكم بن أبان، عن وهب بن منبه عن طاوس مرسلا.

وفيه الهذيل بن الحكم، وقد سبق الكلام فيه، وفيه يعلى بن أسد العمي، ولم أقف له على ترجمة فيما وقفت عليه من المصادر.

٤- وأما حديث أبي هريرة الذي رواه العقيلي أيضا قال: حدثنا جعفربن محمدبن بريق البغدادي، حدثنا عبد الرحمن بن نافع أبو زياد، حدثنا أبو رجاء الخراساني عبدالله بن الفضل عن هشام بن حسان عن محمدبن سيرين عن أبي هريرة.

وفيه عبد الله بن الفضل أبو رجاء الخراساني، قال فيه العقيلي والذهبي: منكر الحديث[3]، وفيه جعفر بن محمد بن بريق البغدادي، وعبد الرحمن بن نافع

---

(١) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٢٥٢/٥٣. تهذيب ٨: ٢١.
(٢) راجع ترجمته في ميزان ٣: ٥٩٤/٥٩٥، تهذيب ٩: ٢٦٩/٢٧١.
(٣) ميزان ٢: ٤٧٢، لسان ٣: ٣٢٥/٣٢٦.

مجهولان. فالرواية لا تصلح للاعتبار لما فيها من الضعف البينّ وجهالة رواتها. والله أعلم.

٥- وأما رواية ابن عساكر من حديث أنس ففيها راو مجهول وهو مولى لآل مجدوح. فلا تصلح أن تكون شاهدا.

٦- وأما رواية عبد اللهبن هارون بن عنتر عن أبيه عن جده. ففيها عبد الملك، كذبه يحيىبن معين والسعدي قال: دجال كذاب، وابن حبان قال: يضع الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: متروك ذاهب الحديث، وقال أحمد والدارقطني: ضعيف[1]. فلا تصلح روايته أن تكون شاهدا.

والذي يظهر لي والله أعلم بعد تتبع الطرق والمتابعة والشواهد أنها لا تثبت ولا تقوى على الاعتبار، وأن الحديث في غاية الضعف لدرجة يمكن التصريح فيها بأن الحديث موضوع والله أعلم.

الحديث السابـــع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي، حدثنا ابراهيمبن الحجاج الحميري، حدثنا محمدبن عبد اللهبن عبيدبن عقيل الهلالي، حدثنا نصربن القاسم أبو جزء، حدثنا عبدالرحيمبن داود، عن صالحبن صهيب عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ «البركة في ثلاث: في البيع إلى أجل، والمقارضة، واختلاط الشعير بالبر للبيت لا للبيع».

قال العقيلي: وحدثنا عبد اللهبن محمدبن ناجية، حدثنا يحيىبن محمدبن السكن، حدثنا بشربن ثابت، حدثنا عمربن بسطام عن نصربن القاسم، عن داودبن علي، عن صالحبن صهيب عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ ثلاث فيها البركة «البيع إلى أجل، والمقارضة، واختلاط البر بالشعير للبيت لا للسوق».

هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وعبد الرحيمبن داود، وعمربن

---

(١) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٦٦٦/٦٦٧. لسان ٤: ٧١/٧٢.

بسطام مجهولان، وحديثهما غير محفوظ[1].

وقال السيوطي بعد ذكر الحديث وكلام ابن الجوزي: قلت: أخرجه ابن ماجه في سننه من طريق عبد الرحيم[2].

وقال الذهبي: إنه حديث واه[3].

وقال في التعقبات: أخرجه ابن ماجه[4].

أما رواية ابن ماجه فقال فيها: حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا بشر بن ثابت البزاز، حدثنا نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود، عن صالح بن صهيب عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ «ثلاث فيهن البركة...» الحديث[5].

ويلاحظ أن ابن الجوزي أورد الحديث بسندين ومداره على نصر بن القاسم. وقد أعل السند الثاني بعمر بن بسطام، زيادة على عبد الرحيم بن داود وهو المذكور في السند الثاني باسم علي بن داود، فإنه يسمى عبد الرحيم بن داود، وقيل عبدالرحمن، وقيل داود بن علي، كما أشار إلى ذلك ابن حجر في التهذيب[6].

أما عبد الرحيم هذا فقد قال العقيلي: مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يعرف إلا به[7]، وقال الذهبي: لا يعرف، وحديثه يستنكر[8] فهو مجهول عينا.

وأما نصر بن القاسم، وقيل نصير بن القاسم، فهو مجهول العين أيضا، لأنه لم يرو عنه إلا واحد، قال الذهبي: لا يكاد يعرف وعنه بشر بن ثابت فقط، وقيل بينهما

---

(١) الموضوعات ٢: ٢٤٨/٢٤٩.

(٢) في اللآلي عبد الرحمن بدلا من عبد الرحيم. وهو خطأ. والصواب ما ذكرت

(٣) الآلي ٢: ١٥٢، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ١٩٥، الفوائد المجموعة ١٤٧/١٤٨.

(٤) التعقبات: ٢٥، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٣٦.

(٥) جه. التجارات. باب الشركة والمضاربة. حديث رقم ٢٢٨٩.

(٦) تهذيب ٦: ٣٠٥.

(٧) تهذيب ٦: ٣٠٥.

(٨) ميزان ٢: ٦٠٤: ٦٠٥.

رجل[١]، وقال ابن حجر: روى له ابن ماجه حديث صهيب، البركة في ثلاث. قال البخاري: وهذا موضوع[٢] وهذا السند هو الذي أخرج به ابن ماجه الحديث، وقد حكم عليه البخاري بالوضع. وذلك لأن الحديث رواه مجاهيل وهم صالح بن صهيب وعبد الرحيم بن داود ونصر بن القاسم، ولم يتابعهم عليه معروف أو ثقة، وقد روى الحديث بشر بن ثابت عن نصر بن القاسم كما في رواية ابن ماجه. وفي رواية العقيلي زيادة عمر بن بسطام بين بشر ونصر وعلي فرواية ابن ماجه فيها انقطاع بين بشر ونصر. والساقط هو عمر بن بسطام. لكن ينازع في ذلك بأن بشر بن ثابت، وثقه ابن حبان والدارقطني[٣]، وقد صرح في الرواية بالتحديث المقتضى للسماع فلا يكون منقطعا، ويكون ذكر عمر بن بسطام من المزيد في متصل الأسانيد.

فابن الجوزي مسبوق في حكمه على الحديث بالوضع. كما نقل ذلك ابن حجر عن البخاري، وإخراج ابن ماجه له لا يقتضي عدم وضعه. لأنه لا يشترط إخراج الصحيح وما قاربه في كتابه.

أما رواية العقيلي التي فيها عمر بن بسطام بين بشر بن ثابت وبين نصر بن القاسم فقد أشار اليها الذهبي في ميزانه في ترجمة عمر بن بسطام فقال: عن نصير بن القاسم وعنه بشير بن ثابت اسناد مظلم، والمتن باطل[٤]، زاد ابن حجر: ذكره العقيلي فقال: اسناده مجهول، وحديثه غير محفوظ. ثم ساقه من رواية بشير عنه. عن نصير، عن داود بن علي[٥]، عن صالح بن صهيب عن أبيه رفعه، ثلاث فيها البركة... الحديث[٦]، فقد صرح الذهبي بأن الحديث باطل والسند مظلم وهو مخالف لما نقله السيوطي من أن الذهبي قال: واه، والله أعلم.

---

(١) ميزان ٤: ٢٥٣.

(٢) تهذيب ١٠: ٤٣٢.

(٣) انظر تهذيب ١: ٤٤٤، وقد نقل عن أبي حاتم أنه قال فيه: مجهول وقال الدارقطني: ثقة وليس من الاثبات من أصحاب شعبة، وجهالته محمولة على جهالة الحال، لأنه روى عنه كثيرون.

(٤) ميزان ٣: ١٨٣، لسان ٤: ٢٨٦.

(٥) هو عبد الرحيم بن داود كما سبق بيانه.

(٦) لسان ٤: ٢٨٦/ ٢٨٧.

لحديث الثامن:

قال ابن الجوزي. باب التزوج بالحرائر، فيه عن علي وابن عباس، وأنس.

فأما حديث علي رواه بسنده إلى ابن عدي. حدثنا اسحاقبن أحمدبن جعفر، حدثنا محمدبن اسحاق البكائي، حدثنا الحكمبن سليمان عن عمروبن جميع، عن جويبر عن الضحاك عن علي قال، قال رسول الله ﷺ «من سره أن يلقى الله عز وجل طاهراً مطهرا فليتزوج الحرائر».

وأما حديث ابن عباس -ثم ساق اسناده إلى ابن عدي- حدثنا بهلولبن اسحاق، حدثني محمدبن معاوية أبو علي النيسابوري، حدثنا نهشلبن سعيد عن الضحاك، عن ابن عباس قال، قال رسول الله ﷺ... الحديث.

وأما حديث أنس -ثم ذكر سنده- إلى ابن عدي، حدثنا عمربن سنان، حدثنا هشامبن عمار، حدثنا سلامبن سوار، حدثنا كثيربن سليم عن الضحاك قال، سمعت أنسبن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ... الحديث.

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.

أما حديث علي ففيه جويبر قال أحمدبن حنبل، ولا يشتغل بحديثه، وقال يحيى: ليس بشيء.

وفيه عمروبن جميع، قال يحيى: كذاب خبيث، وقال ابن عدي: كان يتهم بالوضع. وقال النسائي هو وجويبر متروكان.

وأما حديث ابن عباس: ففيه نهشل. قال ابن راهويه: كان نهشل كذابا، وقال النسائي متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات ما ليس عن أحاديثهم لا يحل كتب حديث إلا على التعجب.

وفيه: محمدبن معاوية، رماه أحمد ويحيى والدارقطني بالكذب، وقال النسائي ليس بثقة متروك الحديث.

وأما حديث أنس ففيه: كثيربن سليم. قال النسائي: متروك الحديث، وقال ابن حبان: يروي عن أنس، ما ليس من حديثه ويضع عليه.

وقال ابن عدي: سلام منكر الحديث[1].

قال السيوطي بعد إيراد الأحاديث ونقل كلام النقاد في رجال الاسناد مختصرا: حديث أنس أخرجه ابن ماجه عن هشام بن عماربه.

وقال ابو زكريا البخاري في فوائده: حدثنا الخليل بن عبدالقهار الصيداوي، حدثنا يحيى بن المبارك حدثنا كثيربن سليم به. والله أعلم[2].

وقال في التعقبات: حديث من سره أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر.

أورده من حديث أنس وقال: فيه سلام بن سوار منكر الحديث. عن كثير بن سليمان كذاب... قلت: حديث أنس أخرجه ابن ماجه[3].

ويتلخص تعقبه فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه من حديث أنس.
٢ـ إن يحيى بن المبارك تابع سلام بن سوار فبرىء من عهدته والله أعلم.

ويظهر من صنيع السيوطي رحمه الله أنه مقر بوضع الحديث من رواية علي وابن عباس. ولذا فإنه لا داعي لتناولها وبيان وضعها. وسأقتصر على الكلام في حديث أنس.

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا سلام بن سوار، حدثنا كثيربن سليم عن الضحاك بن مزاحم قال، سمعت أنس بن مالك يقول،

---

(١) الموضوعات ٢: ٢٦١/٢٦٢. اللآلي ٢: ١٦٣/١٦٤.
(٢) اللآلي ٢: ١٦٤، تنزيه الشريعة ٢: ٢٠٧، الفوائد المجموعة: ١٢٣.
(٣) التعقبات: ٢٥/ وانظر تذكرة الموضوعات: ١٢٧، ما تمس إليه الحاجة ٤٠/٤١.

سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أراد أن يلقى الله طاهرا مطهرا فليتزوج الحرائر[١].

فالحديث أخرجه ابن ماجه من طريق سلام بن سوار، عن كثير بن سليم.

أما كثير بن سليم فهو الضبي البصري المدائني، أبو سلمة ضعفه الأئمة وتكلموا فيه. فقال يحيى بن معين: ضعيف. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يروي عن أنس حديثا له أصل من رواية غيره[٢]، وقال البخاري: منكر الحديث[٣]، وقال النسائي: متروك الحديث[٤]، وقال ابن المديني: ضعيف، وكان يحدث عن أنس أحاديث يسيرة خمسة أو نحوها فصارت مائة حديث. وقال أبو داود: ضعيف سمعت يحيى يقول: لا يكتب حديثه. وقال الأزدي متروك[٥]، وقال ابن حبان: يروي عن أنس ما ليس من حديثه ويضع عليه[٦].

فظاهر من أقوال الأئمة أنه متهم بالكذب. كما في قول البخارى، والنسائي وأبي حاتم الرازي وابن حبان.

وقد روى عنه سلام بن سليمان بن سوار قال فيه العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال ابن عدي: منكر الحديث وعامة ما يرويه حسان إلا أنه لا يتابع عليه. وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وقال النسائي: ثقة مديني[٧].

فسلام هذا كما نرى مختلف فيه. والغالب على تجريحه. وعلى كل حال فهو

---

(١) جه. النكاح. باب تزويج الحرائر والولود. حديث رقم ١٨٦٢.

(٢) الجرح ٣/٢: ١٥٢، ميزان ٣: ٤٠٥، تهذيب ٨: ٤١٧.

(٣) التاريخ الكبير ١/ ٤: ٢١٨/ ٢١٩. الضعفاء الصغير: ٢٧٤.

(٤) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٣، ميزان ٣: ٤٠٥، تهذيب ٨: ٤١٧

(٥) تهذيب ٨: ٤١٦/ ٤١٧.

(٦) مجروحين ٢: ٢٢٣، تهذيب ٨: ٤١٧.

(٧) ميزان ٤: ٤٠٤، لسان ٦: ٢٧٤.

ليس آفة الحديث وإنما الآفة شيخه لأن عليه مدار الحديث وقد أجمع الأئمة على تجريحه، واتهمه البخاري والنسائي.

وقد أورد السيوطي الرواية من طريق آخر تابع فيها يحيى بن المبارك سلام بن سويد عن كثير به. فقال السيوطي: قال أبو زكريا البخاري في فوائده حدثنا الخليل بن عبد القهار الصيداوي، حدثنا يحيى بن المبارك، حدثنا بشر بن سليم به. فقد تابع يحيى بن المبارك، سلام بن سوار لكن يحيى هذا تالف كما قال الذهبي: روى حديثا موضوعا عن مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال الخطيب مجهول[1]، وقال الدارقطني: ضعيف، يحدث عن مالك بما لا يتابع عليه[2]، فمتابعة يحيى هذا لا تفيد شيئا لشدة ضعف يحيى، والتهمة في وضع الحديث باقية.

والذي يظهر لي والله أعلم: أن الحديث موضوع، وضعه أحد الكذبة على الضحاك، ثم سرقه الباقون وقلبوا اسناده، فتارة رووه عن علي، وتارة عن ابن عباس، ومرة عن أنس بن مالك وهم منه براء. والحديث لم يقله رسول الله ﷺ. ولا حدث به الصحابة رضوان الله عليهم، ولا رواه الضحاك بن مزاحم، والله أعلم.

الحديث التاسع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان قال: روى محمد بن ابراهيم الشامي عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ: لا تعزير فوق عشرين سوطا.

قال أبو حاتم ابن حبان: محمد بن ابراهيم، يضع الحديث، ويروي ما لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ لا تحل الرواية عنه إلا اعتبارا[3].

قال السيوطي: قال ابن ماجه، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا اسماعيل بن عياش، حدثنا عباد بن كثير عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال:

---

(1) لسان ٦: ٢٧٥.
(2) الموضوعات ٣: ٩٦، اللآلي ٢: ١٨٣، نقلا عن ابن حبان، انظر مجروحين ٢: ٢٩٥.
(3) اللآلي ٢: ١٨٣.

قال رسول الله ﷺ «لا تعزروا فوق عشرة أسواط»[1].

فالسيوطي: تعقب ابن الجوزي بأن الحديث أخرجه ابن ماجه من غير طريق محمدبن ابراهيم.

وقال ابن عراق: تعقب بأن عند ابن ماجه من حديث أبي هريرة، لا تعزير فوق عشرة أسواط.

قلت -أي ابن عراق- في سنده ضعف لأنه من رواية عبادبن كثير، لكن له شاهد من حديث أبي بردةبن نيار في الصحيحين وغيرهما.

ولحديث أبي هريرة المذكور شاهد، أخرجه ابن المنذر عن ابن الخطاب أنه كتب إلى أبي موسى، لا يبلغ النكال أكثر من عشرين سوطا[2].

أما ابن ماجه فقال: حدثنا هشامبن عمار، حدثنا اسماعيلبن عياش، حدثنا عبادبن كثير عن يحيىبن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «لا تعزروا فوق عشرة أسواط»[3].

قلت: مدار الروايتين كما هو ظاهر على يحيىبن أبي كثير، وهو عدل، صادق إلا أنه يدلس[4].

وقد روى الحديث عن يحيىبن أبي كثير عبادبن كثير في رواية ابن ماجه، وقد اتفق الأئمة على تجريحه، وقد رماه الإمام أحمد والبخاري والنسائي بالكذب[5]، بخلاف رواية ابن حبان فإنها عن الأوزاعي عن يحيىبن أبي كثير وقد رواها عن الأوزاعي، الوليدبن مسلم، وعنه محمدبن ابراهيم الشامي، فقد اتهمه ابن حبان بهذه الرواية، ومحمدبن ابراهيم هذا كذبه الدارقطني وقال ابن عدي: منكر الحديث

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ٢٢٤.
(٢) جه. الحدود. باب التعزير. حديث رقم ٢٦٠٢.
(٣) ميزان ٤: ٤٠٢/٤٠٣.
(٤) راجع ترجمته في ميزان ٢: ٣٧٢/٣٧٥، تهذيب ٥: ١٠٠/١٠٢.

وعامة أحاديثه غير محفوظة، وقال أبو نعيم والحاكم والنقاش: روى أحاديث موضوعة، وقال ابن حبان: يضع الحديث[١]، وهذا كاف في عد حديثه في الموضوعات إلا أن الذي يظهر لي والله أعلم أن آفة الحديث غيره. لأن الحديث رواه محمدبن ابراهيم عن الوليدبن مسلم عن الأوزاعي. والوليدبن مسلم مشهور بتدليس التسوية، فقد كان يسوي حديث الأوزاعي قال صالح جزرة، سمعت الهيثم‌بن خارجة، قلت للوليدبن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعي قال: فكيف، قلت: تروي عنه عن نافع، وعنه عن الزهري، وعنه عن يحيى بن أبي كثير، وغيرك يدخل بين الأوزاعي ونافع عبدالله‌بن عامر الأسلمي، وبين الزهري ابراهيم‌بن مرة، وقره، فقال: قال أنبل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء، قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء المناكير وهم ضعفاء فأسقطتهم أنت وصيرتها عن الأوزاعي عن الأثبات، ضُعِّف الأوزاعي، فلم يلتفت إلي[٢]، فالوليدبن مسلم عنعن الحديث، ولم يصرح بالسماع، فاحتمال إسقاط الضعيف قوي. وقد يكون الساقط هو عبادبن كثير. فتكون الطريق واحدة.

وإذا ألقينا نظرة أخرى على متن الحديث نجد اختلافا بين الروايتين. وهو اضطراب في المتن وعلة تقتضي التوقف فيه. إذ رواية الوليدبن مسلم تصرح بأن التعزير لا يزيد عن عشرين سوطا في حين أن رواية ابن ماجه تقتصر على عشرة أسواط، وفرق بين عشرين وعشرة، اللهم إلا أن يكون أحد الرواة وهم.

وأما الشاهد الذي أشار إليه ابن عراق وأن ابن المنذر أخرجه فلم يورد سنده حتى يمكن معرفته، بالاضافة إلى أن الرواية موقوفة على عمر.

وأما حديث أبي بردة بن نيار الأنصاري فقد أخرجه البخاري[٣] ومسلم[٤]

---

(١) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٤٤٥/ ٤٤٦، تهذيب ٩/ ١٤/ ١٥.

(٢) جامع التحصيل: ١٧٤، تهذيب ١١: ١٥٤.

(٣) خ مرتدين. باب كم التعزير والأدب ٨: ٢١٥.

(٤) م. الحدود. باب قدر اسواط التعزير، حديث رقم ١٧٠٨.

وابن ماجه[1] والدارمي[2] وأحمد[3]، ولفظ البخاري: حدثنا عبدالله بن يوسف حدثنا الليث، حدثني يزيدبن أبي حبيب عن بكيربن عبدالله، عن سليمان بن يسار عن عبدالرحمن بن جابربن عبدالله عن أبي بردة رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يقول: لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله. لكن يلاحظ أنه لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث الباب لاختلافهما كما أسلفت بل إنه قرينة تؤكد وضعه لمخالفته الصريحة للحديث الصحيح. وقد أشرت أن من القرائن التي تدل على وضع الحديث مخالفته الصريحة للسنة الصحيحة. والله أعلم.

ومن الجدير بالذكر أن الظاهر من صنيع السيوطي إقراره بوضع الحديث حيث لم يورد الحديث في التعقبات واكتفى في اللآلي بالاشارة إلى أن الحديث أخرجه ابن ماجه والله أعلم.

الحديث العاشـــر:

قال ابن الجوزي: باب ثم قتل النفس المكرمة. فيه عن عمرو بن عباس وأبي سعيد وأبي هريرة.

ثم قال: وأما حديث أبي هريرة، ثم رواه بسنده إلى ابن عدي قال: حدثنا محمدبن ابراهيم الانماطي، حدثنا محمود بن خداش، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، حدثنا يزيدبن أبي زياد الشامي عن الزهري، عن سعيدبن المسيب عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة، لقي الله يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله».

قال ابن الجوزي: وأما حديث أبي هريرة ففيه يزيد، وقال ابن المبارك: ارم به، وقال النسائي متروك. وقال أحمدبن حنبل: ليس هذا الحديث بصحيح. وقال أبو حاتم ابن حبان: هذا حديث موضوع لا أصل له من حديث الثقات[4].

---

(١) جه. الحدود. باب التعزير. حديث رقم ٢٦٠١.

(٢) دي. الحدود. باب التعزير في الذنوب ٢: ١٧٦.

(٣) حم ٤: ٤٥.

(٤) الموضوعات ٣: ١٠٤/١٠٥.

قال السيوطي : حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه والبيهقي في سننهما، وقال البيهقي : يزيد متروك الحديث[1]، وعطية يحسن له الترمذي[2]، ومحمدبن عثمانبن أبي شيبة حافظ عالم بصير بالحديث والرجال له تآليف مفيدة. وثقه صالح جزرة وقال ابن عدي : لم أر له حديثا منكرا، وهو على ما وصفه لي عبدان : لا بأس به.

وقد ورد هذا الحديث أيضا من رواية ابن عباس[3] وابن عمر.

قال الطبراني، وقال البيهقي في شعب الايمان : حدثنا أبو بكر أحمدبن الحسن القاضي، حدثنا أبو عبداللهبن عدي، حدثنا عبداللهبن موسى بن الصقر السكري، حدثنا أحمدبن ابراهيم الدورقي، حدثنا عبيداللهبن حفصبن مروان، حدثنا سلمةبن العيار أبو مسلم الفزاري عن الأوزاعي، عن نافع، عن ابن عمر. قال : قال رسول الله ﷺ «من أعان على دم امرىء مسلم ولو بشطر كلمة، كتب بين عينيه يوم القيامة آيس من رحمة الله».

قال البيهقي في السنن : وروي من وجه آخر عن الزهري مرسلا، أنبأنا أبو

---

(١) هكذا في الموضوعات. والذي في السنن : منكر الحديث. انظر السنن الكبرى ٨ : ٢٣.

(٢) قوله : وعطية يحسّن له الترمذي هو قول السيوطي، وليس بقول البيهقي وفيه إشارة إلى حديث أبي سعيد الذي أورده ابن الجوزي في موضوعاته ولفظه : أنبأنا أبو منصور القزاز أنبأنا أبو بكر بن ثابت، أنبأنا أبو نعيم الحافظ، حدثنا طلحةبن سعد. أنبأنا محمدبن اسحاق الناقد، حدثنا محمدبن عثمانبن أبي شيبة، حدثنا محمدبن عمرانبن أبي ليلى، حدثنا أبي، حدثنا ابن أبي ليلى عن عطية عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال : يجيء القاتل يوم القيامة، مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله عز وجل. فقد سبق أن الترمذي أخرج حديثا من طريق عطية عن أبي سعيد، وقال : حسن، لكن قال الذهبي : حسن له الترمذي فلم يحسن، لأن عطية كان يسمع الحديث من الكلبي، وقد كناه بأبي سعيد. فكان يروي عنه فيقول : عن أبي سعيد، فوهم بعضهم وظن أن أبا سعيد، هو الخدري، فالترمذي وإن حسن رواية عطية لكن الكلبي قد أجمعوا على أنه كذاب، فلا عبرة بتحسينه.

(٣) لم يشر السيوطي إلى من أخرج حديث ابن عباس، كما لم يذكر اسناده، لكن قال ابن عراق نقلا عن ابن حجر : وفي الباب عن ابن عباس، أخرجه الطبراني من رواية عبداللهبن خراش، عن العوامبن حوشب عن مجاهد عنه. أقول : وعبداللهبن خراش متهم بالكذب. قال أبو زرعة : ليس بشيء ضعيف. وقال أبو حاتم : منكر الحديث، ذاهب الحديث، ضعيف الحديث، وقال البخاري : منكر الحديث. وقال ابن عدي : عامة ما يرويه غير محفوظ. وقال الساجي : ضعيف الحديث جدا. وليس بشيء، كان يضع الحديث. وقال النسائي : ليس بثقة. وقال محمدبن عمار الموصلي : كذاب. انظر تهذيب ٥ : ١٩٨، فهذه الرواية لا تصلح للاعتبار أو تكون شاهدا.

الخير بن الفضل القطان أنبأنا أبو بكر محمدبن عثمانبن ثابت الصيدلاني، حدثنا عبيدبن شريك البزار، أنبأنا نوحبن الهيثم ختن آدمبن أبي أياس على أخته بعسقلان سنة ٢١٠هـ، حدثنا الفرجبن فضالة عن الضحاك عن الزهري قال، من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة، مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله [١].

زاد في التعقبات: قلت: حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه، ويزيد ضعيف من قبل حفظه فحديثه حسن إذا توبع، وعطية يحسن له الترمذي إذا توبع.

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، حافظ عالم بصير بالحديث والرجال له تواليف مفيدة، وثقه صالح جزرة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثا منكرا، وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به. وقال الخطيب له تاريخ كبير، ومعرفة وفهم. وقال غيره، كان بينه وبين حفص نفس. فكان كل منهما يحط على الآخر ويتعصب عليه [٢].

قلت: يتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١- حديث أبي هريرة أخرجه ابن ماجه. وفيه يزيد ضعيف من قبل حفظه ولم يرم بكذب فلا يقتضي ضعفه أن يحكم على حديثه بالكذب.

٢- إن الحديث له شواهد:

أ) فقد روى من حديث أبي سعيد وفيه عطية أخرج له الترمذي وحسن حديثه. ومحمدبن عثمانبن أبي شيبة. حافظ مشهور له تآليف كثيرة. وقد وثقه جماعة، فكيف يعد كذابا ويرد حديثه.

ب) حديث ابن عمر أخرجه الطبراني والبيهقي في شعب الايمان.

جـ) مرسل الزهري. والقاعدة أن المرسل إذا اعتضد بمسند تقوى به، ودل ذلك على أن له اصلا.

---

(١) اللآلي ٢: ١٨٧/١٨٨، التعقبات: ٢٦/ب، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٢٥/٢٢٦.
(٢) التعقبات: ٢٦/ب.

د) حديث ابن عباس.

وقبل مناقشة آراء الفريقين أورد حديث ابن ماجه كما جاء في سننه.

قال رحمه الله: حدثنا عمرو بن رافع، حدثنا مروان بن معاوية، حدثنا يزيد بن أبي زياد عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة لقي الله عز وجل مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله»[1].

قلت: والحديث مداره على يزيد بن أبي زياد الشامي. وقد جرحه الأئمة وتكلموا فيه، فقال البخاري عن الزهري حديثه منكر[2]، وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث كأن حديثه موضوع[3]. وقال مرة: منكر الحديث، وقال: ذاهب الحديث[4]، وقال ابن نمير: ليس بشيء[5]، وقال الترمذي: ضعيف الحديث[6]، وقال النسائي: متروك الحديث[7]، فقول البخاري والنسائي وأبي حاتم الرازي، يقتضي اتهامه بالكذب كما هو معروف من اصطلاحاتهم. وهو مخالف لما قال السيوطي من أنه ضعف من قبل حفظه وأن حديثه يحكم بحسنه إذا توبع. قلت: قد سبق أن البخاري إذا قال في راو: منكر الحديث، فهو اتهام للراوي. وكذلك هو صنيع النسائي، وأبي حاتم الرازي، فقول السيوطي يحتاج إلى بينة. وإذا كان هذا شأن يزيد هذا، فإن ابن الجوزي لم يشذ على قواعد المحدثين في الحكم على الحديث بالوضع إذا تفرد به راو كذاب أو متهم كما هو الحال في هذه الرواية. والله أعلم..

٣ - أما الشواهد التي أشار إليها السيوطي رحمه الله:

---

(١) جه. الديات. باب التغليظ في قتل مسلم ظلما. حديث رقم ٢٦٢٠.

(٢) التاريخ الكبير ٢/ ٤: ٣٣٤. ميزان ٤: ٤٢٥، تهذيب ١١: ٣٢٩.

(٣) الجرح ٢/ ٤: ٢٦٣.

(٤) تهذيب ١١: ٣٢٩.

(٥) الجرح ٢/٤: ٢٦٣.

(٦) تهذيب ١١ : ٣٢٩.

(٧) الضعفاء: ٣٠٧، تهذيب ١١: ٣٢٩.

أ- فحديث أبي سعيد، قد أخرجه ابن الجوزي في موضوعاته، وأعله بعطية، ومحمدبن عثمانبن أبي شيبة، وقد تعقبه السيوطي بأن عطية حسن الترمذي حديثه. وقد سبق أنه لا عبرة بتحسينه بعد معرفة آفة الحديث وهو الكلبي، وتلبيس عطية العوفي له وتدليسه حيث يكنيه أبا سعيد ويروي عنه فيقول: قال أبو سعيد. فيوهم الناس أنه أبو سعيد الخدري.

وأما عثمان بن أبي شيبة، فقد اختلفت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل والأكثر على تجريحه. بل أن جرحه مقدم على تعديله حسب قواعد المحدثين لأن الجرح سيق مفسرا، فقد وثقه صالح جزرة، وقال الخطيب: كان كثير الحديث، واسع الرواية، ذا معرفة وفهم وله تاريخ كبير، وقال عبدان: ما علمنا إلا خيرا، كتبنا عن أبيه المسند بخط ابنه، الكتاب الذي يقرأ علينا[1].

ومن جرحه من الأئمة فقد صرح بكذبه قال عبداللهبن أسامة الكلبي: كذاب، أخذ كتب ابن عبدوس الرازي، ما زلنا نعرفه بالكذب. وقال ابراهيمبن سعي الصواف: كذاب، يسرق حديث الناس ويحيل على أقوام بأشياء ليست من حديثهم. وقال داودبن يحيى: كذاب، وقد وضع أشياء كثيرة، يحيل على أقوام أشياء ما حدثوا بها قط. وقال عبدالرحمنبن يوسفبن خراش: كذاب بين الأمر، يزيد في الأسانيد ويوصل ويضع الحديث، وقال محمدبن عبد الله الحضرمي: كذاب ما زلنا نعرفه بالكذب مذ هو صبي. وقال عبداللهبن أحمدبن حنبل كذاب. بين الأمر يقلب هذا على هذا، ويعجب ممن يكتب عنه. وقال جعفربن محمدبن أبي عثمان الطيالسي: هذا كذاب يجيء عن قوم بأحاديث ما حدثوا بها قط، متى سمع، أنا عارف به جدا، وقال عبداللهبن ابراهيمبن قتيبة: أخذ كتب ابن عبدوس وادعاها، ما زلنا نعرفه بالتزيد. وقال محمدبن أحمد العدوي: كذاب مذ كان، متى سمع هذه الأشياء التي يدعيها. وقال جعفربن هذيل: كذاب، وقال الدارقطني: كان يقال: أخذ كتب أبي أنس وكتب نمير فحدث[2] فظاهر من كلام الأئمة النقاد تكذيبه. وقد

---

(١) تاريخ بغداد ٣: ٤٢/٤٣، ميزان ٣: ٦٤٢، لسان ٥: ٢٨٠.

(٢) تاريخ بغداد ٣: ٤٥/٤٦، ميزان ٣: ٦٤٣، لسان ٥: ٢٨٠/٢٨١.

فسروا جرحهم حيث اتهموه بسرقة الحديث وقلبه وتركيبه، فجرحهم مقدم على تعديل من عدله لأن فيه زيادة معرفة على المعدل. ثم أنه بعد تصريح هؤلاء النقاد جميعهم بكذبه يضرب صفحا عن هذا ويقال أنه كان بينه وبين حفص، فكان كل منهما يحط على الآخر ويتعصب عليه. فلو سلم ذلك وأسقطنا من اعتبارنا قول مطين فيه، فهل يمكن إسقاط أقوال البقية.

والذي يظهر لي والله أعلم أن محمدبن عثمان متهم بالكذب مردود في الرواية. وأن توثيق صالح جزرة له لا يقوى على دفع التهمة عنه. ولو فرضنا أن محمدبن عثمان غير متهم فالحديث لا يعدو كونه موضوعا لأنه من رواية الكلبي، وفيه أيضا تدليس عطية مع ضعفه. فابن الجوزي أشار إلى العلل والآفات القائمة في الحديث، بحيث أنه لو سلم من واحدة لم ينج من الأخرى فإذا كان هذا شأن حديث أبي سعيد فلا يصلح أن يكون شاهدا والله أعلم.

ب ـ وأما حديث ابن عمر الذي أخرجه الطبراني والبيهقي في الشعب، ففيه سلمةبن العيار أبو مسلم الفزاري، ذكره البخاري[1] وأبو حاتم الرازي[2] ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وفيه أيضا عبيد اللهبن حفصبن مروان مجهول لم أقف له على ترجمة فيما بين يدي من مراجع.

جـ ـ وأما مرسل الزهري فقد أخرجه البيهقي في سننه[3].

وفيه نوح بن الهيثم، قال أبو حاتم الرازي: لا أعرفه[4] فهو مجهول وفيه الفرجبن فضالة، وهو ضعيف[5]، وفيه أيضا عبيدبن شريك البزار، ولم أقف له على ترجمة فيما وقفت عليه من مصادر. وزيادة على هذا فإن مرسل الزهري لا يعتد به. لأن الزهري من صغار التابعين، فغالبا ما تكون روايته عن غير الصحابي، وجهالة

---

(١) التاريخ الكبير ٢/٢: ٨٤.
(٢) الجرح ١/٢: ١٦٧.
(٣) السنن الكبرى ٨: ٢٣.
(٤) الجرح ١/٤: ٤٨٥، لسان ٦: ١٧٥.
(٥) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٣٤٣/٣٤٥.

غير الصحابي تضر، ولأن الزهري رحمه الله كان يروي عن كل ضرب، ويرسل عن كل أحد، فلذا لم يقبل مرسله، فحديثه لا يصلح للاعتبار.

والذي يظهر لي والله أعلم أن الحديث موضوع، وأن هناك قرائن تدل على وضعه، منها أن الحديث تفرد بروايته الكذبة الوضاعون، كما في رواية عمر. حيث تفرد بها عمربن محمد الأعثم وهو كذاب. وفي حديث ابن عباس تفرد بها جعفربن أحمدبن علي بن بيان وهو وضاع، وفي حديث أبي سعيد، حيث تفرد به الكلبي، وهو مختلق. ويظهر أن أحدهم وضع الحديث وسرقه الآخرون منه فرووه بعد أن ركبوا له أسانيد وقلبوا اسناده.

وقد وافق بعض الأئمة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، وممن أقر بذلك الحافظ البوصيري قال في الزوائد: في اسناده يزيدبن أبي زياد. بالغوا في تضعيفه حتى قيل: كأنه موضوع(١)، والذهبي في الميزان قال: سئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: باطل موضوع(٢)، والنعماني وحكى قول البوصيري والذهبي (٣) والله أعلم.

الحديث الحادي عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى عمربن محمدبن علي، حدثنا محمدبن علي الحفار، حدثنا هارون بن عبدالله، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا زيادبن عبداللهبن علاقة، عن أبيه (٤)، عن موسى بن محمدبن ابراهيم التيمي، عن أبيه، عن جابربن عبدالله وأنس قالا: كان رسول الله ﷺ يدعو على الجراد «اللهم واقتل كباره، وأهلك صغاره، وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ بأفواهه عن معايشنا وأرزاقنا إنك سميع

---

(١) جه. الديات. باب التغليظ في قتل مسلم ظلما. حديث رقم ٢٦٢٠.

(٢) ميزان ٤: ٤٢٥.

(٣) ما تمس إليه الحاجة: ٤١.

(٤) هكذا في الموضوعات، وفي ابن ماجه بدون قوله: عن أبيه، وقال السيوطي في اللآلي: أخرجه ابن ماجه عن هارون به، وأسقط والد زياد، ولم أقف على ترجمة لعبد اللهبن علاقة، وأظن أن قوله: عن أبيه، إنما هو من المزيد في متصل الأسانيد وهو وهم من الراوي والله أعلم.

الدعاء» فقال رجل: يا رسول الله، تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ فقال رسول الله ﷺ «إنما الجراد نثرة حوت في البحر»، قال زياد: فحدثني من رأى الحوت ينثره.

قال ابن الجوزي: هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، قال يحيى: موسى بن محمد، ليس بشيء ولا يكتب حديثه، وقال النسائي: منكر الحديث، وقال الدارقطني: متروك[1].

وقال السيوطي أخرجه ابن ماجه عن هارون به. وأسقط والد زياد، والله أعلم[2].

فاعتراض السيوطي، مقصور على أن ابن ماجه أخرجه.

قلت: ولا يلزم من إخراجه ألا يكون موضوعا لأنه لم يشترط إخراج الصحيح بل أخرج من كل الأنواع، والمتقدمون لا يرون حرجا في ذكر الحديث إذا اقترن بذكر الاسناد لأن إيراد الاسناد عندهم يسوغ ذكر الحديث وإن كان موضوعا، لاعتباره كاف عن البيان.

فابن ماجه روى الحديث فقال: حدثنا هارون بن عبدالله الحمال، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا زياد بن عبدالله بن علاثة، عن موسى بن محمد بن ابراهيم، عن أبيه عن جابر وأنس بن مالك، أن النبي ﷺ كان إذا دعا على الجراد قال: اللهم أهلك كباره، واقتل صغاره، وأفسد بيضه، واقطع دابره، وخذ بأفواهها عن معايشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل: يا رسول الله: كيف تدعو على جند من أجناد الله بقطع دابره؟ قال: إن الجراد نثره الحوت في البحر.

قال هاشم، قال زياد: فحدثني من رأى الحوت ينثره[3].

والحديث فيه موسى بن محمد بن ابراهيم التيمي. وهو مجمع على ضعفه

---

(١) الموضوعات ٣: ١٤/١٥.

(٢) اللآلي ٢: ٢٣٢. تنزيه الشريعة ٢: ٢٥١/٢٥٢. الفوائد المجموعة: ١٧٤.

(٣) جه. الصيد. باب صيد الحيتان والجراد حديث رقم ٣٢٢١.

وتجريحه، قال البخاري حديثه مناكير[1] وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث، وأحاديث عقبةبن خالد التي رواها عنه فهي من جناية موسى، ليس لعقبة فيها جرم. وقال ابن معين: ضعيف، وقال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث[2]، وقال النسائي: منكر الحديث[3]، وقال يحيى أيضا: ليس بشيء ولا يكتب حديثه. وقال الآجري عن أبي داود: كان أحمد يضعفه وقال أبو داود: لا يكتب حديثه، وقال الجوزجاني: ينكر عليه الأئمة حديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: منكر الحديث. وقال الدارقطني: متروك الحديث، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث وله أحاديث منكرة[4] وإن لم يصرح أحد منهم بكذبه قلت: فظاهر من كلام الأئمة فيه أن جرحه شديد وإن لم يصرح أحد منهم بكذبه، لكن هو على قول أبي حاتم الرازي والدارقطني متهم. وتفرد مثله لا يحتمل ولذا حكم على حديثه بالوضع. ثم أن هناك قرينة أخرى في متن الحديث تشير إلى كذبه، وهي قوله: إن الجراد نثره الحوت في البحر. وهو خلاف الواقع إذ الجراد ينشأ في البر لا في البحر، وكذلك زعمه أن الرسولﷺ دعا عليه بقطع دابره، ولو وقع ذلك منهﷺ، لم يبق للجراد بقية نتيجة لدعائهﷺ، والواقع يكذب هذا. والله أعلم.

وقد وافق جماعة من الأئمة ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، منهم الشوكاني[5] وابن عراق[6] والغماري[7] والألباني[8] والنعماني[9]، والظاهر من صنيع السيوطي إقراره بالوضع، حيث لم يورد الحديث في التعقبات.

---

(١) التاريخ البخاري ٤/١: ٢٩٥، الضعفاء الصغير: ٢٧٦، وقال: حديثه مناكير.

(٢) الجرح ٤/١: ١٦٠.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٤.

(٤) تهذيب ١٠: ٣٦٨/ ٣٦٩.

(٥) انظر الفوائد المجموعة: ١٧٤.

(٦) تنزيه الشريعة ٢: ٢٥١/ ٢٥٢.

(٧) حيث علق في هامش تنزيه الشريعة على حديث ابن عمر بقوله: وهو موضوع كحديث جابر وأنس قبله. اهـ هامش تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٢.

(٨) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٢، وقال: موضوع... ويشبه أن يكون هذا الحديث من الاسرائيليات. اهـ.

(٩) ما تمس إليه الحاجة: ٤٢.

الحديث الثاني عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابراهيم‌بن سعيد الجوهري، حدثنا أبو اليمان، عن اسماعيل‌بن عياش، عن محمدبن طلحة عن عثمان‌بن يحيى عن ابن عباس قال: أول ما سمعت أنا بالفالوذج أن جبريل أتى النبيﷺ فقال: إن أمتك تفتح لهم الأرض ويفاض عليهم من الدنيا حتى أنهم ليأكلون الفالوذج، قال النبيﷺ: «وما الفالوذج؟» قال: يخلطون السمن والعسل جميعا.

قال المصنف: وقد حدثنا بهذا الحديث المبارك‌بن علي الصيرفي عن طريق أبي الحسن‌بن الليباني عن ابن أبي الدنيا فزاد فيه: فشهق النبيﷺ شهقة.

ثم ساق الرواية الأخرى بسنده إلى أبي الفتح الحافظ، أنبأنا القاسم‌بن اسماعيل، حدثنا يحيى‌بن الورد، حدثنا أبي، حدثنا محمدبن طلحة، عن عثمان‌بن يحيى عن ابن عباس قال: أول ما سمعت... الحديث.

قال ابن الجوزي: وهذا حديث باطل لا أصل له، ومحمدبن طلحة قد ضعفه يحيى‌بن معين، وقال أبو كامل: ليس هو بشيء.

قال أبو الفتح الأزدي: وعثمان‌بن الحضرمي: لا يكتب حديثه عن ابن عباس.

قال النسائي: واسماعيل‌بن عياش ضعيف، قال أحمدبن حنبل: روى اسماعيل عن كل ضرب، وقال ابن خبان: لما كبر تغير حفظه، وكثر الخطأ في حديثه وهو لا يعلم حتى خرج عن حد الاحتجاج به[1].

قال السيوطي متعقبا: قال في الميزان: عثمان‌بن يحيى الحضرمي، عن ابن عباس، صدوق إن شاء الله، روى عنه محمدبن طلحة وحده. ومحمدبن طلحة صدوق مشهور، محتج به في الصحيحين، وأن ضعفه المذكور والحديث أخرجه ابن ماجه[2]. زاد في التعقبات: ومحمدبن طلحة، روى عنه علي‌بن المديني وغيره وثقه،

(١) الموضوعات ٣: ٢١/٢٢، اللآلي ٢: ٢٣٩.
(٢) اللآلي ٢: ٢٣٩/١٤٠، تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٤/٢٥٥.

وأخرج له النسائي وابن ماجه. فالحديث قريب من الحسن، وإن وجدت له متابعا جزمت بحسنه[1].

ويتلخص تعقب ابن الجوزي فيما يلي:

١- إن عثمان بن يحيى الذي عليه مدار الحديث قد قواه الذهبي. وقال فيه صدوق، والصدوق يحسن الأئمة حديثه.

٢- أما محمدبن طلحة، وإن ضعفه ابن معين وأبو كامل، فهو صدوق مشهور مخرج له في الصحيحين.

٣- أما اسماعيل بن عياش، فمع ضعفه تابعه الورد بن عبد الله التيمي عن محمد ابن طلحة، فبرىء من عهدته.

٤- إن الحديث أخرجه ابن ماجه. فإذا كان هذا شأن الحديث فلم يصب ابن الجوزي في عده الحديث من الموضوعات. كما أشار إلى ذلك الحافظبن حجر[2].

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا عبد الوهاببن الضحاك السلمي أبو الحارث، حدثنا اسماعيلبن عياض، حدثنا محمدبن طلحة، عن عثمانبن يحيى عن ابن عباس قال: أول ما سمعنا بالفالوذج أن جبريل عليه السلام أتى النبيﷺ فقال: إن أمتك تفتح عليهم الأرض فيفاض عليهم من الدنيا حتى أنهم ليأكلون الفالوذج، فقال النبيﷺ: وما الفالوذج؟ قال: يخلطون السمن والعسل جميعا، فشهق النبيﷺ لذلك شهقة[3].

قلت: الحديث مداره على عثمانبن يحيى، ورواه عنه محمدبن طلحة، فقد تفردا به، ورواه عنهما اسماعيلبن عياش. وقد ضعف لاختلاطه وتغيره لكنه متابع

---

(١) التعقبات: ٢٨/ب، تذكرة الموضوعات: ١٥٠/ ١٥١.

(٢) انظر كلام ابن حجر في ترجمة عثمانبن يحيى في التهذيب ٧: ١٥٩.

(٣) جه. الأطعمة. باب الفالوذج حديث رقم ٣٣٤٠.

بالوردبن عبدالله التيمي . كما أشار إلى ذلك ابن حجر . وقد أورد روايته ابن الجوزي في موضوعاته أيضا ، والورد وثقه السعدي[1] فبرىء اسماعيل بن عياش من عهدته .

أما محمد بن طلحة فهو كما قال السيوطي رحمه الله أن حديثه مخرج في الصحيحين إلا أن بعض الأئمة تكلم فيه : قال ابن معين : ثلاثة يتقى حديثهم محمدبن طلحة ، وأيوب بن عتبة وفليح بن سليمان ، وقال أيضا : ضعيف ، وقال النسائي : ليس بقوي ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يخطيء . وقال ابن سعد : كانت له أحاديث منكرة ، وقال عفان : كان محمدبن طلحة يروي عن أبيه ؟ وأبوه قديم الموت وكان الناس كأنهم يكذبونه ، ولكن من يجترىء أن يقول له : أنت تكذب ؟ كان من فضله ، وكان ، وقال أبو داود : كان يخطىء[2] ومع هذا فهو بريء من التهمة في هذا الحديث .

أما عثمان بن يحيى فالظاهر والله أعلم أنه المتهم بهذا الحديث . فهو مجهول العين إذ لم يرو عنه إلا محمدبن طلحة ، ولم يعرف إلا بهذا الحديث . والذهبي وإن قال فيه صدوق إن شاء الله ، إلا أنه اضطربت أقواله فيه : فقد قال في الميزان : صدوق إن شاء الله[3] وقال في المغني : صدوق لينه بعضهم . وقال الأزدي : لا يكتب حديثه[4] وفي ديوان الضعفاء : حكى قول الأزدي فقط[5] وفي الكاشف قال : عثمان بن يحيى الحضرمي ، عن ابن عباس وعنه محمدبن طلحة مجهول[6] ويقتضي اضطرابه اسقاط قوله لما فيه من التعارض الذي لا يمكن ترجيح بعضه على البعض .

وأبو حاتم الرازي لم يتبين له أمره . ولذا فلم يذكره بجرح ولا تعديل فلا يلزم من سكوته تعديله . بل الظاهر أنه مجهول عنده[7] ويبقى تجريح الأزدي له لعدم

---

(١) الخطيب تاريخ بغداد : ١٣ : ٤٩٠ :
(٢) تهذيب ٩ : ٢٣٨ .
(٣) ميزان ٣ : ٥٩ .
(٤) المغني ٢ : ٤٣٠ .
(٥) ديوان الضعفاء والمتروكين : ٢١١ .
(٦) الكاشف ٢ : ٢٥٨ .
(٧) الجرح ١/٣ : ١٧٣ .

دفعه. فتجريحه مع جهالة عينه مسوغة لإلحاق التهمة به. والله أعلم. فابن الجوزي رحمه الله، أضاف إلى قرينة ضعف عثمان، كلام بعض النقاد في محمدبن طلحة، وضعف اسماعيل‌بن عياش لكنهما بريئان من عهدته.

وأما إخراج ابن ماجه له فلا يغير من أمر الحديث لأنه لم يلتزم إخراج الصحيح فقط، بل إن طريق ابن ماجه ساقطة لأنها من رواية عبد الوهاب‌بن الضحاك. وقد صرح الأئمة بأنه كذاب يضع الحديث. وقد سبق أن الكذاب لا يعتبر بحديثه ولا يعتد به وفاقا أو خلافا.

الحديث الثالث عشـــر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الدارقطني وعلي‌بن عبد العزيزبن مزدك قالا: حدثنا عبد الغافربن سلامة، حدثنا يحيى‌بن عثمان، حدثنا بقية، حدثنا يوسف‌بن أبي كثير، عن نوح‌بن ذكوان هن الحسن، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. قال ابن حبان: يحيى‌بن عثمان: منكر الحديث لا يجوز الاحتجاج به. وقال: يجب التنكب عن حديث نوح[1].

فابن الجوزي أعل الرواية بيحيى‌بن عثمان، ونوح‌بن ذكوان.

قال السيوطي: يحيى بريء من عهدته. فإن ابن ماجه أخرجه قال: حدثنا هشام‌بن عمار، ويحيى‌بن سعيد عن كثيربن دينار الحمصي قال: حدثنا بقية به.

وقال الخرائطي في اعتلال القلوب: حدثنا علي‌بن داود القنطري حدثنا محمدبن عبد العزيز الرملي حدثنا بقية به. والله أعلم[2].

وقال في التعقبات: لم ينفرد به يحيى، فأخرجه ابن ماجه قال: حدثنا هشام‌بن

---

(١) الموضوعات ٣: ٣٠، اللآلي ٢: ٢٤٦.

(٢) اللآلي: ٢٤٦.

عمار ويحيى بن عثمان وسويدبن سعيد: قالوا: حدثنا بقية فهذان متابعان جليلان، وبقية صرح بالتحديث.

وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق سويدبن سعيد وحده.

وأخرجه ثانيا، من طريق سليمان بن عمر عن بقية وهذا متابع ثالث.

وقال المزي في تهذيبه: رواه أبو بقي، هشام‌بن عبد الملك اليزني، عن بقية، فهذا متابع رابع[1].

زاد ابن عراق من قوله: ونوح بن ذكوان صحح له الحاكم في المستدرك، وحسن له غيره، ورأيت بخط الحافظ ابن حجر على حاشية تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: هذا الحديث صححه البيهقي كما نقله عنه المنذري في الترغيب والترهيب[2].

ويتلخص تعقب السيوطي ومن معه فيما يلي:

١ـ إن يحيى‌بن عثمان بريء من عهدة هذا الحديث حيث تابعه جماعة في روايته عن بقية.

٢ـ إن بقية صرح بالتحديث والسماع، فانتفت تهمة التدليس التي عرف بها.

٣ـ إن نوح بن ذكوان صحح حديثه الحاكم في المستدرك والبيهقي كما نقل ذلك ابن حجر، وحسن له غيرهما. ومن كان هذا شأنه فيقبل تفرده، ولا يكون حديثه موضوعا.

وقبل استعراض الأقوال أورد حديث ابن ماجه.

قال: حدثنا هشام‌بن عمار، وسويدبن سعيد، ويحيى‌بن عثمان‌بن سعيد، بن كثير عن دينار الحمصي. قالوا حدثنا بقية‌بن الوليد، حدثنا يوسف‌بن أبي كثير، عن

---

(١) التعقبات: ٢٨/ب، تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٦.

(٢) تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٦.

نوح بن ذكوان، عن الحسن[1] عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «إن من السرف أن تأكل كل ما اشتهيت».

وإذا أمعنا النظر في هذا الحديث يتضح لنا الآتي:

١- إن الحديث غريب، وغرابته مطلقة حيث تفرد به بقية بن الوليد عن يوسف بن أبي كثير، وتفرد به يوسف عن نوح بن ذكوان، وتفرد به نوح عن الحسن، وتفرد به الحسن عن أنس بن مالك.

٢- قد روى جماعة هذا الحديث عن بقية بن الوليد، كما أشار إلى ذلك السيوطي وابن عراق فبرىء يحيى بن عثمان من عهدة هذا الحديث.

٣- إن بقية بن الوليد قد صرح بالتحديث عن يوسف بن أبي كثير، فانتفت تهمة التدليس كما أشار الى ذلك السيوطي.

٤- الحديث مداره على يوسف بن أبي كثير وشيخه نوح بن ذكوان.

أما يوسف، فمجهول جهالة عين إذ لم يرو إلا عن نوح، ولم يرو عنه إلا بقية، وقد صرح بجهالته الذهبي في الكاشف[2] والضعفاء[3]، وقال في الميزان[4]، والمغني[5]. لا يعرف. ومثله لا يحتمل تفرده، وجهالته علة في الحديث توجب رده، ولم يشر إلى هذه العلة في الحديث ابن الجوزي، ولا السيوطي[6]، وقال ابن حجر: هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون[7].

---

(١) جه. الأطعمة باب من الاسراف أن تأكل كل ما اشتهيت. حديث رقم ٣٣٥٢.

(٢) الكاشف ٣: ٣٠٠.

(٣) الضعفاء: ٣٤٨.

(٤) ميزان ٤: ٤٧٢. وقال: له عن نوح بن ذكوان حديثان.

(٥) المغني ٢: ٧٦٣.

(٦) وقد أشار إلى ذلك الألباني فقال: وفي الحديث علة أخرى خفيت على ابن الجوزي والسيوطي. قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: يوسف بن أبي كثير هو أحد شيوخ بقية الذين لا يعرفون، ونحوه في الميزان اهـ سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/١: ٤٣.

(٧) تهذيب ١١: ٤٢١.

وأما نوح بن ذكوان، فقد تكلم فيه الأئمة وأجمعوا على جرحه وتضعيفه. فقال أبو حاتم الرازي ليس بشيء مجهول[1]، وقال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة، وقال ابن حبان: منكر الحديث جدا يجب التنكب عن حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم، ليس بالقوي، وقال الساجي: يحدث بأحاديث بواطيل، وقال الحاكم أبو عبدالله: يروي عن الحسن كل معضلة. وقال أبو سعيد النقاش: روى عن الحسن مناكير. وقال أبو نعيم: روى عن الحسن المعضلات. وله صحيفة عن الحسن عن أنس، لا شيء[2].

قلت: والحديث من روايته عن الحسن، وإذا كان هذا حاله فكيف يحكم على حديثه بالحسن مع شدة ضعفه ونكارة حديثه. وقول ابن عراق أن الحاكم صحح حديث نوح بن ذكوان في مستدركه، فيه نظر لأن ابن حجر نقل عن الحاكم قوله: يروي عن الحسن كل معضلة. فإذا كان يروي عن الحسن المعضلات، فكيف يكون حديثه صحيحا.

فإذا انضم ضعف نوح هذا إلى جهالة يوسف ساغ الحكم على الحديث بأنه لا أصل له بل إن كل علة منهما كافية في رد الحديث وعدم الاعتداد به. والله أعلم.

الحديث الرابع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان، حدثنا عبد الكبير بن عمر بن الخطاب، حدثنا أحمد بن يونس بن المسيب، حدثنا يعلى بن عبيد، حدثنا اسماعيل بن أبي خالد، عن نفيع، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد غني ولا فقير إلا يود يوم القيامة أنه أوتي قوتا».

قال ابن الجوزي: نفيع هذا هو أبو داود الأعمى، كذبه قتادة. قال يحيى: لم يكن بثقة، وقال النسائي، والدارقطني: متروك[3]

---

(1) الجرح ١/ ٤: ٤٨٥.

(2) تهذيب ١٠: ٤٨٤.

(3) الموضوعات ٣: ١٣١، اللآلي ٢: ٣١٣.

قال السيوطي في التعقبات: أخرجه أحمد وابن ماجه، ونفيع من رجال الترمذي أيضا[1].

وقال في اللآلي: وله شاهد عن ابن مسعود. قال الخطيب أنبأنا عبد الملك بن محمد بن عبدالله الواعظ. أنبأنا عبد الباقي بن نافع، حدثنا عمر بن ابراهيم الحافظ، حدثنا أحمد بن ابراهيم القطيعي، حدثنا عباد بن العوام، حدثنا سفيان بن حسين عن يسار، عن أبي وائل عن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «ما من أحد إلا وهو يتمنى يوم القيامة أنه كان يأكل في الدنيا قوتا».

وقال أبو نعيم: حدثنا عبدالله بن محمد بن أبي سهل، حدثنا عبدالله بن محمد العبسي، حدثنا عباد بن العوام به فذكره موقوفا[2].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ الحديث أخرجه أحمد[3] وابن ماجه من طريق يعلى بن عبيد به.

٢ـ إن نفيع هذا من رجال الترمذي أيضا.

٣ـ إن الحديث له شاهد من حديث ابن مسعود. وقد روى عنه مرفوعا وموقوفا.

أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير، حدثنا ابي يعلى، عن اسماعيل بن أبي خالد عن نفيع عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ ما من غني ولا فقير إلا يود يوم القيامة أنه أتى من الدنيا قوتا[4].

فالحديث مداره على نفيع بن الحارث أبي داود الأعمى وهو كذاب رمي بوضع الحديث، قد أجمع الأئمة على رد حديثه وعدم اعتباره[5].

---

(١) التعقبات: ٤٥/أ، وانظر تذكرة الموضوعات: ١٧٥.

(٢) اللآلي ٢: ٣١٣، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٠١/٣٠٢. الفوائد المجموعة ٢٣٥/ ٢٣٦.

(٣) أما رواية أحمد فانظر حم ٣: ١١٧، ١٦٧.

(٤) جه. باب القناعة، حديث رقم ٤١٤٠.

(٥) انظر ترجمته في التاريخ الكبير ٤/٢: ١١٤، الضعفاء: ٢٧٨، الضعفاء والمتروكون: ٣٠٥ الجرح ٤/١: ٤٨٩/ ٤٩٠، ميزان ٤: ٢٧٢/ ٢٧٣، تهذيب ١٠: ٤٧٠/ ٤٧٢.

فحكم ابن الجوزي على حديثه بالوضع إنما هو وفق قواعد المحدثين.

وكون نفيع من رجال الترمذي، لا يقتضي ذلك صحة حديثه، لأن الترمذي ليس له شرط في الرجال. بل هو قد صرح بضعفه. كما نقل ذلك عنه ابن حجر(١)، وقد صرح الساجي بسبب وضع نفيع لهذا الحديث، حيث أنه كان يتسول به فقال: وهذا الحديث يصحح قول قتادة فيه. إنه كان سائلا، لأن هذا، حديث السوال(٢).

وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي، عن طريق الخطيب، وأخرجه الخطيب في ترجمة أحمدبن ابراهيم القطيعي(٣) وهو مجهول. وفي اسناده يسار مجهول أيضا ليس له ذكر في كتب التراجم(٤) فحديثه لا يصلح للاعتبار ولا يكون شاهد الحديث نفيع، والله أعلم.

الحديث الخامس عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى عبدالله بن محمد البغوي، حدثنا كامل بن طلحة، حدثنا عبادبن عبد الصمد، حدثنا أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ قال: «طبقات أمتي خمس طبقات، كل طبقة منها أربعون سنة، فطبقتي وطبقة أصحابي، أهل العلم والايمان. والذين يلونهم أهل التراحم والتواصل، والذين يلونهم إلى الستين ومائة أهل التقاطع والتدابر، والذين يلونهم إلى المائتين أهل الهرج والحرب».

وقد رواه غالب بن زرير، عن المؤمل بن عبد الرحمن، عن عباد.

قال ابن الجوزي: المتهم به عبادبن عبد الصمد، قال البخاري هو منكر الحديث. وقال العقيلي: يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير(٥).

قال السيوطي: حديث أنس، أخرجه ابن الجوزي من طريقين، فبريء منه

---

(١) تهذيب ١٠: ٤٧١.
(٢) تهذيب ١٠: ٤٧٢/٤٧١.
(٣) تاريخ بغداد ٤: ٨/٧.
(٤) قال المعلمي: خبر ابن مسعود فيه أحمدبن ابراهيم القطيعي. وظاهر ترجمة القطيعي في تاريخ بغداد أنه مجهول لا يذكر إلا في هذا الخبر ويسار لم أقف له على أثر. اهـ هامش الفوائد المجموعة ٢٣٥/ ٢٣٦.
(٥) الموضوعات ٣: ١٩٦/ ١٧٠، اللآلي ٢: ٣٩٣.

عباد، ثم ساق الطريقين، ثم قال: وله شواهد:

قال الحسن بن سفيان في مسنده، حدثنا علي بن حجر، حدثنا ابراهيم بن مطهر الفهري، عن أبي المليح، عن الأشيب بن دارم، عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ: أمتي على خمس طبقات... الحديث. ذكره ابن عبد البر في ترجمة دارم. وقال في اسناده نظر، وقال الذهبي في ذيل المغني: إبراهيم بن المطهر لا يدري من ذا.

قال ابن عساكر، أنبأنا أبو الحسن بن الفرضي، أنبأنا أبو محمد فضيل، أنبأنا أبو الحسن بن عوف، أنبأنا أبو علي بن منير. أنبأنا أبو بكر بن حريم، حدثنا هشام بن عمار بن نصير عمن حدثه قال، قال رسول الله ﷺ: أمتي على خمس طبقات... الحديث.

قال: وحدثنا هشام، حدثنا أبو الوزير بن النعمان بن المنذر الغساني، عن أبيه، عن مكحول، بمثل هذا الحديث سواء.

وقد أورد الحافظ ابن حجر في عشارياته، حديث أنس، وقال: هذا حديث ضعيف، وعباد ويزيد الرقاشي ضعيفان، وله شواهد كلها ضعاف منها أن علي بن حجر رواه عن ابراهيم بن مطهر الفهري، وليس بعمده، عن أبي المليح بن أسامة الهذلي القرشي وهو تالف، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر عن أبي عباس نحوه وقال: إنما أوردته لأن له متابعات، ولكونه من إحدى السنن[1].

وقال في التعقبات: حديث أنس، أخرجه ابن ماجه من طريقين آخرين، عن أنس، فزالت تهمة عباد[2].

قلت: ويتلخص اعتراض السيوطي فيما يأتي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه من طريقين من غير رواية عباد، فبرىء عباد منه إذ توبع فيه.

---

(١) اللآلي ٢: ٣٩٣/ ٣٩٤.
(٢) التعقبات: ٣٩/ب/ ٤٠/أ.

٢ـ إن الحديث له شواهد.

أ) فقد أخرجه ابن عبد البر من حديث دارم.

ب) وأخرجه ابن عساكر من حديث هشام بن عمار بن نصير عمن حدثه عن النبي.

جـ) كذلك رواه ابن عساكر من حديث مكحول مرسلا.

٢ أخرجه ابن حجر من حديث ابن عباس، من رواية علي بن حجر.

وهذه الشواهد وإن كانت ضعيفة فهي محتملة في المتابعات.

قلت: أما رواية ابن ماجه فقال:

أـ الطريق الأول:

حدثنا نصر بن علي الجهضمي، حدثنا نوح بن قيس، حدثنا عبدالله بن معقل عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك عن رسول الله ﷺ، قال: أمتي على خمس طبقات، فأربعون سنة أهل بر وتقوى، ثم الذين يلونهم إلى عشرين سنة ومائة أهل تراحم وتواصل، ثم الذين يلونهم إلى ستين ومائة أهل تدابر وتقاطع، ثم الهرج الهرج، النجا، النجا.

ب ـ الطريق الثاني:

قال ابن ماجه حدثنا نصر بن علي، حدثنا خازم أبو محمد العنزي، حدثنا المسور بن الحسن عن أبي معن، عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «أمتي على خمس طبقات، كل طبقة أربعون عامة فأما طبقتي وطبقة أصحابي، فأهل علم وإيمان، وأما الطبقة الثانية ما بين الأربعين إلى الثمانين فأهل بر وتقوى، ثم ذكر نحوه[1]

فالراوي عن أنس في الرواية الأولى يزيد الرقاشي، وفي الرواية الثانية

---

(١) جه. الفتن. باب الآيات. حديث رقم ٤٠٥٨.

أبو معن فالسيوطي رحمه الله يرى أنهما تابعا عبادبن عبد الصمد، كما في رواية ابن الجوزي، فبرىء عباد من تهمة الحديث لوجود المتابع.

قلت: وإذا أمعنا النظر في روايتي ابن ماجه نرى ما يلي:

أما الرواية الأولى، فيها يزيد الرقاشي: وهو تالف، قد تكلم فيه الأئمة قال فيه شعبة، لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن يزيد وفي رواية اخرى: لأن أزني احب الى من ان أروي عن يزيد[١] وقال أحمدبن حنبل: كان منكر الحديث، وكان شعبة يحمل عليه وكان قاصا. وقال يحيى: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: كان واعظا كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، صاحب عبادة، وفي حديثه صنعة[٢] وقال النسائي: متروك بصري[٣]، وقال الساجي: كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لكنه غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعله عن أنس عن النبيﷺ، فلا تحل الرواية عنه إلا على جهة التعجب[٤]، فرواية يزيد مثل رواية عبادبن عبد الصمد من حيث الضعف. ويزيد وإن كان زاهدا عابدا قاصا إلا أنه ليس بحجة في الحديث. وكان كما قال يحيى بن سعيد: يجري الكذب في حديثه دون تعمد وظاهر من الرواية أنها أشبه بحديث القصاص منها بحديث رسول اللهﷺ.

وقد رواها عن يزيدعبد اللهبن معقل، وهو مجهول، قال الذهبي في ترجمته بصري، عن يزيد الرقاشي بحديث، طبقات أمتي على خمس لا يدري من ذا، روى عنه نوحبن قيس فقط[٥]، وقال المزي: بصري مجهول[٦].

وأما الرواية الثانية: ففيها كل من أبي معن، والمسوربن الحسن، وخازم أبو

---

(١) تهذيب ١١: ٣١٠.

(٢) الجرح ٢/٤: ٢٥١/٢٥٢.

(٣) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٧.

(٤) تهذيب ١١: ٣١٠/٣١١.

(٥) ميزان ٢: ٥٠٧، تهذيب ٦: ٤١.

(٦) تهذيب ٦: ٤١.

محمد العنزي. وهم مجاهيل، وقال أبو حاتم الرازي في خازم: مجهول، منكر الحديث، الحديث الذي رواه باطل[1].

وقال الذهبي في ترجمة المسوربن الحسن: عن أبي معن: لا يعرف وحديثه منكر. أمتي على خمس طبقات[2]، وقال ابن حجر: ذكر المزي في الأطراف أبا معن هذا فقال فيه: أحد المجاهيل[3]، وهذه الرواية عند أئمة الحديث لا يعتد بها، بل صرح أبو حاتم الرازي، والذهبي أنها باطلة منكرة. فتبين أن كلا الطريقين اللذين أخرجهما ابن ماجه باطلان، مثل الطريق التي أخرج بها ابن الجوزي والتي هي من طريق عبادبن عبد الصمد، ومتابعة هؤلاء الرواة بعضهم لبعض، يزيد الحديث نكارة ويقوي الحكم عليها بالوضع والكذب.

وأما الشواهد التي ذكرها فقد صرح ابن حجر بأنها كلها ضعاف لما فيها من المجاهيل[4] ومن رمي بالكذب[5] وبعضها منقطعة[6] أو مرسلة[7] وكلها لا تصلح للاعتبار والله أعلم.

الحديث السادس عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي جعفر بن محمد الواسطي، حدثنا محمدبن يونس الكديمي، حدثنا عون‌بن عمارة، حدثنا عبد اللهبن المثنى، عن أبيه، عن جده أنس‌بن مالك عن أبي قتادة قال، قال رسول الله ﷺ: «الآيات بعد المائتين».

---

(١) الجرح ٢/ ١: ٣٩٣، ميزان ١: ٦٢٧ تهذيب ٣: ٧٩/ ٨٠.

(٢) ميزان ٤: ١١٣ تهذيب ١٠: ١٥٠.

(٣) تهذيب ١٢: ٢٤٤.

(٤) كما في رواية الحسن بن سفيان، ففي الرواية ابراهيم بن مطهر الفري وأبو المليح وهما مجهولان.

(٥) كما في رواية ابن عساكر الثانية التي رواها من طريق هشام، ففيها النعمان بن المنذر، قال أبو داود: شامي وضع كتابا في القدر. انظر ميزان ٤: ٢٦٦.

(٦) وهي رواية ابن عساكر الأولى، فقد قال فيها هشام‌بن عمار عمن حدثه قال، قال رسول الله ﷺ: والانقطاع علة مؤثرة توجب رد الرواية.

(٧) وهي رواية ابن عساكر الثانية، فقد انتهى اسنادها إلى مكحول فقط، فهي مقطوعة، أو مرسلة والظاهر أنها مرسلة لرفعه لها، فقول السيوطي بمثل الحديث سواء مشعر بذلك. والله أعلم.

قال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ، وعون وابن المثنى ضعيفان، غير أن المتهم به الكديمي، قال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات[1].

قال السيوطي: هو بريء منه -أي الكديمي- فقد أخرجه ابن ماجه حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا عون به.

وأخرجه الحاكم من طريق عون وقال: صحيح، وتعقبه الذهبي فقال، عون، ضعفوه[2].

ويتلخص تعقبه: ١ - بأن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢- إن الحديث لم ينفرد به الكديمي، وإنما تابعه فيه غير فبريء من تهمته.

٣ - إن الحاكم أخرج الحديث في مستدركه، وصحيحه ولكن الذهبي لم يقره على تصحيحه.

أما طريق ابن ماجه فقال: حدثنا الحسن بن علي الخلال، حدثنا عون بن عمارة، حدثنا عبدالله المثنى بن ثمامة عن عبدالله بن أنس، عن أبيه، عن جده أنس بن مالك، عن أبي قتادة قال، قال رسول الله ﷺ «الآيات بعد المائتين»[3].

فالحديث، مداره على عون بن عمارة، وقد رواه عنه الكديمي، كما في رواية ابن الجوزي، والحسن بن علي الخلال، كما في رواية ابن ماجه.

أما الكديمي، فقد رماه الأئمة بالكذب ووضع الحديث.

وأما الحسن بن علي الخلال، فقد وثق، وأخرج له الأئمة.

وأما عون بن عمارة، فقد جرحه الأئمة، بل اتهمه بعضهم، وتكلموا في حديثه.

---

(١) الموضوعات ٣: ١٩٧/١٩٨.
(٢) اللآلي ٢: ٣٩٤، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٤٩.
(٣) جه. الفتن. باب الايات، حديث رقم ٤٠٥٧.

قال أبو حاتم الرازي: أدركته ولم أكتب عنه، وكان منكر الحديث، ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة الرازي: منكر الحديث[1] وقال البخاري: يعرف وينكر، وقال لما ذكر حديثه من طريق أبي قتادة: الآيات بعد المائتين: قد مضى مائتان ولم يأت من الآيات شيء.

وقال أبو داود: ضعيف، وقال ابن عدي: ومع ضعفه يكتب حديثه، وقال الساجي: صدوق فيه غفلة يهم، وقال الحاكم أبو أحمد: في حديثه بعض المناكير، وقال الحاكم أبو عبدالله وأبو نعيم: يحدث عن حميد وهشام بن حسان بالمناكير[2]، فالرجل وإن لم يصرح الأئمة بكذبه، فقد ضعفوه تضعيفا شديدا، ومن قوى من أمره يرى أن حديثه يصلح للمتابعة والاعتبار أما أن يتفرد بالرواية فلا، كما قال ابن عدي والساجي.

وقد أشار الامام البخاري رحمه الله إلى قرينة تدل على كذب الحديث، وهي مخالفته للواقع، فقد أشار إلى أنه مضى الأجل المضروب ولم يقع ما ذكر في الرواية، وهذه القرينة كثيرا ما يحكم بها الأئمة على كذب الرواية، كما سبق بيان ذلك.

والرجل -أعني عون بن عمارة- فيه غفلة ولا يبعد ما قال ابن الجوزي من أن آفة الحديث هو الكديمي وأن الكديمي، لقنه عونا، فرواه عون فجرى الكذب على لسانه، وحدث به، فرواه عنه الحسين بن علي الخلال وغيره وظن أنهم تابعوه والحال أن مصدر الرواية هو الكديمي، والله أعلم.

وأما الحاكم، فقد أخرج الحديث فقال: حدثنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، حدثنا ابراهيم بن عبد الله بن سليمان السعدي، حدثنا عون بن عمارة العنبري به.

هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه[3].

---

(١) الجرح ١/٣: ٣٨٨.
(٢) تهذيب ٨: ١٧٣، ميزان ٣: ٣٠٦.
(٣) المستدرك ٤: ٤٢٨.

قلت في قوله هذا نظر، فإن عونا ضعيف الحديث، كما ظهر ذلك وليس هو من رجال الشيخين بل لم يخرج له من أصحاب الكتب الستة إلا ابن ماجه، وقد تعقب الذهبي الحاكم بقوله: أحسبه موضوعا، وعون ضعفوه[1]. ومعلوم أن تصحيح الحاكم لا يؤخذ به دائما.

وظاهر من كلام الإمام البخاري، والذهبي أنهما يريان الحكم على الحديث بالكذب، وممن ذهب إلى ذلك الحافظ ابن كثير فقال: هذا الحديث لا يصح[2] فلم ينفرد ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالكذب والوضع، والله أعلم.

الحديث السابع عشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى العقيلي، حدثنا ادريس بن عبد الكريم المقري حدثنا أبو الربيع الزهراني، حدثنا سعيد بن زكريا المدائني، حدثنا الزبير بن سعيد، عن عبد الحميد بن سالم، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «من لعق العسل ثلاث غدوات في كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء».

هذا حديث لا يصح، قال يحيى: الزبير ليس بشيء، قال العقيلي وليس لهذا الحديث أصل عن ثقة[3].

قال السيوطي: أخرجه من هذا الطريق ابن ماجه في سننه، والبيهقي في شعبه.

وله شاهد، قال ابو الشيخ في الثواب، حدثنا أحمد بن الحسن بن عبد الملك، حدثنا أبو أميه الحراني، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن علي بن عروة، عن عبد الملك، عن عطاء، عن أبي هريرة مرفوعا «من شرب العسل ثلاثة أيام في كل شهر على الريق، عوفي من الداء الأكبر، الفالج، والجذام والبرص[4].

---

(١) تلخيص المستدرك ٤: ٤٢٨.
(٢) ما تمس إليه الحاجة: ٤٣.
(٣) الموضوعات ٣: ٢١٥، اللآلي ٢: ٤١٣.
(٤) اللآلي ٢: ٤١٣. تذكرة الموضوعات: ١٥٠.

وقال التعقبات بعد ذكر الحديث: فيه الزبيرين سعيد الهاشمي ليس بشيء.

قلت: وثقه أبو زرعة وأحمد، والحديث أخرجه البخاري في التاريخ، وابن ماجه والبيهقي في شعب الايمان.

وله طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجها أبو الشيخ وابن حبان في كتاب الثواب[1].

وقال ابن عراق: تعقب بأن أبا زرعة وأحمد وثقاه، قلت: رأيت بخط الحافظ ابن حجر على هامش تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: الزبيرين سعيد لم يتهم، فكيف يحكم على حديثه بالوضع[2].

ويتلخص التعقيب على ابن الجوزي بما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢ـ إن الزبير بن سعيد أحد رواته لم يتهم بالوضع أو الكذب، بل أن أحمد وأبا زرعه وثقاه.

٣ـ إن للحديث شاهدا، أخرجه أبو الشيخ في الثواب، وكذلك أخرجه ابن حبان.

أما رواية ابن ماجه فقال فيها: حدثنا محمودبن خداش، حدثنا سعيدبن زكريا القرشي، حدثنا الزبيرين سعيد الهاشمي، عن عبدالحميدبن سالم عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر، لم يصبه عظيم من البلاء»[3].

فالحديث مداره على الزبيرين سعيد الهاشمي، وقد ضعفه الأئمة، وجرحه النقاد، إلا ابن حبان فقد ذكره في ثقاته. والنقل عن ابن معين فيه اضطراب، فقد

---

(١) التعقبات ١٦/ب/١٧/أ. وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٠.

(٢) تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٠، وانظر ما تمس إليه الحاجة: ٤٣.

(٣) جه. الطب. باب في العسل. حديث رقم ٣٤٥٠.

روى الدوري عن ابن معين أنه قال: ثقة. وقال مرة: ليس بشيء وقال الآجري عن أبي داود: في حديثه نكارة، والله أعلم. إلا أني سمعت ابن معين يقول: هو ضعيف، وقال مرة: بلغني عن يحيى أنه ضعفه[1] وسائر الأئمة على تضعيفه. قال المروزي سألت أبا عبد الله عنه، فلين أمره، وقال أبو زرعة: شيخ، وقال النسائي: وزكريا الساجي ضعيف. وقال صالح بن محمد البغدادي كان يكون في البصرة، روى حديثين أو ثلاثة، مجهول، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن أبي خيثمة: يروي عن ابن المنكدر «مناكير، وقال ابن المديني: ضعيف، وقال العجلي: روى حديثا منكرا في الطلاق[2].

فقول السيوطي: إن أحمد وأبا زرعة وثقاه فيه نظر. إذ المنقول عن أحمد خلافه، كما أشرت إليه، ولعل توثيقهما في غيره.

وتضعيف الأئمة للزبير بن سعيد لا يلزم منه الحكم على حديثه بالوضع إذ لم يتهم من أحد بالكذب، لكن تفرده أيضا بالرواية لا يحتمل، بل يعد الحديث الذي ينفرد به منكرا، لضعفه. وإنما يعتبر بحديثه فيما إذا توبع من الثقات ووافقهم، وزيادة على ذلك، فإن في الحديث علتين أخريين كل منهما توجب رد الحديث، وتزيد في نكارته.

أما العلة الأولى فقد أشار إليها الأمام البخاري عقب روايته الحديث في تاريخه وهي وجود انقطاع في اسناده قال البخاري: قال ابن الطباع حدثنا سعيد بن زكريا مدائني، حدثنا الزبير بن سعيد الهاشمي عن عبد الحميد، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ «من لعق العسل ثلاث غدوات كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء، ولا نعرف سماعه من أبي هريرة[3].

وكذلك قال أبو حاتم الرازي: روى عن أبي هريرة، ولا يعرف سماعه من أبي

---

(١) تهذيب ٣: ٣١٥.

(٢) تهذيب ٣: ٣١٥.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٣: ٥٤/ ٥٥.

هريرة[1] والانقطاع علة توجب رد الرواية لجهالة الراوي الساقط.

أما العلة الثانية، فهي جهالة عبد الحميدبن سالم، جهالة عين، حيث لم يرو عنه إلا الزبيربن سعيد، وجهالته علة تؤثر في قبول الرواية، ولا يلتفت لذكر ابن حبان له في الثقات فإن ابن حبان كثيرا ما يذكر المجهولين في ثقاته حسب قاعدته المعروفة.

فكل هذه القرائن [وهي ضعف الزبير، وجهالة عبد الحميد، وانقطاع الاسناد]بين عبد الحميد وبين أبي هريرة تدل على مكانة الحديث وموقف الأئمة من قبوله.

أما الشاهد الذي أخرجه أبو الشيخ ففيه عليبن عروة، وهو كذاب يضع الحديث فلا يصلح حديثه للاعتبار، وبهذا يظهر أن الحديث لا يثبت عن رسول الله ﷺ وأن حكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع له ما يبرره إلا أنه كان ينبغي له أن يشير إلى العلل القائمة في الرواية. وأن مجموع هذه العلل مسوغ للحكم عليه بالوضع. أما الاقتصار على ذكر بعضها، فهو غير كاف والله أعلم.

الحديث الثامن عشر:

روى ابن الجوزي بأسانيد إلى ابن جريج، عن ابراهيمبن محمدبن أبي عطاء، عن موسىبن وردان، عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: «من مات مريضا، مات شهيدا، ووقى فتان القبر، وغدى عليه وريح برزقه من الجنة».

وروى باسناد آخر عن ابن جريج عن أبي الذيب عن أبي هريرة قال، قال رسول اللهﷺ: «من مات مريضا، مات شهيدا».

قال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، ومدار الطرق على ابراهيم، وهو ابن أبي يحيى، وقدكانوا يدلسونه لأنه ليس بثقة، وكان ابن جريج يقول: ابراهيمبن أبي عطاء، وتارة يقول: ابراهيم بن محمدبن عطاء، وتارة يقول حدثنا أبو الذيب.

---

(1) الجرح ١/٣: ١٣.

وكان يحيى بن آدم يقول: حدثنا ابراهيم بن أبي يحيى المديني، وكان الواقدي يقول: حدثنا أبو اسحاق بن محمد، وربما قال: اسحاق بن ادريس، وكان مروان بن معاوية يقول: عبد الوهاب المقري الى غير ذلك، وهذا الرجل، هو ابراهيم بن أبي يحيى الأسلمي. واسم أبي يحيى سمعان، قال مالك ويحيى بن سعيد وابن معين: هو كذاب. وقال أحمد بن حنبل: قد ترك الناس حديثه. وقال الدارقطني: متروك.

قال أحمد: إنما هو من مات مرابطا، وليس هذا الحديث بشيء.

وقد أنبأنا ابن ناصر، أنبأنا المبارك بن عبد الجبار، حدثنا محمد بن عبد الواحد، حدثنا الدارقطني، حدثنا ابن مخلد، حدثنا أحمد بن علي الأبار حدثنا ابن أبي سكينة الحلبي، قال: سمعت ابراهيم بن أبي يحيى يقول: حدثت ابن جريج بهذا الحديث «من مات مرابطا» فروى عني «من مات مريضا» وما هكذا حدثته.

قال المصنف: قلت: ابن جريج هو الصادق[1].

قال السيوطي: أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا أحمد بن يوسف، حدثنا عبد الرزاق به.

وله طريق آخر عن أبي هريرة، أخرجه أبو نعيم في الحلية من طريق الحارث بن أبي أسامة في مسنده، حدثنا الحسن بن قتيبة عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وقال أبو نعيم: حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد المقري، حدثنا الحسن بن محمد بن أبي حاتم، حدثنا عبيد، حدثنا محمد بن عبد العزيز، الباروزي، حدثنا حفص بن أبي عمر البصري، عن عبد العزيز بن أبي رواد عن طلق، عن جابر بن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «من مات غريبا أو مريضا مات شهيدا». قال أبو نعيم: غريب من حديث الباروزي، عن حفص[2]

---

(١) الموضوعات ٣: ٢١٦/ ٢١٧.

(٢) اللآلي ٢: ٤١٤.

وقال في التعقبات: بعد ذكر الحديث: فيه ابراهيم بن محمدبن أبي يحيى الأسلمي، متروك.

قلت: كان الشافعي يوثقه، والحديث أخرجه ابن ماجه، والحق أنه ليس بموضوع، وإنما وهم راويه في لفظ منه، فقد روى الدارقطني أن ابراهيم بن محمد أنكر على ابن جريج هذا الحديث عنه وقال: إنما حدثته من مات مرابطا فروى عني: من مات مريضا، وماهكذا حدثته وكذا قال أحمد بن حنبل: «إنما الحديث من مات مرابطا» فالحديث إذن من نوع المعلل والمصحف[1].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يأتي:

١- إن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢- إن ابراهيم بن أبي يحيى الذي عليه مدار الحديث قد وثقه الامام الشافعي، فتعارضت فيه أقوال الأئمة.

٣- إن للحديث شواهد تدلّ على أن له أصلا.

٤- إن الحديث وقع فيه وهم في بعض ألفاظه ومنشأها التصحيف، والتحريف.

وإذا عرف ذلك خرج الحديث عن دائرة الوضع، وأدخل دائرة الحديث المعلل.

أما ابن ماجه فقال: حدثنا أحمد بن يوسف، قال حدثنا عبد الرزاق، أنبأنا ابن جريج، وحدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر، حدثنا حجاج بن محمد قال، قال ابن جريج، أخبرني ابراهيم بن محمد بن عطاء عن موسى بن وردان عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ «من مات مريضا مات شهيدا، ووقى فتنه القبر وغدى وريح عليه برزقه من الجنة»[2].

فرواية ابن ماجه من طريق ابراهيم بن أبي يحيى، وقد تفرد بها، ورواها عنه

---

(١) التعقبات ١٧/أ، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٤.

(٢) جه الجنائز. باب ما جاء فيمن مات مريضا حديث رقم ١٦١٥.

ابن جريج وابراهيم بن أبي يحيى رماه أئمة الحديث ونقاده بالكذب. وقد اشتهر به، وتفرده بالرواية كاف في رد حديثه، والحكم عليه بالوضع وإخراج ابن ماجه حديثه لا يخرجه عن دائرة الكذب، وكان الأولى به أن يتنكب حديثه، ولا يخرجه في سننه، لأن غالب الأئمة جرحوه وطعنوا في روايته بل صرحوا بكذبه. وشذ الشافعي رحمه الله فوثقه، وقوله مرجوح، فقد أنكر الأئمة على الشافعي توثيقه له، وروايته عنه. قال اسحاق بن راهويه: ما رأيت أحدا يحتج بابراهيم بن أبي يحيى مثل الشافعي، قلت للشافعي: وفي الدنيا أحد يحتج بابراهيم بن أبي يحيى؟[1] ولأن جرحهم جاء مفسر ففيه زيادة على من وثقه لذا تقدم الجرح. حسب القاعدة.

ثم إن في الحديث قرينة أخرى تدل على وضعه، وهي وإن برأت ابراهيم بن أبي يحيى من تهمته إلا أنها تدل على أن الحديث روي على خلاف ما هو عليه، وهذه القرينة هي ما روى الدارقطني عن ابن مخلد، حدثنا أحمدبن علي الأبار، حدثنا ابن أبي سكينة الحلبي قال: سمعت ابراهيمبن أبي يحيى يقول: حدثت ابن جريج بهذا الحديث «من مات مرابطا، فروى عني من ماتمريضا» وما هكذا حدثته[2]، فقول ابراهيم يدل على أن الرواية رويت على خلاف ما هي عليه وهو يعد في نظر بعض الأئمة كذبا، ويحكم على الرواية بأنها موضوعة أو شبه موضوعة لمخالفتها الواقع فحكمها وحكم الرواية الموضوعة واحد إلا أنها تختلف عنها في عدم التعمد.

وقول ابراهيم هذا كاف في رد الشواهد التي ساقها ابن الجوزي لأن في كلامه إقراراً بعدم صحة الرواية على هذا النهج، وإن كان ابنالجوزي رد ذلك، واعتبر رواية ابن جريج عن ابراهيم هي الصواب[3].

ومع ذلك فالشاهد الأول رواه أبو نعيم قال: حدثنا أبو بكربن خلاد، حدثنا

---

(١) تهذيب ١: ١٦١.

(٢) الموضوعات ٣: ٢١٧، وقد ذكرت الرواية مفصلة أكثر من رواية ابن الجوزي، قال ابراهيم: حكم الله بيني وبين مالك، وهو سماني قدري. وأما ابن جريج فإني حدثته عن موسىبن وردان عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: من مات مرابطا، مات شهيدا فنسبني إلى جدي من قبل أمي، وروى عني «من مات مريضا، مات شهيدا».

(٣) الموضوعات ٣: ٢١٧.

الحارث بن أبي أسامة، حدثنا الحسن بن قتيبة، حدثنا عبد العزيز بن أبي رواد، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن أبيه عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «من مات مريضا، مات شهيدا، ووقي فتن القبر وغدا بروزقه، وراح برزقه من الجنة».

قال أبو نعيم: غريب من حديث عبد العزيز عن محمد، ما كتبناه عاليا إلا من حديث الحسن[1].

قلت: في سند الرواية الحسن بن قتيبة: قال فيه الذهبي: هو هالك، وقال الدارقطني متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف، وقال الأزدي: واهي الحديث، وقال العقيلي: كثير الوهم[2]، فمثله لا يصلح حديثه للمتابعة، ولا أن يكون شاهدا.

أما الرواية الثانية فقد رواها أبو نعيم أيضا قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن محمد بن أحمد المقري، حدثنا الحسين بن محمد بن أبي حاتم، حدثنا عبيد، حدثنا محمد بن عبد العزيز الباروزي، حدثنا حفص بن أبي عمر البصري عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن طلق، عن جابر بن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «من مات غريبا أو مريضا، مات شهيدا».

قال أبو نعيم، غريب من حديث الباروزي عن حفص[3].

قلت: في سنده الحسين بن محمد بن أبي حاتم، وعبيد، ومحمد بن عبدالعزيز الباروزي، وحفص بن أبي عمر. لم أقف لهم على ترجمة فيما بين يدي من مصادر والله أعلم.

---

(١) حلية الأولياء ٨: ٢٠٠/ ٢٠١، اللآلي ٢: ٤١٤.

(٢) ميزان ١: ٥١٨/ ٥١٩، لسان ٢: ٢٤٦.

(٣) اللآلي ٢: ٤١٤.

الحديث التاسع عشـر :

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد حاتم بن الحسن الشاسي، حدثنا أبو داود السنجي، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري، حدثنا عبدالله بن عصمة النصيبي حدثنا بشر بن حكيم، عن سالم بن كثير، عن معاوية بن قرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: «من حضره فوضع وصيته على كتاب الله، كان ذلك كفارة لما ضيع من زكاته في حياته».

هذا حديث لا يصح. قال أحمد بن حنبل: يعقوب لا يساوي شيئا[1]

قال السيوطي: قلت: ما ليعقوب ولهذا الحديث، فقد أخرجه الطبراني عن عبدان بن محمد المروزي عن اسحاق بن راهويه وناهيك بجلالته، عن عبدالله بن عصمة به.

وأخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا يحيى بن عثمان بن سعيد الحمصي، حدثنا بقية عن أبي حليس، عن خليد بن أبي خليد، عن معاوية عن أبيه. به.

وله شاهد. قال الطبراني: حدثنا الحسين بن جعفر القتات الكوفي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عون بن سلام، حدثنا عمرو بن شمر، عن الأعمش عن أبي وائل عن عبدالله بن مسعود رفعه أن الرجل المسلم ليضع ثلث ما عنده عند موته خيرا فيوفي الله زكاته.

وقال عبد الرزاق في المصنف، عن اسماعيل، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي قال: «إنما الوصية تمام لما ترك من الصدقة».

وقال: عن اسماعيل عن داود أيضا، عن القاسم بن فلان، أو فلان بن القاسم قال، قال ابن جزي القشيري «إن الوصية تمام لما ترك من الزكاة»[2]

(١) الموضوعات ٣: ٤٢١.
(٢) اللآلي ٢: ٤١٧، انظر تذكرة الموضوعات: ٢١٠.

وقال في التعقبات فيه يعقوب‌بن محمد الزهري، ليس بشيء، قلت: وثقه الأكثر.

قال ابن سعد: جالس العلماء، وكان حافظا، وقال ابن معين: ما حدث عن الثقات فاكتبوه وقال حجاج‌بن الشاعر: ثقة. وقال أبو حاتم: عدل، وقال الذهبي: مشهور مكثر.

ثم أنه لم ينفرد به، بل تابعه عن عبدالله‌بن عصمة، اسحاق‌بن راهويه، وناهيك به. أخرجه الطبراني، وله طريق آخر عن قره، أخرجه منها ابن ماجه[1].

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث رواه ابن ماجه من غير طريق يعقوب.
٢ـ إن اسحاق بن راهوية تابع يعقوب بن محمد الزهري، فبرىء يعقوب من تهمته، ويعقوب الأكثر على توثيقه.
٣ـ إن للحديث شواهد من حديث ابن مسعود، ومن حديث الشعبي وابن جزي القشيري.

قلت أما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا يحيى‌بن عثمان‌بن سعيد‌بن كثير‌بن دينار الحمصي. حدثنا بقية‌بن الوليد، عن أبي حليس، عن خليد‌بن أبي خليد، عن معاوية‌بن قرة، عن أبيه قال، قال رسول الله «من حضرته الوفاه فأوصى وكانت وصيته على كتاب الله، كانت كفارة لما ترك من زكاته في حياته»[2].

وحديث ابن ماجه من رواية بقية، وهو مشهور بالتدليس عن المجهولين والهَلَى والضعفاء، وقد رواه عن أبي حليس، وهو مجهول، قال الذهبي: أحد المجاهيل، عن خليد‌بن أبي خليد، تفرد عنه بقية[3]. وقد رواه عن خليد‌بن أبي خليد

(١) التعقبات: ١٨/أ، انظر تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٥.
(٢) جه. الوصايا. باب الحيف في الوصية حديث رقم ٧٠٥.
(٣) ميزان ٤: ٥١٧، تهذيب ١٢: ٧٨.

وهو مجهول أيضا قاله الذهبي[1] وابن حجر[2]. وجهالة هؤلاء علة قوية توجب رد الحديث لا سيما وقد أشتهر أن بقية كان يتعمد تغمية الضعفاء الهلكى في رواياته بتدليسهم وربما سوى الاسناد.

ولذا فإن رواية ابن ماجه لا تصلح للاعتبار لجهالة بعض رجال الاسناد.

وأما رواية الطبراني التي تابع فيها اسحاق بن راهويه يعقوب الزهري فهي تبرىء يعقوب لا شك من إلحاق التهمة به. إلا أن هذه الرواية مدارها على عبدالله بن عصمة شيخ اسحاق ويعقوب. قال فيه أبو الحجاج المزي: هو أحد المجاهيل[3].

عن بشر بن حكيم، عن سالم بن كثير، وهذان الراويان لم أقف لهما على ترجمة فيما فتشت من مراجع، وإني أخشى أن يكونا شيخ بقية وشيخ شيخه، وقد دلسهما بقية، فيكون مخرج الحديث واحدا. وهذه الجهالة في الرواة تزيد في نكارة الحديث.

وهنا نقطتان تجدر بالملاحظة: الأولى: هي أن ابن الجوزي ضعف يعقوب، ونقل عن أحمد قوله: لا يساوي شيئا، وقد يعقبه السيوطي فقال: قد وثقه الأكثر، ثم نقل عن ابن سعد قوله: جالس العلماء، وكان حافظا، ونقل عن ابن معين قوله: ما حدث عن الثقات فاكتبوه وعن حجاج الشاعر قوله: ثقة. وعن أبي حاتم الرازي: عدل، وعن الذهبي: مشهور مكثر، وفي بعض ما نقله عن هؤلاء فيه نظر.

أما ما نقله عن ابن سعد[4] وحجاج الشاعر[5] فهو كما قال:

---

(١) ميزان ١: ٦٦٣.
(٢) تهذيب ٣: ١٥٨.
(٣) ميزان ٤٦١، تهذيب ٥: ٣٢٢.
(٤) الطبقات الكبرى ٥: ٣٢٧
(٥) الذي في الميزان: وقال حجاج بن الشاعر: غير ثقة. اهـ ميزان ٤: ٤٥٤. ويظهر أن النقل فيه تحريف، فقد روى ابن أبي حاتم، حدثنا علي بن الحسين بن الجنيد، حدثنا حجاج بن الشاعر، حدثنا يعقوب بن محمد الزهري الثقة. اهـ. الجرح ٢/٤: ٢١٥، وكذا حكاه ابن حجر. انظر تهذيب ١١: ٣٩٧

وأما ما نقله عن أبي حاتم الرازي فالذي في الجرح والتعديل قال: عبد الرحمن سألت أبي عن يعقوب‌بن محمد الزهرى فقال: هو على يدي عدل، أدركته ولم أكتب عنه[1] وهذ العبارة من أبي حاتم جرح وتهمة، كما سبق بيانها، فما حكاه السيوطي فيه نظر ولعل الخطأ الذي وقع فيه من تصرف بعض النساخ لم يدر ما مقصد أبي حاتم فحرف في النسخة، ويؤيد ذلك أن ابن حجر حكى قول أبي حاتم الرازي في التهذيب بما يلي: هو عندي عدل أدركته فلم أكتب عنه[2] وهو خلاف الموجود في الجرح والتعديل فالسيوطي رحمه الله اعتمد في نقله على ما وقع فيه التحريف والوهم.

وأما ما نقله عن ابن معين ففيه نقص يخل بالمعنى، فقد روى ابن أبي حاتم: قال: سمعت أحمدبن سنان الواسطي قال: سئل يحيى‌بن معين عن يعقوب‌بن محمد الزهري فقال: ما حدثكم عن شيوخه الثقات فاكتبوه، وما لم يعرف من شيوخه فدعوه[3].

وأما ما نقله عن الذهبي ففيه حذف أخل بالمقصد، فقد قال الذهبي: وقال ابن عدي بعد أن ذكر ترجمته في سطرين: ويعقوب الزهري مديني. ليس بمعروف. قلت: سبب عدم معرفة ابن عدي به أنه ما لحق أصحابه، ولا نشط لكتابة حديثه عن أصحاب أصحابه، وإلا فالرجل مشهور مكثر[4] وعبارته كما ترى ليس فيها تعديل، وغالب الأئمة على تضعيفه. فقد ضعفه بالاضافة الى أحمد وأبي حاتم الرازي، ويحيى‌بن معين، أبو زرعة الرازي فقال: واهي الحديث، وقال مرة ليس عليه قياس، يعقوب‌بن محمد الزهري، وابن زبالة الواقدي وعمربن أبي بكر المليكي يتقاربون في الضعف. وقال الساجي: منكر الحديث، وكان المديني يتكلم فيه، وقال العقيلي: في حديثه وهم كثير ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه، وقال ابن معين:

---

(١) الجرح ٢/٤: ٢١٥.
(٢) تهذيب ١١: ٣٩٧.
(٣) الجرح ٢/٤: ٢١٥، تهذيب ١١: ٣٩٦.
(٤) ميزان ٤: ٤٥٤.

صدوق، ولكن لا يبالي عمن حدث، حدث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا قال: «من لم يكن عنده صدقة، فليلعن اليهود»، هذا كذب وباطل، ولا يحدث بهذا أحد يعقل. وقال أيضا: أحاديثه تشبه أحاديث الواقدي[1] ولم يوثقه إلا حجاج بن الشاعر، والحاكم وقال: ثقة، مأمون[2]

أما النقطة الثانية: وهي أن ابن الجوزي ألقى التهمة في الرواية التي ساقها على يعقوب، ويعقوب كما يتبين بريء من هذه التهمة إذ توبع، وتابعه اسحاق بن راهويه، لكن الرواية فيها مجاهيل لم يشر إليهم ابن الجوزي، وهذا يعد منه رحمه الله تقصيرا في بيان العلة الحقيقية التي يرد الحديث من أجلها، وهي جهالة ثلاثة من رجال سند الحديث، وهي علة قادحة.

٤ـ أما الشواهد التي أوردها السيوطي للحديث:

فالشاهد الأول من حديث ابن مسعود أخرجه الطبراني قال: حدثنا الحسين بن جعفر القتات الكوفي. ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثنا عون بن سلام، حدثنا عمرو بن شمر، عن الأعمش عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود رفعه، إن المسلم ليضع ثلث ما عنده عند موته خيرا فيوفي الله زكاته، هذا الحديث أورده الهيثمي في مجمعه وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح[3]، قلت: وفيه عمرو بن شمر الجعفي الكوفي. قال فيه يحيى: ليس بشيء، وقال الجوزجاني: زائغ كذاب، وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي والدارقطني وغيرهما: متروك الحديث، وقال السليماني: كان عمرو يضع على الروافض[4]، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث جدا، ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة ولا يكتب حديثه، وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال

---

(١) تهذيب ١١: ٣٩٧.

(٢) تهذيب ١١. ٣٩٧.

(٣) مجمع الزوائد ٤: ٢١٢.

(٤) ميزان ٣: ٢٦٨/ ٢٦٩، لسان ٤: ٣٦٦/ ٣٦٧.

الحاكم أبو عبدالله: كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشة عن جابر غيره. وقال أبو نعيم. يروي عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير، وذكره العقيلي والدولابي وابن الجارود وابن شاهين في الضعفاء[1]. ومع وجود هذا الكذاب في سنده كيف يقال رجاله رجال الصحيح، فالرواية لا تصلح أن تكون شاهدا ولا تقوى على الاعتبار لما فيها من الوهن البين.

أما الشاهد الثاني، فرواه عبد الرزاق في مصنفه قال عبد الرزاق، عن اسماعيل، عن داودبن أبي هند، عن الشعبى قال: إنما الوصية تمام لما ترك من الصدقة.

وقال أيضا: عن اسماعيل، عن داود أيضا، عن القاسم بن فلان، وفلانبن القاسم قال، قال لي ابن جزي القشيري أوصى أبوك؟ قلت: لا، قال: فلا تدعه حتى توصي عنه، قال لي: إن الوصية تمام لما ترك من الزكاة أو الصدقة.

ويلاحظ أن الأثرين مقطوعان، الأول على الشعبي، والثاني على القشيري وهما غير مرفوعين، وهما ثابتان عنهما، وكل ما يمكن قوله: إن الحديثين من كلام بعض التابعين أو تابعيهم، أما رفعه إلى النبيﷺ فلا يثبت بحال من الأحوال لما في الأحاديث المرفوعة من العلل القوية التي لا يثبت معها رفع الحديث إلى النبيﷺ وبهذا يظهر أن الحديث يصح مقطوعا أما رفعه إلى النبيﷺ ففيه نكارة، والله أعلم

الحديث العشـــرون:

روى ابن الجوزي بأسانيد إلى عبداللهبن عبيدالله أبي عاصم العباداني، حدثنا الفضل الرقاشي، عن محمدبن المنكدر، عن جابربن عبـد الله قال، قال رسول الله ﷺ: بينما أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، فذلك قوله «سلام قولا من رب رحيم» قال: فينظر إليهم، وينظرون إليه، فلا يزالون كذلك حتى يحتجب فيبقى نوره وبركته عليهم وفي دارهم.

---

(١) لسان ٤: ٣٦٧.

ثم قال: هذا حديث موضوع على رسول الله ﷺ ومدار طرقه كلها على الفضل بن عيسى الرقاشي. قال يحيى، كان رجل سوء ثم في طريقه الأول والثاني عبدالله بن عبيدالله[1]، قال العقيلي: لا يعرف إلا به ولا يتابع عليهم. وفي طريقه الثالث محمد بن يونس الكديمي. وقد ذكرنا أنه كذاب، وقال ابن حبان: يضع الحديث[2].

قال السيوطي متعقبا: قلت: أخرجه ابن ماجه في سننه، حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، حدثنا أبو عاصم العباداني، وهو عبدالله بن عبيدالله، حدثنا الفضل الرقاشي به.

وورد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن النجار ـ ثم ساق اسناده ـ إلى سليمان بن أحمد الطبراني، حدثنا بكر بن سهل الدمياطي، حدثنا عمرو بن هاشم البيروتي، حدثنا سليمان بن أبي كريمة، عن أبي جريج عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال، قال رسول الله ﷺ «بينما أهل الجنة في مجلس لهم إذ لمع لهم نور غلب على نور الجنة. .» الحديث.

سليمان بن أبي كريمة. قال ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما[3].

وقال في التعقبات: قلت: أخرجه ابن ماجه والآجري في الرؤية والبيهقي في البعث[4] زاد ابن عراق: قلت: وأورده الشيخ تقي الدين ابن تيمية في رسالته في أن النساء يرين الله تعالى في الدار الآخرة. وأعله بالفضل الرقاشي ثم قال: وقد رويناه

---

(١) قلت: قد رواه عبد الله بن عبيد الله في الطريق الثالث أيضا، لكن وقع سقط في الرواية فالتبس على ابن الجوزي، فقد جاء في الطريق الثالث: حدثنا أبونعيم أنبانا أحمد بن جعفر بن حمدان، حدثنا محمد بن يونس السلمي، حدثنا يعقوب بن اسماعيل بن يوسف السلال، حدثنا عاصم العباداني عن الفضل بن عيسى... الخ فقد سقطت كلمة «أبو» قبل كلمة عاصم، والصواب أبو عاصم العباداني وهو عبد الله بن عبيد الله والله أعلم.

(٢) الموضوعات ٣: ٢٦٠/٢٦٢.

(٣) اللآلي ٢: ٤٦١.

(٤) التعقبات ٤٦/ب، تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٤، لكن قال: والبيهقي في الشعب وهو خطأ، والصواب كما قال السيوطي، لأن الرواية ليست في الشعب.

من طريق أخرى فذكرها، ثم قال: وهذه الطريق تنفي أن يكون الفضل قد تفرد به[1].

ويتلخص اعتراض السيوطي ومن تبعه فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه.
٢ـ إن للحديث شاهدا من حديث أبي هريرة أخرجه ابن النجار في تاريخه.
٣ـ إن الحديث لم ينفرد به الفضل بل توبع فيه، قاله ابن تيمية في رسالة له.

أما حديث ابن ماجه فقال: حدثنا محمدبن عبد الملكبن أبي الشوارب حدثنا أبو عاصم العباداني، حدثنا الفضل الرقاشي، عن محمدبن المنكدر، عن جابربن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ بينما أهل الجنة في نعيمهم إذ سطع لهم نور، فرفعوا رؤوسهم، فإذا الرب قد أشرف عليهم من فوقهم فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة، قال: وذلك قوله الله ﴿سلام قولا من رب رحيم﴾. قال فينظر إليهم وينظرون إليه، فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ما داموا ينظرون إليه حتى يحتجب عنهم، ويبقى نوره وبركته عليهم في ديارهم[2].

وحديثه من رواية عبد اللهبن عبيد الله أبو عاصم العباداني، عن الفضل الرقاشي، الذي عليه مدار الرواية، فقد أخرج الحديث غير ابن ماجه البيهقي في كتابه البعث، والآجري في كتاب الشريعة[3] وكلهم من طريق عبداللهبن عبيد الله عن الفضل الرقاشي.

والفضل الرقاشي أجمع النقاد من المحدثين على تضعيفه وتوهين حديثه، فقال أيوب السختياني: لو أن فضلا ولد أخرس لكان خيرا له. وقال أحمدبن حنبل:

---

(١) تنزيه الشريعة ٢ : ٣٨٤.
(٢) جه. مقدمة ـ السنة. باب فيما أنكرت الجهمية. حديث رقم ١٨٤.
(٣) الشريعة للآجري : ٢٦٧.

ضعيف، وقال ابن معين: كان قاصا، وكان رجل سوء، قلت: كيف حديثه قال: لا تسأل عن القدري الخبيث وقال أيضا: سئل عنه ابن معين فقال: لا شيء، وقال أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث، في حديثه بعض الوهن ليس بقوي، وقال الآجري، قلت لأبي داود: أكتب حديث الفضل الرقاشي؟ قال: ولا ولا كرامة. وقال مرة: كان هالكا وقال مرة: حدث حمادبن عدي عن الفضل بن عيسى، وكان من أخبث الناس قولا، وقال في حديث رواه الفضل عن ابن المنكدر عن جابر: هذا حديث يشبه وجه فضل، وقال النسائي: ضعيف وقال في موضع آخر ليس بثقة. وقال ابن عدي: الضعف بين على ما يرويه. وقال ابن عيينة: كان يرى القدر وكان أهلا أن لا يروى عنه، وقال الساجي: كان ضعيف الحديث قدريا(١)، فنرى أن ابن معين وأبا داود، قد اتهماه في الرواية وإن لم يصرحا بكذبه. وإذا كان هذا شأن الفضل فإن الأئمة يدرجون حديثه في الموضوعات ويحكمون عليه بالوضع. لا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن الفضل بالاضافة إلى ضعفه كان قاصا، وكم يجري على ألسنة القصاص من الأحاديث التي لا أصل لها.

أما عبدالله بن عبيدالله أبو عاصم العباداني، فاختلف الأئمة في توثيقه وتجريحه، فقد وثقه أبو زرعة وعمروبن علي وابن حبان، وقال ابن معين، لم يكن به بأس، صالح الحديث، وقال أبو حاتم: ليس به بأس.

أما من جرحه، فقد قال فيه العقيلي: منكر الحديث، وقال أبو داود: لا أعرفه، وعلى كل حال، فهو بريء من تهمة الحديث، وإنما آفة الحديث شيخه الفضل بن عيسى الرقاشي.

وأما الطريق الأخرى التي أوردها شيخ الاسلام ابن تيمية وعقبها بقوله: وهذه الطريق تنفي أن يكون قد تفرد به الفضل الرقاشي(٢).

---

(١) انظر ترجمته في تهذيب ٨: ٢٨٣/ ٢٨٤، ميزان ٣: ٣٥٦.

(٢) مجموع الفتاوي لابن تيمية ٦: ٤٤٩، تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٤.

فقد قال في رسالته أن النساء يرين الله في الجنة: أنه قد جاءت، الأحاديث برؤية الله في غير هذين الموطنين منها ما رواه ابن ماجه في سننه والدارقطني في الرؤية، عن الفضل بن عيسى الرقاشي عن محمدبن المنكدر، عن جابربن عبدالله به. ثم قال: ورويناه من طريق أخرى معروفة إلى سلمةبن شبيب، حدثنا بشربن حجر، حدثنا عبداللهبن عبيدالله، عن محمدبن المنكدر، عن جابر به[1].

قلت: الذي يبدو لي والله أعلم أن هذه الطريق الأولى بعينها إلا أنه سقط من اسنادها شيخ عبداللهبن عبيدالله وهو الفضل الرقاشي، لأن سائر الرواة الذين رووا الحديث عن عبداللهبن عبيدالله أبي عاصم العباداني رووه عنه عن الفضل إلا في هذه الرواية، فرواها عبدالله عن محمدبن المنكدر والأخير شيخ الفضل، وعبداللهبن عبيدالله لا يروي عن ابن المنكدر مباشرة، إلا بواسطة الفضل، فكأن الرواية التي اعتمد عليها شيخ الاسلام وقع فيها هذا السقط، فلم يتنبه له. وظن أن عبداللهبن عبيدالله تابع الفضل في رواية هذه الأحاديث، والحال أنه يروي عنه ولم يتابعه.

وإذا ظهر هذا عرف أن مخرج الرواية واحد وأن الحديث مداره على الفضل الرقاشي وليس له فيه متابع والله أعلم.

وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي في اللآلي من حديث أبي هريرة، وأن ابن النجار أخرجه من طريق الطبراني، حدثنا بكربن سهل الدمياطي، حدثنا عمروبن هاشم البيروتي، حدثنا سليمانبن أبي كريمة عن ابن جريج عن أبي صالح عن أبي هريرة به.

فقد كشف حاله إذ بين أن فيه سليمانبن أبي كريمة، قال فيه ابن عدي: عامة أحاديثه مناكير[2] وقال أبو حاتم الرازي: ضعيف الحديث[3] وقال العقيلي: يحدث

---

(١) مجموع الفتاوي ٦: ٤٤٨/٤٤٩.
(٢) اللآلي ١: ٤٦١، ميزان ٢: ٢٢١، لسان ٣: ١٥٢.
(٣) الجرح ٢/١: ١٣٨.

بمناكير ولا يتابع عليه[1]، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا إذ لم يشر إليه في التعقبات. بل اقتصر على قوله: أخرجه عن طريقه ابن ماجه والآجري في الرؤية والبيهقي في البعث.

كما أنه يظهر من صنيعه في مصباح الزجاجة إقراره بوضع الحديث إذ قال: الذي رأيته أنا في كتاب العقيلي ما نصه: عبد اللهبن عبيدالله أبو عاصم العباداني: منكر الحديث وكان الفضل يرى القدر، كاد أن يغلب على حديثه الوهم[2]، فحكى قول العقيلي ولم يتعقبه بشيء والله أعلم.

الحديث الحادي والعشرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن ماجه، حدثنا اسماعيلبن راشد، حدثنا داودبن المحبر، حدثنا الربيعبن صبيح، عن يزيدبن أبان الرقاشي، عن أنسبن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين، من رابط فيها أربعين يوما أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب. عليه زبرجدة خضراء، عليها قبة من ياقوتة حمراء لها سبعون ألف مصراع من ذهب، على كل مصراع زوجة من الحور العين».

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع بلا شك فيه، فأول من فيه من الضعفاء: يزيدبن أبان، قال شعبة: لأن أزني أحب إلي من أن أحدث عنه وقال أحمد: لا يكتب عنه شيء، وقال النسائي: متروك الحديث. وقال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه.

والثاني: الربيعبن صبيح، قال عفان: أحاديثه كلها مقلوبة، وضعّفه يحيى، وقال ابن حبان: لم يكن الحديث من صناعته. فوقعت المناكير في حديثه من حيث لا يشعر.

---

(١) لسان ٣: ١٠٢.

(٢) جه. المقدمة. حديث رقم ١٨٤.

والثالث: داود بن المحبر. قال أحمد والبخاري: هو شبه لا شيء وقال ابن المديني: ذهب حديثه، وقال أبو حاتم الرازي: غير ثقة. وقال الدارقطني: متروك. وقال ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات. قال المصنف ـأي ابن الجوزي- ولا أتهم بوضع هذا الحديث غيره. والعجب من ابن ماجه مع علمه كيف استحل أن يذكر هذا في كتاب السنن، ولا يتكلم عليه. أتراه ما سمع في الصحيحين عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من روى عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[1]، أما علم أن العوام يقولون: لولا أن هذا صحيح ما ذكره مثل ذلك العالم فيعملون بمقتضاه، ولكن غلب الهوى بالعصبية للبلد والوطن[2].

فابن الجوزي حصر تهمة الحديث في داود، بالاضافة إلى ضعف كل من يزيدبن أبان والربيع بن صبيح، فالحديث مسلسل بالضعفاء.

وقد أقر السيوطي ابن اجوزي في حكمه على الحديث بالوضع فقال بعد ذكر الحديث: موضوع، داود وضاع، وهو المتهم به، والربيع ضعيف، ويزيد متروك. قلت، قال المزي: هو حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود[3].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث، أخرجه ابن ماجه، وقال المزي في التهذيب: إنه حديث منكر لا يعرف إلا من رواية داود، والمنكر من قسم الضعيف، وهو محتمل في الفضائل.

ويتلخص تعقبه فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه ابن ماجه.

٢ـ إن المزي قال فيه أنه حديث منكر، والمنكر أحد أقسام الضعيف وهو محتمل في الفضائل ولا يقتضي كونه منكرا أن يكون موضوعا.

---

(١) الحديث أخرجه م. مقدمة.
(٢) الموضوعات ٢: ٥٠/ ٥١.
(٣) اللآلي ١: ٤٦٣.

أما ابن ماجه فقال: حدثنا اسماعيل بن أسيد، حدثنا داود بن المحبر، أنبأنا الربيع بن صبيح عن يزيد بن أبان، عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ ستفتح عليكم الآفاق. . . الحديث. والحديث من رواية داود بن المحبر، وقد رمي بالوضع والكذب، وقد مر ذكره[١] وقد رواه عن الربيع بن صبيح وقد اختلف فيه، وأقصى ما يقال فيه: إنه ضميف يصلح حديثه للمتابعة[٢].

وقد رواه عن يزيد بن أبان الرقاشي: وقد ضعفه الأئمة وتركوا حديثه[٣]، ويكفي في الحكم على حديثه بالوضع أنه من طريق داود، لأن الحديث يعتبر موضوعا إذا تفرد بروايته كذاب، فكيف إذا ضمت إلى هذه العلة العلل الأخرى فهي تزيده نكارة وتركا، وقد وافق ابن الجوزي في الحكم عليه الذهبي فقال في ترجمة داود بعد ذكر الحديث: فلقد شان ابن ماجه سننه بادخاله هذا الحديث الموضوع فيها[٤]، وكذلك المزي، وقد أورد السيوطي قوله في اللآلي، وكذلك النعماني[٥].

وقول السيوطي: إن المنكر أحد أقسام الضعيف وهو محتمل في الفضائل فيه نظر، لأن المنكر عند كثير من المحدثين كثيرا ما يطلقونه على الموضوع وهم يقصدون بذلك ما هو أعم من المعنى الاصطلاحي الذي عناه الحافظ السيوطي. ثم إنا لو سلمنا أن المزي يقصد بالمنكر المعنى الاصطلاحي الذي هو تفرد الضعيف، أو مخالفته للثقة. فالاطلاق على هذا المعنى لا ينطبق على الحديث، لأن الرواية تفرد بها من رمى الكذب ووضع الحديث، وهو الموضوع عند المحدثين، وظاهر من صنيع السيوطي رحمه الله في اللآلي أنه وافق ابن الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع، ثم نكص عن ذلك في التعقبات، متعلقا بكلام المزي الذي وجد فيه شبهة يدافع بها عن ابن

---

(١) انظر صفحة : ١٠٤ جـ٢ .

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢ : ٤١/ ٤٢، تهذيب ٣ : ٢٤٧/ ٢٤٨ .

(٣) انظر ترجمته في ميزان ٤ : ٤١٨، تهذيب ١١ : ٣٠٩/ ٣١١ .

(٤) ميزان ٢ : ٢٠ .

(٥) ما تمس إليه الحاجة ٤١/ ٤٢ .

ماجه وكان الأولى به والأجدر أن ينتصر لحديث رسول الله ﷺ بدفع الزيف والكذب عنه.

وأما قوله: وهو محتمل في الفضائل، فقد سبق تقرير أن المنكر من أنواع الحديث الضعيف الذي لا يتقوى لشدة ضعفه، وأنه لا يعمل به لا في الأحكام ولا في الفضائل، وإنما ذلك خاص بالحديث الضعيف الذي يتقوى وينجبر ضعفه. والله أعلم.

الحديث الثاني والعشـــرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى محمدبن عبدالله بن ابراهيم الشافعي حدثنا محمدبن شداد حدثنا يحيى بن محمدبن قيس أبو زكير، حدثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «كلوا البلح بالتمر، فإن الشيطان إذا رآه غضب وقال: عاش ابن آدم حتى أكل الجديد بالخلق».

ورواه من طريق آخر بسنده إلى عثمان الدارمي، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت، قال رسول الله ﷺ . . . الحديث.

قال الدارقطني: تفرد به أبو زكير عن هشام، قال العقيلي: لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به، قال ابن حبان: وهو يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل من غير تعمد فلا يحتج به، روى هذا الحديث، لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ.

قال المصنف ـ أي ابن الجوزي ـ قلت: هذا قدح ابن حبان في يحيى، وقد أخرج عنه مسلم بن الحجاج، ولعل الزلل من قبل ابن شداد، وقد قال الدارقطني: محمدبن شداد المسمعي لا يكتب حديثه.

وأما طريق نعيم بن حماد فإن يحيى بن معين سئل عن حديثه فقال: ليس له أصل، فقيل له: يرويه نعيم بن حماد فقال: شبّه له، وقال يحيى مرة: ليس في

الحديث شيء. وقال النسائي: ضعيف ليس بثقة، وقال الدارقطني: كثير الوهم[1].

ويتلخص كلام ابن الجوزي في:

أـ إن الحديث موضوع.

بـ إن بعض الأئمة أعلّ الحديث بأبي زكير يحيى بن محمدبن قيس، لكن يحيى هذا أخرج له مسلم وهذا ينافي الحكم على حديثه بالوضع.

جـ ـ إن الأولى بالتهمة في الحديث محمدبن شداد المسمعي، ونعيمبن حماد الراويان عن يحيىبن محمدبن قيس.

قال السيوطي متعقبا: محمدبن شداد ونعيم بريئان من عهدته لكن الحديث أخرجه النسائي عن عمروبن علي عن أبي زكير، وأخرجه ابن ماجه عن أبي بشربن بكربن خلف عن أبي زكير، وأخرجه الحاكم في المستدرك من طريق أبي زكير إلا أنه لم يصححه. وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر.

وأخرجه العقيلي من طريق القاسمبن أمية الحذاء عن أبي زكير.

وأخرجه البيهقي في الشعب من طريق محمدبن المثنى، وعمروبن علي كلاهما عن أبي زكير.

وأخرجه أبو نعيم في الطب من طريق محمدبن عمر المقدسي عن أبي زكير والله أعلم[2].

زاد في التعقبات: وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر، وكذا قال غيره من الحفاظ، والمنكر نوع آخر غير الموضوع، وهو من قسم الضعيف[3].

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٦، اللآلي ٢: ٢٤٣.

(٢) اللآلي ٢: ٢٤٣/ ٢٤٤.

(٣) التعقبات: ٢٧/ بـ/ ٢٨/ أ.

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١- الحديث أخرجه النسائي وابن ماجه.

٢- إن ابن شداد ونعيم بن حماد بريئان من تهمته، فقد تابعهما جماعة في روايته عن يحيى، وأن مدار الحديث عليه.

٣- إن الأئمة عدوا هذا الحديث من منكراته، والمنكر من أقسام الحديث الضعيف لا الموضوع، ولذا قال الذهبي: ينبغي أن يخرج عن الموضوعات.

قلت: الظاهر أن النسائي أخرج الحديث في السنن الكبرى إذ لم أجده في المجتبى، وقد رجح ذلك الألباني فقال: وقد عزاه للنسائي ابن القيم في زاد المعاد، فالظاهر أنه في سننه الكبرى[١].

وأما ابن ماجه فقد رواه في سننه فقال: حدثنا أبو بشربكربن خلف، حدثنا يحيى بن محمدبن قيس المدني، حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت، قال رسول الله ﷺ «كلوا البلح بالتمر، كلوا الخلق بالجديد، فإن الشيطان يغضب...» الحديث[٢].

قلت: حقا ما قال السيوطي رحمه الله من أن نعيم بن حماد ومحمدبن شداد بريئان من تهمته فقد رواه جماعة عن أبي زكير تابعوا فيه ابن شداد، وهم بكربن خلف[٣] وعلي بن عاصم[٤] وأبو عبدالله محمد التيمي وسليمان بن داود العتكي أبو الربيع ونصر بن علي الجهضمي[٥] والقاسم بن أمية وعبيد الله بن محمد[٦] كلهم عن ابي زكير يحيى بن محمد بن قيس، فتبين من هذا أن أبا زكير حدث به وعليه مداره فبرئت تهمة كل من محمد بن شداد. ونعيم بن حماد..

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ١: ٣٥.

(٢) جه. الأطعمة. باب أكل البلح بالتمر ٢: ١١٠٥، حديث رقم ٣٣٣٠.

(٣) وقد أخرج حديثه ابن ماجه حديث رقم ٣٣٣٠.

(٤) وقد أخرج حديثه أبو نعيم في أخبار اصبهان ١: ١٣٤.

(٥) وقد أخرج حديثهم عن أبي زكير الحاكم في المستدرك ٤: ١٢١.

(٦) وقد أخرج حديثهم عن أبي زكير، البيهقي في شعب الايمان. انظر التعقبات ٢٨/أ.

إنما ألصق ابن الجوزي رحمه الله تهمة الحديث بهما، وبرأ أبا زكير من تهمته لأن مسلما أخرج له، كما صرح بذلك[١] وإنما أخرج له مسلم حديثا واحدا في المتابعات[٢]. ومن عادة الامام مسلم التساهل في المتابعات لا في الأصول.

وأبو زكير يحيى بن محمد بن قيس، متكلم فيه، لم يوثقه أحد من أئمة الجرح والتعديل، وهم متفقون على سوء حفظه، وكثرة خطئه، ولذا قال ابن حجر في التقريب: صدوق يخطىء كثيرا[٣] وقد شنعوا عليه بروايته لهذا الحديث وتفرده به وصرحوا بأن حديثه حديث منكر وممن صرح بنكارة الحديث النسائي[٤]. وقال العقيلي: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به[٥]، وقال ابن حبان: روى هذا الحديث ولا أصل له من كلام رسول الله ﷺ[٦]، وقال ابن عدي بعد أن أورد له أربعة أحاديث منها حديث عائشة هذا: وعامة أحاديثه مستقيمة إلا هذه الأربعة[٧]. وقال الذهبي في تلخيص المستدرك: وهذا حديث منكر[٨]، فكلهم صرحوا بنكارة هذه الرواية، وقد حمل الذهبي والسيوطي النكارة في هذا الحديث على المعنى الاصطلاحي، فقال الذهبي في ترتيب الموضوعات بعد ذكر الحديث: ينبغي أن يخرج من الموضوعات[٩].

وقال السيوطي: وقال الذهبي في مختصره: إنه حديث منكر، وكذا قال غيره من الحفاظ، والمنكر نوع آخر غير الموضوع وهو من قسم الضعيف[١٠]، وهما يهدفان

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٦.
(٢) م. الايمان. باب بيان خصال النفاق ١: ٧٨، حديث رقم ١٠٩.
(٣) تقريب
(٤) حاشية متن ابن ماجه للسندي نقلا عن الزوائد انظر جـه: ١١٠٥، ما تمس إليه الحاجة: ٤٢، سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٣٤.
(٥) الموضوعات ٣: ٢٦، حاشية سنن ابن ماجه: ١١٠٥.
(٦) الموضوعات ٣: ٢٦.
(٧) ميزان ٤: ٤٠٥، تهذيب ١١: ٢٧٥.
(٨) تلخيص المستدرك. هامش المستدرك ٤: ١٢١.
(٩) ترتيب الموضوعات: ١٤٢/١٤٢/ب، تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٥.
(١٠) التعقبات: ٢٨/أ، وانظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٥٥.

بصنيعهما إخراج الحديث من دائرة الوضع إلى دائرة الضعف.

قلت: وهذا يسلم لهما لو أن من أطلق على الحديث وصف المنكر عنى مرادهما، لكن من المعلوم أن بعض المحدثين يطلقون وصف المنكر على معنى أعم من المعنى الاصطلاحي، ويدخل في ذلك الموضوع، لا سيما على معنى تفرد الضعيف، ومنه هذا الحديث.

وقد نبه الحافظ العراقي رحمه الله إلى قرينة في الحديث ترجح وضعه وهي ركة معناه، فقال رحمه الله: هذا الحديث معناه ركيك لا ينطبق على محاسن الشريعة، لأن الشيطان لا يغضب من حياة ابن آدم، بل من حياته مؤمنا مطيعا[1]

قلت: وهو حق، بل أن في امتداد حياته طمعا له في غوايته، وإضلاله والله أعلم.

وأئمة الحديث لا يتهمون أبا زكير في تعمد وضعه، وإنما سمعه من بعض القصاص، فتخيل له أنه سمعه بهذا الاسناد فرواه خطأ دون تعمد. قال المعلمي رحمه الله والحديث ثابت عن أبي زكير، وهو بصري أعمى ضعفوه ثم قال: فأما حديث «كلوا البلح... الخ» فلم يروه غيره، وهو بسند كالشمس ومتنه ركيك، فالظاهر أن أبا زكير غلط في اسناده، سمعه من بعض القصاص، فتوهم أنه سمعه بذاك السند[2].

وقد صرح بوضع هذا الحديث غير ابن الجوزي المعلمي[3] والألباني[4] من المتأخرين وهو ظاهر مراد العراقي[5] كما يحمل عليه كلام ابن حبان[6] والعقيلي[7] وابن عدي والله أعلم.

---

(١) ما تمس إليه الحاجة: ٤٢، نقلا عن العزيزي في شرح الجامع الصغير.

(٢) هامش الفوائد المجموعة : ١٨١.

(٣) هامش الفوائد المجموعة : ١٨١.

(٤) سلسلة الأحاديث الضعيفة ١: ٣٤/ ٣٥.

(٥) ما تمس إليه الحاجة: ٤٢.

(٦) الموضوعات ٣: ٢٦.

(٧) الموضوعات ٣: ٢٦.

الحديث الثالث والعشرون:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان حدثنا محمدبن العباس الدمشقي، حدثنا محمدبن عبد الرحمن الجعفي، حدثنا يحيى‌بن صالح الوحاظي، حدثنا سليمان‌بن عطاء، عن مسلمة‌بن عبدالله الجهني، عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء قال، قال رسول الله ﷺ «سيد طعام أهل الجنة اللحم».

وروى أيضا بسنده إلى العقيلي، حدثنا محمدبن داودبن خزيمة الرملي، حدثنا ابراهيم‌بن عمرو بن بكر السكسكي، حدثنا أبي، عن أبي سنان الشيباني، عن عمربن عبد العزيز عن أبي سلمة عن ربيعة‌بن كعب قال، قال رسول الله ﷺ: سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم.

هذان حديثان لا يصحان.

أما الأول فقال ابن حبان: سليمان‌بن عطاء يروي عن مسلمة أشياء موضوعة، فلا أدري التخليط منه أو من مسلمة.

وأما الثاني فقال العقيلي: لا يعرف هذا الحديث إلا بعمروبن بكر ولا يصح في هذا المتن عن رسول الله ﷺ شيء. قال ابن حبان: عمرو بن بكر يروي عن الثقات الطامات لا يحل الاحتجاج به[1].

قال السيوطي متعقبا: سليمان: روى له ابن ماجه، وقال أبو حاتم ليس بالقوي، وقال البخاري في حديثه بعض المناكير، وقال ابن حجر: لم يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع، فإن مسلمة غير مجروح، وسليمان‌بن عطاء ضعيف.

ثم قال: بعد ذكر حديث ربيعة‌بن كعب: قلت: له طريق آخر، قال البيهقي في الشعب، حدثنا أبو عبد الرحمن السلمي إملاء، حدثنا محمدبن أحمدبن هارون الشافعي، حدثنا محمدبن زيادبن قيس، حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا العباس‌بن بكار، حدثنا أبو هلال الراسبي عن عبدالله‌بن بريدة عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ:

---

(١) الموضوعات ٢: ٣٠١/٣٠٢

سيد الادام في الدنيا والآخرة اللحم، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية ـيعني الحناء

قال البيهقي: ورواه جماعة عن أبي هلال الراسبي تفرد به أبو هلال محمدبن سليم اهـ.

وهو من رجال الأربعة وثقه أبو داود، وقال ابن معين: صدوق. وقال النسائي وغيره: ليس بقوي..

وقال البيهقي: أنبأنا الحسين‌بن الفضل القطان، أنبأنا اسماعيل‌بن محمد الصفار، حدثنا محمدبن عبدالله‌بن المنادى، حدثنا روح‌بن عبادة، حدثنا المجاشعي هشام‌بن سلمان، حدثنا يزيد الرقاشي، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: خير الأدام اللحم، وهو سيد الأدام.

وورد أيضا من حديث علي، أخرجه أبو نعيم في الطب، حدثنا عبدالله‌بن محمدبن عثمان، حدثنا عبدالله‌بن أحمدبن عامر الطائي، حدثنا أبي، حدثنا علي‌بن موسى، عن آبائه بلفظ «سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم»[1].

وقال في التعقبات: حديث أبي الدرداء، أخرجه ابن ماجه، وورد، أيضا من حديث أنس، أخرجه البيهقي في الشعب، وبريدة، أخرجه الطبراني والبيهقي[2]

زاد ابن عراق: وأخرجه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب، قلت، قال الهيثمي في سند الطبراني سعيدبن عتبة القطان، لم أعرفه، وبقية رجاله ثقات، وفي بعضهم كلام لا يضر ـيعني أبا هلال الراسبي ـ. وشاهد في الصحيح حديث فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام.

وقال شيخ شيوخنا الشمس السخاوي: ومن شواهده حديث على سيد طعام

---

(١) اللآلي ٢: ٢٢٤/٢٢٥.
(٢) التعقبات: ٢٨/أ.

الدنيا اللحم والأرز. أخرجه أبو نعيم في الطب النبوي بسند ضعيف[1].

قلت، ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه فيما يأتي:

١ـ حديث أبي الدرداء أخرجه ابن ماجه، وسليمان، لم يرم بالوضع.

٢ـ إن للحديث شواهد:

أ) الشاهد الأول من حديث بريدة أخرجه البيهقي في الشعب.

ب) الشاهد الثاني من حديث أنس بن مالك رواه البيهقي في الشعب.

ج) الشاهد الثالث من حديث علي بن أبي طالب رواه أبو نعيم في الطب.

د) الشاهد الرابع، حديث فضل عائشة وهو في الصحيح.

أما ابن ماجه فقد روى الحديث في سننه قال: حدثنا العباس بن الوليد الخلال الدمشقي، حدثنا يحيى بن صالح، حدثني سليمان بن عطاء الجزري، حدثني مسلمة بن عبدالله الجهني، عن عمه أبي مشجعة عن أبي الدرداء قال، قال رسول الله ﷺ «سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم»[2]

وفي سند ابن ماجه سليمان بن عطاء الجزري: وهو مجمع على ضعفه، قال البخاري: في حديثه مناكير وقال أبو زرعة: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث يكتب حديثه[3]، وقال ابن حبان: يروي عن مسلمة بن عبدالله الجهني عن أبي مشجعة أشياء موضوعة لا تشبه حديث الثقاة، فلست أدري التخليط منه أو من مسلمة[4].

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ٢٤٨، وانظر الفوائد المجموعة فقد زاد قوله: وليس في شيء من هذه الطرق ما يوجب الحكم بالوضع اهـ ١٦٧/١٦٨.

(٢) جه الأطعمة ـ باب اللحم. حديث رقم ٣٣٠٥.

(٣) ميزان ٢: ٢١٤/٢١٦، تهذيب ٤: ٢١١، الجرح ١/٢: ١٣٣.

(٤) مجروحين ١: ٣٢٦.

قلت: الظاهر أن التخليط منه، فإن مسلمة لم يجرحه أحد بخلاف هذا، فسليمان ضعفه شديد، ولا يحتمل تفرده، وقد صرح الأئمة بنكارة حديثه وجعلوه هو الآفة في ذلك.

وفي سند الحديث أيضا: أبو مشجعة، وهو مجهول إذ لم يرعنه سوى مسلمة بن عبد الله، فجهالته جهالة عين، وهي علة أخرى تطعن في ثبوت الحديث.

ومما يزيد في نكارة الحديث ويرجح القول بوضعه أن كافة الروايات التي ورد بها روايات ساقطة كما سيأتي بيانها.

وابن حبان حكم على الرواية بالوضع لكنه لم يقطع بإلقاء التهمة على رواة الحديث، وابن الجوزي تبعه في ذلك، لكن الظاهر أنه أناطها بسليمان هذا.

وتعليل ابن حجر في توقفه عن الحكم على الحديث بالوضع لأن مسلمة غير مجروح وأن سليمان ضعيف فقط فيه نظر، أما مسلمة فكما قال: لم يجرحه أحد لكنه يعتبر حسب قواعد المحدثين مجهول الحال بالنسبة للرواية.

وأما سليمان بن عطاء فقد انحدر عن درجة الضعف إلى درجة الترك خصوصا إذا علم أن البخاري وأبا زرعة وأبا حاتم الرازيين تعتبر كلمة منكر الحديث عندهم من أشد درجات الجرح.

وقد أغفل ابن حجر رحمه الله جهالة أبي مشجعه، وهناك نقطة تجدر بالذكر هي أن المتقدمين من المحدثين كثيرا ما يطلقون لفظ منكر على الموضوع بخلاف المتأخرين من المحدثين الذين يفرقون بين اللفظين وابن حجر منهم، فكأنه رحمه الله حمل لفظ الأئمة على اصطلاح المتأخرين فكان توقفه.

وأما حديث ربيعة بن كعب، فالظاهر أن السيوطي مقر بوضعه، لأنه لم يتعقب فيه ابن الجوزي ولم يورده في شواهده التي ساقها.

أما الشواهد الأخرى التي أوردها ليعتبر بها حديث أبي الدرداء، فأولها حديث بريدة، أخرجه البيهقي في شعب الايمان قال، حدثنا أبو عبد الرحمن السلمي

إملاء، حدثنا محمدبن أحمدبن هارون الشافعي، حدثنا محمدبن زيادبن قيس، حدثنا أحمدبن منيع، حدثنا العباس بن بكار، حدثنا أبو هلال الراسبي، عن عبدالله بن بريدة عن أبيه قال، قال رسول الله ﷺ: سيد الأدام في الدنيا والآخرة اللحم، وسيد الشراب في الدنيا والآخرة الماء، وسيد الرياحين في الدنيا والآخرة الفاغية- يعني الحناء.

قال البيهقي: رواه جماعة عن أبي هلال الراسبي، تفرد به أبو هلال محمدبن سليم[1] وهو مختلف فيه الأكثر على ضعفه، وقد وثقه أبو داود وقال ابن معين: لا بأس به، وقال أبو حاتم الرازي صدوق، وبقية الأئمة على ضعفه، وأن له أحاديث منكرة اضطرب فيها وخولف في بعضها[2]، وعلى كل فليس هو آفة الحديث، بل آفته الراوي عنه العباس بن بكار وهو كذاب، رماه بذلك الدارقطني[3]. وذكر البيهقي أن الحديث رواه جماعة عن أبي هلال، لكن قال المعلمي: إذا كان رواه جماعة عن أبي هلال، فالظاهر أن يسوق البيهقي أقوى الطرق، وهذه الطرق التي ساقها ساقطة البتة، فإن العباس بن بكار كذاب يضع، وإن كانت هذه أقوى الطرق عنده فما ظنك بالباقي[4].

قلت: فهذه الرواية لا تصلح أن تكون شاهدا لسقوطها عن الاحتجاج لوجود الكذاب في سندها.

وأما حديث أنس فقد رواه البيهقي أيضا في شعبه قال: أخبرنا أبو الحسين بن الفضل القطان، أنبأنا اسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا محمدبن عبدالله بن المنادى، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا المجاشعي هشام بن سلمان، حدثنا يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ: خير الأدام اللحم، وهو سيد الأدام[5].

---

(١) شعب الايمان. الشعبة التاسعة والثلاثون.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٥٧٤/ ٥٧٥، تهذيب ٩: ١٩٥/ ١٩٦.

(٣) انظر ميزان ٢: ٣٨٢/ ٣٨٣، لسان ٣: ٢٣٧/ ٢٣٨.

(٤) هامش الفوائد المجموعة: ١٦٧/ ١٦٨.

(٥) شعب الايمان: الشعبة التاسعة والثلاثون.

قلت: وحديثه في اسناده يزيد الرقاشي ، وهو مجمع على ضعفه وحكم الأئمة على حديثه بالترك، وقال أبو حاتم : كان واعظا بكاء كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر[1]

والرواي عنه هشام بن سلمان قال الذهبي : صدوق، ضعفه موسى بن اسماعيل المنقري[2] ، وقال ابن عدي : أحاديثه عن يزيد غير محفوظة[3]، فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا لما فيه من الضعف الشديد حيث لا يصلح للاعتبار.

حـ- وأما حديث علي، فأخرجه أبو نعيم في الطب قال : حدثنا عبد الله بن محمد ابن عثمان، حدثنا عبد الله أحمد بن عامر الطائي ، حدثنا أبي ، حدثنا علي بن موسى الرضي ، عن آبائه بلفظ «سيد طعام الدنيا والآخرة اللحم»[4].

قلت: هذا اسناد لا يفرح به . وعبد الله بن أحمد بن عامر وأبوه ،متهمان بالكذب والوضع وعبدالله يروي عن أبيه عن علي بن موسى نسخة موضوعة سبق ذكرها[5] فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا، لانحطاطه عن درجة الاعتبار.

وأما حديث فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام.

فقد أخرجه البخاري[6] ومسلم[7] من حديث أنس إلا أنه لا يصلح أن يكون شاهدا لأن الفضيلة حصلت للثريد بمجموع أجزائه، ومنها اللحم: ولا يلزم من حصول الفضل للكل مجتمعا حصوله لكل فرد من أفراد أجزائه.

وبهذا يتبين أن سائر الشواهد التي أوردها السيوطي ، لا تصلح للاعتبار لما فيها

---

(١) تهذيب ١١ : ٣١٠.
(٢) ميزان ٤ : ٢٩٩// لسان ٦ : ١٩٤.
(٣) لسان ٦ : ١٩٤/ ١٩٥.
(٤) اللآلي ٢ : ٢٢٥ نقلا عن أبي نعيم.
(٥) انظر صفحة : ١٠٩ جـ٢ .
(٦) خ الأطعمة. باب الثريد ٧ : ٩٧/ ٩٨، باب ذكر الطعام ٧ : ٩٩/ ١٠٠.
(٧) م. فضائل الصحابة. باب فضل عائشة حديث رقم ٢٤٤٦.

من الضعف البين الذي يقصر بها عن درجة الاحتجاج. والله أعلم[1].

سابعا: الأحاديث الواردة في جامع الترمذي وسنن ابن ماجه:

الحديث الأول:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي، حدثنا علي بن عيسى بن يزيد البغدادي، حدثنا عبدالله بن بكر السهمي، عن فائد بن عبد الرحمن، عن عبدالله بن أبي أوفى قال، قال رسول الله ﷺ «من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء، ثم ليقل: «لا إله إلا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم الحمد لله رب العالمين، أسألك موجبات رحمتك، وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم، لا تدع لي ذنبا إلا غفرته، ولا هما إلا فرجته، ولا حاجة هي لك رضا إلا قضيتها يا أرحم الراحمين».

قال الترمذي: هذا حديث غريب، وفائد هو أبو الورقاء: يضعف في الحديث قال المصنف -أي ابن الجوزي- قلت، قال أحمد بن حنبل، فائد متروك الحديث، وقال يحيى: ليس بثقة، وقال الرازي: ذاهب الحديث. وقال ابن حبان، لا يجوز الاحتجاج به[2].

قال السيوطي، قلت: أخرجه الحاكم في المستدرك، وقال أبو الورقاء، فائد مستقيم الحديث.

وقد أخرجه ابن النجار في تاريخ بغداد من وجه آخر عن فائد بزيادة في آخره.

وقال الحافظ ابن حجر في أماليه، وجدت له شاهدا من حديث أنس وسنده ضعيف أيضا قال الطبراني في الدعاء. حدثنا جبرون بن عيسى، حدثنا يحيى بن سعيد المغربي، حدثنا أبو معمر عباد بن عبد الصمد عن أنس بن مالك به.

---

(١) ولمزيد من التفصيل انظر تنزيه الشريعة ٢: ٢٤٨، الفوائد المجموعة: ١٦٧/١٦٨، مجمع الزوائد ٥: ٣٥/٣٦. المقاصد الحسنة: ٢٤٤/٢٤٥. كشف الخفا ١: ٥٥٩/٥٦١، ما تمس إليه الحاجة: ٤٢.

(٢) الموضوعات ٢: ١٤٠، اللآلي ٢: ٤٥.

وقال الحافظ أيضا: وللحديث طريق آخر عن أنس في مسند الفردوس من رواية شقيق‌بن ابراهيم البلخي، عن أبي هاشم، عن أنس بمعناه وأتم منه، لكن أبو هاشم واسمه كثيربن عبدالله كأبي معمر في الضعف وأشد.

قال: وجاء عن أبي الدرداء مختصرا بسند حسن، أخرجه أحمد، حدثنا محمدبن بكر، حدثنا ميمون أبو محمد التميمي. عن يوسف‌بن عبدالله‌بن سلام، عن أبي الدرداء، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من توضأ فأسبغ الوضوء ثم صلى ركعتين يتمهما، أعطاه الله ما سأل معجلا أو مؤخرا.

وأخرجه أحمد أيضا، والبخاري في التاريخ من وجه آخر عن يوسف بنحوه.

وأخرجه الطبراني من وجه ثالث عنه أتم منه، لكن سنده أضعف[(١)].

وقال في التعقبات: أخرجه الترمذي وقال: غريب، في اسناده مقال: وفائد يضعّف في الحديث، وأخرجه ابن ماجه، والحاكم، وقال: فائد مستقيم الحديث.

وله شاهد من حديث أنس، أخرجه الطبراني في الدعاء وفيه: عبادبن عبد الصمد ضعيف.

وأخرجه الديلمي من وجه آخر عن أنس، وفيه أبو هاشم كثيربن عبدالله ضعيف.

وله شاهد آخر من حديث أبي الدرداء أخرجه أحمد بسند حسن.

وأخرجه أحمد أيضا والبخاري في التاريخ من وجه آخر عن أبي الدرداء.

وأخرجه الطبراني من وجه ثالث عنه بسند ضعيف وله شاهد آخر عن ابن مسعود موقوفا أنه كان يقول إذا فرغ من الصلاة: اللهم إني أسألك موجبات رحمتك... الحديث، أخرجه سعيدبن منصور[(٢)].

---

(١) اللآلي ٢: ٤٥/٤٨.
(٢) التعقبات: ١٣/أ، تذكرة الموضوعات: ٥٠.

ويتلخص تعقب السيوطي فيما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه.

٢ـ إن فائد بن عبد الرحمن قال فيه الحاكم: مستقيم الحديث.

٣ـ إن للحديث شواهد:

أ) فقد رواه الطبراني والديلمي في مسند الفردوس عن أنس عن طريقين مختلفين

ب) وأخرج أحمد والبخاري في التاريخ عن أبي الدرداء بسند حسن الحديث لكنه مختصر عن حديث ابن أبي أوفى.

ج) ورواه الطبراني من وجه ثالث عن أبي الدرداء، وهو أهم من حديث أحمد، وان كان سنده ضعيفا.

د) ورواه سعيد بن منصور من حديث ابن مسعود موقوفا.

١ـ قلت: أما حديث ابن أبي أوفى فقد أخرجه الترمذي في جامعة وقال عقبه: هذا الحديث غريب وفي اسناده مقال، فائد بن عبد الرحمن يُضَعّف في الحديث، وفائد هو أبو الورقاء.[1]

ومن طريقه أورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل قول الترمذي في اعلاله الحديث بفائد.

وكذلك أخرجه ابن ماجه في سننه فقال: حدثنا سويد بن سعيد، ثنا أبو عاصم العباداني، عن فائد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي قال: خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: من كانت له حاجة الى الله أو الى أحد من خلقه، فليتوضأ وليصل ركعتين ثم ليقل: لا إله الا الله الحليم الكريم، سبحان الله رب العرش العظيم. الحمد لله رب العالمين، اللهم إني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك، والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم، أسألك أن لا تدع لي ذنبا الا غفرته، ولا هما الا فرجته، ولا حاجة هي لك رضا الا قضيتها لي،

---

(١) ت. الصلاة. باب ما جاء في صلاة الحاجة ٢: ٣٤٤، حديث رقم ٤٧٩

ثم يسأل الله من أمر الدنيا والآخرة ما شاء فانه يقدر[1].

قلت: ومدار الحديث على فائد بن عبدالرحمن. وقد سبق الكلام عليه وأن الأئمة يعدون ما تفرد به من الأحاديث من الموضوعات بما يغني عن إعادة ذلك فحكم ابن الجوزي على الحديث بأنه موضوع إنما هو على وفق قواعد المحدثين.

٢- وأما إخراج الحاكم للحديث في المستدرك وقوله عقبه: فائدبن عبد الرحمن، كوفي عداده في التابعين، وقد رأيت جماعة من أعقابه، وهو مستقيم الحديث إلا أن الشيخين لم يخرجاه عنه[2] فلا يعتد به، لأن الحاكم صحح الحديث بناء على توثيق فائد، وفائد هالك متروك الحديث. وتوثيقه متعارض مع جرح الجمهور له، وجرحهم مقدم لاجماعهم على ذلك قبله ولذا تعقب الذهبي الحاكم في التلخيص بقوله: بل متروك[3]، ويعتبر توثيق الحاكم لفائد هذا مما شذ به الحاكم في تصحيحه الذي أفقد الثقة في مستدركه لهذا الحديث وأمثاله. والله أعلم.

وأما الشواهد التي ذكرها السيوطي. فأولها شاهد من حديث أنس، وقد روى الحديث عن أنس من طرق ثلاثة:

١- قال الطبراني: حدثنا جبرون بن عيسى المغربي بمصر، حدثنا يحيى بن سليمان الجفري، حدثنا عبادبن عبد الصمد أبو معمر عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: إن طلبت حاجة فأحببت أن تنجح فقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم، لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم، بسم الله الذي لا إله إلا هو الحي الحليم سبحان الله رب العرش العظيم، الحمد لله رب العالمين، كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها اللهم إني أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك، والغنيمة من كل بر، والسلامة من كل إثم اللهم لا تدع لي

---

(١) جه. باب ما جاء في صلاة الحاجة. حديث رقم ١٣٨٤.
(٢) المستدرك ١: ٣٢٠.
(٣) تلخيص المستدرك ١: ٣٢٠.

ذنبا إلا غفرته ولا هما إلا فرجته، ولا دينا إلا قضيته ولا حاجة من حوائج الدنيا والآخرة، إلا قضيتها برحمتك يا أرحم الراحمين.

قال الطبراني: لا يروي هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الاسناد، تفرد به يحيى بن سليمان[١] وفيه عبادبن عبد الصمد، وهو واه جدا يروي عن أنس نسخة موضوعة منها هذا الحديث[٢] فروايته لا تصلح للاعتبار.

٢ـ أما الطريق الثاني، فقد أخرج الديلمي في مسند الفردوس، أنبأنا أبي، أنبأنا أبو الحسن الهكاري، حدثنا عليبن الحسينبن علي الحسيني، وذكر أن له مائة وخمسين سنة، حدثني شيخي شقيقبن ابراهيم البلخي حدثنا أبو هاشم الأيلي ـ كثيرين عبد الله ـ عن أنس بن مالك رفعه: من كانت له حاجة إلى الله فليسبغ الوضوء، وليصل ركعتين يقرأ في الأولى بالفاتحة وآية الكرسي، وفي الثانية بالفاتحة وآمن الرسول، ثم يتشهد ويسلم ويدعو بهذا الدعاء: اللهم يا مؤنس كل أنيس ويا صاحب كل فريد، ويا قريب غير بعيد، ويا شاهد غير غائب، ويا غالب غير مغلوب، يا حي يا قيوم يا ذا الجلال والاكرام، يا بديع السموات والأرض، أسألك باسمك الرحمن الرحيم الحي القيوم الذي عنت له الوجوه. وخشعت له، ووجلت له القلوب من خشيته، أن تصلي على محمد، وعلى آل محمد، وأن تفعل بي كذا، وكذا فإنه تقضى حاجته[٣].

وهده الرواية من طريق كثيربن عبدالله أبي هاشم الأيلي: وقد أجمع الأئمة على جرحه، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال أبو حاتم الرازي: منكر الحديث شبه المتروك[٤]، وقد سبق أن البخاري يطلق لفظ منكر الحديث على من يتهمه وكذلك النسائي فإنه يقول فيمن يتهم متروك الحديث.

---

(١) المعجم الصغير: اللآلي ٢: ٤٥/٤٦.

(٢) انظر ميزان ٢: ٣٦٩.

(٣) اللآلي ٢: ٤٧/٤٨.

(٤) ميزان ٣: ٤٠٦.

والراوي عن كثير هو شقيق البلخي، قال فيه الذهبي منكر الحديث[1] والحديث مع نكارته لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث الباب لما فيه من الاختلاف في لفظه وهيئته.

وأما الطريق الثالث، فقد أشار إليها الشوكاني بقوله: وفي لفظ آخر لحديث أنس: من كانت له حاجة عاجلة أو آجلة، فليقدم بين يدي نجواه صدقه، وليصم الأربعاء والخميس والجمعة . . . الخ. ثم قال: وفي اسناده أبان بن أبي عياش، وهو متروك[2] قلت: وأبان قد سبق الكلام عليه وهو في عداد من اتهم بوضع الحديث فحديثه لا يصلح للمتابعة أو الاعتبار وهكذا يتبين أن حديث أنس لا يصلح أن يكون شاهدا سواء اجتمعت الطرق الثلاثة أو انفردت لأن تصلح طرقه للمتابعة أو الاعتبار متفقة أو مفترقة، لما فيها من الضعف البين الذي لا ينجبر ولا يتقوى.

وأما الشاهد الثاني: فهو حديث أبي الدرداء.

فقد رواه أحمد في مسنده بصورتين مختلفتين.

أما الصورة الأولى، فقال أحمد: حدثنا محمد بن بكر، قال حدثنا ميمون يعني أبا محمد المرائي التميمي قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال: صحبت أبا الدرداء أتعلم منه. فلما حضرة الموت قال: آذن الناس بموتي، فآذنت الناس بموته، فجئت وقد ملىء الدار وما سواه قال، فقلت: قد آذنت الناس بموتك، وقد ملىء الدار وما سواه، قال: أخرجوني، فأخرجناه، قال: أجلسوني، قال: فأجلسناه قال: أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من توضأ فأسبغ الوضوء ثم صلى ركعتين يتمهما، أعطاه الله ما سأل معجلا أو مؤخرا، قال أبو الدرداء: يا أيها الناس، إياكم والالتفات، فإنه لا صلاة للملتفت، فإن غلبتم في التطوع، فلا تغلبن في الفريضة[3]».

---

(1) ميزان ٢ : ٢٧٩، لسان ٣: ١٥٢.
(2) الفوائد المجموعة : ٤١.
(3) حم ٦ : ٤٤٢/٤٤٣.

وأما الصورة الثانية، فقال أحمد: حدثنا أحمدبن عبد الملك، حدثني سهل بن أبي صدقة، قال: حدثني كثير أبو الفضل الطفاوي، حدثني يوسف بن عبدالله بن سلام قال: أتيت أبا الدرداء في مرضه الذي قبض فيه فقال لي: يا ابن أخي، ما أعمدك إلى هذا البلد أو ما جاء بك، قال، قلت: لا إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبدالله بن سلام، فقال أبو الدرداء: بئس ساعة الكذب هذه، سمعت رسول الله ﷺ يقول: من توضأ فأحسن وضوءه ثم قام فصلى ركعتين أو أربعا شك سهل يحسِّن فيهما الذكر والخشوع ثم استغفر الله عز وجل غفر له.

قال عبد الله: حدثنا سعيدبن أبي الربيع السمان، قال حدثنا صدقة بن أبي سهل الهنائي، قال عبدالله: وأحمدبن عبد الملك وهم في اسم الشيخ فقال: سهل بن أبي صدقة، وإنما هو صدقة بن أبي سهل النهائي[1].

وحديث أبي الدرداء لا مطعن لأحد في روايته إلا أنه لا يصلح أن يكون شاهدا للرواية، لمغايرته للهيئة التي ورد بها حديث ابن أبي أوفى، وحديث أنس لأن حديث أبي الدرداء لا يشترط صلاة معينة ولا دعاء مخصوصا، بل يكفي في الاجابة مجرد إسباغ الوضوء وأداء الصلاة تامة باستحضار، بخلاف حديث ابن أبي أوفى، وحديث أنس، فقد اشترطا صلاة خاصة والتزما دعاء معينا وهي زيادة على ما في حديث أبي الدرداء. وقد سبق عند الكلام على أنواع الموضوعات أن من الوضاعين من كان يعمد إلى حديث صحيح ثابت فيزيد فيه، فيحكم على الحديث بالوضع من أجل الزيادة التي ألحقت بالرواية، وهذا الحديث من ذلك النوع[2] والله أعلم.

وقد أورد البخاري في تاريخه طرفا من حديث أبي الدرداء في ترجمة صدقة بن أبي سهل[3] وقد أخرجه الطبراني في معجمه الكبير من وجه ثالث عن أبي الدرداء

---

(١) حم ٦: ٤٥٠ وقال المعلمي وفي الرواية ما ينكر فإن فيها عن يوسف أن أبا الدرداء سأله عن سبب قدومه فقال، فقلت: لا، إلا صلة ما كان بينك وبين والدي عبد الله بن سلام، مع أن عبد الله بن سلام عاش بعد أبي الدرداء مدة اهـ هامش الفوائد المجموعة: ٤١.

(٢) انظر صفحة: ٧٨ جـ ٢.

(٣) التاريخ الكبير ٢/٢: ٢٩٧.

وهو أتم من حديث أحمد لكن قال السيوطي[1] والشوكاني[2]، لكن سنده أضعف.

قلت: وظاهر أنها طريق لا يعول عليها ولا تقوم بها حجة وإلا لما أغفلاها.

والشاهد الثالث حديث موقوف على ابن مسعود، أخرجه سعيدبن منصور في سننه، عن ابن مسعود انه كان يقول: إذا فرغ من الصلاة، اللهم إني أسألك موجبات رحمتك... الحديث.

قلت: لم يذكر السيوطي اسناد الحديث حتى يمكن معرفة درجته. كما أن الحديث لا يصلح أن يكون شاهدا إذ مجرد دعاء ابن مسعود بهذا الدعاء عقب الصلاة لا يلزم منه ثبوت فضيلة هذا الدعاء الذي جاء في حديث ابن أبي أوفى أو حديث أنس. والله أعلم.

وبهذا يتبين أن الشواهد كلها لا تصلح للاعتبار، لكون بعضها شديد الضعف لا يتقوى ولا يصلح للمتابعات، ولأن بعضها الآخر ليس هو في محل النزاع، والله أعلم[3].

الحديث الثاني:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي، حدثنا يحيى بن موسى، ومحمدبن يعلى الكوفي، حدثنا عنبسةبن عبد الرحمن القرشي، عن عبد الملكبن علاق، عن أنس بن مالك قال، قال رسول الله ﷺ «تعشوا ولو بكف من حشف، فإن ترك العشاء مهرمة».

---

(١) اللآلي ٢: ٤٨، التعقبات: ١٣/أ.

(٢) الفوائد المجموعة: ٤١، تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، وقال، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: اسناده حسن. اهـ: ١٦٣.

(٣) انظر الكلام على الحديث وبيان طرقه، وأقوال الأئمة فيه ومنازعتهم لابن الجوزي أو موافقتهم له.. في الترغيب والترهيب للمنذري ١: ٤٧٦/٤٧٧، وتحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني: ١٦٢/١٦٣، الفوائد المجموعة ٣٨/٤١، وتعليقات المعلمي عليه، وما تمس إليه الحاجة: ٣٩١، وتذكرة الموضوعات: ٥٠، وتنزيه الشريعة ٢: ١١٠.

قال الترمذي: هذا حديث منكر، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة ضعيف في الحديث وعبد الملكبن علاق مجهول.

قال المصنف ـأي ابن الجوزي ـ: قلت: أما عنبسة فقال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك، وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث، وقال ابن حبان: لا أصل لهذا الحديث[١].

قال السيوطي: ورد من حديث جابر، قال ابن ماجه، حدثنا محمدبن عبدالله الرقي، حدثنا ابراهيمبن عبد السلامبن عبداللهبن بابله المخزومي، حدثنا عبداللهبن ميمون، عن محمدبن المنكدر، عن جابربن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر فإن تركه يهرم».

ووجدت لحديث أنس طريقا آخر، قال ابن النجار في تاريخه، ثم ذكر اسناده إلى عبد الصمدبن علي الطسني، حدثنا يعقوببن مجاهدبن يعقوب أبو محمد الطائي، حدثني أبو عبدالله جعفربن محمدبن الوليد الأنماطي حدثني أبو شعيب، صالحبن دينار بن عبدالرحمن السوسي، حدثنا يحيىبن سعيد القطان، حدثنا أبو الهيثم القرشي، عن موسىبن عقبة، عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ: ترك العشاء مهرمة تعشوا ولو بكف من حشف[٢].

وقال في التعقبات بعد ذكر الحديث، أخرجه الترمذي من هذا الطريق، وله شاهد من حديث جابربن عبدالله، أخرجه ابن ماجه[٣].

وملخص تعقبه فيما يأتي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي.
٢ـ إن الحديث ورد من طريق آخر عن أنس أخرجه ابن النجار.
٣ـ إن للحديث شاهدا من رواية جابربن عبدالله، أخرجه ابن ماجه:

---

(١) الموضوعات ٣: ٣٦، اللآلي ٢: ٢٥٥.
(٢) اللآلي ٢: ٢٥٥.
(٣) التعقبات: ٢٨/ب، تذكرة الموضوعات: ١٤٢/١٤٣.

١ - أما حديث الترمذي، فهو الذي أورده ابن الجوزي في الموضوعات، وقد ساقه من طريقه وقد تعقبه الترمذي بقوله: هذا حديث منكر لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وعنبسة يضعَّف في الحديث، وعبد الملك بن علاق مجهول[١].

فقد أعله الترمذي رحمه الله بعلتين الأولى الطعن في عنبسة، والثانية جهالة عبد الملك.

أما عنبسة: فقد اتفق الأئمة على جرحه، ورماه بعضهم بالوضع، قال البخاري: تركوه[٢].

وقد سبق أن هذه العبارة يطلقها البخاري فيمن يرميه بالوضع[٣] وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث كان يضع الحديث، وكان عند أحمد بن يونس عنه شيء، فلم نكتب عنه على العمد[٤]، وقال النسائي: متروك[٥]، وقال ابن معين: لا شيء. وقال أبو زرعة: واهي الحديث، منكر الحديث، وقال أبو داود والنسائي والدارقطني: ضعيف، وقال الأزدي: كذاب، وقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به، وقال ابن معين أيضا: لا أعرفه، منكر الحديث، وكذا قال ابن عدي[٦].

وأما عبد الملك بن علاق قال فيه الترمذي: كما مر، مجهول، وقال الأزدي متروك[٧].

قلت تفرد عنبسة كاف في جعل الحديث في عداد الموضوعات، لرميه بالكذب

---

(١) ت. الأطعمة. باب في فضل العشاء ٤: ٢٨٧، حديث رقم ١٨٥٦.
(٢) التاريخ الكبير ٨/ ٤: ٣٩، الضعفاء: ٢٧٢.
(٣) انظر صفحة: ١٢٨ جـ ١.
(٤) الجرح ٨/ ٣: ٤٠٣.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٩٩.
(٦) تهذيب ٨: ١٦١.
(٧) ميزان ٢: ٦٦٠، تهذيب ٦: ٤١٣.

ووضع الحديث، فكيف إذا أضيف إلى ذلك جهالة أو تهمة عبد الملك فهي مما يزيد الحديث نكارة ويرجح الحكم بوضعه.

وثمة علة أخرى في اسناد هذا الحديث ذكرها الألباني فقال: والحديث رواه أبو نعيم في الحلية[1] والخطيب[2] من طريق عنبسةبن عبدالرحمن عن مسلم، كذا عن أنس به. وأورده ابن أبي حاتم في العلل[3] من طريق عنبسةبن عبدالرحمن عن علاقبن مسلم، كذا عن أنسبن مالك به وفي الكامل لابن عدي رواه على وجه آخر من طريق عبدالرحمنبن مسهر البغدادي، عن عنبسةبن عبد الرحمن عن موسىبن عقبة عن ابن أنسبن مالك عن أبيه[4]، قلت: فتبين من الروايات أن عنبسة كان يضطرب في اسناده فمرة يقول: عبد الملكبن علاق، ومرة مسلم، ولا ينسبه، وأخرى علاق بن مسلم، وتارة موسى بن عقبة عن ابن أنس، وهذا ضعف آخر في الحديث وهو الاضطراب بسنده [5].

٢- وأما الطريق الأخرى عن أنس، فقد ذكر السيوطي أن ابن النجار أخرجها، ثم ساقها بسند ابن النجار إلى عبدالصمدبن علي الطسني، حدثنا يعقوببن مجاهدبن يعقوب أبو محمد الطائي، حدثني أبو عبدالله جعفربن محمدبن الوليد الانماطي البغدادي، حدثني أبو شعيب صالحبن ديناربن عبد الرحمن السوسي، حدثنا يحيىبن سعيد القطان، حدثنا أبو الهيثم القرشي عن موسىبن عقبة عن أنس قال، قال رسول الله ﷺ «ترك العشاء مهرمة، تعشوا ولو بكف من حشف»[6].

وهذه الطريق فيها أبو الهيثم القرشي: قال الذهبي: أبو الهيثم القرشي عن

---

(١) حلية الأولياء ٨: ٢١٤/ ٢١٥.

(٢) تاريخ بغداد ٣: ٣٩٦.

(٣) علل الحديث ٢: ١١.

(٤) الكامل: ٢٣٢/ب، وفيه، وقال ابن مسهر: هذا مقدار ما يرويه، لا يتابع عليه وهذا الحديث لعله لم يؤت من قبله، وإنما أتي من قبل عنبسة لأنه ضعيف، والحديث عن موسى محفوظ اهـ.

(٥) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٦.

(٦) اللآلي ٢: ٢٥٥.

موسى بن عقبة قال أبو الفتح الأزدي: كذاب[1] وهذا الاسناد كما قال الألباني لا يفرح به[2] لاشتماله على كذاب.

٣ـ وأما الشاهد الذي من حديث جابر:

فقد أخرجه ابن ماجه في سننه قال: حدثنا محمدبن عبدالله الرقي، حدثنا ابراهيم‌بن عبد السلام‌بن عبداللهبن باباه المخزومي، حدثنا عبداللهبن ميمون، عن محمدبن المنكدر عن جابربن عبدالله قال: قال رسول اللهﷺ «لا تدعوا العشاء ولو بكف من تمر، فإن تركه يهرم»[3].

واسناد ابن ماجه فيه إبراهيم‌بن عبد السلام المكي، قال فيه ابن عدي: ليس بمعروف، حدث بالمناكير وعندي أنه ممن يسرق الحديث. وقال الدارقطني ضعيف[4]، قلت: وسرقة الحديث نوع من الكذب وقد رواه ابراهيم عن عبداللهبن ميمون ـ والظاهر أنه القداح ـ وهو متروك الحديث مجمع على جرحه واتهامه[5] وقد ذهب الحافظ ابن حجر إلى أنه غير القداح، واعتبره مجهولا وأيد قوله بأن القداح لم يدرك ابن المنكدر[6] وإذا كان هو القداح، ففي الحديث علة أخرى وهي الانقطاع بين القداح وبين ابن المنكدر، والحديث في عداد الموضوعات لشدة ضعف كل من ابراهيم وعبدالله واتهامهما. ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث أنس والله أعلم.

الحديث الثالث:

روى ابن الجوزي بسنده إلى أبي سعيد الأشج، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن يزيدبن سنان، عن أبي المبارك، عن عطاءبن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري قال:

---

(١) ميزان ٤: ٥٨٤، لسان ٧: ١٢٠.

(٢) سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٦.

(٣) جه الأطعمة. باب ترك العشاء ٢: ١١١٣، حديث رقم ٣٣٥٥.

(٤) ميزان ١: ٤٦، تهذيب ١: ١٤١.

(٥) ميزان ٢: ٥١٢، تهذيب ٦: ٤٩.

(٦) تهذيب ٦: ٤٩، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢: ١٦.

أحبوا المساكين، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول في دعائه: «اللهم احيني مسكينا، وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين».

هذا حديث لا يصح، عن رسول الله ﷺ، قال أبو حاتم الرازي: أبو مبارك رجل مجهول.

قال يحيى بن معين: ويزيدبن سنان ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث وقال النسائي: متروك الحديث[١].

وروى أيضا بسنده إلى الترمذي، حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي، حدثنا ثابت بن محمد العابد الكوفي، حدثنا الحارث بن النعمان، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين يوم القيامة». فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال: إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا يا عائشة، لا تردي المسكين ولو بشق تمرة يا عائشة: أحبي المساكين وقربيهم، فإن الله يقربك يوم القيامة.

قال البخاري: الحارث بن النعمان: منكر الحديث[٢].

فقد أعل ابن الجوزي الحديث الأول بعلتين:

أ - جهالة عين أبي المبارك.

ب- جرح يزيد بن سنان.

أما الحديث الثاني، فقد ذكر له علة واحدة وهي جرح الحارث بن النعمان

وقد تعقب الحافظ السيوطي ابن الجوزي في اللآلي وفي التعقبات بما مجمله:

١- إن حديث أبي سعيد، أخرجه ابن ماجه في سننه قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعبد الله بن سعيد قالا: حدثنا أبو خالد الأحمر عن يزيد بن سنان به.

---

(١) الموضوعات ٣: ١٤١، اللآلي، ٢: ٣٤٢.

(٢) الموضوعات ٣: ١٤٢.

ويزيد بن سنان قال فيه أبو حاتم محله الصدق.

٢ـ للحديث طريق آخر عن أبي سعيد قال الحاكم: حدثني ابراهيم بن اسماعيل، حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا سليمان بن عبد الرحمن، حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد، سمعت رسول الله ﷺ يقول «اللهم أحيني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين، وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة». قال الحاكم: صحيح الاسناد، وأقره الذهبي.

وقال البيهقي في سننه: أنبأنا أبو الحسين بن الفضل القطان، أنبأنا أبو سهل بن زيد القطان حدثني محمد بن اسماعيل الترمذي، حدثنا سليمان بن شرحبيل، حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح قال، سمعت أبا سعيد الخدري يقول: أيها الناس اتقوا الله ولا يحملنكم العسر على أن تطلبوا الرزق من غير حله، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللهم احشرني في زمرة المساكين، ولا تحشرني في زمرة الأغنياء، فإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة».

٣ـ وتعقب حديث أنس بقوله. هذا لا يقتضي الوضع.

٤ـ قد أخرج البيهقي الحديث في سننه من وجه آخر عن ثابت.

٥ـ إن حديث أبي سعيد شاهد لحديث أنس.

٦ـ إن للحديث شاهداً آخر رواه تمام في فوائده، أنبأنا أبو زرعة محمد، وأبو بكر أحمد، أنبأنا عبدالله بن أبي دجانه، حدثنا محمد بن أمية القرشي، حدثنا محمد بن صفي، سمعت بقية بن الوليد يحدث عن الهقل بن زياد عن عبيد بن زياد الأوزاعي، عن جنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت به.

أخرجه ابن عساكر في تاريخه، وقال أبو سعيد علي بن موسى السكري الحافظ النيسابوري، عبيد شامي عزيز الحديث، قيل: إنه ثقة. ووجد بخط أبي الحسين محمد بن عبدالله بن جعفر الحافظ، حدثنا محمد بن يوسف بن بشر الهروي، أخبرني

محمدبن عوفبن سفيان الطائي، قال: عبيدبن زياد الأوزاعي الذي روى عنه الهقل بن زياد، سألت عنه بدمشق، فلم يعرفوه، قلت له، فالحديث الذي رواه هو منكر، قال: لا ما هو بمنكر ما ينكر إلا أن يكون النبي ﷺ قال: اللهم أمتني مسكينا.

وقد أخرج الطبراني حديث عبادة بطريق آخر إلى بقية به.

وأخرجه البيهقي في سننه قال: أنبأنا أبو علي الروزباري، أنبأنا اسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا محمدبن ابراهيم الحلواني، حدثنا موسى بن محمد مولى عثمان بن عفان، حدثنا هقل بن زياد به.

وأخرجه الضياء المقدسي في المختارة وصححه.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس، أخرجه الشيرازي في الألقاب أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمدبن محمد الفقيه المروزي، حدثنا الحسين بن مصعب السنجي المروزي بن خلف التيمي، حدثنا منهال بن رضوان عن طلحةبن عمرو عن عطاء، عن أبي عباس قال، قال رسول الله ﷺ: اللهم أحيني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين.

وكأن ابن الجوزي، أقدم على الحديث وحكم عليه بالوضع، لما رآه مباينا للحال التي مات عليها ﷺ لأنه كان ليس مسكينا ولذا قال البيهقي، ووجهه عندي أنه لم يسأل حال المسكنة حتى يرجع معناها إلى الاحتياج. بل الالتجاء والتواضع[1].

أما حديث أبي سعيد فقد رواه ابن ماجه قال: حدثنا أبو بكربن أبي شيبة وعبدالله بن سعيد قالا، حدثنا أبو خالد الأحمر، عن يزيدبن سنان عن أبي المبارك، عن عطاء عن أبي سعيد به.

وفي سند ابن ماجه أبو المبارك، قال ابن أبي حاتم، روى عن عطاءبن أبي رباح وعنه يزيدبن سنان، سمعت أبي يقول ذلك، وسألته عنه فقال: شبه

---

(١) انظر اللآلي ٢: ٣٢٤/٣٢٦، التعقبات: ٣٩/أ. تذكرة الموضوعات ٥٩/٦٠، الفوائد المجموعة: ٢٤٠/٢٤٢.

مجهول[1]، وقال الذهبي لا يدري من هو، وخبره منكر[2]، ثم قال بعد ذكر الحديث: فأبو المبارك لا تقوم به حجة لجهالته[3].

وقد ذكره ابن حبان في الثقات كعادته، ولا عبرة بذكره بعد معرفة قاعدته.

وقد رواه عنه يزيدبن سنان أبو فروة الرهاوي، فقد أجمع الأئمة على ضعفه، قال أحمدبن حنبل: ضعيف الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: ضعيف الحديث، وقال أبو حاتم الرازي: محله الصدق والغالب عليه الغفلة، يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال أبو زرعة: ليس بقوي في الحديث، وقال البخاري: مقارب الحديث إلا أن ابنه محمدا يروي عنه مناكير، وقال أبو داود: ليس بشيء وابنه ليس بشيء، وقال النسائي: ضعيف الحديث، متروك الحديث. وقال مرة: ليس بثقة، وقال ابن عدي ولأبي فروة هذا حديث صالح وروى عن يزيدبن أبي أنيسة نسخة تفرد بها عنه بأحاديث وله عن غير زيد أحاديث مسروقة عن الشيوخ، وعامة حديثه غير محفوظ، وقال الدارقطني: ضعيف، وذكره يعقوببن سفيان في باب من يرغب عن الرواية عنهم، وقال الجوزجاني: فيه لين، وقال محمدبن عبدالله‌بن عمار الأزدي: منكر الحديث، وقال الحاكم: روى عن الزهري ويحيى بن أبي كثير وهشام‌بن عروة المناكير الكثيرة، وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه.

فيزيد وإن لم يبلغ ضعفه درجة الترك، لكن لا يحتج بحديثه، وإنما يصلح للمتابعة، لكنه لم يتابع وليس هو الآفة في الرواية وإنما الآفة شيخه، وضعف يزيد علة تزيد من ضعف الحديث ورده.

وقول السيوطي: أن أبا حاتم الرازي قال في يزيد: محله الصدق، فيه حذف لبعض كلام أبي حاتم وقد ذكرته آنفا، وهو ظاهر في تجريحه، لا كما ذكر السيوطي.

وأما الطريق الثاني لحديث أبي سعيد الذي أخرجه الحاكم في المستدرك،

---

(١) الجرح ٢/٤: ٤٤٦.

(٢) ميزان ٤: ٥٦٧، انظر تهذيب ١٢: ٢٢٠.

(٣) ميزان ٤: ٥٦٩.

وصحح اسناده وأقره عليه الذهبي في سنده خالدبن يزيدبن عبدالرحمن بن أبي مالك غالب الأئمة على ضعفه وتجريحه، بل كذبه ابن معين. قال: بالعراق كتاب ينبغي أن يدفن وبالشام كتاب ينبغي أن يدفن فأما الذي بالعراق فكتاب التفسير عن ابن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وأما الذي بالشام فكتاب الديات لخالدبن يزيدبن أبي مالك، لم يرض أن يكذب على أبيه حتى كذب على أصحاب رسول الله ﷺ، وقال أحمدبن حنبل: ليس بشيء، وقال ابن أبي الحواري: كنت قد سمعت من خالدبن يزيد كتاب الديات فأعطيته لابن عبدوس العطار، فقطعه وأعطى الناس فيه الحوائج إلى غير ذلك من تجريح الأئمة له[1]، وإذا كان هذا شأن خالد هذا فكيف يصحح حديثه ويحكم عليه بالصحة، وليس غريبا تصحيح الحاكم لهذا الحديث لما عرف من تساهله رحمه الله في التصحيح، وإنما المستغرب هو إقرار الذهبي له[2] مع وجود الكذاب في سنده. وإذا عرف هذا فرواية الحاكم لا تصلح أن تكون متابعة لرواية ابن ماجه لاشتمالها على راو كذاب. والله أعلم. وكذلك الرواية التى أخرجها البيهقي في السنن[3] لورودها من طريق خالد هذا.

٣- وأما حديث أنس، فقد أخرجه الترمذي قال: حدثنا عبد الأعلى بن واصل الكوفي، حدثنا ثابت بن محمد العابد الكوفي، حدثنا الحارث بن النعمان الليثي، عن أنس أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أحيني مسكينا وأمتني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين يوم القيامة» فقالت عائشة: لم يا رسول الله؟ قال: «إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا، يا عائشة لا تردي المسكين ولو بشق تمرة، يا عائشة أحبي المساكين وقربيهم فإن الله يقربك يوم القيامة».

---

(١) انظر ترجمته في ميزان الاعتدال ١: ٦٤٥، تهذيب ٣: ١٢٦/١٢٨.

(٢) قال الحاكم في المستدرك: حدثني ابراهيم بن اسماعيل القاري حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي عن أبيه حدثنا خالد بن يزيد عن عبد الرحمن بن ابي مالك الدمشقي عن أبيه عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اللهم أحيني مسكينا، وتوفني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة». هذا حديث صحيح الأسناد ولم يخرجاه.

(٣) السنن الكبرى ٧: ١٣.

قال أبو عيسى هذا حديث غريب[1]، وقد أورده ابن الجوزي من طريق الترمذي وأعله بالحارث بن النعمان، قال فيه البخاري: منكر الحديث[2]

وتعقبه السيوطي بقوله: هذا لا يقتضي الوضع.

أقول: كيف لا يقتضيه، وهذه العبارة عند البخاري من أشد درجات الجرح، ولا يطلقها إلا فيمن يتهمه كما سبق تقريره وبيانه[3].

٤ـ وأما قول السيوطي: إن الحديث قد أخرجه البيهقي في سننه من وجه آخر عن ثابت به.

قال البيهقي: وحدثنا أبو منصور المظفر بن محمد بن أحمد العلوي أنبأنا علي بن عبد الرحمن بن مائي، حدثنا أحمد بن حازم الغفاري، حدثنا ثابت بن محمد الكتاني، حدثنا الحارث بن النعمان الليثي عن أنس بن مالك به[4].

قلت: إخراجه له عن ثابت من طريق آخر، لا يؤثر في الحكم عليه لأن التهمة في شيخ ثابت وهي باقية.

٥ـ وأما قول السيوطي: إن حديث أبي سعيد شاهد لحديث أنس: فقد ظهر ما في الحديثين من علل مؤثرة حيث أصبح كل حديث لا يصلح أن يكون شاهدا لاشتمال حديث أبي سعيد على مجهول، وحديث أنس على كذاب والله أعلم.

٦ـ وأما الشاهد الذي ساقه السيوطي من حديث عبادة بن الصامت وأن تمام أخرجه في فوائده ففي اسناده عبيد بن زياد الأوزاعي، لم أقف له على ترجمة. وقال فيه المعلمي: مجهول[5] وقد نقل السيوطي عن الحافظ السكري أنه شامي عزيز الحديث، ونقل توثيقه بصيغة التمريض كما نقل عن محمد بن عوف بن سفيان الطائي

---

(١) ت. الزهر. باب حديث رقم ٢٣٥٢.

(٢) الضعفاء: ٢٥٦.

(٣) انظر صفحة ١٢٧ جـ ١.

(٤) السنن الكبرى ٧: ١٢.

(٥) هامش الفوائد المجموعة: ٢٤٢.

جهالته وعدم معرفته وهذا تعارض لم يرجحه الحافظ نفسه بل اكتفى بنقله.

وقد سماه البيهقي في روايته التي ساقها من طريق موسى بن محمد مولى عثمان بن عفان، عن الهقل، سماه عبدالله بن زياد[١]، وأخشى أن يكون بقية دلس اسمه فقد كان معروفا بالتسوية. وقد أورد الهيثمي حديث عبادة وتعقبه بقوله: رواه الطبراني، وفيه بقية بن الوليد، وقد وثق على ضعفه وشيخ الطبراني، وعبيدالله بن زياد والأوزاعي لم أعرفهما، وبقية رجاله ثقات[٢] فسماه الهيثمي عبيدالله بن زياد وجهله والله أعلم.

وبهذا يظهر أن شيخ الهقل مجهول، وحديثه لا يصلح للاعتبار ولا أن يكون شاهدا.

٧- وأما الشاهد الآخر، وهو حديث ابن عباس الذي ساقه السيوطي، من طريق الشيرازي، ففي سنده طلحة بن عمرو المكي وهو متروك الحديث مجمع على ضعفه، وقد حكى عنه ابن المديني حكاية تدل على اتهامه وإقراره بالتهمة[٣]، وإذا كان هذا شأن طلحة فحديثه لا يصلح للمتابعة وروايته لا تصلح أن تكون شاهدا لحديث الباب.

وبهذا يظهر أن الحكم على هذا الحديث بالوضع أنه حكم سائغ حسب قواعد المحدثين. وأن ابن الجوزي، لم يجانب الصواب عندما أدرج الحديث في موضوعاته وأن من صحح الحديث أو حسنه بحسب طرقه، فقد تساهل في ذلك والله أعلم[٤].

الحديث الرابع:

روى ابن الجوزي بسنده إلى محمد بن عبدالله الشافعي، حدثنا موسى بن منهل

---

(١) السنن الكبرى ٧: ١٢.

(٢) مجمع الزوائد ١٠: ٢٦٢/٢٦٣.

(٣) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٣٤٠/٣٤٢ تهذيب ٥: ٢٣/٢٤.

(٤) وانظر الكلام على الحديث وآراء العلماء فيه خلاف ما ذكرت في السنن الكبرى ٧/١٢/١٣، شعب الايمان. الشعبة الحادية والستون. المقاصد الحسنة: ٨٤/ ٨٥، تحفة الأحوذي ٣: ٢٧١، الفوائد المجموعة: ٢٤٠/ ٢٤٢.

الوشاء، أنبأنا علي‌بن عاصم، حدثنا محمدبن سوقه، عن ابراهيم، عن الأسود، عن عبدالله قال، قال رسول الله ﷺ «من عزى مصابا فله مثل أجره».

قال ابن الجوزي: فيه علي بن عاصم، قد تفرد به عن محمدبن سوقه، وقد كذبه شعبة ويزيدبن هارون ويحيى‌بن معين[1].

وتعقبه السيوطي بما حاصله:

١ـ حديث ابن مسعود من طريق علي‌بن عاصم، أخرجه الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث علي‌بن عاصم، وروى بعضهم عن محمدبن سوقة بهذا الاسناد مثله موقوفا ولم يرفعه ويقال: أكثر ما ابتلى به علي‌بن عاصم هذا الحديث يغمز به عليه.

وقال الذهبي: أبلغ ما شنع به عليه هذا الحديث، وهو مع ضعفه صدوق في نفسه له صولة كبيرة في زمانه، وقد وثقه جماعة فقال يعقوب‌بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير البارع، وكان شديد التوقي، أنكر عليه كثرة الغلط مع تماديه على ذلك. وقال وكيع: ما زلنا نعرفه بالخير، فخذوا الصحاح من حديثه، ودعوا الغلط، وقال أحمدبن حنبل، والفلاس. صدوق.

٢ـ قد تابعه جماعة إلا أنهم ضعفاء:

أ) فقد أخرجه الحاكم والبيهقي في الشعب من طريق معمر عن أبي سوقة به.

ب) وأخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الحكيم‌بن منصور الخزاعي عن ابن سوقة، وعبد الحكيم من رجال الترمذي وهو ضعيف أيضا.

جـ) وأخرجه ابن أبي الدنيا من طريق عبد الرحمن‌بن مغول عن ابن سوقه وعبد الرحمن متروك.

د) وقال الخطيب: تابع علي‌بن عاصم على هذا الحديث جماعة منهم الحارث‌بن

---

(١) الموضوعات ٣: ٢٢٣/ ٢٢٤.

عمران الجعفري، وقد رواه ابراهيم بن مسلم الخوارزمي عن وكيع عن قيس بن الربيع عن محمد بن سوقه، وابراهيم بن مسلم ذكره ابن حبان في الثقاة، ولم يتكلم فيه أحد، وقيس بن الربيع صدوق متكلم فيه، وحديثه يؤيد رواية علي بن عاصم، ويخرج به عن أن يكون ضعيفا واهيا فضلا عن أن يكون موضوعا.

هـ) وقال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي: كل المتابعين له أضعف منه، إلا طريق إسرائيل، فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه، ولم أقف على أسنادها بعد.

٣- ما روى عن جماعة أنهم رأوا النبي ﷺ، وسألوه عن حديث علي بن عاصم، فصدقه وأقره.

٤- إن للحديث شواهد:

أ) فقد روى من حديث جابر أخرجه ابن عدي وابن أبي الدنيا وأورده ابن الجوزي في الموضوعات.

ب) وروى من حديث عمرو بن حزم «ما من مؤمن يعزي أخاه إلا كساه الله من حلل الكرامة يوم القيامة» أخرجه ابن ماجه وحسنه الترمذي وقال البيهقي في شعب الايمان: هو أصح شيء في الباب.

جـ) وروى من حديث أبي برزة «من عزى ثكلى كسي بردا في الجنة» أخرجه الترمذي.

د) وحديث أنس «من عزى أخاه المؤمن في مصيبة كساه الله حلة خضراء يحبر بها، قيل: يا رسول الله وما يحبر بها قال: يغبط بها[1]».

---

(١) انظر اللآلي ٢: ٤٢٢/٤٢٥، التعقبات: ١٨/ب/١٩/أ، تحفة الأحوذي ٢: ١٦٤، التلخيص الحبير ٢: ١٣٨، تنزيه الشريعة ٢: ٣٦٧/٣٦٨.

أما رواية الترمذي، فقد أخرجها بقوله: حدثنا يوسف بن عيسى، حدثنا علي بن عاصم، حدثنا والله محمد بن سوقه عن ابراهيم عن الأسود، عن عبدالله عن النبي ﷺ قال: «من عزى مصابا، فله مثل أجره»:

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث علي بن عاصم، وروى بعضهم عن محمد بن سوقه بهذا الاسناد مثله موقوفا ولم يرفعه، ويقال: أكثر ما ابتلي به علي بن عاصم بهذا الحديث نقموا عليه[1].

وأما رواية ابن ماجه فقال: حدثنا عمرو بن رافع، قال حدثنا علي بن عاصم، عن محمد بن سوقه، عن ابراهيم، عن الأسود، عن عبدالله به[2].

فقد صرح الترمذي رحمه الله، بأن الحديث غريب وقد أعله يعلى بن عاصم، ومن طريقه أخرجه ابن ماجه ـوعلى هذاـ مجمع على ضعفه وقد كذبه بعضهم وهم متفقون على أنه كثير الوهم والخطأ، وأنه يصر على خطئه ويروي عن المشايخ ما لا يعرفون، وأنه أتى من قبل كتبه التي اعتمد فيها على الوراقين.

قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك، وتركه الرجوع عما يخالفه فيه الناس ولجاجته فيه، وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتبه الوراقون، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القه [3].

وقال عباد بن العوام: ليس ينكر عليه أنه لم يسمع، ولكنه كان رجلا موسرا، فكان الوراقون يكتبون له، فنراه أتى من كتبه التي كتبوها[4].

---

(١) ت. الجنائز. باب ما جاء في أجر من عزى مصابا ٣: ٣٧٦، حديث رقم ١٠٧٣
(٢) جه. الجنائز. باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا. حديث رقم ١٦٠٢.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٧، تهذيب ٧: ٣٤٥.
(٤) تهذيب ٧: ٣٤٥.

وقال أبو خيثمة: أحاديثه الطوال أخذها من الصيادلة[1] وقال يزيدبن هارون: كانت حلقته بحيال حلقة هشيم ولكنه كان لا يجالسهم، وكتب ولم يجالس، فوقع في كتبه الخطأ[2].

وأما خطؤه وإصراره عليه: فقد جاء على لسان كثير من الأئمة كثرة خطئه ومن ذلك قول أحمد: كان يغلط ويخطىء وكانت فيه لجاجة ولم يكن متهما بكذب، وقال ابن المديني: كان كثير الغلط، وكان إذا غلط فرد عليه لم يرجع وبلغني أن ابنه قال له: هب لي من حديثك عشرين حديثا فأبى، قال يعقوب‌بن شيبة يعني مما أنكر عليه الناس. وقال صالح‌بن محمد: ليس هو عندي ممن يكذب، ولكن يهم وهو سيء الحفظ كثير الغلط والوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم[3] وقال يحيى‌بن معين: رأيت علي‌بن عاصم ينظر إلى مد الدجلة في سنة مد الدجلة فيها، فقلت له: حديث خالد عن مطرف عن عياض‌بن حمار؟ قال: حدثنا خالد عن مطرف‌بن عبدالله‌بن عياض‌بن حمار عن أبيه، قال: فقلت له: إنما هو مطرف‌بن عبدالله، عن عياض‌بن حمار، قال: لا إنما هو مطرف غير ذاك، قال: قلت له: انظر في كتابك فقال: أنا أحفظ من كتابي قال يحيى فقلت في نفسي: كذبت[4].

وأما من رماه بالكذب:

قال ابن أبي خيثمة، حدثنا يحيى‌بن أيوب قال: قيل يوما لابن علية: أن علي‌بن عاصم قال: كنت أدخل إلى خالد الحذاء وابن عليه بالباب، قال: سبحان الله: ويكذب؟ ما سمعت من خالد حديثا على بابه. سبحان الله ويكذب؟ ما أتيت باب خالد. وسئل يزيدبن هارون عن علي‌بن عاصم أيش حاله عندك؟ فقال: حسبكم، ما زلنا نعرفه بالكذب[5] وقال يزيدبن زريع، حدثنا علي‌بن عاصم عن

---

(1) الجرح ٣/١: ١٩٩.
(2) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٩.
(3) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٧، تهذيب ٧: ٣٤٥.
(4) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٥.
(5) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٦.

خالد الحذاء تسعة عشر حديثا، فسألنا خالدا عن حديث فأنكره، ثم أخر فأنكره، ثم ثالث فأنكره، فأخبرناه فقال: كذاب فاحذروه[١] وقاب ابن محرز سمعت يحيى بن معين يقول: علي‌بن عاصم كذاب ليس بشيء[٢]، وقال أحمدبن زهير: قيل ليحيى بن معين: إن أحمدبن حنبل قال: إن علي‌بن عاصم ثقة ليس بكذاب؟ قال: لا والله ما كان علي عنده قط ثقه، ولا حدث عنه بحرف قط فكيف صار عنده اليوم ثقة[٣].

قلت: أما رميه بالكذب ممن رماه، فصريح في رد روايته لا احتمال فيه. وأما من قال: إنه يخطىء ويصر على خطئه، ولا يذعن عن خطأه، فقد ذهب بعض المحدثين إلى اطلاق الكذب على من كان هذا سمته لا سيما بعد إظهار خطئه وبيانه. وإن لم يكن متعمدا في الأصل.

ومع هذا فالنقاد يرون أن علي‌بن عاصم وهم في روايته هذا الحديث عن محمدبن سوقه وقد عوتب على ذلك ونبّه إلى الصواب فأصر وأبى أن يرجع. قال أبو داود: يخطىء في أحاديث يرويها منها حديث ابن مسعود «من عزى مصابا...» الحديث. وإنما هذا الحديث منقطع فوصله علي‌بن عاصم فعاتبه يحيى فقال: أصحابك الذين سمعوا معك ما أسندوه، وأنت قد أسندته فأبى أن يرجع، فسبه يحيى[٤] والذي يبدو لي والله أعلم أن عليا هذا لُقِّن هذا الحديث فتلقنه لا سيما وأنه يقبل التلقين، وقد روى ابن أبي خيثمة قال: سمعت يحيى يقول: لقيت علي‌بن عاصم على الجسر، فسألته عن حديث مطرف عن عامر ابن زوج كريمة «مر فاسق» فحدثني به، فقلت: اتق الله يا شيخ، اتق الله مرتين، فحول رأس بغلته فقال تراني أكذب؟ أتراني أكذب[٥] وكذا أنكر الأئمة عليه روايته هذا الحديث عن محمدبن

---

(١) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٤، تهذيب ٧: ٣٤٧.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٥، تهذيب ٧: ٣٤٧.
(٣) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٥، تهذيب ٧: ٣٤٧.
(٤) انظر اللآلي ٢: ٤٢٣.
(٥) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٥.

سوقه كما قاله الترمذي، وقال الخطيب: ومما أنكره الناس على علي‌بن عاصم وكان أكثر كلامهم فيه بسببه حديث محمدبن سوقه. وقد اتفقت أقوالهم على خطأ على هذا في روايته لهذا الحديث. ولم يخالف في ذلك إلا ما روى عن وكيع ـ وسيأتي بيانه عما قريب ـ واتفاقهم كاف في إدراج الحديث في الموضوعات غاية ما فيه أن علي‌بن عاصم لا يلحقه الوعيد الذي توعد به الكذابون على رسول الله ﷺ لتوهمه وخطئه وعدم تعمده.

وتعقب الترمذي الحديث بما سبق ذكره يدل على رده للحديث والطعن فيه، فكيف يحتج بدفع تهمة الوضع بإخراجه للحديث. وقد سبق مرارا أن الترمذي وابن ماجه لم يلتزما إخراجا للصحيح عندهما في سننيهما حتى يلزم من ذكرهما للحديث صحته وعدم الحكم بوضعه.

وأما قول السيوطي رحمه الله بأن علي‌بن عاصم وثقه جماعة... الخ، فكل ما نقله عن هؤلاء الأئمة لا يدل على توثيقه، فقول يعقوب‌بن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير والورع... الخ لا ينافي ضعفه، لأن ما وصفه به يعقوب متعلق بعدالته، وما تكلم فيه الأئمة يتعلق بضبطه وهما مفترقان. وآخر كلام يعقوب يؤيد ما ذهبت إليه فقد نقل السيوطي قوله: وكان شديد التوقي، أنكر عليه كثرة الغلط مع تماديه على ذلك[1]، وفي تاريخ بغداد قوله، وكان رحمة الله علينا وعليه من أهل الصلاح والخير البارغ، شديد التوقي، وللحديث آفات تفسده[2].

وأما قوله: وقال الفلاس: صدوق[3]، ففيه حذف مخل، قال الخطيب: أخبرني ابن الفضل، أخبرنا عثمان‌بن أحمد الدقاق، حدثنا سهل‌بن أحمد الواسطي، حدثنا أبو حفص عمروبن علي قال: وعلي‌بن عاصم فيه ضعف. وكان إن شاء الله من أهل الصدق[4] والفرق كبير بين عبارة الفلاس، واختصار السيوطي رحمه الله.

---

(١) التعقبات: ١٨/ب.

(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٧.

(٣) التعقبات: ١٨.

(٤) تاريخ بغداد ١١: ٤٤٩، تهذيب ١١: ٣٤٧.

٢ ـ وأما المتابعات التي ساقها وأن علي بن عاصم توبع فيها فكلها لا تقوم بها الحجة، قال ابن حجر: وكل المتابعين لعلي بن عاصم أضعف منه بكثير[١]، وقوله يدل على ما في هذه المتابعات من طامات سأوردها بإيجاز.

أما متابعة عبد الحكيم بن منصور.

فقد أخرجها البيهقي بسنده إلى عمار بن خلف الواسطي، حدثنا عبد الحكيم الخزاعي، عن محمد بن سوقه عن ابراهيم عن الأسود عن عبدالله بن مسعود به.

قال البيهقي عقبه: هذا حديث يعرف بعلي بن عاصم عن محمد بن سوقه، وقد رويناه عن غيره، وليس بالقوي، وروى من أوجه أخر عن ابن سوقه كلها ضعيفة... الخ[٢]، وقال العلائي: وقد تابعه ـ أي علي بن عاصم ـ عليه عن محمد بن سوقه، عبد الحكيم بن منصور لكنه ليس بشيء، قال فيه ابن معين، والنسائي، متروك، فكأنه سرقه من علي بن عاصم[٣]، فالبيهقي حكم على هذه الرواية بالضعف، لأنها من غير طريق علي بن عاصم ومدارها على عبد الحكيم وهو هالك. قال يحيى بن معين والنسائي والدارقطني: متروك الحديث، وقال أبو حاتم الرازي لا يكتب حديثه[٤] فالحديث لا يصلح للمتابعة لشدة ضعف عبد الحكيم.

وأما متابعة عبد الرحمن بن مالك بن مغول.

فقد أخرجها ابن أبي الدنيا وقد ذكر السيوطي أن عبد الرحمن متروك[٥]، قلت: بل رماه بالكذب أبو داود. وقال مرة: يضع الحديث، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة[٦].

وذكر حديثه العقيلي في ضعفائه، وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث،

---

(١) التلخيص الحبير ٢ : ١٣٨.
(٢) شعب الايمان. الشعبة الرابعة والستون.
(٣) تحفة الأحوذي ٢ : ١٦٤، نقلا عن العلائي.
(٤) ميزان ٢ : ٥٣٧، تهذيب ٦ : ١٠٨.
(٥) التعقبات: ١٨/ب.
(٦) ميزان ٢ : ٥٨٤، لسان ٣: ٤٢٧.

وقال أحمد: خرقنا حديثه منذ دهر[1] إلى غير ذلك من أقوال أئمه النقد في جرحه، فحديثه لا يصلح للمتابعة. وأما متابعة الحارث بن عمران الجعفري، فقد أشار إليها الخطيب بقوله: وقد روى حديثه ابن سوقه عبد الحكيم بن منصور مثل ما رواه علي بن عاصم، وروى كذلك عن سفيان الثوري وشعبة واسرائيل ومحمد بن الفضل بن عطية، وعبد الرحمن بن مالك بن مغول والحارث بن عمران الجعفري، كلهم عن ابن سوقه وقد ذكرنا أحاديثهم في مجموعنا لحديث محمد بن سوقة وليس شيء منها ثابتا[2].

والحارث بن عمران قال فيه ابن حبان: كان يضع الحديث على الثقات، وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بين، وقال أبو حاتم الرازي: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث واهي الحديث، وقال الدارقطني: متروك[3] وبهذا يظهر أن روايته لا تصلح للمتابعة.

هـ - وأما قول ابن حجر: كل المتابعين له أضعف منه إلا طريق اسرائيل فقد ذكرها صاحب الكمال من طريق وكيع عنه، ولم أقف على اسنادها بعد: قال ذلك في التلخيص[4].

وقال في التهذيب: وقال -أي الخطيب- أنه أنكر عليه -أي على علي بن عاصم- ثم أورد من طريق وكيع عن قيس بن الربيع واسرائيل كلاهما عن محمد بن سوقة مثله، ولكن الاسناد إلى وكيع غير ثابت[5] ولم يتعقبه بشيء وهو إقرار منه رحمه الله للخطيب، وعلى قول الخطيب في الحديث لا يصلح أن يكون متابعا لرواية علي بن عاصم.

٣- وأما المنامات المروية في إقرار النبيﷺ وتصديقه لعلي بن عاصم. فقد

---

(١) لسان ٣: ٤٢٨.
(٢) تاريخ بغداد ١١: ٤٥٣/ ٤٥٤.
(٣) ميزان ١: ٤٣٩، تهذيب ٢: ١٥٢.
(٤) التلخيص الحبير ٢: ١٣٨.
(٥) تهذيب ٧: ٣٤٦.

ذكر السيوطي ثلاث منامات عن حسن بن صالح، ومحمدبن المعافى العابد، وأبي علي الفلوج الزمن، وأن كلا رأى النبيﷺ وسأله عن حديث علي بن عاصم، وأن النبيﷺ صدق عليا فيما روى[1]، وهذه المنامات رويت بأسانيد فيها مجاهيل ومهما يكن من أمر فإن مثل هذه المنامات لا يعتد بها في تصحيح الأحاديث وخاصة إذا كانت الأحاديث تروى من طرق ساقطة وإثبات الأحكام لا يكون بالمنامات، أو المكاشفات، وقد سبق الكلام في مبحث أنواع الموضوعات وأن الحديث لا يصحح بالمنامات أو المكاشفات وهذا الأمر مع ثبوت الرؤيا وترجيح صحتها، لكن مع جهالة طريقها فمن الأولى عدم الاعتماد عليها لا إثباتا ولا استئناسا.

٤ـ وأما الشواهد التي ساقها للحديث:

أ) أما حديث جابر، فقد رواه ابن عدي، وابن أبي الدنيا، وأورده ابن الجوزي من طريق ابن عدي، حدثنا محمدبن أحمدبن الحسن بن ميمون حدثنا يحيى بن السري، حدثنا علي بن يزيد الصدائي، عن محمدبن عبيد الله عن أبي الزبير عن جابر، قال، قال رسول اللهﷺ «من عزى مصابا فله مثل أجره»[2].

وقد أعله ابن الجوزي بمحمدبن عبيدالله العزرمي، وهو مجمع على تركه[3] فحديثه لا يصلح أن يكون شاهدا.

ب) وأما حديث عمروبن حزم، فقد رواه ابن ماجه في سننه فقال:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا خالدبن مخلد حدثني قيس أبو عمارة مولى الأنصار قال سمعت عبدالله بن أبي بكربن محمدبن عمروبن حزم يحدث عن أبيه عن جده، عن النبيﷺ[4].

وروه البيهقي في شعب الايمان ثم تعقبه بقوله: هذا حديث يعرف بعلي بن

---

(١) انظر هذه الروايات في اللآلي ٢: ٤٢٢/٤٢٣، نقلا عن الخطيب وانظر تاريخ بغداد ١١: ٤٥٢/٤٥٣.
(٢) الموضوعات ٣: ٢٢٣.
(٣) انظر ترجمته في ميزان ٣: ٦٣٥/٦٣٧، تهذيب ٩: ٣٢٢/٣٢٤.
(٤) جه. الجنائز، باب ما جاء في ثواب من عزى مصابا حديث رقم ١٦٠١.

عاصم عن محمدبن سوقه وقد رويناه عن غيره، وليس بالقوي، وروى من أوجه أخر عن ابن سوقه، وكلها ضعيفة وأصح شيء في معناه حديث ابن حزم الذي تقدم[1]

قلت: وحديث ابن ماجه في سنده قيس أبو عمارة الفارسي. قال البخاري فيه نظر، وهي من أشد عبارات الجرح عنده رحمه الله وذكره العقيلي في الضعفاء، وقد وثقه ابن حبان على قاعدته[2].

وثمة علة أخرى في الحديث ذكرها العلائي: وهي وجود انقطاع في سند الحديث[3]، ومع وجود هذه العلل في الحديث، فلا يصلح للاعتبار ولا يكون شاهدا للحديث، والله أعلم، ثم أن حديث عمروبن حزم يختلف في معناه عن حديث ابن مسعود، ولا يتفقان إلا إثبات ثواب للمعزي في كل منهما، وهذا لا مرية فيه، وعمومات الأدلة تدل عليه، أما إثبات ثواب خاص للمعزي، فحديث عمروبن حزم يخالف حديث ابن مسعود في نوعية الثواب ولذا فهو لا يصلح أن يكون شاهدا.

وإذا كان حديث عمروبن حزم هو أصح حديث في الباب، وقد عرف ما فيه من العلل ما تبين ضعفه وتحطه عن درجة العمل والمتابعة، فسائر الأحاديث من باب أولى.

جـ) وأما حديث أبي برزة الأسلمي: فقد رواه الترمذي في جامعه قال: حدثنا محمدبن حاتم المؤدب، حدثنا يونس بن محمد قال: حدثتنا أم الأسود عن منية بنت عبيدبن أبي برزة، عن جدها أبي برزة قال، قال رسول الله ﷺ «من عزى ثكلى كسي بردا في الجنة».

قال أبو عيسى هذا حديث غريب، وليس اسناده بالقوي[4].

---

(١) شعب الايمان. الشعبة الرابعة والستون.

(٢) ميزان ٣: ٣٩٨، تهذيب ٨: ٤٠٦.

(٣) تحفة الأحوذي ٢: ١٦٤.

(٤) ت. الجنائز. باب فضل التعزية، حديث رقم ١٠٧٦.

قلت: في سنده منية ـ وهي مجهولة العين لم يرو عنها سوى أم الأسود[1].

وفيه أيضا أم الأسود. قال عنها النسائي: ليست بثقة[2] فالحديث لا يصلح أن يكون شاهدا لما فيه من جهالة منية وضعف أم الأسود.

واما حديث أنس «من عزى أخاه المؤمن في مصيبته كساه الله حلة خضراء يحبر بها، قيل: يا رسول الله، وما يحبر به، قال: يغبط بها».

قلت: لم يشر السيوطي إلى من أخرجه وساقه هكذا دون اسناد في التعقبات[3]، ولم يشر إليه في اللآلي، والظاهر والله أعلم أن الرواية ساقطة إذ لو كانت تصلح للاعتبار لما أغفلها ولنوه عنها والله أعلم.

وهكذا يظهر أن كل المتابعات التي أوردها السيوطي، وغيره وكذلك الشواهد التي سيقت لا تصلح للاعتبار أو الاعتضاد، لما فيها من الضعف الشديد البين. والله أعلم.

الحديث الخامس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى مالك بن اسماعيل، حدثنا عمار بن سيف، عن أبي معان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ «تعوذوا بالله من جب الحزن» قالوا: يا رسول الله، ما جب الحزن؟ قال: «واد في جهنم يدخله القراء المراؤون، وأبغضهم إلى الله عز وجل الزوارون للأمراء».

قال ابن الجوزي: وأما حديث أبي هريرة فإن عمار بن سيف ليس بشيء، قال الدارقطني: هو متروك، وقال ابن حبان: أبو معان يستحق الترك[4]

وقد تعقبه السيوطي بقوله: الحديث أخرجه لترمذي، حدثنا أبو كريب

---

(١) انظر ترجمتها في ميزان ٤: ٦١٠، تهذيب ١٢: ٤٥٣.

(٢) الضعفاء والمتروكون: ٣٠٨.

(٣) التعقبات: ١٩/أ.

(٤) الموضوعات ٣: ٢٦٣/٢٦٤، اللآلي ٢: ٤٦٢.

المحاربي عن عمار بن سيف به. بلفظ واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم مائة مرة، قيل: يا رسول الله من يدخله قال: «القراء المراؤون بأعمالهم» وقال: حديث غريب.

وقال الطبراني: حدثنا يحيى بن عبدالله بن عبدويه البغدادي، حدثني أبي، حدثنا عبدالله بن عطاء[1]، عن يونس عن الحسن عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: إن في جهنم واديا تستعيذ جهنم من ذلك الوادي في كل يوم أربعمائة مرة أعد ذلك الوادي للمرائين من أمة محمد الحامل كتاب الله، وللمصدق في غير ذات الله، وللحاج إلى بيت الله، وللخارج في سبيل الله[2].

وقال في التعقبات: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري في تاريخه والترمذي وابن ماجه والبيهقي في الشعب وعمار وثقه أحمد والعجلي، قال يحيى، ثقة صدوق، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم. وقال الذهبي يقال: لم يكن بالكوفة أفضل منه. وقال العجلي: ثقة ثبت متعبد صاحب سنة، وقال أبو داود كان مغفلا، ومن يوصف بهذا لا يحكم على حديثه بالوضع، بل بالحسن إذا توبع.

وله شاهد عن ابن عباس.

وعن عمران، قال: بلغني فذكره، أخرجه البيهقي في الشعب[3].

وقال ابن عراق: تعقب بأن الحديث من الطريق الثاني -أي طريق أبي هريرة- أخرجه الترمذي وقال حديث غريب، وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الطبراني.

قلت: وقد توبع عمار ومعان، قرأت بخط الحافظ ابن حجر على هامش

---

(١) هكذا في اللآلي، والظاهر والله أعلم، أنه عبد الوهاب بن عطاء لأن عبد الله بن عبدويه لم يرو إلا عن عبد الوهاب ابن عطاء وقد روى الطبراني لعبد الله بن عبدويه عن عبد الوهاب بن عطاء حديثا آخر. أنظر المعجم الصغير للطبراني: ٢٤٤.

(٢) اللآلي ٢: ٤٦٢/٤٦٣.

(٣) التعقبات: ٣٩/ب.

تلخيص الموضوعات لابن درباس ما نصه: حديث أبي هريرة: رواه روادبن الجراح، عن بكيربن معروف عن محمدعن أبي هريرة مرفوعا: بلفظ «إن في جهنم واديا تستعيذ منه جهنم كل يوم سبعين مرة، أعده الله للقراء المرائين».

وبكير أخرج له مسلم، ووثقه بعضهم وقال ابن عدي، أرجو أنه لا بأس به، ليس حديثه بالمنكر جدا، وقال ابن المبارك: ارم به[1].

ويتلخص تعقب السيوطي ومن تبعه فيما يلي:

١ـ إن حديث أبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والبيهقي في الشعب من طريق عمار.

٢ـ إن عماربن سيف وثقه جماعة من الأئمة ، فحديثه لا يعد موضوعا، وأقل ما يقال فيه أنه ضعيف محتمل.

٣ـ إن عمار بن سيف وشيخه توبعا، فقد رواه روادبن الجراح عن بكيربن معروف عن ابن سيرين عن أبي هريرة. وبكير أخرج له مسلم ووثقه جماعة من الأئمة وإن ضعفه ابن المبارك.

٤ـ إن للحديث شاهدا من حديث ابن عباس أخرجه الطبراني.

٥ـ كما أن له شاهدا من حديث عمران القصير أخرجه البيهقي في الشعب.

قلت:

١ـ أما حديث الترمذي فقد أخرجه في جامعه قال: حدثنا أبو كريب حدثني المحاربي عن عماربن سيف الضبي عن أبي معان البصري عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «تعوذوا بالله من جب الحزن» قالوا: يا رسول الله، وما جب الحزن؟ قال: «واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم مائة مرة»، قلنا: يا رسول الله: من يدخله؟ قال: «القراء المراؤون في أعمالهم».

قال أبو عيسى: هذاحديث حسن غريب.

---

(١) تنزيه الشريعة ٢: ٣٨٥.

وأما ابن ماجه فقال: حدثنا علي‌بن محمد، ومحمدبن اسماعيل قالا، حدثنا عبدالرحمن‌بن محمد المحاربي، حدثنا عماربن سيف عن أبي معان.

وحدثنا علي‌بن محمد، حدثنا اسحاق‌بن منصور عن عماربن سيف عن أبي معان، عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال، قال رسول الله ﷺ: «تعوذوا بالله من جب الحزن» قالوا: يا رسول الله، وما جب الحزن؟ قال: «واد في جهنم تتعوذ منه جهنم كل يوم أربعمائة مرة» قالوا: يا رسول الله ومن يدخله؟، قال: «أعد للقراء والمرائين بأعمالهم، وأن من أبغض القراء إلى الله الذين يزورون الأمراء» ـقال المحاربي ـ الجورة.[٢]

قال أبو الحسن: حدثنا حازم‌بن يحيى، حدثنا أبو بكربن أبي شيبة ومحمدبن نمير قالا، حدثنا ابن نمير عن معاوية النصري ـوكان ثقةـ ثم ذكر الحديث نحوه باسناده.

حدثنا ابراهيم‌بن نصر، حدثنا أبو غسان مالك‌بن اسماعيل، حدثنا عماربن سيف عن أبي معان قال مالك‌بن اسماعيل، قال عمار: لا أدري محمد أو أنس‌بن سيرين[٢].

قلت مدار الروايات على أبي معان والراوي عنه وهو عماربن سيف.

أما أبو معان، ويقال أبو معاذ، شيخ مجهول لم يرو عنه إلا عماربن سيف، وجهالته جهالة عين قال الذهبي: لا يعرف، له عن أنس، تفرد عنه عماربن سيف، له حديث تعوذوا من جب الحزن[٣]، وقد نقل ابن الجوزي عن ابن حبان أنه متروك.

وأما عماربن سيف، فقد اختلف فيه علماء الجرح والتعديل، فوثقه قوم وجرحه آخرون. فممن وثقه العجلي قال: ثقة ثبت متعبد وكان صاحب سنة كان

---

(١) ت الزهد. باب ما جاء في الرياء والسمعة ٤: ٥٩١، حديث رقم ٢٣٨٣.

(٢) جه. باب الانتفاع بالعلم والعمل به. حديث رقم

(٣) ميزان ٤: ٥٧٤، وانظر تهذيب ١٢: ٢٣٩.

يقال: إنه لم يكن بالكوفة أفضل منه، وقال ابن معين من رواية عثمان الدارمي والليث بن عبدة: ثقة، وقال أبو غسان: كان من خيار الناس، وأثنى عليه خيرا ابن المبارك، وقال عبيد بن اسحاق شيخ صدوق.

وأما من تكلم فيه فابن معين في رواية ابن أبي خيثمة قال: ليس بشيء، وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو حاتم: كان شيخا صالحا وكان ضعيف الحديث، منكر الحديث، وقال أبو داود: كان مغفلا، وقال الدارقطني: كوفي متروك، وقال الحاكم: يروي عن اسماعيل بن خالد والثوري، المناكير. وقال البخاري لا يتابع، منكر الحديث ذاهب، وقال البزار ضعيف، وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى المناكير لا شيء، وقال ابن عدي، بعد أن ذكر له حديثا، هو منكر لا يروي، إلا عن عمار هذا، والضعف على حديثه بين، وذكره العقيلي في الضعفاء وذكر له هذا الحديث ثم أسند عن المخرمي، عن يحيى بن معين قال: سمعت يحيى بن آدم يقول لنا إنما أصاب عمار هذا على ظهر كتاب فرواه[1].

فعمار هذا تعارضت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل إلا أن الراجح حسب قواعدهم جرحه، لأن جرحه مفسر، كما أن الروايات فيه عن ابن معين متعارضة يتعذر فيها الجمع أو الترجيح وعمار هذا وإن لم يصرح أحد بكذبه، إلا أن نكارة حديثه من جهة غفلته وعدم ضبطه وروايته ما لم يسمع، وقد قال فيه البخاري وأبو حاتم الرازي: منكر الحديث، والعبارة عندهما من أشد درجات الجرح فنكارة عمار بن سيف بالاضافة إلى جهالة أبي معان وتفردهما بروايته تسوغ إدراج حديثهما في كتب الموضوعات. وقد سبق أن من الأحاديث التي يطلق عليها الوضع أن ينفرد بروايتها مجهول.

وفي الحديث علة أخرى ذكرها البيهقي عن البخاري قال: أبو معان مجهول، لا يعرف له سماع من ابن سيرين وهو مجهول[2] فالحديث فيه انقطاع بين أبي معان

---

(١) تهذيب ٧: ٤٠٢/٤٠٣، وانظر ميزان ٣: ١٦٥.
(٢) شعب الايمان. الشعبة الخامسة والأربعون.

وبين ابن سيرين، وهي علة مؤثرة تزيد في نكارة الحديث إذا أضيفت إلى العلتين السابقتين.

وأما المتابعة التي ذكر ابن عراق أن ابن حجر أشار إليها، فلم يشر إلى من أخرجها، ولم يسق اسنادها حتى يعرف صحته من عدمه. وقد رواها من طريق روادبن الجراح عن بكيربن معروف.

أما بكير فالأكثر على تعديله وتوثيقه، وتعارضت فيه الأقوال عن احمد، فقال البخاري عنه، والأصم عن عبدالله عن أبيه لا بأس به، وقال أبو بكربن بالويه عن عبدالله عن أبيه ذاهب الحديث، وقال ابن المبارك ارم به[1] والظاهر والله أعلم ترجيح عدالته لأن جرحه غير مفسر، ولكثرة المعدلين له.

والراوي عن بكير هو روادبن الجراح. فغالب أئمة الجرح والتعديل على تضعيف أمره، وأنه روى أحاديث منكرة، وقد اختلط وتغير وروى أحاديث منكرة أخطأ وخالف فيها[2] ولذا فحديثه لا يصلح للمتابعة لا سيما مع وجود النكارة والجهالة وضعف السند ناشىء من قبل رواد لا من قبل شيخه ولذا فإخراج مسلم لحديث بكير لا يقوي من أمر هذه الرواية لوجود رواد فيها وهو من رجال ابن ماجه فقط.

٤ـ وأما الشاهد من حديث ابن عباس فقد أخرجه الطبراني، وفي سنده عبداللهبن عبدويه الصفار، وهو مجهول لم يرو عنه إلا ابنه يحيى[3] وفيه اختلاف في متن الحديث من حيث اللفظ والمعنى، فالحديث لا يصلح أن يكون شاهدا لحديث أبي هريرة.

٥ـ وأما الشاهد الثاني وهو حديث عمران القصير، فقد أخرجه البيهقي في الشعب قال: أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ومحمدبن موسى قالا، حدثنا أبو العباس محمدبن يعقوب، حدثنا يحيىبن أبي طالب، أنبأنا عبد الوهاببن عطاء، أنبأنا

---

(١) تهذيب ١: ٤٩٥/٤٩٦.

(٢) انظر ترجمته في ميزان ٢: ٥٥. تهذيب ٣: ٢٨٨/ ٢٩٠

(٣) انظر تاريخ بغداد: ٣٨.

عثمان بن سلمة عن عمران القصير قال: بلغني أن في جهنم واديا تعوذ منه جهنم كل يوم أربعمائة مرة، أعد ذلك للمرائين من القراء[1].

قلت: حديث عمران منقطع، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ وفي اسناده عثمان بن سلمة، ولم أقف له على ترجمة فيما تتبعته من مصادر، وفي اسناده يحيى بن أبي طالب وثقه الدارقطني، كذبه موسى بن هارون في حديث الناس، وقال الأجري، خط أبو داود على حديث يحيى بن أبي طالب[2] ووجود هذه العلل في الحديث تصيّره لا يصلح أن يكون شاهدا. والله أعلم.

وقد روى الطبراني في الأوسط من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال، قال رسول الله ﷺ تعوذوا بالله من جب الحزن، قالوا يا رسول الله، وما جب الحزن، قال: واد في جهنم، إن جهنم لتعوذ بالله من شر ذلك الوادي في كل يوم أربعمائة مرة، يلقى فيه الغرارون، قيل: يا رسول الله، وما الغرارون، قال: المراؤون بأعمالهم في الدنيا.

قال الهيثمي: وفيه محمد بن الفضل بن عطية وهو مجمع على ضعفه[3] قلت بل صرحوا بكذبه[4].

الحديث السادس:

روى ابن الجوزي بسنده إلى ابن حبان، حدثنا محمد بن اسحاق الثقفي، حدثنا محمد بن رافع، حدثنا ابن أبي فديك، حدثنا ابراهيم بن اسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: إذا قال الرجل للرجل يا يهودي فاجلدوه عشرين، وإذا قال: يا مخنث فاجلدوه عشرين، وفي رواية أخرى، وإذا قال: يا لوطي، فاجلدوه عشرين.

---

(١) شعب الايمان. الشعبة الخامسة والأربعون.

(٢) ميزان ٤: ٣٨٦/ ٣٨٧.

(٣) مجمع الزوائد ١٠: ٣٨٨/ ٣٨٩.

(٤) انظر ترجمته في ميزان ٤: ٦/ ٧، تهذيب ٩: ٤٠١/ ٤٠٢.

قال أبو حاتم ابن حبان: هذا حديث باطل لا أصل له. وابراهيم كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وداود حدث عن الثقات بما لا يشبه حديث الاثبات تجب مجانبة روايته[1].

وقد تعقبه السيوطي فقال: ابراهيم هو ابن أبي حبيبة الأشهلي قال آحمد ثقه. وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

وداود بن الحصين ثقه أخرج له الأئمة السنة.

والحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه، والبيهقي في سننه. وقال: تفرد به ابراهيم الأشهل وليس بثقة، قال: وهو إن صح محمول على التعزير[2].

ويتلخص تعقبه بما يلي:

١ـ إن الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه.
٢ـ إن ابراهيم قد وثقه الإمام أحمد وقال ابن معين: صالح الحديث وقال الدارقطني: ليس بالقوي. ولم يرم بكذب.
٣ـ إن داود بن الحصين. ثقه أخرج له أصحاب الكتب الستة.

١ـ أما الترمذي فقال: حدثنا محمدبن رافع، حدثنا ابن فديك عن ابراهيمبن اسماعيلبن أبي حبيبة، عن داودبن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس. عن النبيﷺ قال: إذا قال الرجل للرجل يا يهودي فاضربوه عشرين. وإذا قال: يا مخنث فاضربوه عشرين. ومن وقع على ذات محرم فاقتلوه.

هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه... وابراهيمبن اسماعيل يضعف في الحديث[3].

---

(١) الموضوعات ٣: ١٢٩/ ١٣٠.
(٢) اللآلي ٢: ٢٠٠.
(٣) ت. الحدود. باب ما جاء فيمن يقول لآخر: يا مخنث ٤: ٦٢، حديث رقم ١٤٦٢.

وأما ابن ماجه فقال: حدثنا عبد الرحمن بن ابراهيم، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ به[1].

والترمذي وابن ماجه أخرجا الحديث من طريق واحدة، والحديث كما يظهر والله أعلم فرد. لم يرد من طريق آخر، وليس له شواهد، إذ لم يشر إلى ذلك السيوطي حسب عادته عندما يتعقب ابن الجوزي.

والظاهر والله أعلم أن السيوطي رحمه الله أقر ابن الجوزي في الحكم على الرواية بالوضع إذ لم يذكر الحديث في تعقباته. بل اقتصر في ذكره على اللآلي.

وابن الجوزي قد أعل الحديث بعلتين:

الأولى: هي وجود ابراهيم بن اسماعيل بن أبي خبيبة الأشهلي في سنده وتفرده بروايته، وقد نقل طعن ابن حبان في ابراهيم بقوله: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل[2].

وقد تعقبه السيوطي بأن أحمد وثقه، وقال ابن معين: صالح الحديث، وقال الدارقطني: ليس بالقوي.

قلت ابراهيم الغالب من أئمة الحديث على تجريحه، بل قال فيه البخاري: منكر الحديث[3] وهي صيغة اتهام يستعملها البخاري رحمه الله، وقال أبو حاتم الرازي: شيخ ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، منكر الحديث[4]. فقول أبي حاتم: إنه يقبل حديثه إذا توبع أما إذا تفرد فيكون حديثه منكرا، وقال النسائي: ضعيف[5]، وقال الدارقطني: متروك. وقال أبو أحمد الحاكم: حديثه ليس بالقائم،

---

(١) جه. الحدود. باب حد القاذف. حديث رقم ٢٥٦٨.
(٢) الموضوعات ٣: ١٣٠
(٣) التاريخ الكبير ١/١: ٢٧١، الضعفاء: ٢٥١.
(٤) الجرح ١/١: ٨٣.
(٥) الضعفاء والمتروكون: ٢٨٣.

وقال العقيلي: له غير حديث لا يتابع على شيء منها حديثه عن داود عن عكرمة عن ابن عباس. وقال الترمذي: يضعف في الحديث. وقال الحربي: شيخ مدني صالح له فضل ولا أحسبه حافظا[1] وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل[2].

وقد خالف في ذلك الامام أحمد فقال: ثقة[3] وكذلك وثقه العجلي وقال ابن معين: صالح، وقال ابن عدي: هو صالح في باب الرواية كما حكى عن يحيى بن معين، ويكتب حديثه مع ضعفه. وقال ابن سعد: كان مصليا عابدا صام ستين سنة، وكان قليل الحديث[4].

قلت الظاهر أن ابن معين قصد بقوله: صالح، الصلاح الذاتي، لا الصلاح الاصطلاحي، وقد ظن السيوطي رحمه الله أنه قصد المعنى الاصطلاحي، ولذا زاد في عبارته، فقال: صالح الحديث، وفي عمله تجاوز.

فابراهيم متهم حسب اصطلاح البخاري رحمه الله، وأما على رأي غيره فضعيف، إلا أن حديثه منكر لضعفه وتفرده حيث لم يتابع حديثه

أما العلة الثانية التي أعل بها ابن الجوزي الحديث هي وجود داود بن الحصين في سنده ونقل فيه كلام ابن حبان[5] وتعقبه السيوطي بأن داود ثقة، أخرج له الأئمة الستة، وداود مختلف فيه، قد وثقه جماعة وضعفه آخرون، إلا أنهم متفقون على أن روايته عن عكرمة بالذات منكرة، قال يحيى بن معين: داود ثقة، وإنما كره مالك له لأنه كان يحدث عن عكرمة وكان يكره مالك عكرمة. وقال ابن المديني: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث ومالك روى عن داود بن الحصين عن غير عكرمة مناكير[6] وقال

---

(١) تهذيب ١: ١٠٤/١٠٥.

(٢) مجروحين ١: ٩٦.

(٣) الجرح ١/١: ٨٤.

(٤) تهذيب ١: ١٠٤.

(٥) مجروحين ١: ٢٨٦.

(٦) الجرح ٢/١: ٤٠٩.

ابن المديني : مرسل الشعبي أحب إلي من داود عن عكرمة عن ابن عباس[1]، قلت : والحديث من روايته عن عكرمة، فهو من أحاديثه المنكرة خصوصا وأنه انفرد بها ولم يتابع عليها.

وقول السيوطي : إن داود أخرج له الأئمة الستة في إطلاقه هذا نظر، أما توثيقه فقد نازع فيه جماعة، قال أبو حاتم : ليس بقوي، لولا أن مالكا روى عنه لترك حديثه، وقال الجوزجاني لا يحمدون حديثه وقال الساجي منكر الحديث متهم برأي الخوارج[2].

وأما إخراج الستة له، فالبخاري أخرج له حديثا واحدا من رواية مالك عنه عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد عن أبي هريرة في العرايا وله شواهد[3] فلم يخرج له من روايته عن عكرمة المتكلم فيه من أجلها فبعض أصحاب الكتب الستة تجنب روايته عن عكرمة، ولا يلزم من إخراج بعض حديثه الحكم على سائره بالصحة بعد التصريح بالتفريق بين روايته عن عكرمة، وبين روايته عن غيره.

فاجتماع العلتين في الحديث تنزله عن درجة الاعتبار إلى درجة الترك والطرح إن لم يكن الوضع إذ أن وجود واحدة منها بمفردها كافية في إلحاق الحديث بالمنكر، فكيف باجتماعها؟! ولو فرضنا أنه لا يبلغ درجة الوضع، فهو أيضا لا يتجاوز درجة الترك، وحينئذ فالنتيجة واحدة حيث أن كلا منها لا يجوز العمل به، وتحرم روايته من غير بيان والله أعلم.

---

(١) تهذيب ٣ : ١٨١/١٨٢.

(٢) تهذيب ٣: ١٨١/١٨٢، هدي الساري : ٤٠١.

(٣) هدي الساري: ٤٠١.

فهرست الجزء الثاني

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة